

الاقتصاد المصري

بين الواقع والطموح

الدكتور سامي عفيفي عاظم

كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

الدار المصرية اللبنانية



الإقتصاد المصرى
بين
الواقع والطموح

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م



طباعة • نشر • توزيع

١٦ شارع عبد الحافظ تروت - تليفون ٧٥٦٧٤٣ - ٧١٣٥٢٥ - يرقيا : دار شادو - ص. ب : ٢٠٢٢ - القاهرة

AL-DAR AL-MASRIYAH AL-LUBNANIAH PRINTING-PUBLISHING-DISTRIBUTION
16 ABD EL SHALEK SARWAT ST. P.O. Box 2022- CAIRO - EGYPT PHONE 763525 - 756743- CABLE DARSHADO

الاقتصاد المِصْرِيّ

بَيْن الْوَاقِع وَالطَّمَح

الدكتور

سَيَامِي عَفِيْفِي حَسَانَم

عضو الجمعية العلمية للسوق الأوروبية المشتركة
دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد الدولي
جامعة كيل ألمانيا الغربية
قسم التجارة الخارجية - كلية التجارة وإدارة الأعمال
جامعة حلوان

الناشر

الدار المصرية اللبنانية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ
مِنْ عَلَقٍ * أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ
بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ *

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

إهداء

على شرف المفكر والأستاذ الجامعى
الدكتور فوزاد هاشم عوض

للخلق الرفيع الذى يتحلى به ، وللقيم والمبادئ التى يؤمن بها ،
 ولدوره الرائد فى تأصيل البحث العلمى فى نطاق الاقتصاد
الدولى بالجامعات المصرية ، وعرفانا بالجميل لما قدمه لى أثناء
إشرافه على رسالتى للماجستير .

إليه أهدى هذا الكتاب .

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	٧
فهرس المحتويات	٩
تصدير	١٧
الجزء الأول	٢٧
واقع الاقتصاد المصرى	٢٩
تمهيد	
الباب الأول : المناخ الاستثمارى المصرى	٣٣
الفصل الأول : مركز الشركات متعددة الجنسية فى الاقتصاد العالمى	٣٥
تعريف الشركات متعددة الجنسية	٣٥
مركز الشركات متعددة الجنسية فى الاقتصاد العالمى	٤١
الاعطال السياسية التى تتعرض لها الشركات	٥٣
متعددة الجنسية فى الدول النامية	٥٣

٥٣	تعريف الأخطار السياسية	٠١٠٣٠١
٥٥	صور الأخطار السياسية	٠٢٠٣٠١
٥٦	أخطار عدم القابلية للتحويل	٠١٠٢٠٣٠١
٥٨	أخطار نزاع الملكية والمصادرة والتأميم	٠٢٠٢٠٣٠١
٦٢	أخطار الحرب	٠٣٠٢٠٣٠١

الفصل الثانى : تحليل المناخ الاستثمارى المصرى خلال الفترة

٦٥	من ١٩٣٧ - ١٩٨٦	٠١٠٢
	ملامح المناخ الاستثمارى المصرى خلال الفترة	
٦٥	من ١٩٣٧ - ١٩٧٣	٠١٠١٠٢
٦٧	غياب الضمان والأمان	٠٢٠١٠٢
	ضعف المركز الائتماني للاقتصاد المصرى	
٧١	في الأسواق الدولية	٠٣٠١٠٢
٧٤	تضارب قوانين الصرف الأجنبى	٠٢٠٢
	قوانين الاستثمار المصرية في مرحلة الانفتاح	
٧٥	الاقتصادى (١٩٧٤ - ١٩٨٦)	٠١٠٢٠٢
٧٥	موقع الانفتاح الاقتصادى من الفكر الاقتصادى المصرى	٠٢٠٢٠٢
	القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ في شأن نظام استثمار	
٨١	المال العربى والأجنبى والقوانين المعدلة له	٠٣٠٢٠٢
	القانون رقم ٥٩ لعام ١٩٧٩ في شأن الاستثمار	
٩١	بالمجتمعات العمرانية الجديدة	٠٤٠٢٠٢
٩٩	القانون رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ في شأن تكوين الشركات	

الفصل الثالث : وسائل تحسين المناخ الاستثمارى المصرى :

١١١	طبيعة برامج ضمان الاستثمار بالدول النامية	٠١٠٣
١١٩	وسائل تحسين المناخ الاستثمارى المصرى	٠٢٠٣
١١٩	مقدمة	٠١٠٢٠٣
١٢٠	الوسائل القومية لتحسين المناخ الاستثمارى	٠٢٠٢٠٣
١٢٩	الوسائل الاقليمية لتحسين المناخ الاستثمارى	٠٣٠٢٠٣
١٣٤	الوسائل الدولية لتحسين المناخ الاستثمارى	٠٤٠٢٠٣

١٣٧	الباب الثالث : سياسات الصرف الأجنبي في الاقتصادى المصرى	٠١٠٤
١٣٩	الفصل الرابع : طبيعة المشاكل الاقتصادية التى تواجه الاقتصاد المصرى	٠٢٠٤
١٣٩	مقدمة	٠٣٠٤
١٤٠	أختلال التوازن الاقتصادى الخارجى فى مصر	٠٤٠٤
١٤٣	أختلال التوازن الاقتصادى الداخلى فى مصر	٠٥٠٤
١٤٥	نشوء فكرة الدولة الحشة فى مصر	
٢٤٦	التناقض بين الفلسفة والسياسات الاقتصادية المصرية	

الفصل الخامس : تحليل سياسات الصرف الأجنبي في الاقتصاد المصرى

١٥٥	خلال الفترة (١٩١٦ - ١٩٨٦)	٠١٠٥
	تطور سياسات الصرف الأجنبي فى مصر خلال	
١٥٥	الفترة (١٩١٦ - ١٩٧٣)	٠١٠١٠٥
١٥٥	المرحلة الأولى (١٩١٦ - ١٩٤٥)	٠٢٠١٠٥
١٥٧	المرحلة الثانية (١٩٤٥ - ١٩٥٧)	٠١٠٢٠١٠٥
١٥٧	قانون الرقابة على الصرف الأجنبي	٠٢٠٢٠١٠٥
١٥٨	حسابات التصدير والاستيراد	٠٣٠٢٠١٠٥
١٦٠	اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية	٠٤٠٢٠١٠٥
١٦٠	نظام الملاوات	٠٣٠١٠٥
١٦٢	المرحلة الثالثة (١٩٥٧ - ١٩٦١)	٠١٠٣٠١٠٥
١٦٢	ميزانية الصرف الأجنبي	٠٢٠٣٠١٠٥
١٦١	الالتجاء إلى الاقتراض الخارجى	٠٣٠٣٠١٠٥
١٦٣	الأخذ بنظام محدد للملاوات	٠٤٠١٠٥
١٦٤	المرحلة الرابعة (١٩٦٢ - ١٩٧٣)	٠١٠٤٠١٠٥
	توحيد أسعار الصرف وبرنامج التثبيت	
١٦٤	فى مايو ١٩٦٢	٠٢٠٤٠١٠٥
١٦٥	برنامج التثبيت الثانى ١٩٦٤	٠٣٠٤٠١٠٥
١٦٥	التيسيرات النقدية (١٩٦٨ - ١٩٧٣)	٠٣٠٥
	الاتجاهات الرئيسية لسياسات الصرف الأجنبي فى	
١٦٥	مرحلة الانفتاح الاقتصادى	٠١٠٢٠٥
١٦٦	تشجيع الاستثمار الأجنبى كمجاسة من سياسات الصرف الأجنبى	٠٢٠٢٠٥
١٧٠	السوق الموازية للصرف الأجنبى	

١٧١	أهداف السوق الموازية	٠١٠٢٠٢٠٥
١٧١	موارد السوق الموازية واستخداماتها	٠٢٠٢٠٢٠٥
١٧٢	تطوير السوق الموازية	٠٣٠٢٠٢٠٥
١٧٣	الاستيراد بدون تحويل عملة	٠٣٠٢٠٥
١٧٤	قوانين الصرف الأجنبي والبنوك	٠٤٠٢٠٥

الفصل السادس : تقييم دور سياسات الصرف الاجنبي

١٧٧	في تنمية الاقتصاد المصري	
١٧٧	مقدمة	٠١٠٦
١٧٩	قضية سعر صرف الجنيه المصري	٠٢٠٦
١٨٠	الوضع الراهن لسوق الصرف في مصر	٠١٠٢٠٦
١٨٤	تطور حجم الاستيراد بدون تحويل عملة	٠٢٠٢٠٦
١٨٨	حالة ميزان المدفوعات المصري	٠٣٠٢٠٦
	محاولات تصحيح مسار سياسات الصرف	٠٣٠٦
١٩٣	الاجنبي في الثمانينات	
١٩٥	إجراءات مارس ١٩٨٤	٠١٠٣٠٦
١٩٦	إجراءات ٥ يناير ١٩٨٥	٠٢٠٣٠٦
	إجراءات أبريل ١٩٨٥ والعودة إلى نظام	٠٣٠٣٠٦
١٩٨	الاستيراد بدون تحويل عملة	
	اقتراح صندوق النقد الدولي باقلمة سوق	٠٤٠٣٠٦
٢٠٢	تجارة للمصرف الاجنبي في مصر	

٢٠٥	● نتائج وتوصيات الجزء الأول
٢٠٥	أولا : النتائج
٢١١	ثانيا : التوصيات

الجزء الثاني

٢١٧	١ طموح الاقتصاد المصري
٢١٩	تمهيد
٢٢٣	الباب الثالث : استراتيجية تنمية الصادرات المصرية
٢٢٥	الفصل السابع : مدخل إلى دراسة الصادرات المصرية
	موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي
٢٢٥	والدراسات التطبيقية

٢٢٥	الصادرات ونظريات النمو والتنمية	٠١٠١٠٧
٢٣٤	الصادرات والدراسات التطبيقية	٠٢٠٢٠٧
٢٣٧	واقع الصادرات المصرية	٠٣٠٧
٢٣٧	تطور حجم وهيكل الصادرات المصرية	٠١٠٣٠٧
٢٤٢	تنمية الصادرات المصرية قضية مصرية	٠٢٠٣٠٧

الفصل الثامن : العلاقة بين ضعف الأداء الاقتصادى وتنمية

٢٥٥	الصادرات المصرية	٠١٠٨
٢٥٥	الأداء الاقتصادى للقطاع الزراعى وأثره على تنمية الصادرات الزراعية المصرية	٠٢٠٨
٢٦٣	الأداء الاقتصادى للقطاع الصناعى وأثره على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	٠٢٠٨

الفصل التاسع : محاور تنمية الصادرات المصرية

٢٧١	حتى عام ٢٠٠٠	٠١٠٩
٢٧١	مقدمة	٠٢٠٩
٢٧٤	مبدأ الميزة النسبية والاقتصاد المصرى	٠٣٠٩
٢٨٠	محاور تنمية الصادرات الزراعية	٠٤٠٩
٢٨٥	محاور تنمية الصادرات الصناعية	١٠٥٠٩
٢٩٦	استحداث نظام متكامل لحوافز التصدير	٠٦٠٩
٣٠٢	تبسيط إجراءات التصدير	

الباب الرابع : استراتيجية إنشاء المجتمعات الجديدة في مصر

الفصل العاشر : سياسات وتطوير المجتمعات الجديدة في مصر

٣٠٩	نشأة وتطور المجتمعات الجديدة في مصر	٠١٠١٠
٣٠٩	تحليل سياسة المجتمعات الجديدة في اطار القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩	٠٢٠١٠
٣١٦	النمط الإدارى للمجتمعات العمرانية الجديدة	٠١٠٢٠١٠
٣١٨	أنواع المجتمعات الجديدة	٠٢٠٢٠١٠
٣١٨	المجتمعات الجديدة التابعة	٠١٠٢٠٢٠١٠
٣١٩	المجتمعات الجديدة المستقلة	٠٢٠٢٠٢٠١٠
٣٢١	إنشاء عاصمة إدارية جديدة	٠٣٠٢٠١٠
٣٢٤	تشجيع الاستثمار بالمجتمعات الجديدة	٠٤٠٢٠١

الفصل الحادى عشر : دور المجتمعات الجديدة فى التنمية

٣٢٧	الاقتصادية والاجتماعية المصرية	١٠١١
٣٢٧	مقدمة	٢٠١١
٣٢٩	زيادة الحيز المأهول من المسطح المصرى	٣٠١١
٣٣١	المساهمة فى استيعاب الزيادة السكانية	٤٠١١
٣٣٣	خلق فرص عمل جديدة	٥٠١١
٣٣٥	تحسين المناخ الاستثمارى المصرى	

الفصل الثانى عشر : تحليل تجربة المجتمع الجديد بمدينة

٣٣٧	العاشر من رمضان	١٠١٢
٣٣٧	العالم الاساسية لتخطيط مدينة العاشر من رمضان	٢٠١٢
٣٤٢	قطاعات تخطيط مدينة العاشر من رمضان	١٠٢٠١٢
٣٤٢	قطاع الاسكان	٢٠٢٠١٢
٣٤٢	قطاع المشروعات الصناعية	٣٠٢٠١٢
٣٤٤	قطاع الأنشطة والخدمات الأخرى	٣٠١٢
٣٤٧	البيئة الاستثمارية لمجتمع العاشر من رمضان	١٠٣٠١٢
٣٤٧	تشريعات وقوانين الاستثمار	٢٠٣٠١٢
	الاجراءات الادارية للحصول على الموافقات والترخيص اللازمه	
٣٥٠	لمشروعات مجتمع العاشر من رمضان	٤٠١٢
٣٥٣	تقييم تجربة مدينة العاشر من رمضان	

٣٦١	● نتائج وتوصيات الجزء الثانى
٣٦٣	أولا : النتائج
٣٦٨	ثانيا : التوصيات
٣٧٣	● الملاحق :

	- الملحق الأول :
	قائمة المشروعات الصناعية بالمدين الجديدة للمصريين فى
	اطار التنظيم الاستثمارى المعمول به اعتبارا من ١٢
٣٧٥	يناير ١٩٨٦
	توصيات المؤتمر الاقتصادى العام الذى دعى إليه السيد
٣٨٧	رئيس الجمهورية خلال الفترة ١٣ - ١٥ يناير ١٩٨٢
	- الملحق الثالث :
٣٩١	تطور سياسه . الصرف خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٨٦ ...

ملخص الدراسة المشتركة بين وزارة الصناعة والثروة المعدنية والبنك الدولي عن استراتيجية التجارة وتنمية الصادرات المصرية في يناير ١٩٨٣	٣٩٤	- الملحق الرابع :
الإجراءات والخطوات التصديرية في مصر	٤٠٦	- الملحق الخامس :
تجارب بعض الدول النامية الناجحة في تنمية صادراتها	٤١٥	- الملحق السادس :
المدن الجديدة الخاضعة لإشراف هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	٤٢٥	- الملحق السابع :
قرارات السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي الصادرة في ١٠ مايو ١٩٨٧	٤٢٩	- الملحق الثامن :
الجداول الاحصائية	٤٤١	- الملحق التاسع :
.....	٤٥٨	● قائمة المراجع
.....	٤٧٩	● كتب وأبحاث أخرى للمؤلف
.....	٤٨٢	● نبذة عن المؤلف

هذا الكتاب هو نتاج البحث الدائب والمحصل لحوالى خمس سنوات (١٩٨٢ - ١٩٨٦) قضاها الكاتب بين التأمل والتفكير والتحليل للجوانب المختلفة للأزمة الاقتصادية التى تعيشها مصر منذ مطلع الستينات ، وتفاقت حديثها مع مطلع الثمانينات نتيجة لما أصاب موارد الدولة من الصرف الأجنبى من تدهور كبير . فتدفقات الصرف الأجنبى من خلال الأربعة الكبار : (تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، الصادرات البترولية ، دخل السياحة ، إيرادات قناة السويس) عاوت الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨١) على تخطى الأزمة الاقتصادية ، أو على الأقل تأجيل انفجارها ، ثم بدأت هذه التدفقات مع مطلع الثمانينات فى التدهور كرد فعل للتطورات الاقتصادية التى فاجأت السوق العالمى للبترول الختام ، إلى أن وصلت إلى قتها فى التدهور فى نهاية عام ١٩٨٥ ومطلع عام ١٩٨٦ .

وكان طبيعياً أن يجد هذا التطور في طبيعة ومضمون الأزمة الاقتصادية المصرية صدها بين المفكرين والباحثين والساسة والأحزاب ورجال الإعلام في وطننا الحبيب ، بالإضافة إلى المنظمات الاقتصادية الدولية المتخصصة وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاتشاء والتعمير ، بل وأيضاً بين الدول التي تمنح الاقتصاد المصري قروضاً ومعونات اقتصادية بصورها المختلفة . و يستهدف الجدل والحوارين هؤلاء جميعاً التوصل إلى كيفية تهيئة الاقتصاد المصري للانفكاك من إسار الركود الاقتصادي الذي يحاصره ، والتصدي للآثار العكسية التي ولدتها الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تدهم الاقتصاد المصري ، وترتب عليها زيادة حدة الاختلالات الاقتصادية الداخلية (تصاعد الموجات التضخمية مع انتشار الركود الاقتصادي) ، والاختلالات الاقتصادية الخارجية (تزايد العجز الزمن في ميزان المدفوعات) .

ومشاركة من الكاتب في هذا الجدل والحوار الفكري ، وأملأ في التوصل إلى بلورة عدد من الاستراتيجيات التي تساعد الاقتصاد المصري على الانفكاك من الأزمة الاقتصادية المتزامنة التي تحاصره ، كرس الكاتب جهده في تشخيص واقع الاقتصاد المصري كنقطة بدء للبحث العلمي المتعلق بهذه الأزمة .

فجاء الجزء الأول من هذا الكتاب متناولاً للدراسات التي أعدها الكاتب من قبل حول خصائص ومظاهر الواقع الاقتصادي المصري وعلاقته بالاقتصاد العالمي ، وما يترتب عليه ذلك من علاقات التبعية الاقتصادية . ويتحصل الهدف الرئيسي من هذا التحليل لواقع الاقتصاد المصري في الرغبة في اكتشاف مواطن القوة والضعف في الهيكل الاقتصادي المصري ، وصياغة عدد من السياسات والإجراءات التي تتخذ من مواطن القوة نقطة الارتكاز التي تنطلق منها استراتيجيات الطموح المصري في سعيه للتغلب على الأزمة الاقتصادية المصرية ، كما تسلط في نفس الوقت الأنوار على مواطن الضعف لتكشف عن حقيقتها ، وتوجه المآذير نحوها ؛ لما تشكله من عقبات ، وما تضعه من قيود في سبيل الجهود الرامية لتهيئة الاقتصاد المصري خلال الفترة المتبقية من القرن العشرين ، وذلك من أجل تهيئة الاقتصاد المصري لدخول القرن

الواحد والعشرون ملقطاً الأنفاس ، ومعتدلاً على الذات بمجهود أبنائه ، ومستفيداً من الموارد الطبيعية التي منحها الله لأرض الكنانة منذ العصور القديمة .

من هنا أيضاً يمكن القول بأن الدراسات التي يحتويها الجزء الأول من هذا الكتاب تنظر إلى الفترة (١٩٨٧ - ٢٠٠٠) على أنها فترة انتقالية في حياة الاقتصاد المصري تستلزم إحداث عدد من التحولات الهيكلية في الإنتاج ومناهج الإدارة الاقتصادية القومية ، وطبيعة عمل الأجهزة الإدارية في الدولة ، وذلك لتهيئة الاقتصاد المصري على الانطلاق نحو مرحلة النمو الذاتي مع مطلع القرن الواحد والعشرون .

وفي سبيل تحقيق ذلك ، جاء الباب الأول من الجزء الأول متضمناً دراسة تحليلية لمركز الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي ، والمناخ الاستثماري المصري خلال فترة طويلة نسبية (١٩٣٧ - ١٩٨٦) . وفي واقع الأمر فإن هذا الجانب التحليلي قد أغفلته الدراسات السابقة التي تصدت لدراسة الأزمة الاقتصادية المصرية . فلقد ركزت هذه الدراسات السابقة على محددات التنمية الاقتصادية المصرية ، مع افتراض وجود بيئة استثمارية ملائمة . وغنى عن البيان فإن هذا يعد فرضاً غير منطقي دفع هذه الدراسات السابقة على تحليل متغيرات مثل ضغط الاستهلاك القومي ، وتشجيع الادخار القومي ، والحد من الزيادة السكانية ، والإسهاب في شرح مزايا التخطيط الشامل ، وإقامة قطاع عام قوى وقادر على قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية . وفي رحاب هذا المناخ الفكري ، كرس المخطط المصري جهده الجهد في صياغة خطط التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى مضاعفة الدخل القومي خلال فترات زمنية محددة ، وهو هدف لم يتحقق ، ولن يتحقق في ظل هذا المسلك الفكري المتجاهل لطبيعة البيئة الاستثمارية المصرية .

من هنا أراد الباب الأول من هذا الكتاب البرهنة على أن البيئة الاستثمارية غير الصحية التي سادت هذه الفترة كانت عقبة كئودا في وجه الجهود الرامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ودفع طاقات القطاع الخاص الوطني المهارب من التنمية بعد أن كاد يفقد الولاء لوطنه . فلو أن المخطط المصري ركز الجهود الوطنية في خلق التضافر والتآلف بين القطاعين العام والخاص

خلال الفترة (١٩٣٧ - ١٩٨٦) لأمكنه قيادة الاقتصاد القومى إلى تحقيق معدلات أفضل للنمو والتنمية الاقتصادية . إلا أن انتشار موجات التأميم والمصادرة أدت إلى عزوف الشركات متعددة الجنسية عن الدخول إلى مصر ، وفى الوقت نفسه اندثرت طبقة رجال الأعمال والمنظمين فى مصر ، بل وهروب الكثيرين منهم إلى خارج الوطن . من هنا لم يكن أمام الدولة إلا إقامة قطاع عام يسيطر سيطرة كاملة على مشارف الحياة الاقتصادية المصرية ، وانحصر دور القطاع الخاص فى الأنشطة غير المهمة . وفى بيئة استثمارية تنعدم فيها المنافسة ، ومع تشريعات وقوانين للعمل والإيجار ، تعكس حالة المشرع المصرى النفسية فى الخمسينات ، نشأت « نكية القطاع العام » التى أصبحت عبئاً على مسيرة التنمية الاقتصادية المصرية ، وعقبة كئودا فى مواجهة برامج الإصلاح الاقتصادى التى يحاول صانع القرار الاقتصادى فى مصر تطبيقها منذ بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ .

أما الباب الثانى من الجزء الأول فيتصدى أيضاً لأحد الجوانب المميزة للواقع الاقتصادى المصرى ، وهو حالة القوضى والاضطراب التى يشهدها سوق الصرف الأجنبى المصرى منذ عام ١٩١٦ . وليبان ذلك اختار الكاتب أيضاً فترة زمنية طويلة نسبياً بلغت سبعين عاماً (١٩١٦ - ١٩٨٦) تناول خلالها التطورات المختلفة والمتعاقبة فى سوق الصرف الأجنبى ، والسياسات التى حاولت تنظيمه والسيطرة عليه . وغنى عن البيان فإن هذا التحليل يتمتع بأهمية خاصة لما هو معروف من أن سعر الصرف مرآة تعكس طبيعة التوازنات والاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد القومى ، وبالتالى فإن عمق هذا التحليل من شأنه إضافة أبعاد جديدة لواقع الاقتصاد المصرى ، يظهر من خلالها مواطن الخلل والاختلال فى الهيكل الاقتصادى المصرى ، وتوضح طبيعة البرامج الإصلاحية المطلوب اتباعها لتغيير هذا الواقع .

وفى مجال تغيير الواقع الاقتصادى المصرى ، والرغبة فى مواجهة الجوانب الشائكة للآزمة الاقتصادية المصرية جاء الجزء الثانى من الكتاب شارحاً « لاستراتيجيات الطموح الاقتصادى المصرى حتى عام (٢٠٠٠) . ففى

الباب الثالث من هذا الجزء تم بلورة وصياغة « استراتيجية تنمية الصادرات المصرية حتى عام (٢٠٠٠) » ، وهى استراتيجية تسمى للأخذ بيد الاقتصاد المصرى على طريق تنمية موارده من الصرف الأجنبى لدفع فاتورة واردات « سلع التنمية » ومواجهة أعباء خدمة الديون التى تفاقمت حديثاً . ويتحرك هذا الباب من فرضية رئيسية مؤداها أن التصدير قضية مصرية بالنسبة للاقتصاد المصرى ، وأن نجاح هذه الاستراتيجية يتطلب فى التحليل الأخير إحداث تعديل جوهري فى هيكل الإنتاج القومى ، وتصحيح السياسات الخاطئة للإدارة الاقتصادية القومية فى مجالات الإنتاج والتوزيع والتسويق والتوظيف والأجور ، وهى السياسات التى تحكم الأداء الاقتصادى المصرى . يضاف إلى ذلك الحاجة إلى استحداث نظام متكامل لحوافز التصدير ، وتبسيط الإجراءات الإدارية باستخدام أسلوب « تحليل المسارات المخرجة »

ثم يأتى إلينا الباب الرابع بأحد الاستراتيجيات الأخرى للطموح الاقتصادى المصرى وهى « استراتيجية المجتمعات الجديدة وغزو الصحراء حتى عام (٢٠٠٠) » . ويرجع تركيزنا على هذه الاستراتيجية إلى اقتناعنا الكامل بأنها تعد مجالاً خصباً لإحياء التضافر والتعاون بين الدولة والقطاع الخاص الوطنى والأجنبى ، بحيث تتولى الدولة إقامة الهياكل الأساسية للإنتاج (أى : تقوم بدور دولة المرافق) ، بينما يتولى القطاع الخاص الوطنى والأجنبى مهمة القيام بعمليات الاستثمار الإنتاجى . ومن خلال هذا التضافر والتعاون بين الدولة والقطاع الخاص تنشأ أقطاب النمو الاقتصادى التى تشكل مراكز الجذب والاستقطاب المعروفة فى نظريات التوطن العنئاعى والاقتصاد الإقليمى ، فتسحب الحركة والنشاط الاقتصادى إلى ربوع الصحراء المصرية لتوسيع الحيز المأهول بالسكان ، والذي لم يتجاوز حتى وقتنا هذا نسبة ٤٤ ٪ من إجمالى المسطح المصرى الذى وهبه الله - سبحانه وتعالى - لنا .

وفى حقيقة الأمر فإن هذا الكتاب يتكون من دراسات ست سبق للكاتب تقديمها لمؤتمرات علمية ، أو تم نشرها أو قبولها للنشر فى مجالات لما سمعتها العلمية المعروفة ، إلا أنه تم إدخال بعض التعديلات عليها لتشمل التطورات الحديثة فى الساحة الاقتصادية المصرية ، كما تم إعادة تقسيمها بشكل يمكنها من

الانسجام مع باقى محتويات الكتاب . وفى خلال هذه الدراسات الست حاول الكاتب شد انتباه صانع القرار الاقتصادى فى مصر إلى أهمية عدم إغفال العلاقة الوطيدة بين قسومية «إدارة التنمىة» **Development Administration** وقضية «عملية التنمية» **Economic Development** : فالقضية الثانية هى نتائج للقضية الأولى ، وأن إغفالها فى عملية صنع القرار الاقتصادى ترتب عليها نشوء ظاهرة «الدولة المشة» **Soft State** فى مصر ، وما صاحبها من طغيان ظاهرة «بيروقراطية الاستثمار» التى عرقلت جهود التنمية الاقتصادية فى مصر . فهذه الدراسة تعتقد أن العلاقة الوثيدة والمتبادلة بين قضية «إدارة التنمية» وقضية «عملية التنمية» قد غابت طويلاً عن خيال صانعى القرارات الاقتصادية أثناء بحثهم الدائب والمستمر عن أنسب الحلول والسياسات الواجبة الاتباع للتصدي للأزمة الاقتصادية المصرية . لهذا كانت هذه الدراسة حريصة على جذب أنظارهم نحو ضرورة التيقظ لجوهر القضية بدلاً من الهرب منها طويلاً ، واللجوء إلى المسكنات التى تؤجل فقط انفجار الأزمة دون إيجاد الحل الجذرى لها .

وإذا كانت السطور السابقة تعد ملامح لهذه الدراسة ، فإن الكاتب ليس بحاجة إلى التنويه بأنه استلهم خطه الفكرى الذى انتهجه خلال صفحات هذا الكتاب من فلسفة اقتصاديات السوق الحر التى تؤمن بقدرات القطاع الخاص على دفع عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتطالب الدولة فى نفس الوقت بأهمية الكف عن مزيد من التدخل فى الحياة الاقتصادية ، وترشيد القطاع العام بحيث يتحول من مجرد تكيه إلى قطاع إنتاجى يساهم جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص بشرط وجود ظروف متكافئة بين هذين القطاعين . غير أن الكاتب قد طوع هذه الفلسفة الاقتصادية الليبرالية لكى تتلاءم مع معطيات الاقتصاد المصرى ، وظروفه التى ينطلق منها فى عقد الثمانينات من القرن العشرين . إذ لا يمكن الاستمرار فى الدفاع عن القطاع العام من وجهة نظر اجتماعية فى الوقت الذى يروج فيه بالعديد من السياسات الاقتصادية الخاطئة فى مجال إدارة الاقتصاد القومى ، وهى السياسات التى خلقت قطاعاً عاماً لا يستطيع الوفاء باحتياجات السوق الوطنية ، ويعجز فى الوقت نفسه عن تحمل تبعات المنافسة فى الأسواق

الدولية . فلقد استقر الرأي على أهمية دفع قضية تنمية الصادرات المصرية بكافة الوسائل الممكنة لوقف حركة الاعتماد للتزايد على الديون الخارجية ، والوفاء بالتزامات خدمة الدين ، وتعويض الدولة عن التدهور الحادث في حصيلها من الصرف الأجنبي ، فضلاً عن الوفاء باحتياجات الاقتصاد القومي من واردات « سلع التنمية » والمواد الغذائية . ففي الوقت الذي تعاني فيه البلاد من أزمة اقتصادية طاحنة ، تذهب بعض التقديرات إلى أن ودائع المصريين العاملين بالخارج تتراوح بين ٦٠ - ٨٠ ملياراً من الدولارات خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٥) يتم إيداعها واستثمارها بالخارج . ورغم ذلك فلقد استسهلت الدولة الدخول في مفاوضات مضيئة مع صندوق النقد الدولي للحصول على تسهيلات ائتمانية قصيرة ومتوسطة الأجل تبلغ قيمتها ١,٥ مليار دولار لاستخدامه كاحتياطي لدى البنك المركزي المصري لمواجهة احتمالات المضاربة التي قد تصاحب عملية تعويم الجنيه المصري . فلقد كان من باب أولى أن تتصدى الدولة لجذور المشكلة الاقتصادية المصرية بالشكل الذي يهيئ لتلقيات المصريين العاملين بالخارج الدخول إلى ميادين الاستثمار المختلفة بدلاً من الركوع أمام شروط الإصلاح الاقتصادي التي يملها صندوق النقد الدولي .

غير أنني لا أزعج نجاحاً فيما تصديت له ، ولكنى أؤكد للقارئ أمانة المحاولة حتى تكون مغفرة لما عسى أن يجده في هذا الكتاب من تقصير . وفي هذا الموقع اعتاد الكاتب أن يفخر دائماً بأنه تتلمذ على يد جيل من المفكرين المصريين الذين كان لهم الفضل في تشكيل مناهج فكره خلال سنوات دراسته بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - وفي طليعة هؤلاء السادة : الأستاذ الدكتور محمد زكى شافعى ، الأستاذ الدكتور رفعت المحجوب ، الأستاذ الدكتور سعيد النجار ، الأستاذ الدكتور عاطف صدقى ، الأستاذ الدكتور أحمد الغندور ، الأستاذ الدكتور محمد خليل برعى ، الأستاذ الدكتور عيسى الدين الغريب ، الأستاذ الدكتور عبد الفتاح قنديل ، الأستاذ الدكتور عبد الحميد الغزالى ، الأستاذ الدكتور مصطفى السعيد ، الأستاذة الدكتورة هناء خير الدين ، الأستاذ الدكتور رياض الشيخ ، الأستاذ الدكتور جوده عبد الحالى .

ورغم أن اللّذين الذى أحله فى عنقى يمتد إليهم جميعا ، إلا أننى أجد نفسى دائما أمام نداء من القلب للوقوف وقفة عرفان بالجميل لثلاثة من الأساتذة كان لهم الفضل الأكبر فى حياتى الجامعية ودراسات الماجستير والدكتوراة وهم :

١ - الأستاذ الدكتور فؤاد هاشم عوض الذى فتح لى بفضل رعايته وتوجيهاته فى مرحلة الإشراف على رسالتى للماجستير آفاقا واسعة فى دراسات التجارة الخارجية ، وتلك المرتبطة بالاقتصاد المصرى .

٢ - الأستاذ الدكتور سلطان أبو على الذى تعلمت على يديه الكثير من مناهج التدريس الجامعية مع أولى أيام عملى كمعيد بالمعهد العالى للتجارة الخارجية بالزمالك .

٣ - البروفيسور ما فريد فيلمز Prof. Dr. Manfred Willms مدير معهد السياسة الاقتصادية بجامعة كيل الذى كان لتوجيهاته خلال الست سنوات التى قضيتها تحت إشرافه فى مرحلة الدكتوراه بألمانيا الغربية بمثابة النور الذى أضاء الطريق أمامى .

لهم الثلاثة أعجز عن أفى قدرهم الحقيقى بهذه الكلمة العابرة . فيكفينى فخراً أننى قد ارتويت من منابع فكرهم ، وتزودت من مناهجهم العلمية ، فأعطونى الثلاثة معاً أجمل ما يمكن تقليده فكراً ، ألا وهو الأمانة العلمية . لهذا فلقد عاهدت نفسى على إخراج ثلاثة مؤلفات علمية على شرفهم كنوع من التحية والتقدير لهم ، ورغبة منى فى إرساء قدر من التقاليد والقيم الجامعية بين الأستاذ وتلميذه . ولقد اخترت هذا الكتاب ليكون على شرف أستاذنا الدكتور فؤاد هاشم عوض ، الذى أرى فيه النموذج الصحيح للمفكر والأستاذ الجامعى .

كذلك فإننى أغتنم هذه الفرصة لأسجل خالص تقديرى واعتازلى بأستاذى الدكتور العشرى حسين درويش عميد كلية التجارة بجامعة طنطا لما أعطانى من فكر ، ولما قدم لى من توجيهات خلال فترة توليه رئاسة قسم الاقتصاد بالمعهد العالى للتجارة الخارجية بالزمالك مع مطلع السبعينات ، وخلال فترة توليه الإشراف على رسالتى للماجستير . فلقد كان نعم الأستاذ الجامعى بقيمه وخلقه وعاداته وتقاليده . كما أسجل عظيم تقديرى للأستاذ الدكتور محمد جلال الدين

أبو الدهب لهذه الكبر في فتح مجال البعثات الخارجية لمعدي المعهد العالي للتجارة الخارجية بالزمالك أثناء فترة توليه عمادة المعهد مع مطلع السبعينات .

كذلك فإنني أسمح لنفسى بتوجيه خالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور **أبو بكر الصديق عمر متولى رئيس قسم التجارة الخارجية** وهو القسم الذى انتمى إليه لمعاونته لى فى نشر بعض محتويات هذا الكتاب ، وتفضله بقراءة أصول بعض الدراسات التى يشتمل عليها الباب الأول والثانى والرابع ، والملاحظات التى أبداهها فى هذا الشأن .

وأخيراً فإننى أود تسجيل خالص الشكر والتقدير لفريق الباحثين بالمركز **الدولى للبحوث والاستشارات بمدينة العاشر من رمضان (دكتور سامى عفيفى حاتم وشركاه)** ، والذى تعد هذه الدراسة ثانياً أعماله البحثية حيث سبق من قبل إخراج كتاب التأمين الدولى ، والذى تم نشره بمعرفة الدار المصرية اللبنانية . كما سيصدر أيضاً قريباً بمشيئة الله - تعالى - دراسته الثالثة عن المجتمعات الجديدة خلال الشهور القليلة القادمة . وهذه تجربة جديدة سلكتها لتنفيذ المكتبة العربية ، والقارئ العربى المتخصص بعدد من الدراسات التى تجمع بين الأصول النظرية ، والقواعد العلمية ، والواقع المصرى والعربى ؛ لكى تكون نتائجها أكثر انسجاماً واتساقاً مع واقع اليوم الذى نعيشه . واعتقد أن هذه أرقى وأسمى غايات البحث العلمى الدائب نحو مستقبل مشرق . ونحن نعتقد أن هذا ماتتطلب طبيعة المرحلة التى يمر بها وطننا الحبيب ، وأمتنا العربية اللتين إليها تنجه الكلمة الصادقة والرأى المخلص فى إطار من المحبة والإعزاز .

وأسأل الله العون والتوفيق ،

مدينة العاشر من رمضان فى الأول من يوليو ١٩٨٧ ،

« المؤلف »

الجزء الأول

واقع الاقتصاد المصري

تتصدى الدراسات التى يتضمنها الجزء الأول من هذا الكتاب لتشخيص الواقع الاقتصادى المصرى بشكل يمكننا من التعرف على العقبات التى تعترض الجهود الرامية لدفع عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتأمين انتظام دوران دولاب الإنتاج الذى يقوده كل من القطاع العام والقطاع الخاص . وبما لاشك فيه أن هذا التشخيص لواقع الاقتصاد المصرى يشكل الأساس الذى يمكننا من صياغة استراتيجيات طموحه للانفكاك من إسار الركود الاقتصادى الذى تعيشه البلاد منذ بداية عقد الثمانينات ، وهى المهمة التى تسعى إلى أنجازها الخطة الخمسية المقبلة التى تبدأ مع العام المالى ١٩٨٨/٨٧ ، وإحداث انتعاش اقتصادى يساهم فيه القطاع الخاص الوطنى والأجنبى بحجم من الاستثمارات لا يقل عن ٤٠ ٪ من إجمالى الاستثمارات المقدرة خلال سنوات هذه الخطة الخمسية . وغنى عن البيان فإن هذه المساهمة المنتظرة من القطاع الخاص تشكل هدفاً طموحاً للمخطط المصرى ، يجب أن يستند إلى واقع اقتصادى مستقر يمكنه من بلوغ هدفه الطموح .

ونظراً لأن هذا الهدف الطموح يتطلب التركيز على جانب العرض (الإنتاج) بصورة أكبر من التركيز على جانب الطلب (الاستهلاك) ، فقد احتلت القضايا المرتبطة بالمناخ الاستثمارى وسعر صرف الجنيه المصرى الأولوية الكبرى في مجال التحليل الاقتصادى المرتبط بأهداف الخطة الخمسية المقبلة . لهذا تم اختيار الدراستين التاليتين لكي تكون أساساً لتشخيص واقع الاقتصاد المصرى :

١ - المناخ الاستثمارى أو البيئة الاستثمارية المصرية ، وهى البيئة التى يمكن للقطاع الخاص الوطنى أو الأجنبى أن ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة في الخطة الخمسية المقبلة . فملاءمة هذه البيئة تعد شرطاً ضرورياً - وإن كان غير كافٍ - لإعداد الواقع الاقتصادى المصرى للانطلاق المطلوبة للقطاع الخاص الوطنى والأجنبى ، كما أن عدم ملاءمة هذه البيئة يعد أمراً معوقاً أمام تقديرات المخطط المصرى في تحقيق النسبة المنتظرة لمساهمات كل من القطاع العام والقطاع الخاص في حجم الاستثمارات الكلية المقدرة في سنوات الخطة الخمسية المقبلة .

٢ - سياسات الصرف الأجنبى في مصر خلال الفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٦) ، أى خلال سبعين عاماً . وتأتى أهمية هذه الدراسة في ضوء ما هو معروف من أن سعر الصرف يعتبر مرآة تعكس طبيعة التوازنات ، أو الاختلالات الهيكلية للاقتصاد القومى ، أى تعكس حالات التوازن الاقتصادى الداخلى ، والتوازن الاقتصادى الخارجى . من هنا فإن تحليل وتقييم سياسات الصرف الأجنبى المصرية خلال سبعين عاماً يعد فترة طويلة كافية لتشخيص واقع الاقتصاد المصرى ، و يساعدنا في استخلاص النتائج والتوصيات التى تشكل المحاور الارتكازية لصياغة استراتيجيات الطموح المصرى في مجال تنمية الصادرات ، وغزو الصحراء وإقامة المجتمعات الجديدة لكي تكون أطباقاً للنمو الاقتصادى ، ومراكز جذب حضارية مستحدثة تساعد الاقتصاد القومى على بلوغ أهداف خطته الاقتصادية والاجتماعية .

وتنطلق الدراسات التى يمتونها الجزء الأول من هذا الكتاب ، والتى تشخص واقع الاقتصاد المصرى من عدد من الفرضيات الرئيسية ، والتى نوجزها على الوجه التالى :

الفرضية الأولى :

عدم كفاية التشريعات والقوانين الاستثمارية لخلق مناخ استثمارى ملائم لدفع الطاقات الإنتاجية للقطاع الخاص الوطنى والأجنبى ، وأن الأمر يتطلب من الدولة التركيز على البنية الأساسية وخلق الأساليب الملائمة « لإدارة الاقتصاد القومى » . فالعلاقة بين قضية « إدارة التنمية **Development Administration** » « وقضية التنمية ذاتها **Economic Development** » يجب أن تكون واضحة ومستقيمة بحيث تعطى أولوية خاصة للقضية الأولى عند صياغة وتنفيذ خطة الدولة الاقتصادية والاجتماعية فى سنواتها الخمس المقبلة والتي تبدأ فى يوليو ١٩٨٨ / ٨٧ .

الفرضية الثانية :

يؤدى تعدد التشريعات الاستثمارية والهيئات المنوطة بشئون الاستثمار إلى عرقلة النشاط الاستثمارى الخاص نظراً لما فى تعدد هذه التشريعات والهيئات من ظهور « بيروقراطية الاستثمار » ، ونشوء « الحلقة الدائرية للتعقيدات الإدارية » ، والتي يجبد المستثمر الوطنى أو الأجنبى نفسه تائها بين حلقاتها ، فتزداد مخاوفه وتردده فى اتخاذ خطوات جادة لإقامة المشروع الصناعى المقترح . من هنا فإن إنشاء « قانون موحد للاستثمار القومى فى مصر » يعد مطلباً أساسياً لدفع عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وانتظام دوران دولاب الإنتاج الذى من المأمول أن يتولى قيادته القطاع الخاص بشقيه الوطنى والأجنبى خلال سنوات الخطة الخمسية المقبلة (٨٧ / ١٩٨٨ - ٩١ / ١٩٩٢) .

الفرضية الثالثة :

غياب النظرة الشاملة عند صياغة ورسم سياسات الصرف الأجنبى فى مصر خلال الفترة (١٩١٦ - ١٩٨٦) . فلم ينظر إلى هذه السياسات على أنها جزء من السياسات الاقتصادية العامة حتى ولو كانت جزءاً مميزاً ، وأن هذه السياسات لا بد وأن تعكس فلسفة اقتصادية تسعى إلى تحقيقها ، وهذا يتطلب ضرورة إنسجام هذه السياسات مع الفلسفة الاقتصادية السائدة . فالأصل هو إيجاد علاقات الترابط والتكامل بين السياسات الاقتصادية المختلفة ، وخلق الانسجام بين هذه السياسات والفلسفة الاقتصادية التي تختارها الدولة .

الفرضية الرابعة :

أن عدم قدرة الجهاز المصرفى على إدارة سوق الصرف الأجنبى فى مصر إنما يعد انعكاساً لتخلف الجهاز الإدارى فى مصر ، وقصور فى فهم كثير من القضايا الاقتصادية ، والخلط بين المفاهيم الاقتصادية بعضها والبعض الآخر . لهذا كان طبيعياً أن تعم الفوضى التقليدية و يسود سوق الصرف الأجنبى فى مصر حالات من الفوضى والبلبلة .

فما سوق الصرف الأجنبى فى مصر إلا جزء من الاقتصاد القومى ، ينسحب عليه ما يوجه إلى الاقتصاد القومى من عدم فاعلية الجهاز الإدارى القائم على تدبير شؤنه .

وفى سبيل اختيار الفرضيات الأربعة السابقة ، تم اختيار ثلاث دراسات سبق لنا نشرها فى مؤتمرات علمية ، أو مجلات علمية لها سمعة علمية مرموقة . وتم عرض هذه الدراسات الثلاث فى باين يحتوى كل منهم على ثلاثة فصول : يحتوى الفصل الأول على دراسة علمية منشورة فى مجلة النفط والتعاون العربى فى عددها رقم ٤٣ الصادر فى أكتوبر ١٩٨٦ تحت عنوان « مركز الشركات متعددة الجنسية فى الاقتصاد العالمى والأخطار السياسية التى تعرض لها فى الدول النامية » . أما الفصلين الثانى والثالث فيعرضان لدراسة أخرى تم مناقشتها فى مؤتمر « إدارة الأعمال الدولية والشركات متعددة الجنسية فى مصر » نظمه المجلس الأعلى للثقافة فى مايو ١٩٨٦ تحت عنوان « دراسة تحليلية للمناخ الاستثمارى للاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٣٧ - ١٩٨٦ مع استراتيجية مقترحة للتحسين فى الفترة المقبلة » . أما الفصول الثلاثة الأخرى التى يتكون منها الباب الثانى فتتصدى لتحليل محتويات الدراسة التى تم نشرها بمعهد التخطيط القومى تحت عنوان « تقييم دور سياسات الصرف الأجنبى فى مواجهة المشاكل الاقتصادية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩١٦ - ١٩٨٦ » ، وذلك بالمذكورة الخارجية رقم (١٤٢٩) ، وألتي صدرت فى أكتوبر ١٩٨٦ . ثم انتهى هذا الجزء بتقديم عدد من النتائج والتوصيات التى تشكل خلاصة الدراسات التى قدمها هذا الجزء .





المناخ الاستثماري المصري

١٠١٠ تعريف الشركات متعددة الجنسية :

تعتبر الشركات متعددة الجنسية مسئولة عن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عالمنا المعاصر، الأمر الذي يدعونا إلى أن نتناول هذا الاصطلاح بشيء من التفصيل لتوضيح العناصر الأساسية المرتبطة بهذا النوع من النشاط الاقتصادي . ولعل أولى الملحوظات التي يجب مراعاتها في هذا المجال هي ضرورة التفرقة بين الاستثمار الأجنبي الذي تتولاه الشركات متعددة الجنسية **Multinational Corporations** والاستثمار المباشر الذي ينصب على الاستثمار في حافظة الأوراق المالية **Portfolio** : ففي الحالة الأولى يكون للمستثمر حق اتخاذ القرار، في حين لا يكون له هذا الحق في الحالة الثانية ؛ لهذا يمكن القول أن مفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حالة الشركات متعددة الجنسية يكون أكثر اتساعاً منه

- دراسة منشورة في مجلة : النفط والتعاون العربي ، المجلد ٤٣ ، أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ٤٨ - ٧٥ . كذلك سبق تقديم هذا البحث إلى الندوة القومية الأولى في « إدارة الأعمال الدولية والشركات متعددة الجنسية في مصر » والتي نظمتها لجنة العلوم الإدارية بالجلس الأعلى للثقافة ، والذي عقد بمبنى جامعة الدول العربية خلال الفترة ٧ - ٨ مايو عام ١٩٨٦ .

في حالة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الاستثمار في حافظة الأوراق المالية نظراً لأن نقل السلع والتكنولوجيا وخدمات الإدارة والتنظيم ، ونقل الأسعار ، والتأثير على الأسواق الخارجية تعتبر عناصر رئيسية ترتبط بمفهوم نشاط الشركة متعددة الجنسية ، الذي انتشر خلال القرن التاسع عشر وممارسته الشركات متعددة الجنسية الإنجليزية على وجه الخصوص^(١) .

أما في مجال تعريف اصطلاح الشركات متعددة الجنسية ، فإنه يمكن القول بصفة عامة أن كلا من الكتاب والمنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع لم يتفقوا فيما بينهم على تعريف موحد أو تسمية موحدة ومقبولة من الجميع ، هذا الاختلاف أصبح أمراً معتاداً في الأدب الاقتصادي بوجه عام ؛ ولهذا فإنه من الطبيعي أن يمتد إلى الشركات متعددة الجنسية باعتبارها أحد الظواهر الاقتصادية الحديثة والمؤثرة في العلاقات الاقتصادية الدولية . وترجع أولى استخدامات تعبير « الشركة متعددة الجنسية » للمرة الأولى إلى عام ١٩٦٠ حينما أشار إليه **E. Lillenthal** للدلالة على تلك الشركات التي تمارس نشاطها الاقتصادي في أكثر من دولة مع تحمل مسؤولية الإدارة المباشرة عن تلك الأعمال التي تؤديها داخل الدولة الأم وخارجها بإحدى الدول المضيفة^(٢) . ومنذ هذا التاريخ والكتاب يتسابقون فيما بينهم على وضع تعريف أو أكثر يلقى قبولاً بين مستخدميه ويميز الشركات متعددة الجنسية التي تمارس نشاطها الاقتصادي في أكثر من دولة عن تلك الشركات الوطنية التي تقتصر في أعمالها الاقتصادية على نطاق الحدود القومية للدولة الأم^(٣) .

(١) عبد الحمادي علي النجار ، « الشركة دولية النشاط في العلاقات الاقتصادية الدولية مع الإشارة إلى الاقتصاد المصري » ، مجلة مصر للعاصرة ، العدد ٣٨٢ ، أكتوبر ١٩٨٠ ، القاهرة ، ص ٦٥٥ - ٧٠٨ هنا ص : ٦٥٦ .

(٢) إبراهيم محمد يوسف الفار ، دور التمويل الخارجي في تنمية اقتصاديات البلاد النامية مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ٢٧٧ .

(٣) لمعرفة مزيد من التفصيل حول التعريفات المختلفة للشركات متعددة الجنسية مع مقارنة تفصيلية بينها ، راجع في هذا الخصوص كلا من :

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, **Multinational Corporations in World Development**, Sig.: ST/ ECA/ 190, Sales No. E. 73.11. A-11, New York 1973, P.118.

Jörn Biel, **Multinationale Unternehmen: Probleme und Kontrolle auf Internationaler, regionaler, nationaler Ebene**, Verlag V.Florentz, = München, 1979, PP. 3-13.

ولقد شملت محاولات الكتاب والمنظمات الدولية المختلفة على أكثر من طريقة تصاغ بها التعريفات المختلفة : فمن بين هذه التعريفات تلك المحاولات التي استهدفت الارتكان إلى أحد المعايير التي يعتقد أصحاب هذا المنهج أنه أكثر قابلية وانتشارا من غيره .. ومن الكتاب من اعتمد في صياغته لتعريف الشركات المتعددة الجنسية على سلوك هذه الشركات - فإذا اتبعنا منهج الفريق الأول من الكتاب فإنه يمكن التوصل إلى تواجد أكثر من معيار استخدمه أنصاره تمييز الشركات التي تمارس نشاطا اقتصادياً في أكثر من دولة وتلك التي تمارس نشاطا اقتصاديا داخل دولة واحدة . من بين هذه المعايير تلك الآتي ذكرها :

- أ - مقدار توزيع وتنوع المصادر الإنتاجية في أكثر من دولة .
 - ب - تكوين الإدارة العليا ومقدار اعتمادها على عناصر من جنسية أو من أكثر من جنسية من بين جنسيات العالم المختلفة .
 - ج - مقدار توزيع الاستثمارات الأجنبية في دولة واحدة أو أكثر من دولة من دول العالم المختلفة .
 - د - كيفية تقسيم أنصبة رأس المال على المساهمين فيه وهل هم من دولة واحدة أو أكثر من دولة .
- لهذا يتجه هذا الفريق من الكتاب في تعريفاتهم المختلفة للشركات متعددة الجنسية معتمدين على أحد أو كل هذه المعايير إلى تقدير حجم المبيعات ، ومقدار الأرباح المحققة ، حجم الإنتاج لفروع الشركة متعددة الجنسية **Affiliatee** لتقرير مقدار استقلالها عن الشركة الأم **Parent Company** . وعلى الجانب الآخر نجد فريقا آخر من الكتاب يذهب في تحديده لمفهوم الشركة متعددة الجنسية إلى النظر للطبيعة السلوكية والفروع التابعة لها . لهذا نجد هؤلاء الكتاب يتخذون من العناصر التالية محور الارتكاز الذي يعتمدون عليه في سياق تمييزهم للشركة متعددة الجنسية عن تلك الشركة الوطنية .

J.H.V. Brunn, «Zur Problematik des Multinationalen Unternehmens», = in: Wirtschaft Und Wettbewerb, 19. Jg., Basel, 1969, H.9 PP. 531- 539.
B.D. Wilson, «A Profile of the Multinational Corporate Investor» Special Investment Negotiation Seminar, George Town University, Law Centre, Washington, D.C., October 1981.

١ - موقع أو مكان الإدارة العليا ، أى : هل تتواجد فى الدولة الأم أو فى الدول المضيفة أو تنقسمها فيما بينها .

٢ - مدى اتباع مركزية أو لامركزية اتخاذ القرارات .

٣ - الطريقة التى يتم بها تكوين سياسة المبيعات للشركة داخل الدولة الأم والدول المضيفة .

٤ - مقدار التكامل بين الشركة الأم وفروعها المختلفة فى الدول المضيفة .

٥ - مقدار اتباع أسلوب التخطيط الشامل للمشروعات التى تتولاها الشركة متعددة الجنسية حيث يتطلب الأمر معرفة ما إذا كان المركز الرئيسى وحده يضغط بهذا الأسلوب ، أو تتدخل معه الفروع الخارجية للشركة متعددة الجنسية لتحديد هذه السياسة .

يضاف إلى ما تقدم أن الخلاف بين الكتاب والمنظمات الدولية المهمة بشأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم يقتصر فقط على تحديد المقصود باصطلاح « الشركة متعددة الجنسية » ، بل امتد أيضا ليشتمل خلافا حول المسميات المختلفة الدالة على نفس الاصطلاح^(٤) . ففى مجال تحديد تسمية الشركات القائمة بالاستثمار الأجنبى المباشر ، ذهب بعض الكتاب إلى استخدام اصطلاح « الشركة دولية النشاط » أو الشركات الدولية **International Corporations** ، فى حين أطلق عليها فريق ثان اصطلاح « الشركات متعددة الجنسية » **Multinational Corporations** وهو الاصطلاح المستخدم فى هذه الدراسة ، بل إن البعض الآخر استخدم لفظ « الشركات عابرة القارات » **Transnational Corporations** ، وهناك فريق رابع استعمل عبارة « الشركات فوق القومية » **Supranational Corporations** ، فى حين عبر

(٤) لتقدير البعد السياسى للشركات متعددة الجنسية راجع كلام من :

— أحمد صادق القشبرى « الثنائية الجديدة فى قانون التجارة الدولية » ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، يناير

١٩٧٠ ، العدد ١٩ ، ص : ٦٩ .

— وهبى غبريال ، « البعد السياسى للشركات متعددة الجنسية » ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، أبريل

١٩٧٦ ، العدد ٤٤ ، ص : ٧٢ .

فريق خامس عن نفس المعنى باستخدام اصطلاح «الشركات الكروية أو العالمية» **Global Corporations** . كما أن من الكتاب من بالغ في استخدام العبارات الدالة على نفس المعنى حيث لقبها بعبارة «الشركات الكونية» **Cosmocorps** (٥) .

بل أكثر من ذلك فلقد امتدت محاولات الكتاب المختلفة إلى إيجاد نوع من التفرقة بين كل من الشركات متعددة الجنسية ، والشركات الدولية أو دولية النشاط باعتبارهما مجموعتين غير متشابهتين تقومان بعملية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عالمنا المعاصر . ولقد استخدم هؤلاء الكتاب بعضاً من المعايير لتأكيد وتحديد طبيعة هذا الاختلاف بين كل من الشركات متعددة الجنسية ، أو دولية النشاط . من بين هذه المعايير مايلي :

أ — يطلق على الشركة محل الدراسة اصطلاح الشركة متعددة الجنسية إذا كانت هناك صعوبة لدمج نشاطها بين غالبية الأنشطة الاقتصادية للدولة ، في حين تلقب الشركة بالدولية إذا كان في الإمكان إدماج نشاطها ضمن الغالبية الكبرى من أنشطة الوحدات الاقتصادية في الدولة (٦) .

ب — تعتبر الشركة محل الدراسة متعددة الجنسية إذا بلغ نصيب استثماراتها في الخارج ٢٥ ٪ من إجمالي استثمارات الشركة ، في حين إذا تجاوز هذا النصيب ٥٠ ٪ يقال : إن هذه الشركة ذات طابع دولي في ممارستها لنشاطها الاقتصادي . بل أن هناك من الكتاب من يرى أن الشركة الدولية تتطلب إدراجها تحت هذه الصفة بلوغ نصيب استثماراتها الأجنبية على الأقل ٧٥ ٪ من إجمالي استثمارات هذه الشركة (٧) .

L.R. Feltham, W.R. Rauenbusch, «Canada and the Multinational Enterprise» in: H.R. Hahlo, J.G. Smith, W.Wright (Eds), **Nationalism and the Multinational Enterprise, legal Economic and Managerial Aspects**, Fourth Edition, leiden and Dobbs Ferry/ N.Y, 1977, PP. 39-86, here: P.46.

W. Harms, «Rechtsprobleme Inter- und multinationaler Unternehmen», in: Der Betriebs- Berater, 2-4 (1969) 14, Heidelberg, PP. 603- 609, here: P.604.

Eugen H. Sieber, «Die Multinationale Unternehmung, der Unternehmenstyp der Zukunft?», in: Zeitschrift für betriebswirtschaftliche Forschung, köln und Opladen, 22 (1970) 7, PP. 404- 438, here: P.419.

ج - يتطلب الأمر أيضاً لاعتبار الشركة محل الدراسة شركة متعددة الجنسية بأن تقتصر عناصر الإدارة العليا على شخصيات تحمل جنسية الدولة الأم ، في حين يطلق على الشركة محل الدراسة إصطلاح الشركة الدولية إذا كان تكوين الإدارة العليا يضم عناصر متنوعة الجنسيات^(٨) .

وتمشياً مع أهداف هذه الدراسة ، فإنه يمكن وضع تعريفاً محدداً للشركات متعددة الجنسية دون الدخول في تفصيلات الخلافات الدائرة بين الكتاب والمنظمات المهتمة بشؤون الاستثمارات الأجنبية المباشرة حول المسميات المختلفة ومعاني المصطلحات الخاصة بالشركات القائمة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة . وفي هذا الخصوص يقال : إن الشركة متعددة الجنسية عبارة عن مجموعة من الشركات تتميز بالخصائص التالية^(٩) :

١ - تخضع هذه المجموعة من الشركات إلى حد كبير لقدر موحد من الرقابة المباشرة من الإدارة العليا الكائنة بالمركز الرئيسي .

٢ - تمارس هذه المجموعة من الشركات نشاطها في عدد من الأسواق المتباينة جغرافياً ، والتي تتأثر بالتالي بالعديد من العوامل السياسية والتسويقية والثقافية المتباينة . ويمكن إرجاع هذه العوامل المتباينة إلى اختلاف النظم السياسية والقانونية والحضارية في دول العالم المختلفة ، ومن بينها الدول المضيفة لفروع الشركة متعددة الجنسية .

٣ - توافق قدر كبير من الاعتماد المتبادل بين مساهمات رؤوس الأموال لهذه المجموعة من الشركات المكونة للشركة متعددة الجنسية .

R.E. Tindall, **Multinational Enterprises, legal and Management Structures and Interrelationship with Ownership, Control, Antitrust, labor, Taxation and Disclosure**, Dobbs Ferry N.Y., 1975. P. 12.

G. Prosi und J.Biel «**Unternehmen, Multinationale Volkswirtschaftliche Probleme**» in: Handwörterbuch der Wirtschaftswissenschaft, Stuttgart, New York, 1978, PP. 84-95. here: P.85.

G. Ragazzi, «**Theories of the Determinants of Direct Investment**», in: Staff Papers, International Monetary Fund, Vol. XXNo.2, July 1973, Washington, D.C., PP. 477- 498, here: P.477.

R.Z. Aliber, «**A Theory of Direct Foreign Investment**», in: **The International Corporation: A Symposium**, ed, by C.P. Kindleberger, The M.I.T Press, New York, 1970, PP. 17-34.

و يرتبط التعريف السابق للشركة متعددة الجنسية ببعض المصطلحات التى يتعين بيانها قبل الدخول فى مزيد من التحليل المرتبط بالاستثمارات الأجنبية المباشرة التى تطلع بها . هذه المصطلحات نوجزها فيما يلى (١) :

- الدولة الأم *Home Country, or Parent Country* وهى الدولة الأصلية للشركة متعددة الجنسية ، ومنها تدار وتراقب الفروع الخارجية للشركة .
- الدول المضيفة *Host Country* وهى الدول التى تستثمر فيها الشركة متعددة الجنسية بنسبة لا تقل عن ٢٥% من إجمالى استثماراتها . وتعتبر الدولة أو الدول المضيفة مقراً للفروع الخارجية للشركة متعددة الجنسية تزاوّل منها أنشطتها الإنتاجية والتسويقية الخارجية .
- المركز الرئيسى *The Headquarters of Central Unit* حيث يمثل التنظيم المركزى للشركة متعددة الجنسية ؛ ولهذا تعتبر الدولة الأم عادة مكان إقامة هذا التنظيم كمركز رئيسى لهذه الشركة .
- الوحدة الاقتصادية *Economic Unit* وهى ذلك الجزء من الشركة متعددة الجنسية الذى يشكل وجوداً فى إطار هذه الشركة كما هو الحال مثلاً بالنسبة للمركز الرئيسى أو الفرع الخارجى .
- فرع المبيعات *Sales Subsidiary* وهو ذلك الفرع الذى يختص أساساً بالمبيعات الخارجية للشركة .

٢٠١ مركز الشركات متعددة الجنسية فى الاقتصاد العالمى :

إن أول سؤال يطرح نفسه فى مجال التحليل الاقتصادى للأخطار السياسية وغير التجارية التى تواجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الشركات متعددة الجنسية إنما يدور حول الأسباب التى تجعل من دراسة هذا الموضوع بين الاقتصاديين أمراً هاماً . وما لاشك فيه أن أبسط صور الإجابة على هذا التساؤل تلخص فى الأهمية المتزايدة التى تحتلها الشركات متعددة الجنسية فى الاقتصاد العالمى المعاصر ،

(١٠) عبد الحادى على النجار ، « الشركة دولية النشاط فى العلاقات الاقتصادية الدولية مع الإشارة إلى الاقتصاد المصرى » ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٦٥٧ .

خاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية . فن المعروف أن الحركات الدولية لرؤوس الأموال *International Capital Movements* قد اتخذت صورا وأشكالا جديدة بعد الحرب العالمية الثانية لتوائم الأوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة والتي شهدت ظهور قوى اقتصادية جديدة ، واختفاء قوى اقتصادية قائمة ، وظهور أوروبا المهدهمة ومايرتبط بها من مشاكل تمويلية بمرحلة إعادة البناء .

فلقد خرجت الولايات المتحدة الأمريكية منتصرة وصاحبة أقوى إقتصاد قومي في العالم (الاقتصاد القائد) ، في الوقت الذي انهارت فيه القوى الأوروبية ، وبخاصة القوة البريطانية التي كانت تحتل فيما مضى مركز الاقتصاد العالمي المسيطر . فلقد نشأت ظاهرة تدفق الذهب من أوروبا الغربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، والذي بدأ مع عقد الثلاثينات كنتيجة مباشرة للاضطرابات السياسية في تلك الفترة والعدوان المحتمل لألمانيا النازية على دول المحور ، وكانت النتيجة المنطقية لكل ذلك أن امتلكت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر رصيد ذهبي بين كافة دول العالم مع نهاية الحرب العالمية الثانية . يضاف إلى هذه التطورات أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت الدولة الدائنة لحلفائها الأوروبيين ، وصاحبة أكبر حجم من الاستثمارات الوطنية في الخارج ، وصاحبة أكبر حجم من التبادل التجاري الخارجي . كذلك امتلكت الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادا ضخماً ذا قاعدة إنتاجية متنوعة وقادرة على تزويد دول العالم الأخرى بقدر هام من السلع المختلفة التي تلزم للاستهلاك والإنتاج . هذه التطورات والظروف مجتمعة تكاثفت لدفع الاقتصاد الأمريكي لاحتلال مركز الاقتصاد القائد المسيطر ، وانعكس ذلك على مركز عملتها (الدولار) ليصبح العملة الرئيسية في العالم بجانب الذهب ، وعملة الاحتياطيات الدولية الأولى . ومن ثم أصبح معنى قابلية العملة للتحويل خارج الولايات المتحدة الأمريكية إنما يعني قابلية تحويل العملة إلى دولار ، الأمر الذي جعل هذا الدولار في قوة الذهب نفسه ومن ثم انعدمت التفرقة بين الذهب والدولار^(١١) . ولم يعد الإنسان يدرى ما إذا كان الدولار مضموناً بالذهب أم أن الذهب مضمون بالدولار ، وعلى الجانب الآخر كان الدولار الأمريكي يتفوق على الذهب حيث

(١١) سامي مغني حاتم ، الاقتصاد المصري في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٩ - ١٠ .

أنه يدر عائدا أعلى لمن يمتلكه إذا ماتم توظيفه في الأسواق المالية الأمريكية لأجل قصير(١٢) .

خلاصة ما تقدم أن الدول الأوروبية خرجت من الحرب العالمية الثانية صاحبة أضعف اقتصاد قومي بين الدول الصناعية المتقدمة بسبب الدمار الذي ألحقته الحرب بأصولها الإنتاجية الأمر الذي زاد من احتياجاتها التمويلية ، وضاعف من استيرادها لكميات كبيرة من رؤوس الأموال الإنتاجية ، والمواد الخام بنية أن تتمكن صناعاتها القومية من الوقوف على قدميها مرة أخرى . إلا أن المشكلة الرئيسية التي واجهت جهود إعادة بناء الاقتصاد الأوربي هي نقص المتاح من الصرف الأجنبي اللازم لتقويل برامج وخطط التنمية والنمو الاقتصادي بهذه الدول . بعبارة أخرى ، فإن الدول الأوروبية وجدت نفسها غير قادرة على اكتساب الدولارات الأمريكية اللازمة لتقويل احتياجاتها الاستيرادية من الاقتصاد الأمريكي باعتبارها الاقتصاد القائد ؛ لذلك ظهر في هذه الفترة ما يعرف باسم « الفجوة الدولارية » *Dollar Gap* والتي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تضطلع بدورها المنتظر في التخفيف من حدة هذه الفجوة باعتبارها الاقتصاد الوجه ، وذلك من خلال وضع الخطط والبرامج التي من شأنها المساعدة على إحداث الانتعاش الاقتصادي لدول أوروبا الغربية .

ولقد كان « مشروع مارشال » لانعاش الاقتصاد الأوربي الغربي الترجمة الحقيقية لخطط وبرامج المساعدات الأمريكية لتنمية اقتصاديات أوروبا المهتمة . فلقد تضمن هذا المشروع تزويد أوروبا الغربية بملايين الدولارات الأمريكية لإقامة العديد من مشروعات البنية الأساسية في المجتمع الأوربي الغربي الذي دخل تحت لواء الزعامة السياسية الأمريكية . فأمام هذا الوضع الجديد استهدفت الإدارة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية تقوية حلفائها حتى تزيد من قوة الردع لتلك الجبهة السياسية الحديثة ، والتي على أثرها أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المسئول الأول عن حماية الرأسمالية ضد الخطر والزعزعة الشيوعي القادم من الشرق ، والذي يتزعمه الاتحاد السوفيتي . ولقد تبلورت أولى مظاهر القوة الاقتصادية الأمريكية في مركز ميزان المدفوعات الأمريكي خلال الفترة ١٩٤٦ - ١٩٤٩ حيث بلغ الفائض الأمريكي الجارى حوالي ٣٢ مليار دولار .

(١٢) عماد سلطان أبوعلی ، التجارة الدولية : نظرياتها وسياساتها ، مكتبة المدينة بالقرنطين ، ١٩٨١ ، ص : ١٢٦ .

لذلك لم يكن غريبا أن تتجه الولايات المتحدة الأمريكية بثقلها لدعم الاقتصاد الأوربي من خلال تقديم المعونات والقروض الحكومية ، ومن خلال تشجيع الاستثمارات الأمريكية المباشرة ، وحفز الشركات متعددة الجنسية للقيام بدور يتفق مع قوتها الاقتصادية ، وقدرتها التأثيرية في العلاقات الاقتصادية الدولية . وكان من نتيجة هذه السياسة الأمريكية أن لعبت الاستثمارات الأمريكية المباشرة في أوروبا الغربية من خلال الشركات الأمريكية متعددة الجنسية دورا هاما في إعادة بناء أوروبا المهتمة عن طريق إقامة العديد من الفروع الخارجية التي تقوم بالعديد من العمليات الإنتاجية والتسويقية في دول أوروبا الغربية المضيئة . وفي الوقت نفسه قدمت كل من الحكومة الأمريكية ودول أوروبا الغربية من الضمانات التي تكفل تأمين الشركات متعددة الجنسية التي تتولى القيام بعمليات الاستثمار في أوروبا الغربية ضد الأخطار السياسية التي تتعرض لها ، وبالتالي خلق المناخ الاستثماري الملائم لهذه الاستثمارات لكي تساهم في إعادة بناء مادمسته الحرب . وكان طبيعيا أن تتعاضد القوة الاقتصادية للشركات متعددة الجنسية ويزداد دورها الطبيعي في التأثير على عمليات التجارة الدولية ، وتدفقات رموس الأموال الأمريكية إلى الخارج ، وتقوية دعائم الاستثمار الدولي في جميع أرجاء المعمورة (١٣) .

ولقد تعاضد دور الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي المعاصر خلال الثلاثين سنة الماضية بشكل ملحوظ وملفت للنظر ، بحيث أصبح ما تؤديه من أدوار في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وما تمارسه من ضغوط سياسية على الدول المضيفة **موضوعات للجدل والنقاش بين الكتاب والمفكرين والمنظمات الدولية المهمة** بشؤون الاستثمار الدولي . بل أكثر من ذلك أصبح هذا النمط من الاستثمارات الدولية المباشرة موضوعا للحوار بين رجال السياسة ، وأحد الموضوعات الهامة في برامج كثير من الأحزاب السياسية نظرا لاهتمامات رجل الشارع بالجوانب المختلفة لدور ومركز الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد الدولي المعاصر . وفي هذا الصدد يمكن للدارس أن يستجلي حقيقة الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسية من المؤشرات والأرقام التالية :

أولا : تشير المؤشرات الإحصائية على مستوى التحليل الكلي *Macro-Analysis* إلى تعاضد الدور الذي تؤديه الشركات متعددة الجنسية في رفع معدلات

(١٣) سامي طهني حاتم ، الاقتصاد المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥ - ١٦ .

التنمية الاقتصادية الدولية والتجارة العالمية . فإذا ما استبعدنا دول التخطيط المركزي من التقديرات الإحصائية التالية ، لا اتضح لنا أن نصيب الشركات متعددة الجنسية من إجمالي الإنتاج العالمي قد بلغ الخمس في السبعينات . يضاف إلى ذلك أن معدل زيادة إنتاج الشركات متعددة الجنسية في العالم قد تجاوز ١٠ ٪ سنويا خلال السبعينات ، وهو معدل يبلغ ضعف معدل زيادة الإنتاج العالمي ، ومرتين ونصف معدل نمو التجارة العالمية خلال نفس الفترة .

ولا يقتصر الأمر فقط على العملية الإنتاجية بل يمتد تأثير الشركات متعددة الجنسية إلى حقل التسويق الدولي ؛ لهذا تدلنا المؤشرات الإحصائية على أن من بين ٦١٣ أكبر شركة متعددة الجنسية في العالم فلقد بلغ نصيب ٤٣٧ شركة منها حوالي ٨٠ ٪ من إجمالي المبيعات الكلية العالمية . ولا شك أن هذا المؤشر يعطينا مقدار القوة التي تحظى بها الشركات متعددة الجنسية في حقل التسويق الدولي ، وكيف تسيطر على فنون ومناهج وسياسات المبيعات في العالم بشكل يعطيها وضعاً احتكاريًا ودوراً تأثيريًا في كل من أسواق الإنتاج والاستهلاك العالمية . وبما لا شك فيه فإن هذا الوضع يجبر كثيرا من دول العالم وعلى الأخص دول العالم الثالث على ضرورة التعاون مع الشركات متعددة الجنسية لعدم قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية^(١٤) .

ومن بين المؤشرات الدالة أيضا على قوة ومركز الشركات المتعددة الجنسية في إطار التحليل الكلي هو مقدار الأصول السائلة المتوافرة لديها من الذهب والذهب الأجنبي ، والتي تجاوزت ضعفى الاحتياطي الدولي منها . ويدلنا هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في مصير الاستقرار النقدي العالمي والسياسة النقدية الدولية . ويتفق مع هذه النتيجة ما توصل إليه أحد تقارير لجنة الشؤون المالية للكونغرس الأمر يكي حيث أشار إلى أن الأشخاص والمؤسسات التي تعمل في الأسواق المالية العالمية تستطيع بما تمتلكه من موارد خلق الأزمات النقدية الدولية . من هنا كانت ولا تزال هذه الموارد تمثل عنصر قلق للبنوك المركزية في السنوات الأخيرة ، ويكفى أن يكون رصيد هؤلاء الأشخاص والمؤسسات الخاصة الذي يدار في أسواق لا سيطرة فيها

John H.Dunning, «The Distinctive Nature of The Multinational Enterprise», in: John H.Dunning, (Ed), *Economic Analysis and The Multinational Enterprise*, George Allen Unwin Ltd, London, 1980, PP. 13-30.

للأشخاص العامة حوالي ٢٦٨ مليار دولار، وهو رقم يؤثر بشكل بالغ على تصرفات السلطات والمنظمات النقدية الدولية المهيمنة على إدارة شؤون النظام العالمي^(١٥).

ولعل من أبرز الأمثلة على صحة النتيجة التي توصلت إليها لجنة الشؤون المالية بالكونجرس الأمريكي تلك الواقعة التي حدثت قبل أن يعلن الرئيس الأمريكي نيكسون سياسته المالية لتقوية مركز الدولار الأمريكي بيومين فقط في ١٥/٨/١٩٧١ حينما قام **Donald G. Roppins** رئيس الشؤون المالية لشركة سنجر **Singer** ببيع ٢٠ مليون دولار في مقابل فرنكات سويسرية وجنابات إنجليزية مضيقة بذلك رصيدا جديدا يزداد به فائض الدولارات غير المرغوب فيه، الأمر الذي قلده شركات أخرى محدثة أزمات نقدية للعملة الوطنية الأمريكية^(١٦). ونجد هذه الشركات متعددة الجنسية مجالا خصبا في الوقت الراهن من خلال ممارسة عمليات الائتمان بصوره المختلفة في أسواق النقد العالمية، وعلى وجه الخصوص سوق الدولار الأوربي **Euro-Dollar Market** والذي يعتبر إحدى معالم التطور الذي شهدته نظم الاقتصاديات الحرة في قلبها الحديث.

وإذا نظرنا إلى تعاطم الدوراهام الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي المعاصر من زاوية الهدف الذي تسعى لتحقيقه وهو تحقيق أقصى ربح ممكن، لا نتضح لنا أن ٣٩٨ شركة أمريكية متعددة الجنسية حققت أرباحا كبيرة من أنشطتها الاقتصادية خارج السوق الأمريكي بلغت طبقا لتقرير أعده قسم التجارة الأمريكي حوالي ٤٠٪ من إجمالي الأرباح التي حققتها هذه الشركات^(١٧). ويشير نفس التقرير إلى أن ١٣٢ شركة من أكبر هذه الشركات قد حققت معدلا للربح في خارج الولايات المتحدة الأمريكية أكبر منه بالنسبة لعملياتها داخلها حيث بلغت على

(١٥) عبد الهادي على النجار، « الشركة دولية النشاط في العلاقات الاقتصادية الدولية مع الإشارة إلى الاقتصاد المصري »، مرجع سبق ذكره، ص: ٦٦٦.

(١٦) R.C. Barnet, R.E. Muller, **Global Reach, The Power of The Multinational Corporations**, Simon and Schuster Rockefeller Center/ N.Y, 1974, P.28.

(١٧) U.S. Department Of Commerce, Bureau Of International Commerce, **The Multinational Corporations, Studies on U.S. Foreign Investment**, Vol.1, March 1972, Vol.2, April 1973.

سبيل المثال نسبة الربح عبر البحار ٦, ٢٥% عام ١٩٧١، في حين بلغت هذه النسبة في الداخل ٩, ٢% فقط، وفي عام ١٩٧٣ حققت أكبر سبع بنوك أمريكية أرباحاً من الخارج بلغت ٤٠% من إجمالي أرباحها، في حين كانت هذه النسبة ٢٣% فقط خلال عام ١٩٧١. كذلك يشير تقرير قسم التجارة السابق الإشارة إليه أن ارتفاع معدلات هذه الأرباح دفع الشركات متعددة الجنسية إلى زيادة أصولها في الخارج بحيث وصلت نسبتها إلى الثلث في الصناعات الكيماوية، ٤٠% في صناعات السلع الاستهلاكية، ٧٥% في الصناعات الإلكترونية، وأكثر من مائة مليون دولار يتم استثمارها في صناعات البترول (١٨).

ثانياً : بل إن هذه الأهمية المتزايدة للدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسية في العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة يظهر أكثر وضوحاً إذا ما تناولنا المؤشرات الإحصائية الدالة على تعاظم هذا الدور في إطار من التحليل الجزئي **Micro-Analysis** وأولى هذه المؤشرات ما يتعلق منها بنسبة إنتاج الفروع الخارجية إلى إجمالي الإنتاج لعدد من الشركات متعددة الجنسية حيث ترتفع هذه النسبة على وجه خاص في قطاعات أو صناعات معينة في مقدمتها صناعات الأدوية، صناعات الكيماويات والبستروكيماويات، الكمبيوتر والآلات الحاسبة، الصناعات الغذائية، صناعات الآلات، صناعات استخراج البترول وتكريره. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ارتفاع نسبة إنتاج الفروع الخارجية إلى إجمالي الإنتاج، وانخفاض نسبة إنتاج الشركة الأم إلى إجمالي الإنتاج لشركة نستله **Nestle** في سويسرا، وشركة فيليبس **Philips** في هولندا.

ومن بين المؤشرات الدالة على تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية في العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة في إطار من التحليل الجزئي هو ارتفاع نصيب بعض الشركات المتعددة الجنسية في قطاع معين من إجمالي الإنتاج لهذا القطاع. ومن أبرز الأمثلة على ذلك هو سيطرة شركة **IBM** على حوالي ٤٠% من سوق الحاسبات الإلكترونية على مستوى العالم. كما أن شركات الزيت السبعة والتي تعرف

(١٨) عبد الهادي على النجار « الشركة دولية النشاط في العلاقات الاقتصادية الدولية مع إشارة إلى الاقتصاد المصري »، مرجع سبق ذكره، ص: ٦٦١.

«بالأخوات» السبع **Seven Sisters** تسيطر على حوالي ثلثي أسواق العالم ، وبالتالي تمارس ضغطاً كبيراً على هذه الأسواق . بل إن أكبر ثلاث شركات أمريكية للسيارات تسيطر على حوالي ٥٠% من سوق السيارات العالمي (١٩) .

ولقد ساعدت هذه الظاهرة على انتشار منافسة القلة ، واحتكارها للسوق العالمي في العديد من الصناعات في كل من الدول الصناعية المتقدمة ، والدول النامية . ففي كثير من هذه الدول تلعب الوحدات الإنتاجية الخارجية لعدد من الشركات المتعددة الجنسية دوراً هاماً بحيث يصل نصيبها إلى حوالي ثلث إجمالي الإنتاج الصناعي في هذه الدول ، ونسبة أكبر في قطاع المواد الأولية . ومن أمثلة الدول الصناعية المتقدمة كل من : بلجيكا ، هولندا ، أيرلندا ، النرويج ، السويد . ومن أمثلة الدول النامية كل من : البرازيل ، غانا ، ماليزيا ، المكسيك ، الفلبين ، سيريلانكا ، سنغافورة ، تايلاند ، كوريا الجنوبية حيث يتركز نشاط الفروع الخارجية لعدد من الشركات متعددة الجنسية في قطاع صناعات الإحلال محل الواردات أو قطاع الصناعات الموجهة للتصدير (٢٠) . ولقد كانت النتيجة في بعض الدول أن سيطرت هذه الفروع الخارجية لعدد من الشركات متعددة الجنسية على وحدات الاقتصاد الوطني كما كان الحال في شيلي في أواخر الستينات حيث سيطرت ٢٢ شركة من الشركات متعددة الجنسية على أكثر من ٥٠% من الشركات الصناعية الرئيسية الوطنية (٢١) .

بل إن تعاضم القوة الاقتصادية للشركات متعددة الجنسية وتأثيرها الكبير على العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة يتضح بصورة أكبر إذا ما قارنا إجمالي المبيعات السنوية لبعض الشركات بالنتائج القومي الإجمالي لبعض الدول الصناعية المتقدمة وبعض الدول النامية . ففي عام ١٩٧٣ فاقت مبيعات شركة جنرال موتورز **G.M.** الناتج القومي الإجمالي لكل من سويسرا والباكستان وجنوب أفريقيا . كما تفوقت مبيعات شركة **Royal Dutch Shell** في نفس العام الناتج القومي

(١٩) عبد الهادي علي النجار ، « الشركة دولية النشاط في العلاقات الاقتصادية الدولية مع الإشارة إلى الاقتصاد المصري » ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٦٨ .

(٢٠) John H. Dunning, «The Distinctive Nature Of The Multinational Enterprise», Op. Cit., PP. 13-14.

(٢١) R.J. Barnett, R.E. Muller, The Power Of Multinational Corporations, Op. Cit, P.24.

الإجمالى لكل من إيران ، وفنزويلا ، وتركيا . وبالنسبة لمبيعات شركة جودير لإطارات السيارات **Good Year Tire** في نفس العام ، فلقد سجلت زيادة عن الناتج القومى الإجمالى للمملكة العربية السعودية (٢٧) .

من العرض السابق لمركز الشركات المتعددة الجنسية في العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة منظوراً إليها من زاوية التحليل الاقتصادى الكلى والتحليل الاقتصادى الجزئى يتضح لنا على الفور مدى تعاضد الدور الذى تؤديه هذه الشركات وتأثيرها على تدفقات رؤوس الأموال الدولية ، وانتقالات السلع والخدمات بين دول العالم المختلفة ، والدور المنتظر منها ، والذي لا يمكن الاستغناء عنه في دفع عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية . وإذا كان الأمل معقوداً على دور أفضل تؤديه هذه الشركات في تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المتقدم ، ودول العالم المتخلف ، فإن على المخططين أن يأخذ في الاعتبار أن هذه الشركات تراعى ثلاثة اعتبارات أساسية عند قيامها بالاستثمار في الدول المضيفة . هذه الاعتبارات الثلاثة يمكن بيانها على الوجه التالى :

١ — لا بد أن يكون واضحاً أمام واضعى السياسة الاقتصادية في دول العالم المختلفة أن الشركات متعددة الجنسية تسمى في المقام الأول إلى تحقيق أهدافها الخاصة ، وهى بصدد القيام بعمليات الاستثمار الأجنبى المباشر . هذه الأهداف الخاصة يمكن بلورتها في تحقيق أقصى ربح ممكن ؛ لهذا تطرح هذه الشركات عدداً من التساؤلات قبل اتخاذها قراراً بالاستثمار الأجنبى المباشر من خلال إقامة عدد من الفروع الخارجية في الدول المضيفة تتعلق بصفة أساسية بالمستوى المتوقع للربحية ، وكمية ونوع القيود المفروضة على انتقالات رؤوس الأموال وتحويل أرباحها إلى الخارج ، والكيفية التى يتم بها تمويل الاستثمارات الأجنبية بالخارج — بمعنى — هل تلتزم الشركة الأم بتمويل إقامة الفروع الجديدة ، أم هل يلزم تكوين كونسرتيوم متعدد الأطراف **Multinational Consortium** . كذلك تطرح الشركات

R. Gilpin, U.S. Power and The Multinational Corporation: The Political (٢٢)
Economic Of Foreign Direct Investment, Basic Books, Inc. Puplishers,
New York, 1975.
R.J. Barnet, R.E. Muller, Op. Cit., P.15.

متعددة الجنسية عددا من التساؤلات حول حجم الأسواق الخارجية متمثلة في حجم الأسواق القائمة، مضافا إليها حجم الأسواق الجديدة الممكن خلقها لتصريف المنتجات التى تتولد عن إقامة الفروع الخارجية في الدول المضيفة . وتتعلق هذه النقطة الأخيرة بدراسة مستوى المنافسة الأجنبية في الأسواق التى ترمع الفروع الجديدة غزوها بالمنتجات التى يوفرها الاستثمار الأجنبى المباشر بالخارج .

٢- يتعلق الاعتبار الثانى في عملية اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبى المباشر بالعلاقة الحتمية التى تنشأ بين الشركة المتعددة الجنسية القائمة بالاستثمار الأجنبى المباشر والدول المضيفة لها **Host Country** . هذه العلاقة تخضع لدراسة متأنية من جانب الإدارة العليا التى تتولى مسئوليات إدارة الشركة متعددة الجنسية الراغبة في القيام بعمليات الاستثمار الأجنبى المباشر في عدد من الدول المضيفة رغبة في خلق أسواق جديدة لمنتجاتها ، أو الاستفادة بميزات نسبية توفرها المقومات الاقتصادية للدول المضيفة ؛ لهذا تطرح مستويات الإدارة العليا في هذا الصدد عدداً من التساؤلات التى تنصرف إلى مقدار مساهمة الفروع الجديدة في دفع عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومقدار التأثير على موازين مدفوعات الدول المضيفة ، وهل تؤدى عمليات الاستثمار الأجنبى المباشر المزمع إقامتها إلى تأثير مرغوب فيه على الشركات الوطنية القائمة بإنتاج السلع الشبيهة ، أو المماثلة ، أو المكملة للاستثمارات الأجنبية المغذية لها . كذلك يخضع الهيكل الضريبي بالدول المضيفة لدراسة مستفيضة ومتأنية من جانب الشركات الأم لاستنباط مقدار تأثيره على الربحية المتوقعة من تنفيذ عمليات الاستثمار الأجنبى المباشر .

٣- أما الاعتبار الثالث فينصب على دراسة تفصيلية ودقيقة للمناخ السياسى ، والمناخ الاقتصادى والاجتماعى **The Political And Social Economic Climate** الذى يتم في ظله تنفيذ خطط الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى تنوى الشركات متعددة الجنسية القيام بها خارج حدود الدولة الأم . وفيما يتعلق بالمناخ السياسى تضع الشركات متعددة الجنسية عدداً من التساؤلات التى تحتاج إلى إجابات دقيقة في النواحي التالية :

- حالة الاستقرار السياسى في الدول المضيفة خلال العشرة أو العشرين سنة الماضية .

- مقدار التجانس الاجتماعى فى مجتمعات الدول المضيضة .
- النمط السياسى المتبع فى الدول المضيضة من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أم نظاما ديكتاتوريا .
- دراسة العلاقة بين توافر الاستقرار السياسى ، والزعم الحاكم لمعرفة إذا كان هذا الاستقرار السياسى يظل باقيا بغض النظر عن الشخصية الحاكمة ، أم أنه ينتهى بعد رحيل أو وفاة الرئيس الحاكم .
- الدور الذى تضطلع به المؤسسة العسكرية فى إدارة دفة شئون البلاد المضيضة . ويرجع أهمية هذا التساؤل فى تقدير مدى ملائمة المناخ السياسى للاستثمارات الأجنبية إلى تعاطف الدور الذى تؤديه القوات المسلحة فى الدول النامية المضيضة فى قيادة العمل السياسى ، وهو ما يتطلب معرفة درجة وعيها السياسى وتفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يترتب على مقدار وعيها السياسى تحديد مقدار رغبتها فى السماح للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالشاركة فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن بين الموضوعات المرتبطة بدور المؤسسة العسكرية فى الدول النامية المضيضة مدى استمرار القيادة العسكرية فى الحكم ، وهل العودة إلى النظام المدنى أمر قريب ومتوقع أم لا ؟ كل هذه العوامل مجتمعة تؤثر على المناخ السياسى الذى تعمل فيه الشركات متعددة الجنسية حيث تتوافر من خلاله عناصر الجذب المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة .
- ما هو الدور التأثيرى للأنظمة البيروقراطية فى تنظيم وتنشيط المصالح الاستثمارية للشركات متعددة الجنسية فى الدول المضيضة .
- أما العناصر المكونة للمناخ الاقتصادى والاجتماعى والمربطة بحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتطلعات الشركات متعددة الجنسية فى الدول المضيضة فإنها تدور حول معدلات البطالة فى هذه الدول ، ودور النقابات وتأثيرها فى تحديد مستويات الأجور ، ومعدلات نموها لمعرفة ما إذا كانت العمالة رخيصة فى الدول المضيضة أم لا . كذلك فإن من بين هذه العناصر مقدار الرضى الشعبى على جهود الحكومة فى تنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومقدار سرعتها ووعيتها بمصانع ومقومات التقدم الاقتصادى لهذه الدول حيث يتوقف عليه مقدار التفهم لدور الشركات متعددة الجنسية

بالدول النامية المضيئة على وجه خاص . ومن بين هذه الموضوعات التى تخضع لحالات الدراسة المتأنية والتفصيلية من جانب الإدارة العليا للشركات الأم حالة ومدى نفشى الفساد والرشوة فى الأجهزة الحكومية والإدارية المختلفة التى تقود النشاط الاقتصادى بالدول المضيئة .

وتأتى أهمية الدراسة المتأنية والتفصيلية للمناخ الاقتصادى والاجتماعى بالدول المضيئة من جانب الشركات متعددة الجنسية فى ضوء ما هو معروف من أن مقتضيات نظرية الدفعة القوية **Theory of Big Push** تتطلب إحداث تغيير جوهرى فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى لهذه الدول (٢٣) . لهذا تتحرى الشركات الأم فى معرفة نتيجة هذا التغيير الجوهري ، وهل من شأنه أن يؤدى إلى حدوث نوع من الفوضى الاقتصادية والاجتماعية ، ونشوب الحرب الأهلية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة كنوع من القمرد ، وعدم الرضى عن هذا التغيير . فما لاشك فيه أن تنفيذ هذه الدفعة القوية وما يرتبط بها من إجراءات اقتصادية وتوفير البنية الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من شأنه خلق المناخ الاقتصادى المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول المضيئة طالما أنها تهيئ الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى المنشود .

ولعل هذا الاعتبار الخاص بالمناخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى يلعب دورا خاصا فى ضوء الأحداث التى عاشتها الخمسينات والستينات عقب حصول كثير من دول العالم الثالث على استقلالها السياسى ، ورغبتها فى تدعيمه من خلال تحقيق قدر متزايد من الاستقلال الاقتصادى ، حيث ارتبط هذا المفهوم الأخير باتخاذ العديد من اجراءات التأمين ، والمصادرة لكثير من مصالح الشركات متعددة الجنسية العاملة فى

(٢٣) محمد زكى شافى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٧١ - ٧٦ .

« دور الاستثمار الأجنبى فى التنمية الاقتصادية » ، مطبوعات معهد الدراسات المصرفية ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

— على لطفى ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ١٩٢ - ١٩٨ .

— صبروحى الدين ، التنمية والتخطيط الاقتصادى ، بيروت ، ١٩٧٢ .

— حميد زهران ، التنمية الاقتصادية ، الجزء الأول ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٥١ - ١٦٦ .

القطاع الاستخراجي والمواد الأولية، وقطاع الصناعات التحويلية^(٢٤). ولقد ترتب على هذه الاجراءات إحتجام كثير من الشركات متعددة الجنسية خلال الثلاثين سنة الماضية في القيام بدور بارز في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان النامية، وبشكل يتفق مع دورها الهام والمتزايد في تنمية العلاقات الاقتصادية بين الدول وتأثيرها الكبير على تدفقات رؤوس الأموال اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدول العالم الثالث، وتوفير الاستقرار النقدي الدولي وتنشيط حركة التجارة الدولية.

ولقد احتلت ظاهرة العداء الشديد للشركات متعددة الجنسية من جانب العديد من الدول النامية، والمجالات المختلفة والمناهج المتنوعة لخلق المناخ السياسى، وتهيئة المناخ الاقتصادى والاجتماعى لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وعمليات الاستثمار الأجنبى المباشر عبر هذه الشركات لدفع جهود الدول النامية في رفع مستويات المعيشة لشعبها وتحقيق معدلات مرضية للنمو الاقتصادى بها، اهتمام المنظمات الدولية، وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولى للإنشاء والتعمير، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الأوربية^(٢٥). كذلك فلقد نالت هذه الظاهرة أيضاً اهتمام هذه الدراسة وهو ما نحاول بيانه في البند التالى.

٣٠١. الأخطار السياسية التى تعرض لها الشركات متعددة الجنسية في الدول النامية :

١٠٣٠١ تعريف الأخطار السياسية :

(٢٤) قارن في هذا الخصوص :

— وهبى غبريال ، « الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسية ومشكلة صيانة الاستقلال الاقتصادى » ، بحث مقدم إلى المؤتمر الطبى السنوى الأول للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والنشر ، القاهرة ، مارس ١٩٧٦ .

— محمد دويغار ، استراتيجية التطوير العربى والنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

General Assembly Resolution 525 (vi) of 12 January 1952, 1803 (cxvii) (٢٥) of 14 December 1962 and (xxv) of 11 December 1970.

International Bank for Reconstruction and Development, The Article of Agreement of The International Investment Insurance Agency, (Revised Draft), Washington, D.C., March 1983.

Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), Investing in Development Countries, Fifth Revised Edition, Paris, 1983.

تعرض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة، والتي تقوم بها الشركات متعددة الجنسية لاحتمالات تحقق العديد من الخسائر التي تنبعث من الأخطار السياسية والاقتصادية **Political And Economic Risks**. و يتصدى هذا البند لدراسة الأخطار السياسية المختلفة التي تتعرض لها الشركات متعددة الجنسية في الدول المضيفة، مع الاقتصاد هنا على تناول الأخطار الاقتصادية بالقدر الذي يرتبط بالأخطار السياسية نظراً لأن بعضاً من هذه الأخيرة تعتبر أخطاراً سياسية ذات طابع اقتصادي.

واصطلاح الخطر السياسي - شأنه في ذلك شأن الكثير من الاصطلاحات الاقتصادية والسياسية - لا يجد له تعريفاً محدداً بين من يتناولونه من الكتاب والمنظمات المهتمة بشؤون الاستثمار الدولي. فهو يختلف في مضمونه وإطاره باختلاف اهتمامات الكتاب وتطلعاتهم المختلفة بشكل يجعل من الصعوبة بمكان وضع تعريف محدد وواضح للخطر السياسي. فمن الكتاب من يخلع على هذا الاصطلاح إطاراً أوسع ومضموناً عريضاً بحيث يدخل الخطر السياسي ضمن الأخطار البيئية-**Envir** **omental Risks** - حيث تحتوى هذه الأخيرة على كافة الأخطار الإدارية، والاقتصادية، الاجتماعية. غير أن هناك من الكتاب من يضع إطاراً ومضموناً أقل إتساعاً لاصطلاح الخطر السياسي حيث يعرف الأخطار السياسية بأنها تلك الأخطار المرتبطة بالسيادة **Sovereignty** وتلك المرتبطة بقبالية العملات إلى التحويل **Convertibility**، وتقلبات سعر الصرف الأجنبي وما يرتبط بها من ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة^(٢٦).

فإذا تأملنا أحد صور الأخطار السياسية المرتبطة بأعمال السيادة، وهي أخطار نزع الملكية **Expropriation** لكل أو بعض أصول الفروع الخارجية للشركة متعددة الجنسية في إحدى الدول المضيفة لها؛ فإنه يمكن القول بصفة عامة أن هذا النوع من الأخطار يعتبر من حيث نشأته وطبيعته ذات طبيعة سياسية بحتة ولا يمكن في الغالب من

Alan C. Brennglass, **The Overseas Private Investment Corporation: A Study in Political Risk**, Praeger Special Studies, New York, 1983, PP. 218-220.

Thomas W. Allen, «**Screening and Monitoring Projects Involving INC Participation**», High level Workshop on Negotiations with Transnational Corporations, Cairo, 13-15 May, 1980, PP. 40-48.

الأحيان إخضاعه وترجمته للقياس الكمي باتباع الأساليب الرياضية ، والإحصائية المتبعة في الفروع المختلفة لدراسات الخطر والتأمين . أما الخطر الاقتصادي ، وفي مقدمته الأخطار المترتبة على تقلبات قيمة العملة ؛ فإنه يعتبر من حيث نشأته وطبيعته خطراً ذا طبيعة اقتصادية ، ويمكن من الناحية النظرية على الأقل إخضاعه وترجمته للقياس الكمي وتطبيق المناهج الرياضية والإحصائية المعروفة في مثل هذه الأنواع من التحليل . فالأخطار الناشئة من تقلبات سعر الصرف الأجنبي تعتبر دالة في كافة الأوضاع والظروف الاقتصادية المحيطة بالاقتصاد القومي محل الدراسة .

ورغم تسليمنا بصحة هذه التفرقة بين الأخطار السياسية ، والأخطار الاقتصادية ومنطقية القواعد والأصول التي بنيت عليها ، إلا أن الأمر يقتضى الإشارة إلى أن التطبيق العملي يشهد تداخلاً كبيراً بين هذين النوعين من الأخطار . ويرجع هذا التداخل في اعتقادنا إلى أن الأخطار السياسية معناها الواسع تحتوى على الأعمال الحكومية التي من شأنها إحداث تأثير على المحصلة النهائية للقرارات الاقتصادية . وأمام هذا التداخل من أجل تلبية احتياجات الاستخدمات التطبيقية فإنه يمكن أن ننهج ما توصل إليه أحد معاهد بحوث السياسة الخارجية الأمريكية في تعريف الخطر السياسى على أنه « مجموعة الأحداث السياسية التي تؤثر بشكل ظاهر على توقعات الربحية للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسية في الدول المضيفة » (٢٧) .

٢٠٣٠١ صور الأخطار السياسية :

جرت العادة بين الكتاب ومعاهد البحوث المتخصصة على التفرقة بين ثلاث صور رئيسية للأخطار السياسية وغير التجارية الشائعة الوجود منذ الحرب العالمية الثانية ، والتي على أساسها استحدثت برامج ضمانات الاستثمار الأجنبي في البلاد المختلفة (٢٨) .

D.Handel, G.T West, R.G. Meadow, **Overseas Investment and Political Risk**, in: Monograph Series, 12 (1975), Foreign Policy Research Institute, Philadelphia, P.Xi.

F.R.Root, «**The Management Of Political Risks In International Business**», Unpublished Paper, P.10.

Wharton School of Business, University of Pennsylvania, «**A Prime on Country Risk**» Argus Capital Research Report, June 4,1975, PP. 1-2.

ونعرض فيما يلي لضمون هذه الأخطار السياسية بالشكل الذى يخدم الهدف النهائى لهذه الدراسة^(٢٩).

١٠٢٠٣٠١ أخطار عدم القابلية للتحويل :

تتضمن أخطار عدم القابلية للتحويل-Inconv-eritbility Risks تلك الخسائر التى تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى تتولاها الشركات متعددة الجنسية ، وفروعها الخارجية فى حالة عدم القدرة على تحويل الأرباح وغيرها من التحويلات إلى عملة بلد الشركة الأم . ففى حالة عدم قدرة الشركات الأمريكية متعددة الجنسية صاحبة الأنشطة الاستثمارية فى العديد من دول العالم على إجراء التحويلات الخاصة بها بالدولارات الأمريكية ؛ فإنها تتعرض لعدد من الخسائر التى تحتاج إلى تغطيتها بشكل أو بآخر من خلال الطرق المختلفة لإدارة الخطر والتي من بينها :

طريقة منع الخطر أو تجنبه ، أى : فى حالتنا هذه إحجام الشركات الأمريكية متعددة الجنسية عن الدخول فى عمليات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إقامة العديد من الفروع الخارجية لها فى كل من الدول الصناعية المتقدمة ، والدول النامية .. وما لاشك فيه أن إتخاذ قرار تجنب هذا الخطر يحرم الاقتصاد العالمى من أكبر قوة اقتصادية مؤثرة فى العلاقات الاقتصادية بين الدول من الاضطلاع بمسؤولياتها نحو دفع

(٢٩) قانون فى هذا الخصوص الصادر التالية :

- إبراهيم شحاتة ، « الإطار القانونى لتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة والرقابة عليها » ، مجلة المصرية للقانون الدولى ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ص ١٣٩ - ١٥٨ .
- راجع للمؤلف السابق أيضا ، « الضمان الدولى للاستثمارات الأجنبية » ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ و ص : ١٢ .
- محمد فتحي حمودة ، « أخطاء على التأميم ومسئولية الدولة الموكمة » ، مجلة المحاماة ، القاهرة ، عدد سبتمبر وأكتوبر ١٩٧٦ ، ص ص ١٤٠ - ١٤١ .
- أحمد القشيري ، « التأميم فى الدول النامية » ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠ ، أكتوبر ١٩٦٧ ، ص ص ١٠٢ - ١٠٥ .

A.G. Brennglass, *The Overseas Private Investment Corporation*, Op. Cit. PP. 218-227.

IBRE, «Multinational Investment Insurance», A Staff Report, Washington, D.C., 1962, PP. 7-10.

عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان العالم الثالث ، وتقرّيب مستويات التفاوت التكنولوجى بين الدول الصناعية المتقدمة ذاتها ، وتنمية حجم التجارة الدولية بمعدلات غومطرده .

ولقد عرف العالم هذا النوع من الأخطار السياسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة على أثر ظهور التفاوت الواضح بين العملاق الاقتصادى فى أمريكا الشمالية ، والاقتصاد الأوروبى الغربى المهدم ممثلا فى ضياع كثير من الأصول الإنتاجية ، وضعف القدرة الإنتاجية ، وتأخر المستوى التكنولوجى ، والمعجز الشديد لموازين مدفوعات العديد من الدول فى أوروبا الغربية ، وعلى وجه خاص الدول التى كانت مسرحا للعمليات الحربية أثناء الغزو النازى لأوروبا الغربية ، والاتحاد السوفيتى . ولقد كانت المحصلة النهائية لمثل هذه الأوضاع غير العادية أن حقق ميزان المدفوعات الأمر يكى ، وعلى وجه خاص ميزان العمليات الجارية ، فائضا ضخما بلغ حوالى ٣٢ مليار من الدولارات الأمريكية خلال الفترة ١٩٤٦ - ١٩٤٩ . وعلى الجانب الآخر حققت موازين مدفوعات دول أوروبا الغربية عجزا ضخما فى موازين مدفوعاتها ، وعلى الأخص موازين عملياتها الجارية - بسبب ضعف القدرة التصديرية ، وتضاعف القدرة الاستيرادية لهذه الدول .

وكانت النتيجة الحتمية لهذه الأوضاع الاقتصادية فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة أن ارتفع الطلب الأوروبى على الدولار الأمر يكى بشكل ملحوظ ومتزايد فى مقابل ارتفاع العرض الأوروبى لعملاتها الوطنية ، هذا فى الوقت الذى لا يكفى فيه المعروض الأمر يكى من الدولارات الأمريكية لتغطية احتياجات أوروبا الغربية من الطرف الأجنبى لسداد وتمويل صفقاتها التجارية مع العملاق الاقتصادى الذى تمخضت عنه الحرب العالمية الثانية . وأمام هذا الوضع المتأزم لمشكلة الدولار الأمر يكى - كمشكلة ندرت - عجزت الدول الأوروبية ذات الاقتصاديات المخطمة عن تلبية رغبات الفروع الخارجية للشركات الأمريكية متعددة الجنسية فى إجراء تحويلاتها إلى الدولة الأم فى صورة دولارات أمريكية ، وهى أقوى عملة اقتصادية فى العالم وقاعدة النظام النقدى العالمى فى نفس الوقت (٣٠) .

(٣٠) ساسى مئفى حاتم ، الاقتصاد المصرى فى إطار العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩ - ١٧ .

وكان من نتائج هذه الأوضاع الاقتصادية المتردية حرمان الشركات الأمريكية متعددة الجنسية من إجراء تحويلاتها إلى الوطن في صورة دولارات أمريكية ليتزايد الطلب العالمي عليها آنذاك بصفة مستمرة ، وبالتالي تزداد قيمتها الأمر الذي يعرضها للكثير من الخسائر التي تتمثل في فروق أسعار الصرف المختلفة خلال الفترات الزمنية التي تتم فيها هذه التحويلات . وفي الوقت نفسه تلتزم الشركات متعددة الجنسية بتمويل استثماراتها بالعملة القومية ، وهي الدولار الأمريكي . وأمام هذا الوضع كان لابد من استحداث إحدى طرق إدارة الخطر ، والتي بمقتضاها يتم تمويل الخسائر التي تتعرض لها الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الخارج من جراء عدم قابلية تحويل أرباحها ، وتحويلاتها المختلفة في صورة دولارات أمريكية . ومن هنا أيضا تبلورت فكرة إقامة برامج ضمانات الاستثمارات الأمريكية في أوروبا الغربية في البداية ، ثم توسيع نطاق عملياتها في العديد من دول العالم .

ولازالت هذه النوعية من الأخطار السياسية في حالة الاستثمارات الأمريكية المباشرة بصفة عامة في دول الكتلة الشرقية ، وبلدان العالم الثالث حيث تخضع تحويلات الشركات متعددة الجنسية للعديد من القيود التي تحد من قدرتها على إجراء التحويلات الخارجية في صورة عملات الدولة الأم التي تعد موطنها لهذه الشركات ، وبالتالي تعرضها للعديد من المخاوف التي تلاحقها أثناء قيامها بإنشاء فروعها الخارجية بالبلدان النامية المضيفة ، أو دول التخطيط المركزي المضيفة ، ولقد كانت هذه الأوضاع حافزا للإدارة الأمريكية على توسيع نطاق التغطية الجغرافية لبرامج ضمانات الاستثمارات الأمريكية في الخارج .

٢٠٢٠٣٠١ أخطار نزاع الملكية والمصادرة والتأميم :

يشتمل هذا النوع من الأخطار أساسا في تدخل الدولة في موضوعات الملكية الخاصة المتعلقة بالمشروعات الاستثمارية ، وذلك إما عن طريق نزع الملكية **Expropriation** أو المصادرة **Confiscation** ، أو التأميم **Nationalization** (٣١) . وبصفة عامة فإن هذه المجموعة من الأخطار تتعلق بتلك

(٣١) ينهض بعض الكتاب إلى أهمية التفرقة بين كل من نزع الملكية والمصادرة باعتبار أن نزع الملكية هو إجراء تقوم به الإدارة ، ويقع غالبا على عتارات عدة معينة ، ولا يؤدي إلى تعديل جوهرى في نظام الملكية السائد في المجتمع ، كما لا يتم =

الخسائر التي تتعرض لها الفروع الخارجية للشركات متعددة الجنسية بالدول المضيفة لعدد من الإجراءات التعسفية من قبل حكومات الدول المضيفة ، والخاصة بنزع الملكية ، ومصادرة وتأميم ممتلكات وأنشطة هذه الشركات متعددة الجنسية . والنتيجة الطبيعية لإجراءات نزع الملكية والمصادرة أو التأميم هي انتقال ملكية الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ملكية الدولة وتحويلها إلى وحدات القطاع العام باعتباره مملوكا للدولة ، أو إخضاعها للرقابة المباشرة من قبل الدولة المضيفة .

وأياً كانت الصورة التي تتخذها إجراءات نزع الملكية ، والمصادرة والتأميم لأصول وممتلكات الشركات المتعددة الجنسية في الدول المضيفة ؛ فإنها تتميز بصفة عامة عن غيرها من الأخطار السياسية بعدم تمويل هذه الشركات من قبل حكومات الدول المضيفة أو عدم تمويلها تعويضاً عادلاً **Adequate Compensation** . لهذا تتعرض الشركات الأجنبية الخاضعة لمثل هذه الإجراءات للعديد من الخسائر والأضرار التي تصيب الأصول والممتلكات ، والعمليات الإنتاجية والتجارية التي كانت تؤذيها الفروع الخارجية في نطاق الإنتاج والتسويق بالدول المضيفة .

وفي هذا الصدد جرت العادة على التفرقة بين كل من : نزع الملكية والمصادرة والتأميم الجزئي أو التدريجي **Creeping Expropriation** ونزع الملكية والمصادرة والتأميم الكلي ، أو الذي يتم دفعة واحدة **Outright Expropriation** ، **Confiscation and Nationalization** ، ونزع الملكية والمصادرة والتأميم الكلي ، أو الذي يتم دفعة واحدة **Outright Expropriation** ، **Confiscation and Nationalization**

ويتعلق النوع الأول من نزع الملكية والمصادرة والتأميم بتلك الإجراءات التي لا تحدث فجأة ، وإنما يتم اتباعها بخطوات تدريجية عن طريق إشراك القطاع العام ، أو

= عن غاية إصلاحية عامة . أما المصادرة فهو إجراء يقوم به الإدارة للاستيلاء على الملكية دون أي تعويض ، أو مقابل تمويض غير كاف ، أي : أنه إجراء يستهدف عقاب طائفة من الأشخاص ، وتقضي اعتبارات الأمن والسلامة أو الصحة العامة والنظام العام والآداب . وقد تكون المصادرة بمثابة عقوبة جنائية يتم بموجبها نقل ملكية أشياء معينة متصلة من جرعة إلى الحكومة . راجع تفاصيل ذلك في :

- محمد فتحي حمودة ، « أضرار على التأميم ومسؤولية الدولة الموكمة » ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٠ - ١٥١ .
 - إبراهيم محمد يوسف الغار ، دور التمويل الخارجي في تنمية اقتصاديات البلاد النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣١ - ٣٣٣ .
- غير أن هذه الدراسة تنظر إلى كل من : نزع الملكية ، والمصادرة من حيث الأثر على الاستثمارات الأجنبية باعتبارها متشابهين إلى حد كبير .

أحد وحدات القطاع الخاص الوطني في عمليات وأنشطة وملكية أصول الشركة الأجنبية الخاضعة لاجراءات نزع الملكية، والمصادرة والتأميم التدريجي. وقد تشمل هذه الإجراءات أيضا على إخضاع هذه الشركات متعددة الجنسية للعديد من القيود المتنوعة التي تحد من أنشطتها في الدول المضيفة، أو تقيد حجم تحويلاتها إلى خارج الدولة المضيفة، أو الحد من عمليات إستيرادها للخامات الأولية من الخارج وإجبارها على استخدام خامات محلية شبيهة أو بديلة لتلك السابق استيرادها من الخارج. وقد تمتد إجراءات نزع الملكية والمصادرة الجزئية إلى مصادرة الأرباح التي تحققها الشركات القائمة بالاستثمارات الأجنبية بالدول المضيفة، وإجبارها على استثمارها في الداخل، ومن الإجراءات القربية، والمرتبطة بعمليات نزع الملكية والمصادرة الجزئية تلك الخاصة بالقيود المفروضة على تحويلات الصرف الأجنبي للخارج، وتحويلات الأرباح والأنصبة في رأس المال بالعملة الأجنبية إلى الخارج، وتلك الخاصة بالتنظيمات والقيود المفروضة على اقتراس هذه الشركات من المؤسسات المالية الوطنية، والقيود المفروضة على اشتراك الإدارة الأجنبية في أعمال الفروع الخارجية للشركات متعددة الجنسية بالدول المضيفة.

أما النوع الثاني من نزع الملكية والمصادرة والتأميم (٣٢) فيتضمن تلك الاجراءات الخاصة بتطبيق قواعد ونظم نزع الملكية والمصادرة والتأميم دفعة واحدة، وبشكل يغطي كافة أوجه العمليات الإنتاجية والتسويقية، وأصول وممتلكات الشركات متعددة

(٣٢) يعتبر التأميم ظاهرة حديثة، ويعمل من أصال السيادة يصدر عن السلطة الحاكمة حيث يتم بوسيطه نقل ملكية وسائل الإنتاج والتداول، وبعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالتأمين والتصدير والاستيراد من دائرة النشاط الخاص إلى دائرة نشاط الدولة كي تتولى بنفسها استغلال هذه الوسائل، ومباشرة هذه الأنشطة لصالح جميع الشعب. ويتشابه إجراءات التأميم مع إجراءات نزع الملكية من حيث نقل الملكية إلى الدولة، وشرط المصلحة العامة، وتختلف عنها في الوسيلة والغرض والنتائج التي تترتب على كل منها. ذلك أن التأميم لا يتم غالبا إلا بسبل تشريسي، في حين يمكن أن تتم إجراءات نزع الملكية بقرار إداري. ويهدف التأميم إلى تغيير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، وهدفه المني يصلح بالسياسة العليا للدولة.

وتختلف التأميم عن المصادرة في أن المصادرة تعتبر بمثابة عقوبة جنائية يتم بوسيطها نقل الملكية إلى الدولة، في حين أن التأميم لا يعتبر عقوبة تقع على أصحاب الأموال الموقفة، ولذا هو إجراء موضوعي ينصب على أموال أو أنشطة معينة، متجذاً من كل دافع أو طابع شخصي. فهو يهدف دائما إلى تحقيق المصلحة العامة حسب يراها أو يقدرها الشرع. راجع في هذا الخصوص كلا من:

- أحمد التشرقي، « التأميم في الدول النامية »، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠٥.
- إبراهيم محمد يوسف الفار، « دور القوييل الخارجي في تنمية اقتصاديات البلاد النامية »، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٣١ - ٣٣٥.

الجنسية بالدول المضيفة . وفي هذه الحالة تخضع الفروع الخارجية للشركات متعددة الجنسية لقواعد الإشراف المباشر التي تضعها الدولة ، وتحويلها إلى إحدى وحدات القطاع العام باعتباره الصورة البارزة للملكية العامة في الكثير من دول العالم . وفي هذه الحالة يتم تغليب اعتبارات السيادة القومية على اعتبارات تحقيق أقصى ربح ممكن ، والتي تشكل تطلعات الشركات متعددة الجنسية على نحو ما قدمنا . بعبارة أخرى ، ينغى أى دور للشركات الأم على أصول وممتلكات فروعها الخارجية السابقة ، وتنتهى علاقتها بالعمليات الإنتاجية والتسويقية التي تؤديها الفروع الخارجية بعد أن أصبحت إحدى وحدات القطاع العام ، ووسيلة الدولة في تنفيذ خططها وبرامجها الهادفة إلى دفع عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وعادة ما تكون إجراءات نزع الملكية والمصادرة والتأميم وليدأ طبيعيا ونتاجا للفلسفة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة ، والخاصة بإخضاع الحياة الاقتصادية في الدولة لمتاج التخطيط المركزى الشامل باعتباره ميثاقا تؤمن به ، وشعارا تدافع عنه كثير من دول العالم الثالث ، خاصة بعد حصولها على الاستقلال السياسى فى الخمسينات والستينات ، والرغبة فى تدعيمه من خلال إقامة قطاع عام قوى وقادر على تحمل مسؤوليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة . وقد تكون إجراءات نزع الملكية والمصادرة والتأميم نتيجة لتدهور العلاقات السياسية مع الدولة الأم ، فتهدف حكومة الدولة المضيفة إلى اتخاذ عدد من الإجراءات الانتقامية والتعسفية ضد مصالح الدولة الأم .

ولقد شهد كثير من دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فى عقدي الخمسينات والستينات موجات عنيفة ضد تواجد المصالح الأجنبية فى دولها بأى صورة من الصور لاقتزان تواجدها بالاستعمار السياسى والاقتصادى ، والنزيف الذى تعرضت له مواردها خلال قرون طويلة راح ضحيتها كثير من مقدرات شعوب هذه الدول . لهذا نجد أنه فى مصر وفى أعقاب العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ تم إخضاع القطاع المصرفى لإجراءات التقيصر ، أى : المصادرة والتأميم . ومع بداية الخطة الخمسية الأولى والتي امتدت خلال الفترة ١٩٦١/٦٠ — ١٩٦٥/٦٤ تم تأميم جميع الشركات الأجنبية والخاصة العاملة فى مصر وتحويلها إلى وحدات للقطاع العام ؛ لتكون الركيزة الأساسية لتحقيق أهداف الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتي بدأت مع بداية الستينات . كذلك فن أشهر عمليات المصادرة تلك التى تمت فى شيلى فى ١٩٧٠/١٢/٢٢ وبعد

تولى الزعيم الشيلي السلفادور الليندى باعتباره من المعتنقين للفكر الشيوعى حيث تقدم إلى الكونغرس الوطنى بمشروع لتأميم الشركات الأمريكية متعددة الجنسية فى شيلي . وكان من نتاج ذلك هو مقتل السلفادور الليندى عام ١٩٧٣ حيث تثار التكهات بأن الشركات الأمريكية وراء مقتل هذا الزعيم الشيلي باعتباره يشكل خطرا على مصالحها الخاصة فى شيلي وغيرها من دول العالم الثالث إذا ما نجحت التجربة التى قادها فى هذا الخصوص .

٣٠١.٣٠٢.٣ أخطار الحرب :

تتضمن أخطار الحرب **War Risks** تلك الخسائر التى تتعرض لها الفروع الخارجية للشركات متعددة الجنسيات فى الدول المضيفة ، والتى تصاحب نشوب الحرب بين دولتين ، وأعمال الشغب والفوضى المصاحبة لها ، والتى تؤثر على الأصول والممتلكات والعمليات الإنتاجية والتسويقية لهذه الفروع بشكل يؤدى إلى الانتقاص من قيمتها ، أو ضياعها كلية ، أو الانتقاص من الأرباح التى تحققها بسبب المعوقات وأحوال الطوارئ التى تفرضها حالة الحرب بين دولتين . هذه الخسائر تحتاج إلى تغطيتها إحدى الصور المختلفة لإدارة الخطر ، والتى من بينها طريقة تمويل الخطر السياسى من خلال إيجاد برامج ضمانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتعويضها عما يصيبها من خسائر .

ولقد لجأت برامج ضمانات الاستثمارات الأمريكية بالخارج إلى تغطية الخسائر التى تتعرض لها كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لأعمال الحرب لأول مرة بسبب نشوب الحرب الكورية عام ١٩٥١ ، والخسائر التى أصابت الكثير من الشركات الأمريكية متعددة الجنسية ، أو بسبب المخاوف التى أصابت الكثير منها بسبب أخطار الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى ، أو مخاطر الحروب الإقليمية بين عدد من الدول النامية الواقعة فى الشرق الأوسط مثل الحروب العربية الإسرائيلية الأربع منذ إقامة إسرائيل عام ١٩٤٨ وحتى الآن ، أو بسبب حرب الخليج الدائرة الآن منذ عام ١٩٨٠ بين العراق وإيران ، والتى مضى عليها أكثر من سبع سنوات حتى الآن ، وهددت الكثير من مصالح الشركات متعددة الجنسية فى المنطقة ، وخاصة فى قطاع البترول استخراجا وتكريرا . كذلك الحروب الإقليمية التى نشبت فى الثلاثين سنة الماضية بين بعض

الدول الافريقية المتجاورة بسبب صراعات الحدود الإقليمية التي خلفها الاستعمار الغربى قبل رحيله عن القارة الإفريقية ، أو بين بعض دول أمريكا اللاتينية بسبب التطورات والانقلابات السياسية التي تؤدى إلى تباين أنظمة الحكم في هذه الدول ، وتعرض الأنظمة السياسية القائمة وغير الموالية للولايات المتحدة الأمريكية للخطر السياسى مثل تلك التطورات السياسية التي حدثت في كوبا ، وأدت إلى قيام نظام شيوعى بقيادة فيدل كاسترو يدين بالولاء للاتحاد السوفيتى ، وبشكل بالتالى خطرا متزايدا ومتجددا ضد مصالح الشركات الأمريكية متعددة الجنسية في أمريكا اللاتينية . ومن أمثلتها أيضا تلك التطورات التي أدت إلى تولي السلفادور اليندى رئيسا لدولة شيلى عام ١٩٧٠ على رأس نظام شيوعى يدين بالولاء للاتحاد السوفيتى ، وتحريض كثير من الدول في أمريكا اللاتينية على التمرد والخروج عن ولائها التقليدى للولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالي تعريض مصالح الشركات الأمريكية متعددة الجنسية للعديد من الأضرار نظرا للخوف من نشوب الحروب الإقليمية بين دول أمريكا اللاتينية ، أو نشوبها بالفعل .

كل هذه التطورات السياسية ، وما تسفر عنه من نشوب الحروب الإقليمية أو تهية المناخ لنشوبها من شأنها أن تجعل الشركات متعددة الجنسية في حالة الخوف الدائم ، وهو ما يدفعها إلى الإحجام عن إقامة فروع خارجية لها في الدول المضيفة المنتمة إلى مناطق التوتر والصراعات السياسية ، وما يصاحبها عادة من نشوب الحروب أو التهديد بها ؛ لهذا كان منطقيا أن تتضمن برامج ضمانات الاستثمارات الأجنبية في دول العالم المختلفة عمليات التأمين ضد أخطار الحرب لتغطية الخسائر التي تنشأ بسببها وتصيب مصالح الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة لها .



١٠٢. ملامح المناخ الاستثمارى المصرى خلال الفترة ١٩٣٧ - ١٩٧٣ :

يتصدى هذا البند إلى تحليل المناخ الاستثمارى المصرى منذ إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر عام ١٩٣٧ ، وحتى صدور قانون الاستثمار فى مصر ، والذي يحمل رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ فى شأن تنظيم استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، حيث يعد هذا القانون بداية لمرحلة جديدة عرفت فى أدبيات الاقتصاد المصرى المعاصر بمرحلة الانفتاح الاقتصادى ، والتي اعتبرها المشرع المصرى فى نفس الوقت بمثابة الإعلان عن انتهاء مرحلة الانغلاق الاقتصادى التى ميزت السياسات الاقتصادية المصرية فى العقود الأربعة الماضية من القرن العشرين .

ولأغراض الإيضاح والتحليل الاقتصادى ، فإنه يمكن تقسيم هذه الفترة الرئيسية (١٩٣٧ - ١٩٧٣) إلى مرحلتين فرعيتين هما :

(*) دراسة منشورة قدمت للتدويع الترموية الأولى فى « إدارة الأعمال الدولية والشركات متعددة الجنسيات فى مصر » تحت عنوان تحليل المناخ الاستثمارى فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٣٧ - ١٩٨٦ مع استراتيجيات مقترحة للتصحيح فى الفترة المقبلة . ولقد نظم هذه الندوة لجنة العلوم الادارية بالمجلس الأعلى للثقافة ، وألقى عقد بينى جامعة الدول العربية خلال الفترة ٧-٨ مايو عام ١٩٨٦ .

• **الفترة من ١٩٣٧-١٩٥٢** ، وهى الفترة التى أعقبت إلغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧ وامتدت حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . ولقد اتسمت هذه الفترة بخلوها من أية سياسات رسمية مصرية لتشجيع الاستثمار بغض النظر عن مصادر تمويله ، وهل هى مصادر محلية أم مصادر أجنبية ؟ بل أكثر من ذلك فإنه يمكن أن ننسب إلى هذه الفترة وضع القيود والعراقيل فى مواجهة الاستثمارات الأجنبية ، وانتشار النزعة العدائية فى مواجهة المصالح الأجنبية ، وسيطرتها على قطاع البنوك وشركات التأمين وغيرها من الصناعات الهامة .

• **الفترة من يوليو ١٩٥٢ وحتى صدور قانون الاستثمار رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤** ، والتى عرفت بمرحلة التخطيط الاقتصادى ، وسيطرة القطاع العام تدريجيا على وجه النشاط الاقتصادى المختلفة بالاقتصاد المصرى . ولقد انصفت هذه الفترة بوجه عام بالعداء المتزايد للاستثمارات والمصالح الأجنبية ، وتصادد درجة الأخطار السياسية التى تعرضت لها هذه الاستثمارات . فلقد عمت البلاد موجات متزايدة ومتصاعدة من حركات التأمين ، والمصادرة لكافة الممتلكات والاستثمارات الأجنبية فى مصر ، وانتشرت أخطار الحروب والعمليات العسكرية التى صاحبت العدوان الثلاثى فى أكتوبر ونوفمبر ١٩٥٦ ، والحرب الأهلية باليمن عام ١٩٦٢ ، ومساندة القوات المسلحة المصرية لها ، وحرب يونيو ١٩٦٧ ، وحرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، مع زيادة حدة أخطار عدم القابلية للتحويل التى كانت الناتج الطبيعى لتدخل الدولة فى سوق الصرف الأجنبى والسيطرة الكاملة عليه . بل لعل أبرز مظاهر هذه المرحلة « **الصحة المصرية** » المعادية للقطاع الخاص بشقيه المحلى والأجنبى ، والموازرة لدور القطاع العام ارتباطاً بفاهيم التحول الاشتراكى ونظرية الاشتراكية العربية التى احتلت مكانة بارزة فى الفكر الاقتصادى المصرى فى عقد الستينات من هذا القرن .

وأيا ما كان الأمر ، فلقد عرفت هذه الفترة (١٩٣٧-١٩٧٣) فى مجملها عدداً من التطورات والإجراءات التى تدعونا إلى القول بوجود عدد من الخصائص المشتركة التى انتهت بخلق مناخ استثمارى غير ملائم لانسياب الاستثمارات الأجنبية إلى داخل الوطن ، وتصادد حدة الأخطار السياسية التى هددت أمن واستقرار المشروعات الاستثمارية الخاصة بشقيها الوطنى والأجنبى ، بل أدت إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية العاملة فى مصر آنذاك إلى خارج البلاد ، فأضاع على الاقتصاد القومى

فرصة تكوين طبقة منظمة من رجال الأعمال التي يتوافر لديها الخبرة والدراية الكافية .
وفى يلى نقدم عرضاً لأهم الخصائص المشتركة التي تميزت بها الفترة الممتدة من ١٩٣٧-١٩٧٣ في إطار تحليلنا للمناخ الاستثمارى المصرى في هذه الفترة (١) :

١٠١٠٢ غياب الضمان والأمان :

لعل أهم الخصائص المشتركة التي تميزت بها الفترة محل الدراسة في إطار تحليلنا
المهادف لاستقراء طبيعة المناخ الاستثمارى السائد خلالها هو ما أطلقت عليه هذه
الدراسة غياب عناصر الضمانات القانونية ، ومقومات الأمان والاستقرار السياسى
التي تقدم الغطاء النفسى والمادى للاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية ؛ هذا
كان منطقياً أن تنتشر الأخطار السياسية ، وتتصاعد حدتها ، وتلهم دعائم وأركان
النشاط الاستثمارى الخاص ، وتطيح به ليتسع المجال أمام القطاع العام النامى
والمتزايد .

ونفصيلات ما تقدم ، هو أنه منذ إلغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧
وحتى مطلع عام ١٩٧٤ والقيود المتعددة والمتنوعة التي يضعها صانعو السياسات
الاقتصادية والاجتماعية في الوطن حول عنق القطاع الخاص لاتنقطع ولا تتوقف
حتى كادت تؤدى بحياته . ولعل أولى الخطوات التي استهدفت تضيق الخناق
حول القطاع الخاص الأجنبى كانت مرتبطة بصدور القانون ١٣٨ لعام ١٩٤٧
الذى حظر تملك الأجانب لأكثر من ٤٩ ٪ من رأس مال الشركة المساهمة ،
والمعدل بالقانون ١٢٠ لعام ١٩٥٢ والذى أجاز أن تصل مساهمة الأجانب إلى
٥١ ٪ من رأس مال الشركة المساهمة . وفى عام ١٩٤٨ صدر القانون رقم ١٣٦
حيث نص على وجوب تحويل شركات التعدين إلى شركات كاملة الجنسية المصرية ، ثم

(١) لمعرفة المزيد من التفاصيل حول كيفية معاملة الاستثمارات الأجنبية في مصر خلال هذه الفترة نحيل القارئ إلى المصادر التالية :

- إبراهيم شحاتة ، معاملة الاستثمارات الأجنبية في مصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- عبد الواحد القار ، الجوانب القانونية للاستثمارات العربية والأجنبية في مصر ، مرجع سبق ذكره .

عدل هذا القانون في عام ١٩٥٣ بالقانون رقم ٦٦ الذى أسقط شرط الجنسية المصرية في شركات القطاع البترولى .

ومع مطلع عام ١٩٥٣ ، صدر القانون رقم ١٥٦ لعام ١٩٥٣ لتنظيم استثمار رأس المال الأجنبى في مشروعات التنمية الاقتصادية ، والذى أباح لأصحاب رأس المال الأجنبى تحويل ١٠% فقط كحد أقصى من الأرباح الناتجة عن تشغيل رؤوس الأموال تلك ، كذلك أباح لهم تحويل القيمة النقدية أو العينية لأصولهم المستوردة بعد خمس سنوات من استيرادها بشرط عدم تجاوز التحويل السنوى عن ٢٠% من قيمة هذه الأصول ، كما أباح ذات القانون للخبراء الأجانب تحويل مالا يجاوز نصف دخولهم عن عملهم بمصر^(٢) .

وطبقاً لوجهة النظر التى تبناها هذه الدراسة ، فلقد شهدت الفترة ١٩٥٣-١٩٧٣ ثلاثة تطورات رئيسية تمد مسؤولة عن تدهور المناخ الاستثمارى المصرى ، واختفاء عناصر الضمان والأمان اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية ، وحرمان الاقتصاد المصرى من قوة الدفع التى كان يمكن للقطاع الخاص توليدها ، وإضافتها إلى جهد القطاع العام الذى أنشئ أصلاً على أكتاف القطاع الخاص . هذه التطورات الثلاثة هى :

أولاً : تعرض تجربة التخطيط المصرية إلى العديد من التقلبات المتفاوتة والمتباعدة ، فعلى حين شكلت الفترة من عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٦٤ فترة من الاستقرار وتكوين الخبرات ، تعرضت الفترة من يوليو ١٩٦٥ وحتى أواخر عام ١٩٧٣ (بل ولقد امتدت حتى عام ١٩٧٨) لكثير من التطورات والتقلبات السياسية والعسكرية التى مرت بها البلاد ، وأدت إلى تراخى الجهود التخطيطية ، واحتلال قضية التخطيط من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية مرتبة ثانوية في قائمة اهتمامات القيادة السياسية في بعض الأوقات ، كما ترتب عليها أيضاً توقف التخطيط متوسط الأجل لفترة طويلة امتدت من يوليو ١٩٦٥ ، وحتى أواخر عام ١٩٧٧ ، والاكتفاء بالتالى بالخطة السنوية التى قامت

٢ B. Hansen, *Economic Development in Egypt*, the Rand Corporation, (٢) 1969, PP. 72-76.

بإعدادها وزارة التخطيط بالاشتراك مع وزارة الخزانة حيث تم التركيز على تحديد أهداف معينة خاصة بالاتفاق الاستثمارى تعمل الوزارات المعنية على تنفيذها^(٣).

ثانيا : انحسار دور القطاع الخاص ومحاولة التركيز على بعض القطاعات التى يتوافر فيها الضمان التام ، واتجاه القطاع العام إلى التوسع بحيث شكل العمود الفقرى للخطة الخمسية الأولى (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) ، وأصبح مسئولا بالتبعية مع القطاع الحكومى عن ٩٠% من إجمالى الاستثمارات المخططة . ويأتى هذا التطور كرد فعل طبيعى لإجراءات فرض الحراسة على أموال الشركات البريطانية والفرنسية وأملاك رعايا الدولتين فى أعقاب العدوان الثلاثى فى أكتوبر ونوفمبر عام ١٩٥٦ ، ثم تأميم النصيب البريطانى والفرنسى فى الشركات المساهمة الهامة ، ثم صاحبت هذه التطورات أيضا الإجراءات الخاصة بتمهيد البنوك وشركات التأمين الأجنبية^(٤) .

ومع بداية تنفيذ الخطة الخمسية الأولى (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) واجهت الدولة صعوبات ضخمة فى تمويل الاستثمارات الواردة بالخطة ، مما دفعها إلى إتخاذ أقصى الخطوات لتضييق الخناق حول القطاع الخاص بشقيه المحلى والأجنبى ، وتوسيع نطاق القطاع العام وتقوية دعائمه على أكتاف ممتلكات القطاع الخاص الذى تعرض لسلسلة من إجراءات التأميم المتعاقبة فى عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٣ . من هنا تحققت السيادة الكاملة للقطاع العام على القطاعات الرائدة فى الإقتصاد القومى مثل البنوك ، وشركات التأمين والصناعات الأساسية ، وقطاع التعدين . ثم امتدت سيطرة القطاع العام بالكامل على تجارة الواردات ، وحوالى ٩٠% من الصادرات^(٥) .

ثالثا : الظروف السياسية والعسكرية التى مرت بها البلاد حيث خاضت مصر أربعة حروب منذ قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ فى المنطقة العربية . فقلد شهدت هذه الفترة العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ فى أعقاب تأميم قناة السويس ، ثم اشتراك مصر فى

(٣) صقر أحمد صقر ، « عشرون عاما من التخطيط القومى فى مصر (١٩٥٧ - ١٩٧٧) » ، مصر المعاصرة ، ١٦ (١٩٧٨) ، ص ٣٧١ ، ص ٦٧ - ٨٨ ، هنا ص : ٧٣ .

(٤) على الجربلى ، التاريخ الاقتصادى للثورة ١٩٥٧ - ١٩٦٦ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص : ٥٦ .

(٥) — على الجربلى ، المرجع السابق مباشرة ، ص : ٦١ .

الحرب الأهلية باليمن ، والتي استمرت من أواخر عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٦٧ ، ثم الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧ ، ثم حرب الاستنزاف ابتداء من أواخر عام ١٩٦٨ وحتى منتصف عام ١٩٧٠ ، ثم مروراً بحالة اللا حرب واللا سلم حتى قيام حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، ثم استمرار الاستعداد العسكري نتيجة لرفض إسرائيل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة حتى وقتنا الراهن .

ولقد أسفرت هذه التطورات الثلاثة مجتمعة عن عدد من النتائج غير المرضية في إطار التحليل الاقتصادي المرتبط بقضية الاستثمارات المحلية والأجنبية ، والأخطار السياسية وغير التجارية التي حاقت بها . وفيما يلي عرض مختصر لهذه النتائج :

١ - عدم ملائمة المناخ الاستثماري المصري لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية ، وبعث الثقة والطمأنينة في الاستثمارات الوطنية لتساعد وزيادة حدة الأخطار السياسية وغير التجارية في تلك الحقبة من الزمن .

وكانت المحصلة النهائية عزوف الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية عن المساهمة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وعجز القطاع العام بمفرده عن تحمل هذه المسؤولية بعد أن جفت رؤوس الأموال التي جمعها في أوائل الستينات ، والتي كانت حصاد حركات التأميم والمصادرة للقطاع الخاص الوطني والأجنبي ، والتي كانت بمثابة المسكن خلال فترة الخطة الخمسية الأولى .

٢ - تواتر التعديلات الكثيرة على القانون رقم ٢٦ لعام ١٩٥٤ ببعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة ، وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة لتتمشى أحكامه مع الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أعقاب صدور القوانين الاشتراكية في بداية الستينات ، وما ترتب عليها من تأميم لمعظم الشركات القائمة وقتئذ . ولقد أسفرت هذه التعديلات المتعاقبة إلى وضع العديد من القيود التي عرقلت إنشاء شركات مساهمة جديدة ، وهو الأمر الذي أدى إلى انعدام المبادرات الفردية لإنشاء الكيانات الكبرى المتمثلة في الشركات المساهمة ، مما انعكس بآثره السلبي على تطوير الاقتصاد القومي وتنميته ، واقتصر الأمر على إنشاء شركات أشخاص هي بحكم تكوينها لا تقدر على تجميع المدخرات ، أو المساهمة في المشروعات الكبرى ، فضلاً عن ضعف أو انعدام الرقابة الإدارية عليها . وكانت المحصلة النهائية

لكل ذلك عدم تكوين أية شركة مساهمة في الفترة من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٧١ ،
ثم أنشئت ٢١ شركة مساهمة فقط في المدة من ١/١/١٩٨١ حتى أبريل ١٩٨١ (٦) .

٣- **ظهور نظام جديد لتقسيم العمل داخل الاقتصاد المصرى بين القطاعين العام والخاص** بحيث اقتصر في إطاره دور القطاع الخاص على السيطرة على قطاع الأعمال غير المنظم فقط ، والذي يتضمن الصناعات الصغيرة ، والإسكان ، والزراعة . وبالرغم من ذلك فقد كانت هناك مجالات كثيرة تراول من خلالها الدولة سيطرتها وتوجيهها للقطاع الخاص - حتى في هذه المجالات المحدودة - . ففى القطاع الخاص الصناعى مثلاً ، نجد أن الحكومة تباشر سيطرتها على هذا القطاع من خلال إعطاء التراخيص بإقامة المصانع وتوسعاتها ، ومن خلال الرقابة الصناعية ، ونظم التوحيد القياسى ، كما تتدخل الحكومة أيضاً من خلال تحديد الحد الأدنى للأجور وتنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال . وفى قطاع الإسكان ، فإن الحكومة كانت تتدخل للحد من حرية القطاع الخاص عن طريق تحديد أسعار مواد البناء ، ومن خلال تنظيم وتحديد الشروط التى يتم وفقاً لها تأجير الوحدات السكنية أو بيعها . وأخيراً فإنه بالرغم من أن نصيب الملكية الخاصة فى الأراضى الزراعية فى مصر يصل إلى ٢٥ ٪ من المساحة الكلية ، إلا أن هناك مجال كبير للتدخل الحكومى من حيث تحديد الدورة الزراعية ، ومن حيث قيام الحكومة بتحديد أسعار بيع المدخلات اللازمة للإنتاج الزراعى ، والمخرجات التى يقوم بإنتاجها (٧) .

٢٠١٠٢ . ضعف المركز الائتماني للإقتصاد المصرى فى الأسواق المالية الدولية :

من الحقائق الثابتة والمعروفة أن السمعة الائتمانية التى تتمتع بها دولة ما فى الأسواق المالية الدولية تعطىها عدداً من المميزات فى مجال احتياجاتها الائتمانية والشروط التى يتم بها الحصول على هذه التسهيلات . فإذا احتاجت إحدى الدول من الأسماء الممتازة فى

(٦) راجع فى هذا الخصوص : « المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ » ملحق بمسبقة الجلسة التاسعة والعاشر ، ١١ أغسطس عام ١٩٨١ مجلس الشعب المصرى ، القاهرة ، ١٩٨١ .

(٧) - على الجريشلى ، حنة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر (١٩٥٢ - ١٩٧٧) ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٨٧ - ١٨٨ .
- صقر أحمد صقر ، « عشرون عاما من التخطيط القومى فى مصر » ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٧٦ .

عالم الائتمان (ويشار إليهم عادة بالرمز **AAA** إلى قرض من الأسواق المالية الدولية ، فإن المصارف والبنوك المكونة لسوق الائتمان الدولي تتنافس فيما بينها على تقديم هذا القرض بتسهيلات أفضل^(٨) ولعل أبرز هذه التسهيلات الميسرة ما هو متعارف عليه من انخفاض الهامش الذي تضيقه البنوك الإنجليزية إلى سعر الفائدة السائد داخل البنوك بها **London Interbank Offered Rate (Libor)** والأصل في تحديد هذا الهامش **Libor** هو مركز المقترض الائتماني **Credit Worthiness** - وسمته المالية في الأسواق المالية الدولية ، وما لاشك فيه أن بنوك الائتمان الدولي ترحب بالتعامل مع تلك المجموعة من الدول ذات السمعة الائتمانية الحسنة والمركز الائتماني القوي ، نظرا لسهولة عملية الاكتتاب في قيمة القرض من ناحية ، وإلى رغبة المؤسسات المالية في استثمار أموالها بإضافة مساهمتها في هذه القروض إلى حوافز استثماراتها نظرا لامتنياز اسم المقترض ، وتأكيدا من سهولة تسويق مثل هذه المساهمات بالبيع مستقبلا عندما تنشأ الحاجة إلى ذلك من ناحية أخرى .

وغنى عن البيان ، فإن تعميم القاعدة السابقة أمر يصعب للغاية في حالة الإقتصاد المصرى نظرا لضخامة مشكلة ديونها العامة (المحلية والأجنبية) ، وعدم انتمائها إلى رحاب مجموعة الدول صاحبة الأسماء الممتازة في عالم الائتمان الدولي ، وهو ما يعنى في الوقت نفسه تعرض الإقتصاد المصرى للعديد من المصاعب في تدبير احتياجاته التمويلية من الأسواق المالية الدولية ، إذا استدعت ظروفه ذلك . فنذ النصف الثانى من عقد السبعينات ، والاقتصاد المصرى يواجه أزمة شديدة في مديونيته الخارجية حيث ترتب على نمو الديون الخارجية بمعدلات كبيرة ، وارتفاع أعبائها ، أن وصل معدل خدمة الديون إلى مستويات حرجية ، الأمر الذى أدى إلى نشوء أزمة طاحنة في الصرف الأجنبى^(٩) . وأهم معالم هذه الأزمة التنافس الشديد بخصوص استخدام موارد الصرف الأجنبى

(٨) حسن عباس زكى ، « نحو استراتيجية شاملة لاستثمار الأموال العربية » ، مصر العاصرة ، ٦٩ (١٩٧٨) ، ٣٧٢ ، القاهرة ، ص ١٣٨ - ١٥٥ ، هنا ص : ١٤٥ .

(٩) يحيل الكاتب القارئ إلى تفصيلات مشكلة الديون الخارجية ، ومظاهر الأزمة الاقتصادية المصرية إلى كتابات الأستاذ الدكتور رمزي زكى الآتية :

— رمزي زكى ، بحث في ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، أغسطس ١٩٨٥ .
— دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى في المرحلة القادمة مكتبة مدبولى ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٣ .

المحدودة والمتاحة من مختلف المصادر. وكان هذا التنافس يبين ضغط مطالب الوفاء بأعباء الديون (أى : الأقساط + الفوائد) ، وبين متطلبات تمويل الواردات الضرورية التى تلزم للاستهلاك الجارى ، ولاستيراد السلع الوسيطة اللازمة لدوران عجلات الإنتاج فى مختلف القطاعات ، ولاستيراد المعدات الانتاجية التى تلزم لتنفيذ برامج الاستثمار^(١٠) .

وتمارس مشكلة الدين العام المحلى والخارجى عددا من الآثار الاقتصادية غير المرغوب فيها على المناخ الاستثمارى المصرى ، وإضعاف الثقة الدولية فى المركز الائتمانى للاقتصاد المصرى . هذه الآثار يمكن تلخيصها على الوجه التالى :^(١١) .

- ١ — ارتفاع متواصل لمعدلات التضخم فى الاقتصاد المصرى ، وما يستتبعه ذلك من الآثار غير الحميدة للتضخم والمتعارف عليها فى النظرية الاقتصادية^(١٢) .
- ٢ — استنزاف الاحتياطيات النقدية الدولية ، نظرا لاضطرار الحكومة إلى استخدام هذه الاحتياطيات لسداد أعباء الديون الخارجية .
- ٣ — إضعاف الطاقة الذاتية للاقتصاد القومى المصرى على الاستيراد والاستثمار؛ وذلك بسبب ارتفاع معدل خدمة الدين العام المحلى والخارجى نظرا لأن قدرة البلاد النامية ومنها مصر على الاستيراد والاستثمار تتحدد أساسا فى المدى الطويل بمقدار حجم مذكراتها المحلية ومدى حصيلة صادراتها .

(١٠) وفى تقريره المقدم إلى مجلس الشعب المصرى فى أكتوبر ١٩٨٥ ، أهد البنك المركزى المصرى بياناً تفصيلياً عن حجم الدين العام يشبه المحلى والخارجى حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ ولقد أشار هذا التقرير إلى أن الحجم الإجمالى للدين العام المصرى بلغ ٤٦,٠٧٧,٦ مليار جنيه مصرى فى ١٩٨٥/٦/٣٠ بزيادة قدرها ١,٥١٠,٥ مليار جنيه ومعدل ١٣,٦ ٪ خلال العام المالى ١٩٨٥/٨٤ مقابل ٥,٧٢٣,٥ مليار جنيه ومعدل ١٦,٤ ٪ خلال العام المالى ١٩٨٤/٨٣ . ويشمل رقم إجمالى الدين العام على أرصدة القروض التى حصلت عليها الدولة من الجهاز المصرفى تمويل الميزان الكلى فى الموازنات العامة للدولة ، وأرصدة القروض التى حصلت عليها الدولة من الخارجى تمويل ميزان المدفوعات . أما أرصدة الديون العسكرية والقروض غير المستخدمة ، وقروض القطاع الخاص من الخارج فلم يتضمنها التقرير للعلن من جانب البنك المركزى المصرى فى أكتوبر ١٩٨٥ .

(١١) أنظر مؤلفنا ، الاقتصاد المصرى فى إطار العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥ — ١٧ .

(١٢) لمزيد من التفاصيل حول الآثار الاقتصادية للتضخم فى النظرية الاقتصادية ، راجع :

- محمد زكى شافى ، مقدمة فى النقد والبنوك ، دار النهضة العربية ، القاهرة - ١٩٧٠ .
- عبد الباقى حسن يوسف ، اقتصاديات النقد والبنوك ، مكتبة عين شمس ، القاهرة - ١٩٨١ .
- محمد سلطان أبوعلى ، محاضرات فى اقتصاديات النقد والبنوك ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٤ — ضعف الثقة الدولية في الاقتصاد المصرى في أسواق الائتمان العالمية ، وهو مادفع البنوك والمصارف الأوروبية والأمريكية إلى التشديد في شروط الإقراض من حيث سعر الفائدة وفترة السماح ومدة القروض ، والضمانات اللازمة للسداد ، وبالتالي وكنتيجة لكل ذلك ارتفاع تكلفة الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصرى .

جماع القول — إذن — أن ضعف المركز الائتماني الخارجى للاقتصاد المصرى في الأسواق المالية الدولية ابتداء من النصف الثانى من عقد الستينات من شأنه تعكير صفو المناخ الاستثمارى المصرى ، وجعله مناخا غير جذاب للاستثمارات الأجنبية ، وبالتالي غياب أحد المصادر الهامة الممكنة لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، وحرمان القطاع الخاص الوطنى والأجنبى من أداء دور فعال في دفع عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذا البلد .

٣٠١٠٢ تضارب قوانين الصرف الأجنبى :

يمكن القول أن مصر منذ خروجها من منطقة الاسترليني لم تعرف سعر الصرف الموحد ، كما لم تعرف سوقا متجانسة للصرف الأجنبى . وتتجه سياسات الصرف الأجنبى التى اتبعتها مصر منذ عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٨٤ إلى تعدد أسعار الصرف ، وإن اكتسب هذا التعدد الصفة الرسمية إلا أنه لم يمنع اقتصار سوق الصرف على السوق (أو الأسواق) الرسمية . فقد كانت ولا زالت ، توجد دائما سوقا غير رسمية أو سوقا سوداء للصرف الأجنبى ، وتتباين أسعار الصرف في كل النوعين من أسواق الصرف .

جماع القول — إذن — أن الاقتصاد المصرى كان طوال الفترة (١٩٣٧ — ١٩٧٣) منفلقاً على نفسه ومبتعدا عن تكنولوجيا العصر ، وقد تم وضع العديد من السياسات والقوانين التى تمثلت في شكل قيود استثمارية مشددة ، وصاحب ذلك حركة تأميم لرأس المال الأجنبى وتقييد دور رأس المال الوطنى الخاص ، واستلزام ذلك بالضرورة ازدياد دور الدولة في التخطيط ، ووضع القواعد المنظمة لحركة التنمية الاقتصادية . وقد أسفر ذلك عن تبنى سياسة الخطط القومية الخمسية ؛ غير أنه قد شابها بعض القصور ، فلم تحقق معدلات التنمية المستهدفة ، فعدلات النمو التى كان من الواجب تحقيقها في خمس سنوات كانت تتحقق في أكثر من ذلك الزمن بكثير .

وأمام عجز القطاع العام بمفرده عن تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة ، وفي ضوء تطور النظرة إلى قدرات الإدارة المصرية والمنظمين والمستثمرين والمتعاملين في سوق الاستثمار المصري روى أنه في إمكان القطاع الخاص المصري الاطلاع بدور فعال في تنمية الاقتصاد القومي مع بدايات السبعينات . ومن ثم صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٥ لعام ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي ، والمناطق الحرة ، والذي تضمنت أحكامه عدم جواز فرض الحراسة على المال المستثمر في ظله واعتبار المشروعات المنفعة به من المشروعات الخاصة التي لايسرى عليها قواعد وقوانين تنظيم شركات القطاع العام ، كما تضمنت بعض المزايا الاستثمارية أهمها الإعفاء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لفترات محددة . وتعامل هذه المشروعات بالنقد الأجنبي من خلال - حسابات لدى البنوك المعتمدة في مصر .

ولقد أسفر التطبيق العملي للقانون ٦٥ لعام ١٩٧١ عن قصوره واصطدامه بكثير من الصعوبات العملية مرجعها أساسا قصور صياغته وغموض مضمونه ، كما صاحب فترة سريان هذا القانون أحداث قومية أهمها حرب أكتوبر وما تلاها من حاجة البلاد إلى استثمارات إضافية في مجالات التعمير وغيرها (١٣) .

٢٠٢٠ قوانين الاستثمار المصرية في مرحلة الانفتاح الاقتصادي (١٩٧٤ - ١٩٨٦) :

١٠٢٠٢٠ موقع الانفتاح الاقتصادي من الفكر الاقتصادي المصري :

استدعت الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية السائدة في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ إلى إعادة النظر في نظام تقسيم العمل داخل الاقتصاد المصري بين القطاعين العام والخاص في عقد الستينات ، والذي بمقتضاه انحسر دور القطاع الخاص في السيطرة على قطاع الأعمال غير المنظم فقط ، وتحمل القطاع العام السؤلية الكبرى نحو تنفيذ الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة . ولقد كان في تغير هذه الظروف مصدراً لاحتدام الجدل والنقاش بين المفكرين الاقتصاديين المصريين حول

(١٣) عبد النعم عوض الله ، مقدمة في دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص : ٧٦ .

طبيعة دور وإمكانات كل من القطاعين العام والخاص في الوفاء بمطالبات وأعباء الجهود الرامية لدفع عجلات التقدم الاقتصادي والاجتماعي في مصر. وفي هذا الخصوص يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين للفكر الاقتصادي المصري في هذه المسألة: (١٤).

- (١٤) حول تأصيل الفكر الاقتصادي المصري وتحديد موقفه من قضية الانفتاح الاقتصادي، راجع في هذا الخصوص المراجع التالية:
- رزقي زكي، «دراسة في أزمة مصر الاقتصادية مع إستراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري»، مريخ سين ذكره.
- صقر أحمد صقر، «عشرون عاما من التخطيط القوي في مصر»، مريخ سين ذكره.
- سيد أحمد الجواب، «قضية الاقتصاد المصري الكبرى: قضية الإنتاج المصري في ظل الانفتاح الاقتصادي: المشاكل والحلول»، «مذكرة خارجية» (١٣٧١)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٣.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، موقف الانفتاح الاقتصادي في جمهورية مصر العربية حتى ١٩٨٢/١٢/٣١، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٣.
- بنك مصر، «أثر المشروعات الناشئة وفقاً لقانون الاستثمار على الاقتصاد القومي»، «النشرة الاقتصادية لبنك مصر، العدد الأول، ١٩٨٤.
- المجلس القومي للإنتاج والتشرون الاقتصادية، شبه الإنتاج الصناعي، «بعض مميزات التنمية الصناعية في مصر»، بحث منشور بمجلة غرفة الاسكندرية التجارية، العدد ٤٠٨، مايو-يونيو ١٩٨٠، ص ٣٣-٥٤.
- مصطفى السيد، «الانفتاح الاقتصادي وإستراتيجية الاعتماد على الذات» بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة ٢٨-٢٩ مارس ١٩٨١.
- محمد محمود الإمام، «دور رأس المال الأجنبي في التنمية طويلة الأجل»، «مذكرة رقم ١٩٥٦، معهد التخطيط القومي، القاهرة ١٩٧٦.
- محمود عبد الغنيسيل، «الجدد في الاقتصاد المصري»، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السابع للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة (٦-٨ مايو) ١٩٨٢.
- محمد فخري مكي، «التفسيرات الهيكلية في ميزان المدفوعات المصري»، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة (٢٣-٢٥ مارس) ١٩٧٧.
- سليم سليمان، «المعقبات الخارجية والتنمية الاقتصادية» بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، (٢٥-٢٧ مارس) ١٩٧٦.
- جوده عبد الحاق، «إمكانات نمو الاقتصاد المصري في الثمانينات في ضوء تجربة السبعينات»، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السابع للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة (٦-٨ مايو) ١٩٨٢.
- «أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحويلات الهيكلية في الاقتصاد المصري (١٩٧١-١٩٧٧)»، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة (٢٣-٢٥ مارس) ١٩٧٨.
- جلال أحمد أمين، «بعض قضايا الانفتاح الاقتصادي في مصر»، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة (٢٣-٢٥ مارس) ١٩٧٨.

الاتجاه الأول: ويضم مجموعة الاقتصاديين المصريين الذين يحاولون حول تأصيل الفكر الاقتصادي المصرى وتحديد موقفه من قضية الانفتاح الاقتصادى ، بضرورة دعم القطاع العام باعتباره الدعامة الأساسية للاقتصاد القومى ، وفرض الرقابة على القطاع الخاص الوطنى ، وأخذ الحذر الكافى من الاستثمارات الأجنبية التى تسيطر على تحركاتها بين أجزاء العالم المختلفة الشركات متعددة الجنسية ، وتحكم تصرفاتها إعتبارات الربحية والمنفعة الخاصة . من هنا ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى قضية الانفتاح الاقتصادى على أنها سياسة اقتصادية غير مناسبة للاقتصاد المصرى ، لما تسببه من هزات عنيفة تعوق حركته ، وتحدث العديد من التغيرات الهيكلية غير المرغوب فيها .

الاتجاه الثانى : ويضم مجموعة من الاقتصاديين والمنظمات والهيئات والجهات الرسمية التى اتفقت فيما بينها على أهمية إلغاء القيود المفروضة على دور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية واتخاذ مزيد من الاجراءات التى تتضمن منحه مزيدا من الحرية فى مزاولة نشاطه ، بأمل أن يلعب هذا القطاع دورا هاما فى تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة واتخاذ المزيد من الإجراءات لتحسين المناخ الاستثمارى المصرى لكى يكون أكثر جاذبية وطمأنينة للاستثمارات الأجنبية . ولقد تمكن أصحاب هذا رأى من بلورة فكرهم فى عدد محدد من الإجراءات التى من أهمها :

- ١ — اتباع نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، ونظام السوق الموازية للصراف الأجنبى .
- ٢ — تخفيض معدلات الضرائب على الشرائح العليا من الدخل .
- ٣ — السماح للأفراد والشركات الخاصة بالحصول على التوكيلات التجارية .
- ٤ — زيادة التراخيص الممنوحة للقطاع الخاص الوطنى والأجنبى لإقامة مشروعات صناعية جديدة تساهم فى تنمية البلاد إقتصاديا .
- ٥ — تحرير القطاع العام من الأغلال المفروضة عليه ، والسماح لشركاته بإصدار أسهم جديدة يخصص جانب منها لاكتتاب العمالة والجمهور .
- ٦ — إلغاء الحد الأقصى المفروض على الأرباح الموزعة .

١- إعطاء المزايا والإعفاءات الضريبية المتنوعة للاستثمارات الأجنبية لتشجيعها على الاتساع إلى داخل البلاد .

٢- تقديم الضمانات المالية والقانونية اللازمة لحماية الاستثمارات الأجنبية من الأخطار السياسية التي تعرضت لها طويلا في عقود الخمسينات والستينات .

غير أن الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية التي أحاطت بالاقتصاد المصرى أثناء حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وبعدها خلقت المناخ الخصب والمؤيد لفكر الاتجاه الثانى والمؤازر لتحرير القيود المفروضة على النشاط الاقتصادى المصرى وإعطاء مزيد من الحرية الاقتصادية للمبادرات الفردية وإنشاء الكيانات الكبرى المتمثلة فى الشركات المساهمة ، وخلق الضمانات القانونية والمالية للقطاع الخاص بشقيه المحلى والأجنبى ، وإعطاء الإعفاءات والامتيازات الضريبية للمشروعات الصناعية الوليدة التى تقيمها رؤوس الأموال الوطنية والعربية بالاشتراك مع رؤوس الأموال الأجنبية .

وتأتى هذه المبادرات جميعها فى إطار فكرى مؤازر لفكر دعم القطاع العام ومساندته من خلال العديد من الإجراءات التى ترفع القيود المفروضة عليه ، وتمهد من الأغلال البيروقراطية والإدارية التى عاقت طموحاته ، وإعطائه الفرصة للبحث عن وسائل جديدة تمكنه من زيادة تكوين رأسماله من خلال طرح أسهم جديدة بطريق الاكتتاب العام .

وغنى عن البيان أن الأخذ بفكر الاقتصاديين المؤازر لقضية الانفتاح الاقتصادى تطلب إحداث ثورة تشريعية تقوم على إعادة النظر فى القوانين التى حكمت النشاط الاقتصادى فى عقد الستينات وحتى قيام حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ولعل أولى هذه الخطوات تقييم الأداء الاقتصادى الخاص . لهذا تولى كل من مجلس الوزراء ، ومجلس الشعب المصرى دراسة القانون السابق ، والإنهاء إلى حاجة البلاد إلى تشريع استثمارى جديد لسياسة الانفتاح الاقتصادى يولد فى رحابه مناخ استثمارى جديد يقدم من الضمانات ، ويمنع من الإعفاءات ، و يقرر من الامتيازات ما يراه المشرع المصرى جديرا بالتقنين ، ولازما لإحداث التحول الاقتصادى المطلوب من اقتصاد قومى يسيطر على مقدراته القطاع العام بمفرده ، وما خلفه ذلك من بيروقراطية الاستثمار فى مصر ، إلى

اقتصاد قومي يلعب فيه القطاع العام المتحرر من القيود والأغلال دوراً بارزاً في قيادة الجهود الرامية لتحقيق آمال الشعب المصري في الرخاء والتقدم، وفي نفس الوقت يعطي القطاع الخاص الفرصة لإضافة المزيد من الأنشطة الاقتصادية، ويستعد في نفس الوقت لعهد جديد تأخذ فيه المنافسة التدريجية دورها المحسوس لرفع كفاءة الاقتصاد المصري، وزيادة معدلات أدائه ليكون قادراً على الدخول تدريجياً إلى معارك المنافسة في الأسواق الدولية، وبالتالي زيادة معدلات تنمية الصادرات المصرية، أملاً في إحداث تحسين ملحوظ في ميزان المدفوعات المصري خلال فترة زمنية محددة.

وانطلاقاً من هذا المفهوم قدم المشرع المصري إلى العالم تشريعاً جديداً تمثل في صدور القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ والقوانين المعدلة في شأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، ويعد في الوقت ذاته بمثابة الإعلان الرسمي لسياسة الانفتاح الاقتصادي. ولعل مجمل ماتوخا المشرع المصري من إصداره لهذا القانون هو خلق مناخ استثماري جديد تلعب في رحابه الاستثمارات العربية والأجنبية دوراً أكثر أهمية في خلق طاقات إنتاجية جديدة وتوسيع الطاقة الإنتاجية القائمة، وتعديل هيكل الاقتصاد القومي؛ ليكون أكثر تنوعاً وانسجاماً مع متطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي في العالم^(١٥).

وعلى طريق رغبة المشرع المصري في عهد الانفتاح الاقتصادي في إقرار تشريع استثماري متكامل ورغبة منه في تقادى القصور الذي شاب العجالة في إصدار القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ في شأن تنظيم استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، صدر القانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ لتعديل القانون السابق للاستثمار، ثم أعقبه بتشريع آخر كان بمثابة الإعلان الرسمي عن سياسة الدولة في مجال غزو الصحراء وإقامة المجتمعات العمرانية الجديدة، عرف في أدبيات الاستثمار المصري بالقانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ في شأن تنظيم الاستثمار بالمجتمعات العمرانية الجديدة. ولقد توخى المشرع المصري — على ما سوف نرى — من إصداره لهذا القانون الخاص بالاستثمار في المجتمعات العمرانية الجديدة إلى إعطاء دفعة كبرى لحركة الاستثمار في مصر، من خلال إقامة مجتمعات

(١٥) قارن في هذا الخصوص:

بنك مصر، «أثر المشروعات المنشأة وفقاً للقانون الاستثماري على الاقتصاد المصري»، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٧.

صناعية— سكانية متكاملة تتفادى أخطاء ومشاكل المجتمعات القائمة ، وتراعى في الوقت ذاته اعتبارات التوطن الصناعي والتجاور السكاني ، وتوفير البنية الأساسية في مجتمع جديد .

ثم أسفر التطبيق العملي لهذه القوانين عن قصور التشريع المصري في مجال تكوين الشركات المساهمة ، وعجز القانون رقم ٢٦ لعام ١٩٥٤ ببعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة عن مواكبة التطورات الاقتصادية التي ترتبت على سياسة الانفتاح الاقتصادي والرغبة في إعادة الثقة إلى المستثمر المصري لكي يمسك بزمام المبادرة مرة أخرى لإنشاء شركات المساهمة وغيرها من الشركات التي تعتمد على رأس المال الوطني باعتباره حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية للبلاد . من هنا أصدر المشرع المصري القانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ في شأن تكوين شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ، والشركات ذات المسؤولية المحدودة ليحل محل القانون رقم ٢٦ لعام ١٩٥٤ ، وبه أضيف ركن جديد إلى تشريع الاستثمار في مصر .

وقبل الدخول في تفاصيل التحليل المرتبط بقوانين الاستثمار الثلاثة في مصر ، فإن هذه الدراسة تود لفت نظر القارئ إلى أن تعاقب التشريعات المتتالية لتنظيم الاستثمار في مصر تعكس في واقع الأمر الجوانب الشائكة للأزمة الاقتصادية المصرية من ناحية ، والعجلة التي صاحبت إصدار التشريعات المصرية وانتهت بها في الغالب من الأحيان إلى غموض الكثير من أحكامها وعدم القطع في حالات أخرى وإحالة المشرع المصري في كثير من الحالات التي لم يرد فيها نص إلى فروع القانون المصري الأخرى . وكانت النتيجة الطبيعية هي تعدد التشريعات المصرية المنظمة للاستثمار ، وبالتالي تعدد الأجهزة الإدارية المشرفة على تنفيذ أحكامها ، الأمر الذي انتهى إلى المزيد من التعقيدات الإدارية ونشوء ظاهرة « بيروقراطية الاستثمار في مصر » ، وهو ما أفقد المستثمر في التحليل النهائي قيمة الإحساس المادي والمعنوي بسخاء المشرع المصري في إقرار كثير من المزايا أو الإعفاءات الضريبية والجمركية والاستثناءات التي قررها للاستثمارات الأجنبية رغبة منه في ترغيبها على الانسياب إلى داخل أراضي الوطن . وسوف نعود مرة أخرى إلى هذه النقطة بعد الانتهاء من تحليل قوانين الاستثمار الثلاثة في مصر .

٢٠٢٠٢ القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ في شأن نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والقوانين المعدلة له :

لعل أول ما تجدر الإشارة إليه في سياق التحليل الاقتصادي لقوانين الاستثمار المصرية هو أن محاولة وضع تنظيم قانونى شامل للاستثمار الأجنبى في مصر على النحو الذى استهدفه المشرع المصرى من وراء إصداره للقانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ في شأن تنظيم استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة إنما تعد ظاهرة جديدة افتقرت إليها التشريعات والقوانين المصرية خلال مراحل التشريع المصرى المختلفة ، وتعتبر في الوقت ذاته علامة بارزة نحو صياغة القوانين الاقتصادية ، ووضعها داخل إطار النظرية العامة للقوانين الاقتصادية . وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الدراسة تود لفت نظر القارئ إلى أن هذه المحاولة من جانب المشرع المصرى تعد متأخرة نسبيا بالمقارنة بالدول العربية الأخرى ، والدول النامية حيث احتلت تشريعات الاستثمار مكانا بارزا في دساتير وقوانين الكثير من هذه الدول منذ فترات زمنية طويلة نسبيا كما هو الحادث في دولة الكويت ، تونس ، المغرب ، كوريا الجنوبية ، تايوان ، هونج كونج ، الهند . فلقد سارع المشرعون في هذه الدول الأخيرة ، ومنذ فترة زمنية طويلة نسبيا إلى وضع تقنينات متكاملة للاستثمارات الأجنبية ، تجمع بين طياتها كافة الأحكام المتعلقة بالاستثمارات في تقنين واحد شامل ، بحيث يسهل معه الرجوع إليه سواء بالنسبة للدولة المضيفة للاستثمار أو الشركات الاستثمارية ذاتها^(١٦) .

مفاد ما تقدم — إذن — أن معاملة الاستثمارات الأجنبية من الوجهة التشريعية البحثية كانت توضع قبل صدور قانون الاستثمار ٤٣ لعام ١٩٧٤ في مرتبة ثانوية ، وتخضع لعدة قوانين متفرقة ومتناثرة . ويستدل من ذلك بطبيعة الحال عدم إعمال المشرع المصرى في مرحلة ما قبل صدور قانون الاستثمار بتدقيقات رؤوس الأموال الأجنبية وانسيابها إلى داخل البلاد ، وغير راغب في تشجيعها ، وبالتالي عدم الحاجة إلى وضع تنظيم قانونى متكامل يحدد موقف المشرع المصرى منها ، وهى أمور تعد نتيجة طبيعية ومباشرة للمناخ الاستثمارى السائد في مصر في الفترة ١٩٣٧ — ١٩٧٣ على نحو ما قدمناه تفصيلا في موقع آخر من هذه الدراسة .

(١٦) هشام خالد ، « نحو نظرية عامة لضمان الإستثمارات الأجنبية : دراسة مقارنة » ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٧١ (١٩٨٠) ص ٢١٥ — ١٨٩ .

وإذا كان الحال كذلك ، فإن هذه الدراسة تود تسجيل ملاحظاتها حول ما تعتبره من أن القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ في شأن تنظيم استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة يعد نقطة تحول هامة في موقف التشريع المصري نحو استحداث نظرية جديدة للقوانين الاقتصادية ، وعلامة بارزة على طريق العدول عن الموقف العدائي للمشروع المصري من الاستثمارات الأجنبية ، الذي تميزت به الفترة ١٩٣٧ - ١٩٧٣ ، ورغبة أكثر من جانب في السير نحو تهئية المناخ الاستثماري من خلال توفير الضمانات القانونية والمالية اللازمة لحماية رؤوس الأموال العربية والأجنبية ، لإعادة الثقة والطمأنينة إليها (١٧) .

ولقد صدر القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ في شأن تنظيم استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة في أربعة فصول (١٨) تحوي ٥٧ مادة حددت فيها المجالات والأنشطة الاقتصادية التي يدعى المال العربي والأجنبي إلى الدخول فيها و بين كيفية المساهمة فيها ، كما بين الإجراءات المنظمةة لتحويل الأموال من الخارج إلى مصر ، وكيفية التصرف فيها ، وكذلك كيفية خروجها هي أو فوائدها من مصر مرة أخرى ، كذلك بين أسلوب المعاملة الضريبية والجمركية لمشروعات الاستثمار وكيفية تشغيل العمالة إلى غير ذلك من النواحي التي تهتم المشروعات الاستثمارية ، والتي تحدد إطار عملهم وتنظم علاقتهم بالدولة في مصر ، كما بين القانون في فصله الثالث كيفية إنشاء الهيئة العامة للاستثمار ، واختصاصاتها واجباتها وسلطاتها باعتبارها الجهاز الحكومي المختص بتنفيذ ومتابعة أحكام قانون الاستثمار . كذلك يبين الفصل الرابع كيفية إنشاء المناطق الحرة العامة والخاصة ، وكيفية دخول وخروج البضائع منها وإليها إلى غير ذلك من الجوانب المتعلقة بمشروعات المناطق الحرة . كما بين القانون في فصله الثاني كيفية قيام المشروعات المشتركة بين رأس المال المصري ، ورأس المال العربي والأجنبي .

(١٧) قارن في نفس للمضى كلام من :

— هشام خالد ، المرجع السابق مباشرة ، ص : ١٩٠ .

T. W. Allen, Screening and Monitoring Projects, High Level Workshop, OP. Cit., PP, 46-48.

(١٨) يشتمل القانون على أربعة فصول ، الفصل الأول بعنوان « في استثمار رأس المال العربي والأجنبي » ويشمل ٢٢ مادة ، ويشمل الفصل الثاني مادتين تحت عنوان « المشروعات المشتركة » ، أما الفصل الثالث فيصوب على الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ويمنحها ويشمل خمسة مواد معددة للجهاز الرسمى القصى بتنفيذ أحكام القانون ، أما الفصل الرابع والأخير فيشمل ٢٨ مادة في نظام الاستثمار بالمناطق الحرة .

وفى سبيل تأصيل أحكام القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ فى شأن تنظيم استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، فإنه يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

١- لقد اشترط القانون لموافقة الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة على أى مشروع يعرض عليها أن يكون هذا المشروع ضمن الأولويات الواردة بالخططة القومية للدولة ، وبحق بالتالى أحد أهداف الخططة ويسعى نتيجة لذلك إلى رفع مستويات التقدم الاقتصادى والاجتماعى للوطن .

٢- تضمن القانون عدة أحكام خاصة بتوفير الضمانات القانونية والمالية للاستثمارات من أجل تحسين المناخ الاستثمارى المصرى ، وجذب مزيد من رؤوس الأموال الخاصة العربية والأجنبية للمساهمة فى الإنتاج المصرى . من بين أهم هذه الأحكام ما يلى :

● اعتبار الشركات المنتفعة بأحكام هذا القانون مشروعات وشركات قطاع خاص ايا كانت الطبيعة القانونية للأموال الوطنية للمساهمة فيها ، ولا تسرى عليها التشريعات واللوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام أو العاملين فيه (قارن مادة ٩ من القانون) .

● لا يجوز تأميم أو مصادرة المشروعات والشركات المنتفعة بأحكام هذا القانون ، ولا يجوز الحجز على أموال هذه المشروعات أو تجميدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها من غير طريق القضاء (قارن مادة ٧ من القانون) .

● تسوية منازعات الاستثمار المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون بالطرق التى يتم الاتفاق عليها مع المستثمر ، أو فى إطار اتفاقيات السارية بين جمهورية مصر العربية ودولة المستثمر ، أو فى إطار اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدولة ، ومواطنى الدول الأخرى التى انضمت إليها جمهورية مصر العربية بموجب القانون رقم ٩٠ لعام ١٩٧١ فى الأحوال التى تسرى فيها ، ويجوز الاتفاق على أن تتم تسوية المنازعات بطريق التحكيم (قارن مادة ٨ من القانون) .

٣- لعل المتبع لنصوص وأحكام هذا القانون يستطيع أن يستخلص أن الهدف الرئيسي من ورائه تشجيع مشروعات استثمارية ذات طبيعة ثلاثية- **Trilate ral Nature** في إطار من الحماية التي توفرها الضمانات القانونية والمالية للقانون. وتتكون الأبعاد الثلاثة لهذه المشروعات على الوجه التالي: (١٩)

●● رأس المال العربي **Arab Capital** والملوك للدول العربية المصدرة لرؤوس الأموال مثل دول الخليج العربي .

●● التكنولوجيا الغربية **Western Technology** الملوك للدول الصناعية المتقدمة بأوروبا الغربية .

●● العمالة والموارد المصرية **Egyptian Manpower and Resources** الرخيصة نسبياً .

مفاد ذلك - إذن - أن قانون الاستثمار المصري رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ استهدف تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي وضعت لبناته الأولى النظرية التقليدية والتقليدية الحديثة والقائم على مبدأ الميزة والتفقة النسبية .

إلا أنه بعد العمل بتطبيق القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ ظهرت به بعض أوجه القصور التي استلزم علاجها إصدار القانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادرة بالقانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ . ولعل أهم التعديلات والإضافات التي جاءت بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ هي: (٢٠)

● حذف عبارة (بالسعر الرسمي) في المعاملات والتحويلات النقدية الواردة بالقانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ وحل محلها أن يكون تحويل الأموال المستثمرة إلى مصر وإعادة تصديرها إلى الخارج، وكذلك الأرباح المحققة وفقاً للقانون بأعلى سعر معلن للنقد الأجنبي القابل للتحويل بواسطة السلطات المصرية (السعر التشجيعى) .

(١٩) انظر للمؤلف كتابه:

Samy A.Hatem, 'The Possibilities of Economic Co- operation and Integration Between the European Community and the Arab League, Verlag V. Florentz, Munchen, 1981, P.248.

(٢٠) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، موقف الاقتصادى فى ج.م.ع حتى ١٩٨٢/١٢/٣١، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٣ .

- تتمتع المشروعات التى تنشأ بأموال مصرية مملوكة لمصريين فى أحد المجالات المنصوص عليها فى القانون بالمزايا والإعفاءات التى يتمتع بها رأس المال العربى والأجنبى .
- تتمتع الشركات المساهمة القائمة وقت العمل بهذا القانون بالمزايا والإعفاءات التى يكفلها فى حدود ما تستحدثه هذه الشركات عن طريق زيادة رأس المال باكتتاب نقدى من إنشاءات فى مجال من المجالات المنصوص عليها فى القانون وبشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار .

أما المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ والقانون رقم ٣٢ لعام ١٩٧٤ واللىذان ينظمان استثمار المال العربى والأجنبى فى مصر فى إطار سياسة الانفتاح الاقتصادى ، فلقد نصت على أن يكون استثمار رؤوس الأموال العربية والأجنبية فى مصر لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفى إطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية فى نطاق القوائم التى تعدها الهيئة العامة للاستثمار ويعتمدها مجلس الوزراء ، وذلك فى المجالات الآتية : (٢١)

- ١- التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل وغيرها من المجالات .
- ٢- استصلاح الأراضى البور والصحراوية واستزراعها ، ومشروعات تنمية الإنتاج الحيوانى والثروة المائية . ويكون استصلاح الأراضى البور والصحراوية واستزراعها بطريق الإيجار طويل الأجل الذى لا يجاوز خمسين عاما ، يجوز مدها إلى مدة أو مدد لا تجاوز خمسين عاما أخرى بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على اقتراح الهيئة .
- ٣- مشروعات الامتداد العمرانى ويقصد بها الاستثمارات فى تقسيم الأراضى وتشديد مبان جديدة وإقامة المرافق المتعلقة بها .
- ٤- شركات الاستثمار التى تهدف إلى توظيف الأموال فى المجالات المنصوص عليها فى هذا القانون .
- ٥- البنوك الاستثمارية وبنوك الأعمال وشركات إعادة التأمين التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملة الحرة ، ولها أن تقوم بالعمليات التمويلية الاستثمارية بنفسها سواء تعلقت بمشروعات فى المناطق الحرة ، أو بمشروعات محلية أو مشتركة أو

(٢١) الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، المرجع السابق مباشرة ، ص ٢٤-٢٥ .

أجنبية مقامة داخل جمهورية مصر العربية ، وكذلك لها أن تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية .

٦- البنوك التي تقوم بعمليات بالعملة المحلية متى كانت في صورة مشروعات مشتركة مع رأس المال المحلي المملوك لمصريين لا تقل نسبته في جميع الأحوال عن ٥١ % .

٧- نشاط التعمير في المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية ونطاق المدن الحالية .

٨- نشاط المقاولات التي تقوم به شركات مساهمة لا تقل مشاركة رأس المال المصري فيها عن ٥٠ % .

٩- نشاط بيوت الخبرة الفنية المتخذة شكل شركة مساهمة بالمشاركة مع بيوت الخبرة الأجنبية العالمية إذا كان يتعلق بأى من المشروعات الداخلة في المجالات المشار إليها ، والتي تعتبر هذه الخبرة من مقتضياته وبشرط موافقة مجلس إدارة الهيئة في كل حالة على حدة على أن يمسك الكل عملية حساب خاص وفقا للنظام الذي يقرره وزير الاقتصاد ويوافق عليه مجلس إدارة هيئة الاستثمار. ونص القانون على أن تمنع أولوية خاصة للمشروعات التي تهدف إلى التصدير أو تنشيط السياحة ، أو التي تؤدي إلى خفض الحاجة إلى استيراد السلع الأساسية ، وكذلك المشروعات التي تحتاج إلى خبرات فنية متعددة ، أو إلى الاستفادة من براءات اختراع أو علامات تجارية ذات شهرة خاصة .

أما اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار فلقد صدرت في ٢٦/١٢/١٩٧٧ بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٣٧٥ لعام ١٩٧٧ ، وتشتمل اللائحة التنفيذية على ثلاثة أقسام : **القسم الأول** في إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وملكيته ويتكون من ١٢ مادة ، **القسم الثاني** في استثمار رأس المال داخل البلاد ويتكون من ٣٨ مادة ، **القسم الثالث** في المناطق الحرة ويتكون من ٨٨ مادة ، هذا ويكمل اللائحة مجموعة أخرى من القرارات الخاصة بنماذج العقود الابتدائية والأنظمة الأساسية للشركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة والتي تنشأ وفقا لأحكام قانون الاستثمار . وهذه القرارات هي :

- قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٢ لعام ١٩٧٥ بنموذج العقد الابتدائي والنظام الأساسي للمشروعات المشتركة التي تنشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ في شكل شركات مساهمة .

• قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢١٨ لعام ١٩٧٥ بنموذج العقد التأسيسي (النظام الأساسي) للمشروعات المشتركة التي تنشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ في شكل شركات ذات مسؤولية محدودة .

• قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١ لعام ١٩٧٦ بنموذج العقد الابتدائي والنظام الأساسي للشركات المساهمة التي تنشأ في المناطق الحرة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ في شكل شركات مساهمة .

• قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٣٠٤ لعام ١٩٧٧ بنموذج العقد التأسيسي للشركات ذات المسؤولية المحدودة التي تنشأ في المناطق الحرة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ (٢٢) .

أما بالنسبة للمزايا التي يتمتع بها المشروع المنشأ وفقاً للقانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ لقد حددتها المواد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، وهي بالنسبة للمشروع ذاته تتضمن الموافقة على تحويل عائد المال للمستثمر إلى الخارج وفقاً لنص المادة ٢٢ ، أما بالنسبة للعاملين في المشروع فإن المزايا التي نص عليها القانون في مادته رقم ٢٠ هي إمكانية تحويل العاملين غير المصريين لمقدار ٥٠٪ من دخولهم إلى الخارج ، كما لا يجوز خضوعهم لضريبة كسب العمل . وقد تضمنت المواد من ٥٢ إلى ٥٦ قواعد العمل والعاملين بالمناطق الحرة ، ونصت على أوضاع وشروط منح تراخيص بمزاولة العمل والمهنة في المناطق الحرة ، وضرورة إبرام عقود عمل للعاملين بمشروعات المناطق الحرة ، ووضع برامج تدريبهم والحدود الدنيا بالنسبة للعاملين المصريين بهذه المشروعات وساعات العمل والأجور والتأمينات الاجتماعية .

وتتمتع المشروعات القائمة في ظل أحكام القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لعام ١٩٧٧ ، بعدة إعفاءات : فالمادة ١٦ تحدد إعفاء هذه المشروعات من

(٢٢) تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الهيئة العامة للاستثمار قامت بإعداد قوائم لتحديد الأنشطة والمشروعات التي يعفى المال العربي والأجنبي للمساهمة فيها ، كما أعدت نموذجاً لطلب الاستثمار Investment Application Form مضمناً للبيانات والمعلومات التي يجب على المستثمر في المجالات الصناعية والمهنية توضيحها عن مشروعه (قانون المادة ١٩ من اللائحة التنفيذية للقانون) .

كما تنص المادة ٢٠ من اللائحة التنفيذية للقانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ على البيانات والمعلومات الخاصة بمشروعات مزاولة النشاط المصرفي ، وتنص المادة ٢١ من اللائحة نفسها على بيانات وسجلات مشروعات شركات الاستثمار وتوظيف الأموال في المجالات التي نص عليها قانون الاستثمار ، كما نصت المادة ٢٢ من اللائحة ذاتها على البيانات والمعلومات الواجب تقديمها عن مشروعات شركات إعادة التأمين التي يقصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعمولات الحرة .

ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها لمدة خمس سنوات تمتد إلى ثمان سنوات إذا اقتضت اعتبارات الصالح العام ، وطبقا لطبيعة المشروع وموقعه ومساهمته في التنمية الاقتصادية واستغلال الموارد الطبيعية وزيادة الصادرات . كما يعفى المشروع من الضرائب والرسوم على فوائد القروض المنقذة بالعملة الأجنبية (مادة ١٨) ، كما يعفى عائد المال المستثمر في المشروعات الموافق عليها من ضريبة إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها لمدة تتراوح من ٥ إلى ١٠ سنوات طبقا لفترة الإعفاء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والتي تمنح للمشروعات طبقا لنص المادة ١٦ . ويسرى الإعفاء أيضا على رسم الدمغة النسبي السنوي على الأسهم ، ويعفى أيضا المستثمر من الضريبة العامة على الإيراد لذات المدد أو المدة التي يعفى منها المشروع من ضرائب الأرباح التجارية والصناعية والقيم المنقولة وملحقاتها ، كما أنه بعد الانتهاء من فترة الإعفاء الضريبى للمشروع يعفى المستثمر من الضريبة العامة على الإيراد بالنسبة لتوزيعات المشروع الموافق عليه وذلك بنسبة ٥٠ % من قيمة حصة للمول في رأس مال هذا المشروع طوال قيام المشروع بمزاولة النشاط (مادة ١٧) . كذلك يجوز إعفاء واردات الأصول الرأسمالية وذلك للمشروعات الموافق عليها من الضرائب بالرسوم الجمركية بقرار من رئيس الجمهورية ، وقد يتمثل هذا الإعفاء في إعفاء كلى أو جزئى أو تقسيط أو تأجيل للضرائب والرسوم الجمركية وذلك كله بشروط حددها القانون في مادة (١٦) واللائحة التنفيذية في مادتها (١٥) . كذلك فإنه طبقا للمادة ٢٣ من القانون فإن المشروع يعفى من رسم الدمغة والتوثيق والشهر على عقد تأسيس المشروع المشترك وجميع العقود المرتبطة به حتى تمام تنفيذه ، ومضى سنة كاملة على تشغيله (٢٣) . وبالنسبة لمشروعات المناطق الحرة فإنها تتمتع بإعفاءات حددتها المواد ٣٦ ، ٤٦ ، ٤٧ من القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ (المعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧) وتنص هذه الإعفاءات على أصوله الرأسمالية المستوردة وعلى بضائمه ومواده ومستلزماته ، وكذلك إعفاء المشروع ذاته من كافة قوانين الضرائب في مصر طوال حياته (مادة ٤٦) ، وكذلك يعفى المستثمر من

(٢٣) تقوم الهيئة العامة للاستثمار بخص طلبات الاستثمار المقدمة إليها ومتابعة تطبيق هذه اللزاي والإعفاءات التي حددها القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ . أما في حالة للمشروعات الاستثمارية التي تتضمن نواحي فنية تشغل رأى فني محدد فإنه يتم الاستشاد برأى الجهات الحكومية الرسمية في مثل هذه الحالات وهي الهيئة العامة للصناعات ووزارات الإسكان والزراعة والصحة والتجارة الداخلية والركز القومى للبحوث . وتصدر القرارات من مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار ، ويوكل إلى الهيئة العامة للاستثمار وللناطق للمرة رعاية المشروعات الاستثمارية ومتابعتها ، وتنفيذ بروت القانون التي تعطى للهيئة حق الإشراف على نواحي صيانة بالنسبة للمشروعات الموافق عليها في ظل قانون الاستثمار .

ضريبة الشركات ورسم الأيلولة . أما جانب العاملون بمشروعات المناطق الحرة فإنهم يعفون من الضريبة العامة على الإيراد (مادة ٤٧) ، وفي مقابل كل ذلك تدفع مشروعات المناطق الحرة رسم سنوى لا يجاوز ١٪ من قيمة السلع الداخلة والخارجة لحسابها ، وتخضع مشروعات الخدمات في المناطق الحرة لرسم سنوى لا يجاوز ٣٪ من القيمة المضافة التى يحققها المشروع ، أما تجارة الترانزيت فلا تخضع لهذه الرسوم (مادة ٤٦) (٢٤) .

أما من حيث طريقة العمل ، فإن المشروعات الاستثمارية الموافقة عليها من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة تنقسم إلى عدة أنواع هى :

- مشروعات داخل البلاد ، وهى تلك المشروعات الاستثمارية التى توافق عليها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة للعمل داخل مصر تطبيقا لسياسة الانفتاح الاقتصادى على أن تتخذ هذه المشروعات موقعا لها داخل البلاد ، وخارج حدود المساحات ، أو المدن المخصصة كمناطق حرة عامة .
- مشروعات تعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة ، وهى تلك المشروعات التى تحصل على موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة للعمل بمصر داخل البلاد ، وعلى أن تخضع للقوانين المنظمة لعمل مشروعات المناطق الحرة وتتمتع بالمزايا التى يكفلها لها القانون ، ويعتبر كل مشروع منها بمفرده منطقة حرة خاصة ، وتخضع هذه المناطق الحرة الخاصة للإشراف المباشر للهيئة العامة للاستثمار إلى أن تقرر نقل تبعيتها لإحدى المناطق الحرة العامة . وتوجد هذه المناطق الحرة الخاصة في محافظات القاهرة والاسكندرية والسويس وبورسعيد ومدينة العاشر من رمضان .

- مشروعات المناطق الحرة العامة ، وهى تلك المشروعات التى تقام داخل حدود المناطق الحرة العامة التى تنشأها الهيئة العامة للاستثمار بعد موافقة مجلس الوزراء ، والتى يكون لكل منطقة منها شخصية اعتبارية ، ويجلس إدارة مستقل يتولى إدارة وتسيير شؤنها يصدر

(٢٤) راجع في هذا الخصوص :

— عبد النعم مرضى الله ، قطعة في دراسات الجندى للمشروعات الاستثمارية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٣— ٨٧ .

— رأفت لغري رزق ، دليل المستثمر للمشروعات المشتركة في شركات استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

بتشكيله وتعيين رئيسه قرار من مجلس إدارة الهيئة . والمنطقة الحرة العامة ، إما أن تكون قاصرة على مساحة محدودة من مدينة ، وإما أن تكون شاملة لمدينة بأكملها كما هو الحال في بورسعيد ، إلا أن الأمر يستلزم في هذه الحالة الأخيرة صدور قانون يقضى بإنشاء المنطقة التي تشمل المدينة بأسرها بدلاً من صدور قرار من الهيئة .
و يوجد عدد من المناطق الحرة العامة بمحافظة القاهرة ، والاسكندرية ، وبورسعيد ، والسويس .

ومن حيث النتائج التي تمخض عنها قانون الاستثمار ٤٣ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ فإنه من الثابت أن توقعات الحكومة المصرية حول تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية إلى داخل الاقتصاد المصري لم تتحقق بالسرعة التي استهدفتها من وراء الإسراع بصدور هذا القانون (٢٥) . ويمكن إرجاع ذلك إلى عدد من الأسباب في مقدمتها بيروقراطية الإجراءات الإدارية المصاحبة للحصول على الموافقات الخاصة بهذه المشروعات ، وعدم توافر الهياكل الأساسية للإنتاج من مرافق وغيرها بذات الكفاية والكفاءة في الدول الصناعية المتقدمة ، وعدم وضوح القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ في كثير من نصوصه وأحكامه ، فضلاً عن الصعوبات الجمة الناجمة عن تضارب قوانين النقد الأجنبي ، وتعدد نظم أسعار الصرف بشكل يعوق حركة تدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية .

ولازالت أحكام ونصوص القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ تغطي باهتمام العديد من المفكرين ، والهيئات ومعاهد البحث العلمي سواء على الصعيد

(٢٥) - في مجال تقييم النتائج التي أسفر عنها القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ راجع مايلي :

- السيد علي عبد اللطيف ، « تقييم أهم النتائج الاقتصادية للقانون ٤٣ لسنة ٧٤ » ، مصر المعاصرة ، ١٦ (١٩٨٥) ٤٠٠ ، ص ٣٣٣ - ٢٤٨ .
- الجهاز المركزي للخدمة العامة والإحصاء ، « موقف الانفتاح الاقتصادي في ج.م.ع حتى ١٩٨٢/١٢/٣١ » ، مرجع سبق ذكره .
- فاروق حلمي منصور ، رشاد أحمد مشرف ، « الانفتاح الاقتصادي بين الانتاج والاستهلاك » ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثاني المنعقد بالقاهرة في الفترة ٢٤ - ٢٦ أبريل ١٩٨٢ الذي نظمت كلية التجارة ، جامعة المنصورة .
- جودة عبد الحاق ، « أهم دلالات الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحويلات الهيكلية في الاقتصاد المصري (٧١ - ١٩٧٧) » ، مرجع سبق ذكره .
- _____ ، إمكانات نمو الاقتصاد المصري في الثمانينات في ضوء تجربة البحرين ، مرجع سبق ذكره .
- جلال أحمد أمين ، « بعض قضايا الانفتاح الاقتصادي في مصر » ، مرجع سبق ذكره .

المحلى أو على الصعيد الدولي ، وذلك بهدف تقييم هذا القانون ومحاولات ترشيده وتعديله (٢٦) .

٠٣٠٢٠٢ القانون رقم ٥٩ لعام ١٩٧٩ في شأن الاستثمار بالمجتمعات العمرانية الجديدة :

أخذ المشرع المصرى خطوة أخرى جادة على طريق تحسين المناخ الاستثمارى المصرى وجعل البيئة الاستثمارية المصرية أكثر ملاءمة للاستثمار ، وذلك بإصداره لقانون الاستثمار بالمجتمعات الجديدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ . فلقد أعطى القانون المشروعات الاستثمارية للقطاع الخاص الوطنى والأجنبى دوراً بارزاً فى إطار سياسة الدولة الهادفة إلى غزو الصحراء وإقامة مجتمعات حضارية جديدة تكون بمثابة قطاب ومحركات للنمو الاقتصادى والاجتماعى فى مصر ، يراعى فى تخطيطها الاستفادة من مزايا التوطن الصناعى داخل الإقليم الاقتصادى الواحد ، وفى إطار وضع تخطيط شامل للمجتمع الجديد بحيث تكون هناك مناطق صناعية وأخرى سكنية محددة على خريطة موقع كل مدينة جديدة ويتولى الجهاز الإدارى المسنون عن هذا المجتمع الجديد مهمة توفير البنية الأساسية للمشروعات الصناعية ، والتجمعات السكانية الجديدة ، وتطبيق ومتابعة

(٢٦) لمزيد من التعميل حول تقييم هذا القانون ومحاولات تعديله وترشيده لكى يمشى مع حاجة البلاد إلى مزيد من تشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية راجع فى هذا الخصوص :

- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى ، وحدة الدراسات الاقتصادية ، تقرير عن سياسات الاستثمار (القانون ٤٣ لعام ٧٤) ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٩ .
- مجلس الإنتاج القوى ، شعبة الشؤون الاقتصادية والمالية ، تقرير لجنة سياسة الاستثمار الاقتصادى ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٩ .
- بنك مصر ، « أقر المشروعات المنشأة وفقاً لقانون الاستثمار على الاقتصاد القومى » ، النشرة الاقتصادية لبنك مصر ، القاهرة ، العدد الأول ، ١٩٨٤ .
- المجلس القوى للإنتاج والشؤون الاقتصادية ، « بعض موقفات التنمية الصناعية فى مصر : دراسة وضعها شعبة الإنتاج الصناعى بالمجلس » ، بحث منشور فى مجلة غرفة الإسكندرية للتجارة (١٩٨٠) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣-٥٤ .

J. W. Salacus T. Parnall, «Foreign Investment and Economic Openness in Egypt: Legal Problems and Legislative Adjustments of the First Three Years», in: The International lawyer, 1978.

الأحكام التى ضمنها المشرع المصرى للقانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ فى شأن الاستثمار بالمجتمعات العمرانية الجديدة .

وتدافع هذه الدراسة عن وجهة النظر القائلة بأن القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ يعد خطوة تشريعية مكتملة للقانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ . بعبارة أخرى فإن هذا القانون يهدف إلى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى المصرى بشكل جديد ، ويستهدف من خلاله جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية إلى مناطق جديدة فى ربيع صحراء مصر ، وبعيدا عن مشاكل المجتمعات السكنية والصناعية القائمة ، والتى تعاني من مشاكل التكدس السكانى ، والافتقار إلى البنية الأساسية اللازمة لإقامة المجتمعات الصناعية المنظمة . من هنا فإن هذا القانون يستهدف فى المقام الأول إعطاء الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية فرصة أكبر من قانون الاستثمار الأول ليحتل هذا القطاع دوراً بارزاً فى خلق المجتمعات الصناعية والسكانية المتكاملة نظراً لأهمية وضرورة تواجد روح المبادرات الفردية فى عملية غزو الصحراء ، وإقامة المجتمعات الجديدة .

ولعل تجربة المجتمع الصناعى الجديد الذى قدمته مدينة العاشر من رمضان أصدق تعبير على ما تحتويه هذه السياسة من عناصر النجاح المتكاملة (٢٧) ، وخير تأكيد على قدرة القطاع الخاص الخلاقة على المشاركة جنباً إلى جنب مع القطاع العام والحكومى فى حركة التنمية الصناعية طبقاً للخطة الاقتصادية والاجتماعية ، وأصدق مؤشر على ضرورة تركيز الدولة على توفير البنية الأساسية اللازمة للإنتاج بدلاً من التدخل فى إقامة قطاع صناعى بيروقراطى كالذى أنشأته الدولة فى عقد الستينات من هذا القرن .

وفى محاولة لاستخلاص الأهداف الرئيسية المتوخاة من إصدار القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ فى شأن المجتمعات العمرانية الجديدة ، فإنه يمكن الرجوع إلى الأعمال التحضيرية للقانون ، ومن خلال المناقشات التى صاحبت الموافقة على القانون فى مجلس الشعب ،

(٢٧) أُنشئت مدينة العاشر من رمضان بقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٤٩ الصادر فى ١٩٧٩/٦/٤ ويعتقد كاتب هذه السطور أن هذه المدينة تعد نواة لتقسيم جديد للعمل داخل الاقتصاد المصرى يتولى فيه القطاع الحكومى مهمة إدارة وبناء قطاع المعاليل الأساسية للإنتاج من مرفق وغيرها ، فى حين يتولى القطاع الخاص الوطنى والأجنبى مهمة الإنتاج .

ومن القرارات الجمهورية الخاصة بإنشاء المدن والمجتمعات الجديدة الخاضعة لأحكام هذا القانون^(٢٨) التوصل إلى صياغة الأهداف التالية :

- إقامة تجمعات صناعية سكنية تكون بمثابة أقطاب للنمو الاقتصادي والاجتماعي ، وتوفير فرص العمالة لأبناء الوطن ، والمساهمة في التخفيف أو الحد من مشكلة ازدحام المدن الكبرى كالقاهرة ، والاسكندرية .
- المساهمة في حل مشكلة الاسكان في مصر من خلال إقامة وحدات الاسكان الاقتصادي والمتوسط للعاملين في هذه المجتمعات الجديدة .
- الخروج من الرقعة الضيقة التي يقطنها شعب مصر ، والتي لا تتجاوز ٤ ٪ من جملة مساحة مصر ، في حين أن ٩٦ ٪ من هذه المساحة لا تزال صحراء جرداء الأمر الذي يؤكد الحاجة الماسة لبذل الجهد لتهيئة المناخ اللازم لتسياب رؤوس الأموال الخاصة والوطنية والأجنبية إلى نطاق المجتمعات الجديدة لعجز المدخرات المحلية عن الوفاء بهذه المتطلبات جميعا .
- تخفيف العبء على ميزان المدفوعات من خلال تنمية الصادرات الصناعية ، والإقلال من الواردات المصرية من الخارج .

(٢٨) قانون في هذا الخصوص القرارات الجمهورية وقرارات مجلس الوزراء الخاصة بإنشاء المدن الجديدة التالية :

- القرار الجمهوري رقم ٢٤٩ لعام ٧٧ بشأن إنشاء مدينة العاشر من رمضان .
- القرار الجمهوري رقم ١١٩ لعام ٧٨ بشأن إنشاء مدينة ١٥ مايو .
- القرار الجمهوري رقم ١٢٣ لعام ٧٨ بشأن إنشاء مدينة السادات .
- القرار الجمهوري رقم ٥٠٤ لعام ٧٩ بشأن إنشاء مدينة ١٦ أكتوبر .
- القرار الجمهوري رقم ٥٠٥ لعام ٧٩ بشأن إنشاء مدينة الأمل .
- القرار الجمهوري رقم ٥٠٦ لعام ٧٩ بشأن إنشاء مدينة العاشر من المدينة .
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٩٠ لعام ٨٢ بشأن إنشاء مدينة بورسعيد .
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٥ لعام ٨٢ بشأن إنشاء مدينة بنمر .
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٧ لعام ٨٢ بشأن إنشاء مدينة الصالحية الجديدة .
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٦ لعام ٨٠ باختيار ميناء دمياط الجديدة مجتمعا عمرانيا جديدا .
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٠ لعام ٨٠ باختيار الساحل الشمالي مجتمعا عمرانيا جديدا .
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٢ لعام ٨٣ بشأن إنشاء جهاز قرية مرقيا السياحية .

ويأتى هذا الاستنتاج لتلك الأهداف متمشيا مع ما انتهت إليه المادة الأولى من قانون المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لعام ١٩٧٩ حيث عرفت المجتمعات العمرانية الجديدة على الوجه التالى : « يقصد بالمجتمعات العمرانية الجديدة كل تجمع بشرى متكامل يستهدف خلق مراكز حضارية جديدة ، تحقق الاستقرار الاجتماعى والرخاء الاقتصادى (الصناعى والزراعى والتجارى وغير ذلك من الأغراض) بقصد إعادة توزيع السكان عن طريق إعداد مناطق جذب مستحدثة خارج نطاق المدن والقرى القائمة » .

ويشتمل قانون الاستثمار بالمجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لعام ١٩٧٩ على ثلاثة أبواب : الباب الأول بعنوان « فى شأن المجتمعات العمرانية الجديدة » ، ويشتمل على خمسة فصول ٢٦ مادة ، يحمل الفصل الأول عنوان « تعاريف وأحكام عامة » ويضم ٦ مواد ، والفصل الثانى عنوان « فى التخطيط واختيار الموقع » ويضم المواد من ٧ إلى ١٠ ، والفصل الثالث عنوان « تنمية المشروعات » ويضم المواد من ١١ إلى ١٣ ، والفصل الرابع عنوان « التزامات المتضمنين بالأراضى » ويضم المواد من ١٤ إلى ١٦ ، والفصل الخامس عنوان « التيسيرات والإعفاءات » ويضم المواد من ١٧ إلى ٢٦ . أما الباب الثانى فيحمل العنوان « فى شأن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والأجهزة التابعة لها » ويشتمل على أربعة فصول ويضم المواد من ٢٧ إلى ٤٤ تحدد طبيعة الجهاز الحكومى الرسمى المختص بتنفيذ أحكام القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ . وتحمل الفصول الأربعة للباب الثانى العناوين التالية : الفصل الأول عنوان « إنشاء الهيئة وبيان اختصاصاتها وتشكيل مجلس إدارتها » ويضم المواد من ٢٧ إلى ٣٠ ، والفصل الثانى عنوان « أموال الهيئة ومواردها والموازنة الخاصة بها » ويضم المواد من ٣١ إلى ٣٥ ، والفصل الثالث عنوان « اختصاصات مجلس الإدارة ونظام سير العمل به واختصاصات رئيس مجلس الإدارة » ويضم المواد من ٣٦ إلى ٤٣ ، والفصل الرابع عنوان « فى شأن أجهزة التنمية » ويضم المادة ٤٤ من القانون . أما الباب الثالث والأخير فهو بعنوان « فى الأحكام العامة والانتقالية » ويضم المواد من ٤٥ إلى ٤٦ .

ومن حيث طريقة العمل ، ومن أجل تمكين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة من تحقيق الأهداف التى من أجلها أصدر المشرع القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ ، فقد خولت المادة ١٣ من القانون - الهيئة وأجهزتها - كافة الصلاحيات والسلطات المقررة قانونا

للوحدات المحلية ، كما يكون للهيئة الموارد المالية المقررة للمحليات ، كما تختص الهيئة بالموافقة وإصدار التراخيص اللازمة لإنشاء وإقامة وتشغيل جميع ما يدخل في اختصاصها من أنشطة ومشروعات . ولقد كانت الحكمة من وراء هذا التفويض وتلك الصلاحيات والسلطات إعطاء الهيئة والأجهزة التابعة لها كل الحرية في تخطيط وتنفيذ وتنمية المجتمعات الجديدة بشكل يحرمها من الأغلال والقيود التي فرضتها القوانين واللوائح السارية في المجتمعات القائمة ، والتي تحول في وقتنا المعاصر دون نماء هذه المجتمعات ، ودون تمكينها من مواجهة المشاكل التي تموق تقدمها . فاستهدف المشرع من وراء هذا النص تمكين الجهاز الإداري المشرف على المجتمعات الجديدة من اختيار أنظمتها الحكم المحلي الملائمة لطبيعة وطموحات المجتمعات الجديدة ، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي سبقتنا في هذا المجال .

أما من حيث المزايا والإعفاءات التي قررها القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ للمشروعات الصناعية والتجارية بالمجتمعات العمرانية الجديدة ، وبالشكل الذي يبي المنافع الاستثمارية لجذب الاستثمارات الخاصة الوطنية والعربية والأجنبية للاستثمار إلى داخل نطاق المجتمعات الجديدة ، فقد تضمنت المواد من ١٧ — ٢٦ (الفصل الخامس من الباب الأول) من القانون المشار إليه عددا من التيسيرات والإعفاءات الضريبية والجمركية تفوق تلك التي منحها قانون الاستثمار الأول ٤٣ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ . فالمادة ٢٤ تحدد إعفاء المشروعات القائمة بالمجتمعات الجديدة من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها لمدة عشرة سنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج ، أو مزاولة النشاط حسب الأحوال ، كما تعفى المشروعات طبقاً لنص المادة ١٩ من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم على الواردات اللازمة من آلات ومعدات وتجهيزات رأسمالية لازمة لإقامتها بالمجتمعات العمرانية الجديدة ، كما تعفى المشروعات من الضرائب والرسوم على فوائد القروض والتسهيلات الائتمانية المعقودة بالعملة الأجنبية (مادة ١٩) ، كما يعفى عائد المال المستثمر في المشروعات الموافق عليها من ضريبة إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها لمدة عشرة سنوات (مادة ٢٤) ، كما يعفى المستثمر بالمدن الجديدة من الضريبة العامة على الإيراد لنفس المدة (مادة ٢٥) ، كما يجوز للأجانب من العاملين بالمدن الجديدة تحويل حصة

لاتتجاوز ٥٠% من مرتباتهم ومكافآتهم التى يحصلون عليها فى جمهورية مصر العربية
بالنقد الأجنبى إلى الخارج (مادة ٢١) .

غير أن المتتبع للظروف المحيطة بتطبيق القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ فى شأن الاستثمار
بالمجتمعات العمرانية الجديدة ، وما تضمنه من نصوص وأحكام يستطيع تسجيل
الملحوظات التالية :

١- يعتبر تطبيق هذا القانون فى المدة القصيرة التى تبلغ حوالى ست سنوات منذ صدوره
أمراً ناجحاً إلى حد كبير، حيث أمكن نقل المجتمعات الجديدة من مجرد فكرة إلى واقع
عملى يتمثل فى إقامة عدد من أقطاب النمو الإقتصادى والإجتماعى وفى مقدمتها مدينة
العاشر من رمضان ، ومدينة ٦ أكتوبر، ومدينة السادات ومدينة العامرية الجديدة .
و يعتبر تزايد عدد المشروعات الصناعية الجديدة سنوياً أمراً يعطى الأمل على
ضرورة إعطاء المزيد من الدعم والاهتمام لهذه المجتمعات الجديدة لكى تمتص
مشكلات الاقتصاد المصرى تدريجياً ، و يصبح فى الإمكان إيجاد حلول ممكنة لها .

٢- ورغم تسليمنا بأهمية للمحظة السابقة إلا أنه يؤخذ على القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩
وطريقة تطبيقه حتى الآن عدداً آخر من الملحوظات الانتقادية التالية :

● غموض نصوص بعض أحكام القانون وفى مقدمتها المادة ١٧ ، والتى تنص على أن
للهيئة فى حدود موازنتها أن تستورد بذاتها ، أو عن طريق الغير ... ، وكذلك نص المادة
١٨ حيث « تمنع الهيئة والأفراد والشركات والجهات المتعاقدة معها من الرسوم
الجمركية وغيرها .. ، ولم تذكر لفظ المشروعات الصناعية والتجارية والمجتمعات
العمرانية الجديدة مما يفهم معه أن هذه الاعفاءات قاصرة على الهيئة والمشروعات
المتعاقدة معها فقط دون غيرها من المشروعات .. وإن كان التطبيق العملى لهذه
النصوص قد جاء متفقاً مع ما تهدف إلى توضيحه هنا حيث تعطى بالفعل المشروعات
المقامة بالمدن الجديدة هذه التيسيرات والإعفاءات . وقد نلتبس بعض العذر للمشرع
المصرى فى هذا الخصوص حيث أنه كان يرغب فى إيدو إخضاع هذه التيسيرات
والإعفاءات للرقابة المباشرة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .

- يظهر التطبيق العملى للقانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ أن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لم تستفد من كثير من الصلاحيات والسلطات التى خولها لها المشرع فى سبيل إقامة المجتمعات الجديدة ، وفى مقدمتها ما نصت عليه المادة ١٣ من القانون المذكور. فبمقتضى هذه المادة— على نحو ما قدمنا — تمنح الهيئة والأجهزة التابعة لها من السلطات والصلاحيات الممنوحة للمحليات ، وهو نص لم تستفد منه الهيئة كثيرا حيث اعتمدت فى سبيل تنمية المجتمعات الجديدة على الوزارات والمصالح الحكومية الأخرى ، وهو ما أفقدها كثيرا من الاختصاصات والصلاحيات اللازمة لإقامة المجتمعات الجديدة ، وهو ما يخشى معه زحف الروتين والبيروقراطية تدريجيا إلى هذا المجتمع ، الأمر الذى يفقده فى المستقبل كثيرا من حيويته وديناميكيته التى استهدفها المشرع بإصداره للقانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ .

ففى مدينة العاشر من رمضان نجد أن كافة الخدمات والأنشطة دخلت تدريجيا فى تبعيتها لمحافظة الشرقية بجهازها الإدارى العتيق الذى لم يمكنها نفسها من حل كثير من للمشاكل الموجودة بالمدن والقرى التابعة للمحافظة ، وتتبع مدينة ٦ أكتوبر من حيث توفير الخدمات والأنشطة إلى محافظة الجيزة وماتعانيه هى نفسها من نقص فى الخدمات وصعوبات فى التنفيذ ، وتكدس سكانى ، ونقص فى المرافق الأساسية كالتعليم والصحة والتموين وغيرها . وتتبع مدينة السادات محافظة المنوفية وماتعانيه من مشاكل نقص المرافق والخدمات . لهذا يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة للحد من زحف بيروقراطية المحليات القائمة على المجتمعات الجديدة ، وهى فى أول مراحل نموها ، حتى يظل الوليد سليما من الناحية الصحية ، ويستطيع أن ينمو بعيدا عن القيود والأغلال التى كبلت الاقتصاد المصرى ، وأدت إلى نشوء التكدس السكانى وتركيز المصالح والخدمات فى محافظتى القاهرة والأسكندرية ، مع تخلف شديد وظاهر لباقى محافظات الجمهورية .

- يؤخذ على القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ ما سبق أن وجهناه إلى قانون الاستثمار ٤٣ لعام ١٩٧٤ من حيث أنه قد أحال فى الحالات التى لم يرد فيها نص إلى فروع القانون العام ، وهو ما يعنى عجالة المشرع المصرى أيضا فى إصداره لقانون المجتمعات الجديدة ، وعدم التأنى فى دراسة هذا القانون ، وعدم الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التى سبقتنا فى هذا المجال .

أما من حيث طريقة العمل ، فقد حددت المادة ٢٩ من القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ الطريقة التى يتم بمقتضاها تسيير أمور وإدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة باعتبارها الجهاز الحكومى الإدارى المسؤل عن تخطيط وتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة. وطبقا لهذا القانون فإنه توجد ثلاثة مستويات إدارية تكون الهيكل التنظيمى لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة :

يتكون المستوى الأول من مجلس إدارة الهيئة ويصدر به قرار من رئيس الجمهورية، ويحتوى تشكيل المجلس إلى جانب رئيس المجلس أعضاء القيادات الرئيسية بالهيئة وممثلين للقطاعات والوزارات والجهات المعنية بنشاط الهيئة، وعدد من أهل الخبرة .

أما المستوى الثانى فيتكون من الجهاز الإدارى للهيئة ويتكون من الأجهزة والإدارات المختلفة التى تتولى أمور الهيئة والإشراف على الأنشطة المختلفة بها، وكذلك متابعة العمل بالمجتمعات الجديدة للتحقق من حسن سير الأداء، والعمل على إزالة المعوقات، وتوفير مستلزمات استمرار العمل بدون توقف بما يضمن الانتهاء من الأعمال فى مواعيدها المحددة والإسراع بتنمية المجتمع العمرانى الجديدة .

ويتمثل المستوى الثالث فى الأجهزة الإدارية المسؤولة عن تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة، حيث تتولى مباشرة الاختصاصات التى تحددها الهيئة لهذه الأجهزة على الوجه المكين فى القانون .

وتستعين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بعدد من اللجان المتخصصة فى شئون الاستثمار للبت فى الموضوعات المتعلقة بإقامة المشروعات الصناعية بالمجتمعات الجديدة. وأولى هذه اللجان تلك المعروفة « باللجنة المركزية للتخصيص والمشكلة بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم ٣٣ لعام ١٩٨٣ »، والمختصة بتخصيص الأراضى للمشروعات الصناعية والإسكانية ومباني الخدمات والوحدات السكنية بكافة أجهزة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة . وتنص المادة الثانية من القرار ٣٣ لعام ١٩٨٣ بأن اختصاصات هذه اللجنة هو اختيار أفضل الطلبات بقصد إقامة المشروعات الصناعية والسياحية، مع تخصيص الأراضى والمباني والوحدات السكنية للمستثمرين والمتنفعين . ويشمل هذا الإختصاص أيضا دراسة وتحديد بيع المتر المربع من الأراضى بالمدن الجديدة، وتحديد القيمة البيعية للوحدات السكنية . وكذا القيمة الإيجارية لمباني الخدمات والأراضى الزراعية بهذه المدن ودراسة وتحديد نسب التميز لقطع الأراضى فى

مناطق الاستعمالات المختلفة ، ومتابعة التعاقد مع المستثمرين والمتنفعين وتسليم المساحات والوحدات طبقا لما تمت الموافقة عليه ، ومتابعة تنفيذ المشروعات الصناعية والسياحية والخدمية للتأكد من التزاماتها بالشروط التخطيطية والبنائية والبرامج الزمنية المتفق عليها ، واتخاذ القرارات المناسبة في هذا الشأن . وتنص المادة الثامنة من القرار على أن قرارات هذه اللجنة نهائية ، ولها قوة التنفيذ بأجهزة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة^(٢٩)

كذلك من بين هذه اللجان المعاونة في تسير الأمور المرتبطة بشئون الاستثمار بالمجتمعات العمرانية الجديدة تلك « اللجنة المشكلة بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم ٤٨ لدراسة الجدوى والتسعر للوحدات السكنية » حيث تختص هذه اللجنة طبقا لنص المادة الثالثة من القرار المشار إليه بدراسة الجدوى الاقتصادية ، وتسعير الوحدات السكنية بالمجتمعات العمرانية الجديدة ، وتشمل دراسات اللجنة تحديد تكاليف المرافق الرئيسية والفرعية ، ومباني الخدمات العامة لكل مدينة وفقا للتخطيط المعتمد لها بالاسترشاد بما تم تنفيذه أو جارى تنفيذه أو منظر لهذه المرافق توصلا إلى تكلفة المتر المربع من المساحات القابلة للبناء بكل مجتمع عمراني جديد^(٣٠) .

وبالنسبة للمشروعات الصناعية الراغبة في الاستثمار بالمجتمعات العمرانية الجديدة عليها أن تتقدم إلى مقر إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بالمستندات المطلوبة لفحصها من جانب الإدارات المختصة ، واللجان المسؤولة عن البت في شئون الاستثمار بها . ويشترط حصول أى مشروع صناعى على موافقة الهيئة العامة للصناعات بالنسبة للمشروعات المقامة طبقا لأحكام القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ ، أو موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالنسبة للمشروعات المقامة وفقا للقانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ .

٢٠٢٠٤٠٠ القانون رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ فى شأن تكوين الشركات :
تم نشر القانون رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ بشأن تكوين الشركات المساهمة

(٢٩) قارن في هذا الخصوص :

— قرار رئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٧/٤ .

(٣٠) قارن أيضا :

— قرار رئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٠ .

وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة على أن يعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره، وقد عمل به بالفعل اعتباراً من أول أبريل ١٩٨٢ (٣١). وكانت المحكمة التي توخاها المشرع المصري من وراء إصداره لهذا القانون هو مواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده البلاد بعد صدور قانون الاستثمار رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لعام ١٩٧٧ في شأن نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، والقانون رقم ٥٩ لعام ١٩٧٩ في شأن الاستثمار بالمجتمعات العمرانية الجديدة. فلقد لجأ كثير من المستثمرين المصريين لتكوين الشركات في ظل أحكام القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ لما يربته من ميزات أساسية أهمها ماقرره القانون المذكور من استثناءات من تطبيق أحكام القانون رقم ٢٦ لعام ١٩٥٤ والذي كان ينظم تكوين الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة في بداية الخمسينات. وقد استهدف المشرع المصري من إصداره للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ إعادة تنظيم شركات الأموال بأحكام تفصيلية تتضمن تنظيمًا متكاملًا لأوضاع الشركات الخاضعة لأحكامه، بدلا من تشتت القواعد المنظمة لها في قوانين متفرقة يصعب على المستثمر الإحاطة بها. وترمي هذه الأحكام إلى تنظيم الشركة بدءاً من مرحلة التأسيس والإنشاء واستمراراً مع حياة الشركة وحتى إنقضاءها أو اندماجها، وذلك على نحو يتوافق مع السياسات الاقتصادية الرامية إلى تطوير الاقتصاد الوطني والعمل على ازدهاره ونموه، وبخاصة سياسة الانفتاح الاقتصادي وما ارتبط بها من السماح بإنشاء شركات في نطاق استثمار رأس المال العربي والأجنبي مع منحها الكثير من التيسيرات المالية والتنظيمية وفقاً لما سلف بيانه. كما يهدف القانون إلى تقريب الأوضاع بين شركات الاستثمار التي يشارك فيها رأس المال العربي والأجنبي والشركات التي لا يشارك فيها سوى رأس المال الوطني وهي الأولى بالرعاية والتشجيع، وذلك حثاً للمواطنين على تكوين هذا النوع الأخير من الشركات باعتبارها الأصل والأساس في ممارسة النشاط الاقتصادي في البلاد، وتمهيداً لتوحيد المظلة القانونية التي تعمل تحتها كافة أنواع الشركات المؤسسة في نطاق القطاع الخاص، سواء كانت شركات استثمار ذات مكون عربي أو أجنبي في رأسمالها أو شركات وطنية خالصة.

(٣١) محمد محمد فهمي، «بحث في مسؤولية أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة سواء بصفتهم الشخصية أو بصفتهم ممثليين عن الغير وأحوال الجمع بين الطروقات»، مصر المحاصرة، ١٩٨٥، ٤٠١، ص ٢٦٣ - ٣٢١، ص ٣١٤.

ويتكون القانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ من قانون إصدار يشتمل على ست مواد ، وعلى قانون موضوعي للشركات يحتوي على (١٨٤) مادة تجرى أحكامها على النحو التالي: (٣٢)

أولا : قانون الإصدار:

تضمن قانون الإصدار الأحكام الرئيسية الآتية :

- سريان القانون الموضوعي المرافق لقانون الإصدار على الشركات المساهمة ، وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، وهي ذات الشركات المنظمة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، مما تقتضى بحكم الزوم إلغاء هذا القانون الأخير، وكذلك إلغاء القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج في شركات المساهمة وإلغاء القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجال إدارة شركات المساهمة ، وذلك لتضمن القانون المشار إليه الأحكام التفصيلية البديلة لأحكام هذين القانونين (المادة الأولى) .

- عدم الإخلال بأحكام القوانين الخاصة بتنظيم شركات القطاع العام أو تنظيم بعض شركات القطاع العام أو تنظيم بعض الشركات ، وأن تسرى أحكام القانون المشار إليه على الشركات المشار إليها فيما لم يرد به نص خاص في تلك القوانين ، وبالتالي سوف يكون القانون المشار إليه ولائحته التنفيذية هما الشريعة العامة للشركات التي يرجع إليها عند عدم وجود نص بالقوانين الخاصة (المادة الثانية) .

- عدم سريان أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعيين في وظائف الشركات المساهمة والقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الإدارة على خمسة آلاف جنيه ، والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن شروط وإجراءات انتخاب ممثلى العمال في مجال الإدارة ، وعدم سريان أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٤ بتخصيص نسبة من الأرباح للعاملين في المؤسسات العامة ، والمنشآت الأخرى وفروع ومكاتب تمثيل الشركات الأجنبية في مصر على الشركات الخاضعة

(٣٢) راجع في هذا الخصوص : المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، مطبوع بصفة الجلسة الخامسة والثمانين ١١ أغسطس ١٩٨١ مجلس الشعب المصري .

للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ وذلك باعتبار أن هذا القانون قد تضمن أحكاما بديلة في هذا الشأن (المادة الثالثة) .

ويلاحظ أن ما نصت عليه هذه المادة من عدم سريان أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه على الشركات الخاضعة للمشروع ، مرجعه أنه إذا كانت المحكمة من إصدار مثل هذا القانون والحد الأقصى الوارد به مناسبين في عام ١٩٦١ بالنظر إلى هيكل الأجور والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في ذلك الوقت ، فإنها أصبحت غير ملائمة في الوقت الحاضر بعد مرور عشرين سنة على إصداره مما أدى إلى هجرة الكفاءات الفنية الممتازة إلى خارج البلاد ، باعتبار أنها قد استثيت من الخضوع لأحكام القانون المذكور الأمر الذي ترتب عليه افتقار الشركات الوطنية المنشأة خارج نطاق قانون الاستثمار ٤٣ لسنة ١٩٧٤ إلى العمالة والخبرة الفنية الممتازة ، كما أن ذلك النص قد استهدف المساواة بين هذه الشركات وبين شركات الاستثمار ، والنزول على الاتجاه العام السائد في التقريب قدر المستطاع بين الأنظمة القانونية التي تحكم الشركات سواء كانت شركات مملوكة بالكامل للمصريين أو شركات استثمار ذات مكون عربي أو اجنبي في رأس مالها .

ومن جهة أخرى فقد نصت المادة المذكورة على أن لمجلس الوزراء أن يضع القواعد التي تكفل تحديد حد أعلى للأجور في الشركات الخاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ وذلك اتساقا مع حكم المادة ٢٣ من الدستور التي تقضى بأن (ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومي ، وضمان حد أدنى للأجور ، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول) .

إصدار اللائحة التنفيذية وكافة القرارات التنظيمية ، ونماذج العقود والأنشطة الأساسية للشركات بقرار من الوزير المختص بعد أخذ رأى الهيئة العامة لسوق المال ، وأن يحدد الوزير المختص ، وكذلك للجهة الإدارية المختصة المنوط بها تنفيذ القانون من رئيس الجمهورية ، وذلك تحقيقا للمرونة في هذا الشأن (المادتان الرابعة والخامسة) .

ثانيا : القانون الموضوعي للشركات :

تضمن هذا القانون سبعة أبواب على النحو التالي :

الباب الأول ويحمل عنوان « الأحكام العامة » ويضم المواد من ١ إلى ٣٠ ، ويتناول الفصل الأول منه الأحكام التي تنطبق على جميع أنواع الشركات الخاضعة لأحكام

القانون ، وتعريف كل نوع منها ، وتحديد نشاطها ، وضرورة الإعلان عنها حماية للمتعاملين معها (المواد من ١ إلى ٦) .

وتضمن الفصل الثانى من الباب الأول الأحكام المتعلقة بإجراءات تأسيس الشركات وتناول تعريف المؤسسين وحدد مسؤولياتهم قبل المكتبتين والشركات والغير، كما تم تبسيط إجراءات التأسيس إذ اكتفى القانون بثلاثة شركاء مؤسسين لإنشاء الشركة المساهمة بدلا من سبعة شركاء فى القانون السابق عليه ، وهو حكم يقترب مع ما سبق أن أخذ به قانون الاستثمار وانتهجته معظم التشريعات فى العالم .

كما أجاز القانون للمؤسسين إضافة وحذف بعض الشروط من النماذج الأساسية بما لا يخالف أحكام القانون والنظام العام لإعطاء المرونة الكاملة لهم فى تنظيم نشاطهم ، وذلك على خلاف الوضع فى ظل القانون ٢٦ لعام ١٩٥٤ الذى يستلزم الالتزام الحرفى فى النماذج ، وعدم جواز المخالفة إلا لأسباب ضرورية يقرها وزير التجارة . وحرصا من المشرع على حماية الجمهور نظم المصروفات التى يجربها المؤسسون لحساب الشركة سواء فى مواجهة الشركة أو مع الغير ، كما يجعل للمكتب الحق فى الرجوع على المؤسسين على سبيل التضامن إذا لم تتم إجراءات التأسيس بعد انقضاء سنة من تاريخ الاكتتاب ، وهو يعالج أوجه القصور فى القانون ٢٦ لعام ١٩٥٤ . وتبسيطا للإجراءات أجاز القانون أن يكون عقد الشركة ونظامها مصدقا على التوقيعات فيه ، وجعل الخيار للمؤسسين فى اتخاذ وسيلة المحرر الرسمى . وإعمالا لفكرة الرقابة السابقة من الدولة على إنشاء الشركات نص القانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ على ضرورة تقديم طلبات الإنشاء إلى لجنة فنية متخصصة تشكل لهذا الغرض بحيث تمثل فيها كافة الجهات المعنية ، مع تحديد أسباب معينة على سبيل المحصر لرفض طلب التأسيس ، وبالتالي أصبحت إجراءات التأسيس شبه تلقائية مما يوفر عنصر اليقين للمستثمرين . وفى مقابل الرقابة الحكومية السابقة على التأسيس ، ألزم المشرع تطهير الشركة من البطلان بعد شهر نظامها بالسجل التجارى حفاظا على مصلحة الشركاء والاقتصاد القومى ، وهو ما لم ينظمه القانون السابق .

ولم يستلزم القانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ موافقة الوزير المختص إلا فى حالة طرح الشركة أسهمها للاكتتاب العام . حماية لجمهور المساهمين ، فى حين أن القانون السابق يشترط لإنشاء الشركة ذات الاكتتاب العام صدور قرار جمهورى ، واستلزم فى الشركات المغلقة إفراغ عقد الشركة ونظامها فى محرر رسمى ، مما يكلف الشركاء جهدا ومالا كثيرا . كما

يسط قانون الشركات إجراءات تقويم الحصص العينية ، والحقوق المنبوية التي قد تدخل في رأسمال الشركة . ولحفظ حقوق أصحاب الشأن اكتفى بقرار يصدر من لجنة فنية دون حاجة للجوء إلى المحكمة كما كان الوضع السابق ، ومع مراعاة مصلحة الدولة إذا ما دخلت مشاركة بمثل هذه الحصص (المواد من ٧ إلى ٣٠) .

أما الباب الثانى : فيحمل عنوان « الأحكام الخاصة بكل نوع من أنواع الشركات » ويعالج أحكام الشركات المساهمة فيما يتعلق بالهيكل المالى ، وتوزيع الأرباح وإدارة الشركة وأجهزتها المختلفة وبخاصة الجمعية العادية وغير العادية ، ومجلس الإدارة والأحكام الخاصة بمراقبى الحسابات . كما يعالج الأحكام المقابلة بالنسبة لشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة (المواد من ٣١ - ١٣٠) وفيما يلى أهم الأحكام التى ينظمها هذا الباب :

١ - فيما يتعلق برأس المال والأرباح (المواد من ٣١ إلى ٥١) :

- اشترط قانون الشركات ١٥٩ لعام ١٩٨١ أن تكون الأسهم اسمية ، مع تبسيط إجراءات التداول ونقل الملكية ، وجعل الحد الأدنى لقيمة السهم خمسة جنيهات والحد الأقصى ألف جنيه ، وذلك تشجيعا للاكتتاب من جانب صغار المدخرين ، وتنشيطا لحركة التداول في سوق الأوراق المالية ، كما وضع قانون الشركات حدودا قصوى لمصاريف الإصدار .
- أجاز القانون المشار إليه أن يكون للشركة رأسمال مرخص به بالإضافة إلى رأس المال المصدر ، ورأس المال المدفوع حتى يمكن لمجلس الإدارة أن يستدعى رأس المال بواسطة جمعية عمومية غير عادية ، وما يعقبها من إجراءات تعديل نظام الشركة كما كان متبعاً من قبل .
- الاشتراك في الإدارة التى تتضمنها اللائحة التنفيذية ، وسوف تكفل هذه الطريقة اشتراك العاملين في الإدارة الفعلية للشركة سواء عن طريق تخصيص أسهم لهم تخولهم عضوية مجلس الإدارة ، أو اشتراكهم في مجالس الرقابة على أعمال الشركة أو إنشاء لجان إدارية معاونة يشترك فيها العاملون ، أو غير ذلك من الطرق والأساليب حتى يمكن أن يختار المؤسسون منها ما يكون أفضل لظروف الشركة وهوما يفضل الأسلوب الذى انتهجه

قانون الاستثمار رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ من ناحية تأكيد اشتراك العاملين في الإدارة الفعلية للشركة حيث اكتمل بالنص على أن يبين نظام الشركة ذلك .

وجدير بالذكر أن الأساليب المقترحة تتفق ونص المادة ٢٦ من الدستور حيث عرفت هذه المادة وفقاً للتفسير الذي انتهى إليه مجلس الشعب عند مناقشة المادة المقابلة في قانون الاستثمار بين مشاركة العاملين في إدارة وحدات القطاع العام فاستلزم أن يكون ذلك عن طريق تمثيلهم في مجلس الإدارة ، وفي حدود خمسين في المائة من عدد الأعضاء ، بينما لم تشترط المادة المذكورة ذلك بالنسبة لشركات القطاع الخاص إذ اكتفت بالنص على أن يكون للعاملين نصيب في إدارة الشركة وهو ما يمكن تحقيقه بأحد الأساليب السالف بيانها .

- ألغيت القيود الواردة بالقانون ٢٦ لعام ١٩٥٤ فيما يتعلق بعضوية أعضاء مجلس الإدارة ، وتحديد أوضاعهم وصلاحياتهم ، مع إحكام رقابة الجمعية العامة عليهم ، والسماح باختيار أعضاء احتياطيين لمواجهة الاعتذارات ولعدم توقف نشاط الإدارة .

- حددت الاختصاصات المقررة لكل من الجمعية العامة العادية وغير العادية ومجلس الإدارة بما يمنع تضارب الاختصاص بين أجهزة الشركة للنوط بها الإدارة ، ويمكن اتسياب العمل بسهولة و يسر ويحقق مبدأ فصل الإدارة عن الملكية .

- حمى القانون المشار إليه حقوق الغير حسي النية في حالة تجاوز أى من سلطات الإدارة لحدود اختصاصاتها .

- نظم القانون المشار إليه أوضاع الجمعيات العامة العادية وغير العادية على وجه أكثر إحكاما من النصوص الحالية ، وأوضح الحلول الممكنة في حالة تعذر انعقاد مجلس الإدارة أو الجمعية العامة بما يمنع أو يخفف من احتمالات التوقف .

- وضع القانون المشار إليه عدة قيود على مجلس الإدارة يكفل حماية مصالح المساهمين ، وعدم الإضرار بهم ، ويمنع أعضاء المجلس من استغلال أوضاعهم بالشركة .

- أجاز القانون المشار إليه تعديل غرض الشركة في حالة الضرورة ، أو لتكامل نشاط الشركة مع جواز تعديل النظام فيما عدا زيادة التزامات المساهمين ؛ وذلك لتواءم الشركة من أوضاعها طبقا لمطالبات نشاطها المتجدد .

- وفي مقابل التيسيرات التي منحت في تأسيس الشركة وتبسيط إجراءاتها ومنح السلطات الكاملة لمجلس الإدارة وفقاً لما سلف بيانه ، رأى القانون المشار إليه أن يقابل ذلك بنوع من تشديد المسؤولية على المديرين ، وجعل للجهة الإدارية ، وكذلك المساهمين حق الرقابة تحقيقاً للمصلحة العامة ، بل وجرم بعض الأعمال حامية للاقتصاد القومي ، ولعدم العبث بمستندات الشركة وجعل الغرامة المالية كبيرة يتحملها المخالف شخصياً .

٢ - فيما يتعلق بمراقبي الحسابات (المواد من ١٠٣ إلى ١٠٩) :

فقد نظم القانون ٥٩ لعام ١٩٨١ مسؤولية المراقبين ، والواجبات الملقة عليهم ، والقيود التي يلتزمون بها ضماناً لحسن أدائهم ولحماية المساهمين والجمهور .

وعقب ذلك فقد أورد قانون الشركات المشار إليه أحكاماً تفصيلية لتنظيم شركات التوصية بالأسهم (المواد من ١١٠ إلى ١١٥) ، والشركات ذات المسؤولية المحدودة (المواد من ١١٦ إلى ١٢٩) . وقد سمح القانون أن يكون الشخص الاعتباري شريكاً في شركات المسؤولية المحدودة خلافاً لما هو مذكور في القانون السابق عليه ، وذلك اتساقاً مع أحكام قانون الاستثمار ٤٣ لعام ١٩٧٤ والتطورات في القوانين المقارنة في هذا الشأن .

- أجاز قانون الشركات المشار إليه إصدار أنواع ممتازة من الأسهم ذات أفضلية خاصة في التصويت ، أو توزيع الأرباح أو غير ذلك وفقاً لاعتبارات كل شركة ، كما قصر إصدار أسهم تمنع على الشركات التي تقوم على التزامات المرافق العامة أو تستهلك أصولها بالاستعمال وهو ما يشجع على المساهمة في مثل هذه الشركات .

- قنن قانون الشركات المشار إليه لأول مرة فكرة إنشاء شركات تعمل في مجال الأوراق المالية ، وهو ما يسمى شركات أمناء الاكتتاب ؛ لتقوم بتغطية الاكتتاب ، ثم تعيد طرحها بهدف تنشيط سوق الأوراق المالية .

- وضع الضوابط الكفيلة بحماية الجمهور عند طرح أسهم الشركات أو سندات الاكتتاب العام ، من ذلك موافقة الوزير المختص على إنشاء الشركة وأن يكون الاكتتاب عن

طريق أحد البنوك المرخص لها في ذلك أو الشركات التي تنشأ لهذا الغرض (أمناء الاكتتاب) ، أو يرخص لها في التعامل في الأوراق المالية .

● تحديد الأرباح الصافية على وجه دقيق تقاديا لإظهار ميزانيات غير حقيقية ، كما حدد الاحتياطات القانونية النظامية ، ثم أوكل للجمعية العمومية الحق في توزيع الأرباح الباقية على المساهمين والعاملين ، دون إلزام بأوجه معينة للتوزيع .

● المحافظة على حقوق العاملين في الأرباح ، فجعل لهم نصيبا في الأرباح النقدية التي يتقرر توزيعها بحيث لا تقل عن عشرة في المائة من تلك الأرباح ، وبما لا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة ، وهو ما يجاوز - في حدوده القصوى - النظام المقرر حاليا لتوزيع الأرباح على العاملين .

ويلاحظ أن القانون رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ يتفوق في هذا الشأن عن قانون الاستثمار ٤٣ لعام ١٩٧٤ الذي ترك تحديد نصيب العاملين في الأرباح لقرار يصدر من الجمعية العمومية دون تحديد حد أدنى لها . كما نص أيضا على أن تبين اللائحة التنفيذية كيفية توزيع ما يزيد على نسبة العشرة في المائة من الأرباح على العاملين والخدمات التي تعود عليهم بالنفع .

وما قرره هذا القانون في هذا الخصوص يتفق ونص المادة ٢٦ من الدستور الذي يقضى بأن يكون للعاملين نصيب في الأرباح دون تحديد لها تاركا ذلك للقانون .

وغنى عن البيان فإن تحديد نسب أخرى إجبارية تقتطع من الأرباح زيادة على نسبة التوزيع للعاملين من شأنه عزوف المستثمرين عن انشاء شركات مساهمة وطنية ، واللجوء إلى تكوين شركات أشخاص أو شركات خاضعة لقانون الاستثمار ٤٣ لعام ١٩٧٤ ، مما يحرم العاملين من الحدود الدنيا لتوزيع الأرباح النقدية ، كما يقلل إيجاد فرص العمل اللازمة لاستيعاب العمالة المتزايدة سنويا ، والتي تفوق إمكانات القطاع الحكومي والقطاع العام .

● حظر توزيع أرباح ناتجة عن بيع أصل من الأصول القائمة للشركات ، وكذلك عدم جواز توزيع أرباح إذا كان من شأن ذلك منع الشركة من أداء التزاماتها النقدية في مواعيدها ، وذلك بغية تقوية ائتمان الشركة .

● السماح للشركة بإصدار سندات في حدود صافي أصول الشركة بحسب آخر ميزانية ، مع استثناء الشركات العقارية وشركات الائتمان العقارية وغيرها من الشركات التي

يرخص لها بذلك من الوزير المختص في حالة تجاوز تلك الحدود، كما يسرى هذا الاستثناء إذا كانت السندات مضمونة من الدولة، أو برهن على ممتلكات الشركة، إذا كان مكتبها فيها بالكامل من البنوك أو شركات توظيف الأموال.

- وحماية لحملة السندات استحدث قانون الشركات المشار إليه فكرة إنشاء جماعة لهم، للمحافظة على حقوقهم في مواجهة الشركة هي الجمعيات العمومية للمساهمين بما يدعم الثقة في سوق الأوراق المالية.

٣- فيما يتعلق بإدارة الشركة (المواد من ٥٢ إلى ١٠٢):

- حافظ القانون ٥٩ لعام ١٩٨١ على مبدأ مشاركة العاملين في إدارة الشركة، حيث نصت المادة (٨٤) على أن للعاملين نصيبا في إدارة الشركات المساهمة الخاضعة لأحكام القانون، وأن تحدد اللائحة التنفيذية طرق وقواعد وشروط اشتراك العاملين في الإدارة، وأنه يجب أن ينص نظام الشركة على إحدى طرق الاشتراك.

أما الباب الثالث فيحمل عنوان «الاندماج وتغيير الشركة» و يضم المواد من ١٣٠ إلى ١٣٦ و يعالج الموضوعات التالية:

- أحكام اندماج الشركات على النحو الذي يساير التطور الاقتصادي آخذا في الاعتبار وضع الحلول للصعوبات العملية التي واجهت بعض الشركات في النصوص الخاصة بالقانون ٢٦ لعام ١٩٥٤.

- كما عالج القانون لأول مرة أحكام تغيير شكل الشركة القانوني لمواجهة التوسعات، وفي الحالتين حافظ على حقوق الأقلية الراضية للاندماج أو التغيير.

- كما نص على إعفاء الشركات النديجة ومساهمتها، الشركة للندمج فيها، والشركة الناتجة عنها من جميع الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج تشجعا على قيام الكيانات المالية الكبرى.

- اشترط القانون أن الاندماج يتم بموافقة اللجنة الفنية النوط بها الموافقة على تأسيس الشركات إعمالا لرقابة الدولة في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بالباب الرابع فلقد حل العنوان «تصفية الشركة» حيث يضم المواد من ١٣٧ إلى ١٥٤، والتي تضمنت الأحكام التفصيلية لمعالجة أوضاع الشركة وتنظيم

سلطات المصنفى ، وبيانها بما يتفق والمستقر وأحكام القضاء وآراء الفقهاء في هذا الشأن ؛ وذلك منعاً لما قد يثور من منازعات ، مع الحفاظ على حقوق الدائنين والمساهمين .

ويحمل الباب الخامس العنوان « الرقابة والتفتيش والجزاءات » و يضم المواد من ١٥٥ إلى ١٦٤ و يعالج أحكام الرقابة التى تتولاها الجهة الإدارية بما فى ذلك التفتيش على الشركات والاطلاع على دفاتها للتأكد من التزام الشركة بأحكام القانون .

كما نظم أحكام الرقابة المخولة للمساهمين ومراقبى الحسابات بما فى ذلك الحق فى دعوة الجمعية العمومية فى أى أمر من الأمور التى تقتضى الرقابة . وأورد القانون على سبيل الحصر المخالفات والعقوبات المقررة لها ، وتدور بين الحبس والغرامة المالية المرتفعة التى يتحملها المخالف شخصياً .

وفى يتعلق بالباب السادس وهو بعنوان « فروع ومكاتب تمثيل الشركات الأجنبية فى مصر » و يضم المواد من ١٦٥ إلى ١٧٣ الخاصة بتنظيم إنشاء فروع الشركات الأجنبية ، ومافى حكمها ، ومكاتب التمثيل والمكاتب العلمية على النحو الذى يحقق المصلحة العامة ويضع مثل هذا النشاط تحت نظر الحكومة ، وبما لا يختلط بنشاط الوكالة التجارية . كما نص القانون أيضاً على أن يكون للعاملين بهذه الفروع نصيب فى الأرباح على الوجه الذى تحدده اللائحة التنفيذية طبقاً لنص المادة ٤١ من القانون .

أما الباب السابع والأخير فيحمل عنوان « أحكام ختامية » و يضم المواد من ١٧٤ إلى ١٨٥ و يعالج النسب المتعين على الشركات تشغيلها من المصريين ، وتحديد نسب أجورهم بالنسبة لمجموع الأجور ، كما أوضح القيود الخاصة بالعاملين فى الدولة والقطاع العام والهيئات النيابية فى تأسيس الشركات ، وعضوية مجالس إدارتها بما يحمى الوظيفة العامة والتمثيل النيابى ، كما نص القانون على عدم المساس بالمزايا والإعفاءات المقررة للشركات المنشأة طبقاً لأحكام قانون الاستثمار ٤٣ لعام ١٩٧٤ .

وأحاز القانون للشركات التى تنشأ طبقاً لأحكامه ، وتعمل فى أحد المجالات المنصوص عليها فى قانون الاستثمار ٤٣ لعام ١٩٧٤ الاستفادة بالمزايا والإعفاءات المقررة فى قانون الاستثمار بشرط موافقة هيئة الاستثمار ، كما يسرى ذلك الحكم على الشركات القائمة وقت نفاذ صدور القانون بالنسبة لزيادة رأسمالها فى أحد المجالات المذكورة ، وذلك تحقيقاً للمساواة بين نوعى شركات القطاع الخاص العاملة فى مجال

واحد، وذلك استجابة للمطلب العادل للمستثمرين المصريين وتنشيطا لسوق الأوراق المالية، وهو ما كان مقررا جزئيا في المادة ٦ من قانون الاستثمار ٤٣ لعام ١٩٧٤ بالنسبة للمشروعات المصرية.

هذا وقد روعى في أحكام القانون أن يقتصر على الأحكام الأساسية للموضوعات التي ينظمها مع الإحالة إلى اللوائح التنفيذية فيما يتعلق بالتفصيلات الاجرائية والفنية حتى تتحقق لها المرونة الكافية عند التطبيق مع إمكان تعديلها في سهولة و يسر كلما استدعى الأمر ذلك، ومسايرة للتغيرات الاقتصادية دون حاجة إلى تعديل القانون ذاته.



١٠٣ . طبيعة برامج ضمان الاستثمار بالدول النامية :

تناولنا في الفصلين السابقين دور ومركز الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمى المعاصر باعتبارها الصورة الغالبة للاستثمارات الدولية المباشرة ، والملازم الأساسية للمناخ الاستثمارى المصرى خلال الفترة ١٩٣٧ - ١٩٨٦ . وفى هذا الصدد تقدم الدول الصناعية المتقدمة برامج لحماية استثماراتها المباشرة في الدول النامية . هذه البرامج يمكن تعريفها بأنها : برامج قومية لحماية استثماراتها الوطنية خارج حدودها القومية ؛ لتحقيق عدد من المصالح في مقدمتها تشجيع مستثمريها على فتح أسواق خارجية جديدة للمنتجات المحلية ، وبسط نفوذها على مصادر المواد الأولية كما هو ظاهر في التجربة اليابانية ، وبسط نفوذها السياسى في الدول النامية عن طريق زيادة الاستثمارات المتدفقة منها إلى هذه الدول ، هذا بجانب الالتزامات الدولية التى تتحملها الدول الصناعية المتقدمة تجاه بلدان العالم الثالث . وغنى عن البيان فإن هذه الأهداف وتلك الاعتبارات لا عمل لها في حالة الدول النامية إذا ما تبنت وضع برامج وطنية لضمان الاستثمار الأجنبى داخل أراضيها .

فالبرامج القومية التى تضعها الدول النامية لضمان الاستثمار تهدف إلى تحقيق أمرين لا تعرفهما البرامج القومية لضمان الاستثمار في الدول الصناعية المتقدمة هما :

الأمر الأول ويتعلق بتقديم الضمانات المالية والقانونية لحماية الاستثمارات الأجنبية لكي تتدفق إلى داخل أراضيها لحاجة هذه الدول النامية للمصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أملا في اللحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة .

الأمر الثاني ويتعلق برغبة الدول النامية لتحسين مناخها الاستثمارى لكي يبعث على الطمأنينة ، ويوفر العناصر اللازمة للضمان والأمان بعد أن اختضت من هذه الدول بسبب النزعة العدائية للاستثمارات الأجنبية خلال العقود الثلاثة الماضية من القرن العشرين . فلقد اجتاحت الدول النامية موجات عارمة من التأميم والمصادرة للمصالح الأجنبية العاملة بدولها ، نظرا لارتباط وجود هذه المصالح الأجنبية في أذهان الحركات الوطنية والثورية التى قادت حركات الاستقلال السياسى بعصر الاستعمار السياسى والاقتصادى .

يستفاد مما تقدم أن برامج الضمان التى تضعها الدول النامية هى من ذلك النوع الذى يتوخى تحسين المناخ الاستثمارى **Investment Climate** لهذه الدول لاجراء استثمارات الغير على القدوم إلى أراضيها ، والانسحاب داخل حدودها من خلال توفير الضمانات القانونية والمالية ، وإقرار مبدأ التوىض العادل عما تعرض له هذه الاستثمارات الأجنبية من خسائر تنجم عن تعرضها لصور الأخطار السياسية المختلفة .

وغنى عن البيان فإن ما تهدف إلى تحقيقه برامج الضمان بالدول الصناعية المتقدمة يختلف عما تهدف إلى تحقيقه برامج الضمان بالدول النامية : فالبرامج الأولى تهدف إلى تشجيع استثماراتها للانسحاب إلى أراضي الغير ، والثانية تسعى لجذب استثمارات الغير إلى أراضيها . وانطلاقا من هذا المفهوم فإنه يمكن القول أن برامج ضمان الاستثمار بالدول الصناعية المتقدمة ، وبرامج ضمان الاستثمار بالدول النامية إنما هى برامج مكملة لبعضها الآخر ، بحيث تهدف فى التحليل الأخير إلى تحسين المناخ الاستثمارى الدولى من خلال توفير مناهج الضمان والأمان اللازمة لجذب الاستثمارات الدولية المباشرة إلى حيث تحتاج إليها بلدان العالم الثالث ، وبالشكل الذى يتفق مع دورها الطليعى فى الاقتصاد العالمى المعاصر .

ولعل أول ما يطرحه التعريف المتقدم لبرامج ضمان الاستثمار من تساؤلات إنما يتعلق بما هو المقصود بالمناخ الاستثمارى **Investment Climate** . وفى هذا الصدد

فإن دراسة المناخ الاستثمارى تشير طبقاً لتعريفات أحد الكتاب إلى محصلة تلك المجموعة من المتغيرات والعوامل التى تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين هما (١):

مجموعة العوامل البيئية المرتبطة بالمجتمع بما يحتويه من أفراد ومنظمات وقطاعات واتجاهات سياسية واقتصادية واجتماعية ، ومجموعة السياسات الحكومية المعلنة بما تحتويه من اتجاهات ومؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية . ويظهر الواقع العملى كثيراً من الصعوبات فى محاولة الفصل بدقة بين عناصر متغيرات كل مجموعة على حدة ، نظراً لأن المناخ الاستثمارى يعبر عن بيئة ، والبيئة هى : نظام مفتوح تتفاعل فيه كافة هذه العناصر مجتمعة ، كما أنها تتفاعل مع غيرها من البيئات المتبادعة والمتجاورة أيضاً . وبالرغم مما يظهره الواقع العملى من تحفظات ، فإنه من الأهمية بمكان محاولة تحديد بعض العناصر الأساسية التى تم الدارس المتبع لمكونات المناخ الاستثمارى بوجه عام . هذه العناصر الأساسية يمكن تلخيصها على الوجه التالى (٢) :

١- القيم والعادات التى تحكم سلوك المجتمع والاحتمالات المتوقعة لتغيرها ، حيث يؤثر هذا العامل على نوع الإنتاج ومواصفاته . ومن الأمثلة البارزة على ذلك ما هو معروف من كبر حجم الأسرة وزيادة درجة الترابط العائلى ، والرغبة فى المعيشة فى مسكن واحد بالدول النامية ، وتحتاج الأسرة بالتالى لوحدة سكنية من الحجم الكبير تتراوح بين ثلاث أو أربع غرف وصالة . فإذا أنشأت الدولة وحدات سكنية تتكون من غرفة وصالة مثلاً ، فإن ذلك يعتبر من قبيل الضياع الاستثمارى لعدم ملائمة هذه الأحجام الصغيرة من الوحدة السكنية للنمط الأسرى المتواجد مع المجتمع محل الدراسة .

٢- نوع النظام الاقتصادى والسياسى الذى تنتجه الدولة ، وماله من ارتباط وثيق بدرجة الخطر السياسى الذى يتعرض له المشروع الاستثمارى . فإذا كان المجتمع يعيش مرحلة التحول نحو الأخذ بفلسفة النظرية والمناهج الاشتراكية ، وما يرتبط بها من السيادة للملكية العامة وسيطرة القطاع العام على أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة ، فإنه من غير المناسب لرؤوس الأموال الخاصة الاتسياب نحو هذا المجتمع لوجود قائمة

(١) راجع فى هذا الخصوص تعريف المناخ الاستثمارى للدكتور/ عبد السلام عرض الله فى مؤلفه ، مقدمة فى دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧-٣٩ .

(٢) عبد السلام عرض الله ، المرجع السابق مباشرة ، ص : ٣٨ .

الأخطار السياسية في انتظارها والمتمثلة في أخطار التأميم والمصادرة ، وأخطار عدم القابلية للتحويل ، وأخطار الحروب العسكرية والثورات والانقلابات .

٣- مدى اتباع الدولة لنظم ومياسات التسعير الجبرية ، ومياسات إعانة التوظيف لما بها من تأثير مباشر على درجة ربحية المشروع الاستثماري . فنظم ومياسات التسعير تسمى تكلفة الاقتراض من القطاع المصرفي ، كما أنها تمثل في الغالب من الأحيان دعما مباشرا على منتجات المشروع في شكل نقدي مباشر أو إعانات التصدير ، أو إعفاءات من الرسوم والضرائب الجمركية ، أو ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . وتشكل هذه النظم والسياسات أحد المكونات الرئيسية للمناخ الاستثماري الذي تعيش في رحابه الاستثمارات الأجنبية .

٤- سياسات توزيع الدخل ، وارتباطها بوضع حد أدنى للأجور وما لذلك من تأثير على درجة ربحية المشروع ، وما تعكسه في الوقت ذاته من قوة ودور النقابات في المجتمع ، ودرجة تأثيرها على مجريات الحياة السياسية والاقتصادية للمجتمع محل الدراسة .

٥- السياسات النقدية والمصرفية وما تعكسه من درجة سيطرة الدولة على نظم الصرف الأجنبي المتبعة في الدولة محل الدراسة . فهذه السياسات وتلك النظم تلعب دورا رئيسيا في تحديد مدى أحقية المشروعات الاستثمارية في تحويل أرباحها إلى الخارج ، وتظهر في الوقت ذاته مدى روتينية إجراءات التعامل في سوق الصرف الأجنبي والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى الوقوف حائلا دون انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلدان النامية .

٦- مدى انتشار ظاهرة « بيروقراطية الاستثمار » والتي تنشأ عادة مع تعدد الأجهزة الإدارية صاحبة الولاية في إعطاء موافقات وتراخيص إنشاء المشروعات الاستثمارية . فمع تعدد هذه الأجهزة تطول الإجراءات الإدارية وينشأ التدخل والتضارب بينها فيما تمارسه من اختصاصات ، وما تضعه من لوائح بحيث يجد المستثمر نفسه تائها داخل دوامة « الحلقة الدائرية » للإجراءات الإدارية .

٧- درجة نفشي الفساد بالجهاز الإداري ، ومعدلات انتشار الرشوة والمحسوبية بالدولة لما تضعه من عقبات وقيود أمام انسياب الاستثمارات الأجنبية ، وما تؤدي إليه من ارتفاع التكلفة الاستثمارية في صورة ما يمكن تسميته بالبنود غير المنظورة والمتمثلة في

العمولات والرشاوى التى تدفع لإنهاء الإجراءات الخاصة بإنشاء وعمل الشركات الاستثمارية . فهذه البنود لا يمكن رؤيتها أو حسابها بدقة لأنها تتم من وراء ظهر القانون ، ولكنها تؤدي فى التحليل الأخير إلى تعطيل وإنقاص معدلات تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة ، رغم ما قد توفره التشريعات القانونية المختلفة من إعفاءات ومزايا ضريبية وجمركية لتخفيض التكلفة الاستثمارية لإقامة المشروعات الصناعية فى الدولة محل الدراسة . وتكون المحصلة النهائية هى ضياع أو إنقاص ما يوفره المشرع من مزايا وإعفاءات ضريبية ، وذلك بسبب هذه البنود غير المنظورة والتى يمكن أن نطلق عليها اصطلاحاً « الضريبة السوداء » التى يتحملها المستثمر كنتيجة لوجود الجهاز الإدارى الفاسد والمرتشى . ولعل هذا يفسر إلى حد كبير ضالة النتائج التى أسفرت عنها التشريعات القانونية المنظمة لاستثمارات رؤوس الأموال الأجنبية فى كثير من الدول النامية ، ومن بينها جمهورية مصر العربية .

جماع القول - إذن - أن هذه العوامل مجتمعة تحدد شكل ومضمون المناخ الاستثمارى بوجه عام فى الدول النامية ، والتى يترتب على وجودها كلها أو بعضها منها إلى توفير مناخ استثمارى غير ملائم بالعديد من الدول النامية ، وتجعل ظاهرة الاستثمارات الأجنبية عرضة لنشوء ظاهرة الضياع الاستثمارى ، واصطدامها بطابور الأخطار السياسية والاقتصادية ، وانبعاث ظاهرة الخوف والقلق التى تطارد الشركات متعددة الجنسية ، وهى تفكر فى دخول ميدان الاستثمار بالدول النامية ، وإتاحة الفرصة للاتجاهات المعادية لها لإثارة الشائعات حول انتهاك هذه النمط الاستثمارى الهام فى العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة .

وتكون المحصلة النهائية لتكالب هذه الظواهر غير المواتية هى حرمان الدول النامية من جانب هام وفعال من الموارد الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول ، وحرمانها من أحد مظاهر التعاون الاقتصادى الدولى لتقريب الفجوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف .

ولخطورة تفشى وانتشار هذه الظواهر على المناخ الاستثمارى بالدول النامية ظهرت عدة محاولات على الصعيد القومى والإقليمى والدولى من جانب الدول النامية نفسها لتحسين المناخ الاستثمارى لكى تتوافر لديه عناصر الضمان والأمان التى تستطيع جذب

الاستثمارات الأجنبية إلى داخل حدودها^(٣) . ومن أبرز محاولات تحسين المناخ الاستثمارى منظوراً إليها من زاوية الجهود القومية ماتضمنته العديد من دساتير الدول النامية على حماية الاستثمارات الأجنبية بها عن طريق تضمين نصوصها لبعض الضمانات المقررة لها ، مثل حاية الملكية سواء كانت وطنية أو أجنبية . ومن الأمثلة البارزة على ذلك ماتضمنه الدستور الهندى الجديد حيث ورد فيه نص فى المادة ٣١ منه ، والتي قررت عدم حرمان أى شخص من ملكيته إلا بقوة القانون ، وذلك لمصلحة عامة ولقاء تعويض عادل ويدفع له . ويؤكد المعنى المتقدم أيضاً الدستور الكويتى لعام ١٩٦٢ حيث قرر أن الملكية الخاصة مضمونة ، ولا ينزع من أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة ، وبشرط تعويضه تعويضاً عادلاً (راجع المادة ١٨ من الدستور الكويتى) . أما الدستور اليونانى لعام ١٩٦٣ فلقد أكد نفس المعنى المتقدم حيث قررت المادة ٧٠ منه عدم جواز مصادرة الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور كما لا يجوز تقييدها .

أما الدستور المصرى الصادر عام ١٩٧١ فلقد أورد عدة أحكام خاصة بحماية الملكية الخاصة ، حيث لا يجوز فرض الحراسة عليها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وبمحكم قضائى ، كما قرر عدم جواز نزعها من صاحبها إلا مقابل تعويض يحدده القانون (المادة ٣٤ من الدستور المصرى) . كما قرر الدستور المصرى عدم جواز تأميم الملكية الخاصة إلا باعتبار الصالح العام ، ولقاء تعويض عادل ، وأن يكون ذلك بقوة القانون

-
- (٣) لمزيد من التفاصيل حول محاولات تحسين للنخ الاستثمارى بالدول النامية راجع كلاً من :-
- إبراهيم شحاتة ، « الإطار القانونى لتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة والرقابة عليها » ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، المجلد (٢٤) ، ١٩٦٨ .
 - عبد الواحد قنار ، الجوانب القانونية للاستثمارات العربية والأجنبية فى مصر ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٦ ، راجع لفى المؤلف ، الاستثمارات الأجنبية ، دار المعارف ، سلسلة كتابك ، العدد (٨٦) القاهرة ١٩٧٨ .
 - مصاص بسم ، النظام القانونى للاستثمارات الأجنبية الخاصة فى الدول النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٣٣ وما بعدها .
 - راجع أيضاً الضمانات الرئيسية المقدمة للاستثمارات الأجنبية فى أربعين دولة فى :

W. Friedmann & R.C. Bugh, **Legal Aspects of Foreign Investment**, London, 1959.

A.A. Fatourous, **Government Guarantees to Foreign Investor**, Columbia University Press, New York-London, 1962, P.120.

(المادة ٣٥ من الدستور المصري) ، كما حظر الدستور المصادرة العامة للأموال ، وقصر المصادرة الخاصة على الحالات التى يصدر فيها حكم قضائى (المادة (٣٦) من الدستور المصري) (٤) . وبجانب الضمانات التى أقرتها العديد من دساتير الدول النامية فى مجال حماية الاستثمارات الأجنبية فقد انتشرت ظاهرة جديرة بالاهتمام مع مطلع السبعينات حيث قدمت كثير من التشريعات الداخلية للعديد من الدول النامية من الضمانات القانونية اللازمة لحماية الاستثمارات الأجنبية ، وعدم مصادرتها أو تأميمها بغير طريق القانون ، وإعطائها التعويض العادل والذى يتناسب مع حجم الخسائر التى تتعرض لها إذا لزم الأمر . وبما لا شك فيه أن لجوء كثير من الدول النامية إلى تقديم التشريعات القانونية إنما يظهر وعى هذه الدول ، وباعترافها بحاجتها إلى دور أكثر فعالية للاستثمارات الأجنبية للمساهمة فى جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه الدول .

وعلى الصعيد الإقليمى ، فلقد اتخذت بعض التجمعات الاقتصادية فى بلدان العالم الثالث عددا من الخطوات لخلق مناخ استثمارى إقليمى يكون أكثر كفاءة على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى داخل الدول الأعضاء فى المجتمع الاقتصادى . ومن أبرز الأمثلة على ذلك تقنين آفدين **Andean Code** لمعاملة الاستثمارات الأجنبية ، ووافقت عليه دول أمريكا اللاتينية فى ٣١/١٢/١٩٧٠ ، وفى مقدمة هذه الدول بوليفيا وكولومبيا ، وشيلي ، وإكوادور ، وبيرو . فلقد توصلت هذه الدول إلى تقنين موحد يضم كافة الأحكام الخاصة بالاستثمارات الأجنبية ، وتوحيدها والتنسيق بينها بشكل يجعل هذه المنطقة بمثابة منطقة استثمارية واحدة (٥) .

أما الدول العربية فلم تتمكن حتى وقتنا هذا من التوصل إلى تقنين للاستثمارات يسرى بين الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية ، وكل ما أمكن التوصل إليه هو إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، والتى تقدم الضمانات المالية للاستثمارات

(٤) هشام خالد ، « نحو نظرية عامة لضمان الاستثمارات الأجنبية : دراسة مقارنة » ، ص ١٨٩ — ٢١٥ .

Z. Kronfol, **Protection of Foreign Investment, Thesis of Doctorate,** Washington University, Leyden, 1972.

(٥) هشام خالد ، « نحو نظرية عامة لضمان الاستثمارات الأجنبية » ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٠٨ .

الخاصة أو المشتركة مع القطاع العام في إحدى الدول الأعضاء بها ضد الخسائر المالية التي تتعرض لها هذه الاستثمارات والناشئة عن المخاطر السياسية التي تسبب فيها إحدى الدول الأعضاء في المؤسسة^(٦) . وسوف نعود إلى هذه النقطة بشئ من التفصيل في موضع آخر من هذه الدراسة .

وفي نطاق الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لتحسين المناخ الاستثماري بالنمو النامية فلقد بذلت عدة محاولات للوصول إلى تقنين دولي لحماية الاستثمارات الأجنبية بالدول النامية ضد الأخطار السياسية التي تهدد أمنها واستقرارها ، وتعرضها للعديد من الخسائر المالية بسبب أعمال المصادرة والتأميم ، وعدم القابلية للتحويل^(٧) . ولعل أولى هذه المحاولات ما توصلت إليه غرفة التجارة الدولية ICC عام ١٩٤٩ من تقنين للاستثمارات عرف باسم «التقنين الدولي للمعاملة الحسنة للمستثمرين الأجانب» وذلك بعد فشل اتفاقية بوجوتا في استجلاب موافقة الدول عليها عام ١٩٤٨ .

ثم برز عدد من المفكرين في محاولات لإيجاد تقنين دولي لحماية الاستثمارات الأجنبية تقبله الدول النامية ، وتوافق عليه الدول الصناعية المتقدمة . ولعل أبرز هذه الحالات ذلك المشروع الذي قدمه الكاتب جارسيا أمادور Garacia Amador عام ١٩٦١ حيث قام بإعداد مشروع تقنين عن مسؤولية الدول عن الأضرار التي تحدث للأجانب في إقليمها ، ثم وضع عام ١٩٦٣ مشروع اتفاقية عن مسؤولية الدولة في صورة مبادئ عامة . ثم جاءت محاولة ثانية قام بها الكاتب AGO حيث وضع مشروع اتفاقية بخصوص مسؤولية الدولة عن الأضرار التي تصيب الأجانب في إقليمها^(٨) . غير أنه من

Nasr, The Kuwait Fund Scheme for The Guarantee of Inter-Arab Investment, Kuwait, May 1972. (٦)

I. Shibata, «Arab Investment Guarantee Corporation: A Regional Investment Project», in: Journal of World Trade Law, 6 (1972), PP. 184-

راجع في هذا الخصوص : (٧)

U.N, Report of The Round Table on Export Credit as a Means of Promoting Exports From Developing Countries, E/4661, ST/ECA/116, New York, 24-28 March. 1969, PP. 9-18.

هشام خالد ، «نظرية عامة لضمان الاستثمارات الأجنبية» ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٠٦ . (٨)

الملاحظ أن الدول النامية في مجموعها لم توافق على هذه المشروعات ، ولم تتوصل إلى تقنين لمعاملة الاستثمارات الأجنبية يوازى ما توصلت إليه مجموعة دول « الآئدين » بأمريكا اللاتينية .

هذه بصفة عامة الملامح الأساسية لتحسين المناخ الاستثمارى بالدول النامية ، والجهود المبذولة لتقديم الحماية اللازمة للاستثمارات الأجنبية لتشجيعها على الانسياب داخل أراضيها ، والاطلاع بدور هام في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلاد العالم الثالث يتفق مع مركزها الطبيعي في الاقتصاد العالمى المعاصر^(١) .

٢٠٣ . وسائل تحسين المناخ الاستثمارى المصرى : ٠١٠٢٠٣ مقدمة :

نود في ختام هذا الباب اقتراح عدد من الوسائل التى تهدف إلى تحسين المناخ الاستثمارى المصرى من خلال تقديم مزيد من الضمانات القانونية اللازمة لحماية الاستثمارات الأجنبية في مصر ، وتبسيط إجراءات الحصول على الموافقات والترخيص اللازمة لإنشاء الشركات الاستثمارية في مصر ، وتوحيد الجهات المختصة التى تتعامل مع المستثمرين الوطنيين والأجانب لدفع عجلة التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، ولدعم دور القطاع الخاص بشقيه الوطنى والأجنبى لكى يتفق مع طموحات المشروع المصرى من خلال الضمانات والامتيازات التى تضمنتها القوانين الثلاثة المنظمة للنشاط الاستثمارى في مصر ، والتى تناولناها تفصيلا في الفصل الثانى من هذا الباب .

وتقسم هذه الدراسة الوسائل الممكنة لتحسين المناخ الاستثمارى المصرى إلى ثلاث مجموعات هى :

- وسائل تحسين المناخ الاستثمارى على المستوى القومى ، وتتضمن مجموعة الإجراءات الواجب اتخاذها من جانب صانعى السياسة الاقتصادية المصرية لتبسيط إجراءات

(١) يمكن الرجوع إلى مزيد من التفاصيل حول الجهود المبذولة لتحسين المناخ الاستثمارى في كل من أندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وكوريا الجنوبية والمند والمكسيك في الدراسة التالية :

T. W. Allen, **Screening and Monitoring Projects, High Level Workshop,** Cairo, 73-75 May, 1980. PP. 46-48.

كذلك تفهم الرجوع السابق مباشرة الإشارة أيضا إلى ميثاق الاستثمار في تونس الصادر بالقانون رقم ٣٥ لعام ١٩٦٩ ، وميثاق الاستثمار في الجزائر الصادر بقرار بقانون رقم ٢٨٤ في ١٥ سبتمبر ١٩٦٦ . كذلك تجدر الإشارة إلى قرار مجلس الثورة العراقى رقم ٨٨٩ لعام ١٩٧٠ وللنشور في الوقائع العراقية في عددها ١٩١٣ (١) في ٢٦ / ٨ / ١٩٧٠ .

الشعامل مع المستثمرين ، وتوحيد جهات الاختصاص التى يتعاملون معها فى هيئة واحدة ، كسبا للوقت ، وترغيبا فى الاستثمار.

- وسائل تحسين المناخ الاستثمارى المصرى على المستوى الاقليمى من خلال تدعيم مؤسسات ضمان الاستثمارات الخاصة المباشرة فى الوطن العربى ، واقتراح إنشاء منطقة استثمارات حرة بين البلاد العربية الأعضاء فى جامعة الدول العربية Arab

Free Investment Area

- وسائل تحسين المناخ الاستثمارى المصرى على الصعيد الدولى من خلال عقد اتفاقيات ثنائية مع تلك الدول الصناعية المتقدمة التى لديها برامج قومية لضمان استثماراتها الخاصة المباشرة فى الخارج ، وذلك من أجل توفير الحماية والضمانات القانونية والمالية لهذه الاستثمارات . ونعرض فيما يلى بشئ من التفصيل الجوانب المختلفة لهذه المجموعات الثلاثة :

٢٠٢٠٣ الوسائل القومية لتحسين المناخ الاستثمارى :

رأينا حالا كيف تمخضت الجهود القومية لتشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية عن وجود عدة قوانين رئيسية لتنظيم وتنمية الأنشطة الاستثمارية فى مصر هى على الوجه التالى :

- القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ بشأن تنظيم استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، وتمثل الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الجهة الإدارية المسؤولة عن تنفيذ أحكام هذا القانون ، ومتابعة تنفيذ المشروعات التى تأسست بمقتضى أحكامه .

- القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ بشأن الاستثمار بالمجتمعات العمرانية الجديدة ، وتمثل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة الجهة الإدارية المسؤولة عن تنفيذ أحكامه ، ومتابعة تنفيذ المشروعات التى تأسست فى رجاها ، وتمتع بما قدمه من إعفاءات ومزايا ضريبية ومركية . وفى اطار هذا القانون توجد كل من اللجنة المركزية للتخصيص والمشكلة بالقرار ٣٣ ، واللجنة المشكلة بالقرار ٤٨ الخاصة بتسعير أراضي الخدمات والوحدات السكنية .

- القانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ بشأن تكوين الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، وتمثل الهيئة العامة لسوق المال

ومصلحة الشركات الجهات الإدارية المسؤولة عن تنفيذ أحكامه ، ولقد أعطى هذا القانون دفعة كبيرة لقانون إنشاء المشروعات الصناعية رقم ٢١ لعام ١٩٥٨ الذى تشرف الهيئة العامة للتصنيع على تنفيذ أحكامه ومتابعة نشاطه .

- القانون رقم (١) لعام ١٩٧٣ بشأن المشروعات السياحية وتشرف وزارة السياحة على تنفيذ أحكامه ومتابعة اجراءاته . يضاف إلى ذلك القوانين المنظمة لاستصلاح الأراضى والتي تشرف عليها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ومكتب الاستثمار فى مجال استصلاح الأراضى الذى أنشئ عام ١٩٨٦ .
- يضاف إلى هذه التشريعات الاستثمارية ذلك التشريع الذى أقره مجلس الوزراء وبدأ العمل به اعتبارا من ١٢ يناير ١٩٨٦ ، والذى بمقتضاه تم انشاء مكتب الاستثمار الصناعى للمصريين بالمدن والمجتمعات الجديدة لانهاء اجراءات الموافقات الخاصة بالمشروعات الجديدة خلال أسبوع من تاريخ تقديم الطلب .

وهنا نود تسجيل الملاحظات التالية :

أولاً : لعل أول ما يلاحظه الدارس من تأمله لتعدد وتباين قوانين الاستثمار فى مصر ، وصدورها جميعا فى فترة زمنية قصيرة (١٩٧٣ — ١٩٨٦) هو أن المشرع المصرى قام بإصدار هذه القوانين المتعاقبة فى الفترة القصيرة الماضية رغبا عنه ، لأن الظروف التى صدرت فيها كانت شائكة ، وهى ظروف الأزمة الاقتصادية التى تمر بها مصر مع مطلع السبعينات . مثل هذه الظروف هى التى دفعت المشرع المصرى إلى إصدار بعض أحكام قانون الاستثمار رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ والقانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ فى صورة غير منطقية ، ودون دراسة وافية فى هذا المجال . ولاشك أن العجلة من جانب المشرع المصرى يجرد سنده فى هذه الأزمة الاقتصادية ، وفيما اعتقد من أن سرعة إصدار هذه القوانين للاستثمار هو الوسيلة المثلى لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد المصرى ، لعل ذلك يجعل بالخلاص من الأزمة الاقتصادية ، أو على الأقل التخفيف من حثتها (١٠) .

(١٠) يلتبس بعض الكتاب المبرر للمشرع المصرى فى هذا الصدد على أساس أن الفقه المصرى لم يتم بدوره فى الساحة فى دراسة النظرية العامة للاستثمار الأجنبى وقت صدور القانون على نحو كما تقدمنا .
راجع أيضا فى هذا الخصوص :

— هشام غزاله ، « محر نظرية عامة لخدمات الاستثمارات الأجنبية » ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٩٠ .

ومع تصاعد الأزمة الاقتصادية في مصر، وضألة النتائج التي تمخضت عن القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤، صدر أول تعديل له بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧. ثم أعقبه القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ في شأن الاستثمار بالمجتمعات العمرانية الجديدة، والذي يعد بمثابة إعلان من جانب المشرع عن الحاجة إلى غزو الصحراء وإقامة مجتمعات حضارية جديدة تكون بمثابة تجمعات سكانية صناعية متكاملة، وتشكل في الوقت ذاته مراكز الجذب الاستثماري والنمو الاقتصادي في مصر. واقتناعاً من المشرع المصري بعدم كفاية الإعفاءات والامتيازات الضريبية التي تقرر في قانون الاستثمار رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ - على نحو ما قلناه - فلقد جاء القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة سخياً في عطائه حيث ارتفع حد الإعفاء المقرر للمشروعات الصناعية المقامة بالمجتمعات العمرانية الجديدة من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والضريبة العامة على الدخل، وضريبة القيمة المضافة من خمس سنوات كما هو الحال في قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة إلى عشر سنوات في قانون الاستثمار بالمجتمعات العمرانية الجديدة.

ثانياً : ترتب على صدور كل من القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ في شأن الاستثمار بالمجتمعات العمرانية الجديدة، والقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ في شأن تكوين الشركات المساهمة، وشركات التوصية بالأسهم، والشركات ذات المسؤولية المحدودة **إبطال مفعول قانون الاستثمار ٤٣ لعام ١٩٧٤ في شأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة.** فن خلال سريان المشرع المصري في إعطاء الإعفاءات والامتيازات التي قررها في قانون الاستثمار بالمجتمعات العمرانية الجديدة، ومن خلال السماح لرؤوس الأموال العربية والأجنبية بالدخول في تأسيس الشركات المساهمة طبقاً لقانون تكوين الشركات (مادة ٣٧ من القانون ١٥٩ لعام ١٩٨١) بحصة تصل إلى ٥١% من رأس مال الشركة المطروح للاكتتاب، لم يعد هناك إلزام أو حاجة ملحة للحصول على موافقة الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة لإقامة المشروعات التي يشترك فيها رأس المال العربي والأجنبي^(١١). إذ يمكن في هذه الحالة التقدم إلى

(١١) تنص المادة ٣٧ من القانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ على مايلي: «مع عدم الإخلال بأحكام قانون استثمار المال العربي والأجنبي يجب عرض ٤٩% على الأقل من أسهم شركات المساهمة عند تأسيسها أو زيادة رأسمالها في اكتتاب عام يقصر على المصريين من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين لمدة شهر، مالم يكن قد تم بالفعل حصول المصريين على هذا القدر. وإذا لم تستوف النسبة المخصوص عليها في الفترة السابقة بعد عرضها في الاكتتاب العام جاز تأسيس الشركة دون استيفائها كلها أو بعضها».

الهيئة العامة للتصنيع بعد تأسيس الشركة المساهمة من المستثمرين المصريين العرب والأجانب وفقا لأحكام القانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ للحصول على ترخيص إقامة المشروع الصناعي بإحدى المدن الجديدة والاستفادة بمزايا وإعفاءات القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ ، ذلك دون المرور على الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة . ويرجع ذلك في حقيقة الأمر إلى التيسيرات والتسهيلات التي قدمها قانون تكوين الشركات بالمقارنة بإجراءات التأسيس في ظل قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

ونظرا لضآلة النتائج التي تمتنعت عن قوانين الاستثمار السابقة أدخل المشرع المصري نظاما جديدا للاستثمار الصناعي بالمدن الجديدة اعتبارا من ١٢ يناير ١٩٨٦ ، ثم أعقبه ذلك بصدور العديد من القرارات الاقتصادية التي عرفت باسم «قرارات أغسطس الاقتصادية لعام ١٩٨٦» تضمنت العديد من الإصلاحات الاقتصادية لدفع حركة النشاط الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص الاستثماري .

فالشا : تعدد الجهات الإدارية المختصة والمسئولة عن تنظيم وتنمية النشاط الاستثماري بشقيه المحلي والأجنبي في مصر ، الأمر الذي يسبب كثيرا من المتاعب والتعقيدات الإدارية مما أدى إلى نشوء ما يعرف الآن في مصر باسم «بيروقراطية الاستثمار» ، ذلك مما أدى في واقع الأمر إلى تواجد عدة جهات إدارية تخصص بتنفيذ ومتابعة قوانين الاستثمار في مصر وهي :

- ١ — الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .
- ٢ — هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، واللجان التابعة لها ، وأجهزة تنمية المدن .
- ٣ — الهيئة العامة لسوق المال ومصلحة الشركات بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .
- ٤ — الهيئة العامة للتصنيع .
- ٥ — وزارة السياحة وهيئة تنشيط السياحة .
- ٦ — وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي .
- ٧ — مكاتب الاستثمار الصناعي بالمدن الجديدة ومكاتب الاستثمار السياحي واستصلاح الأراضي .

وفي حقيقة الأمر فإن الواقع العلمي قد أسفر عن وجود كثير من التضارب في الاختصاصات بين هذه الهيئات مجتمعة . ويصاحب خطوات إقرار الموافقات والتراخيص الخاصة بالمشروعات الصناعية والمحلية والأجنبية العديد من الإجراءات الإدارية المطلوبة تنتهي بدخول المستثمر المحلى أو الأجنبي في دوامة « الحلقة الدائرية للتعقيدات الإدارية » والتي تعتبر كل خطوة إدارية بمثابة إحدى الحلقات في هذه الدائرة ، وتكون نتيجة للحلقة السابقة عليها ، وسببا للحلقة التالية لها . ويعد المستثمر المحلى أو الأجنبي نفسه تائها بين هذه الحلقات المتتابعة فتؤدى إلى زيادة مخاوفه وتردده في اتخاذ خطوات جادة لإقامة المشروع الصناعى المقترح . فإذا أضفنا إلى ذلك ما هو متعارف عليه بين الاقتصاديين من أن رأس المال « جبان أو حذر » بطبيعته لا تضح لنا على الفور خطورة هذا التضارب في الاختصاصات بين الهيئات القائمة بشئون الاستثمار في مصر ، والآثار السلبية لظاهرة « بيروقراطية الاستثمار » ، والتي تكاثفت في صنعها الأجهزة والنظم الإدارية البالية التي تحكم غط الاستثمار في مصر .

وأخيراً : يضاف إلى الاعتبارات المتقدمة أن هذه القوانين الاستثمارية لم تقدم إطاراً قانونياً شاملاً بحيث يقضى عن اللجوء إلى فروع القانون الأخرى . بعبارة أخرى يعاب على قوانين الاستثمارات المحلية والأجنبية الجديدة في مصر قصورها في بعض المواضع وعدم كفايتها بمفردها في تحديد حقوق والتزامات الاستثمارات الأجنبية حيث يتعين في أكثر من موقع اللجوء لقوانين متعددة لتحديد هذه المسائل لعدم وروءه نص خاص في قوانين الاستثمار المصرية (١٢) ويرجع هذا القصور في اعتقادنا لسببين رئيسيين هما :

١ - صدور هذه القوانين في فترة زمنية قصيرة دون أن يصاحبها دراسة متأنية لطبيعة المناخ الاستثمارى في مصر ، ومتطلباته نحو إحداث تغيير جذرى وشامل لكى يكون أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية . ويمكن إرجاع ذلك إلى تخلف الفقه المصرى في نطاق النظرية العامة للاستثمار الأجنبى وقت صدور هذه القوانين ، بحيث لم يجد المشرع المصرى أمامه سوى العجالة في إصدار هذه القوانين تحت وطأة الأزمة الاقتصادية التي تحاصر الاقتصاد المصرى داخليا وخارجيا .

(١٢) هشام خالد ، « نحو نظرية عامة لضمان الاستثمارات الأجنبية » ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٩١ .

٢ - عدم استفادة قوانين الاستثمار قبل صدورها من القوانين التي صدرت في كثير من الدول العربية والدول الصناعية رغم احتواء هذه القوانين على تجارب تقني المشرع المصري عن الوقوع في دوامة الأحكام غير الواضحة ، ودوامة الإحالة على فروع القانون الأخرى في الحالات التي لم يتنبه إليها ، أو التي لم يرد بها نص خاص في قوانين الاستثمار.

وتتبنى هذه الدراسة وجهة النظر القائلة بأن التحليل السابق لقوانين الاستثمار المصرية وما أظهره من نقاط قصور وتصوير إنما ينسحب أيضا على تلك المحاولة التي بدأتها الإدارة المصرية في ١٢ يناير ١٩٨٦ والمتثلة في إنشاء مكتب الاستثمار الصناعي للمصريين بالمدن الجديدة . وتنصب هذه التجربة الجديدة على محاولة الإدارة المصرية تبسيط إجراءات الاستثمار الصناعي لرجال الأعمال المصريين وحدهم ودون غيرهم الراغبين في الاستثمار بالمجتمعات العمرانية الجديدة الخاضعة لإشراف القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ . ويتحصل الهدف النهائي من وراء هذه التجربة في أمرين هامين :

- توحيد الجهة الإدارية التي يتعامل معها رجال الأعمال المصريين الباحثين عن فرص للاستثمار الصناعي بإحدى المدن الجديدة التي تشرف عليها هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .
- إصدار تراخيص المشروعات الصناعية بالمدن الجديدة خلال أسبوع واحد ، على أن يتضمن الترخيص تخصيص الأرض اللازمة للمشروع والطاقة الكهربائية اللازمة له ، والمدة المسموح بها للمستثمر لبداية التنفيذ على أن لا يتجاوز تلك المدة وإلا فيسحب منه الأرض والترخيص لتخصص لمشروع آخر .

و يسرى هذا التنظيم الاستثماري الجديد على عدد من المشروعات الصناعية المحددة في قوائم معينة للاستثمار ، ولا ينسحب على غيرها من المشروعات ، كما أنه محدد بنطاق جغرافي معين ، وهو نطاق المدن الجديدة التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، ويقتصر على رجال الأعمال الذين يحملون جنسية معينة ، وهي الجنسية المصرية . أما الاستثمارات العربية والأجنبية فصيهرها الدخول في دوامة « بيروقراطية الاستثمار » . وتدافع الإدارة المصرية عن الشوائب وأوجه القصور التي تمتاز بها هذا التنظيم الاستثماري الجديد بالقول بأنها تجربة جديدة وموقته ، وسوف يعاد النظر فيها في ضوء ما يسفر عنها من

نتائج . فإذا كانت النتائج إيجابية فإنه يمكن تعميمها على باقى القطاعات الاستثمارية وبحيث تنطبق أيضا على الاستثمارات العربية والأجنبية .

وتعتقد هذه الدراسة أن التجربة الجديدة التى اختارتها الإدارة المصرية فى ١٢ يناير ١٩٨٦ ماهى إلا مسكنات دون أن تمتد إلى جوهر وجذور المشكلة . ذلك أنه لابد من الربط بين قضية «إدارة التنمية» **Development** وقضية «التنمية الاقتصادية» **Economic Administration** وبشكل يعطى القضية الأولى مكانا بارزا فى المحاولات الرامية للإصلاح الاقتصادى ومحاولات الارتقاء بمستويات التنمية الاقتصادية . ذلك أن تعدد وتنوع الجهات والهيئات الإدارية المشرفة على شئون الاستثمار المصرى جعلنا نقترح من ذلك النموذج الذى صاغه ميردال **G.Myydal** للدولة الهشة **Soft State** ، وهى ظاهرة خطيرة لابد من تفاديها ، والبحث عن حلول مناسبة لها (١٣) . وفى هذا الصدد تود هذه الدراسة تقديم عدد من المقترحات التى تهدف إلى الارتقاء بمستوى «إدارة التنمية المصرية» وتحسين المناخ الاستثمارى المصرى ، والتخلص أو التخفيف من حدة ظاهرة «بيروقراطية الاستثمار» التى تشوب الجهود الرامية لجذب الاستثمارات الأجنبية ، وتقضى على ظاهرة التداخل والتضارب بين الأجهزة الإدارية القائمة على شئون الاستثمار للمصرى .

هذه المقترحات نوجزها فيما يلى :

الاقتراح الأول : إجراء مراجعة شاملة لقوانين الاستثمار المصرية وهى القانون ٤٣ لعام ١٩٧٣ والمعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ فى شأن استثمار المال العربى والأجنبى والناطق الحرة ، والقانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ فى شأن الاستثمار بالمجتمعات العمرانية الجديدة والقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ فى شأن تكوين الشركات والقانون رقم ١ لعام ١٩٧٣ فى شأن المشروعات السياحية ، والقانون رقم ٢١ لعام ١٩٥٨ بشأن المشروعات

(١٣) يقصد بالدولة الهشة تلك التى تتميز بضعف كبرى فى حجم مؤسساتها السياسية والإدارية دون أن يكون ذلك مستدأ على لىلى .
راجع لى هذا المصرى :

G. Myrdal, *The Challenge of World Poverty*, London, 1971, P.211.

الصناعية ، وقوانين استصلاح الأراضي لاكتشاف أوجه الشبه ، وأوجه التضارب بينها وصولا إلى قانون موحد وشامل للاستثمار في مصر ، ويعنى في الوقت نفسه عن الإحالة إلى فروع القانون الأخرى^(١٤) . هذا القانون الجديد يجب ألا يعالج الموضوعات المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية فقط ، وإنما يجب أن يمتد ليعالج المسائل المتعلقة بالاستثمارات الوطنية ؛ لأن هذه الاستثمارات الأخيرة هي محور الارتكاز في الجهود القومية للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تحاصر جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر . ولعل النداء الذي وجهه رئيس الجمهورية في خطابه إلى الشعب المصري يوم ١٣/١١/١٩٨٥ عددا برنامج العمل لتحقيق صحة مصر الكبرى البداية الجادة على هذا الطريق .

وتقترح هذه الدراسة أن يطلق على القانون الجديد اسم « قانون الاستثمار القومي » في مصر بحيث تغطي أحكام ونصوص هذا القانون كافة الأنشطة الاستثمارية التي يغطيها المستثمرون الوطنيون بمفردهم ، أو بالتعاون مع رأس المال العربي ، أو رأس المال الأجنبي أو تلك المجالات التي تلعب فيها الاستثمارات الأجنبية دورا متميزا . كذلك يجب أن تمتد أحكام ونصوص القانون المقترح إلى الاستثمارات التي تقوم داخل المجتمعات العمرانية الجديدة أو خارجها ، وسواء اتخذت شكلا قانونيا في صورة شركة مساهمة ، أو شركة توصية بالأشهم أو شركة ذات مسؤولية محدودة .

و يقترح أيضا حتى يكون « قانون الاستثمار القومي » المقترح شاملا كافة الجوانب القانونية المتعلقة بالنشاط الاستثماري الوطني والأجنبي أن يضع المشروع

(١٤) هناك عددا من الدراسات التي تدعو أيضا إلى إجراء مراجعة شاملة لقوانين الاستثمار في مصر منها :

- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي ، وحدة الدراسات الاقتصادية ، تقرير عن سياسات الاستثمار الجديدة (القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤) ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٩ .
- مجلس الإنتاج القومي ، شعبة الشؤون الاقتصادية والمالية ، تقرير لجنة سياسة الانفتاح الاقتصادي ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٩ .

Egypt- U.S. Business Council, Report on Foreign Investment, 1976.
J.W. Salacus, T. Parnall, «Foreign Investment and Economic Openness in Egypt: Legal Problems and Legislative Adjustments of The First Three Years», in: International Lawyers, 1978.
The General Authority For Investment and Free Zones (The Arab Republic of Egypt), Legal Guide To Investment in Egypt, General Egyptian Book Organization, Cairo, 1977.

التجهيزى نصب عينيه مسألة الاستفادة الكبرى من تجارب الدول التى سبقتنا فى هذا المجال ، وتوصلت إلى قوانين شاملة للاستثمارات لكافة الأحكام القانونية المنظمة للاستثمارات الأجنبية بها منذ بدايتها ، وتطور مراحل حياتها ، حتى آخر مراحل نشاطها ، أسوة بما هو متبع فى الدول الصناعية المتقدمة^(١٥) . كذلك يجب أن يعنى هذا للقانون الجديد المقترح بيان العلاقة التى تربطه بالاتفاقيات الدولية التى أبرمتها مصر ، والتى تعقدها مستقبلا فيما يتعلق بضمان وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ، لاسيما تلك التى أبرمت مع الدول العربية ، وفى نطاق السوق العربية المشتركة ومع الدول الصناعية المتقدمة .

الاقتراح الثانى : إدماج كل من الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والهيئة العامة للتصنيع ، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، والهيئة العامة لسوق المال ومصلحة الشركات ، وهيئة التنشيط السياحى ، ومكاتب الاستثمار الصناعى والسياحى واستصلاح الأراضى الجديدة فى كيان إدارى موحد تحت عنوان «الهيئة العامة للاستثمار القومى» يكون لها سلطة تنفيذ ومتابعة أحكام قانون الاستثمار القومى المقترح . ولاشك أن من مميزات هذا الاقتراح توحيد الجهة الإدارية التى يتعامل معها المستثمر ، وإمكان تحديد فترة زمنية معينة يستطيع فيها الحصول على الموافقات الخاصة بنشاطه الاستثمارى الجديد ، وإمكان متابعة مشروعه خطوة بخطوة .

ويساعد هذا الاقتراح على القضاء على ظاهرة «بيروقراطية الاستثمار» وما يصاحبها من تعقيدات إدارية . ولعله من المناسب اختيار مكان لهذه الهيئة الجديدة المقترحة بعيداً عن زحام وسط القاهرة ومشاكل المرور بالعاصمة . و يقترح مكانا لهذه الهيئة إحدى المدن الجديدة مثل مدينة العاشر من رمضان ، أو مدينة السادات الجديدة

(١٥) من الدراسات والتجارب التى أُلحِق بالرجع إليها فى هذا الخصوص ما يلى :

W.H. Balekjian, **Legal Aspects of Foreign Investment in the European Community**, Manchester University Press, 1967.
Decree-Law of 6 October 1944 in Belgium Memorandum on Foreign Investment of May 1959 in Federal Republic of Germany.
Law No. 43 of 7 February 1956 in Italy.

حتى يكون عملها متصلاً بمواقع ومشاكل الاستثمار ذاتها ، وليس في قلب العاصمة
لتضيف إلى مشاكل المرور أعباء جديدة .

٣٠٢٠٣ الوسائل الإقليمية لتحسين المناخ الاستثماري :

يقصد بهذا النوع من الوسائل تلك الإجراءات التي تتخذ على مستوى الوطن العربي
لتحسين المناخ الاستثماري في الدول العربية المستوردة لرؤوس الأموال — ومن بينها
مصر — لكي تكون أكثر اجتذاباً عن ذي قبل للاستثمارات القادمة من الدول العربية
المصدرة لرؤوس الأموال . هذه الوسائل الإقليمية لتحسين المناخ الاستثماري
العربي يجب أن تراعى عنصرين هامين هما على الوجه التالي (١٦) :

أولهما : نوعية المستثمر العربي الخاص في الدول العربية المصدرة لرؤوس الأموال
الذي يجد طريقه في الاستثمارات العقارية وأعمال الوساطة التجارية ؛ نظراً لكونه
محدود الخبرة في الاستثمارات المباشرة الأكثر تعقيداً في القطاع الصناعي . هذه النوعية
من المستثمرين تتأثر بالقدرة الإقناعية لمكاتب السماسرة المنتشرة في الدول العربية
المصدرة لرؤوس الأموال أو استثمارها في شراء الأوراق المالية (استثمارات الحافظة)
لدى القطاع المصرفي بالدول الصناعية المتقدمة .

ثانيهما : الأخطار السياسية والتعقيدات الإدارية التي سيطرت على المناخ
الاستثماري بالدول العربية المستوردة لرؤوس الأموال ، وأحاطت بحركات رؤوس
الأموال الخاصة . فلقد اجتاحت هذه الدول النزعة العدائية لحركة الاستثمارات العربية
الخاصة وأخضعها لأعمال المصادرة وقرارات التأميم ، خاصة في أوقات الأزمات
السياسية التي يتميز بها المناخ السياسي العربي منذ أوائل الخمسينات ، وازدادت حلتها
في الستينات من هذا القرن .

وفي هذا الخصوص ، ورغبة في تحسين المناخ الاستثماري بالدول العربية ، فلقد أعد
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تقريراً تقدم به إلى مؤتمر « خبراء

(١٦) إبراهيم شحاتة ، « المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ودورها في توجيه حركة الاستثمار العربي » ، مجلة مصر للعاصرة ،
العدد ٣٥٣ ، يولية ١٩٧٣ ، ص ص ٤٣٩ — ٤٦٩ .

١٦٦٧ . د . و « الذى انعقد فى الكويت فى نوفمبر عام ١٩٦٧ . ويحتوى هذا التقرير على اقتراحات بعقد ثلاث اتفاقيات بين الدول العربية هي (١٧) :

١ - مشروع اتفاقية ميثاق الاستثمار العربى (القواعد الموضوعية) .

٢ - مشروع اتفاقية وسائل التوفيق ، والتحكيم فى منازعات الاستثمار على المستوى العربى (القواعد الإجرائية) .

٣ - مشروع اتفاقية انشاء برنامج ضمان الاستثمار .

غير أن الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية قد عدل عن كل من الاقتراح الأول والثانى ، واكتفى بالمشروع الثالث نظرا لعدم ترحيب كثير من الدول العربية بالمشروعين الأولين لما فيها من انتقاص لحقوق السيادة فى المجالات الاقتصادية والقانونية لبعض الدول . وعلى ذلك اختار الصندوق البدء بإعداد مشروع اتفاقية بشأن برنامج الضمان ، وتوصل الصندوق بالفعل إلى مشروع اتفاقية بإنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فى نوفمبر ١٩٦٨ بعد دراسة تفصيلية لبرامج الضمان القومية فى الدول الصناعية المتقدمة ، وللأقترحات العديدة التى تقدم بها البنك الدولى لإنشاء هيئة دولية لضمان الاستثمار . وفى يونيو ١٩٧٠ تم وضع المشروع فى صيغته النهائية التى أرسلت للدول العربية تمهيدا لتوقيعها . ومالئ المشروع أن حظى بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (١٨) ، والمجلس الاقتصادى العربى (١٩) ، وفى ٢٧ مايو ١٩٧١ وقعت الاتفاقية فى الكويت كل من : الأردن ، السودان ، الكويت ، سوريا ، ومصر ، ثم تعاقبت عليها التوقيعات والتصديقات بحيث وصل عدد الدول ١٤ دولة عربية ، بجانب الدول الخمسة المذكورة ، وهى دولة الإمارات العربية المتحدة ، لبنان ، العراق ، قطر ، المغرب ، الجزائر ، اليمن الديمقراطية الشعبية ، تونس ، ليبيا (٢٠) . ويتحصل الهدف النهائى

(١٧) الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، «اتفاقية لضمان الاستثمارات العربية» ، الكويت ١٩٦٧ .

(١٨) قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم ٤٦٦ بتاريخ ٢٩ أغسطس عام ١٩٧٠ .

(١٩) قرار المجلس الاقتصادى العربى رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٧٠ .

(٢٠) إبراهيم شحاتة ، « المؤسسة العربية لضمان الاستثمار » ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٤٤٤ .

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تغطية الخسائر المترتبة على تحقيق واحد أو أكثر من المخاطر غير التجارية التالية^(٢١) :

أ — الإجراءات التى تتخذها الدولة المضيفة بطريق مباشر أو غير مباشر والتى من شأنها «حرمان المستثمر من حقوقه الجوهرية على استثماره»، وضربت الاتفاقية أمثلة على هذه الإجراءات «المصادرة والتأميم وفرض الحراسة ونزع الملكية والاستيلاء الجبرى ومنع الدائن من استيفاء حقه أو التصرف فيه وتأجيل الوفاء بالدين إلى أجل غير معقول» .

ب — الإجراءات الجديدة التى تحد بصفة جوهرية من قدرة المستثمر على تحويل أصل استثماره أو دخله منه أو أقساط استهلاك الاستثمار إلى الخارج، ويشمل ذلك العناصر التالية :

- التأخر فى الموافقة على التحويل بما لا يتعدى فترة معقولة .
- فرض السلطات العامة عند التحويل سعر صرف يميز ضد المستثمر تميزا واضحا .
- كما لا تدخل فيه إجراءات التخفيض لسعر الصرف أو أحوال إنخفاضه .

ج — الأعمال العسكرية والاضطرابات الأهلية العامة بما فى ذلك «الثورات والانقلابات والفتن، وأعمال العنف ذات الطابع العام» وذلك فى الحدود التى تتعرض فيها أصول المستثمر المادية تعرضا مباشرا لهذه المخاطر .

هذه الأنواع الثلاثة من الأخطار يطلق عليها اصطلاحا مجموعة الأخطار السياسية المعروفة : أخطار التأميم والمصادرة ، وأخطار الحروب وأخطار عدم القابلية للتحويل . ويقتصر الضمان الذى تقدمه المؤسسة العربية على الاستثمارات التى تتم فى دولة متعاقدة وتتمثل فى أصول يملكها مواطنون لدولة متعاقدة أخرى ، أو القطاع العام فيها أما من حيث الاستثمارات الصالحة للضمان فلقد تناولتها الاتفاقية بمعناها الواسع بحيث تشمل الاستثمارات المباشرة واستثمارات المحافظة بصرف النظر عن الشكل الذى تتخذه

Z. Naar, Kuwait Fund Scheme For The Guarantes of International Arab Investment, Kuwait Fund For Arab Economic Development, Kuwait, May 1972.

أى منها ، كما تشمل القروض التى يشترط فيها فقط أن « يجاوز أجلها ثلاث سنوات أو القروض ذات الأجل الأقصر التى يقرر المجلس على سبيل الاستثناء صلاحيتها للتأمين » .

هذه بصفة عامة أهم المحاولات التى اتخذت على النطاق العربى الإقليمى لتحسين المناخ الاستثمارى العربى بوجه عام ، وفى الدول العربية المستوردة لرؤوس الأموال بوجه خاص . غير أن هذه الدراسة تعتبر هذه الإجراءات وإن كانت ضرورية ، إلا أنها غير كافية لجذب الاستثمارات العربية من تلك الدول المصدرة لرؤوس الأموال إلى تلك الدول المستوردة لها فى الوطن العربى . لهذا قد يكون من المناسب اتخاذ عدد من الإجراءات الأخرى لتحسين المناخ الاستثمارى العربى — الذى يعتبر المناخ الاستثمارى المصرى جزءا لا يتجزأ منه — والتى من بينها المقترحات التالية :

أولا : ضرورة التوصل إلى ميثاق عربى للاستثمار يحدد القواعد الموضوعية الخاصة بتدفق الاستثمارات العربية على أساس إقليمى ، والتوصل إلى الاتفاقية الخاصة بتسوية منازعات الاستثمار على المستوى العربى ، كذلك التى تم التوصل إليها تحت إشراف البنك الدولى للإنشاء والتعمير والمعروفة باسم « اتفاقية البنك الدولى لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطنى الدول الأخرى » **The Convention on the Settlement of Investment Disputes Between States and Nationals of Other States.**

والموقعة فى واشنطن بتاريخ ١٨ مارس ١٩٦٥^(٢٢) . ولعل ولاية إعداد وتنفيذ هاتين الاتفاقيتين المقترحتين للصندوق العربى للإغاثة الاقتصادى والاجتماعى تعد أمرا طبيعيا نظرا لأنه الهيئة الوحيدة على المستوى الإقليمى العربى التى يمكن نظريا قيامها بإعداد وتنفيذ الاتفاقيات الخاصة بتحسين وتهيئة المناخ الاستثمارى العربى لكى يكون أكثر اجتذابا للاستثمارات العربية .

ثانيا : ضرورة العمل على خلق السوق المالية للمساهمة تدريجيا فى جذب رؤوس الأموال العربية تدريجيا من المصارف الأوربية والأمريكية لكى يأخذ المال العربى دوره الطليعى فى المساهمة فى تحقيق أهداف خطط وبرامج التنمية الاقتصادية العربية . ويتطلب خلق هذه السوق الرئيسية الاهتمام بمكوناتها الأساسية وهى : سوق النقد ،

(٢٢) وبصا صالح ، تسوية منازعات الاستثمار بين الدولة ومواطنى الدول الأخرى ، مصر العاصمة ، ٧١ (١٩٨٠) ، ص ٨١ — ١٦٩ .

وسوق رأس المال ؛ ذلك لأنه من الملحوظ افتقار معظم الدول العربية إلى أسواق النقد أو أسواق رأس المال بالمعنى المطلوب (٢٣) .

فغالبية الدول العربية تفتقر إلى أسواق النقد التي تعتمد أساساً على توفير الأصول النقدية السائلة ذات الأجل القصير الذي يتراوح ما بين ٣ إلى ستة أشهر مثل أذون الخزانة والأوراق والكسبالات التجارية . و يؤدي خلق هذه السوق إلى تسهيل وتنظيم عمليات الإقراض والاقتراض لآجال قصيرة في جو من المنافسة الكاملة .

أما سوق رأس المال فترجع أهميتها إلى الدور الذي تلعبه في تدبير القروض الطويلة الأجل التي تحتاج إليها الدول العربية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بها ، ويتم هنا تدبير مبلغ القروض بطرح السندات العامة أو الأسهم التي تصدرها بيوت الإصدار بعملة عربية قابلة للتحويل يكتب فيها كل من الحكومات والأفراد في البلاد العربية المصدرة لرؤوس الأموال . وبما لا شك فيه أن عدم توافر هذه الأوراق المالية في السوق العربية في الوقت الراهن من شأنه المساعدة على تسرب رؤوس الأموال العربية إلى خارج المنطقة العربية حيث توجهها مكاتب السمسرة المنتشرة في الدول العربية إلى المصارف الأوروبية والأمريكية .

ثالثاً : تشجيع قيام سوق دولار عربي Arab - Dollar Market مثلها في ذلك مثل سوق الدولار الأوربي Euro-Dollar Market في أوروبا الغربية ، **وسوق الدولار الآسيوي Asian-Dollar Market** . ويمكن أن تقوم هذه السوق في أكثر من مركز عربي ، إلا أن تركيزها في البداية في مكان واحد يوفر إمكان تنفيذ العمليات المصرفية فيه بأحجام كبيرة (٢٤) . و يقترح أصحاب هذا المنهج بأن يتم ذلك على غرار النمط الذي بدأت به فكرة الدولار الأوربي عن طريق استدعاء جانب من المدخرات العربية المودعة بالدولار الأمريكي بالخارج تدريجياً ، وإيداعه طرف بنوك عربية أوروبية متواجدة في المنطقة العربية ، وخاضعة لسلطات البنوك المركزية العربية مع رد هذه المبالغ بنفس العملة حيناً يحل أجلها . ومع تكرار هذه العمليات المصرفية في السوق المالية العربية وتزايد أحجامها ، تنمو هذه السوق وتتطور ، الأمر الذي يؤدي في

(٢٣) حسن عباس زكي ، « نحو استراتيجية شاملة لاستثمار الأموال العربية » مرجع سبق ذكره ، ص : ١٤٩ .

(٢٤) تقدم بهذا الاقتراح الاقتصادي المصري الأستاذ / حسن عباس زكي في محاضرة أقيمت بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والنشر في ٢٦ يناير ١٩٧٩ .

التحليل الأخير إلى تقبل الأوساط المالية والمصرفية العربية المختلفة لفكرة الدولار العربي بحيث تطلق ذات التسمية على السوق التي يتم تداوله فيها .

٢٠٢٠٤ : الوسائل الدولية لتحسين المناخ الاستثماري :

تتمثل هذه الوسائل في الإجراءات التي تتبناها الدولة على الصعيد العالمي بهدف تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي ظل هذا المفهوم قامت مصر بإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية مع الدول العربية والدول الصناعية المتقدمة لضمان الاستثمار القادم من هذه الدول . وتضمن الاتفاقيات الاستثمارات الأجنبية فيما تتعرض له من خسائر تنشأ بسبب الأخطار السياسية المذكورة من قبل ، مع كفالة حق المستثمر في التعويض المالي والعاقل والقابل للتحويل للعملة التي قدم بها الاستثمار الأجنبي . ومن أمثلة هذه الاتفاقيات الدولية مايلي (٢٥) :

- أ — الاتفاقية المبرمة بين حكومة جمهورية مصر العربية ، وحكومة الجمهورية الفرنسية في ٢٢ ديسمبر عام ١٩٧٤ بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات .
- ب — الاتفاقية المبرمة بين حكومة جمهورية مصر العربية ، وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية لحماية الاستثمارات والموقعة في ٣ يونيو عام ١٩٧٧ .
- ج — الاتفاقية المبرمة بين جمهورية مصر العربية ، وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى ، وأيرلندا الشمالية لتنمية وحماية الاستثمارات الموقعة بتاريخ ١١ يونيو عام ١٩٧٥ .
- د — الاتفاقية المبرمة بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبرجي بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقعة في ٢٨ فبراير عام ١٩٧٧ .
- هـ — الاتفاقية المبرمة بين جمهورية مصر العربية ، واليابان بشأن التشجيع والحماية للاستثمار بتاريخ ٢٨ يناير عام ١٩٧٧ .

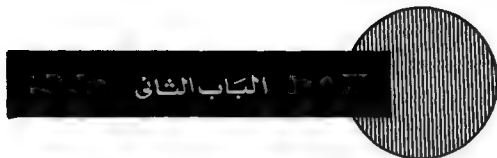
(٢٥) وجها صالح ، « تسوية منازعات الاستثمار بين الدولة ومواطني الدول الأخرى » ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٨١ .

وغيرها من الاتفاقيات التى عقدت من أجل تحسين المناخ الاستثمارى المصرى من خلال عقد العديد من هذه الاتفاقيات لتوفير الحماية المتبادلة للاستثمارات .

وكذلك انضمت جمهورية مصر العربية فى عام ١٩٧١ إلى « اتفاقية البنك الدولى لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول من ناحية ، ومواطنى الدول الأخرى » من ناحية ثانية ، بل إن التشريع المصرى الخاص باستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادرة بالقانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ قد أحال إلى هذه الاتفاقية أخذاً بالنظام الذى تشتمل عليه كأحد طرق ثلاث لتسوية المنازعات التى قد تنشأ بين الإدارة المصرية والمستثمرين الأجانب^(٢٦) فلقد نصت المادة ٤٥ من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار ٤٣ لعام ١٩٧٤ ، الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣٧٥ لعام ١٩٧٧ فى شأن أحكام الاتفاقية محل البحث حيث جاء بها أنه « مع مراعاة أحكام المادة ٨ من القانون ، تكون القواعد الواجبة على موضوع أو إجراءات منازعات الاستثمار هى تلك التى تضمنها الاتفاق مع المستثمر ، فإذا لم يوجد اتفاق فتكون هى التى تضمنها الاتفاقيات السارية بين جمهورية مصر العربية ، وبين دولة المستثمر ، فإذا لم توجد اتفاقيات فى هذا الشأن فتكون طبقاً لاتفاقيات تسوية منازعات الاستثمار بين الدولة ومواطنى الدول الأخرى التى انضمت إليها جمهورية مصر العربية بموجب القانون رقم ٩٠ لعام ١٩٧١ » .



(٢٦) وصالح و « تسوية منازعات الاستثمار بين الدولة ومواطنى الدول الأخرى » ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٨١ .



سياسات الصرف الأجنبي في
الاقتصاد المصري

طبيعة المشاكل الاقتصادية
التي تواجه الاقتصاد المصري (١)

١٠٤ مقدمة :

يعانى الاقتصاد المصرى فى مرحلته التاريخية الراهنة اختلالا حادا فى توازنه الاقتصادى العام . ويقصد بذلك وجود اختلال بين حجم الموارد المتاحة ذاتيا ، وبين حجم الاحتياجات الفعلية التى يحتاجها الاقتصاد المصرى (١) . ولقد حدد مشروع الحلقة الخمسية (١٩٧٨ - ١٩٨٢) أهم معالم الاختلال فى التوازن الاقتصادى العام فى النقاط التالية : (٢)

- التضخم .
- عجز ميزان المدفوعات .

(١) الفصل الثلاثة للباب الثانى تمثل دراسة منشورة للمؤلف بعنوان « تقييم دور سياسات الصرف الأجنبى فى مواجهة المشكلات التى يعاني منها الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٨٦ » فى إطار للذكرة المقترحة رقم ١٤٢٩ ، معهد التخطيط القومى ، أكتوبر ١٩٨٦ .

(٢) راجع فى هذا الخصوص :

- رمزى زكى ، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة ، مكتبة مبدئى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص : ٢٠ .
- سامى صفهى حاتم ، الاقتصاد المصرى فى إطار العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ص ١ - ٧ .
- (٢) وزارة التخطيط ، مشروع الحلقة الخمسية ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ، المجلد الأول ، الإستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، ص ٥ وما بعدها .

- عجز الاستثمارات والمخزونات الوطنية عن الوفاء بالمتطلبات اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- نقص الإنتاجية للعاملين .
- الزيادة السكانية .
- تخلف وعدم كفاءة الجهاز الإدارى فى قيادة الجهود القومية المبذولة للارتقاء بمستويات التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

هذه المعالم المختلفة للاختلال فى التوازن الاقتصادى العام للاقتصاد المصرى يمكن بلورتها فى أربعة ظواهر أساسية هى : اختلال التوازن الاقتصادى الخارجى ، اختلال التوازن الاقتصادى الداخلى ، نشوء ظاهرة «الدولة المشقة» والتناقض بين الفلسفة الاقتصادية والسياسات الاقتصادية المتبعة لتنفيذها . وفيما يلى عرض مختصر لأهم هذه الظواهر الأربعة :

٢٠٤ . اختلال التوازن الاقتصادى الخارجى فى مصر :

يمكن التعبير عن اختلال التوازن الاقتصادى الخارجى فى مصر بوجود ظاهرتين فرعيتين للاختلال هما : ظاهرة عجز ميزان العمليات الجارية (ميزان التجارة المنظورة + ميزان التجارة غير المنظورة + ميزان التحويلات من جانب واحد) ، وظاهرة تراكم الديون الخارجية (عجز ميزان التحويلات الرأسمالية) .

فإذا تناولنا الظاهرة الفرعية الأولى والمتمثلة فى عجز ميزان العمليات الجارية فإنه يمكن القول أن هذا العجز يرجع أساسا إلى ضعف القدرة التصديرية للاقتصاد المصرى ، وعدم ترشيد سياسة الاستيراد ، الأمر الذى تسبب فى حدوث عجز فى الميزان التجارى من ٢٢٦ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى ٣٩٧,١ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢/٨١ (٣) . فلقد زادت الواردات خلال تلك الفترة بحوالى خمسة أضعاف نتيجة لزيادة الواردات المصرية من المواد الغذائية ، والواردات المصرية من سلع التنمية الاقتصادية ممثلة فى السلع الوسيطة والرأسمالية . يضاف إلى ذلك عامل هام وهو اتجاه مخزونات المصريين العاملين بالخارج إلى استيراد السلع الكالائية والاستهلاكية المعمرة ، أو ما يطلق عليها فى بعض

(٣) البنك الأهلى للمصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

أوساط الفكر الحزبي المصري بالسلع الاستفزازية^(٤) . ولا شك أن الدافع وراء نشوء هذه الظاهرة هو عدم وجود حوافز كافية لتشجيع الاستثمارات المصرية ، يضاف إلى هذه العوامل جميعا إنشاء المنطقة الحرة ببورسعيد ونشوء عمليات التهريب السلمي ، هذا في الوقت الذي شهدت فيه الأسعار العالمية ارتفاعا متواصلا^(٥) .

وعلى الجانب الآخر فقد سجلت الصادرات المصرية معدلات نمو أقل من معدلات نمو الواردات بشكل انعكس في انخفاض نسبة تغطية حصيلة الصادرات للواردات من ٦٤% عام ١٩٧٣ إلى ٥١% عام ١٩٨٠ ، واستمر هذا الانخفاض حتى بلغ أقل من ٥٠% عام ١٩٨٥ . والجدير بالذكر أن معدلات نمو الصادرات كانت ترجع أساسا إلى نمو أحد بنود سلع ريكاردو (وهو البترول) وليس لصادراتنا من سلع هكشر- أولين (المنتجات الصناعية التكميلية التي تتصف بتشابه دوال الإنتاج) ، أو سلع دورة المنتج (وهي السلع كثيفة التكنولوجيا والبحث العلمي)^(٦) . بل إن صادراتنا من البترول وحدها شكلت حوالي ٦٥% من إجمالي حصيلة الصادرات السلعية المصرية عام ١٩٨٤ ، وهي صادرات ليس لها علاقة بالطاقة الانتاجية الصناعية للاقتصاد المصري .

أما الظاهرة الفرعية الثانية فتتعلق بتراكم مشكلة الديون الخارجية ، وهي ما تعرف حديثا باسم « الحلقة الدائرية للديون الخارجية المصرية » ، والتي تعد نتيجة حتمية للحجز المزمّن والمزاييد في ميزان المدفوعات المصري خلال الثلاثين سنة الماضية^(٧) . وفي

(٤) تتجه الأوساط الحزبية والمدارس الاقتصادية المعارضة لسياسة الانفتاح الاقتصادي إلى إطلاق اصطلاح السلع الاستفزازية على السلع الكالائية إشارة إلى مغزاها الطبقي والاجتماعي من حيث كون هذه السلع تفتدى الصراع الطبقي بين أثرياء الانفتاح ، والطبقات محدودة الدخل . وعلى رأس هذه الأحزاب حزب التجمع وعدد من الاقتصاديين المصريين الذين يمتقنون خطة السياسى والاقتصادى والاجتماعى .

(٥) راجع في هذا الخصوص :

— سمير موريس ديمسى ، الأزمات الاقتصادية للمناطق الحرة في جمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

(٦) لمزيد من التفاصيل حول تصنيف للنتجات السلعية إلى سلع ريكاردو ، سلع هكشر- أولين ، سلع دورة المنتج راجع للكتاب مؤلفاته التالية :

— نظرية التجارة الخارجية ، مكتبة عين هلمس ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٥٤ — ٥٨ .

Samy A.Hatem, **The Possibilities of Economic Cooperation and Integration between The European Community and The Arab League**, Verlag V.Florentz, München, 1981, PP. 133-136.

(٧) في تفصيلات مشكلة الديون الخارجية للاقتصاد المصري راجع :

— رمزي زكى ، بحوث في دين مصر الخارجية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

تقريره المقدم إلى مجلس الشعب المصري في أكتوبر ١٩٨٥ أعد البنك المركزي المصري بياناً تفصيلياً عن حجم الدين العام بشقيه المحلي والخارجي حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ حيث أشار إلى أن الحجم الإجمالي للدين العام المصري بلغ ٦,٠٧٧,٠٠٠ مليار جنيه مصري في ١٩٨٥/٦/٣٠ بزيادة قدرها ١,٥١٠,٥٠٠ مليار جنيه مصري، ومعدل زيادة قدره ١٣,٦% خلال العام المالي ١٩٨٥/٨٤ مقابل ٥,٧٢٣,٥ مليار جنيه، ومعدل زيادة قدره ١٦,٤% خلال العام المالي ١٩٨٤/٨٣. ويشتمل رقم إجمالي الدين العام على أرصدة القروض التي حصلت عليها الدولة من الجهاز المصرفي لتمويل العجز الكلي في الموازنات العامة للدولة، وأرصدة القروض التي حصلت عليها الدولة من العالم الخارجي لتمويل عجز ميزان المدفوعات. أما أرصدة الديون العسكرية، والقروض غير المستخدمة وقروض القطاع الخاص من الخارج فلم يتضمنها تقرير البنك المركزي المشار إليه.

أما حجم ديون مصر الخارجية وحدها. طبقاً لتقديرات البنك الدولي للإتشاء والتعمير، فقد بلغت حوالي ٨,٣٠ مليار دولار في عام ١٩٨٣/٨٢، وحوالي ٣٦ مليار دولار عام ١٩٨٥/٨٤. وبناء عليه تكون نسبة ديون مصر الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق حوالي ١٣٠% على أساس أن الناتج المحلي الإجمالي قد قدر في عام ١٩٨٢/٨١ بحوالي ٢٣٥٥٩ مليون دولار، وعلى أساس أسعار الدولار في عام ١٩٧٨^(٨). كما أن متوسط نصيب الفرد في مصر من هذه الديون يعادل ٦٨٤ دولاراً، وهو ما يزيد كثيراً عن متوسط دخل الفرد في هذا العام.

وتمارس مشكلة الدين العام المحلي والخارجي عدداً من الآثار الاقتصادية غير المرغوب فيها على البيئة الاستثمارية المصرية، وإضعاف الثقة الدولية في المركز الائتماني للاقتصاد المصري. هذه الآثار يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ١- ارتفاع متواصل لمعدلات التضخم في الاقتصاد المصري، وما يستتبعه ذلك من الآثار غير الحميدة للتضخم.
- ٢- استنزاف الاحتياطيات النقدية الدولية، نظراً لاضطرار الحكومة إلى استخدام هذه الاحتياطيات لسداد أعباء الديون الخارجية.

(٨) المرجع السابق مباشرة، ص: ٤٠٨. ثم تكرر أيضاً:

٣- إضعاف الطاقة الذاتية للاقتصاد القومي المصرى على الاستيراد والاستثمار، وذلك بسبب معدل خدمة الدين العام المحلى والخارجى نظرا لأن قدرة البلاد النامية، ومنها مصر، على الاستيراد والاستثمار تتحدد أساسا فى المدى الطويل بمقدار حجم مدخراتها المحلية ومدى حصيلة صادراتها .

٤- ضعف الثقة الدولية فى الاقتصاد المصرى فى أسواق الائتمان العالمية، وهو ما دفع البنوك والمصارف الأوروبية والأمريكية إلى التشديد فى شروط الإقراض من حيث سعر الفائدة، وفترة السّلمح، ومدة القروض، والضمانات اللازمة للسداد، وبالتالي وكنتيجة لكل ذلك ارتفعت تكلفة الاقتراض الخارجى، وهو ما يعنى فى نفس الوقت ارتفاع تكلفة الاستثمار الخاص فى الاقتصاد المصرى .

٤٠٣٠ اختلال التوازن الاقتصادى الداخلى فى مصر:

يتمثل اختلال التوازن الاقتصادى الداخلى فى عدم التناسب بين تيار الطلب الكلى للسلع والخدمات، وبين العرض الحقيقى لهذه السلع والخدمات بالداخل . وينشأ عن عدم التناسب هذا حدوث ارتفاع فى المستوى العام للأسعار بشكل منتظم، وهو ما يؤدى إلى زيادة معدلات التضخم بصورة متعاقبة، الأمر الذى يؤدى فى نهاية المطاف إلى ظهور « الحلقة الدائرية للتضخم » بحيث يصعب مع مرور الزمن الانفكاك منها إلا بإجراءات جذرية تستهدف تغيير هيكل الاقتصاد القومى واستئصال مواطن الخلل فيه .

وبصفة عامة يمكن القول بوجود عدد من العوامل التى تفاعلت وتكاملت فيما بينها لتحديد شكل وطبيعة اختلال التوازن الاقتصادى الداخلى فى مصر . هذه العوامل يمكن إجمالها فيما يلى (١) :

(١) راجع فى هذا الخصوص المصادر التالية :

- رزقى زكى، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية، مريخ سبق ذكره، ص ٢٩-٣٦ .
- إبراهيم محمد يوسف الفار، دور التمويل الخارجى فى تنمية اقتصاديات البلاد النامية مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية، دار النهضة العربية، ١٩٨٥، ص ٥٦١-٥٨٧ .
- جودة عبد الحالى، « أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحويلات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى (١٩٧١-١٩٧٧) »، بحث منشور فى « الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢-١٩٧٧ »، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والنشر، القاهرة، ٢٣-٢٥ مارس ١٩٧٨ .

● زيادة الاستهلاك القومي بمعدلات أعلى بكثير من معدلات زيادة الدخل القومي مقدرا بالأسعار الثابتة خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٤ . فلقد شهد الاستهلاك القومي زيادة مقدارها ٢٠٪ في المتوسط سنويا خلال الفترة المذكورة ، الأمر الذي انعكس في ارتفاع نسبة الاستهلاك القومي إلى الناتج القومي الإجمالي من ٦٢,٥ ٪ عام ١٩٧٣ إلى ٦٦,١ ٪ عام ١٩٨٠ . وفي الوقت ذاته فإن معدل النمو السنوي للناتج القومي الإجمالي خلال نفس الفترة لم يتجاوز ٨,٦ ٪ بالأسعار الثابتة خلال نفس الفترة المشار إليها .

ويرجع هذا التطور الملحوظ إلى الزيادات التي طرأت على كل من الاستهلاك الخاص (العائلي) والاستهلاك العام (الحكومي) . ولا شك أن ذلك يجد تفسيراً له في النمط الذي اختارته سياسة الانفتاح الاقتصادي وإنشاء منطقة حرة ببورسعيد ، ونظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، وارتفاع دخل بعض الفئات الاجتماعية مثل الحرفيين والمقاولين وغيرهم ، ولا شك أن المتبقي من الإنفاق الكلي للإدخار قد تضاعف خلال هذه الفترة بسبب هذا النمو المتزايد للاستهلاك القومي بشقيه العام والخاص .

● فجوة المدخرات المحلية والناشئة من عدم التناسب بين الادخار المحلي والاستثمار المخطط . ويعني بذلك أن حجم الاستثمار المخطط < الحجم المتحقق من الادخار ——— فائض طلب ——— اللجوء إلى التمويل المصرفي أو سياسة التمويل بالعجز أو الاقتراض الخارجي لتمويل الاستثمارات ——— ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى أن يتحقق التعادل بين الادخار المتحقق والاستثمار المخطط عند مستوى أعلى للأسعار ——— التضخم .. ويعبر عن ذلك بالحلقة الدائرية التضخمية .

● عجز الموازنة العامة للدولة والمتمثل في عدم التناسب بين الإنفاق العام والموارد السيادية للدولة نظراً لعدم كفاءة الجهاز الضريبي من ناحية ، وهروب الفئات الاقتصادية أصحاب الدخل المرتفعة من ناحية أخرى من دفع الضرائب . ولقد وصل العجز في الموازنة العامة للدولة في نهاية الفترة إلى حوالي ٢٠ ٪ من الناتج القومي الإجمالي ——— فائض طلب ——— سد العجز في الميزانية عن طريق التمويل التضخمي + الاقتراض الخارجي ، ومن ثم نشوء الحلقة الدائرية للتدنيون الخارجية .

● اختلال علاقة التكوين قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة أو ما تعرف باسم ظاهرة النمو غير المتوازن لقطاعات الاقتصاد القومي (ولكن ليس بمفهوم نظرية النمو غير المتوازن التي صاغها روستو وفكرة الدفع القوية لدى روزنشتين رودان) . فلقد حدث هذا الاختلال

بين القطاعات السلعية من ناحية ، وقطاع الخدمات من ناحية أخرى الأمر الذى انعكس في حدوث تباين في هيكل العرض الكلى للسلع والخدمات ————— تفخم هيكله ، أى : تفخم مرتبط بهيكل الإنتاج القومى المصرى .

• عدم التناسب بين زيادة كمية النقود وزيادة العرض الحقيقى للسلع والخدمات ————— زيادة عرض وسائل الدفع بصورة أكبر من الزيادة الحقيقية التى حدثت في الناتج المحلى الإجمالى ————— نشوء ظاهرة الإفراط أو الانفجار النقدى ————— أى : الإفراط في طبع البنكوت . ويمكن أرجاع هذا الخلل إلى العوامل التالية :

- ١ — حاجة الحكومة والقطاع العام للاقتراض .
- ٢ — زيادة سرعة دوران النقود .
- ٣ — فقدان البنك المركزى لسلطانته المصرفى في التحكم في عرض الائتمان المصرفى .

هذه العوامل مجتمعة ساعدت على إحداث اختلال التوازن الاقتصادى الداخلى للاقتصاد المصرى بشكل ظاهر ، الأمر الذى يتطلب تصافر جهود السياسات الاقتصادية المختلفة للعمل على إعادة هذا التوازن سواء تعلق الأمر بالأجل القصير أو الأجل الطويل .

٤٠٤ نشوء فكرة الدولة الهشة في مصر :

يرجع استخدام اصطلاح « الدولة الهشة » **Soft State** إلى الاقتصادى المشهور ميردال **G. Myrdal** حيث قصد بها دولة المؤسسات المتعددة والمتنوعة التى يعمل بها جيش الموظفين الحكوميين ، والذين يصبحون في التحليل الأخير عاملا معوقا لإحداث التنمية الإدارية ، والتى تعد شرطا أساسيا لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٠) .

وتشير فكرة أو نظرية « الدولة الهشة » « أهمية الربط بين قضية « إدارة التنمية » **Development Administration** وقضية « التنمية الاقتصادية » **Economic Development** فهذه النظرية تعطى القضية الأولى مكانا بارزا في المحاولات الرامية للإصلاح الاقتصادى والاجتماعى ،

G. Myrdal, **The Challenge of World Poverty**, London, 1977, P.211. (١٠)

والمحاولات الرامية للارتقاء بمستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية^(١١) . ولعل المتبع للأجهزة الحكومية والهيئات والمؤسسات المشرفة على شئون التنمية والاستثمار ليلاحظ على الفور وجود تداخل وتضارب كبير بينها ، الأمر الذى يؤدى إلى مصاحبة خطوات إقرار الموافقات والترخيص الخاصة بالمشروعات الصناعية والمحلية والأجنبية للعديد من الإجراءات الإدارية المطلوبة تنتهى بدخول رجال الأعمال وأصحاب المشروعات الصناعية فى دوامة « الحلقة الدائرية للتعقيدات الإدارية » ، والتي تعتبر كل خطوة إدارية بمثابة إحدى الحلقات فى هذه الدائرة ، وتكون نتيجة للحلقة السابقة عليها ، وسببا للحلقة التالية لها . ويجد المستثمر المحلى أو الأجنبى نفسه تائها بين هذه الحلقات المتتابعة فتؤدى إلى زيادة مخاوفه وتردده فى اتخاذ خطوات جادة لإقامة المشروع الصناعى المقترح . فإذا أضفنا إلى كل ذلك ما هو متعارف عليه بين الاقتصاديين من أن رأس المال « جبان أو حذر » ، بطبعه ، لا تضح لنا على الفور خطورة هذا التضارب فى الاختصاصات بين الهيئات القائمة على شئون الاستثمار فى مصر ، والآثار السلبية لظاهرة « بيمروقراطية الاستثمار » ، والتي تكاثفت فى صنعها الأجهزة . والنظم الإدارية البالية التى تحكم تغط الاستثمار فى مصر .

٥٠٤ التناقض بين الفلسفة والسياسات الاقتصادية المصرية :

حتى يتسنى لنا فهم قضية ضعف الأداء الاقتصادى المصرى فإن الأمر يقتضى التفريق بين كل من الفلسفة الاقتصادية التى تؤمن بها دولة ما ، والسياسات الاقتصادية التى تتبعها الدولة لمواجهة المشكلات الاقتصادية التى تعاني منها ، وصولا إلى الأهداف الاقتصادية القومية التى يبتغيها المجتمع . وتعتبر الفلسفة الاقتصادية دستور الحياة الاقتصادية الذى ينظم مختلف الجوانب الاقتصادية للمجتمع ، والتي يؤمن بها فى تدبير شؤنه الاقتصادية ، وتحديد اتجاه مسيرته حياته الاقتصادية .

ويختار المجتمع المعاصر عادة بين ثلاثة اختيارات رئيسية فى هذا المجال : فلسفة الاقتصاد الحر التى تؤمن بالفرد وقدرته على تحقيق مصلحته ومصلحة المجتمع فى آن واحد ، وتتخذ بالتالى من القطاع الخاص محورا للنشاط الاقتصادى ؛ وفلسفة التخطيط

(١١) راجع فى هذا الخصوص :

أحمد رشيد ، إدارة التنمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

_____ ، الإدارة العامة فى الدول النامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص : ١٢ .

المركزي التي تحيز الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، وتتخذ من القطاع العام القاعدة الأساسية للقيام بكافة أنواع النشاط الاقتصادي ، وتغرم أو تحد من قيام القطاع الخاص بهذه الأنشطة الاقتصادية ، ثم فلسفة اقتصادية مختلفة تجمع بين عناصر الاقتصاد الحر لتنظيم بعض جوانب النشاط الاقتصادي ، وعناصر التخطيط المركزي لتنظيم الجوانب الأخرى للنشاط الاقتصادي . وتتوقف درجة الأخذ بعناصر الاقتصاد الحر ، وعناصر التخطيط المركزي على مدى قوة وقدرة النشاط الخاص في تحمل مسؤوليات التنمية الاقتصادية بحيث تترك له السلطات الاقتصادية تلك المجالات التي يستطيع الدخول فيها ، وتقوم هي بتلك القطاعات التي يعجز القطاع الخاص عن تحمل تبعات مسؤولياتها ؛ لقصور موارده الذاتية ، وعدم خبرته التكنولوجية والإدارية ، أو لأنها لا تحقق معدلات الربح التي تجذب الاستثمارات الخاصة ، أو لأسباب إستراتيجية أو أسباب اجتماعية .

أما السياسات الاقتصادية فهي تلك الوسائل التي تختارها السلطات الاقتصادية للتصدي للمشكلات الاقتصادية التي يواجهها المجتمع ، - إذن - فهي وسيلة وليست غاية في حد ذاتها . والأصل في هذا التحليل أن السياسات الاقتصادية التي تختارها الدولة لا بد لها من أن تنبع من الفلسفة الاقتصادية التي اختارتها دستوراً لتنظيم حياتها الاقتصادية ، وفي الوقت نفسه لا بد وأن تنسجم معها حتى لا يتعرض الأداء الاقتصادي لحالة من الفوضى والتخبط ، وهو ما ينعكس في التحليل الأخير على كفاءة إدارة الاقتصاد القومي في مجالات الإنتاج والتوزيع والأسعار والتوظيف والأجور وغيرها .

ولعل المتبع للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في مصر منذ بداية ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن ليتضح له وجوب التفرقة بين فترتين زمنيتين هما :

١ - الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٣ حيث بدأت مع مطلعها معالم الفلسفة الاقتصادية المخططة مركزياً تأخذ تدريجياً في الظهور ، وفي الوقت نفسه اختيرت السياسات الاقتصادية التي تنبع من هذه الفلسفة وتنسجم معها ، فبدأت في وضع البرامج والمخططات الاقتصادية ، ولجأت إلى حركات التصير والتأميم على نطاق واسع لإقامة قطاع عام قادر على تحمل مسؤوليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأخضعت سوق الصرف الأجنبي للعديد من القيود حيث احتكرت تجارة النقد الأجنبي بالكامل وحرمت على

الأفراد حيازته والتعامل فيه إلا في أضيق نطاق ممكن ، وتولت بالكامل تجارة الاستيراد وأكثر من ٧٥% من تجارة التصدير^(١٢) .

من هنا يمكن القول أن الفترة ١٩٥٢ — ١٩٧٣ قد شهدت انتاج الدولة لفلسفة اقتصادية تؤمن بقدرة القطاع العام على تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وعدم قدرة الفرد على الاطلاع بهذا الدور ، واتيحت لذلك أسلوبا لإدارة الاقتصاد القومى ينسجم مع هذه الفلسفة وينبع منها ، ويقوم في الوقت ذاته على المحاور التالية :

- الالتزام بتعيين الخريجين من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة سنويا .
- وضع حد أدنى للأجور لضمان حد أدنى من مستويات المعيشة للطبقات محدودة الدخل لتضفى بعدا اجتماعيا رئيسيا على السياسات الاقتصادية التدخلية .
- فرض الرقابة السعرية على منتجات القطاع العام مع إعفاء وارداته من مستلزمات الإنتاج من الرسوم الجمركية والقيود الكمية ، وتقديم الدعم النقدي لهذه المستلزمات في إطار الموارد التى تخصصها الخطة الاقتصادية للدولة حتى تبقى أسعار منتجات القطاع العام في متناول الطبقات الاجتماعية محدودة الدخل ، لتضفى بذلك على السياسات الاقتصادية التدخلية بعدا اجتماعيا ثانيا .

وعلى الجانب الآخر خلقت هذه السياسات قطاعا عاما يتمتع بالعديد من المزايا والإعفاءات الضريبية والجمركية ، غير أنه يعانى في الوقت نفسه من ضعف الأداء الاقتصادى وارتفاع تكاليف إنتاجه ، وانخفاض مستويات جودته . وكان من نتيجة ذلك اقترصار عمليات تسويق منتجات القطاع العام في غالبيتها على السوق الداخلى لصعوبة اختراق الدائرة التسويقية الدولية لوجود مستهلكين بها يبحثون عن الأسعار التنافسية الأقل ، ومستويات الجودة الأعلى ، وكلها متطلبات تسويقية لا يتأتى للقطاع العام المصرى الوفاء بها نظرا لأساليب إدارته الاقتصادية التى كبلته بالعديد من القيود

(١٢) — ق محمد سالم هذه الفترة راجع كلا من :

— عل الجريلى ، التاريخ الاقتصادى للثورة (١٩٥٢ — ١٩٦٦) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
— خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر (١٩٥٢ — ١٩٧٧) ، الهيئة
للمصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
— صقر أحد صقر ، « عشرون عاما من التخطيط القومى في مصر (١٩٥٢ — ١٩٧٧) » ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد
٣٧١ ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

السعرية لمُنتجاته ، وحملته الكثير من أبعاد التكلفة الاجتماعية التي يجب الوفاء بها ، وأبعدت عن نطاق حساباته الاقتصادية اعتبارات الربحية ، وأحلت محلها اعتبارات العائد والتكلفة الاجتماعية . وكان من نتيجة ذلك المناخ الاقتصادى الذى يعمل فيه القطاع العام أن تعددت المستويات الإدارية المختلفة كنوع من الالتزام بسياسة تعيين الخريجين من المؤهلات العليا والمتوسطة ، واضطرت الدولة إلى الالتزام بنظام الأقدمية فى اختيار القيادات العليا ابتداء من درجة مدير عام ، ورئيس إدارة مركزية أو درجة وكيل الوزارة أو الوكيل الأول للوزارة ، الأمر الذى أدى فى التحليل الأخير إلى خلق مستويات إدارية عليا لا علاقة لها باعتبارات الكفاءة الإدارية ، وبالتالي أصبحت عبئا إداريا ثقيلا على حركة القطاع العام المصرى ، وقدرته على التصرف حيال متطلبات الملاءمة التصديرية . وفى الوقت نفسه فلا محل للحديث عن دور القطاع الخاص فى تنمية الصادرات المصرية خلال الفترة ١٩٥٢ — ١٩٧٣ حيث اختفى من النشاط الاقتصادى بوجه عام ، اللهم إلا فى نطاق الأعمال المحدودة غير المنظمة فى مجالات الإسكان والمهن الحرفية وتجارة الجملة والتجزئة والأنشطة الزراعية . من هنا كان اختفاء دور القطاع الخاص فى تنمية الصادرات المصرية نتيجة طبيعية ومنطقية لفلسفة التخطيط المركزى التى اعتنتها الدولة خلال تلك الفترة الزمنية .

٢ — الفترة الزمنية الممتدة فى عام ١٩٧٤ وحتى الآن ، وهى الفترة التى شهدت تناقضا واضحا بين الفلسفة الاقتصادية التى اتجهت الدولة للأخذ بها ، وواقع السياسات الاقتصادية التى لازالت تنظم النشاط الاقتصادى المصرى ، وورثتها السلطات الاقتصادية من تلك الفترة الزمنية التى سادت فيها فلسفة التدخل المركزى للدولة فى النشاط الاقتصادى . فلقد سارت الحكومات المصرية ابتداء من عام ١٩٧٤ بخطى واسعة نحو تعميق المفاهيم المرتبطة باقتصاديات السوق ، واختارت من فلسفة الاقتصاد الحردستورا جليدا ينظم حياتها الاقتصادية ، و يقدر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، ويقدم لها من الضمانات القانونية ما يكفل لها عناصر الضمان والأمان ، كذلك فتحت الدولة أبوابها للاستثمارات الأجنبية بعد أن حرمت فى الستينات دخولها مجالات التنمية الاقتصادية . المهم أن الفرد والقطاع الخاص أصبح محورا للنشاط الاقتصادى والأمل فى خلاص الاقتصاد المصرى من أزمتة الاقتصادية الطاحنة .

غير أن الواقع العملى قد شهد تغيرات محدودة في مجال السياسات الاقتصادية التى تؤكد الواقع الفلسفى الجديد المنظم لمسيرة الحياة الاقتصادية المصرية . فلقد كان منتظرا- طبقا لفلسفة السوق الحر- اتباع السياسات التى تؤكد إطلاق حرية قوى العرض والطلب فى تحديد مستويات الأسعار والربحية ، والاتجاه نحو إلغاء القيود التى تقف حجر عثرة أمام الجهود التنموية للقطاع الخاص الوطنى والأجنبى . غير أن السياسات الاقتصادية المتبعة مع مطلع عام ١٩٧٤ لم تشهد تغيرات واسعة بنفس الدرجة من العمق التى شهدتها التنظيمات الفلسفية التى اختارتها الدولة منهاجا جديدا لحياتها الاقتصادية . بل جاء التغيير على مستوى السياسات الاقتصادية محدودا وقاصرا على عدد من الإجراءات والتشريعات التى يمكن حصرها فى النقاط التالية :

- القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ فى شأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة .
- القانون رقم ١١٥ لعام ١٩٧٥ للاستيراد والتصدير ، الذى أتاح للقطاع الخاص دخول مجال الاستيراد ، وكسر احتكار القطاع العام للتجارة الخارجية .
- القانون رقم ٩٣ لعام ١٩٧٤ بشأن حق الأفراد فى تمثيل الشركات الأجنبية وفتح الوكالات للاستيراد بعد أن كان ذلك أمرا قاصرا على القطاع العام وحده .
- قانون النقد الأجنبى رقم ٩٧ لعام ١٩٧٦ فى شأن حيازة النقد الأجنبى دون التجار فيه .
- إقرار نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، والذى يعطى الأفراد الحق فى استيراد ما يرغبون فيه بشرط عدم مطالبة السلطات الاقتصادية بتدبير النقد الأجنبى . ومعنى ذلك أن الدولة قد غضت النظر عن الطريقة التى يمكن بها تدبير العملات الأجنبية مع إعفاء الجهاز المصرفى من مسؤولية توفير هذا النقد للاستيراد من الخارج . وكانت محصلة ذلك الاعتراف بوجود السوق السوداء للصرف الأجنبى مع عدم رغبة المشرع المصرى فى إضفاء طابع الشرعية على هذا النظام ، فسانصف خطوة نحو تحرير تجارة النقد الأجنبى حيث أباح حيازته ، وترك نصف الخطوة الأخرى للظروف خوفا من عواقب تحرير النقد الأجنبى فى مصر ، والتى يمكن أن تأخذ شكل المضاربة على الجنيه المصرى ، فتؤدى إلى انخفاضه المفاجئ وإحداث أزمات اقتصادية لا يقوى الواقع الاقتصادى المصرى على التصدى لها .

ولقد ترتب على هذه الإجراءات الجزئية التى صاغها المشرع المصرى كمدخل للسياسات الاقتصادية الجديدة التى عرفت اصطلاحا بعهد الانفتاح الاقتصادى المصرى أن وضعت الاقتصاد القومى على أول طريق الاقتصاد الحر، ثم تركته بعد ذلك يصطدم بالقيود المتبقية من السياسات الاقتصادية التى ورثتها عقود الخمسينات والستينات . وكانت النتيجة الطبيعية هى اختيار الاقتصاد المصرى لتوجهات اقتصادية غير مدروسة حيث دفعت به إلى تنمية تجارة الاستيراد التى وجدت لها سوقا رائجة هيئته الظروف الاقتصادية المواتية بعد أحداث البترول عام ١٩٧٣ . أما تجارة التصدير فلقد بقيت تعمل بنفس القيود التى كانت تسير عليها فى الخمسينات والستينات . بعبارة أخرى اتجهت سياسات الاستيراد نحو الأخذ بمفاهيم الاقتصاد الحر، بينما بقيت سياسات التصدير تعيش فى المناخ الاقتصادى الذى وفرته فلسفة التخطيط المركزى فى الخمسينات والستينات . وعليه وصلت شركات القطاع العام العاملة فى مجال التصدير إلى مرحلة كانت كل ماتمنها هوساواتها بشركات ومكاتب القطاع الخاص العاملة فى مجال تجارة الاستيراد . أى : أن هذا الوضع الجديد اتخذ شكل عدم التكافؤ بين القطاع العام التصديرى ، والقطاع الخاص الاستيرادى ، وبالتالي نشوء ازدواجية التنظيم الاقتصادى لقطاع التجارة الخارجية ، والتى أسفرت فى التحليل الأخير عن الزيادة المتنامية فى فجوة الصرف الأجنبى خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٦ على نحو ما قدمناه ، وبالتالي إهدار جانب هام من موارد الصرف الأجنبى كان يمكن استغلالها فى تنمية قطاعات إنتاجية معينة فيما لو توافرت البيئة الاستثمارية الملائمة (١٣) .

-
- (١٣) احتلت قضية الأداء الاقتصادى للمصرى فى عهد الانفتاح الاقتصادى المصرى مكانا هاما بين الدراسات والبحوث الاقتصادية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلى :
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، موقف الانفتاح الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية حتى ١٩٨٢/١٢/٣١ ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٣ .
 - المجلس القومى للإنتاج ، شعبة الشؤون الاقتصادية والمالية ، تقرير لجنة سياسة الانفتاح الاقتصادى ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٩ .
 - بنك مصر ، أثر المشروعات المنشأة وفقا لقانون الاستثمار على الاقتصاد القومى ، النشرة الاقتصادية لبنك مصر ، العدد الأول ، ١٩٨٤ .
 - جودة عبد الخالق ، « أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحولات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى (١٩٧١ - ١٩٧٧) » ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى الثانى للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ٢٣ - ٢٥ مارس ١٩٧٨ .

خلاصة التحليل المتقدم : أن الفلسفة الاقتصادية التي تبنتها الدولة مع مطلع عام ١٩٧٤ لتعميق مفاهيم اقتصاديات السوق الحر لم تشهد إلا تغيرات طفيفة في مجال تحرير السياسات الاقتصادية من القيود التي فرضت عليها في فترة التخطيط القومى الشامل ، وبالتالي نشأ لدينا اقتصاد يقتنع بأهمية الفرد وكفاءة القطاع الخاص في دفع عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن دون القدرة على دعمه والخوف من تشجيعه حتى لا يحد القطاع العام نفسه في موقف لا يحسد عليه ، فتضطر الدولة إلى إحداث عدد من التغييرات الهيكلية في صلب وجوهر القطاع العام يخشى معها عدد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تثير غضب الطبقات محدودة الدخل . ولقد ساعد على التفاضى عن إحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة لتحسين أداء القطاع العام ، والارتفاع بكفاءة إدارته الاقتصادية حالة الرواج التي شهدتها البلاد في النصف الثانى من السبعينات .

غير أن بداية الثمانينات قد شهدت قطاعا عاما موروثا من جهود التنمية الاقتصادية في الخمسينات والستينات يعمل في ظل أسلوب للإدارة الاقتصادية المرتكز على المحاور الأربعة التالية :

- إعفاء وارداته من سلع التنمية من الضرائب الجمركية .
- تقديم الدعم والعمول النقدي لمستلزمات إنتاجه ؛ لكي تبقى أسعار منتجاته في مستوى يمكن للطبقات محدودة الدخل من شرائها .
- عمالة زائدة خلقتها سياسة التزام الدولة بتعيين الخريجين من المؤهلات العليا والمتوسطة والمسرحين من القوات المسلحة الذين شاركوا في حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

-
- سيد أحمد البواب ، « قضية الاقتصاد المصرى الكبرى : قضية الإنتاج في ظل الإنفتاح الاقتصادى : المشاكل والحلول » ، مذكرة خارجية رقم ١٣٧١ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٣ .
 - فاروق حلمى منصور ، رشاد أحمد مشرف ، « الإنفتاح الاقتصادى بين الإنتاج والإستهلاك » بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى الثانى للنقد بالقاهرة في الفترة ٢٤ - ٢٦ أبريل ١٩٨٢ ، والذي نظمته كلية التجارة بجامعة المنصورة .
 - محمود عبد الفضيل ، « الجهد في الاقتصاد المصرى » بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى السابع للإقتصاديين المصريين خلال الفترة ٦ - ٨ مايو ١٩٨٢ ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، مايو ١٩٨٢ .
 - مصطفى السيد ، « الإنفتاح الاقتصادى واستراتيجية الإعتماد على الذات » بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى السادس للإقتصاديين المصريين الذى عقد خلال الفترة ٢٦ - ٢٨ مارس ١٩٨١ ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ١٩٨١ .

- فرض الرقابة السعرية على منتجاته ، لكي تبقى دون مستوى الأسعار العالمية ، حماية للطبقات محدودة الدخل من الموجات التضخمية الواردة من الأسواق العالمية .

ولقد كانت النتيجة الطبيعية لتفاعل هذه المحاور الأربعة للإدارة الاقتصادية للقطاع العام توفير منتجات تعاني من انخفاض مستويات جودتها ، وارتفاع في نفقات انتاجها لعدم توافر الموارد الكافية لعمليات الإحلال والتجديد والتوسع الاستثماري ، ولتواجد عمالة زائدة لا تبررها الاعتبارات الاقتصادية ، وإن كانت تنسجم مع الاعتبارات الاجتماعية . من هنا لم يمكن غريبا أن تواجه الكثير من شركات القطاع العام مشكلة تضاعف أو اختفاء هامش الربحية ، بل وتحقيق الخسارة في الغالب من الأحيان على الرغم من تلقيها دعما نقديا من ميزانية الدولة ، وتمتعها بالعديد من الإعفاءات الضريبية والجمركية . وغنى عن البيان فإن تفاعل هذه المحاور الأربعة للإدارة الاقتصادية للقطاع العام تتنافى مع مقتضيات إستراتيجية التوجه التصديري ، وماتعنيه من صعوبة اختراق الدائرة التسويقية الدولية ، وضرورة الموازنة بين جودة الإنتاج ، وذوق المستهلك الأجنبي ، وجعل أسعار المنتجات التصديرية في مستوى تنافسي . من هنا ليس غريبا الحكم على تصريعات الحكومات المصرية المتعاقبة في السبعينات ، وحتى منتصف الثمانينات حول أهمية الحاجة إلى تنمية الصادرات المصرية بعدم الجدوية فيما تعلنه من أهداف تصديرية في بعض الأحيان ، أو عدم الفهم لطبيعة العمليات التصديرية وشروطها في أحيان أخرى .



تحليل سياسات الصرف الأجنبي قبل

الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩١٦-١٩٨٦).

١٠٥٠ تطور سياسات الصرف الأجنبي في مصر خلال الفترة (١٩١٦ - ١٩٧٣):

تقسم هذه الدراسة مراحل تطور سياسات سعر الصرف خلال الفترة ١٩١٦ - ١٩٧٣ إلى أربعة مراحل فرعية نتناولها تباعاً على الوجه التالي^(١):

١٠١٠٥ المرحلة الأولى (١٩١٦ - ١٩٤٥):

لعل نقطة البدء في سياق هذا التحليل هي وجوب الإشارة إلى علاقة التبعية النقدية التي كانت تربط بين الاقتصاد المصري والاقتصاد الإنجليزي منذ عصر الاحتلال البريطاني لمصر في عام ١٨٨١. فنذ هذا التاريخ، ومصر مستعمرة إنجليزية، وعضو في منطقة الإمبراطورية، وبالتالي يعتبر التزامها «بقواعد اللعبة» Rules of The

(١) قارن في هذا الخصوص المراجع التالية:

- معهد التخطيط القومي، «تقييم سياسات التجارة الخارجية والتقد الأجنبي وسبل ترشيدها»، قضايا التخطيط والتنمية في مصر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٣ (١٩٨٠)، ص ٤٢-٥٦.
- محمود عبد الحسي، «مشكلة الماكنل: الجنيه والدولار (١)»، مجلة الأهرام الاقتصادية، العدد ٨١٧، ١٠ سبتمبر ١٩٨٤، ص ٤٠-٤٣.
- بنك مصر، «دور سياسة سعر الصرف في إدارة ميزان المدفوعات في مصر»، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، السنة الثامنة والعشرون، ١٩٨٤، ص ١٢-٢١.
- سامي عفيفي حاتم، «الاقتصاد المصري في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة»، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤-٤١.

Game التى يقتضيها العمل بموجب التزامات العضوية داخل هذه المنطقة أمرا طبيعيا ، ونتيجة حتمية للظروف والالتزامات التى تولدها علاقات التبعية النقدية التى تنشأ عادة بين الدولة الأم ومستعمراتها .

ولقد لاقت علاقات التبعية النقدية بين بريطانيا باعتبارها الدولة المسيطرة ، ومصر باعتبارها الدولة التابعة بعدا هاما وأساسيا كنتيجة منطقية للدور القائد الذى احتله الاقتصاد الانجليزى فى القرن التاسع عشر وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ، وإلى حد ما خلال فترة ما بين الحربين ، من هنا كان النظام النقدى المصرى عرضة للتغيرات والظروف الاقتصادية العالمية التى يمر بها الاقتصاد القائد . لذلك نرى طبيعيا أنه حينما اضطرت إنجلترا إلى اتباع نظام الرقابة على الصرف الأجنبى فى فترة ما بين الحربين ، اضطرت مصر أيضا إلى الدخول تحت لواء هذا النظام بمقتضى القانون رقم ١٠٩ لعام ١٩٣٩ .

ومن المعروف أن العمل بنظام الإسترليني قد أعطى لبريطانيا حقوق امتياز خاصة فى مقدمتها حق الحصول على العملات الأجنبية التى تجمعت لدى الدول الأعضاء — ومن بينها مصر — فى منطقة الإسترليني حيث تلزم الدول الأعضاء بإيداع ما يتوافر لديها من عملات صعبة لدى الخزنة البريطانية مقابل حصولها على أذونات على الخزنة البريطانية تستخدم كغطاء للإصدار الجديد فى الداخل . ولقد نجم عن هذا النظام تراكم الأرصدة الإسترلينية لمصر فى لندن على أن يتم استخدامها فى الحدود التى تقررها الحكومة البريطانية بصرف النظر عن مدى حاجة الاقتصاد المصرى لتلك الأرصدة لاستخدامها فى تمويل الواردات من خارج نطاق الكتلة الإسترلينية ، يضاف إلى ذلك أن الاستيراد من خارج نطاق هذه الكتلة كان يخضع لموافقات يمنحها مركز تموين الشرق الأوسط الذى كان يكلف من بنك إنجلترا بالسماح لمصر بالاستيراد من خارج منطقة الإسترليني فى حدود الحصص المقررة لها .

ثم حدث تطور هام فى علاقات التبعية النقدية التى أنشأتها قواعد اللعبة لنظام الإسترليني حيث تم إلغاء مركز تموين الشرق الأوسط ، وألغى بالتالى نظام رقابة الاستيراد من خارج كتلة الإسترليني فى ٣٠ ديسمبر ١٩٤٤ . غير أن نظام إيداع مصر لعملاتها الأجنبية فى لندن وحصولها على حصة تحدد نصيبها من العملات الأجنبية ظل

قائما ، وظلت اتفاقيات العملة الصعبة بين مصر وبريطانيا تتجدد حتى عقد الاتفاق المالى الأول فى يونيو ١٩٤٧ لتسوية الأرصدة الاسترلينية المتراكمة لمصر .

٢٠١٠٥ . المرحلة الثانية (١٩٤٥ - ١٩٥٧) .

وتبدأ المرحلة الثانية مع انضمام مصر إلى صندوق النقد الدولى عام ١٩٤٥ حيث أبلفته أن الجنيه المصرى يحتوى على ٣,٦٧ جراما ذهباً مما يجعل قيمة الجنيه المصرى فى ذلك الوقت معادلة ١,٣٣ ٤ دولارا أمريكيا .

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية فرضت بريطانيا نظام الرقابة على الصرف بالإسترليني وعلى الكتلة الإسترلينية ، الأمر الذى دفع مصر إلى إعادة النظر فى عضويتها بهذه الكتلة . لهذا اضطرت مصر فى عام ١٩٤٧ للخروج من منطقة الإسترليني ، ولكنها سارت على قاعدة إسترلينية بحيث يكون الغطاء النقدى المصرى مقوما بالإسترليني ، وظل يربط بين سعر الصرف الإسترليني والجنيه المصرى . سعر رسمى خاص . وفى عام ١٩٤٨ اتخذت مصر خطوة جديدة لتأكيد الانفصال عن الإسترليني وهى ضمان أوراق البنكنوت المصرية بأذون مصرية .

ولقد ترتب على خروج مصر من كتلة الإسترليني عدم التزامها بتحويل إيراداتها من الصرف الأجنبى إلى لندن ، وبالتالى أصبح فى مقدورها الاحتفاظ بجميع متحصلاتها من الصرف الأجنبى ، وهو ما أدى فى التحليل الأخير إلى انتهاء العمل بنظام تجميع الأرصدة الإسترلينية الذى بدأ العمل به فى عام ١٩٣٩ .

وغنى عن البيان فإنه كان من نتائج هذا التحول فى مفاهيم ومضمون علاقات التبعية النقدية التى كانت تربط بين مصر وبريطانيا ، والذى أحدثه خروج مصر من كتلة الإسترليني ضرورة النظر فى سياسة المدفوعات الدولية بالشكل والأسلوب الذى يمكن مصر من مواجهة مشكلة تدبير احتياجاتها من الصرف الأجنبى لتغطية مدفوعاتها الدولية . ولقد تمثل ذلك التحول فى اتخاذ عدد من الإجراءات والتشريعات النقدية ، والتى يمكن تلخيصها فيما يلى :

١٠٢٠١٠٥ قانون الرقابة على الصرف الأجنبى :

صدر أول قانون للرقابة على الصرف الأجنبى فى مصر من أجل تنظيم التعامل بالصرف الأجنبى وذلك تحت رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، وتضمن المبادئ التالية :

- يتم التعامل في الصرف الأجنبي من خلال البنوك المعتمدة .
 - التزام المقيمين داخل الدولة بعرض مايتوافر لهم من دخل بالعملات الأجنبية للبيع على السلطات النقدية .
 - ألا تزيد فترة بقاء حصيلة الصادرات بدون استيرادات عن مدة معينة (٣ شهور) .
 - لا يجوز تحويل أو تصدير الصرف الأجنبي خارج مصر إلا بإذن مسبق بالشروط والأوضاع التي يحددها القانون .
 - حظر كل تهديد مقوم بالعملة الأجنبية وكل مقاصة منطوية على تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية إلا بالشروط والأوضاع التي تحددها بقرار وزاري .
 - حظر تعامل غير المقيمين في مصر أو وكلائهم بالسفوف الأجنبي إلا بشروط خاصة تحددها بقرار وزاري .
 - بالنسبة للمبالغ المستحقة لغير المقيمين والمحظور تحويل قيمتها لحسابهم في الخارج يجب دفعها في حسابات مجمدة لدى المصارف المحلية إبراء للذمة .
- وبإلقاء الضوء على تلك المبادئ يتضح بجلاء مدى حرص واضعي الخطط والسياسات النقدية على المحافظة على قيمة العملة ومنع استنزاف حصيلة البلاد من الصرف الأجنبي إلا في الحدود التي يراها واضعو الخطط والسياسات النقدية ، وبما يخدم أهداف السياسة الاقتصادية العامة . و يلاحظ أن هذه المبادئ صدرت في صورة لائحة للسفوف الأجنبي ، لتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي ، ولكن أعيد إصدار هذه اللائحة مرة أخرى في أكتوبر ١٩٦٠ في ضوء التطورات والتغيرات التي لحقت بها .
- ٢٠٢٠١٠٥ حسابات التصدير والاستيراد :**

وتقوم فكرة حساب التصدير على إيجاد مورد خارجي يقبل التصدير إلى مصر مقابل فتح حسابات غير مقيمة له في البنوك المصرية وبمجنهات مصرية قابلة للتحويل ، وهذه القابلية للتحويل ليست مطلقة ، ولكنها مرهونة بقبول المورد الأجنبي استيراد سلع من السوق المصرية تسدد قيمتها من الحسابات المفتوحة . لهذا يستطيع المورد الخارجي استخدام حساباته في الاستيراد من السوق المصري أو التنازل عن كل أو جزء من هذا الرصيد لمستورد آخر يرغب في شراء سلع وخدمات من السوق المصرية . وكان الهدف من الاتجاه نحو الأخذ بهذا الأسلوب هو إيجاد سوق خارجية للجنيه المصري من خلال قيام

الوسيط بعرض الجنيه المصرى فى الأسواق لمن يرغب فى الاستيراد من مصر مقابل العملة التى يعرضها راغبو الاستيراد من مصر ، ونتيجة التقاء قوى العرض والطلب يتحدد سعر التبادل بين الجنيه المصرى والعملة الأجنبية . كذلك كان الهدف من هذا الاتجاه هو التغلب على عدم إمكان استخدام أرصدة مصر الاسترلينية فى تمويل عمليات خارج منطقة الاسترلينى ، هذا بالإضافة إلى قصور مواردها من الصرف الأجنبى . ولقد تبين للسلطات النقدية منذ أوائل عام ١٩٥٢ عدم قدرة حسابات جنيه التصدير على الوفاء بالفرض منه . وأمام عدم القدرة على إيقاف العمل بهذا النظام دفعة واحدة بسبب قصور حصيلة البلاد من العملات الصعبة ، فقد تقرر الإبقاء على النظام مع العمل على تصفيته تدريجياً .

وعملاً على تفضى المضاربة على قيمة الجنيه المصرى استقر الرأى على إبقاء النظام السابق ، مع إدخال نظام حسابات حق الاستيراد وذلك فى فبراير ١٩٥٣ . وتكن فكرة هذه الحسابات فى تشجيع القائمين بالتصدير من خلال السماح لهم بتجنب نسبة من حصيلة صادراتهم من العملات الأجنبية ويحتفظ بها فى حسابات لدى البنك الذى يتعامل معه ، ويقوم بنفسه أو من يتنازل له عن هذه الحسابات بتغطية قيم واردات يقوم باستيرادها من الخارج ، ومن ثم فقد أوجد هذا النظام سوقاً جزئية شبه حرة للتعامل فى الصرف الأجنبى . ولقد كان الهدف من هذا النظام ينحصر فى الآتى :

- تشجيع الصادرات المصرية .
- نقل مركز الثقل فى التعامل بالجنيه المصرى من الأسواق الخارجية إلى السوق المصرية من أجل الحفاظ على قيمة الجنيه من التدهور .

وتم إلغاء هذا النظام تحت ضغط إنجلترا أثناء مفاوضات ١٩٥٥ بشأن تسوية الأرصدة الاسترلينية . فقد تقرر وقف العمل بهذا النظام بالنسبة للإسترلينى والمارك الألمانى فى سبتمبر ١٩٥٥ ثم بالنسبة للدولار . يضاف إلى ذلك أن نظام حق الاستيراد كان يعتبره عيب خطير يتلخص فى أن الدولة التى تطبق هذا النظام وما يرتبط به من علاوة تصبح فى وضع يميز بالنسبة لباقي الدول من حيث كونه يزيد من ثمن السلع المستوردة ويخفض من ثمن السلع المصدرة .

وفي يوليو عام ١٩٥٨ تمت العودة مرة أخرى إلى إحياء نظام حسابات التصدير مع إطلاق حرية التعامل بهذه الحسابات بالنسبة للتصدير إلى بلاد العملات الصعبة أو دول الاتفاقيات . وفي ١٩٥٨/٢/٢ تقرر أن يقوم البنك الأهلي ببيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل بعلاوة سميت علاوة التصدير، وكان الهدف من وراء هذا الإجراء هو إيجاد حلول لتقلبات العلاوة التي يتم تحديدها خارجيا في حسابات التصدير . وكان نظام العلاوات سببا في إلغاء نظام حسابات التصدير والاستيراد أو بسبب انعدام الحافز من وراء هذه الحسابات .

٣٠٢٠١٠٥ اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية :

كان الاتجاه نحو التوسع في اتفاقيات التجارة والدفع هو وسيلة للخروج من مأزق نقص العملات الصعبة اللازمة لتمويل عمليات التجارة الخارجية ، وكذلك وسيلة لتصريف منتجات الدولة في الخارج . فلقد توسعت مصر في هذا النظام بدءا من عام ١٩٥٣ كوسيلة لتصريف فائض الأقطان المصرية في ذلك الحين .

وتنقسم اتفاقيات التجارة والدفع إلى اتفاقيتين منفصلتين يكمل كل منهما الآخر :

- إتفاقية التجارة بين دولتين وتحدد فيها السلع المتبادلة وكمياتها ونوعيتها ومواصفاتها وغير ذلك من الشروط .
- إتفاقية الدفع وتعقد بين البنوك المركزية للدول أعضاء الاتفاقية و يتم فيها تقرير الكيفية الشئ يتم من خلالها سداد فائض الاتفاقية التجارية من حيث العملات والشروط والفائدة وغير ذلك .

٤٠٢٠١٠٥ نظام العلاوات :

لا شك أن نظامى حسابات التصدير وحق الاستيراد قد تضمنت خلق نوع من العلاوات الفعلية تضاف إلى سعر الصرف الرسمى فتخلق لذلك تعدد في أسعار الصرف . ومن واقع تجربة السلطات المصرية خلال فترة تطبيق حسابات حق الاستيراد رأت هذه السلطات ضرورة السيطرة على نسبة العلاوات الفعلية التي انطوى عليها التعامل في حسابات حق الاستيراد . ومن ثم وافقت على السماح للبنوك بالتدخل بعمليات بيع للعملات الأجنبية مع تحديد نسبة العلاوة التي تتقاضاها تلك البنوك على التحويلات بالعملات الصعبة . وقد ظلت سياسة العلاوات غير واضحة المعالم إلى أن أعيد العمل بنظام حسابات التصدير مع تطبيقه بطريقة أشمل وهنا رأت السلطات

النقدية أنه ليس من المرغوب فيه أن تظل العلاوة في هذه الحسابات خاضعة للظروف الخارجية، فقرر في ميزانية سنة ١٩٥٨ أن يقوم البنك الأهلى المصرى (وكان يؤدى وظيفة البنك المركزى آنذاك) ببيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل بعلاوة سميت بعلاوة التصدير، ووضعت لتقلب هذه العلاوة حدودا تتراوح داخل نسبة ٣٠ ٪ ، ويتدخل البنك بعمليات البيع والشراء ، كلما لاحظ أن ظروف عرض وطلب العملات الأجنبية المعنية سوف تدفع بأسعارها خارج تلك الحدود . وقد أدى تقرير تلك العلاوة إلى عزوف المتعاملين في حسابات التصدير عنها نظرا لأن المستوردين في مصر لم يعد لديهم حافز للجوء إلى هذه الحسابات في الوقت الذى يمكنهم فيه الحصول على العملات الأجنبية التى يحتاجونها بعلاوة محدودة من البنوك بصفة رسمية ، ومن ثم أوقف العمل بنظام حسابات التصدير بعد فترة قصيرة من العودة الرسمية للأخذ به .

خلاصة ما تقدم أن المرحلة الثانية من تطور سياسة أسعار الصرف في مصر (١٩٤٧ - ١٩٥٧) قد أسفرت عن تعدد في أسعار الصرف تواكب فيه ثلاثة أسعار صرف على الأقل في كل سنة من سنوات هذه المرحلة . أما عن أسعار الصرف التى شهدتها هذه المرحلة بصفة معترف بها رسميا فيمكن تصنيفها إلى أربعة أنواع :

- الجنيه المصرى بسعر التعادل والذى تحدد بانضمام مصر لصندوق النقد الدولى سنة ١٩٤٦ بـ ١٢٣ ، ٤ دولار ثم خفض سنة ١٩٤٩ إلى ٢ ، ٨٧ دولارا أمريكيا ، ويطبق في أغلب اتفاقيات التجارة والدفع وبعض المدفوعات كالسياحة والهجرة .
- الجنيه بسعر صرف اتفاقي ويسرى في اتفاقيات التجارة والدفع ويكاد يكون في حدود سعر التعادل ، ولكن لو أدخلنا في الاعتبار سعر الفائدة الذى يطبق على الأرصدة المدينة في هذه الاتفاقيات لأمكن القول بأنها تضمنت أسعارا آجلة للصرف تختلف عن سعر التعادل .
- جنيه التصدير وقد نشأ من تطبيق حسابات التصدير ، وهو قابل للتحويل ويتغير سعر صرفه طبقا لتغيرات العرض والطلب وطبقا للعلاقة بين الواردات والصادرات التى تسوى مدفوعاتها وفقا لهذا النظام .
- جنيه حق الاستيراد ، وهو جنيه حر حتى داخل السوق المصرية ، وامتد العمل به ليشمل معظم الصادرات ، وقد اختلف سعر صرف الجنيه في هذه الحسابات من عملة لأخرى

وباختلاف نسبة العلاوات فيما بينها ، فبينما تراوحت نسبة العلاوة للاستيرليني من ٣,٥% إلى ١٥% ، تراوحت هذه العلاوة للدولار من ١١% إلى ١٢% .
١٩٥٠-١٩٦١ المرحلة الثالثة (١٩٥٧ - ١٩٦١) .

وفي هذه المرحلة استمرت مشكلة ندرة العملات الأجنبية ، وزادت حدتها بتجميد أرصدة العملات الحرة بعد تأميم قناة السويس ، وماتبع ذلك من حرب السويس وفرض حصار اقتصادى على مصر . ولقد أدى ذلك مع الإصرار على متابعة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر إلى التغيير في اتجاهات التوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية بحيث تزايدت الأهمية النسبية للمعاملات التجارية في الدول الاشتراكية .. وعلى الرغم مما أبدته هذه الدول من تعاون مع مصر في سبيل تنميتها ، إلا أن حقيقة استمرار النصب الأكبر من الواردات المصرية حكرا على أسواق الدول الغربية قد تضافر أثره مع توجه نصيب متزايد من الصادرات المصرية إلى أسواق الدول الشرقية (وعملاتها غير قابلة للتحويل وكانت المدفوعات معها تسوى طبقا لاتفاقيات ثنائية) ليزيد ذلك من حدة مشكلة قصور موارد مصر من العملات الحرة أو الصعبة .

وقد أبرز ذلك الحاجة إلى تخطيط الموارد والاستخدامات من الصرف الأجنبى ، الأمر الذى دفع مصر إلى الأخذ بنظام الميزانية التقديرية والتوسع في الاعتماد على اتفاقيات التجارة والدفع ، وزادت مصر اعتمادها على الاقتراض الخارجى ، وأخذت بنظام محدد لعلاوات الصرف الأجنبى . وفيما يلى عرض موجز لأهم هذه الاجراءات :

١٩٥٠-١٩٦٠ ميزانية الصرف الأجنبى :

وضعت أول ميزانية للصرف الأجنبى في مصر في سبتمبر ١٩٥٧ ، وكان تخصيص حصص الصرف الأجنبى يتم كل ثلاثة شهور حسب مستوى حصيلة الصادرات . وفى البداية كان التخصيص يتم بالنسبة لواردات السلع الضرورية ومنها واردات وزارة التموين والأدوية ، ولكن ما لبث أن امتد التخصيص ليشمل حصة شاملة لواردات المواد الخام ، ومن ثم أصبحت الميزانية سنوية اعتبارا من ١٩٦٠ .

ويمكن القول بأن نظام ميزانية الصرف الأجنبى كان نتيجة للحصار الاقتصادى الذى فرض على مصر في تلك الفترة ، فلبأت إلى هذا الأسلوب كإجراء شامل لتنظيم تمويل تجارتها الخارجية مع العالم الخارجى . وبصفة عامة يمكن القول بأن الموازنة كانت تتم طبقا للأسس التالية :—

● يتم خصم الالتزامات المطلوبة خلال مدة الميزانية التقيدية حيث كانت لها الأولوية في السداد .

● خصم المصروفات غير المنظورة المطلوب سدادها خلال فترة الميزانية .

● تخصيص الجزء المتبقى من الموارد (منظورة وغير منظورة) لأغراض الاستيراد السلمي .
٢٠٣٠١٠٥ . الالتجاء إلى الاقتراض الخارجي :

وأمام عدم كفاية موارد مصر الذاتية من الصرف الأجنبي ، ونظرا لاستمرار العجز في الميزان التجاري ، وضرورة توفير التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية ، لجأت مصر إلى الاقتراض من العالم الخارجي لسد هذه الثغرة . وعلى الرغم من أن هذه الفترة شهدت بداية الاعتماد على القروض الأجنبية لتمويل احتياجات أساسية ، إلا أنه لم يحدث توسع في عقد هذه القروض مما يهدد الاستقلال الاقتصادي ، أو يقلل من دور الجهد الوطني في تمويل التنمية وتحمل أعبائها .

٢٠٣٠١٠٥ . الأخذ بنظام محدد للملاوات .

أعلنت الحكومة في سبتمبر ١٩٥٩ نظاما محددًا للملاوات على الصادرات ورسما معينا على الواردات على النحو التالي :

● يدفع عن الواردات المنظورة وغير المنظورة رسما بواقع ٢٧ ٪ ، وتستثنى من ذلك واردات بعض السلع الاستثمارية والمواد الخام .

● تتمتع حصيلة صادرات السلع المصنوعة بملاوة بنسبة ١٧ ٪ ، ويستثنى من ذلك صادرات الأسمنت والمنسوجات .

● تمنح صادرات القطن والبصل علاوة متغيرة يتم تعديلها دوريا وفقا لظروف السوق العالمية (يتراوح معدل هذه العلاوة بين ٢٥ ٪ — ٣٠ ٪) .

● ولما كانت الأسعار العالمية للأرز والأسمنت والبتروكيمياويات كثيرا عن أسعارها المحلية فقد أخضعت الحكومة صادرات هذه السلع لضريبة رسم صادراتي غير معدلها بتغير أسعار هذه السلع في السوق العالمية .

وفي أواخر عام ١٩٦١ سمحت الدولة إلى توحيد وتبسيط نظام الملاوات ، فتمنح المتحصلات بالصراف الأجنبي علاوة محددة قدرها ٢٠ ٪ بغض النظر عن نوع العملة .

وكذلك تقرر تحصيل رسم موحد على التحويلات إلى الخارج قدره ٢٠٪ ، كما تقرر رد نصف الملاوة المحصلة على المدفوعات إلى الخارج إذا تمت بفرض استيراد سلع تموينية أو مواد خام أو سلع استثمارية . أما عن السلع التي تزيد أسعارها في الخارج عن أسعارها في الداخل فرؤى ألا يزيد رسم الصادر الذي يفرض عليها عن ٢٠٪ من قيمتها .

٥٠١٠٥ المرحلة الرابعة (١٩٦٢ - ١٩٧٣) .

في هذه المرحلة تفاقمت مشكلة ندرة العملات الأجنبية وتدهورت قيمة الجنيه ، وذلك لتزايد عجز ميزان المدفوعات بسبب تدهور محصولي القطن والأرز في السنوات الأخرى من هذه الفترة ، وكذلك بدأ تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتوسع في الإنفاق الحكومي وفي استيراد الآلات والمعدات اللازمة لمشروعات التنمية ، بالإضافة إلى استنزاف احتياطيات مصر من الصرف الأجنبي في دفع تعويضات قناة السويس وتعويضات الرعايا الأجانب عن ممتلكاتهم الموقوفة والمصادرة والتعويضات التي دفعت للحكومة السودانية بسبب إنشاء السد العالي فضلا عما تكبدته مصر من نفقات في حرب اليمن .

٥٠١٠٤٠١٠٥ توحيد أسعار الصرف وبرنامج التثبيت في مايو ١٩٦٢ :

في سبيل تغطية هذا العجز لجأت مصر إلى صندوق النقد الدولي للاقتراض منه ، وكان لابد من قبول حد أدنى من الشروط التي يعرضها ، وهو ما تمخض عن برنامجين للتثبيت أحدهما في عام ١٩٦٢ ، والآخر في عام ١٩٦٤ .

أما عن برنامج التثبيت الذي عقده مصر مع صندوق النقد الدولي في عام ١٩٦٢ فقد تم بمقتضاه حصولها على تمويل من الصندوق قدره ٤٢,٥ مليون دولار ، والتزمت مقابل ذلك ببرنامج للتثبيت أهم معالمه : رفع سعر الفائدة الدائنة والمدينة ، وعدم التوسع في الائتمان المصرفي ، والحد من سياسة التمويل بالعجز ، ورفع نسبة الاحتياطي للبنوك التجارية ، وتحديد سعر صرف واقعي للجنيه بحيث أصبح ٢,٣ دولار ، ويسرى على كافة المعاملات باستثناء رسوم المرور في قناة السويس ومرتببات المبعوثين في الخارج . وهكذا سلمت مصر بتخفيض سعر الصرف رسميا بحوالي ٢٠٪ .

٠٢٠٤٠١٠٥ برنامج التثبيت الثاني ١٩٦٤ :

لجأت مصر مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي في عام ١٩٦٤ فحصلت على تسهيل ائتماني في حدود ٤٠ مليون دولار يمكن زيادتها لتدعيم برنامج التثبيت بقروض إضافية . ومن ثم قبلت مصر برنامجاً ثانياً للتثبيت ، فأعيد تقييم الذهب الموجود كنطاء لإصدار البنكنوت المصري على أساس أن الجنيه يعادل ٢,٣ دولار أمريكي ، ومعنى ذلك أن المحتوى الذهبي للجنيه قد خفض إلى ٢,٠٤٤ جراماً من الذهب الخالص .

٠٣٠٤٠١٠٥ التيسيرات النقدية (١٩٦٨ - ١٩٧٣) :

من أجل تشجيع تدفق مدخرات المواطنين المصريين العاملين بالخارج لجأت الحكومة المصرية اعتباراً من عام ١٩٦٨ إلى منح علاوة نسبتها ٣٥% على التحويلات بالعملة الأجنبية من الخارج إلى مصر ، ثم امتد منح هذه العلاوة ليشمل في سنة ١٩٧١ حصيلة الخدمات الفندقية والسياحية . واعتباراً من مايو سنة ١٩٧٢ تم رفع هذه العلاوة على المتحصلات بالعملة الأجنبية إلى ٥٠% مع إتساع نطاق التطبيق فيما أطلق عليه فيما بعد نظام الأسعار التشجيعية .

٠٢٠٥ الاتجاهات الرئيسية لسياسات الصرف الأجنبي في مرحلة الانفتاح الاقتصادي :

اتضح لنا من البند السابق أن سياسات النقد الأجنبي في مصر خلال الفترة (١٩١٦ - ١٩٧٣) تنقسم إلى عدد من المراحل ، وانتهينا إلى أن أهم معالم المرحلة الثالثة من هذه المراحل والتي تمتد خلال الفترة من (١٩٦٨ - ١٩٧٣) تكن في الاتجاه نحو إقرار المزيد من التيسيرات النقدية في مجال التعامل بالنقد الأجنبي بهدف جلب المزيد من العملات الصعبة خاصة وقد واكب هذه الفترة عدد من التطورات الهامة :

١ - تزايد أعداد وحجم العمالة المصرية المهاجرة إلى دول الخليج وهو الأمر الذي واكب تزايد أهمية البترول كمصدر للطاقة وارتفاع أسعاره ومن ثم تحقيق عوائد نفطية هائلة استدعت قيام الدول العربية البترولية بعمليات تنمية اقتصادية واجتماعية فتحت المجال أمام العمالة المصرية ووفرت لها المزيد من فرص العمل .

٢- حرب أكتوبر ١٩٧٣، ومآلاتها من معاهدات للسلام، وجهت نظر القيادة السياسية نحو إجراء تحولات هيكلية في الاقتصاد المصرى، والانتقال به من اقتصاد حرب إلى اقتصاد سلم، وما يستتبع ذلك من تشريعات وقوانين وسياسات جديدة.

٣- تبرى وضع الاقتصاد المصرى ودخوله فى أزمة اقتصادية طاحنة، تتمثل بصفة خاصة فى تدهور حالة ميزان المدفوعات المصرى، والاعتماد المتزايد على العالم الخارجى فى مجال الاستيراد، سواء من السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية اللازمة لعملية التنمية، والالتجاء إلى مزيد من الاقتراض الخارجى، الأمر الذى دفع الاقتصاد المصرى إلى الدخول فى الحلقة الدائرية للتضخم والحلقة الدائرية للديون الخارجية.

أمام هذا الوضع الجديد شهدت هذه الفترة العديد من التحولات فى مجال الفكر الاقتصادى والسياسى ودخول الاقتصاد المصرى مرحلة جديدة انتقلت السياسات الاقتصادية خلالها من الاعتماد على التخطيط الشامل كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأخذ بأسلوب جديد فى إدارة عملية التنمية الاقتصادية، وهو ما يعرف باسم «سياسة الانفتاح الاقتصادى»^(٢).

وكان لزاما عند التفكير فى الاتجاه نحو هذا المنهج الجديد فى مجال إدارة الاقتصاد القومى أن تتم مجموعة من السياسات التى تستهدف توفير المناخ الاقتصادى والسياسى الملائم لنجاح وتقديم هذه السياسة الاقتصادية الجديدة. هذه السياسات يمكن تقسيمها على الوجه التالى :-

١٩٢٠٥ تشجيع الاستثمار الأجنبى كسياسة من سياسات الصرف الأجنبى :
استهدفت القيادة السياسية من بنى سياسة الإنفتاح الاقتصادى كمنهاج لتحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تنتهجها الدولة من خلال إحداث التفاعل بين العناصر التالية (٣) :

- رأس المال الأجنبى .
- وسائل التكنولوجيا الحديثة .

(٢) صفر أحمد صفر، «عشرون عاما من التخطيط القومى فى مصر (١٩٥٧-١٩٧٧)»، مرجع سبق ذكره، ص : ٧٣ .

(٣) أنظر فى ذلك، محمد أنور السادات، ورقة أكتوبر، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ابريل ١٩٧٤ .

● الموارد المصرية .

ويمكن إرجاع فكرة البدء في تشجيع الاستثمارات الأجنبية في مصر إلى القانون رقم ٦٥ لعام ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة حيث كان الهدف منه هو جذب المزيد من رؤوس الأموال العربية للمساهمة في تحقيق خطة التنمية الاقتصادية . إلا أنه أمام عدم فعالية القانون المذكور، ونظرا لظروف الحرب التي مرت بها مصر بعد ذلك في أكتوبر ١٩٧٣ ، بدأ التفكير من جديد في إيجاد صيغة تكون أكثر فعالية وقدرة على تحقيق الهدف المنشود، فكان صدور القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ هي الخطوة الحقيقية والجادة التي اتخذت على طريق الانفتاح^(١) . وإذا انتقلنا إلى تحليل ما احتوى عليه القانون المذكور في مجال تشجيع رأس المال الأجنبي على الدخول والمساهمة في مجال الاستثمار المباشر في مصر، وبخاصة ما يتعلق منها بسياسات النقد الأجنبي أضح لنا على الفور العناصر التالية^(٢) :-

تؤكد المادة (٣) من القانون المذكور على هدف تشجيع وترغيب رأس المال العربي والأجنبي للمشاركة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية ، على أن يكون ذلك في المشروعات التي تتطلب خبرات عالية في مجالات التطوير الحديثة أو تحتاج إلى رؤوس أموال أجنبية ، وفي نطاق القوائم التي تعدها الهيئة العامة للاستثمار، ويعتمدها مجلس الوزراء^(٣) .

●● توظيف رأس المال الأجنبي في صورة مشاركة مع رأس المال الوطني العام أو الخاص مع تقرير انفراد رأس المال العربي والأجنبي في مجالات إنشاء بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال والتي يقتصر نشاطها على التعامل بالعملة الحرة متى كانت فروعاً لمؤسسات

(٤) جوده عبد الحائق ، « أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحويلات الهيكلية في الاقتصاد المصري ١٩٧١ - ١٩٧٧ » ، مرجع سبق ذكره ص : ٣٦٧ .

(٥) جوده عبد الحائق ، المرجع السابق ، ص ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .

(٦) من المعلوم أن الهيئة العامة للاستثمار تقوم بإعداد خرائط أنشطة موضحا بها المشروعات التي تكون مجالاً لاستثمار المال العربي والأجنبي .

راجع في هذا الخصوص :

- عبد الرحمن فريد ، « المناطق الحرة » ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص : ١٦٥ .

- سمير نهس مريس ، الآثار الاقتصادية للمناطق الحرة في جمهورية مصر العربية ، مرجع سبق ذكره .

مالية مراكزها الرئيسية بالخارج ، مع جواز انفراد رأس المال العربى أو الأجنبى فى المجالات المحددة فى فقرة (١) من المادة (٤) من القانون المذكور .

كذلك أقر القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته بعض الضمانات والمزايا التى تكفل توفير المناخ اللائم لتدفق رأس المال الأجنبى والعربى للمشاركة مع رأس المال الوطنى أو العمل منفردا فى مجالات الاستثمار التى تحددها خرائط الأنشطة التى تعدها الهيئة العامة للاستثمار فى مصر . هذه الضمانات والمزايا هى (٧) :

●● عدم جواز تأميم المشروعات أو مصادراتها ، ولا يجوز الحجز على أموال هذه المشروعات أو تجميدها أو مصادراتها أو فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القانونى .

●● تتضمن المادة (٨) من القانون تحديدا للطرق الممكنة لتسوية المنازعات الناتجة عن الاستثمار الأجنبى والأحوال التى تطبق فيها اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار ، وتلك التى تخضع لأعمال التحكيم أو طرق التحكيم .

●● فى مجال التيسيرات النقدية يقرر القانون المزايا والإعفاءات التالية :

١- تجيز المادة (١٤) للمشروع فتح حساب أو حسابات بالنقد الأجنبى لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى ، وغيرها من أموال المشروع متى كانت محولة من الخارج بالعملات الحرة ، وكذلك حصيلة صادرات المشروع المنظورة وغير المنظورة فى الحدود التى توافق عليها الهيئة .

٢- أتاحت المادة (١٥) للمشروع حق الاستيراد من الخارج بالحسابات المصرفية المملوكة لهذه المشروعات .

٣- تجيز المادة (٢٠) للعاملين من خبراء أجانب وغيرهم والقادمين من الخارج للعمل فى إحدى المشروعات المنتفعة بأحكام هذا القانون بأن يحولوا إلى الخارج حصة من الأجرور والمرتبات والمكافآت التى يحصلون عليها فى جمهورية مصر العربية على ألا تتجاوز خمسين بالمائة من مجموع ما يتقاضونه .

(٧) فى تفصيلات هذا الوضع راجع :

سامى مفضى حاتم ، التأمين الدولى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٣١٤ - ٣٢٥ .

٤ — تعطى المادة (٢١) الحق لصاحب المشروع أن يطلب إعادة تصدير رأس المال المنتفع بأحكام هذا القانون إلى الخارج أو التصرف فيه بموافقة مجلس إدارة الهيئة بشرط أن يكون قد مضى على ورود المال المستثمر خمس سنوات اعتباراً من التاريخ الثابت في شهادة التسجيل .

مفاد ما تقدم أن الاقتصاد المصرى أصبح يواجه ازدواجية في مجال الصرف الأجنبى والسياسات المتعلقة به وهو ما يمكن إظهاره في النقاط الآتية :

- استمرار العمل بالسياسات واللوائح السابقة في مجال الصرف الأجنبى بالنسبة للمشروعات التى لا تخضع لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته .
- وجود مجموعة من المشروعات التى تتمتع بالإعفاءات والمزايا النقدية الواردة بالقانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ وتعديلاته .

ويمكن إرجاع ذلك إلى أن هذه المزايا وتلك الإعفاءات تعد سياسة من سياسات الصرف الأجنبى الهادفة إلى جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية والعربية للدخول إلى مجال الاستثمارات المنتجة في الداخل ، وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات المصرى . ليس هذا فحسب بل أعقب ذلك مجموعة كبيرة من المتغيرات التنظيمية والإدارية التى تمس طريقة عمل الاقتصاد المصرى كنظام . فبالإضافة إلى استحداث نظامى السوق الموازية والاستيراد بدون تحويل عملة — وهما القضيتان اللتان سوف نتناولهما في النقاط التالية — مع ما تبعها من تخفيض حقيقى لقيمة الجنيه المصرى ، توجد مجموعة أخرى من الإجراءات والقوانين ذات الدلالات الهامة في طريقة عمل الاقتصاد المصرى هي (٨) :

- حل المؤسسة المصرية للتجارة الخارجية ، حيث كانت تسيطر على تجارة مصر الخارجية والسماح للقطاع الخاص بالدخول في مجال نشاط الاستيراد للعديد من السلع التى كانت مقصورة من قبل على القطاع العام .
- الانجاء نحو مزيد من المناطق الحرة في مناطق القناة والإسكندرية والقاهرة بغية جذب المزيد من الاستثمارات الصناعية ، وبصفة خاصة لأغراض التصدير .

(٨) رمزي زكى ، « بحث في دين مصر الخارجية » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٠ — ٢٩١ .

- التوسع في منح تراخيص فتح فروع للبنوك الأجنبية في الداخل من أجل العمل على رفع كفاءة تجميع المدخرات بالعملات الحرة ، للتخفيف من أزمة نقص العملات الصعبة في مصر .

٢٠٢٠٥ السوق الموازية للصرف الأجنبي :

كقاعدة عامة يمكن القول بأن إنشاء السوق الموازية للصرف الأجنبي تعتبر أحد أدوات سياسات الصرف الأجنبي الحرة ، حيث يقصد من ورائها إيجاد الضوابط والحدود الأكثر واقعية والتي تزيد من قدرة الجهاز المصرفي على تجميع أكبر حجم من الحاصيلة بالعملات الحرة ؛ لذلك استهدفت هذه السوق اتخاذ كافة الإجراءات النقدية التشجيعية في مجال مدخرات المصيرين والسياحة والصادرات غير التقليدية وتركيزها في وعاء مصرفي واحد . وتحدد السلطات النقدية موارد السوق واستخداماتها بطريقة تجعلها أكثر فاعلية في تحقيق الهدف من إنشائها ، وبصورة أساسية جعل مسألة تحديد سعر الصرف في هذه السوق يتم على أساس قوى العرض والطلب .

واتفاقا مع ما تقدم كان صدور القرار الوزاري رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن إنشاء السوق الموازية للصرف الأجنبي على أن يسرى العمل بها اعتبارا من ١/٩/١٩٧٣ . وتتلخص أهم بنودها على الوجه التالي (١) :

- ١- وجوب أن يتم التعامل عن طريق البنوك التجارية التي يحددها البنك المركزي المصري .
- ٢- إن العملات الحرة القابلة للتحويل هي عملات الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي القابلة للتحويل دون قيد أو شرط .
- ٣- تحديد السعر التشجيعي الذي يتم على أساسه شراء وبيع العملات على أساس أن يكون السعر الرسمي الملن من البنك المركزي مضافا إليه نسبة علاوة ٥٠ ٪ في حالة الشراء ، و ٥٥ ٪ في حالة البيع . و يوزع الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع مناصفة بين

(١) لمزيد من التفاصيل حول أهداف وعناصر السوق الموازية راجع كلا من :

- محمد فؤاد الصراف ، « الاتفاقيات الحديثة في نظام النقد المصري » ، مجلة مصر للعاصرة ، العدد (٣٥٩) ، القاهرة ، يناير ١٩٧٥ ص : ٤٧ .
- معهد التخطيط القومي ، « تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبي وسبل ترشيدها » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨ — ٦٢ .

البنك التجارى الذى يقوم بعمليات البيع والشراء وحساب أرباح عمليات النقد ،
و يضع البنك المركزى المصرى قواعد توزيع استخدام حصيلة هذا الفرق .

١٠٢٠٢٠٥ أهداف السوق الموازية :

إن جوهر عمليات السوق الموازية لا يختلف كثيرا عن السياسات السابقة عليها ،
وإنما يعد استمرارا لتلك السياسات ويمكن إجمالها فى الآتى :

- تشجيع تجميع مدخرات المصريين العاملين بالخارج من خلال تقديم أسعار صرف أكثر واقعية بالنسبة للتحويلات التى يقومون بها .
- إيجاد مصادر إضافية لموارد الدولة وتخفيف العبء عن الميزانية التقديرية من أجل سداد الاحتياجات من الصرف الأجنبى فى مجالات القطاع الخاص .
- تشجيع عوامل الجذب السياحى من خلال رفع قيم العملات الأجنبية التى فى حوزة السياح القادمين إلى مصر .
- إيجاد علاقة أكثر واقعية بين أسعار تكاليف إنتاج سلع التصدير فى الداخل وأسعار بيعها بالعملات الأجنبية فى الأسواق العالمية .

١٠٢٠٢٠٥ موارد السوق الموازية واستخداماتها :

لقد حدد القرار رقم ٤٧٧ لعام ١٩٧٣ المصادر التى يمكن من خلالها حصول السوق
الموازية على مواردها من الصرف الأجنبى ، وتلك المجالات التى توجه إليها استخدامات
تلك الموارد على النحو التالى (١٠) :

١- الموارد :

- مدخرات وتحويلات المصريين العاملين بالخارج .
- السياحة الفردية والجماعية .
- حصيلة صادرات السلع غير التقليدية .
- تحويلات مواطنى الدول العربية لغير الأعضاء .

(١٠) - معهد التخطيط القومى « تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبى » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨ - ٦٢ .

ومع منتصف عام ١٩٧٨ اتجهت مصر إلى صندوق النقد الدولي في محاولة للحصول على تسهيل ائتماني في إطار برنامج للتثبيت (البرنامج الثالث للتثبيت) التزمت مصر بمقتضاه ببرنامج محدد أمام صندوق النقد الدولي . ويهدف هذا البرنامج إلى إجراء مجموعة من الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد القومي في مقدمتها صدور القرار الوزاري رقم ٣٧٢ بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٧٨ مستهدفا توسيع نطاق السوق الموازية مع إطلاق اسم «مجمع النقد الأجنبي لدى كل من البنك المركزي المصري والمصارف المعتمدة على عمليات هذه السوق» . واعتبارا من أول يناير ١٩٧٩ تم تطبيق أسعار الصرف الموحدة على جميع المعاملات بالصرف الأجنبي طبقا لأحكام القرار المذكور^(١٣) .

٠٣٠٢٠٥ الاستيراد بدون تحويل عملة :

يعد نظام الاستيراد بدون تحويل عملة نظاما قديما بالنسبة لسياسات الصرف الأجنبي في مصر، كما أنه تعرض للعديد من التعديلات والقيود خلال الفترة (١٩٤٧ — ١٩٧٤) . ويعتبر الأخذ به بداية الاتجاه نحو الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي ، مما استدعى ضرورة تحرير عمليات التجارة الخارجية من الرقابة والقيود المفروضة عليها كنتيجة منطقية وإجراء مكمل للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته . ففي عام ١٩٧٥ صدر قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ حيث ألغيت بموجب كافة القيود السابقة على عمليات الاستيراد بدون تحويل عملة سواء كانت متعلقة بقوائم السلع أو الشروط الواجب توافرها في الأشخاص المسموح لهم بالاستيراد بموجب هذا النظام^(١٤) .

و يعتبر نظام الاستيراد بدون تحويل عملة أهم دعائم سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر ، ويتحصل مضمونه في العبارة التالية :

(١٣) معهد التخطيط القومي ، « تقيم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبي وببل ترشيدها » ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٦٦ .

(١٤) معهد التخطيط القومي ، المرجع السابق مباشرة ، ص : ٦٧ .

« يمكن لأى شخص لديه موارد بالنقد الأجنبى أن يستخدمها فى الاستيراد مباشرة، دون الحاجة إلى الرجوع إلى الجهاز المصرفى » (١٥).

وقد انقسمت الاتجاهات الفكرية فى مصر وهى بصدد تقييمها لهذا النظام إلى فريقين : الأول يرى أن نظام الاستيراد بدون تحويل عملة يعد عملاً من أعمال تخلى السلطة المصرفية عن وظائفها الحاكمة اللازمة للتخطيط ، ويحملون هذا النظام مسؤولية العديد من المشاكل التى يعاصرها الاقتصاد المصرى . فى حين يرى الفريق الثانى المؤيد لسياسة الانفتاح الاقتصادى فى هذا النظام النتيجة الحتمية والمنطقية لتوفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الخاص ، وعدم تحمل ميزانية الدولة بأعباء إضافية ، والعمل على استقطاب مدخرات المصريين العاملين بالخارج .

١٩٧٥ : قوانين الصرف الأجنبى والبنوك :

صاحب تلك المرحلة أيضاً الاتجاه نحو المزيد من تحرير معاملات الصرف الأجنبى لتدعيم سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وخلق المناخ الملائم لها حيث صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والخاص بالتعامل فى الصرف الأجنبى . وتتحصل أهداف هذا القانون فى النقاط التالية :

- زيادة موارد البلاد من الصرف الأجنبى .
- إيجاد دعائم لتجميع حصيلة البلاد من العملات الصعبة بالنسبة للصادرات الرئيسية ، واستخدامها فى مجال استيراد السلع الضرورية التى تلزم الدولة بتوفيرها .
- الحفاظ على مستوى مناسب لسعر صرف الجنية المصرى .

وعلى الرغم من أن القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ يوفر قدراً من المرونة فى معاملات الصرف الأجنبى ، إلا أن البعض يرى أنه يهتد سيطرة السلطات النقدية على النقد الأجنبى المتحصل من بعض المصادر الهامة (مثل دخول المصريين العاملين بالخارج) ، كذلك يصعب رسم سياسة محددة المعالم للصرف الأجنبى فى ظل انعدام

(١٥) جوة عبد الحائق ، أهم دلائل سياسة الانفتاح الاقتصادى ... مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧٢ - ٣٧٣ .

سيطرة البنك المركزي المصري على البنوك بموجب قانون البنوك رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ (١٦).

تلك باختصار صورة واقعية لما صار عليه الحال في مجال سياسات الصرف الأجنبي في مصر في السبعينات ومع مطلع الثمانينات ، الأمر الذي أثار الكثير من الجدل والنقاش حول جدوى هذه السياسات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ومواجهة المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد المصري . و يتضح ذلك بصورة واضحة من خلال التعرف على الآثار التي نجمت عن هذه السياسات وبصفة خاصة سياسات الاستثمار الأجنبي والاستيراد بدون تحويل عملة باعتبارهما الأداة التي استخدمتها السلطات الاقتصادية في محاولة تحقيق النهج الجديد للسياسة الاقتصادية في مصر . هذه الآثار وتلك النتائج هي موضوع الفصل السادس من هذه الدراسة .



(١٦) راجع في هذا الخصوص :

— رمزي زكي ، « دراسات في أزمة مصر الاقتصادية » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٦ — ٢٢٤ .

— جودة عبد الحائق ، « أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي » ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٣٧٣ .

تقييم دور سياسات الصرف الأجنبي في
تنمية الاقتصاد المصري

١٩٦٠ مقدمة :

لقد تعرضنا في الفصل الخامس للأشكال المختلفة لسياسات الصرف الأجنبي التي عاشتها مصر، وتلك التي تعاصرها في الوقت الراهن . وانتهينا إلى أن أهم مشكلات الاقتصاد المصري في الوقت الراهن هي :

- ١ - اختلال التوازن الاقتصادي الخارجى .
- ٢ - اختلال التوازن الاقتصادى الداخلى .
- ٣ - تخلف وفساد الجهاز الإدارى .
- ٤ - التناقض بين الفلسفة والسياسات الاقتصادية .

وعلى الجانب الآخر، فلقد رأينا أن من أهم دعائم سياسات الصرف الأجنبي في مرحلة الانفتاح الاقتصادى تتلخص فى القضايا التالية :

- قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لعام ١٩٧٥ .
- قانون النقد الأجنبى رقم ٩٧ لعام ١٩٧٦ .
- نظام الاستيراد بدون تحويل عملة .

وغنى عن البيان فإن المشرع المصرى قصد من هذه التشريعات الاقتصادية المنظمة للتعامل فى سوق الصرف الأجنبى إعطاء الفرصة للسلطات الاقتصادية من تنظيم وإدارة الاقتصاد القومى بشكل يمكنها من مساعدة الاقتصاد المصرى على عبور الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى يمر بها ، وإفساح المجال أمامه لعلاج الاختلالات الهيكلية فى توازنه الاقتصادى الخارجى والداخلى ، وإبعاد الجهاز الحكومى البيروقراطى عن عرقلة الأداء الاقتصادى والمحاولات الرامية إلى الارتفاع بكفاءته ، وخلق الانسجام بين كل من الفلسفة الاقتصادية التى تنتهجها الدولة والسياسات الاقتصادية التى تتبعها لتنفيذ هذه الفلسفة .

غير أنه من الملاحظ أن هذه التنظيمات النقدية الجديدة قد أدت فى المجال الاقتصادى إلى إحداث مجموعة من للتغيرات والنتائج التى تتراوح بين الآثار السلبية والإيجابية ، ويتوقف الدفاع أو الهجوم عن أهمها على مقدار الجذب فى تجاه تلك السياسة للقوى السالبة أو الموجبة المؤثرة على الاقتصاد القومى . فلقد بات واضحا أن الأزمات التى يعانىها الاقتصاد المصرى فى المرحلة الراهنة تعد نتاجا حقيقيا للسياسات الاقتصادية التى شهدت مولدها السبعينات وعلى رأسها الخط الذى اختارته سياسة الانفتاح الاقتصادى .

ولقد لخص أحد الاقتصاديين المصريين القضايا التى تواجه الإدارة الاقتصادية والمجتمع المصرى بمشرة قضايا هى (١) :

● تهيئة المناخ الملائم لحل المشاكل الاقتصادية .

● ترشيد الدعم .

● تحقيق الاستقرار فى سعر صرف الجنيه المصرى .

● دعم قطاع الزراعة .

● مواجهة الانفجار السكانى .

● التهرب الضريبى .

(١) على لطفى، «عام ١٩٨٥ والقضايا العشر»، مجلة الأهرام الاقتصادية، العدد ٨٣٤، القاهرة، يناير ١٩٨٥، ص ١٨-٢١.

- السياحة .
- التعليم .
- الإسكان .
- القوانين .

من ذلك نخلص إلى أن قضية سعر صرف الجنيه المصرى أصبحت قضية رئيسية من القضايا العشر الكبرى التى يتوقف على كيفية معالجتها تحديد مصير الجهود التنموية التى تهدف إلى تنمية الاقتصاد المصرى . ولا جدال إذ قلنا : أن تلك القضية تمد من أبرز هذه القضايا العشرة ، وإن كانت فى جزء منها نتاج للقضايا الأخرى .

٢٠٦ قضية سعر صرف الجنيه المصرى :

عند الحديث عن قضية سعر صرف الجنيه المصرى يتبادر إلى الذهن لأول وهلة صورة سعر صرف الجنيه أمام الدولار ، فالتابت أن سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار يتجه إتجاها نزوليا منذ فترة زمنية طويلة ، ومازال هذا الاتجاه قائما على الرغم من المحاولات المستمرة من جانب السلطات الاقتصادية للعمل على إيجاد الحلول الملائمة لمواجهة هذه المشكلة . وما تعدد أسعار الصرف وتتابع السياسات والأساليب فى مجال الصرف الأجنبى إلا تأكيداً لتلك الحقيقة (٢) .

وفى سبيل استجلاء الجوانب المختلفة لقضية سعر صرف الجنيه المصرى ، وبيان أبعادها المختلفة ، فإنه لا بد من تليط الضوء على ثلاثة مؤشرات هامة فى هذا المجال هى :

١- تشخيص الوضع الراهن لسوق الصرف فى مصر .

٢- تطور حجم الاستيراد بدون تحويل عملة .

٣- حالة ميزان المدفوعات المصرى .

وفى ابلى تحليل لهذه المؤشرات الثلاثة :

(٢) رمزى زكى ، « دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية » ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٩٩ .

١٠٢٠٦ الوضع الراهن لسوق الصرف في مصر:

من المعلوم أن لسعر الصرف الأجنبي وظائف ثلاثة : تحقيق المقاصة الدولية ، والتنظية ضد مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي ، وعمليات المضاربة (٣) .
والواقع أن سوق الصرف الأجنبي في مصر لا يتسم بالتنظيم الدقيق ولا يمكن السيطرة عليه ، ومن ثم فهو عاجز عن تحقيق الوظائف الرئيسية السابقة . ويمكن تلخيص الوضع القائم في سوق الصرف في مصر على النحو التالي (٤) :

- تعدد أسعار وأسواق صرف النقد الأجنبي في مصر .
- ندرة العملات الأجنبية وسيطرة الوسطاء والسماسرة على تحديد أسعارها .
- سيطرة الدولار على سوق الصرف في مصر واتخاذ كقاعدة في تحديد مختلف القيم التبادلية للعملات الأخرى .

فإذا ما تناولنا أسعار وأسواق صرف النقد الأجنبي القائمة في مصر نجدها تتحدد في ثلاثة أسواق يطلق عليها مجتمعات النقد الأجنبي في مصر وهي : (٥)

- ١ - **مجمع الصرف الأجنبي لدى البنك المركزي** وتصب فيه حصيلة صادرات مصر من البترول ورسوم المرور في قناة السويس والقطن والأرز ، وتستخدم هذه الحصيلة في سداد المدفوعات من واردات السلع الأساسية وهي : القمح والدقيق وزيت الطعام والسكر والمبيدات الحشرية والأسمدة والشاي ، بالإضافة إلى أعباء خدمة القروض الرسمية للدولة . ويحدد سعر صرف الدولار في هذا المجمع على أساس ٧٠ قرشا للدولار . وقد بلغت حصيلة هذا المجمع للعام المالي ١٩٨٤/٨٣ ، ٢ ، ٣٨٥ ، ٢ مليون جنيه بنقص قدره ٢١٨ ، ٩ مليون جنيه عن العام المالي السابق ، كما بلغت الاستخدامات خلال العام المالي ١٩٨٤/٨٣ - ٢ ، ٨٥٤ ، ٣ بعجز قدره ١ ، ٤٥٧ ، ١ مليون جنيه مقابل عجز قدره ٣ ، ٥٠٨ مليون جنيه خلال العام المالي ١٩٨٣/٨٢ .
قارن (جدول رقم ١) .

-
- (٣) محمد عبد الحى ، مشكلة المشاكل : الجنيه والدولار (٣) ، الأهرام الاقتصادى ، العدد (٨٢٢) ، القاهرة ، ١٥ أكتوبر ١٩٧٤ ، ص : ٥٢ .
 - (٤) المرجع السابق مباشرة ، ص ص ٥٣ - ٥٤ .
 - (٥) ماسى عفيفى حاتم ، « الاقتصاد المصرى في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة » ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٥ - ٢٧ .

جدول رقم (١)
موارد واستثمارات جميع المصارف الأجنبية لدى
البنك المركزي.

التغير (-)	١٩٨٤/٨٣		١٩٨٣/٨٢		البيان	مربع	التغير (-)
	Σ	قيمة	قيمة				
١٩٨٤/٨٣							
	٢٩,٣ ٣٣,٨	١٥٧٨١٩ ٨٠٩,٣	٧٠,٩ ٢٩,٩	١٨٤٩,٣ ٧٥٧,٨	الائتمان مصارف المصارف مصارف غير مطلوبة.	١ ٢	١٩٠,٤ ١٢,٥
	١٠٠	٣٣٨٥,٢		٢١٠٤,١	جميع الموارد (٢٠١) (٢٠١)	٣	٢٠٢,٩
	٢٩,٠ ٤,٢ ٢٥,٧ ٢٨,٠ ٧,١ ٥,٥	٨٢٥,٩ ١١٧,٨ ٧٢٩,٤ ٧٥٥,٨ ٢١٧,١ ١٥٩,٩	٢٥,٣ ٦,٢ ٣٨,٦ ١٩,١ ٥,٦ ٤,٩	٧٨٧,١ ١٩٣,٥ ١,٢٠٢,٥ ٥٤٤,٦ ١٨٣,٦ ١٥١,١	الاستثمارات الائتمانات المباشرة. الائتمانات تسهيلات مصرفية. تسهيلات موزونة. الإستثمار الأسهم (هنا). مدفوعات غير مطلوبة.	٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩	١٨٩,٢ ١,٥ ٣٣,٨ (٢٢,٩) (٣٨٩,٣) ١,٢
(٢٧٠,١)		٢٨٤٢,٣	١٠٠		جميع الاستثمارات.	١٠	(٩٩,٥)
		(٤٥٧,١)		(٥٠٨,٣)	فائض (صافي الموارد)	١١	

٢- **مجمع الصرف الأجنبي لدى البنوك التجارية** حيث تشكل حصيلة تحويلات المصريين بالخارج النقدية الجانب الأعظم من موارد هذا المجمع، بالإضافة إلى الإيرادات السياحية وحصيلة الصادرات غير التقليدية. أما عن استخدامات هذا المجمع فإنها تتمثل في تمويل كافة المعاملات المتوقعة وغير المتوقعة وبتحديد سعر الدولار في هذا السوق على أساس السعر الرسمي مضافا إليه علاوة تشجيعية تضاف إلى هذا السعر. فلقد تطور العمل في هذا المجمع تحت نظام تشجيع استقطاب المدخرات بالعملة الأجنبية إلى أن وصل سعر صرف الدولار في هذا المجمع في حتى أول مايو ١٩٨٧ ١٣٥ قرشا بعلاوة تشجيعية تقارب من ١٩٠٪ من السعر الرسمي. فقد بلغت حصيلة هذا المجمع خلال العام المالي ١٩٨٤/٨٣ حوالي ٢,٩١١,٣ مليون جنيه مقابل ٢,٤٣٦,٢ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ بزيادة قدرها ٤٦٥,١ مليون جنيه، في حين بلغت استخدامات هذا المجمع خلال العام المالي ١٩٨٤/٨٣ حوالي ٣,٢٥٨,٦ مليون جنيه مقابل ٢,٧٥٣,١ مليون جنيه في العام المالي ١٩٨٣/٨٢ بزيادة قدرها ٥٠٥,٥ مليون جنيه (قارن جدول رقم ٢).

٣- **مجمع الصرف الأجنبي خارج القنوات الشرعية للتعامل** وهو مجمع العملات الصعبة في السوق السوداء للعملة في مصر والذي يطلق عليه حديثا السوق الحر. ويلعب هذا العنصر الدور الحاسم في تحديد سعر صرف الجنيه المصري لمجموعة من الأسباب أهمها:

- توجيه الجزء الأعظم من تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى هذا المجمع.
- توجيه جزء من تحويلات السياحة ودخول بعض العاملين في الداخل الذين يتقاضون أجورهم ورواتبهم بالعملات الصعبة إلى هذا المجمع.
- حوافز التصدير الممنوحة للمصدرين والمزودين والذين يحق لهم أن يتنازلوا عنها للغير لاستخدامها في تمويل الاستيراد من الخارج.

وبحكم هذا السوق مجموعة من المتغيرات التي يصعب السيطرة عليها مثل:

- يتم تحديد سعر صرف الجنيه المصري إزاء الدولار في هذه السوق طبقا لعلاقات العرض والطلب السائدة في السوق، بمعنى مدى إقبال المستوردين المصريين على طلب العملات

جـ-٢ رقم (٢)

الموارد والاستخدامات نطاق جميع الصرف الأجنبي
لدى أكبولة التجارية

التغير (ـ)	١٩٨٤/٨٣		١٩٨٣/٨٢		السنة المالية	مراجع	التغير (ـ)
	٪	قيمة	٪	قيمة	البيان		
١٥٥٣,٣ (١٥,٩) ١٣٤, — ١٩٣,٧	١٦,١ ٨, — ٣٦,٧ ٣٦,٧	٥٥٤,٦ ٢٣١,٢ ١٠٦٥, — ١٠٥٠,٢	١٦,٥ ١٠,١ ٣٨,٢ ٣٥,٢	٤٠١,٦ ٢٤٧,١ ٩٣١, — ٨٥٦,٥	الموارد التقديرية حصوله الصادرات. إيرادات سياحية. غير بيلات المائدين بالخارج. مزايا أخرى.	١ ٢ ٣ ٤	٢٥٧,٩ ٧٠,٤ ٣١٠,٥ ١٧٠,٦
٤٦٥,١	١٠٠	٢٩٠,١,٣	١٠٠	٢٤٣٦,٢	جميع الموارد	٥	٤٠٢,٨
٩٢,٢ ١٨٣,٦ ٣٥,٥ (٢٧,٤) (١٨,٤) ٢٣٩,٧	٣٩,٢ ٢٤,١ ٦,٦ ٢,٦ ٣,٧ ٢٧,٣	١١٧٩,٩ ٧٨٤,٥ ٢١٣,٣ ٨٦,١ ١٠٤,٤ ٨٩٠,٤	٣٩,٥ ٢١,٨ ٦,٥ ٤,١ ٤,٥ ٢٣,٦	١٠٨٧,٧ ٦٠٠,٦ ١٧٧,٨ ١١٣,٥ ١٢٢,٨ ٦٥٠,٧	الاستخدامات التقديرية واردات سلعية. تسهيلات مصرفية. تسهيلات مودرن. إيداع المئدين وبدلات السفر قرائش شركات الطيران. إستخدامات أخرى	٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١	٣٠٠,٦ ٣٢٨,٦ ٩٤,٧ ٢٠,٤ ٦٦,٩ ٢٧, —
٥٠٥,٥	١٠٠	٣٢٥٨,٦	١٠٠	٧٥٣,١	جميع الاستخدامات	١٢	

• يتضمن المبالغ الواردة لمرءه سلع وطنية.
• المصدر: نفس المرجع السابق.

الصعبة ، ومنها الدولار بصفة خاصة ، ومدى وفرة المروض في السوق من هذه العملات .
ومن ثم يرتفع و ينخفض معدل الصرف في هذه السوق طبقا لقوى العرض والطلب .

□ على الرغم من صحة المقولة الواردة في البند السابق ، إلا أن هناك مجموعة من السماسرة والوسطاء — وهم تجار العملة — يتحكمون في سوق الصرف السوداء أو السوق الحرة في مصر ، ويلجأون إلى تحديد معدلات صرف غير واقعية بالجنيه المصرى و يغالون في تقدير أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال اللجوء إلى المضاربة على انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى وارتفاع سعر صرف الدولار .

□ يتمثل الطلب على موارد هذه السوق في المجموعات التالية :

- الاستيراد بدون تحويل عملة .
- تمويل تجارة المنطقة الحرة ببيورسعيد .
- تمويل عمليات السياحة للخارج للنزهة أو العلاج وخلافه .
- تجارة التحويلات .
- طلب المحكمين في أسعار الفائدة على الدولار .

٢٠٢٠٦ تطور حجم الاستيراد بدون تحويل عملة :

رأينا أن نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، والذي أقره القرار رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٤ قد فتح الباب على مصراعيه أمام القطاع الخاص للدخول إلى مجال الاستيراد . هذا القرار قد أطلق العنان أمام هذا القطاع للاستيراد ، وبالثبات السلع الكالاية والاستهلاكية وآزروه في ذلك صدور قانون الصرف الأجنبى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والذي يبيح الحياة ويحرم التعامل في الصرف الأجنبى^(١) . هذه الإجراءات أوجدت المزيد من الضغط على الاقتصاد المصرى تمثلت في صورة طلب متزايد لا يجد القنوات الرسمية التى تتولى تلبية وتوفير احتياجاته التمويلية من العملات الأجنبية ، وإنما وجد

(١) رمزى زكى ، « دراسات في أزمة مصر الاقتصادية » ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢١٣ .

هذا الحجم المائل الطريق أمامه مفتوحا تحت نظام ما يعرف (بالاستيراد بدون تحويل عملة)^(٧) ، وأن المصدر الوحيد لتحويل هذا الحجم المائل من الطلب على العملات الأجنبية كان في صورة طلب متزايد على سوق الصرف غير الرسمية في مصر أو ما يعرف باسم البوق السوداء للتعامل في الصرف الأجنبي ، والتي يطلق عليها حديثا اسم السوق الحرة للصرف الأجنبي . ولما كانت موارد هذه السوق تتحصل في البنود التي سبق وأن أشرنا إليها — ومنها بصفة خاصة تحويلات المصريين العاملين بالخارج — خارج قنوات الجهاز المصرفي ، لذا شكلت هذه المطالبات ضغطا متزايدا على الصرف الأجنبي المتاح في هذه السوق ولجأ الوسطاء إلى التأثير في تحديد سعر صرف العملات الحرة إزاء الجنيه المصري بالصورة التي تضمن لهم أقصى عائد ممكن من خلال المضاربة على انخفاض سعر صرف الجنيه المصري .

وباستعراض بيانات الجدول رقم (٣) يلاحظ بجلاء مدى تطور حجم الواردات بدون تحويل عملة . فالملحوظ أن السنوات من ١٩٧٠ — ١٩٧٣ لم تشهد ظهور هذا البند ضمن التحويلات ، وأن جميع التحويلات التي تم رصدها هي في صورة تحويلات نقدية . إلا أنه منذ عام ١٩٧٤ — وهو تاريخ العمل بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة — بدأ في الظهور بند التحويلات العينية (الاستيراد بدون تحويل عملة) ف سجل مبلغ ٤,٦ مليون جنيه بنسبة ٣% من مجموع التحويلات . إلا أن هذا الرقم قد تصاعد عاما تلو الآخر حتى بلغت النسبة في عام ١٩٨٠/٧٩ ٦١,١ % من مجموع التحويلات البالغ قدرها ١٧١٧ مليون جنيه في ذلك العام ، ثم انخفضت في العام التالي ١٩٨١/٨٠ إلى ٤,٥٩ % ، وارتفعت مرة أخرى في عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٦٢,١ % ثم ٦٠ % في العام التالي ، وأخيرا عادت إلى مستواها وهو ٦٢,١ % في عام ١٩٨٤/٨٣ من مجموع تحويلات قدره ٢٨١٤ مليون جنيه مصري .

وعند هذا الحد يمكن التساؤل حول مدى التأثير السلبي لنظام الاستيراد بدون تحويل عملة على ميزان المدفوعات ، ومن ثم على تدهور قيمة الجنيه المصري إزاء العملات

(٧) يلاحظ أنه لا يوجد استيراد بدون تحويل عملة من الناحية الفنية ، فكل عملية استيراد يلزمها قيام المستورد ، أو من يتوب عنه بتحويل العملة المصرية إلى عملات أجنبية ، ولكن المقصود هنا بهذه التسمية هو عدم التزام السلطات النقدية في الداخل بتوفير العملات الأجنبية اللازمة لتحويل عملية الاستيراد من هذا النوع .

جدول رقم (٣)
الاستيراد بدون تحويل عملة كنسبة من إجمالي تحويلات
المصريين العاملين بالخارج

السنة	إجمالي التحويلات	تحويلات نقدية	تحويلات استيرادية	نسبة
٧٠	٢,٥	٢,٥	—	صفر
٧١	٢,٨	٢,٨	—	صفر
٧٢	٣٥,٤	٣٥,٤	—	صفر
٧٣	٣٤,١	٣٤,١	—	صفر
٧٤	١٥٣,٣	١٤٨,٣	٤,٦	٣,—
٧٥	٣٤٠,٩	١٨٩,١	٥١,٨	٢١,—
٧٦	٣٩٣,٨	٢٣٨,١	١٥٥,٧	٣٩,٦
٧٧	٦٢٣,٤	٣٥٨,٢	٢٦٥,٢	٤٢,٥
٧٨	١٢٤١,١	٦٥٣,٩	٥٨٧,٢	٤٧,٣
٧٩	١٤٤٩,٨	٦١٠,٥	٨٣٩,٣	٥٧,٩
٨٠/٧٩	١٧١٧,—	٦٦٧,٢	١٠٤٩,٨	٦١,١
٨١/٨٠	٢١٠٥,٢	٨٥٤,٤	١٢٥٠,٨	٥٩,٤
٨٢/٨١	١٤٠٦,١	٥٣٢,٧	٨٧٣,٤	٦٢,١
٨٣/٨٢	٢,٣٢٧,٥	٩٣١,—	١,٣٩٦,٥	٦٠,—
٨٤/٨٣	٢,٨١٤,٠	١,٠٦٥,٠	١,٧٤٩,٠	٦٢,١

المصدر:

السنوات من ٧٠—١٩٧٨ ، النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ، أعداد (٤،٣)
(٣٢) عام ١٩٩٨ جدول رقم (٨) ص: ٢٥ .
— السنوات من ٧٩ — ٨٢ / ١٩٨٤ مصدرها : التقارير السنوية للبنك المركزي المصري .

الأخرى ؟ الواقع أنه يمكن القطع بعدم وجود نظام اختلفت حوله الآراء وتباينت النتائج المترتبة عليه مثل نظام الاستيراد بدون تحويل عملة :

فعلى حين تذهب مجموعة كبيرة من الاقتصاديين إلى التشكيك في جدوى هذا النظام ، وما ترتب عليه من آثار سلبية كان لها تأثير سيء على سعر صرف الجنيه المصري واستمرار تدهور قيمته أمام الدولار والعملات الحرة من خلال رؤيتهم باتجاه هذا النظام نحو تمويل واردات سلع كمالية وترقية لا تضيف إلى الطاقة الإنتاجية الفعلية للاقتصاد القومي ، وإن كانت ثماره تمثلت في ضياع جزء كبير من حصيلة قابلة للتنفيذ كان من الممكن استخدامها استخداما رشيدا في ضوء ظروف ومحددات أخرى^(٨) . إلا أن ذلك الرأي لا يمكن الأخذ به على الإطلاق ، ولكن ينبغي التدقيق والفحص السليم لبيانات الاستيراد بدون تحويل عملة وبخاصة مجموعات السلع التي يتم تمويلها من خلال هذا النظام . الواقع أن الجزء الأكبر من الواردات بدون تحويل عملة تشكل سلعا للتنمية في صورة منتجات بسيطة وآلات رأسمالية وسلعا غذائية يحتاج إليها القطاع الخاص النامي والمتزايد . صحيح أن بداية تطبيق النظام — وبصفة خاصة الفترة حتى عام ١٩٨٠ — أدى إلى انخفاض نسبي في واردات السلع الإنتاجية من ٧٠,٩ % عام ١٩٧٧ إلى ٥٤,٩ % عام ١٩٧٩ ، إلا أن الاتجاه نحو ترشيد نظام الاستيراد بدون تحويل عملة أخذ منذ عام ١٩٨٠ عاما بعد آخر من حيث التركيز على واردات السلع الرأسمالية والوسيلة ومستلزمات الإنتاج والحد بقدر الإمكان من السلع الكالية وغير الضرورية وتلك التي توجد لها بديل في السوق المحلي^(٩) .

(٨) لمزيد من التفاصيل حول الآراء المعارضة لنظام الاستيراد بدون تحويل عملة راجع :

— رمزي تركي ، « دراسات في أزمة مصر الاقتصادية » ، مرجع سبق ذكره .

— رمزي سلامة ، « الاقتصاد المصري بعد ٧ سنوات إفتتاح » ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثاني لجامعة المنصورة ، المنصورة ، ١٩٨٢ .

— جوده عبد الحاق ، « محرر » « قضايا أساسية » : الإفتتاح ، الجذور ، الحصاد ، المستقبل ، المركز العربي للبحث والنشر ، القاهرة ١٩٨٢ .

— « أهم دلالات سياسة الإفتتاح الاقتصادي بالنسبة للتحولات الهيكلية في الاقتصاد المصري ١٩٧٩ — ١٩٧٧ » ، مرجع سبق ذكره .

— محمد الزهار ، « الإفتتاح الاقتصادي وأثره على سعر صرف الجنيه المصري » ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثاني لجامعة المنصورة ، المنصورة ، ١٩٨٢ .

(٩) محمد إبراهيم طه السقا ، « الهجرة الخارجية المؤقتة للعمالة وآثارها على ميزان المدفوعات في جمهورية مصر العربية » ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص : ٨١ .

وتدافع هذه الدراسة عن وجهة النظر القائلة بأن تأثير نظام الاستيراد بدون تحويل عملة كان له أثر سلبي في اتجاه تخفيض قيمة الجنيه المصرى على النحو التالى :

١- جذب نظام الاستيراد بدون تحويل عملة هذا الحجم من التحويلات بعيدا عن القنوات الشرعية للتعامل بالصراف الأجنبى ، وهى الجهاز المصرفى ، واتجهت إلى أيدي قلة من السماسرة ، وتجار العملة احتكروا السوق وأصبحوا صانعى السعر في سوق الصراف الخفى في مصر ، ومن ثم أصبحت هناك مغالاة حقيقية في تقديرات أسعار صرف العملات الأجنبية .

٢- دعم الاتجاه السابق حاجة قطاع الاستيراد ، وبصفة خاصة استيراد مستلزمات الإنتاج والمواد الخام اللازمة للعملية الإنتاجية ، الأمر الذى أتاح الفرصة لتجار العملة في مصر أن يحددوا السعر بالطريقة التى تضمن لهم تحقيق أكبر عائد ممكن .

٣- وفى نطاق الاستيراد بدون تحويل عملة الموجه تحويل السلع الكالائية وغير الضرورية ، فقد اتجهت أسعار هذه السلع فى الداخل للارتفاع وساعد على ذلك وجود طبقات ذات مستويات دخول مرتفعة تستطيع استهلاك تلك السلع عند أى معدلات للأسعار ، الأمر الذى دفع المستوردين إلى شراء الدولار بالسعر الذى يحدده تجار العملة بسبب ارتفاع هامش الربح على ذلك النوع من السلع ، وعدم وجود رقابة فعلية على أسعار السلع المستوردة ، بالإضافة إلى إمكان التلاعب فى شهادات منشأ البضائع المستوردة وفواتير الاستيراد .

أمام هذا الوضع بات نظام الاستيراد بدون تحويل عملة يشكل ضغطا على سعر صرف الجنيه المصرى وعامل من عوامل تدهوره فى الآونة الأخيرة .

٢٠٢٠٣ حالة ميزان المدفوعات المصرى :

إذا كان ميزان المدفوعات هو مرآة الاقتصاد القومى لأى دولة من خلال ما يعكسه من مكونات تمثل صورة صادقة للاقتصاد القومى ؛ لهذا فإن تحليل تلك المكونات يجب أن يرتبط بتحليل للهيكل الاقتصادى والاجتماعى فى أى دولة .

وفى حالة مصر ، فإن الوضع الذى آلت إليه صورة ميزان مدفوعاتها يعكس بصورة صادقة مجموعة من الاختلالات الهيكلية التى يئن منها الاقتصاد المصرى ، والتى ترجع

إلى مجموعة من الأسباب الجوهرية التي كانت موضعاً لاختلاف وجهات نظر الاقتصاديين في مصر بصدد تحديدّها على وجه الدقة . فعلى حين يرى البعض أن التطورات التي طرأت على ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة ما بين ١٩٧٤ - وحتى الآن إنما تعكس التغيرات العميقة التي أحدثتها سياسة الانفتاح الاقتصادي في داخل الاقتصاد القومي وتعميد شكل علاقاته بالعالم الخارجي . هذا الفريق من الاقتصاديين يرجع هذه التطورات إلى المظاهر التالية (١٠) :

- العجز المستمر والمتزايد في الميزان التجاري .
- تعاظم أهمية العوامل الخارجية كمصدر للصرف الأجنبي .
- تناقص أهمية التصدير السلمي باستثناء البترول .
- اندماج الاقتصاد المصري في السوق العالمي .
- تزايد الاعتماد على القروض الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية .

والواقع ، وعلى الرغم من أن الصورة الحاضرة للاقتصاد المصري تصبغها القضايا الخمس السابقة بشكل واضح ، إلا أن هناك اتجاهات أخرى يرى أن سياسة الانفتاح الاقتصادي لم تكن هي الدافع الرئيسي والسبب الوحيد وراء تردى صورة الاقتصاد المصري على النحو السابق ، ولكن هناك مجموعة من القوى والمتغيرات الكامنة والتي يرجع تاريخها إلى ما قبل سياسة الانفتاح الاقتصادي وبصفة خاصة فترات الحروب التي عاشتها مصر ، وعانت من ويلاتها ، وما صاحبها من اتجاهات اقتصادية تعطلت فيها كل مفاهيم الاقتصاد السليمة وسادتها روح الجهاد والنزعة نحو تحرير الأرض ، هذه القوى الفاعلة عكست آثارها في فترة ما بعد الحرب وعمقت من جنور الاختلال في الإقتصاد . وما حالة ميزان المدفوعات إلا صورة صادقة على ذلك . وعلى الرغم من تباین هذه الاتجاهات والآراء ، إلا أن الصورة الغالبة هي استمرار تدهور ميزان التجارة المصري ، ويرجع ذلك لعديد من الأسباب من بينها (١١) .

(١٠) رمزي زكي ، « بحث في ديون مصر الخارجية » ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٣٨٥ .

(١١) راجع في هذا الخصوص مايلي :
— وزارة التخطيط ، مشروع الخطة الخمسية ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ، مرجع سبق ذكره .

- الزيادة السكانية وما صاحبها من تزايد الاحتياجات الغذائية .
 - عجز القطاع الزراعى ، وتحلفه عن الوفاء بمتطلبات الغذاء ، ومن ثم تزايد الاعتماد على العالم الخارجى فى مجال سد فجوة الغذاء فى الداخل ، وهو ما يعبر عنه بارتفاع الميل للاستيراد .
 - الخطط التنموية وما صاحبها من ارتفاع واردات تجهيزات التنمية أو الواردات من السلع التنموية .
 - تراخى حصيلة الصادرات المصرية وانخفاض الطلب على العديد من السلع الأولية المصدرة ، وبصفة خاصة الصادرات الزراعية غير التقليدية ، وانخفاض الأهمية النسبية لصادرات القطن المصرى .
- وعلى الرغم من ذلك ، فلقد شهد الاقتصاد المصرى ظهور العديد من القوى الموجبة التى أدت إلى زيادة حصيلة العملات الأجنبية وفى مقدمتها :
- تزايد حجم تحويلات المصريين العاملين بالخارج .
 - ظهور البترول كمصدر هام يشكل ٧٠ ٪ من الصادرات الصناعية .
 - إعادة فتح قناة السويس وماتدره من رسوم مرور بالعملات الأجنبية قاربت المليار دولار
 - الدخل السياحى وزيادة حركة السياحة خلال الفترة التى أعقبت اتفاقية السلام مع اسرائيل .

هذه المصادر الأربعة ، يطلق عليها حديثا اسم « الأربعة الكبار لمصادر الصرف الأجنبى فى مصر » وتشكل صمام الأمن وحجر الزاوية فى تأجيل التدهور فى الاقتصاد

-
- = — الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، المشكلة السكانية فى مصر ، بعض الآراء والحلول المقترحة ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٧٩ .
- على الجربلى ، خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر (١٩٥٢ — ١٩٧٧) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص ص ١٤٢ — ١٥٨ .
- محمد فخرى مكى ، التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى (١٩٥٢ — ١٩٧٧) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص ص : ١٤٢ — ١٥٨ .
- محمد فخرى مكى ، التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى (١٩٥٢ — ١٩٧٦) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٢٢ — ٣٣٤ .

المصرى ، وساندت مجهودات السلطات الاقتصادية في علاج الاختلالات الحادثة في الاقتصاد المصرى حتى مطلع الثمانينات .

إلا أن المحصلة النهائية لمجموعة القوى السالبة والموجبة كانت في صالح المجموعة الأولى ، وهو ما تقررته إحصائيات الميزان التجارى في الجدول رقم (٤) . فعلى حين بلغ العجز في ذلك الميزان في عام ١٩٧٣ - ٢٢٦ مليون جنيه ، قفز في عام ١٩٧٦ إلى ١٠١٦,٥ مليون جنيه ، ثم وصل ٢٦٠٧,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٠ ، ثم إلى ٣٢٩١,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٣ . هذا التطور المدهش والسريع في الميزان التجارى يعكس قضيتين :

- ١ - استمرار زيادة الواردات السلعية بمختلف أنواعها بمعدلات متزايدة .
- ٢ - استمرار تراجع نسب زيادة معدلات التصدير من السلع المختلفة .

وبإدماج المتحصلات والمدفوعات من المعاملات غير المنظورة ، وقراءة رصيد المعاملات الجارية يتضح لنا مدى مساهمة العوامل الموجبة في التلطيف من حدة العجز في الميزان التجارى . فعلى حين بلغ العجز في المعاملات الجارية ٢٢٣,٣ مليون جنيه وصل في عام ١٩٧٦ إلى ٥٩٣ مليون جنيه ، ثم إلى ٣٨٦,٤ مليون جنيه ، وأخيراً ٣٠٣,٦ مليون جنيه في عام ١٩٨٣ . كما أن الصورة تصبح أقل حدة بإضافة صافى التحويلات حيث هبط العجز إلى ٣٠,٤ مليون جنيه ، ثم ٣١٤,٩ مليون جنيه ، ثم ٣١٨,٣ مليون جنيه ، ثم ٢٨٧,٧ مليون جنيه خلال السنوات ١٩٧٣ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٣ على التوالي . ويتوسيع دائرة التحليل والنظر إلى صافى المعاملات الرأسمالية ، نجد تأييداً للاتجاه القائل بزيادة ارتباط الاقتصاد المصرى بأسواق رأس المال العالمية وزيادة حجم المديونية من خلال التدفق الكبير في رؤوس الأموال للداخل والخارج ، الأولى في صورة قروض ومعونات ، والثانية في صورة سداد لأعباء خدمة هذه القروض وتلك المعونات (أنظر جدول رقم ٤) .

خلاصة ما تقدم أن الوضع الذى آل إليه حال ميزان المدفوعات المصرى ، وبصفة خاصة حالة الميزان التجارى ، كانت من أهم العوامل التى أثرت على تدهور قيمة الجنيه المصرى في صورة اشتداد الطلب المحلى على العملات الأجنبية لتمويل المدفوعات

للخارج ، وانخفاض حصيلة البلاد من العملات الصعبة بالصورة التي يوضحها هذا الميزان . ويؤكد ذلك كله عدم فعالية سياسات الصرف الأجنبي التي تم اتباعها في عهد سياسات الانفتاح الاقتصادى عن التصدى لمواجهة المشكلات الاقتصادية التي يعانى منها الاقتصاد المصرى ، ويعكس ضآلة الدور الذى لعبته هذه السياسات في المساهمة الفعالة في الجهود الرامية إلى تنمية الاقتصاد القومى ، والسعى لتنفيذ خطط الدولة الاقتصادية والاجتماعية . من هنا يمكن القول أن حصاد تجربة السبعينات لسياسة الانفتاح الاقتصادى تعكس الحاجة إلى إعادة بلورة سياسات الصرف الأجنبي ، وتوحيد سعر الصرف من خلال القضاء تدريجيا على نظام تعدد أسعار الصرف الذى شل فاعلية هذه السياسات في تحقيق الأهداف المرجوة منها .

٣٠٦ . محاولات تصحيح مسار سياسات الصرف الأجنبي في الثمانينات :

اتضح لنا من العرض السابق لتطوير سياسات الصرف الأجنبي في الاقتصاد المصرى خلال الفترة محل الدراسة أن الاجراءات المتعاقبة لتخفيض سعر الصرف للجنيه المصرى لم تحدث الآثار المرجوة منها في تنمية الاقتصاد القومى وتحسين ميزان المدفوعات المصرى . ويرجع ذلك إلى أن المشكلة الأساسية في ميزان المدفوعات المصرى ليست فقط في تمويل العجز الزمن في العمليات الجارية ، بل تكمن أساسا في تطوير الإمكانيات الذاتية للاقتصاد المصرى ، وتمكينه من اكتساب المتحصلات من الصرف الأجنبي ، وضغط الإنفاق الخارجى مع ترشيد استخدام رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية في المجالات الإنتاجية ، وبشكل يدفع عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بخطوات وثابة إلى الأمام .

وانطلاقا من هذه الفكرة الأساسية ، فإن هذه الدراسة ترجع إخفاق سياسات الصرف الأجنبي في السبعينات في إحداث التحسن الاقتصادى المنشود إلى سعيها بصفة أساسية لزيادة موارد الصرف الأجنبي لمواجهة الزيادة في الواردات والإنفاق الخارجى ، دون أن تمتد إلى محاولة إحداث زيادة متوازنة في الصادرات المصرية . فهذه السياسات تؤدي إلى زيادة كمية الصادرات المصرية لتعويض النقص المستمر في أسعارها ، ولم تحد من كمية الواردات المصرية ، وبالتالي ارتفاع أسعارها بشكل يؤدي إلى نقص الطلب عليها . وتتضح أهمية هذه النقطة إذا أشرنا مرة أخرى إلى ما سبق تأكيده من أن عجز ميزان المدفوعات المصرى يرجع في المقام الأول إلى عجز

الميزان التجارى الذى يشهد زيادة فى رصيده المدين عاما بعد الآخر. فقد ظلت نسبة الصادرات إلى الدخل المحلى الإجمالى خلال السبعينات ثابتة تقريبا — تنذبذب فى حدود ضيقة ١١ ٪ ، فى حين بلغت نسبة الواردات إلى الدخل المحلى ٢٢ ٪ خلال نفس الفترة نظرا لأن معظم الواردات من سلع التنمية الأساسية ، أو سلع الاستهلاك الضرورية ، وبالتالي يكون الطلب عليها ضعيف المرونة (١٢) .

وترتبط على ما تقدم فإنه يمكن القول بجمعية الارتباط بين تأثير تخفيض قيمة الجنيه المصرى تأثيرا حميدا على ميزان المدفوعات ، وتوافر عدد من الشروط الأساسية فى مقدمتها زيادة الصادرات كما وكيفا مع تخفيض الواردات بتعمية الموارد المحلية ؛ لتوفير الإنتاج الذى يحل محل الواردات ، هذا مع السيطرة على معدل التضخم فى الداخل حتى لا تنخفض القوة الشرائية للجنيه فى الداخل . وفى هذه الحالة فإنه يتوقف على سياسات الصرف الأجنبى نجاح تخفيض قيمة الجنيه المصرى فى إحداث التغيرات الاقتصادية المطلوبة . ويتأتى ذلك فى المقام الأول من تهيئة المناخ اللازم ، وخلق البيئة الضرورية لدفع عجلات الإنتاج القومى طبقا لأولويات الخطة الاقتصادية والاجتماعية . فبجانب الوظائف التى ذكرناها لسياسات سعر الصرف الأجنبى ، فإن هذه السياسات تلعب دورا بارزا فى خلق الاستقرار النقدى المطلوب لكل من القطاع العام والقطاع الخاص بشقيه المحلى والأجنبى وإبعاده عن حالة الفوضى التى تسود أسواق الصرف المصرية منذ فترة زمنية طويلة ، ووقف حالات التخبط والتردى التى تعيشها هذه الأسواق كرد فعل لسياسات الصرف الأجنبى الجزئية التى تهدف إلى تسكين الوضع الاقتصادى لكسب الرضى الوقتى لجماهير الشعب المصرى ، بدلا من رسم سياسة طويلة للصرف الأجنبى تكون جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة ، وأحد أدواتها الفعالة فى إدارة ميزان المدفوعات المصرى ، وإعطاء السلطة الكاملة للجهاز المصرفى على إدارة السياسات النقدية ، مع التخفيف والحد من تدخل الجهاز الحكومى البيروقراطى فى إدارة هذه السياسات النقدية ، وما يصاحبه عادة من إعاقة الإنتاج والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ونحاول فيما يلى تقديم عرض مختصر لمحاولات الحكومة المصرية لإصلاح مسار سياسات الصرف الأجنبى ابتداء من شهر مارس ١٩٨٤ — وحتى الآن ، مع تحليل موجز

(١٢) بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، ١٩٨٤ ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٤ .

لمقترحات المنظمات النقدية الدولية لإقامة السوق التجارية للصرف الأجنبي في مصر.

١٠٣٠٦ إجراءات مارس ١٩٨٤ :

هدفت هذه الإجراءات إلى محاولة عاربة وضع تجار العملة في سوق الصرف الأجنبي ، وتقليص حجم التعامل في السوق السوداء للصرف الأجنبي في مصر. وتتلخص الخطوط العريضة لهذه الإجراءات في النقاط التالية :

- ١- اقتصار التعامل في سوق الصرف الأجنبي في مصر على البنوك التجارية .
- ٢- زيادة العلاوة الممنوحة فوق السعر الرسمي للدولار حيث سمح للبنوك بتجميع المدخرات من العملات الأجنبية بمعدل يتراوح بين ١١٢ إلى ١١٨ (الأول شراء والآخريع) .
- ٣- السماح للبنوك بفتح الاعتمادات الاستيرادية عند السعر المرتفع للدولار وهو ١١٨ قرشا .

إلا أن التطبيق العملي لهذه الإجراءات أثبت عدم فاعليتها في إحداث الأثر المطلوب ، وهو ما يمكن إرجاعه إلى العوامل التالية :

- تزايد قوى الضغط في سوق الصرف الأجنبي ، فقد أصبح لدى تجار العملة وأصحاب المصالح من الوسائل ما يمكنهم من إجهاض أية سياسة ترمى إلى تهديد مكاسبهم من وراء المضاربة على هبوط قيمة الجنيه المصري .
- عدم مرونة النظام الجديد ، فقد كان الحد الأقصى لسعر الصرف والذي على أساسه يتم فتح الاعتماد هو ١١٨ قرشا للدولار ، في حين كان سعر الدولار في السوق السوداء أعلى من هذا المعدل ، ومن ثم لم ينجح النظام في استقطاب المدخرات الأجنبية ، وبخاصة تحويلات المصريين العاملين في الخارج .

وبدأت الآراء المعارضة لسياسة الانفتاح الاقتصادي من جديد تطالب بإلغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، والعودة إلى نظام السوق الموازية للصرف الأجنبي باعتبارها أقوى الأدوات التي يمكن من خلالها القضاء على السوق السوداء للصرف

الأجنبي في مصر، إلا أن هذا الاتجاه يتعارض مع الآراء المؤيدة للانفتاح وما يتطلبه من حرية الاستيراد من خلال نظام الاستيراد بدون تحويل عملة .

٢٠٣٠٦ : إجراءات ٥ يناير ١٩٨٥ :

أمام حالة التدهور المستمر في سعر صرف الجنيه المصري ، واستمرار ارتفاع قيمة الدولار في السوق السوداء للصرف الأجنبي في الوقت الذي كان فيه الدولار يعاني من هبوط قيمته عالمياً ، لجأت السلطات الاقتصادية إلى اتباع إجراءات من نوع جديد ، تمثلت هذه المرة في محاولة بثث الثقة في قوة الجنيه المصري من جديد وتحفظ له مكانته كعملة رسمية في التعامل ، والحد من هروب الأفراد في الاحتفاظ بالجنيه المصري مع الاتجاه نحو الدولار ، فكانت تلك الإجراءات التي عرفت في الأدب الاقتصادي المصري بقرارات ٥ يناير ١٩٨٥ (١٣) . وتمثلت خيوط هذه السياسة النقدية الجديدة في العناصر التالية (١٤) :

- الاتجاه نحو تكوين سوق حرة للنقد الأجنبي تكون نواة للسوق التجارية للنقد الأجنبي متى توافرت الموارد اللازمة لإنشاء هذه السوق .
- محاولة القضاء على السوق السوداء من خلال اتجاه هذه السياسة الجديدة إلى دمج كل من مجمع الصرف الأجنبي لدى البنوك التجارية ومجمع الصرف الأجنبي في السوق السوداء في سوق واحدة مع تعويم الجنيه جزئياً في هاتين السوقين ، على أن يتم تحديد سعر صرف الدولار من خلال لجنة تشكل لهذا الغرض ، وتجتمع يومياً في البنك المركزي لإعلان السعر الجديد ، ويكون هذا السعر المرشد للبنوك العاملة في مصر في فتح للاعتمادات وتحصيل التحويلات ومحاسبة المراسلين .
- تم السماح للأفراد بفتح حسابات بالعملة الأجنبية في مصر بعد أن لوحظ ارتفاع حجم هذه الحسابات حتى وصلت إلى ٨ مليار دولار .

(١٣) أعلن هذه الإجراءات الدكتور مصطفى السيد وزير الاقتصاد السابق ، والتي أثارت جدلاً فكرياً واسع النطاق ، والتي يمكن اعتبارها نقطة تحول وعلامة بارزة في الجدل الفكري المصري نحو تطوير وتحديث إدارة السياسات الاقتصادية المصرية بوجه عام .

(١٤) راجع في هذا الخصوص كلا من :

— سامي عفيفي حاتم ، « الاقتصاد المصري في إطار العلاقات الاقتصادية المعاصرة » ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٨ .

— مجلة الأهرام الاقتصادي ، العدد (٨٣٦) ، القاهرة ، يناير ١٩٨٥ ، ص ص ٧٢ — ٧٥ .

كانت أهم معالم النظام الجديد هو ذلك الاتجاه نحو إلزام البنوك التجارية في الداخل بتوفير النقد الأجنبي اللازم لفتح الاعتمادات على أن تحصل قيمة الاعتمادات من المستوردين ، ونسب التأمين النقدي المقررة على المجموعات السلعية المختلفة بالجنيه المصرى .

• اقتضت النقطة السابقة ، ضرورة أن تتم موافقة لجنة الترشيد على السماح للمستورد باستيراد السلع التى يلتزم البنك بتوفير الاعتمادات اللازمة لها .

وكان الهدف من هذه القرارات إيجاد مرونة في تحديد سعر الصرف ، والقضاء على الوسطاء والسماسرة في الداخل ، ووضع حدود فاصلة بين عمليات تصدير النقد الأجنبى وهريب النقد الأجنبى ، وإعادة الثقة إلى الجنيه المصرى ، وتخفيف حدة الطلب على الدولار في الداخل . وفي نفس الوقت يمثل النظام السابق سيطرة حقيقية من جانب الدولة على نظام الاستيراد ، وإمكان ترشيده طبقا لما هو متوافر من صرف أجنبى .

إلا أن نجاح هذا النظام كان على عكس ما كان متوقعا له ، فلم يتمكن النظام الجديد من العمل طويلا . ويرجع ذلك إلى ما أظهره التطبيق العملى للقرارات من وجود جماعات ضغط ، أولوى رجال الأعمال ، وهم الذين ارتبطت مصالحهم بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة وعلى رأسهم تجار العملة والمستوردين . ومن ثم استخدمت تلك القوة كل ما أوتيت من وسائل لإثبات عدم واقعية هذه القرارات وتعطيلها للحياة الاقتصادية ، فلبأوا إلى المغالاة في سعر صرف الدولار في السوق السوداء بغية الخيلولة دون تدفق العملات الأجنبية خلال قنواتها الشرعية وهى الجهاز المصرفى . كما اشتدت شكوى تلك الطوائف من تصرفات وإجراءات لجان البت والترشيد بوزارة الاقتصاد وساعدهم في ذلك دعم إعلامى من بعض الصحف القومية والحزبية تحت شعار أن القرارات تمثل عودة إلى الانغلاق والغاء سياسة الانفتاح الاقتصادى^(١٥) . وأمام اشتداد تلك الحملة وتأثيرها الواضح على الساحة الاقتصادية من خلال تصرفاتها المتعمدة ، بالإضافة إلى ما صاحب تلك الفترة من أحداث كبيرة تمثلت في نشاط جهاز

(١٥) انظر في تفصيل الجدل حول تلك القرارات : مجلة الأهرام الاقتصادى ، أعداد (٨٢٦ ، ٨٢٨ ، ٨٣٤ ، ٨٥٠ ، ٨٥٥ ، ٨٧٠ ، ٨٧٧ ، ٨٧٩) عام ١٩٨٥ .

المدعى الاشتراكى وفضيحة تجار العملة وقضايا رد النقد الأجنبى المصادر وحكم محكمة القيم الشهير، والذى دعت فيه المحكمة إلى إجراء إصلاح اقتصادى فى الدولة، اضطرت القيادة السياسية إلى إحداث تغيير وزارى وإلغاء قرارات ٥ يناير ١٩٨٥.

وتود هذه الدراسة التأكيد على حقيقة هامة مؤداها أن الجدل والحوار الذى تبناه جهاز المدعى الاشتراكى بشكل ظاهر، ومن خلال أجهزة الدعاية والإعلام المصرية. ساهم إلى حد كبير فى فشل هذا التنظيم النقدى . فلقد أغفل جهاز المدعى الاشتراكى حقيقة علمية تدور حول قيام الاقتصاد والتعامل فى الصرف الأجنبى على التوقع ومايصاحبه ذلك من أثر ترويج الإشاعات فى سوق الصرف الأجنبى على تحديد سعر العملات الأجنبية المتداولة فيه وعلاقتها بالجنيه المصرى . ومع انتشار الإشاعات يتوقع المضاربون وتجار العملة حدوث إجراءات اقتصادية معينة من المنتظر أن تؤدى إلى زيادة الطلب على الصرف الأجنبى ، وهو ما يدفعهم إلى سحب المعروض من العملات الأجنبية للاستفادة بفروق الأسعار المتوقعة . ونتيجة لذلك ولتحدى التنظيم النقدى الجديد الذى يهدد مصالحهم ، التقت مصالح تجار العملة نحو إبطال مفعول هذا التنظيم . وكان السبب الحقيقى وراء ذلك هو المناظرة التى قادها جهاز المدعى الاشتراكى وهو جهاز غير متخصص فى النواحي الاقتصادية ، الأمر الذى مكن تجار العملة والسماسرة من التيقظ لقرب تطبيق نظام نقدى جديد يتعارض مع مصالحهم . فقضايا الأمن الاقتصادى ، والتى يعتبر سعر صرف الجنيه المصرى فى مقدمتها ، يجب ألا تناقش بهذا الأسلوب شأنه فى ذلك شأن قضايا الأمن القومى . وعليه فإن هذه الدراسة ترجع أححد الأسباب الرئيسة لفشل التنظيم النقدى الذى أعلن فى ٥ يناير ١٩٨٥ إلى المنهج الذى اتبعه جهاز المدعى الاشتراكى فى علاج قضية سعر صرف الجنيه المصرى .

٠٣٠٣٠٦ إجراءات أبريل ١٩٨٥ والعودة إلى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة :

تتلخص هذه الإجراءات فى قيام وزير الاقتصاد المصرى بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٨٥ بإصدار ثلاثة قرارات وزارية لتعديل قرارات ٥ يناير الوزارية أرقام ٢ ، ٣ ، ٤ و

٥. وتشتمل الخطوط العريضة لهذه القرارات الجديدة على العناصر التالية (١٦) :

- ١ — تشكيل غرفة بالبنك المركزى لتحديد العلاوة التى تضاف إلى سعر الصرف المعلن فى مجمع البنوك المعتمدة .
- ٢ — تحديد موارد واستخدامات الصرف الأجنبى التى تطبق عليها أسعار الصرف مضافا إليها العلاوة التى تحددها الغرفة .
- ٣ — سداد قيمة الاعتمادات الخاصة بالاستيراد ونسب التأمين بالصرف الأجنبى عن طريق مجمع البنوك العاملة فى حدود نشاط كل منها .

والملاحظ أن أهم ما تضمنته القرارات الجديدة من معنى اقتصادى يتعلق بسعر صرف الجنيه المصرى وسياسات الصرف الأجنبى المتبعة هما أمران فى غاية الأهمية :

الأمر الأول : إجراء تخفيض جديد على قيمة الجنيه المصرى ؛ فقد كان السعر الذى يتم على أساسه فتح اعتمادات الاستيراد مسموحا به حتى ١١٨ قرشا للدولار، ولكن الغرفة التى أقرها التنظيم النقدى الجديد الصادر فى ١٧ أبريل ١٩٨٥ حددت فى أول يوم عمل لها سعر صرف الدولار ١٢٤ قرشا للبنكنوت و ١٢٥ قرشا للتحويلات ، وهو ما يعنى الاعتراف بتخفيض قيمة الجنيه أمام الدولار رسميا فيما يتعلق بقطاع الواردات التى يتم معاملتها بهذا النظام الجديد .

الأمر الثانى : وهو العودة إلى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة واستمرار تمويل واردات القطاع الخاص من خلال مجمع السوق السوداء للصرف الأجنبى فى مصر نظرا لعدم قدرة النظام الجديد بدوره على استقطاب المدخرات حتى فى ظل الزيادة الجديدة للعلاوة التشجيعية التى أقرتها غرفة تحديد العلاوة . ويرجع ذلك إلى مبادرة تجار العملة إلى رفع قيمة الدولار فى السوق السوداء ، واستمرار تدفق التحويلات خارج القنوات الرسمية ، بالإضافة إلى اتباع نظام الأكشاك فى تجميع التحويلات والطواف بالبلدان العربية على أماكن تجمع المصريين العاملين بها ، وتجميع مدخراتهم بأسعار تفوق كثيرا الأسعار المعلنة من قبل غرفة البنك المركزى .

(١٦) لمزيد من التفاصيل حول نصوص هذه القرارات راجع :
— مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد (٨٤٨) ، القاهرة ، أبريل ، ١٩٨٥ ، ص ٣٨ — ٣٩ .

غير أن الفترة التي أعقبت ظهور التنظيم النقدي الجديد الذى نظمته إجراءات ١٧ أبريل ١٩٨٥ تميزت بمحدوث عدد من التغيرات والتطورات الاقتصادية التى دفعت القيادة السياسية مرة أخرى إلى إحداث تغيير وزارى جديد يتلاءم مع هذه التطورات الجديدة ، ولكى تضع الاقتصاد المصرى على الطريق الصحيح . هذه التطورات والتغيرات يمكن إجمالها فى العناصر التالية :

١- لم تنجح قرارات ١٧ أبريل ١٩٨٥ - شأنها فى ذلك شأن العديد من القرارات التى اتخذت على مدى الفترات السابقة - فى تحقيق الهدف الذى سمت السلطات الاقتصادية - وما زالت تسعى - نحو تحقيقه ، وهو القضاء على السوق السوداء للصرف الأجنبى فى مصر . فعلى الرغم من هذه الاجراءات إلا أن أسعار صرف الدولار فى السوق الحرة استمرت فى الارتفاع خلال صيف عام ١٩٨٥ وحتى وصلت مع نهاية العام إلى ١٨٥ ، ١٨٦ قرشا للدولار ثم تجاوزت ٢٠٠ قرشا للدولار فى شهر أبريل ١٩٨٦ ، وهى أرقام فلكية لاتعبر عن سعر الصرف الحقيقى للجنيه المصرى ، ومغالى فيها لحد بعيد .

٢- الاتجاه نحو تشجيع الاستثمارات ، وخاصة بالمدن الجديدة ، كخطوة أولى على الطريق الصحيح لتصحيح الاختلال الهيكلى القائم فى الاقتصاد المصرى والعمل على زيادة الانتاج بكل الطرق وشتى الوسائل كهدف وسيلة لعلاج مشكلات مصر الاقتصادية وتحقيق الاعتماد على الذات .

٣- صدور قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٢١ لعام ١٩٨٦ بتنظيم تجارة الاستيراد من الخارج وتحديد هامش الربح للوكلاء وتجار الجملة والمستوردين ، مع تحديد أسعار السلع المستوردة فى ضوء سعر الدولار فى السوق الحرة . و يعتبر هذا الإجراء خطوة فعالة على طريق تعويم الجنيه المصرى ، وأكسب السوق الحرة مزيدا من الشرعية حيث يعتبر سعر الصرف فيها أحد المؤشرات التى يهتدى بها المشرع فى تنظيمه للنشاط الاقتصادى المصرى .

٤- التسليم بعدم فعالية الإجراءات النقدية فى علاج مشكلة سعر الصرف للجنيه المصرى ، وأن الحل الوحيد يكمن فى أن يكون العلاج هيكليا ومرتبيا بعلاج مشاكل الاقتصاد المصرى فى مجموعها والتى أطلق عليها - وفى ضوء ما أعلن عنه - القضايا

العشر والتي تناولناها في الفصل الخامس من هذا الكتاب من هذه الدراسة . ومن ثم فإن أى : إجراء لإصلاح التدهور في سعر الصرف هو محاولة قصيرة المدى ولا بد أن تواكبها خطوات الإصلاح على المدى البعيد وتعالج جذور الأزمة .

٥ — ظهور مجموعة من المتغيرات الاقتصادية غير المواتية أصابت دعائم الاقتصاد المصري هي :

□ التدهور المستمر في أسعار البترول عالميا وانخفاض حصة صادرات مصر البترولية ، وبالتالي ظهور عديدات جديدة تزيد من القوى السالبة في سوق الصرف الأجنبي في مصر ، وتحد من قدرة السلطات الاقتصادية على تنفيذ برامج الإصلاح المقترحة .

□ انخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج كنتيجة للانخفاض الحادث في أسعار البترول ، ومن ثم انخفاض دخول الدول البترولية وتعطل العديد من مشروعاتها الاقتصادية الأمر الذي أدى إلى تقليص حجم فرص العمل المتاحة بهذه الدول .

٦ — الاتجاه نحو إيجاد بدائل لمصادر الصرف الأجنبي تكون أكثر استمرارا وضمانا من المصادر السابقة ، وهو ما تمثل في الدعوة نحو تشجيع السياحة وتشكيل المجلس الأعلى للسياحة في محاولة جادة لحل مشكلات قطاع السياحة في مصر والعمل على جذب أكبر عدد من السائحين كمصدر لزيادة حصة البلاد من الصرف الأجنبي .

٧ — الاتجاه نحو الترويج للصادرات المصرية غير التقليدية وإيجاد منافذ خارجية وأسواق جديدة تكون بمثابة مصدر دائم لإيرادات العملة الأجنبية والصرف الأجنبي .

في ضوء هذه القضايا المتعددة يمكن القول بأن الاقتصاد المصري يشهد في الفترة من منتصف عام ١٩٨٥ وحتى مايو ١٩٨٧ انتقال في مفاهيم الفكر الاقتصادي الحاكم ومناهج السياسة الاقتصادية المصرية . ومن ثم فإن الحكم على مدى القدرة على علاج سعر صرف الجنية المصري من خلال سياسة فعالة للصرف الأجنبي في مصر ، يعد أمرا يقع في إطار القضايا الاقتصادية الكلية للمجتمع ويخضع للتخطيط الدقيق والمدرّوس وهي أمور لا يمكن الحكم على نتائجها خلال فترة قصيرة من الزمن ، وإنما ينبغي أن تنقضي فترة طويلة نسبيا حتى تؤتي هذه السياسات ثمارها .

١٩٣٠٦٠٤ اقتراح صندوق النقد الدولي بإقامة سوق تجارية للصرف الأجنبي في مصر:

وعلى الجانب الآخر، تبنت المنظمات النقدية الدولية — وفي طليعتها صندوق النقد الدولي — الاقتراح الخاص بإقامة سوق تجارية للنقد الأجنبي تكون خطوة أولى نحو طريق إقامة السوق الحرة للصرف الأجنبي. ويرجع جنود هذا الاقتراح إلى عام ١٩٧٦ حينما واجهت مصر مشكلة توفير كميات كافية من السيولة النقدية لدفع أعباء ديونها الخارجية، إلا أن المشكلة كانت تكن في أن معظم القروض المتاحة كانت في صورة قروض مقيدة ومرتبطة بتنفيذ مشروعات محددة. كما بات واضحا خلال تلك الفترة خطورة التماذي في الحصول على التسهيلات المصرفية والقروض قصيرة الأجل، لذا كان منطقيًا أن يتجه فكر واضعي السياسات الاقتصادية نحو إيقاف هذا الاتجاه الخطير، فكان البديل أمامها هو الاتجاه نحو صندوق النقد الدولي^(١٧).

ومن المعروف أن الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها مع صندوق النقد الدولي والخاصة بالحصول على قروض الصندوق تخضع لإجراءات دقيقة، وبخاصة مايزيد منها عن حصة الدولة المفضو، وحققا في السحب التلقائي من الصندوق. وأمام رغبة مصرفي الحصول على قروض بشروط ميسرة من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإتشاء والتعمير، كان لدى هذه الهيئات رأى آخر في حالة الاقتصاد المصري، من حيث أنه يعاني من اختلالات هيكلية، ومن ثم ضرورة إيجاد وسائل لعلاج تلك الاختلالات أهمها إيجاد مجموعة من السياسات النقدية والمالية تساعد على نجاح برامج الإصلاح التي يتم الاتفاق عليها بموجب خطاب النوايا الذي يصدر من الدولة طالبة القرض إلى الصندوق متضمنة مجموعة الإجراءات والسياسات التي تلتزم الدولة بتنفيذها كعلاج لمشاكلها الاقتصادية. فالأصل في علاج هذه الاختلالات هو زيادة كمية وسائل الإنتاج بدلًا من زيادة كمية وسائل الدفع.

فالواضح أن هذه الهيئات كانت ترى في وجود السوق الموازية والاستيراد بدون تحويل عملة خطوات أولية على طريق الإصلاح يجب اتباعها بخطوات أكثر تحررا تؤدي إلى الوصول إلى الهدف المطلوب. فالإقتصاد المصري أصبح في نظر هذه الهيئات بحاجة

(١٧) رمزي زكي، «بحوث في ديون مصر الخارجية»، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٧ — ٢٩٨.

إلى إحداث تغيير جوهري لنظام التجارة والدفع من خلال سياسة واقعية لسعر الصرف ، تراعى قواعد ومفاهيم الاقتصاد الحر^(١٨) .

ففى تقرير بعثة صندوق النقد الدولي التى زارت مصر خلال مارس وأبريل ١٩٧٦ أثارَت هذه البعثة موضوع قيام سوق تجارية للنقد الأجنبى فى مصر تمثل أحد عناصر برنامج التثبيت الذى اقترحتهُ البعثة المذكورة وحددت إطارها فى النقاط التالية^(١٩) :

١ — تشكل السوق المقترحة نظام مجمع لدمج كل من السوق الموازية للنقد الأجنبى ونظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، وأن يتم تحديد سعر الصرف فى هذه السوق على أساس قوى العرض والطلب .

٢ — أن ينشأ صندوق احتياطي نقدي من العملات الأجنبية قدر له ٢٥٠ مليون دولار ، وهو عبارة عن صندوق لموازنة الصرف ، يودع بالبنك المركزى ويساهم فى تمويله كل من : صندوق النقد الدولي ، ودول الأوبك ، والبنوك التجارية الأجنبية . و يستخدم هذا الصندوق من قبل البنك المركزى المصرى للتدخل فى سوق الصرف كبائع ، أو مشتر للعملة للتأثير على السعر فى حالة حدوث تقلبات غير عادية فوق المعدل المسموح به .

و ضمناً لنجاح تلك السياسة النقدية فى تحقيق الأثر المطلوب يستدعى الأمر القيام بمجموعة من الإجراءات فى مقدمتها :

● رفع كافة القيود على التعامل بالصرف الأجنبى كإجراء لازم لنجاح ذلك المشروع ، وهو ما يقتضى تعديل قوانين النقد القائمة ، وإن كان قانون النقد الأجنبى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ يعد خطوة أولى على هذا الطريق ، حيث يحيز الحيازة ويحرم التعامل ، فإذا ما توافرت السوق التجارية أصبح تحرّم التعامل أمراً لامعنى له .

(١٨) دوى زكى ، المربع السابق مباشرة ، ص : ٢٩٨ .

(١٩) راجع فى كل من :

— على الجربلى ، « خمسة وعشرون عاماً ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر من ٥٢ — ٧٧ ،

مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٦٢ — ٢٦٥ .

— معهد التخطيط القومى ، « سياسات النقد الأجنبى : نارة تجارية وسبل ترشيدها » ، مرجع سبق ذكره ،

ص : ١٤٨ .

- حرية تصدير واستيراد رؤوس الأموال دون عوائق تذكر، بالإضافة إلى تحرير العمليات الجارية بالنسبة للمقيمين وغير المقيمين ، وبخاصة واردات القطاع الخاص .
- تحويل واردات القطاع العام تدريجياً ، وبصفة خاصة مستلزمات الإنتاج ، من السوق الموازية إلى السوق التجارية .
- أن يكون السعر الذى يتحدد من خلال هذه السوق هو الفصيل في جميع المعاملات والالتزامات بالصرف الأجنبي التى تقع داخل الاقتصاد المصرى أو في علاقته بالعالم الخارجى .

غير أن هذه المقترحات واجهت مجموعة متباينة من الآراء ، انقسمت بين مؤيدين ومعارضين لهذه السياسة النقدية الجديدة : فبينما أخذ الاتجاه الليبرالى والمسار لسياسة الانفتاح الاقتصادى والجهاز المصرفى فى الداخل — وبصفة خاصة البنوك المنشأة وفقاً لقانون الاستثمار — بالدعوة نحو إقامة هذه السوق كحل فريد ولا بديل عنه لعلاج مشكلة انخفاض قيمة الجنيه المصرى وتعدد أسعار الصرف فى الداخل ، نجد فى الجانب الآخر أنصار الدعوة إلى تقييد سياسة الانفتاح يطالبون بعدم الأخذ بهذه المقترحات ، وأن المرحلة الحالية لا تسمح بقيام مثل هذا النظام ؛ لأنه سوف يعنى المزيد من التدهور فى قيمة الجنيه المصرى وما يمتنع ذلك من المزيد من الضغوط التضخمية فى الداخل .

أمام هذا الجدل أرجأت السلطات الأخذ بذلك المشروع ، ولجأت إلى تطوير العمل بالسوق الموازية بموجب قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٧٢ لعام ١٩٧٨ .

غير أنه من الجديد بالذكر أن الدولة قد وافقت مؤخراً على قيام السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى ليصبح التعامل فى سوق الصرف الأجنبى خاضعاً لقوى العرض والطلب . ويأتى هذا التنظيم الجديد كخطوة أولى على طريق إعادة تنظيم سوق الصرف المصرى خلال ثمانية عشر شهراً تبدأ من ١٠ مايو ١٩٨٧ . وتتلخص المرحلة الأولى لتنظيم سوق الصرف المصرى فى اصدار قرارات ثلاث لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أرقام ٢٢٢ لعام ١٩٨٧ ، ٢٢٣ لعام ١٩٨٧ ، ٢٢٤ لعام ١٩٨٧ بشأن انشاء سوق مصرفية حرة للنقد الأجنبى وتجميد المتحصلات والمدفوعات التى تنتقل من مجمع البنوك المعتمدة إلى السوق المصرفية الحرة الجديد ، وكذلك تنظيم فتح الاعتمادات للمستوردين من القطاع الخاص من خلال السوق الجديدة . (قارن الملحق التاسع من هذا الكتاب) .

أولاً: النتائج:

تصدت الدراسات التى تضمنها الجزء الأول من هذا الكتاب بالعرض والتحليل للمناخ الاستثمارى للاقتصاد المصرى ، وتقييم دور سياسات الصرف الأجنبى فى مواجهة المشاكل الاقتصادية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى . فتناولت الفصول الثلاثة الأولى التى يتكون منها الباب الأول مركز الشركات متعددة الجنسية فى الاقتصاد العالمى والأخطار السياسية التى تتعرض لها فى الدول النامية (الفصل الأول) ، مع تقديم دراسة تحليلية للمناخ الاستثمارى المصرى (الفصل الثانى) ، وتقديم عدد من المقترحات لتحسين البيئة الاستثمارية المصرية (الفصل الثالث) . أما الفصول الثلاثة التالية والتى يتكون منها الباب الثانى لهذه الدراسة فألقت الضوء على طبيعة الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى (الفصل الرابع) ، ومظاهر التبعية النقدية للاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩١٦ - ١٩٧٣) وحتى خروجه من عضوية منطقة الإسترلينى ، ثم انتقلت بعد ذلك إلى تحليل سياسات الصرف الأجنبى خلال الفترة (١٩٤٧ - ١٩٨٦) (الفصل الخامس) ، ثم عرضت لتقييم هذه السياسات وبيان أثرها على ميزان المدفوعات المصرى وغيره من المتغيرات الاقتصادية الأخرى فى مصر (الفصل السادس) . وبصفة عامة أظهر التحليل

الاقتصادى الذى احتوته هذه الفصول الستة إلى أهمية الترابط بين البيئة الاستثمارية وسياسات الصرف الأجنبى المتبعة ، بحيث تشكل هذه السياسات جزءا من البيئة الاستثمارية ، ولكنه جزء له طبيعته المتميزة نظرا لما هو متعارف عليه من أن سعر الصرف هو المرأة التى تعكس حالة التوازن والاختلال فى هيكل الاقتصاد القومى . وتتيح هذه الطبيعة المتميزة لسياسات الصرف الأجنبى إلقاء الضوء على حالة الكثير من المتغيرات الاقتصادية الأخرى فى الاقتصاد القومى ، وفى مقدمتها الاستهلاك القومى ، الادخار القومى ، الاستثمار القومى ، الصادرات ، والواردات .

ولقد كشفت الدراسات المختلفة التى قلمها الجزء الأول من هذا الكتاب عزم السلطات الاقتصادية المصرية على تغيير واقع الاقتصاد المصرى منذ بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ . فلقد سن المشرع المصرى من القوانين والتشريعات التى استهدفت تغيير شكل ومضمون المناخ الاستثمارى المصرى ، ووضع مفاهيم جديدة لسياسات الصرف الأجنبى لإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص الوطنى والأجنبى للقيام بدور أكثر فاعلية فى الجهود الرامية لتنمية الاقتصاد القومى .

وانطلاقا من هذا المفهوم قدم المشرع المصرى إلى العالم العديد من تشريعات الاستثمار الجديدة فى مقدمتها القانون رقم ١ لعام ١٩٧٣ بشأن التنمية السياحية ، والقانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ فى شأن الاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، والقانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ فى شأن المجتمعات العمرانية الجديدة ، والقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ فى شأن تكوين الشركات ، ثم التنظيم الاستثمارى الجديد الذى بدأ تطبيقه فى ١٢ يناير ١٩٨٦ بشأن الاستثمار الصناعى للمصريين بالمدن الجديدة ، ثم أعقبه ذلك تنظيم الاستثمار السياحى ابتداء من سبتمبر ١٩٨٦ ، والاستثمار فى مجال استصلاح الأراضى ، ثم المقررات الاقتصادية فى شهر أغسطس ١٩٨٦ . ولعل مجموع ما توخاه المشرع المصرى من إصداره لهذه القوانين وإقراره لهذه التنظيمات هو الرغبة فى خلق مناخ استثمارى جديد تلعب فى رحابه الاستثمارات الوطنية الخاصة ، والاستثمارات العربية والأجنبية دورا أكثر فى خلق طاقات إنتاجية جديدة ، وتوسيع الطاقة الإنتاجية القائمة ، وتعديل هيكل الاقتصاد القومى ليكون أكثر تنوعا وانسجاما مع متطلبات التطور الاقتصادى والاجتماعى فى العالم .

وفي مجال تطوير مفاهيم وأدوات سياسات الصرف الأجنبي المصرية فلقد أقرت الدولة المزيد من التيسيرات النقدية ، وتخفيف المدفوعات الخارجية من جانب رئيسى من القيود التى سبق وأن فرضتها عليها خلال الفترة (١٩٤٧- ١٩٧٣) . فستتضمن التشريعات ما يميز للأفراد حيازة النقد الأجنبي دون الاتجار فيه ، وأطلقت عنان نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، وسمحت للقطاع الخاص بمزاولة عمليات الاستيراد والتصدير التى كانت حكرًا على القطاع العام . ولقد أسفر ذلك كله عن زيادة الطلب على الصرف الأجنبي مقابل زيادة المعروض من الجنيه المصرى ، الأمر الذى أدى إلى تدهور قيمته ، واتساع نطاق الموجات التضخمية .

غير أن الدراسات التى قدمها الجزء الأول قد كشفت عن أن علاج الدولة لعدم ملائمة المناخ الاستثمارى وحالة التدهور الحادث فى سوق الصرف الأجنبي جاء مخالفا لما يقتضيه الحال ، وتبرره الأصول والقواعد الاقتصادية البسيطة . ويمكن البرهنة على صحة هذه النتيجة من خلال النقاط التالية :

١- — تعكس حالة تعاقب التشريعات المتتالية لتنظيم الاستثمار فى مصر الجوانب الشائكة للأزمة الاقتصادية المصرية من ناحية ، والعجالة التى صاحبت إصدار التشريعات المصرية وانتهت بها فى الغالب من الأحيان إلى غموض الكثير من أحكامها ، وعدم القطع فى حالات أخرى ، وإحالة المشرع المصرى فى كثير من الحالات التى لم يرد فيها نص إلى فروع القانون المصرى الأخرى . وكانت النتيجة الطبيعية هى تعدد التشريعات المصرية المنظمة للاستثمار ، وبالتالي تعدد الأجهزة الإدارية المشرفة على تنفيذ أحكامها ، الأمر الذى انتهى إلى المزيد من التعقيدات الإدارية ، ونشوء ظاهرة « بيروقراطية الاستثمار » فى مصر ، وهو ما أقعد المستثمر المصرى والأجنبي فى التحليل الأخير قيمة الإحساس المادى والمعنوى بسخاء المشرع المصرى فى إقرار كثير من المزايا والإعفاءات الضريبية والجمركية ، والاستثناءات التى قررها للاستثمارات الأجنبية رغبة منه فى ترغيبها إلى الانسياب إلى داخل أراضى الوطن .

٢- — كشفت الدراسات السابقة أيضا عن أن الواقع العلمى قد أسفر عن وجود كثير من التضارب فى الاختصاصات بين كل من الهيئة العامة للاستثمار ، والهيئة العامة للصناعات ، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، وهيئة سوق المال ، ومصلحة

الشركات ، وهيئة التنشيط السياحي ، ومكاتب الاستثمار الصناعى بالمدن الجديدة ، ومكاتب الاستثمار السياحي واستصلاح الأراضى ، وذلك نظرا للتداخل والارتباط الكبير في طبيعة أعمال هذه الهيئات والمكاتب مجتمعة . و يصاحب خطوات إقرار الموافقات والتراخيص الخاصة بالمشروعات الصناعية المحلية والأجنبية العديد من الإجراءات الإدارية المطولة تنتهى بدخول المستثمر المحلى والأجنبى في دوامة « الحلقة الدائرية للتعقيدات الإدارية » والتي تعتبر كل خطوة إدارية بمثابة إحدى الحلقات في هذه الدائرة ، وتكون نتيجة للحلقة السابقة عليها ، وسببا للحلقة التالية لها . ويعد المستثمر المحلى أو الأجنبى نفسه تائها بين هذه الحلقات المتتابعة ، فتؤدى إلى زيادة غناؤه وتردده في اتخاذ خطوات جادة لإقامة المشروع الصناعى المقترح . فإذا أضفنا إلى كل ذلك ما هو متعارف عليه بين الاقتصاديين من أن رأس المال « جبان أو حذر » بطبعه ، اتضح لنا على الفور خطورة هذا التصارب في الاختصاصات بين الهيئات القائمة بشئون الاستثمار في مصر .

٣- ترتب على حالة التخطيط في سياسات الصرف الأجنبى المتبعة في مصر خلال الفترة (١٩٤٧ - ١٩٨٧) نشوء ظاهرة تعدد أسعار الصرف الأجنبى ، حيث وجدت في مصر خلال فترة الدراسة عدة أنواع لسعر الصرف في مقدمتها السعر الرسمى ، والسعر التشجيعى ، والسعر الذى تحسب على أساسه واردات هيئة السلع التموينية ، ثم سعر الصرف المرن المعمول به حاليا ، ثم السعر السائد في سوق الصرف السوداء أو السوق الحرة كما تسميها بعض الأوساط في الوقت الراهن . بل بدأت بعض شركات القطاع العام والخاص تشتترط لحجز سلعها ومنتجاتها أن يتم ذلك بالدولار الأمريكى مثل منتجات شركة اينديال ، والوحدات السكنية التى تعرضها شركات القطاع العام والخاص للبيع . ولقد أحدثت هذه التطورات نوعا من الفوضى النقدية في سوق الصرف المصرى لم تظهر آثاره السلبية بشكل واضح إلا مع بداية انخفاض حصة الدولة من الصرف الأجنبى من صادراتها المتوقعة (البترولية) وصادراتها غير المتوقعة (السياحة ورسوم المرور في قناة السويس) ، ثم ضاعف من حدة المشكلة انخفاض تدفقات تحويلات المصريين العاملين بالخارج نظرا للتطورات الحادثة في أسواق البترول العالمية .

وتتبنى هذه الدراسة وجهة النظر القائلة بأن حالة الفوضى التقيدية التي أصابت سوق الصرف الأجنبي في مصر، وهو ما يعكس أيضا ضعف سلطان الجهاز المصرفي على إدارة هذه السوق، يمكن إرجاعه إلى العوامل التالية :

لم يتم رسم وصياغة سياسات الصرف الأجنبي في مصر في ضوء المشكلات الاقتصادية التي واجهها الاقتصاد المصري في مراحل تطوره المختلفة . فكما أشرنا من قبل في هذه الدراسة فإن هذه المشكلات هي في المقام الأول ذات طبيعة هيكلية ، و يقتضى علاجها تغيير هيكل الاقتصاد القومى وبشكل يؤثر على قدرته الإنتاجية والاستيعابية لزيادة الصادرات والحد من الواردات ، وبالتالي تحسين وضع الميزان التجارى الذى يعتبر العجز فيه العامل الجوهري لعجز ميزان المدفوعات المصري .

معنى ذلك - إذن - أن سياسات الصرف الأجنبي في مصر غاب عنها الترابط والتكامل مع باقى السياسات الاقتصادية ، وأنه يؤخذ على صانعى القرار الاقتصادى في المرحلة التى غطتها هذه الدراسة تجاهلهم وإغفالهم لطبيعة التحليل الاقتصادى الكلى ، والنظر إلى سياسات الصرف الأجنبي من منظور التحليل الاقتصادى الجزئى الأمر الذى دفعهم إلى بلورة هذه السياسات في شكل إجراءات وبرامج جزئية فقدت عناصر الترابط والتكامل بينها ، وبالتالي تحولت إلى مسكنات لعلاج حالات وقتية ما لبث أن يظهر عجزها عن تقديم الدواء لعلاج الداء . لهذا كان منطقياً أن تفشل كثير من الإجراءات بعدد شهور قليلة من تاريخ صدورها كما هو الحادث في إجراءات مارس ١٩٨٤ ، وإجراءات ٥ يناير ١٩٨٥ ، وإجراءات ١٧ أبريل ١٩٨٥ والقرارات الاقتصادية في شهر أغسطس ١٩٨٦ .

تعكس حالة الفوضى والتخبط التي تسيطر على سوق الصرف الأجنبي في مصر ظاهرة الخوف والتردد التي تمتد إلى حكومات الدولة المشهة **Soft State** والتي ظهرت في مصر مع بداية الخمسينات حيث تعددت الهيئات والمؤسسات التي تعد مسئولة عن النشاط الواحد ، وهو ما يسبب قدراً متزايداً من البيروقراطية وتعويق العمل الإدارى ، وضعف القدرة على اتخاذ القرار الاقتصادى المناسب .

وتؤكد هذه الدراسة على أن ظاهرة الخوف والتردد التي تعتري صانعى القرار الاقتصادى في مصر يرجع إلى أسلوب اختيار الحكومات المصرية . فعالية وزراء الحكم في مصر ليسوا من السياسيين وإنما هم مجموعة من الخبراء والموظفين التكنوقراطيين الذين

لم يسبق لهم تبني برامج سياسية واقتصادية قبل توليهم المناصب الوزارية . من هنا فإن النتيجة الطبيعية هي تحبطهم الدائم والمستمر في اتخاذ القرارات الاقتصادية . ولعل أبسط الأمثلة على ذلك أنه بعد صدور قرارات • يناير ١٩٨٥ بشأن التنظيم النقدي الجديد في مصر تعرضت هذه القرارات للهجوم المستمر، وكان رد الحكومة في ذلك الوقت دعنا نجرب أولاً التطبيق العملي لهذه القرارات ، ثم يمكن الحكم بعدها على سلامتها من عدمه .

● الخلط في المفاهيم الاقتصادية في كثير من الأحيان لدى السلطات الاقتصادية حيث أننا نجد على سبيل المثال عدم الوضوح في التفرقة بين الادخار والاستثمار . فالادخار هو وسيلة تمويل الاستثمار، كما أن توافر المدخرات لا يعني بالضرورة حتمية تحويلها إلى استثمار . والدليل القاطع على ذلك أنه يتوافر لدى الجهاز المصرفي المصري في مارس ١٩٨٦ ما يوازي عشرة مليارات من الدولارات ، أو ما يوازي عشرون ملياراً من الجنيهات المصرية^(١) . وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المدخرات لا توجه لتمويل الاستثمارات داخل الاقتصاد المصري ، بل إن البنوك تفضل استثمار جانب منها في أسواق العملات الأوربية للحصول على عائد مضمون بدلاً من الدخول في مخاطر الاستثمار المصري الذي يتم في ظل تقلبات عنيفة لسعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي في مصر . والقضية الأساسية هنا تكمن في تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي بالدرجة الأولى نظراً لتوافر المدخرات اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات شريطة توافر المناخ أو البيئة الاستثمارية الملائمة في مصر ، وما يتطلبه ذلك من توافر عناصر الضمان والأمان وتقليل حدة تسلط وعنفوان الأجهزة البيروقراطية للنشاط الإنتاجي بوجه عام .

وعلى الرغم من هذه الحقيقة إلا أننا لا زلنا نجد أجهزة الدعاية والإعلام المصرية تسير قدماً نحو أهمية ضغط الإنفاق الاستهلاكي وحل المشكلة السكانية وغيرها من الموضوعات التي تبعدنا عن جوهر القضية الاقتصادية في مصر . فصبغ هذه القضية ينحصر في زيادة الإنتاج وتهيشة المناخ الملائم له من خلال إقامة إدارة علمية للاقتصاد القومي تسمح بانسياب عجالات الإنتاج ، وتقديم من الحوافز والتسهيلات ما يسهل مهمتها . ولو استفاد

(١) مجلة الأهرام الاقتصادي ، أزمة الاقتصاد المصري ومشكلة القرار الاقتصادي ، حديث مع الأستاذ/حسن عباس زكي الاقتصادي المصري المعروف وزير الاقتصاد الأسبق العدد ٩٠٢ ، ٢٨ أبريل ١٩٨٦ ، ص ٢٦ - ٢٩ .

الاقتصاد المصرى من تجربة المجتمع الصناعى لمدينة العاشر من رمضان^(٢) لاستفاد كثيرا من دعم وتقوية مجالات الاستثمار بدلا من الاستمرار فى التعلل بالزيادة السكانية ومحاولة أن ننسب لها ضعف إدارتنا وفشلنا فى العمل والتخطيط السليم .

القصور فى فهم الأبعاد الحقيقية لكثير من القضايا الاقتصادية . ولعل أبرز الأمثلة على ذلك أن الحكومة المصرية استهدفت علاج العجز المتزايد فى الميزانية العامة للدولة فى الربع الأول من عام ١٩٨٦ بسبب انخفاض الأسعار العالمية للبتروöl وانخفاض تحويلات الصادرات غير المنظورة من النشاط السياحى ورسوم مرور قناة السويس بكثير من الإجراءات المتمثلة فى رفع الأسعار وزيادة الضرائب دون أن تفكر فى الآثار الاقتصادية لهذه الإجراءات على الاستثمار الخاص فى مجالات الصناعة والسياحة . ويرجع ذلك إلى ما اعتادت عليه نظم الحكم المصرية من الأتانية حيث تركز على سد عجز ميزانية الدولة وحل مشكلاتها دون أن تأخذ فى اعتبارها مشكلات القطاع الخاص الذى نعقد عليه الأمل جميعا فى دفع عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وكأن المشكلة كلها الآن محصورة فى تدبير موارد إضافية لسد العجز فى ميزانية الدولة ، وليس فى زيادة الإنتاج ، خاصة إذا علمنا أن الجهاز الحكومى يتسم فى الوقت المعاصر بالإنسراف ، أى اتجاه جزء كبير من هذه الموارد فى أوجه نشاط غير إنتاجية . وترجع أهمية تشجيع القطاع الخاص فى وقتنا المعاصر إذا علمنا أن الدولة فى مصر المعاصرة أصبحت تتجه نحو نمط دولة المرافق نظرا لضخامة الموارد اللازمة لحل مشاكل قطاع المرافق فى مصر ، وهو ما يتطلب إفساح المجال أمام القطاع الخاص لتشجيع الإنتاج وإلا سوف يحدث انهيار اقتصادى فى الوقت القريب ، وهى أمور يجب أن نتكاتف جميعا لتفاديها .

ثانيا : التوصيات :

وفى ختام الجزء الأول من هذا الكتاب تجدر الإشارة إلى عدد من التوصيات فى مجال تهيئة المناخ الاستثمارى المصرى وترشيد سياسات الصرف الأجنبى فى مصر فى ضوء ما نؤمن به من أن هذا المناخ وتلك السياسات يجب النظر إليها من مفهوم كلى

(٢) رغم ما لهذه الدراسة من تحفظات على طريقة إدارة المجتمع الجديد بمدينة العاشر من رمضان ، إلا أن هذه التجربة لازالت تقدم - وهى فى سنوات مهدها - الكثير من الدروس المستفادة ، وكيف أن اهتمام القيادة السياسية فى العشر سنوات التى تشكل عمر هذا المجتمع الجديد قد دفع أسلوب العمل به خطوات وثابة إلى الأمام . راجع أيضا هذه التجربة فى الفصل الثانى عشر من هذا الكتاب .

وباعتبارها جزءاً لا يتجزأ من برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادى فى مصر. ولعل أبرز ملامح هذا البرنامج العناصر التالية :

١- يعطى البرنامج المقترح قضية إدارة الاقتصاد القومى الأولوية الأولى لإنفاذ الدولة المشقة من حالة الفوضى والتخبط التى تمر بها . فالعبرة ليست فى كثرة الخطط والبرامج والإجراءات والقرارات الاقتصادية بقدر أهمية توافر الجهاز الإدارى القادر على فهم هذه الخطط وتلك القرارات ، والقدرة على تطبيقها بوعى وإدراك سليمين . ولعل أولى هذه الخطوات - طبقاً لما تراه هذه الدراسة - يتلخص فى إدماج الهيئات والمؤسسات المتشابهة فى جهاز إدارى واحد يؤمن بتوصيف العمل ووضع المراحل الإدارية التى ينساب فيها العمل الإدارى بسهولة ويسر . وفى اعتقادنا أن إلغاء نظام الأقدمية فى إختيار المناصب الإدارية العليا يمد خطوة لازمة لنجاح العمل الإدارى فى مصر حتى يتسنى إختيار القيادات الإدارية صاحبة الكفاءة ، بدلاً من الانتظار فى طابور المسنين لإختيار هذه القيادات . فالحالة الأخيرة تقدم قيادات غير قادرة على صنع القرار ، وغير مؤهلة لقيادة العمل الإدارى .

٢- إجراء مراجعة شاملة لقوانين الإستثمار المصرية وهى القانون رقم ١ لعام ١٩٧٣ فى شأن النشاط السياحى ، والقانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ فى شأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، والقانون رقم ٥٩ لعام ١٩٧٩ فى شأن المجتمعات العمرانية الجديدة ، والقانون رقم ١٥٩ فى شأن تكوين الشركات ، والقانون رقم ٢١ لعام ١٩٥٨ فى شأن المشروعات الصناعية لاكتشاف أوجه الشبه ، وأوجه التضارب بينها وصولاً إلى قانون موحد شامل للاستثمار فى مصر ، وبنى فى الوقت نفسه عن الإحالة لفروع القانون الأخرى . وتقتصر هذه الدراسة أن يطلق على القانون الجديد اسم « قانون الإستثمار القومى » فى مصر بحيث تغطى أحكامه ونصوصه كافة الأنشطة الاستثمارية التى يغطيها المستثمرون الوطنيون بمفردهم ، أو بالتعاون مع رأس المال العربى ، أو رأس المال الأجنبى أو تلك المجالات التى تلب فيها الاستثمارات الأجنبية دوراً متميزاً كذلك يجب أن تمتد أحكام ونصوص القانون المقترح إلى الاستثمارات التى تقام بالمجتمعات الجديدة أو

خارجها ، وسواء اتخذت شكلاً قانونياً في صورة شركة مساهمة ، أو شركة توصية
بالأسهم ، أو شركة ذات مسؤولية محدودة .

ولا تقتصر هذه المراجعة على قوانين الاستثمار وحدها ، بل يجب أن تمتد إلى
الهيئات المنوطة بتنفيذ أحكامها ومتابعة تنفيذ نصوصها . وفي هذا الخصوص يقترح
إدماج كافة الهيئات المختصة بشؤون الاستثمار في مصر في كيان إداري جديد موحد
تحت عنوان « الهيئة القومية للاستثمار » أو « الهيئة العامة للاستثمار القومي »
يكون لها سلطة تنفيذ ومتابعة أحكام قانون الاستثمار القومي المقترح . ولا شك أن من
مميزات هذا الاقتراح توحيد الجهة الإدارية التي يتعامل معها المستثمر ، وإمكان
تحديد فترة زمنية معينة يستطيع منها الحصول على الموافقات الخاصة بنشاطه
الاستثماري الجديد ، وإمكان متابعة مشروعه خطوة بخطوة ، و يساعد هذا الاقتراح
أيضاً في القضاء والتخفيف من حدة ظاهرة « بيروقراطية الاستثمار » ،
وما يصاحبها من تعقيدات إدارية .

٣ — وانطلاقاً من المفاهيم التي أرسيناها في البندين السابقين مباشرة يجب تصحيح أسلوب
إدارة سوق الصرف الأجنبي في مصر بحيث يكون للبنك المركزي ووزارة الاقتصاد
القدرة على السيطرة عليه بغض النظر عن نوع نظام الصرف الأجنبي المتبع . وترجع
أهمية هذه الملحوظة إلى أن الواقع العملي يظهر أن الجهاز المصرفي ووزارة الاقتصاد
ليستا الجهتان الوحيدتان المسؤولتان عن إدارة سوق الصرف الأجنبي في مصر . ولقد
ظهر ذلك واضحاً جلياً حينما أصدر وزير التوطين والتجارة الداخلية قراره الجديد رقم
١٢١ لعام ١٩٨٦ والخاص بتنظيم حساب تكلفة استيراد السلع الغذائية دون
علم من البنك المركزي ووزارة الاقتصاد ، رغم ما لهذا القرار من تأثير واضح على سعر
الصرف في السوق الحرة (٣) . و يعتبر هذا الوضع أمراً شاذاً ومخالفاً لما هو متعارف عليه
من أن الجهاز المصرفي له الدور الرئيسي في إدارة شؤون النقد بطريق مباشر أو غير
مباشر . بل أكثر من ذلك أن شركات التجارة الداخلية في مصر والتي تلعب دوراً
هاماً في تجارة الاستيراد من الخارج ليست تحت سيطرة وزارة الاقتصاد والتجارة

(٣) أكد هذا المعنى السيد / على نجم محافظ البنك المركزي في ندوة « مستقبل الجنيه المصري » التي نظمتها نقابة
التجار بين يوم ١٩٨٦/٣/٢٤ بمقر جمعية الاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع . راجع أيضاً جريدة الأهرام في
١٩٨٦/٣/٢٥ ، ص : ٩ .

الخارجية، وإنما تخضع لإشراف وزارة أخرى وهي : وزارة التموين والتجارة الداخلية ، وهي أمور تنفرد بها فلسفة إدارة الاقتصاد القومى فى مصر ، وتحالف تجارب الدول المتقدمة التى سيقتنا فى هذا المجال . فاليابان مثلاً تلعب فيها الصادرات الصناعية دوراً بارزاً ، لذلك نجد أن التنظيم الوزارى فى اليابان يجعل قطاعات الصناعة والتجارة فى وزارة واحدة للتنسيق بين هذين النشاطين المتكاملين . وفى الولايات المتحدة الأمر يكمية وألمانيا الغربية نجد أن هناك وزارة واحدة مسئولة عن التجارة الداخلية والتجارة الخارجية معاً .

وفى ضوء ذلك فإن هذه الدراسة تقترح توحيد سلطة الإشراف الوزارى على قطاعى الاقتصاد والتجارة ، على أن يفهم من ذلك فصل قطاع التجارة الداخلية عن وزارة التموين ، وضمه إلى قطاع التجارة الخارجية فى قطاع جديد هو الاقتصاد والتجارة حتى يصبح هذا القطاع بالتعاون مع البنك المركزى المصرى مسؤولاً عن إدارة سوق الصرف الأجنبى فى مصر . وفى هذه الحالة يمكن إلغاء وزارة التموين والاكتفاء بهيئة السلع القومية للإشراف على السلع الواقعة فى نطاق الدعم .

٤ - وضع خطة إنتقالية لمدة سنتين أو ثلاث سنوات لإعداد الاقتصاد المصرى على مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية ، وتبنيته لتبنى سياسة جديدة للصرف الأجنبى تقوم على تعويم الجنيه المصرى وإنشاء سوق حرة للنقد الأجنبى . ويمكن إيجاز أهم معالم هذه الخطة على الوجه التالى :

■ حصر الطاقات المحطلة بالمشروعات الصناعية والزراعية القائمة مع تحليل أسباب تواجد هذه الطاقات المحطلة والعمل على تشغيلها . كذلك حصر المشروعات التى لم يتم استكمال تشغيلها لالتهاء منها حتى تبدأ فى الإنتاج وتقدم فرص عمل جديدة للمواطنين ، مع إضافة أنواع جديدة إلى الإنتاج الكلى .

■ ترشيد الاستيراد من خلال اتباع الوسائل التالية :

□ إعداد ميزانية خاصة للنقد الأجنبى اللازم لاستيراد المواد الأولية والتموينية وسلع
التنمية - بخلاف الميزانية التقليدية الخاصة بالخطة - ويتم تمويلها من الحصيلة العادية للصادرات المنظورة وغير المنظورة وأى موارد أخرى يمكن أن تخصص لها . وهذه الميزانية

النقدية لا يجب أن تقوم على أساس أى قروض خارجية أو تسهيلات الموردين لإيقاف حركة التوسع في الديون الخارجية مع قصر استخدام هذه القروض والتسهيلات المصرفية الخارجية لتمويل الميزانية الاستثمارية بحيث يمكن سداد هذه القروض من مشروعات إنتاجها .

□ الأخذ بنظام القوائم الاستيرادية لفترة زمنية محددة وتكون ثلاثة أو ستة أشهر، يمكن بعدها تغيير مكونات القائمة بالإضافة أو الاستبعاد حسب هيكل الطلب في السوق المصري ، وكما تشير إليه المؤشرات الاقتصادية المختلفة في هذا المجال .

■ تكوين إحتياطي مصرفي من العملات الأجنبية في السنوات الثلاث القادمة لإيداعه لدى البنك المركزي المصري لتكوينه من الهيمنة على سوق الصرف المصري من خلال دخوله بائعا أو مشتريا في حالة تعوم الجنيه وإقامة سوق الصرف الحرة لتجنب الاقتصاد المصري ويلات المضاربة على قيمة الجنيه . وفي هذه الحالة يمكن تدبير هذا الإحتياطي في ضوء الإحتياجات الفعلية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي . وتلعب هذه الإحتياطات الدور الذي تلعبه ما يسمى حاليا في ظل نظام تعويم العملات « أموال موازنة الصرف » لتحقيق الاستقرار النسبي في سعر صرف الجنيه المصري في مواجهة العملات الأخرى .

■ تشجيع الاستثمار السياحي في السنوات الثلاث القادمة لتنمية حصيلة الصادرات المصرية غير المنظورة باعتبار أن هذا المجال يعتبر من أفضل المجالات المتاحة لما تتمتع به مصر من مناخ ومساحات شاسعة من شواطئ البحر والآثار التاريخية والحضارات القديمة التي تنفرد بها مصر دون غيرها من دول العالم . و يتطلب ذلك دعم وتقوية اختصاصات المجلس الأعلى للسياحة ، والتنسيق بين الوزارات المختلفة المعنية بشئون الأنشطة السياحية ، والاهتمام بقطاع البنية الأساسية السياحية ، مع فتح المجال للقطاع الخاص الوطني والأجنبي لدخول هذا المجال ، وبيع الأراضي له بأسعار رمزية .





علموچ الاقصاد المصرى

تسمى الدراسات التي يحتويها الجزء الثاني من هذا الكتاب إلى صياغة «الاستراتيجيات التي تشكل الطموح الاقتصادي المصري حتى عام ٢٠٠٠»، والتي في رحابها يمكن للاقتصاد المصري اجتياز الأزمات الاقتصادية التي يعيشها، وهي أزمات تصيب أيضا غيرنا من الدول النامية. ولكن وجه الاختلاف بين الاقتصاد المصري وغيره من اقتصاديات الدول النامية لا يتعلق بطبيعة هذه الأزمات، ولكن في الاستراتيجيات المتبعة للتصدي لهذه الأزمات. فلقد خاضت التجربة المصرية غمار التنمية الاقتصادية في ظل بيئة استثمارية غير ملائمة، وجهاز بيروقراطي تربى في ظل تشريعات وقوانين للعمل حولت القطاع العام إلى «تكية» لا ولاء فيها ولا انتهاء، وتشريعات وقوانين تنظم العلاقة بين ملاك الأراضي الزراعية ومستأجريها، وملاك العقارات السكنية ومستأجريها تمكس الحالة النفسية للمصري بما احتوته من حقد وفزع من مظاهر الإقطاع المصري في فترة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، فأراد لذلك أن

يحول المالك إلى مالك مطلوب الإرادة ، والمستأجر إلى حائز قوى الإرادة ينعم بغيرات
حياته في إطارها الجديد تويضا عن الحرمان الذي عاشه في عهد الإقطاع المصري .
أى : أن المشرع المصري أراد في الخمسينات أن يقلب الأوضاع الاقتصادية ويغير
التركيبة الاجتماعية المصرية السائدة في ذلك الوقت .

لهذا كان طبيعيا أن ترث الثمانينات جهازا إداريا بيروقراطيا يتسم بمفاهيم « الدولة
الهشة » التى تقف حجر عثرة أمام الجهود الرامية لإحداث الإصلاح الجذرى في
مكونات الاقتصاد المصري . ولما كان أسلوب اختيار الحكومات المصرية يتم بطريقة
لا تعكس الأصول والنظم الحديثة للحكومات المعاصرة ، فإن النتيجة الطبيعية هى اختيار
حكومات تعيش في إسمار من الخوف والتردد نظرا لعدم توافر برامج إصلاح اقتصادى
تعكس الخلفية السياسية والاجتماعية للمجتمع المصري . فلقد تم اختيار أربع حكومات
مصرية خلال الفترة (١٩٨١ — ١٩٨٦) ، وتم تغيير منصب وزير الاقتصاد والتجارة
الخارجية خمس مرات خلال نفس الفترة . وفى كل مرة يحدث فيها التغيير الوزارى ينسب
إلى أشخاص شاغلها مسئولية إحداث التدهور الاقتصادى ، هذا فى الوقت الذى لم تتح
الفرصة لأحدهما بمجرد تطبيق السياسة الاقتصادية التى يؤمن بها . والغريب فى كل هذا
أن مجلس الشعب المصري يمنح الثقة للحكومة الجديدة دون أن يسأل عن أسباب التغيير
الوزارى الحادث ، ومقدار التقدم الذى حدث فى خطط التنمية الاقتصادية التى صدق
عليها من قبل .

من هنا فإن الدراسات التى يقدمها الجزء الثانى من هذا الكتاب حول
« استراتيجيات الطموح الاقتصادى المصرى حتى عام ٢٠٠٠ » تؤكد على أهمية
التمثيل الحقيقى والديمقراطى لنواب مجلس الشعب ، وسلامة اختيار الحكومات المصرية
الذى يكون لها برامج سياسية مسبقة تؤمن بها وتعيها ، وذلك كشروط مسبقة لنجاح برامج
الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى . وتكون النقطة الأولى الواجب التصدى لها على
المستويات البرلمانية والتنفيذية هى توجيه الجهود لإحداث الخلخلة المطلوبة فى
الأجهزة البيروقراطية « للدولة الهشة » التى أصبحت سمة التنظيم الإدارى
والسياسى لمجتمعنا المصرى منذ بداية الستينات .

فإذا أمكن للقيادة السياسية والبرلمانية فى الاقتصاد المصرى تحقيق هذه الإصلاحات
السياسية والإدارية فى الدولة ، فإنه يصبح من الملائم الحديث عن دفع طاقات الاقتصاد

القومى على كل من مستوى القطاع العام والقطاع الخاص ، ومطالبة القطاع الخاص
بزيادة من الاستثمارات يأمل المخطط المصرى أن تصل إلى ٥٠ ٪ في سنوات الخطة
الخامسة المقبلة (٨٧/١٩٨٨ - ٩١/١٩٩٢) . فها لاشك فيه أن خلق البيئة السياسية
والاقتصادية والإدارية الملائمة يعد مقدمة أساسية لتحقيق التصورات التى تتبناها
« استراتيجيات طموح الاقتصاد المصرى حتى عام ٢٠٠٠ » في مجال تنمية
الصادرات وإقامة المجتمعات الجديدة وغزو الصحراء .

وتنطلق الدراسات التى يمتصها الجزء الثانى من هذا الكتاب ، والتى تبلور
« استراتيجيات الطموح الاقتصادى المصرى حتى عام ٢٠٠٠ » من عدد من
الفرضيات الرئيسية والتى نوجزها على الوجه التالى :

الفرضية الأولى : تعد تنمية الصادرات المخرج الرئيسى لتنمية موارد الدولة من الصرف
الأجنبى ، والتغلب على العقبات التى خلقتها دوامة « الحلقة الدائرية للديون
الخارجية » ، خاصة وأن المصادر البديلة لتطبيق « فجوة الصرف الأجنبى » قد
تعرضت لهزات عنيفة مع مطلع الثمانينات .

الفرضية الثانية : لا يمكن تنمية الصادرات المصرية إلا من خلال استراتيجية متكاملة
تقوم على تأكيد « مبدأ أوقانون الميزة النسبية » ، يصاحبه نظام متكامل لحوافز
التصدير ، وخطة كاملة لتبسيط الإجراءات وتطوير الأجهزة الإدارية المرتبطة بالأنشطة
التصديرية . وتستوحى هذه الإستراتيجية المتكاملة لتنمية الصادرات خطوطها العريضة
من تجارب الدول النامية الأخرى التى خاضت معركة تنمية الصادرات ، وحقت نتائج
ملحوظة في دفع الأنشطة التصديرية بخطوات وثابة إلى الأمام .

الفرضية الثالثة : تشكل المجتمعات الجديدة مجالاً خصباً لتطبيق برامج الإصلاح
الاقتصادى المستغاة ، نظراً لحدثة المهد بها وبالتالى إمكان صياغة استراتيجية ملائمة
تتفادى الأخطاء التى وقعت فيها التجربة المصرية في مجال إقامة المدن والمجتمعات
القائمة ، وتخلق في نفس الوقت أقطاباً مستحدثة للنمو الاقتصادى تمارس آثار
الاستقطاب المعروفة في نظريات التوطن الصناعى . ومن خلال هذه الآثار تساهم
المجتمعات الجديدة في دفع عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد
المصرى .

الفرضية الرابعة : ترتب على النقط الإدارى غير المناسب للمجتمعات الجديدة إلى اعتماد هذه المجتمعات على المدن والمحافظات القائمة ، وهو ما يخشى معه انسحاب الأساليب الإدارية البالية على هذه المجتمعات الجديدة ، وتحويل المدن والمجتمعات المستقلة إلى مدن ومجتمعات تابعة تفقد كياناتها الإدارية والاقتصادية المستقلة ، وتصبح بالتالى امتدادا للمجتمعات القائمة ، وهو ما يخالف الأصول والقواعد العلمية المتعارف عليها في نظريات التوطن الصناعى ، ومناهج إدارة المجتمعات الجديدة .

وفى سبيل اختبار الفرضيات الأربعة السابقة تم اختيار ثلاث دراسات سبق لنا نشرها في مؤتمرات أو مجلات لها سمعتها العلمية المعروفة .

وتم عرض هذه الدراسات الثلاث في بابين يحتوى كل منهما على ثلاثة فصول :
تحتوى **الفصول : السابع والثامن والتاسع** على دراسة علمية تم قبولها للنشر بمجلة مصر المعاصرة تحت عنوان « **نحو استراتيجية لتنمية الصادرات المصرية حتى عام ٢٠٠٠** » ، أما **الفصلان العاشر والحادى عشر** فيتناول دراسة علمية منشورة بعنوان « **المجتمعات العمرانية الجديدة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية مصر العربية** » ، وهى الدراسة التى تم تقديمها للمؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين خلال الفترة ٧ - ٩ نوفمبر ١٩٨٦ ، ونظمتها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع . أما **الفصل الثانى عشر** فيقدم دراسة علمية منشورة أخرى بعنوان « **دراسة تحليلية لتجربة المجتمع الجديد بمدينة العاشر من رمضان مع مقترحات لتطويرها خلال الفترة المتبقية من القرن العشرين** » وهى الدراسة التى تم تقديمها لمؤتمر التنمية المحلية : مشكلات الحاضر وتطلعات المستقبل تحت إشراف كلية التجارة بجامعة المنصورة خلال الفترة ١٥ - ١٧ ديسمبر ١٩٨٦ ببنى جامعة الدول العربية . ثم انتهى هذا الجزء بتقديم عدد من النتائج والتوصيات التى تشكل خلاصة الدراسات التى قدمها هذا الجزء .



الباب الثالث

استراتيجية تنمية الصادرات المصرية

(٥) — تمثل الفصول الثلاثة التي يضمها الباب الثالث من هذا الكتاب عنويات الدراسة والمقبولة للنشر بجملة مصر المعاصرة تحت عنوان «نحو استراتيجية لتنمية الصادرات المصرية حتى عام ٢٠٠٠»، القاهرة، ١٩٨٧.

١٠٧. موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي والدراسات التطبيقية :

١٠١٠٧. الصادرات ونظريات النمو والتنمية :

احتلت قضية تنمية الصادرات مكانا هاما في الفكر الاقتصادي المرتبط بالتنمية الاقتصادية للدول النامية ، خصوصا في ضوء مايسفر عنه الواقع العملي من الاتساع المتنامي للفجوة التي تربط بين الدول الصناعية المتقدمة وتلك البلدان التي تنتمي إلى دول العالم الرابع والعالم الخامس^(١) . وفي إطار المفاهيم المنبثقة عن نظرية التنمية

(١) — مع التزايد المستمر هذه الفجوة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية وبسبب الآثار الاقتصادية الموجبة والسالبة لارتفاع أسعار البترول في السبعينات على هذه الدول ، ونظرا لتفاقم مشكلة الديون وزيادة حداثتها يميل البعض إلى تقسيم دول العالم المتخلفة إلى خمس مجموعات على الوجه التالي :

- دول العالم الأول : وتشمل على الدول الصناعية المتقدمة التي تتمتع بفسحة الاقتصاد الحر ، والواقعة في أوروبا الغربية ودول أمريكا الشمالية . ويقود هذا العالم الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها معقل الاقتصاد الرأسمالي ، والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية (المعروفة اصطلاحا باسم السوق الأوروبية المشتركة) .
- دول العالم الثاني : ويضم دول الكتلة الشرقية الآخذة بفسحة التخطيط المركزي ، والملكية العامة للدولة لوسائل الإنتاج ، والواقعة في الوقت نفسه في أوروبا الشرقية ، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي الذي يترجم دول هذا العالم .
- دول العالم الثالث : والذي يضم بعد ثروة البترول عام ١٩٧٣ تلك الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (والمعروفة اصطلاحا باسم دول الأوبك) . ولقد كان يطلق على دول هذه المجموعة كافة دول العالم الثالث الواقعة في الجنوب ، غير أن الأحداث الاقتصادية التي أعقبت أحداث البترول في عام ١٩٧٣ قد أتاحَت الفرصة لدول =

الاقتصادية ، قامت هذه الدول النامية بتعبئة الموارد الاقتصادية المتاحة ، كما وضعت البرامج والخطط التي تهدف إلى رفع مستويات الدخل القومي ، وتعديل هيكل الإنتاج القومي لصالح الصناعة ، واستلزم هذا الجهد الإنمائي انتقال الموارد من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية على نطاق كبير .

وغنى عن البيان فإن معدل نمو الدخل القومي في الدول النامية يتحدد بالدرجة الأولى بقدرتها على استيراد «سلع التنمية الأساسية» والتي تعرف أيضا باسم «واردات المدخلات» ، والتي تتوقف في التحليل الأخير على «القدرة التصديرية للدولة» ، والتي تتوقف بدورها على حجم كل من الإنتاج والاستهلاك العام والخاص . فإذا كان معدل نمو الدخل القومي لأي دولة نامية — وهو ما يعرف أيضا بمعدل تكوين رأس المال — يتوقف في التحليل النهائي على مدى قدرتها على استيراد سلع التنمية التي لا يمكن للتكوين الرأسمالي أن يتحقق أصلا في غيابها ، فإن معنى ذلك أن نمو قدرة الدولة على التكوين الرأسمالي تتوقف بالدرجة الأولى على مدى نجاحها في تنمية قدرتها على استيراد المكون الأجنبي للاستثمارات العينية الجديدة . ومن ثم فإن تنوع الإنتاج القومي من ناحية ، وتنظيم الاستهلاك القومي من ناحية أخرى هما شرطان ضروريان لزيادة وتنويع الفائض المتاح للتصدير بالقدر الذي يسمح بتنمية قدرة الدولة على استيراد سلع التنمية ، وبالتالي تنمية قدرتها على التكوين الرأسمالي ، ورفع معدل النمو من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى باضطراد .

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول أن تنمية القدرة الاستيرادية للدول النامية — وبالتالي قدرتها على التكوين الرأسمالي — تعنى ضرورة العمل على زيادة حصيلتها من

= منظمة الأوبك للحصول على رؤوس الأموال الوفيرة التي تمكنها من تنفيذ خطط طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بها ، وهي ظروف لم تتوافر لكثير من الدول النامية .

• دول العالم الرابع : ويضم تلك المجموعة من الدول النامية غير الأعضاء في منظمة الأوبك ، ولكن يتوافرها قدر من الموارد الاقتصادية وحقت معدلات من التنمية الاقتصادية ما يضاهي في مصاف الدول النامية ، ولكنها قادرة على الوفاء بالتزامات خدمة الدين التي افترضتها من قبل لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن أمثلة هذه الدول معظم دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا ، ودول المشرق والمغرب العربي .

• دول العالم الخامس أو دول نادي الفقر الدولي : ثلاثين دولة في أفريقيا ، ولكنها غير قادرة نظريتها الاقتصادية على الوفاء بسداد التزامات خدمة الدين ، وتستحق بالتالي تطبيق مبدأ العزل الاقتصادي الذي لا يرد . ولقد تم دعوة دول العالم الصناعي المتقدمة إلى ضرورة إبراء ديونها قبل تلك المجموعة من دول العالم . ومن بين هذه الدول : السودان ، الصومال ، جيبوتي ، موريتانيا ، وغيرها من الدول الأفريقية فيها عدا نيجيريا وجنوب أفريقيا .

المصادرات . غير أن هذا الطريق واجهته في الخمسينات والستينات عدد من العقبات من بينها الإطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية ، والمتمثل في النمط التقليدي لتقسيم العمل الدولي . ولقد ترتب على هذا النمط وضع الدول النامية في حالة من التبعية الاقتصادية تتلخص في اعتماد هذه الدول على استيراد سلع التنمية اللازمة لدفع عجلات التصنيع ، وهي الحالة التي تفسر حاجة الدول النامية إلى مزيد من الصرف الأجنبي^(٢) .

وفي واقع الأمر فإن مبدأ تقسيم العمل الدولي في إطاره الكلاسيكي القائم على مبدأ أو قانون التفاضل النسبية لا يشكل إطارا متكاملا للتخصص الدولي بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية . فهو يتحدث عن تخصص دولي بين دول متكافئة في مراكزها الاقتصادية ومراحل تقدمها الاقتصادي والاجتماعي . من هنا كان طبيعيا — وفي هذه الحالة فقط — الأخذ بالفرضية الكلاسيكية التي تنصرف إلى افتراض حسن الأداء الاقتصادي وسلامة سياسات إدارة الاقتصاد القومي بين الدول أطراف التبادل الدولي . وفي هذه الحالة أيضا يصبح ممكنا إعمال القاعدة الاقتصادية الكلاسيكية الخاصة بمبدأ أو قانون التفاضل النسبية أو المقارنة حيث تخصص الدول في إنتاج وتصدير تلك السلع التي تنتجها بنفقة نسبية مقارنة أقل ، وتستورد تلك السلع التي تنتجها بنفقة نسبية مقارنة أعلى . وفي ضوء هذه القاعدة يتشكل النمط الكلاسيكي للتخصص وتقسيم العمل الدولي على أساس الميزة المقارنة بين دول تنصف بالتكافؤ في مراكزها الاقتصادية ، وحسن أدائها الاقتصادي وسلامة مناهج إدارة اقتصادياتها القومية .

من هنا جاء النمط الكلاسيكي لتقسيم العمل الدولي — كما يرى ميردال **G. Myrdal** مخالفا للمنطق الاقتصادي والمعادلة الاقتصادية حيث افترض إمكان تساوي عوائد عناصر الإنتاج بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية^(٣) . فتوزع

(٢) راجع في هذا الخصوص :

- سامي عفيفي حاتم ، « تنمية الصادرات الصناعية للدول النامية مع دراسة خاصة بالاقتصاد المصري » ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٣ ، ص : ٢ .
- العشري حسين درويش ، مشكلات التنمية الاقتصادية ، دراسات في الاقتصاد التطبيقي ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ص : ١٢٧ .

(٣) **G- Myrdal, An International Economy, Harber & Brothers, London-New York, 1956, P.225.**

الدخل العالمى على أطراف التبادل الدولى يتم كل البعد عن التساوى ، حيث تسير نسب عناصر الإنتاج وأسعارها من خلال نشاط التجارة الخارجية في اتجاه تراكمى بعيداً عن التوازن ، وهو أمر يتضح من ملحوظة أن نصيب الدول النامية — غير البترولية — من زيادة الدخل العالمى كان ضئيلاً جداً لا يقارن بما عاد على الدول الصناعية المتقدمة من هذا الدخل ، من هنا كانت الفروق الضخمة بين مستويات المعيشة لغالبية شعوب الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية (٤) .

وأمام هذا القصور في الفكر الكلاسيكى عن تقديم تفسير متكامل لنقط عادل للتخلص وتقسيم العمل الدولى ، وما انتهى إليه من التأكيد على إمكان تحقيق التوازن الخارجى لميزان المدفوعات ، والتوازن الداخلى عند مستوى التوظيف الكامل في آن واحد ودون تعارض بينهما ، ظهر عدد من النظريات والمناهج الفكرية التى أظهرت تمرداً على المنطق الكلاسيكى والتشكيك في صحته ، وسلامة الفروض التى تبنى عليها . فجاءت النظرية الكينزية مخالفة لهذا التصور الكلاسيكى لحدوث مكونات التوازن الاقتصادى العام حيث انتهت إلى إمكان تحقيق التوازن الداخلى ، — بل وتعارضه أحياناً — مع إمكان تحقيق التوازن الخارجى . بل إن التحليل الكينزى قد أوصى بالتضحية بالتوازن الخارجى إذا كان ذلك أمراً لازماً لتحقيق التوازن الداخلى والقضاء على مظاهر البطالة الإجبارية ومن هذا المنطلق أيضاً أمكن التشكيك في سلامة النظريات التى تفسر قيام التجارة الخارجية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية من منظور الإنتاج استناداً إلى أن العرض الكلى هو المتغير الأساسى المستقل ، والطلب الكلى هو المتغير التابع فهذه المناهج والنظريات الجديدة تعكس الصورة ، وتنطلق من اعتبار الطلب الكلى هو المتغير المستقل ، والعرض الكلى هو المتغير التابع .

وجاءت نظرية الاقتصادى ليندر S.B. Linder في تشابه هيكلي الدخل أو التفضيل **Income or Preference Similarity Hypothesis** — والتى تشكل تحدياً خطيراً للفكر الكلاسيكى في مجموعه ، حيث اتخذت من

(٤) فتاد هاشم عرض ، التجارة الخارجية والدخل القومى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص : ٢٥٨ .

جانب الطلب محورا لتحليلها للتخصص وتقسيم العمل الدولي بين الدول الصناعية المتقدمة في ناحية ، وبين هذه الدول ومجموعة الدول النامية في ناحية أخرى^(٥).

ودون الدخول في تفاصيل هذا الجدول والحوار الفكري والمذهبي ، ورغبة في إلقاء مزيد من الضوء على موقع الصادرات في نظرية التنمية الاقتصادية ، فإنه يمكن القول أنه من الأهمية بمكان التفرقة بين ثلاث عقبات تواجه عملية التنمية الاقتصادية بالدول النامية^(٦) :

١ - ندرة رأس المال الإنساني (العمل الماهر) وانخفاض مستويات التكنولوجيا وتختلف طرائق الإنتاج .

٢ - حجم المدخرات الوطنية باعتبارها قيما على حركة الاستثمار القومي .

٣ - حجم الصرف الأجنبي باعتباره قيما على الواردات من سلع التنمية .

فإذا افترضنا أن العقبة الأولى يمكن التغلب عليها في سياق الحركة الديناميكية لعملية التنمية الاقتصادية بما توفره من إطار مناسب للارتفاع بمستويات العمالة الماهرة ، واكتساب طرائق المعرفة الفنية مع الأخذ بأسباب التقدم التكنولوجي ، فإنه يمكن القول أن معدل التكوين الرأسمالي (معدل نمو الدخل القومي) يتوقف في التحليل الأخير على كل من الفجوة الادخارية والفجوة التجارية (فجوة الصرف الأجنبي) .

وتنشأ الفجوة الادخارية عن العلاقة بين الاستثمار والمعدل المستهدف للدخل القومي الإجمالي لتحقيق المعامل الحدى لرأس المال / الدخل من ناحية ، وبين دالة المدخرات من ناحية أخرى . أما الفجوة التجارية فتنشأ من وجود اختلال بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الواردات ، وفي هذا الخصوص نجد أن معدل نمو الصادرات

(٥) راجع في هذا الخصوص كلام من :

S.B. Linder, **An Essay in Trade and Transformation**, Almqvist and Wicksell, Stockholm, 1967, PP. 37-109.

R.M. Stern, «**Testing Trade Theories**», in: P. Kenen (Ed.), **International Trade and Finance: Frontiers for Research**, Cambridge University Press, London- New York, 1975, PP. 3-49.

يتوقف على عوامل داخلية ترتبط بكفاءة الاقتصاد القومي وقدرته على توفير فائض إنتاج معد للتصدير، وعوامل خارجية ترتبط بظروف الطلب العالمي عليها في الأسواق الخارجية. وفي الوقت نفسه يضع معدل نمو الدخل القومي حداً أدنى للواردات، وعلى ذلك تنشأ الفجوة التجارية بسبب قصور الحد الأقصى للصادرات عن تغطية الحد الأدنى للواردات.

ولقد انتهى Maizels إلى أفضلية الاعتماد على تقديرات الفجوة التجارية (فجوة الصرف الأجنبي) كأداة تتمتع بالدقة عن تقديرات الفجوة الادخارية، بل يرى أنه في الإمكان— في ضوء تحديد معدل معين للتنمية الاقتصادية— استخدام تقديرات الفجوة التجارية في تحديد حجم المدخرات الوطنية، ويتأتى ذلك عن طريق طرح تقديرات الفجوة التجارية من إجمالي الاستثمار القومي المقدر، لتصبح التنمية هي حجم الإدخار المحلي المقدر. ولقد قام Maizels بتطبيق فجوة الصرف الأجنبي على عدد من الدول النامية توصل من خلالها إلى أن هذه الفجوة تعتبر المحدد الرئيسي لمعدل التنمية الاقتصادية في هذه الدول على الأقل في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية. إذ يتوقف هذا المعدل الأخير على القدرة الاستيرادية، والتي تتوقف بدورها على مقدار الصرف الأجنبي المتوافر لدى الدول النامية (٧).

من هنا يمكن القول أن وجود الفجوة التجارية يرجع في واقع الأمر إلى مشكلة الحد الأقصى للصادرات وعجزها عن تغطية الحد الأدنى للواردات. ولقد أطلق على هذه الظاهرة في التحليل الحديث اسم «الفجوة في الصرف الأجنبي» (٨) وتمثل هذه الفجوة الفرق بين احتياجات الدولة من الصرف الأجنبي لتغطية احتياجاتها من واردات سلع التنمية، وما هو متاح لديها منه من متحصلات كل من حساب المعاملات الجارية، وحساب المعاملات الرأسمالية المستقلة، وذلك في ظل افتراض اتباع سياسات اقتصادية مثلى تتفق مع مفهوم النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، بمعنى أن

A. Maizels, **Exports and Growth of Developing Countries**, Cambridge (٧)
University Press, London, PP. 6-18.

(٨) فائقة الرفاعي، **محاورات في الاقتصاديات الدولية وتخطيط التجارة الخارجية**، الجزء الأول، معهد التخطيط
القومي، مذكرات داخلية رقم ٩٤، مايو ١٩٧٠، ص: ٣٧.

تقديرات هذه الفجوة تتم في ظل سياسات اقتصادية تستهدف تشغيل ما هو قائم من الطاقات الإنتاجية وتتميز في الوقت نفسه بالانسجام مع متطلبات الكفاءة في مناهج إدارة الاقتصاد القومي ، وحسن الأداء الذي يضمن تخصيص الموارد الاقتصادية بأحسن استخدام ممكن .

و يوجد من الناحية النظرية ثلاثة حلول بديلة لتضييق فجوة الصرف الأجنبي في الدول النامية :

١ — الاقتراض الخارجي وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية .

٢ — الإحلال محل الواردات .

٣ — تنمية الصادرات .

ولقد أسفر اعتماد الدول النامية على البديل الأول في تضييق فجوة الصرف الأجنبي بها في الستينات والسبعينات إلى انفجار مشكلة الديون الخارجية للدول النامية لتطورها مذهلا خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٨٤ . ففي عام ١٩٧٠ كان مجموع الديون الخارجية المستحقة على هذه الدول لا يتجاوز ٧٤,٢ مليارا من الدولارات ، وكان معظمها يتكون من ديون من مصادر رسمية (من الحكومات والمؤسسات المالية) ، وبلغ عبء خدمتها خلال ذلك العام ٦ مليارات من الدولارات شكلت مدفوعات الفوائد وحدها ٢ مليار دولار . أما في عام ١٩٨٤ فقد بلغ حجم هذه الديون ٨٩٥ مليارا من الدولارات ، بمعنى أن حجم هذه الديون قد تضاعف اثنتي عشرة مرة خلال هذه الفترة . و بلغت مبالغ خدمة أعباء الدين الخارجي وحدها ما يقرب ١٣٥ مليارا من الدولارات عام ١٩٨٥ ، منها ٧٤ مليار دولار مدفوعات للفوائد^(١) . و يعني ذلك أن خدمة الديون قد قفزت بمعدلات أعلى من معدلات سرعة نمو الديون نفسها . فقد تضاعف نمو هذه الأعباء بحوالي اثنين

(١) راجع في هذا الخصوص كلا من :

— البنك الدولي للإرشاء والتسيير ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦ ، مؤسسة الأهرام للنشر ، أغسطس ١٩٨٦ .
(الطبعة العربية) .

World Bank, Coping With External Debt in The 1980, An Abridged Version of World Debt Tables, 1984- 1985 Edition, Washington D.C., 1986.

وعشرين ونصف مرة خلال هذه الفترة . وبالإضافة إلى ذلك هناك مؤشرات خطيرة أخرى عن تطور حجم هذه الديون وأعبائها على الوجه التالي (١٠) :

- لقد بلغت نسبة الديون إلى الناتج القومي الإجمالي للدول النامية حوالى ٣٤% فى عام ١٩٨٤ ، فى حين كانت هذه النسبة لا تتجاوز ١٢% عام ١٩٧٤ .
- تشكل نسبة إجمالى الديون إلى إجمالى حصيللة الصادرات للدول النامية ما يعادل ١٣٥% فى عام ١٩٨٤ ، بعد أن كانت لا تتجاوز ٥٠% فى أوائل عقد السبعينات .
- أن نسبة خدمة الديون ، أى : نسبة مدفوعات الفوائد والأقساط إلى إجمالى حصيللة الصادرات تصل الآن فى المتوسط لكل مجموعة الدول النامية المدينة إلى حوالى ٢٠% ، وتريد عن ١٠٠% فى عدد لا بأس به من هذه الدول .
- حدوث خلل واضح فى هيكل الديون الخارجية للدول النامية يتمثل فى ارتفاع النصيب التام للديون الخاصة القصيرة الأجل (وفى مقدمتها التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين) فى إجمالى الديون حيث وصل هذا النصيب إلى ٦٥% عام ١٩٨٤ . ومن المعروف أن هذا النوع من الديون بالغ الارتفاع فى نفقاته بسبب ارتفاع معدلات الفائدة ، وانخفاض مدة القرض ، وضائقة فترة السماح .

وتشير هذه المؤشرات مجتمعة إلى أن الاعتماد على الاقتراض الخارجى كبديل لعلاج فجوة الصرف الأجنبى فى الدول النامية أصبح طريقاً مسدوداً لم يعد يعول عليه مع بداية الثمانينات ، وأنه ترك آثاراً سيئة على قدرة هذه الدول فى تدبير الموارد اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية .

وفىما يتعلق بسياسة الإحلال محل الواردات كبديل ثان لتضييق فجوة الصرف الأجنبى ، فلقد كان هذا البديل محل اهتمام غالبية الدول النامية إبان عقدى الستينات والسبعينات ، وبخاصة انتاج سياسة الإحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية .

(١٠) راجع أيضاً كلامن :

- رمزى زكى ، « أزمة الدين العالمية والإمبريالية الجديدة : الآليات الجديدة لإعادة احتواء العالم الثالث » ، مجلة السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ٩٢٦-٩٧٥ ، هنا ص : ٩٣٣ .
- مجدى صبحى ، « الأبعاد الخارجية لمشكلة المدينة : آثار السياسات النقدية والتجارية » ، مجلة السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ٩٤٠-٩٤٧ .

ولقد ترتب على هذا الاختيار: الاتجاه نحو إقامة صناعات الإحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية التى أدت إلى زيادة حساسية الاقتصاد القومى للواردات حيث تصبح حاجته إلى الواردات ليست قاصرة على السلع الاستثمارية اللازمة لبناء طاقات إنتاجية جديدة فحسب ، بل تشتد حاجته أيضا إلى الواردات من السلع الوسيطة وقطع الغيار اللازمة للمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة .

بل قد يكون الاتجاه إلى الإحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية وليد ضرورة مردها ماتعانيه الدول النامية من قصور إيراداتها من الصرف الأجنبى ، وعندئذ قد يتحصل الهدف التام من حماية الإنتاج المحلى فى تخفيض الطلب على الصرف الأجنبى ، وليس فى دفع عجلات التصنيع على أساس الكفاءة الإنتاجية ، بما يحمله ذلك من خطر توجيه عناصر الإنتاج نحو إنتاج سلع غير رئيسية . وهذا ما حدث فى الدول النامية حيث كانت محصلة سياسة الإحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية فى الستينات والسبعينات هو زيادة معدل نمو الطلب على سلع التنمية مع الاستمرار فى هذا الاتجاه ، وهذا — يعنى — عدم ملاءمة السياسة لظروف الدول النامية مستقبلا باعتبارها حلا لتضييق فجوة الصرف الأجنبى ، لخلقها قطاعا إنتاجيا لا يعمل وفقا لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية ، وإنما يتميز بارتفاع تكاليف إنتاجه ، وبالتالي عدم قدرته على المنافسة فى الأسواق الخارجية .

من هنا لم يعد متبقيا أمام الدول النامية سوى اتباع الحل أو البديل الثالث الذى ينصرف إلى تنمية الصادرات كوسيلة لتضييق فجوة الصرف الأجنبى . من هنا يصبح لزاما على الدول النامية أن تبحث عن قطاعات التميز النسبى التى تنتجها بنفقات مقارنة أقل ، مع انتاج سياسات اقتصادية ترفع من كفاءة إدارة اقتصادياتها القومية ، وتضمن حسن أدائها الاقتصادى ، حتى ترفع القدرة التنافسية لمنتجاتها فى الأسواق الدولية وتقدم منتجات تتسم بالجودة للمستهلكين بهذه الأسواق .

وتعتبر هذه الأمور من المقدمات الأساسية لنجاح الدول النامية فى جهودها الرامية إلى تنمية قدراتها التصديرية ، وبالتالي تضييق فجوة الصرف الأجنبى التى تعاني منها ، مع تغطية احتياجاتها من الواردات اللازمة لدفع عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢٠٢٠٧ الصادرات والدراسات التطبيقية :

وعلى الصعيد الآخر احتلت دراسة العلاقة بين تنمية الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي مكانا هاما في الدراسات التطبيقية من خلال اختبار علاقة الارتباط بين الصادرات والناتج القومي ، أو من خلال اختبار أثر تنمية الصادرات على الدخل القومي . في تلك الدول التي اختارت لنفسها مناهجا للتنمية الاقتصادية يقوم على تشجيع الصادرات بدلا من الاعتماد على سياسة الإحلال محل الواردات . وفي طليعة هذه الدول الأخيرة كل من : تايلان ، كوريا الجنوبية ، هونج كونج ، ثم حديثا تركيا . ومن أبرز الدراسات التطبيقية في مجال دراسة الآثار الاقتصادية لتشجيع الصادرات على معدلات التنمية الاقتصادية في الدول النامية تلك التي قام بها بيلابلاسا^(١١) . **B. Balassa** ففى عام ١٩٧٨ قدم هذا الكاتب دراسة تطبيقية لدراسة العلاقة بين سياسة تشجيع الصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي في إحدى عشر دولة نامية تمكنت في الستينات والسبعينات من إقامة قاعدة صناعية استنادا إلى مبدأ الميزة النسبية في صياغته الريكاردية وهى : كوريا الجنوبية ، تايلان ، إسرائيل ، سنجاپور ، يوغوسلافيا ، الأرجنتين ، البرازيل ، كولومبيا ، المكسيك ، شيلي ، والهند .

ولقد استهدفت هذه الدراسة بصفة أساسية تحليل العلاقة بين الصادرات الكلية والصادرات الصناعية والدخل المحلى الإجمالى مستخدما في ذلك معامل ارتباط **Spearman** . ولقد انتهت هذه الدراسة بنتائج إيجابية حيث تطور معامل الارتباط بين نمو الصادرات المصنوعة ، ونمو الناتج القومي الإجمالى من ٤ ، ٠ في الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٦ إلى ٨٤٦ ، ٠ في الفترة ١٩٦٦ — ١٩٧٣ ، ثم إلى ٧٠٩ ، ٠ خلال الفترة كلها

(١١) راجع لهذا الكاتب الدراسين التاليين :

B. Balassa, «Exports and Economic Growth», in: Journal of Development Economics, June 1978, PP. 187- 189.

—, «Exports, Policy Choices and Economic Growth in Developing Countries after The Oil Shock», in: Journal of Development Economics, May-June 1985, PP. 23-35.

— ثم راجع أيضا الدراسة التالية :

— محمد عبد البديع ، « سياسة تشجيع الصادرات ونمو الاقتصاد المصرى » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين المنعقد في الفترة ٧ — ٩ نوفمبر ١٩٨٦ تحت إشراف الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٦ ، ص ١٢ — ١٨ .

(١٩٦٠-١٩٧٣). أما بالنسبة للصادرات الكلية فقد تطور معامل الارتباط من ٠,٨٢٢ في الفترة ١٩٦٠-١٩٦٦ إلى ٠,٩٣٤ في الفترة ١٩٦٦-١٩٧٣، ثم إلى ٠,٨٨٨ في الفترة ١٩٦٠-١٩٧٣. من هنا يتضح أن المعاملات في الحالة الثانية أعلى منها في الحالة الأولى.

وفي دراسته الثانية التي نشرت عام ١٩٨٥ قام **B. Balassa** بتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي في فترة الركود التضخمي التي شهدها العالم بعد أحداث البترول عام ١٩٧٣. ولقد اختار الكاتب لدراسة عينة مكونة من ثلاث وأربعين دولة نامية ينتظر أن تكون قد تأثرت بالأحداث البترولية خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩. وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج إيجابية حيث اتضح أن معاملات الانحدار لنمو الصادرات في هذه الدراسة خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩ أعلى من معاملات الانحدار لنمو الصادرات خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٣، حيث تراوحت في الفترة الأولى بين ٠,١٥ إلى ٠,٢٢، بينما بلغت في الفترة الثانية ٠,٠٤.

وفي دراسات أخرى قام بها كل من: **M. Michaely** (١٢) و **W. Tyler** (١٣) حول العلاقة بين نمو الصادرات والتنمية الصناعية ونمو الدخل المحلي الإجمالي أمكن التوصل إلى نتائج إيجابية. فلقد استخدمت الدراسة التي قام بها **M. Michaely** عينة مختارة تتكون من واحد وأربعين دولة نامية أمكن على أساسها بحث الفرضية القائلة بأن النمو السريع في الصادرات يؤدي إلى نمو سريع في الناتج القومي خلال فترة زمنية بدأت عام ١٩٥٠ وانتهت عام ١٩٧٣. وكانت نتيجة هذه الدراسة أن معامل **Speerman** للارتباط بين هذين المتغيرين ٠,٣٨٠ وهو معنوي عند مستوى ١٪. أما الدراسة الثانية والتي قدمها **W. Tyler** فقد اختارت عينة تتكون من ٥٥ دولة نامية، وتبحث في تحليل العلاقة بين نمو الصادرات والتنمية الصناعية ونمو الدخل المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٧. ولقد أكدت هذه الدراسة مرة أخرى العلاقة المعنوية الموجبة بين الدخل المحلي الإجمالي ونمو الصادرات خلال الفترة المذكورة.

M. Michaely, «Exports and Growth», in: Journal of Development Economics, March 1977, PP. 49-53.

W. Tyler, «Growth and Export Expansion in Developing Countries», in: (١٣) Journal of Development Economics, August 1981, PP. 121- 130.

وفي دراسات مماثلة قام بها معهد الاقتصاد الدولي التابع لجامعة كييل حول تجارب مجموعة من الدول النامية عرفت باسم مجموعة الدول النامية نصف المصنعة الناجمة خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٠ أمكن التوصل إلى فعالية سياسة تنمية الصادرات في تشجيع النمو الاقتصادي لكل من: كوريا الجنوبية، تاوان، هونغ كونج، إسرائيل، ماليزيا والأرجنتين^(١٤). فلقد اختارت هذه الدول لنفسها - طبقاً لنتائج هذه الدراسات - منهاجاً لتنميتها الاقتصادية يقوم على المحاور التالية:

- إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي بالشكل الذي يدعم قطاع التصدير، وتحقيق التخصص في إنتاج وتصدير سلع التفوق النسبي للاستفادة من تكاليف العمالة الرخيصة في هذه الدول.
- تقديم حوافز للتصدير على الأقل خلال الفترة الانتقالية إلى أن تتمكن هذه الصناعات

(١٤) هذه الدراسات التي قام بها معهد الاقتصاد الدولي التابع لجامعة كييل هي:

- B. Stecher, «Erfolgsbedingungen der Importsubstitution und der Exportdiversifizierung im Industrialisierungsprozess: Die Erfahrungen von Chile, Mexiko und Südkorea», in: Kieler Studien 136 (1976), Tübingen, 1976.
- W. Tyler, Myer, «Manufactured Export Expansion and Industrialization in Brazil», in: Kieler Studien, 134 (1976), Tübingen, 1976.
- R.W.T. Pomfret, «Trade Policies and Industrialization in a Small Country: The Case of Israel», in: Kieler Studien 141 (1976), Tübingen, 1976.
- J.P. Wogart, «Industrialization in Colombia: Policies, Patterns, and perspectives», in: Kieler Studien 153 (1978) Tübingen, 1978.
- J.Riedel, «The Industrialization of Hong Kong» in: Kieler Studien 124 (1974), Tübingen, 1974.
- R. Banerji, «Exports of Manufactures From India: An Appraisal of The Emerging Pattern», in: Kieler Studien 130 (1975), Tübingen, 1975.
- C.R. Chittle, «Industrialization and Manufactured Export Expansion in a Worker- Managed Economy: The Yugoslav Experience», in: Kieler Studien 145 (1977) Tübingen, 1977.
- L. Muller- Ohlsen, «Imports substitution und Export- diversifizierung im Industrialisierungsprozess Mexikos: Strategien, Ergebnisse, Perspektiven», in: Kieler Studien 129 (1974), Tübingen, 1974.
- J.B Donges, «A Comparative Survey of Industrialization in Fifteen Semi- Industrial Countries», in: Weltwirtschaftliches Archiv, 112 (1976), Tübingen, PP. 629- 657.

التصديرية المختلفة من الوقوف على قدميها ، وتحقيق المقدرة التنافسية التي تمكنها من غزو الأسواق الخارجية في نطاق سلع التفوق النسبي .

- القضاء على ظاهرة تعدد أسعار الصرف بحيث يصبح هناك سعرا واحدا تلعب قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي دورا أساسيا في تحديده .
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية للدخول إلى قطاعات التفوق النسبي في شكل مشروعات مشتركة حتى تضمن الاستفادة من الخبرات التكنولوجية في مجال الإنتاج والتسويق ، والاستعانة بالعمالة الماهرة من الخبراء والفنيين والمهندسين ورجال الإدارة بالشكل الذي يرفع من الأداء الاقتصادي لقطاعات التفوق النسبي .
- تبسيط إجراءات ونظم التصدير مع إقامة جهاز خدمات متكامل لدعم النشاط التصديري بحيث يسير في إطار مجموعة من الحلقات المتصلة والمتتابعة من موقع الإنتاج وحتى دخول الأسواق الخارجية .

وتشكل هذه المحاور في مجموعها سياسات التوجه التصديري وغزو الأسواق الخارجية ، الأمر الذي مكن هذه الدول في التحليل الأخير من استخدام سياسة تنمية الصادرات كبديل منطقي لتضييق فجوة الصرف الأجنبي ، من خلال زيادة المواد الذاتية من النقد الأجنبي الناشئ عن تنمية حصيلة الصادرات ، وليس من خلال الاقتراض الخارجي . وسوف تحاول هذه الدراسة الاستفادة من تجارب هذه الدول لصياغة الخطوط العريضة لسياسة التوجه التصديري في الاقتصاد المصري حتى عام ٢٠٠٠ .

٣٠٧ واقع الصادرات المصرية :

١٠٣٠٧ تطور حجم وهيكل الصادرات المصرية :

لعل أولى الخطوات الواجب اتباعها في تشخيص واقع الصادرات المصرية هي إلقاء الضوء على التطورات والاتجاهات التي أخذتها الصادرات المصرية خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٥/٨٤ . ويرجع اختيار هذه الفترة إلى أن عام ١٩٦٠/٥٩ يشكل سنة الأساس للخطة الخمسية الأولى ، وهي الخطة التي يمكن النظر إليها عن أنها أولى المحاولات الجادة لإحداث التحولات الهيكلية في الاقتصاد المصري في إطار من

التخطيط الشامل للحياة الاقتصادية والاجتماعية . وفى هذا الخصوص يجب التنويه إلى أن سياسة الإنتاج والتصنيع خلال الفترة المشار إليها اعتمدت إلى حد كبير على سياسة الإحلال محل الواردات الاستهلاكية ، وهو ما يمكن تبريره فى بادئ الأمر بأهمية الحاجة إلى إقامة صناعات تسد منتجاتها احتياجات السوق الوطنية مع أولى مراحل التنمية الاقتصادية فى الستينات .

ولقد جاء تطور سياسة تنمية الصادرات انعكاسا طبيعيا لسياسة الإنتاج والتصنيع . خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٥/٨٤ ، حيث بنيت على أساس تصدير الفائض من الإنتاج الزراعى والصناعى ، وبالتالى المحاصيل الزراعية التقليدية وفى مقدمتها القطن الحام والبصل والثوم ، أو الصادرات الصناعية التقليدية مثل المنسوجات القطنية . فبدراسة قيمة الصادرات السلعية خلال الفترة الدراسية يمكن تسجيل الملاحظات التالية (١٥) :

١ - لقد سجلت قيمة الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٥/٨٤ إنحماها عاما تصاعديا ، حيث زادت قيمة الصادرات الإجمالية من ١٤٢,٦ مليون جنيه عام ١٩٦١/٦٠ إلى ٢٢٢,٧ مليون جنيه عام ١٩٧٠/٦٩ ، ويقدر متوسط معدل النمو السنوى المركب خلال فترة الستينات بمجوالى ٥,٧ ٪ . ولقد ساهمت الصادرات الزراعية وخاصة القطن والأرز والفاكهة والخضر بالنصيب الأكبر من هذه الصادرات ، تليها الصادرات الصناعية ، وأخيرا الصادرات المنجمية .

٢ - لقد تضاعفت قيمة الصادرات السلعية الإجمالية خلال عقد السبعينات أكثر من ست مرات ، و يقدر متوسط معدل النمو السنوى خلال الفترة ١٩٧١/٧٠ - ١٩٨٠ بمجوالى ٢٠,١ ٪ ، وترجع معظم هذه الزيادة إلى ارتفاع الأسعار العالمية

(١٥) تزايد من التفاصيل رابع كلام :-

- حسين محمد صالح ، تخطيط ونتيجة التجارة الخارجية فى ج . م . ع : الأساليب الحالية وإمكانات التطوير ، مذكرة خارجية رقم ١٤٢١ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٦ ، ص ١ - ٥ .
- الفرنسيس عزب ، تطور التجارة الخارجية وعلاقتها بالتنمية فى ج . م . ع ، مذكرة داخلية رقم ٢٠٢ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٧١ ، ص ١ - ٤ .
- « التصدير فضية مصرية » ، بحث مقدم للمسئور القومى للتصدير الذى نظمه مركز تنمية الصادرات المصرية والذى افتحه السيد رئيس الجمهورية فى ١٩٨٥/٧/٧ ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٥ .
- بنك مصر ، « تأملات فى الاقتصاد المصرى » ، النشرة الاقتصادية ، القاهرة ، العدد الأول ، ١٩٨٥ ، ص ص ١٨ - ٧ .

بعد عام ١٩٧٣، وإلى تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى فى عام ١٩٧٩
و يلاحظ تزايد مساهمة الصادرات المنجمية أو الأولية وبخاصة البترول ومنتج
خلال هذه الفترة، يليها الصادرات الصناعية وخاصة غزل القطن والمنسوجا
القطنية والملابس الجاهزة.

٣- زيادة قيمة الصادرات السلعية خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٥/٨٤ م
١٩٨٨ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٢٦٩٢ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤
حيث يقدر معدل الزيادة السنوية خلال هذه الفترة بحوالى ٨,٧ ٪. غير أن
معظم هذه الزيادة يرجع إلى الخفض المتتالى لسعر صرف الجنيه المصرى، وإلى
الارتفاع الحادث فى الأسعار العالمية، حيث يلاحظ أن معدل النمو السنوى المركب
للصادرات الزراعية كان سالبا لأول مرة حيث بلغ - ١,١ ٪، حيث انخفضت
الكميات المصدرة من معظم السلع الزراعية على الرغم من ارتفاع أسعار التصدير
لمعظمها، ولقد عوضت الزيادة الواضحة للصادرات الأولية البترولية التى بلغت
١١,٧ ٪ ذلك الانخفاض الحادث فى الصادرات الزراعية، أما الصادرات
الصناعية فلقد زادت بمعدل نمو سنوى قدره ٧ ٪ خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ -
١٩٨٥/٨٤ (١٦).

وعلى الرغم من تلك الزيادة الظاهرية فى قيمة الصادرات الإجمالية حيث
زادت من حوالى ١٨٩,٩ مليون جنيه عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٢٦٩٢ مليون جنيه عام
١٩٨٥/٨٤، أى: أنها تضاعفت بما يقرب من ١٤ مرة خلال ربع قرن، غير أن هذه
الزيادة الظاهرية راجعة إلى عامين أساسيين هما: الخفض المتتالى لسعر صرف الجنيه
المصرى من ناحية، والارتفاع فى الأسعار العالمية، وخصوصا مع بداية السبعينات من
ناحية أخرى. ويتضح ذلك بوضوح من ملاحظة انخفاض الرقم القياسى للكميات
المصدرة إلى ٨٠,٦ فقط، بينما ارتفع الرقم القياسى لأسعار الصادرات المصرية إلى
٢٠٧,٢ (وذلك باعتبار عام ١٩٧٠/٦٩ = ١٠٠). و يلاحظ أنه خلال الفترة
١٩٧٥ - ١٩٨٣/٨٢ كان الرقم القياسى للكميات المصدرة ١٢٥,٩، بينما ارتفع

(١٦) قارن بيانات الجدولين أرقام ٢٠١ فى الملحق الإحصائى.

الرقم القياسي لأسعار الصادرات المصرية إلى ٣٦٠,٥ في عام ١٩٨٣/٨٢ (وذلك باعتبار عام ١٩٧٥ = ١٠٠).

غير أنه بالرغم من الزيادة الحادثة في قيمة الصادرات السلعية خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٥/٨٤ ، إلا أن هذه الزيادة ظلت عاجزة عن تغطية قيمة الواردات السلعية خلال نفس الفترة ، بل لقد ازدادت قيمة الواردات السلعية بمعدلات كبيرة انعكس في التزايد المستمر لفجوة الصرف الأجنبي . فلقد زادت قيمة الواردات السلعية من حوالي ٢٢٥,٩ مليون جنيه في عام ١٩٦٠,٥٩ إلى حوالي ٧٢٣٥ مليون جنيه في عام ١٩٨٥/٨٤ ، بمعنى أن قيمة الواردات السلعية المصرية قد تضاعفت ٣٢ مرة في حوالي ربع قرن من الزمان . وفي هذا الخصوص يمكن تسجيل الملاحظات التالية على هذه الزيادة المطردة في إجمالي قيمة الواردات السلعية خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٥/٨٤ (١٧) :

- حققت فترة الستينات أقل معدلات نمو الواردات بسبب انتاج الدولة لسياسة الإحلال محل الواردات ، وندرة الدولة من الصرف الأجنبي ، واتباع الدولة لسياسة ترشيد والحيد من الواردات غير الضرورية في إطار التخطيط القومى الشامل .
- حققت الواردات الإجمالية أعلى معدلات نمو خلال فترة الدراسة في السبعينات حيث بلغت ٢٤,٤ ٪ سنوياً ، وهو ما نجد تفسيره في الوفرة النسبية في موارد الصرف الأجنبي سواء من صادرات البترول أو نحويلات المصريين العاملين بالخارج أو الدعم العربى والقروض الأجنبية أو الإيرادات الناجمة عن الرواج السياحى وإيرادات قناة السويس ، وذلك بالإضافة إلى المواد من بنود الصادرات السلعية الأخرى .
- انخفاض معدلات نمو الواردات في النصف الأول من الثمانينات إلى ٣,٨ ٪ سنوياً نظراً لانتاج الدولة لسياسة تهدف إلى ترشيد الواردات لكي تتلاءم ولو جزئياً مع المخطط الحاد في موارد الدولة من الصرف الأجنبي .
- أن متوسط معدلات النمو السنوى المحققة في الواردات من الملع الاستثمارية كانت أعلى من تلك المحققة في الواردات الاستهلاكية أو الوسيطة خلال الفترة

(١٧) قارن بيانات الجدولين أرقام ٤,٣ في الملحق الإحصائى .

١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٥/٨٤ باستثناء النصف الأول من الثمانينات حيث ركزت
الخطة الخمسية ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٧/١٩٨٦ على الإحلال واستكمال المشروعات
القائمة .

حققت الواردات الاستهلاكية أقل معدلات نمو سنوية خلال فترة الدراسة بالمقارنة
بمعدلات نمو الواردات الاستثمارية أو الوسيطة باستثناء فترة السبعينات حيث بلغت
معدلات نمو الواردات الاستهلاكية أقصاها بحوالي ٢٨ ٪ ، و يعزى ذلك إلى سياسة
تحرير الواردات التي نفذت في ظل السياسات الاقتصادية الآخذة بتعميق مفاهيم
ونظم اقتصاديات السوق ، بينما انخفضت معدلات النمو السنوي للواردات خلال
النصف الأول من الثمانينات إلى - ١,٤ ٪ حيث تعود إلى سياسات وإجراءات
ترشيد الاستيراد التي اتبعت في الخطة الخمسية ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٧ .

خلاصة ما تقدم هو عدم التناسب بين الزيادة في معدل نمو الصادرات ومعدل نمو
الواردات خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٥/٨٤ ، ومقارنة هذه المعدلات بمعدل نمو
الناتج القومي الإجمالي خلال نفس الفترة يتضح لنا على الفور أن معدل النمو في الواردات
أكبر من معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي ، وبالتالي حدوث عجز مزمن ومتزايد في
الميزان التجاري المصري ، وبالتالي نمو فجوة الصرف الأجنبي غوا مضطرا . و يوضح
الجدول التالي رقم (٥) هذه الاختلالات :

جدول رقم (٥)

متوسط معدل النمو السنوي للصادرات والناتج القومي الإجمالي والواردات

متوسط معدل النمو السنوي ٪			السنوات
الواردات	الناتج القومي	الصادرات	
٨,٦	٦,٤	٦,٧	١٩٦٠/٥٩ - ١٩٧٠/٦٩
٥,٥	٦,٦	٠,٩ -	١٩٧٠/٦٩ - ١٩٧٩
٣٠,٢	١٨,٧	٦,٦	١٩٨٥/٨٤ - ١٩٨٠

المصدر : وزارة التخطيط ، تقارير المتابعة للخطة السنوية ، أعداد متفرقة .

ولقد تمخض عن عدم الربط بين معدلات نمو هذه المتغيرات الاقتصادية الثلاث (الصادرات ، الواردات ، الناتج القومى الإجمالى) أن بلغت فجوة الصرف الأجنبى خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤ ما يزيد عن ٢٥ مليارا من الدولارات تمثل عجزا حقيقيا فى موارد الصرف الأجنبى ، وزيادة واضحة فى المديونية الخارجية المصرية (١٨) .
و يكفى أن نعرف أنه أصبحت عائدات الصادرات المصرية من البترول لا تكفى لسد مدفوعات الواردات المصرية من سلع مثل سيارات الأتوبيس والنقل والأخشاب .
والأسمنت وحديد التسليح .

٢٠٣٠٧ . تنمية الصادرات المصرية قضية مصيرية :

أوضح لنا التحليل المتقدم كيف نتج عن تراخى زيادة حصيلة الصادرات عن تغطية الحد الأدنى من الواردات إلى تزايد حدة فجوة الصرف الأجنبى بشكل ظاهر مع بداية الثمانينات ، الأمر الذى انعكس فى وجه النشاط الاقتصادى المختلفة ، ودفع السلطات الاقتصادية إلى البحث عن البدائل المتاحة لتضييق هذه الفجوة .

ولما كانت إحدى الفرضيات الأساسية لهذه الدراسة تقوم على أساس أن تنمية الصادرات تمثل إحدى مجالات طموح الاقتصاد القومى الرئيسية ، بل وأصبحت الطريق الوحيد لتنمية موارد الدولة ذاتيا من الصرف الأجنبى لتغطية احتياجاتها من واردات سلع التنمية اللازمة لدفع عجلات التنمية الاقتصادية من ناحية ، ودفع التزامات خدمة الديون الخارجية المصرية من ناحية أخرى ، فإنه يصبح من الضرورى إلقاء الضوء على كفاءة البدائل الأخرى لتضييق فجوة الصرف الأجنبى ، والتي تشكل فى الوقت ذاته الواقع الذى يجب أن تتحرك فى رحابه استراتيجية التوجه التصديرى حتى عام ٢٠٠٠ . وتتوقف صحة هذه الفرضية بطبيعة الحال على النتائج التى تتوصل إليها من تحليلنا لهذه البدائل المختلفة ، والتي من المنتظر أن تؤكد أنه لم يعد أمام الاقتصاد المصرى سوى شعار «التصدير... حياة أو موت» ، وهو الشعار الذى سبق أن رفعته من قبل كل من ألمانيا النازية ، واليابان من بين الدول الصناعية المتقدمة ، وكوريا الجنوبية ، تايوان ، هونج كونج ، ماليزيا ، وحديثا تركيا من بين الدول النامية التى حققت نجاحا

(١٨) بنك مصر ، « تأملات فى الاقتصاد المصرى » ، مرجع سبق ذكره ، ص: ١٧٠ .

ملحوظا في جهودها الرامية نحو تنمية اقتصادياتها القومية . وفي هذا الصدد نقدم الحقائق التالية لإثبات صحة هذه الفرضية :

١ - تفاقم مشكلة الديون الخارجية للاقتصاد المصري ، وما تحمله في طياتها من إضمار الطاقات الذاتية للاقتصاد القومي . فلقد كشف البنك المركزي المصري في تقريره السنوي الذي قدمه إلى مجلس الشعب المصري الصادر في عام ١٩٨٦ أن إجمالي الديون الخارجية (مستبعد منها حجم الديون العسكرية) قد بلغ في ١٩٨٦/٦/٣٠ ما قيمته ٣٠ مليارا و ٢٧٨ مليونا و ١٠٠ ألف دولار ، بزيادة قدرها ٦ مليارات و ١٥٣ مليونا و ٣٠٠ ألف دولار عن نهاية يونيو ١٩٨٥ . ولقد انعكس ذلك - طبقا لتقديرات البنك المركزي المصري - في ارتفاع نصيب الفرد في مصر من الدين العام الخارجي إلى ٦٠٧,١ دولارا في عام ١٩٨٦ ، بعد أن كان هذا النصيب ما قيمته ٤٩١,١ دولارا في عام ١٩٨٤ ، وارتفع إلى ٤٩٧,٣ دولارا في عام ١٩٨٥ . وأوضح البنك المركزي أن نسبة خدمة الدين الخارجي تمثل ٣٠ % من إجمالي حصيللة الصادرات في عام ١٩٨٦ ، وذلك بزيادة قدرها ٥,٤ % عن العام الماضي ، هذا في الوقت الذي تصل فيه هذه النسبة في الدول النامية المدينة إلى ٢٤,٢ % فقط . فإذا أضفنا إلى رقم إجمالي الدين العام الخارجي رقما آخر يمثل حجم الديون العسكرية (وإن كانت غير معروفة على وجه الدقة) فإنه من المنتظر أن يرتفع هذا الرقم إلى ما يناهز ٤٠ مليارا من الدولارات الأمر يكتفي في ١٩٨٦/٦/٣٠ . كما أن هناك من التقديرات ما يؤكد أن خدمة الدين (الأقساط + الفوائد) تبلغ في المتوسط بين عامي ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ ما يقرب من ٤,٢ مليارا من الدولارات ، ومن المنتظر أن يبلغ هذا الرقم الأخير ستة مليارات عام ١٩٩٠ ليلتهم بالتالي ثلثي حصيللة البلاد من الصرف الأجنبي (١٩) .

(١٩) تعددت التقديرات الخاصة بحجم ديون مصر الخارجية بين تقديرات البنك المركزي المصري ، والبنك الدولي للإستثمار والتنمية ، ووزارة التخطيط المصرية ، واجتهادات وحسابات كثير من الدراسات التطبيقية التي قدمها الكثير من الكتاب والباحثين . و يرجع هذا التباين في الكثير من الأحيان إلى عدم دقة البيانات المتوافرة ، ورغبة الحكومة المصرية في إخفاء حجم الديون العسكرية ، ومدى اعتبار التسهيلات المصرفية وقروض القطاع الخاص من الخارج بنودا تؤخذ في الحسبان عند تقدير الرقم النهائي لحجم الديون الخارجية .
راجع في حساب وتصنيفات هذه التقديرات :

وغنى عن البيان فإن ممكن الخطورة يتمثل في أن تفاقم مشكلة الديون الخارجية — عند مستوى معين — يدفع بالاقتصاد القومى محل الدراسة إلى الدخول في «دوامة الحلقة الدائرية للديون الخارجية»، وما يحمله ذلك من صعوبة الانفكاك منها دون إحداث تحولات هيكلية جذرية في الاقتصاد محل الدراسة. فالعجز في ميزان المدفوعات يتطلب الاقتراض، والاقتراض أصبح من خلال عبء خدمته يزد من عجز الميزان، وعجز الميزان أصبح يتطلب بدوره مزيدا من الاقتراض، وهكذا. وتؤدي مشكلة خدمة الدين الخارجى في التحليل الأخير إلى إضعاف مستمر لفاعلية التدفق الصافى للموارد المقترضة، وهو يؤدي إلى التشكيك في جدوى وفاعلية الحصول على أية قروض جديدة تحصل عليها مصر في المستقبل إذا ما استمرت أعباء الديون في النمو المستمر^(٢٠).

٣ — تشير الدلائل والمؤشرات إلى قبول الحكومة المصرية وصفة صندوق النقد الدولي لإصلاح مسار الاقتصاد القومى، وذلك لقاء الحصول على قرض قيمته

— رمزى زكى، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجيات مقترحة للاقتصاد المصرى في الفترة القادمة، مكتبة مديولى، القاهرة، ١٩٨٣.
— بحث في ديون مصر الخارجية، مكتبة مديولى القاهرة، ١٩٨٥.
— حوار حول الديون والاستقلال مع دراسة عن الوضع الراهن لدين مصر، مكتبة مديولى، القاهرة، ١٩٨٦.

— أحمد سميد دويدار، «أزمة دين مصر الخارجى في ضوء التغيرات الخارجية»، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين خلال الفترة ٧ — ٩ نوفمبر ١٩٨٦ والذي نظمت الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والنشر، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٦.
— بنك مصر، «تأملات في الاقتصاد المصرى»، مرجع سبق ذكره.
— البنك المركزى المصرى، «التقارير السنوية، سنوات مختلفة».

World Bank, **World Debt Tables, External Debt of Developing Countries**, 1984/1985 Edition, Washington D.C. 1985.
Editors of Monthly Review, **Two Faces of Third World Debt, A Fragile Financial Environment and Debt Enslavement**, Volume 35, No 8, January 1984.

(٢٠) لعل أوضح الأمثلة على هذه النقطة ما أشار إليه السيد محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية في حديثه الصحفى الذى أجرته معه مجلة النيوزيك الأمريكية في شهر مارس ١٩٨٥ حول موضوع أعباء الديون الخارجية المستحقة على مصر والذى وردت الإشارة إليه في مؤلف الدكتور رمزى زكى «حوار حول الديون والاستقلال»، مرجع سبق ذكره، ص: ١٤٧. فلقد أشار السيد رئيس الجمهورية «إنكم تقدمون لى ماقبته ٨١٥ مليون دولار في شكل مميزات اقتصادية سنوية، وأنا أدفع لكم كفائدة على القروض العسكرية حوالى ٥٠٠ مليون دولار، أى: أنه يتبقى حوالى ٣٠٠ مليون دولار، وهذا ليساعثنى في رفع مستوى معيشة الشعب».

١,٥ مليار دولار^(٢١) . وغنى عن البيان فإن صندوق النقد الدولي هو مؤسسة نقدية دولية يعمل طبقا لنظامه الأساسى على إعطاء الدول الأعضاء فيه قروضا قصيرة ومتوسطة الأجل لعلاج عجز مؤقت في موازين مدفوعاتها ، وأن اشتراطات صندوق النقد الدولي ماهى إلا نوع من الضمانات التى يعتمد أنها ترفع من كفاءة الاقتصاد القومى ، وبالتالي زيادة قدرته على سداد مستحقات الصندوق . وتعتبر وصفة أو روثة الصندوق مدخلا نقليا لعلاج الخلل في موازين مدفوعات الدول الأعضاء وهو مدخل لا يخلو من الكثير من التحفظات والانتقادات^(٢٢) . من هنا فإنه ينتظر أن تشهد السنوات - بل الشهور القليلة القادمة - تحولات هيكلية في مسار الاقتصاد المصرى تستند إلى توحيد سعر صرف الجنيه المصرى في ظل مفاهيم تعويم العملة ، ورفع أسعار الفائدة على الودائع المصرفية لتشجيع الادخار وضغط الاستهلاك ، وتغيير مفاهيم وأساليب إدارة القطاع العام المصرى ، وترك تحديد أسعار منتجاته لقوى العرض والطلب . فإذا اختارت السلطات الاقتصادية المصرية هذا الطريق لإصلاح الاقتصاد القومى ، فلنا أن نتوقع حدوث تغييرات اقتصادية عميقة في تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات ، وتحركات الأجور ، وهي

(٢١) من بين هذه المؤشرات والدلائل الخاصة بقبول الحكومة المصرية لشروط صندوق النقد الدولي مايلي :
- تصريح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية (الدكتور يسرى مصطفى) أمام الشئون الاقتصادية والمالية للحزب الوطنى في ١٩٨٦/١٢/٤ أن الوزارة تعمل على توحيد سعر صرف العملات الحرة ، لأن تمدد أسعار الصرف الحالية يعد من أهم المشاكل الاقتصادية ، ولا يسهم في حل اختلال ميزان المدفوعات . و يعتبر هذا التصريح هو مطلب صندوق النقد الدولي بعبته .

- موافقة حكومة الدكتور عاطف صدقي للذهاب إلى « نادى باريس » للاجتماع مع الدول الدائنة لإعادة جدولة الدينون التراكمية . و يعتبر « نادى باريس » نجما غير رسمى للدول الصناعية الكبرى التى تقوم بتقديم القروض إلى الدول النامية الشئ تماني من متاعب شديدة في سداد ديونها التراكمية . ولقد جرى العرف أن يتلقى وزير الخزانة الفرنسية طلبات الدول الدائنة ، وإرسال الدعاوى إلى جميع الدول والهيئات والمؤسسات الدائنة ، و يتولى وزير الخزانة الفرنسى رئاسة الاجتماع الذى يحضره ممثلو جميع الدول الدائنة ، مع ممثل الدولة المدينة صاحبة طلب عقد الاجتماع . ويتم خلال الاجتماع مناقشة جميع الظروف الاقتصادية بصرامة تامة . و يبارك صندوق النقد الدولي هذه الاجتماعات و يساندها . ولقد طلب الصندوق خلال مباحثاته مع الحكومة المصرية في شهر نوفمبر ١٩٨٦ الذهاب إلى « نادى باريس » للباحث مع الدول الدائنة ، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا النادي لا يتعامل إلا في الديون الرسمية فقط ، أما الدينون التى تحصل عليها الدول من السوق العالمى في شكل تسهيلات مصرفية قصيرة الأجل ، أو تسهيلات الموردين ، أو قروض القطاع الخاص فلا علاقة للنادى بها . و يوجد « نادى لندن » الذى يختص بالمباحثات حول هذا النوع الأخير ، باعتبار أن لندن تمثل أحد أسواق الدولار الأوروبى الرئيسية .

(٢٢) راجع في هذا الخصوص الحديث الصحفى للأستاذ الدكتور فؤاد هاشم عوضى وزير الاقتصاد السابق والمنشور بجرىة الأهرام في عددها الصادر في ١٩٨٦/١٢/٥ .

قوى لابد وأن تعيد كافة الحسابات المتبعة في تقدير العائد والتكلفة ، وعلاقتها بسياسات إدارة الاقتصاد القومي في مجالات الإنتاج والتوزيع والأسعار والتوظيف والأجور.

٣- تعرض أسعار الصادرات التقليدية المصرية من البترول الخام والقطن لهرات عنيفة مع بداية الثمانينات أدت إلى انخفاض حصيلة الصادرات المصرية من الصرف الأجنبي بشكل لافت النظر. فلقد انخفضت أسعار تصدير البترول المصرى من متوسط قدره ٦, ٣٣ دولارا للبرميل عام ١٩٨١/٨٠ (وكان خام خليج السويس قد وصل إلى سعره ٥, ٤٠ دولار للبرميل في يناير ١٩٨١) إلى ٩٢, ٣٠ دولارا للبرميل عام ١٩٨٢/٨١ ثم إلى ٢٨ دولارا للبرميل عام ١٩٨٣/٨٢ ، ثم إلى ٩٨, ٢٦ دولارا للبرميل عام ١٩٨٤/٨٣ ، ثم توالى التخفيضات الأخيرة في الأسعار حتى وصلت أسعار تصدير البترول المصرى إلى ١, ١٢ دولارا للبرميل في يناير ١٩٨٦. وقد انعكس ذلك بطبيعة الحال على حصيلة الصادرات المصرية من البترول الخام حيث انخفضت من نحو ٥, ٢ مليار دولار عام ١٩٨١/٨٠ إلى نحو ١, ١١ مليار دولار عام ١٩٨٤ ، ثم إلى أقل من مليار دولار عام ١٩٨٦ (٢٣).

يضاف إلى ذلك أن الصادرات المصرية من الأقطان طويلة التيلة تواجه مخزونا عالميا في عام ١٩٨٦ ، وهو ما يقلل من الطلب العالمى عليها . ويرجع ذلك إلى المنافسة الشديدة التى تتعرض لها الأقطان المصرية من الألياف الصناعية من ناحية ، وتوصل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند إلى أساليب وفنون إنتاجية متقدمة في مجال زراعة الأقطان طويلة التيلة في أراضيها الزراعية ، وبالتالي فقد الاقتصاد المصرى تفوقه النسبى الطبيعى في مجال إنتاج الأقطان طويلة التيلة الذى كان يتمتع به لأكثر من مائة عام مضت . ويعبر عن هذا الوضع الأخير بأن حصيلة الصادرات المصرية من المصادر الطبيعية التى وهبها الله

(٢٣) راجع في هذا الخصوص كلام من :

— منسى مصطفى البرادى ، « تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين خلال الفترة ٧-٩ نوفمبر ١٩٨٦ ، والتى نظمتها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والنشر ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٦ ، ص : ١٩ .

International Monetary Fund, Arab Republic of Egypt, Recent Economic Developments, July 5, 1985, Washington D.C., 1985, P.94.

لنا آخذة في التناقص الحاد ، وأن الأمر يتطلب ضرورة البحث عن مصادر جديدة ذات مزايا نسبية مكتسبة لتنمية الصادرات المصرية خلال الفترة المتبقية من القرن العشرين . وتعتمد هذه النتيجة الأخيرة على قدرات الاقتصاد المصري الإنتاجية ، وحسن أدائه الاقتصادي ، ومدى ملائمة السياسات الحاكمة لإدارة الاقتصاد القومي في مجالات الإنتاج والتوزيع والأسعار والتوظيف والأجور .

٤- لم تقتصر آثار تدهور أسعار البترول الخام العالمية على انخفاض الحصيلة المباشرة للصادرات ، بل تمتد أيضا إلى انخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، والتي شكلت في السبعينات أهم موارد الصرف الأجنبي ، وغطت احتياجات نظام الاستيراد بدون تحويل عملة . فلقد سجلت هذه التحويلات ابتداء من عام ١٩٧٤ زيادة مستمرة باستثناء عام ١٩٨٢/٨١ الذي شهد مصرع الرئيس الراحل أنور السادات ، ثم عادت تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى الزيادة ، ونسبة تعويض النقص الذي حدث عام ١٩٨٢/٨١ حيث بلغت هذه النسبة ٦٥ ٪ عام ١٩٨٣/٨٢ عن عام ١٩٨٢/٨١ ، ثم تقلص معدل الزيادة عام ١٩٨٤/٨٣ حيث بلغ ٢١ ٪ عن عام ١٩٨٣/٨٢ .

وتمثل التحويلات العينية المستخلصة في تمويل نظام الاستيراد بدون تحويل عملة النسبة الأكبر من إجمالي تحويلات المصريين العاملين بالخارج حيث تتراوح بين ٦٠ ٪ - ٦٣ ٪ . ويرجع ذلك إلى وجود السوق السوداء للصرف الأجنبي - أو السوق الحرة كما يحلو للبعض تسميتها - التي تمنح سعر صرف أعلى للعملة الأجنبية عن السعر الذي يتعامل به القطاع المصرفي ، ووجود سياسة الاستيراد بدون تحويل عملة التي تخلق طلبا إضافيا على الصرف الأجنبي .

غير أن التدهور الحادث في الأسعار العالمية للبترول الخام قد أجبر دول الخليج العربي على ضغط ميزانياتها ، وتقليص مشروعاتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما يعني انخفاض طلب هذه الدول على العملة الأجنبية والتي تشكل العمالة المصرية نسبة لا يستهان بها . والنتيجة الطبيعية لذلك هي عودة جانب هام ومتزايد من العمالة العربية من دول البترول العربي ، وما يستتبعه ذلك من انخفاض تدفقات التحويلات النقدية والعينية للعاملين المصريين بالخارج . بل لقد ترتب على القيود التي فرضتها الحكومة العراقية على التحويلات النقدية للخارج أثر كبير في تقلص تحويلات ^{١١} ريين العاملين

بالعراق من ناحية ، وعودة الكثير من المصريين العاملين هناك من ناحية أخرى . ومحصلة كل هذه التطورات هو التناقص المستمر لموارد هام من الصرف الأجنبي كان يغطي احتياجات القطاع الخاص المصرى في قيامه بعمليات الاستثمار والاستيراد من الخارج ، وهو تطوير يعد حجر عثرة في طريق الجهود التى تبذلها الدولة في دفع عجلات التنمية الاقتصادية التى يقودها حديثا القطاع الخاص المصرى .

٥ - بل لم يقتصر الأمر على انخفاض تدفقات الصرف الأجنبي من الصادرات المنظورة المصرية ، بل امتدت أيضا إلى بنود الصادرات غير المنظورة ، وفى مقدمتها حصيلة رسوم المرور في قناة السويس ، والإيرادات السياحية . فلقد تأثرت حصيلة رسوم المرور في قناة السويس بالكساد العالمى وانخفاض معدل شحن البترول عبر قناة السويس ، بالإضافة إلى انخفاض عائدات البترول للدول المنتجة له ، واتباع دول الخليج لسياسات انكماشية للواردات نظرا لأن تجارة الخليج تمثل ربع حركة المرور في قناة السويس في الثمانينات ، وبالتالي انخفاض معدل فو رسوم المرور في قناة السويس كما يوضحه الجدول التالى رقم (٦) .

جدول رقم (٦)

تطور رسوم المرور في قناة السويس

القيمة بالمليون جنيه .

السنة	القيمة	معدل النمو %
١٩٧٥	٣٣,٢	—
١٩٧٦	١٢١,٧	٢٦٦,٥
١٩٧٧	١٢١,٧	٢٦٦,٥
١٩٧٧	١٦٧,٢	٣٧,٤
١٩٧٨	٣٥٩,٦	١١٥,١
١٩٧٩	٤١٦,٣	١٥,٨
١٩٨٠,٧٩	٤٦٣,٩	١١,٤
١٩٨١/٨٠	٥٤٦,٣	١٧,٧
١٩٨٢/٨١	٦٣٦,٢	١٦,٥
١٩٨٣/٨٢	٦٦٩,٦	٥,٢
١٩٨٤/٨٣	٦٨١,٨	١,٨

المصدر:

تقارير البنك المركزى ، والنشرة الاقتصادية لبنك مصر ، العدد الأول ، ١٩٨٥ ص : ٢٧ .

وتتوقع الحكومة المصرية استمرار هذا الاتجاه النزولى فى حصيلة رسوم المرور فى قناة السويس نتيجة للتصاعد المستمر فى حرب الناقلات التى تميزت بها الحرب العراقية - الإيرانية مؤخرًا، وكذلك الألغام التى تم اكتشافها فى صيف عام ١٩٨٤ بقناة السويس والبحر الأحمر. ولا يتوقع الاقتصاديون حدوث انتعاش فى حركة المرور فى قناة السويس قبل انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية، وعودة الانتعاش والنشاط الاقتصادى لدول الخليج بعد نضوب بترول بحر الشمال والمكسيك والاسكا والواقعة غرب قناة السويس. فإذا تحققت هذه التطورات المنتظرة فإنه يمكن التنبؤ بعودة انتعاش حركة المرور فى قناة السويس مرة أخرى فى مطلع عقد التسعينات، أى: بعد انتهاء الخطة الخمسية المقبلة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١.

ولم يقتصر الأمر على انخفاض حصيلة المرور فى قناة السويس، بل اشتمل أيضا على حالة من الانخفاض المستمر فى الإيرادات السياحية فى الثمانينات كما يظهره الجدول التالى رقم (٧).

جدول رقم (٧)

تطور الإيرادات السياحية

القيمة بالمليون جنيه.

السنة	القيمة	معدل النمو %
١٩٧٤	١٦١, ٦	—
١٩٧٥	١٨٩, ٤	١٧, ٢
١٩٧٦	٢٩٠, ٣	٥٣, ٢
١٩٧٧	٣٦٨, ٤	٢٦, ٩
١٩٧٨	٣٩٥, ٧	٧, ٤
١٩٧٩	٣١٩, ٨	١٩, ٢
١٩٨٠ / ٧٩	٣٩٤, ٥	٢٣, ٣
١٩٨١ / ٨٠	٣٤٨, ٣	١١, ٦
١٩٨٢ / ٨١	٣١٧, ٥	٨, ٨
١٩٨٣ / ٨٢	٢٤٧, ١	٢, ٢
١٩٨٤ / ٨٣	٢٣١, ٢	٦, ٣

ويتضح من الجدول السابق انخفاض الإيرادات السياحية خلال الفترة ١٩٨٠/٧٩ - ١٩٨٤/٨٣ بنسبة ٤١,٣% عام ١٩٨٤/٨٣ بالنسبة لعام ١٩٨٠/٧٩ بمتوسط سنوى ١٠,٤%. وإذا قارنا عدد السياح كل عام بالدخل السياحى نلاحظ تزايد هذا العدد مع انخفاض الدخل السياحى، وهذا يدل على تسرب جزء من الإيرادات السياحية خارج مجمع النقد الأجنبى للبنوك التجارية إلى سوق الصرف السوداء.

وقبل الدخول فى البند السادس، فإنه من الأهمية بمكان أن نلقى الضوء على الأهمية النسبية لمصادر الصرف الأجنبى فى مصر خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤/٨٣ وهو ما يوضحه الجدول التالى رقم (٨).

(جدول رقم ٨)

تطور الأهمية النسبية لمصادر الصرف الأجنبى للاقتصاد المصرى

خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤/٨٣.

(%)

السنة	صادرات البتترول ومنتجاته	تحويلات المصريين	إيرادات قناة الويس	إيرادات سياحية	إجالى
١٩٧٥	١٤,٤	٣٥,٥	٧,٥	٤٢,٦	١٠٠
١٩٧٦	١١,٥	٤٣,٢	١٣,٤	٣١,٩	١٠٠
١٩٧٧	١٦,٢	٤٥,١	١٢,١	٢٦,٦	١٠٠
١٩٧٨	١٩,٥	٤٩,٩	١٤,٦	١٦,٠	١٠٠
١٩٧٩	٣٠,٢	٤٦,٣	١٣,٣	١٠,٢	١٠٠
١٩٨٠/٧٩	٤٩,٥	٢٢,١	١٥,٣	١٣,١	١٠٠
١٩٨١/٨٠	٥٤,٣	٢٠,٤	١٥,٥	٩,٨	١٠٠
١٩٨٢/٨١	٥٦,٣	١٥,٧	١٨,٧	٩,٣	١٠٠
١٩٨٣/٨٢	٥٠,٢	٢٥,١	١٨,٠	٦,٧	١٠٠
١٩٨٤/٨٣	٤٧,٦	٢٨,٢	١٨,١	٦,١	١٠٠

المصدر: بنك مصر، النشرة الاقتصادية، العدد الأول ١٩٨٥، ص ٢٩.

ومن هذا الجدول يتضح أن الإيرادات السياحية كانت تمثل المورد الأكبر للصرف الأجنبي خلال عام ١٩٨٥ ، ثم تراجعت الأهمية النسبية لها وأصبحت نحويات المصريين العاملين بالخارج تمثل الأهمية النسبية الأكبر خلال النصف الثاني من السبعينات وحتى عام ٧٩/ ١٩٨٠ الذي بدأت فيه تتزايد حصيلة صادرات البترول الخام ومنتجاته تحتل المورد الأساسي للصرف الأجنبي .

٦- غير أنه من أكثر الحقائق خطورة ويجب التحذير منها في سياق هذا التحليل ما يتعلق بظاهرة هروب رؤوس الأموال المصرية إلى الخارج لتزيد من الآثار السلبية لتناقص موارد الدولة من الصرف الأجنبي السابق الإشارة إليها . وتمكس هذه الظاهرة العكسية عدم ملائمة المناخ الاستثماري المصري بأبعاده السياسية والتشريعية والاقتصادية للاستثمارات الوطنية الخاصة - على نحو ما قدمنا في الباب الأول من هذه الدراسة - الأمر الذي يدفعها للبحث عن أسواق أخرى تتوافر فيها مقومات الطمأنينة والأمان اللذين غابا عن سوق الاستثمار المصري في الثمانينات . وتشير بعض التقديرات إلى أن رؤوس الأموال المصرية الهاربة إلى

خارج البلاد قد بلغت أكثر من ٨٠ ملياراً من الدولارات الأمريكية (٢٤) . ونجد هذه الحركة العكسية لرؤوس الأموال المصرية تفسيراً لها في البيئة الاستثمارية غير المناسبة التي تولدت عن الإجراءات غير المدروسة لجهاز المدعي الاشتراكي ،

(٢٤) أشار الدكتور إسمايل صبرى عبدالله خلال رئاسته للجنة الأولى للمؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر للاقتصاديين المصريين خلال الفترة ٧-٩ نوفمبر ١٩٨٦ بمقر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع أن تقديرات رؤوس الأموال الهاربة من مصر إلى الخارج قد تراوحت بين ٤٢ - ٨٠ ملياراً من الدولارات ، وأن التقدير الأخير هو منقول عن رئيس الوزراء المصري السابق السيد / كمال حسن علي . بل ويذهب الأستاذ محمد حسنين هيكل إلى أبعد من ذلك كثيراً حيث يؤكد في أحد مقالاته الصحفية لجريدة الأخبار في صيف عام ١٩٨٦ أن حجم ودائع المصريين بالخارج قد تجاوزت ٥٥٠ ملياراً من الدولارات الأمريكية . بل وفي أحد تصريحات الأستاذ الدكتور سلطان أبوعللى أثناء توليه منصب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أكد أن حجم الاستثمارات المصرية في السنتين في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها لا تقل عن عشرة مليارات دولار أمريكي وكل هذه الأرقام تمكس مجمل حركة رؤوس الأموال العكسية التي يعاني منها الاقتصاد المصري في الثمانينات ، وما يحمله ذلك من معاني خطيرة بالنسبة للبيئة الاستثمارية المصرية .

بل وفي محاضراته التي ألقاها الأستاذ الدكتور سلطان أبوعللى حول موضوع « مبركات أساسية للخطوة الخمسية المقبلة » بمقر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع يوم ١٢/ ١٢/ ١٩٨٧ قدر سيادته مدخرات المصريين العاملين بالخارج خلال العشرينات الماضية (١٩٧٦ - ١٩٨٦) والتي لا تنفخ إلى داخل الاقتصاد القومي بالا يقل عن ٦٠ ملياراً من الدولارات يحتفظون بها في الخارج لعدم ملائمة المناخ الاستثماري المصري .

والتقلبات في السياسات الاقتصادية للدولة ، والتغيرات المتعاقبة لوزراء المجموعة الاقتصادية خلال الخمس سنوات الأخيرة .

٧-

تدفعنا الاعتبارات الست السابقة إلى القول بأن توجهات السياسات الاقتصادية خلال الخطة الخمسية المقبلة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ يستلزم أن تنحصر في نقطتين رئيسيتين : حيث تتعلق النقطة الأولى بضرورة العمل على جذب رؤوس الأموال المصرية المهربة إلى الخارج ، وتشجيعها على الاستثمار في وطنها الأم من خلال تهيئة البيئة الاستثمارية المصرية ، وهي مهمة قد يصعب تحقيقها في بادئ الأمر قبل اتخاذ الحكومة المصرية لخطوات جادة ترفع من الأداء الاقتصادي المصري لكي يكون عامل اطمئنان ليشيد بأن السلطات الاقتصادية أصبح لها من الوعى والدراية الكافية مايؤهلها للتعامل مع المشاكل الاقتصادية المطروحة بالحكمة والإدراك السليمين .

أما النقطة الثانية فتذهب إلى رفع شعار التصدير حياة أو موت باعتباره المصدر الرئيسي للعصر الأجنبي خلال الفترة المتبقية من القرن العشرين . ويتطلب الحديث عن تنمية الصادرات باعتبارها قضية مصرية إلى تعميق بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بها ، وفي مقدمتها أن الصادرات تعنى فائضا إنتاجيا معدا ويجهز للتصدير بالأسلوب الذى يجعله قادرا على المنافسة في الأسواق العالمية ، وفي الوقت نفسه يتناسب مع أذواق المستهلكين . وتدفعنا هذه النقطة إلى القول بأن النجاح الحقيقى لاستراتيجية تنمية الصادرات يتطلب منها في واقع الأمر البحث عن قطاعات التميز أو التفوق النسبى ، وهى تلك القطاعات التى تنتج سلعا بنسبقات نسبية أقل لكي تكون حقا لإحداث التحولات الهيكلية المطلوبة في قطاع التصدير . وتعتبر هذه النقطة قاعدة اقتصادية هامة لا يجوز تجاهلها ، وإلا قدعنا المستهلك الأجنبي سلعا لا يحتاجها ؛ لأنها لا تتفق مع ميوله الاستهلاكية ، أو قدعنا له سلعا نعتقد إلى القدرة التنافسية لارتفاع أسعارها ، أو انخفاض جودتها ، أو عدم ملاءمة أسلوب عرض هذه المنتجات . نعتقد هذه الدراسة أنه ليس في مقدور الاقتصاد المصرى خلال الفترة المتبقية من القرن العشرين أن ينشئ قطاعات تصديرية من الأساس لعدم خبرته التكنولوجية الكافية من ناحية ، ولغياب استراتيجيات التصدير في مفاهيم السياسات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٦٠ -

١٩٨٦) من ناحية أخرى . ويعبر عن هذه النقطة بوجه عام بصعوبة اختراق الدائرة التسويقية الدولية لاختلافها وتباينها عن الدائرة التسويقية المحلية . ففى الحالة الأولى يتطلب الأمر معرفة طبيعة الأسواق العالمية ، والتنظيمات الاحتكارية والقوى التنافسية التى تنظمها ، وحجم السوق وذوق المستهلك ، ومستويات الدخول ، وأسعار السلع البديلة ، وأسعار السلع المنافسة ، وكلها أمور بالغة الصعوبة فى حالة التسويق الدولى ، وتتطلب تحمل نفقات إضافية لاتوجد فى حالة الأسواق المحلية وتعرف باسم « نفقة المعلومات » Information Cost.

٨- وتجدرنا المقلمة السابقة إلى ضرورة الربط بين قضية تنمية الصادرات من ناحية وقضية أداء الاقتصاد المصرى ومايرتبط بها من مفاهيم ومناهج إدارة الاقتصاد القومى من ناحية أخرى . فالقضية الأولى هى نتاج للقضية الثانية ، وهو مايجعل من قضية تنمية الصادرات أمرا شاقا وبالغ الصعوبة . فتطوير الأداء الاقتصادى يدفعنا إلى ضرورة البحث فى أسلوب إدارة الاقتصاد القومى ، وإلى مناقشة مدى كفاءة وملاءمة سياسات الإنتاج والتوزيع والأسعار والتوظيف والأجور التى تم اتباعها فى الاقتصاد المصرى منذ بداية مرحلة التخطيط الشامل مع مطلع الستينات ، والتطورات التى أعقبتها حتى منتصف الثمانينات . وهذه النقطة بالذات تعتبر من وجهة نظر هذه الدراسة المدخل الأساسى لتحليل قضية تنمية الصادرات فى الاقتصاد المصرى ، وتعد الحجة الأساسية لتبنى شعار التصدير حيياة أو موت لما تتطلبه من إحداث تغييرات هيكلية فى الإقتصاد القومى قد يكون لها فى الأجل القصير عدد من الآثار غير المرغوب فيها ؛ لأنها تمس القاعدة المريضة لجماهير الشعب المصرى .

العلاقة بين ضعف الأداء الاقتصادى
وتخفيض الصادرات المصرية

١٠٨. الأداء الاقتصادى للقطاع الزراعى وأثره على تنمية الصادرات
الزراعية المصرية :

لمعرفة أداء القطاع الزراعى المصرى وأثره على تنمية الصادرات الزراعية يتطلب الأمر استخدام بعض المعايير التى تمكنتنا من تحليل هذه العلاقة ، والتوصل بالتالى إلى تلك المحاصيل التى يتمتع فيها القطاع الزراعى بأداء اقتصادى مرتفع ، وتلك المحاصيل التى تعاني من انخفاض الأداء الاقتصادى . ففى الحالة الأولى يقال : إن هذه المحاصيل ذات كفاءة اقتصادية عالية وتحقق بالتالى ربحية عالية ، فى حين يقال فى الحالة الثانية أن هذه المحاصيل تعاني من انخفاض فى كفاءتها الاقتصادية ، وتحقق بالتالى مستويات منخفضة من الربحية . وفى هذا الخصوص فإنه يستخدم عادة معياران لقياس الكفاءة الاقتصادية لمحاصيل التصدير والاستيراد هما :

- معيار الربحية الاجتماعية والربحية الخاصة .
- معيار تقدير الهوامش التسويقية لمحاصيل التصدير .

وطبقا للدراسات^(٢٦) التي تصدت لقياس الكفاءة الاقتصادية باستخدام طرق تقدير الربحية الخاصة والاجتماعية أمكن التوصل إلى النتائج التالية كما وردت بالجدول رقم (٩) .

- ارتفاع صافى الربحية الاجتماعية لمحاصيل التصدير غير التقليدية مثل الفاصوليا ، والموالح والطماطم والبطاطس حيث بلغت في المتوسط للفدان الواحد ١١٧٤ جنيا ، ١٠٠٢ جنيا ، ٩٩٨ جنيا ، ٦٠٤ جنيا على التوالي خلال عام ١٩٨٠ .
 - احتلت محاصيل التصدير التقليدية المرتبة الثانية من حيث مقدار صافى الربحية الاجتماعية حيث بلغت في المتوسط للفدان الواحد في حالة كل من محصول البصل ٧١٠ جنيا ، ٦٥ جنيا محصول الأرز ، ٥٩٩ جنيا محصول القطن عام ١٩٨٠ .
 - أما محاصيل الإحلال مثل القمح والذرة والسكر فلقد احتلت المرتبة الثالثة من حيث مقدار صافى الربحية الاجتماعية حيث بلغت في المتوسط للفدان الواحد ٤٨٠ جنيا لقصب السكر ، ٢٠٠ جنيا محصول الذرة ، ١١٢ جنيا محصول القمح .
- من هنا يتضح أنه على الرغم من احتلال محاصيل التصدير التقليدية نسبة عالية من إجمالي الصادرات الزراعية ، إلا أن هذه المحاصيل ليست أكثرها كفاءة من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في تركيب هيكل كل من الدورة الزراعية والصادرات الزراعية المصرية بحيث تغطي نسبة أكبر لمحاصيل التصدير غير التقليدية .

(٢٦) من بين هذه الدراسات ما يلي :

- يوسف وألى ، حسن خضر ، « دراسة اقتصادية لسياسة تشجيع الصادرات المصرية الزراعية » ، بحث مقدم للمؤتمر القومي للتصدير الذي نظمه مركز تنمية الصادرات المصرية تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية في ١٩٨٦/٧/٧ ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٦ .
- يوسف وألى وآخرون ، « استراتيجية التنمية الزراعية في الثمانينات » ، بحث مقدم للمؤتمر الطلس السنوي السابع للاقتصاديين المصريين خلال الفترة ٦ — ٨ مايو ، ١٩٨٢ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياس والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، مايو ١٩٨٢ .
- مركز البحوث الزراعية ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي ، مؤتمر تنمية الصادرات الزراعية المصرية ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٠ .

جدول رقم (٩)
مقاييس الربحية الاجتماعية للمحاصيل الزراعية في مصر

المجموعات السلعية	الربحية الخاصة (١)	الربحية الاجتماعية (٢)	النسبة بين (١) (٢)	صالح الربحية الاجتماعية
● الصادرات غير التقليدية :				
البطاطس النيلى	١٦٨ , ٦٥٠	٦٣٩ , ٨٣٠	, ٢٦	٦٠١
البطاطس الصينى	١٥٨ , ١٢	٧٢٧ , ٩٤	, ٢٢	٦٠٤
الطماطم الصينى	٢٧٠ , ٨١	١١٤٠ , ١٢	, ٢٤	٩٩٨
الموالح .	٤٠٩ , ٣	١٣١٠ , ١٦	, ٣١	١٠٠٢
الفاصوليا	٣٠٨ , ١٠	١٢٩٠ , ٢٩	, ٢٤	١١٧٤
● الصادرات التقليدية :				
القطن	٧٧ , ٢٢	٦٤٥ , ١٦	, ١٢	٥٩٩
الأرز	١٩ , ٤٥	٧٠ , ٤٨٠	, ٢٨	٦٥
البصل	٢١ , ٨٣	١٠٩٠ , ٣٥	, ٠٢	٧١٠
● محاصيل الإحلال محل الواردات :				
القمح	٥٥ , ٣٣	١٣٧ , ٩٩٠	, ٤٠	١١٢
البنة	٨٧ , ٢٢	٢٣٩ , ١٦٠	, ٣٣	٢٠٠
قصب السكر	١٢٩ , ٤	٥٣٣ , ٢٠٠	, ٢٤	٤٨٠

المصدر : يوسف والى ، حسن خضر ، « دراسة إقتصادية لسياسة تشجيع الصادرات المصرية الزراعية » بحث مقدم للمؤتمر القومى للتصدير الذى أعده مركز تنمية الصادرات المصرية فى القاهرة ، يوليو ١٩٨٥ / ٧ / ٧١٩٨٥ .

غير أن هناك دراسات أخرى^(٢٧) قد استخدمت معيار المسالك والهوامش التسويقية لقياس الكفاءة الاقتصادية للمحاصيل التصديرية الزراعية . وينصرف الهامش التسويقي إلى تقدير الفرق بين سعر المنتج وسعر المستهلك ، ويتضمن تكاليف التدريج والتعبئة والتغليف والعمليات التصنيعية والنقل والتخزين ، وذلك بالإضافة إلى هامش ربح مناسب للعمليات التسويقية . ويعنى الهامش التسويقي الكبير ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين ، وانخفاض الأسعار والدخول بالنسبة للمنتجين . وإن كانت هذه القاعدة يجب أخذها بالخطر الكافى حيث أن ارتفاع التكاليف التسويقية لا يعنى بالضرورة عدم كفاءة نطاق التسويق ، وإما قد يعنى انخفاض تكاليف الإنتاج فى المناطق البعيدة عن الأسواق ، وبالتالي تكون تكاليف التسويق مرتفعة نسبيا إلى تكاليف الإنتاج^(٢٨) .

ولقد توصلت هذه الدراسات إلى عدد من النتائج الهامة فى مجال تحليل المسالك التسويقية وتقدير الهوامش التسويقية نعرضها على الوجه التالى :

١ - أوضحت دراسات المسالك التسويقية لعدد من حاصلات التصدير البستانية النتائج التالية :

- (٢٧) من بين هذه الدراسات ما يلى :
- حسين محمد صالح ، « أثر التسويق التمايضى على صادرات بعض المحاصيل الزراعية فى جمهورية مصر العربية » ، بحث مقدم للمؤتمر القومى للتصدير الذى نظمه مركز تنمية الصادرات المصرية تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية فى ٧/٧/ ١٩٨٥ القاهرة ، يوليه ١٩٨٥ .
- — — — — ، إمكانات تنمية الصادرات الزراعية ، « ورقة بحثية رقم ٢٩ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، يناير ١٩٨٥ .
- — — — — ، بركات الفرا ، « الفاعل من الإنتاج الزراعى فى مرحلتى البيع بالجملة والتجزئة » ، ورقة بحثية رقم ٢٦ ، معهد التخطيط القومى ، يونيو ١٩٨٤ .
- سعد سلام ، حسين محمد صالح ، « دراسة تحليلية لأسعار بعض المحاصيل الزراعية » ، مذكرة خارجية رقم ١٠٨٤ ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٤ .
- معهد التخطيط القومى ، « تطور معدلات الاستهلاك من السلع الزراعية وأثرها على السياسات الزراعية » ، مذكرة خارجية رقم ١٤٠١ ، القاهرة ، أبريل ١٩٨٤ .
- نبيل توفيق حبشى ، وآخرون ، « المسالك والمشاكل التسويقية ومدى دقة بيانات التجارة الخارجية للحاصلات البستانية والمشاكل التى تواجهها » ، بحث مقدم للمؤتمر القومى للتصدير الذى نظمه مركز تنمية الصادرات المصرية تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية فى ٧/٧/ ١٩٨٦ ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٦ .
- (٢٨) معهد التخطيط القومى ، « تطور معدلات استهلاك السلع الغذائية » ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٨٠ .

□ يتوقف حجم صادرات مصر من البطاطس على بعض العوامل مثل حجم الواردات من التقاوى اللازمة لإنتاج العروة الصيفي، ودرجة انسيابها وإجمالي الكميات المتاحة من البطاطس التي تستطيع شركات التصدير القيام بتصديرها، ويتوقف هذا بدوره على الأسعار التي تعرضها هذه الشركات على المنتجين الزراعيين. وبما لا شك فيه فإن الحكومة تقوم بتحديد حصص التصدير للمصدرين مسبقا في ضوء نظام التسويق التعاوني والتي تعد عاملا هاما في تحديد الكميات المصدرة.

وتعتبر الجمعية التعاونية لمنتجي البطاطس المسؤولة عن تسليم المحصول اللازم لتصديره من المزارعين، وتسليمه لشركات التصدير، ثم تقوم تلك الشركات بعمليات نقل المحصول لمطحات التعبئة والتجهيز أو نقله إلى أماكن التخزين. وتواجه المسالك التسويقية لتصدير البطاطس بعض المشاكل من أهمها: التناقص بين الأجهزة الإنتاجية والتصديرية من حيث اتخاذ القرارات أو بالنسبة إلى أخطاء تقدير المحصول الناتج، كذلك عدم التزام الجمعيات التعاونية أحيانا بمواعيد التصدير من موانئ الشحن مما يسبب معه غرامات التأخير أو دفع نولون بواخر تعذر شحنها، وكذلك المشاكل الخاصة بالصوبات الملائمة للتصدير ونقص المخازن المجهزة بموانئ الشحن، وكفاءة عمليات الشحن مما يؤدي إلى زيادة نسبة الفاقد.

□ أما بالنسبة للطماطم والتي يتم تصديرها بالنقل الجوي (٨٠% من إجمالي المصدر إلى الخارج) فتعتبر عدم كفاءة الفرز الأولي وجمعها في درجة تلوين غير مناسبة عاملا لزيادة حجم الفاقد في مراحل تالية، وكذلك كفاءة الصوبات وعدم وضوح البيانات التصديرية الخاصة بكل عبوة.

□ وفي حالة البرتقال، والذي يحتكر تسويقه بفرض التصدير «شركة الوادي لتصدير المحاصيل الزراعية»، فقد يؤدي عدم قدة الفرز والتدريج الآلي أحيانا نتيجة لتقادم الآلات إلى انخفاض النوعية، هذا بالإضافة إلى ضعف كفاءة النقل البحري إلى بعض أسواق تصدير الموالح بالدول الأوروبية، وكذلك زيادة التكلفة التسويقية للطن المصدر من عام لآخر حتى بلغت في عام ١٩٨٣ حوالي ٣١٥ جنبا بعد أن

كانت ٨٣ جنيه (بما فيها سعر الحام) عام ١٩٧٦/٧٥ وذلك بخلاف ارتفاع الرمن: التي يتحملها المصدر والتي تبلغ حوالي ٧٪ من إجمالي التكاليف التسويقية (٢٩).

٢- توصلت دراسات تقدير المواش التسويقية هي الأخرى إلى عدد بالغ الأهمية من النتائج التي نوجزها فيما يلي:

□ تبلغ المواش التسويقية لعدد من محاصيل التسويق التعاوني معدلات عالية تعكس عدم كفاءة أجهزة الخدمات التسويقية في مجال التسويق التعاوني. فلقد بلغت المواش التسويقية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٩ حدما الأقصى في مجال محصول البصل حيث بلغ ١١٧,٣٪ من سعر المنتج، وهي نسبة مرتفعة للغاية. كذلك يلاحظ ارتفاع المواش التسويقية بصفة عامة لمحاصيل الخضر كالطماطم والباذنجان حيث بلغت ٩٤,٨٪، ١١٤,٨٪ للمحصولين عل التوالي. أما متوسط المواش التسويقية لمحصول الأرز خلال نفس الفترة فتقدر بحوالي ٥٠٩,١٤٪ من سعر المنتج، وهي نسبة مرتفعة نسبيا، ويرجع ذلك إلى أن محصول الأرز تجرى عليه عملية تبيض (أي: فصل القشرة عن الحبة) (٣٠).

وتعكس هذه النقطة ضعف الكفاءة التسويقية لنظام التسويق التعاوني في مصر حيث لم يحقق الأسعار المجزية للمنتجين الزراعيين حيث كانت أسعار السوق الحر أعلى من أسعار التسويق التعاوني، كذلك لم يؤد التسويق التعاوني إلى خفض التكاليف التسويقية لهذه المحاصيل بل أدى إلى زيادتها. وبمرور الوقت ظهرت سلبيات أخرى للتسويق التعاوني، وتراكمت الأخطاء وأصبح الزراع ينظرون إليه كنظام مفروض عليهم يستهدف الحصول على الإنتاج دون تحقيق استفادة منه. لذلك كشرت مخالفاتهم للدورة الزراعية، والتهرب من التوريد وإخفاء المحصول وبيعه لتجار

(٢٩) نبيل توفيق حيشي وآخرون، «المساكن والمشاكل التسويقية ومدى دقة بيانات التجارة الخارجية للحاصلات البستانية والمشاكل التي تواجهها» مرجع سبق ذكره.

(٣٠) حسين محمود صالح، «أثر التسويق التعاوني على صادرات بعض المحاصيل الزراعية في جمهورية مصر العربية» مرجع سبق ذكره، ص: ١٢ ويتم حساب نسبة الماش التسويق كالتالي:

$$\text{نسبة الماش التسويق} = \frac{\text{سعر المستهلك المحلي} - \text{سعر المنتج}}{100 \times}$$

سعر المنتج

السوق السوداء ، وانخفضت مساحات الحاصلات المسوقة تعاونيا ، وبالتالي هبوط الكميات الموردة من هذه الحاصلات سنة بعد أخرى .

□ أظهرت دراسات الهوامش التسويقية لبعض محاصيل التصدير البستانية اختلال العلاقات النسبية للزيادة في بنود التكاليف التسويقية لكل من البطاطس ، الطماطم ، البطيخ ، العنب وذلك وفقا للتحليل التالي :

● في حالة محصول البطاطس اتضح أن المصاريف الإدارية والنثرية قد زادت بنسبة كبيرة إذا ما قورنت ببنود التكاليف الأخرى خلال الفترة ١٩٧٤/٧٣ - ١٩٨٢/٨١ - حيث بلغ الرقم القياسي ٩٠٢,٦ عام ١٩٨٢/٨١ مقارنة بعام الأساس ١٩٧٤/٧٣ . كذلك تزايدت مصاريف مواد التعبئة وبلغ الرقم القياسي لها ٤١١,١ بالمقارنة بنفس العام . وبصفة عامة يمكن القول أن التكاليف التسويقية للبطاطس المصدرة قد زادت إلى ١٦,١ ٪ مقارنة بسنة الأساس (١٠٠ = ١٩٧٤/٧٣) .

● أما بالنسبة لمحصول الطماطم فلقد أظهرت الدراسات أن العلاقة النسبية للزيادة في بنود التكاليف التسويقية توضح أن المصاريف الإدارية قد زادت حيث بلغ الرقم القياسي لها ٧٧٥,٤ عام ١٩٨٢/٨١ مقارنة بسنة الأساس (١٠٠ = ١٩٧٤/٧٣) وذلك خلال الفترة ١٩٧٤/٧٣ - ١٩٨٢/٨١ . كما تزايدت مصاريف مواد التعبئة حيث بلغ الرقم القياسي لها ٤٩٩,٧ بالمقارنة بسنة الأساس ١٩٧٤/٧٣ = ١٠٠ . كذلك بلغت إجمالي التكاليف التسويقية لطن الطماطم المصدر من خلال القطاع العام حيث زادت إلى ٧٥,٦ ٪ مقارنة بسنة الأساس ١٩٧٤/٧٣ .

● أما بالنسبة لمحصول البطيخ فلقد زادت التكاليف التسويقية له في الفترة ١٩٧٨/٧٧ - ١٩٨٢/٨١ إلى ١٦٣,١ مقارنة بسنة الأساس (١٠٠ = ١٩٧٨/٧٧) . وتوضح العلاقة النسبية للزيادة بين بنود التكاليف التسويقية أن مصاريف العمالة والتشغيل قد زادت بنسبة كبيرة إذا ما قورنت ببنود التكاليف التسويقية الأخرى للمواالح خلال الفترة ١٩٧٦/٧٥ - ١٩٨٤/٨٣ حيث بلغ الرقم القياسي ٨١٨,٩ (سنة الأساس ١٩٧٦/٧٥ = ١٠٠) ، هذا في حين

أن إجمالي التكاليف التسويقية قد زادت في الموالح المصدرة بمقدار ٣٠٠,٥ مقارنة بسنة الأساس (١٩٧٦/٧٥=١٠٠).

- كذلك قد زادت التكاليف التسويقية لمحصول العنب المصدر من خلال القطاع العام خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨١. فلقد بلغ الرقم القياسي ١٧٦,٨ مقارنة بسنة الأساس (١٩٧٩=١٠٠)، أى: أن الزيادة في التكاليف التسويقية قد بلغت ٧٦,٨% خلال عامين في حين زادت تلك التكاليف بنسبة أقل من القطاع الخاص.

ولقد تفاعلت مسببات انخفاض الكفاءة التسويقية بمثلة في تدهور المسالك التسويقية وارتفاع الهوامش التسويقية لمحاصيل التصدير الزراعية، مع السياسات الخاطئة في مجالات الإنتاج والأسعار والتوزيع المطبقة في مجال التنمية الزراعية إلى انخفاض مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات المصرية من ٧٨% عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ١٦% فقط عام ١٩٨٥/٨٤. فإذا أضفنا إلى ذلك أن الصادرات الزراعية تشكل نسبة متواضعة ومتناقصة من الإنتاج الزراعى المصرى اتضح لنا على الفور خطورة هذا الاتجاه نحو مستقبل تنمية الصادرات الزراعية المصرية. وتنشأ هذه الظواهر بوجه عام من ضعف الأداء الاقتصادى للقطاع الزراعى المصرى—على نحو ما أشرنا من قبل— لعدد من العوامل يمكن تلخيصها فيما يلى:

- ارتفاع معدل نمو الاحتياجات المحلية من السلع الزراعية عن معدل نمو الإنتاج الزراعى من هذه السلع، وهو ما ينعكس في انخفاض الفائض المدد والمجهز للتصدير.
- انخفاض جودة الانتاج المدد للتصدير، وضعف القدرة التنافسية له في الأسواق العالمية لانخفاض الفنون الإنتاجية المستخدمة في التنمية الزراعية والتي تقدم سلعا لا تتناسب مع أذواق المستهلكين.
- تناقص الرقعة الزراعية بسبب الأنشطة غير الزراعية مثل الزحف الحضرى وتجريف الأرض الزراعية.
- ارتفاع الأسعار في السوق الداخلية بسبب زيادة الطلب المحلى وارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يؤدى إلى انخفاض الميزة النسبية للصادرات الزراعية.

- ضعف مرونة الجهاز الإنتاجى ، وضعف كفاءة السياسات الزراعية لتوجيه الموارد الزراعية والتركيب المحصولى لضمان تعظيم صافى حصيللة الدولة من الصرف الأجنبى فى ضوء المحددات الإنتاجية والتسويقية والداخلية والخارجية .
- وجود العديد من المشاكل التنظيمية والإدارية التى تحد من فعالية الأجهزة القائمة بتصدير السلع الزراعية .

ولقد أثبتت إحدى الدراسات أن ضعف الأداء الاقتصادى للقطاع الزراعى المصرى بسبب هذه العوامل مجتمعة قد أدى إلى ضعف الميل الحدى للتصدير حيث بلغ ٠,٠٥٥ ، وهو ما يعنى أن كل ألف مليون جنيه زيادة فى الإنتاج الزراعى سوف يتولد عنها زيادة فى الصادرات الزراعية تقدر قيمتها بمبلغ ٥٥ مليون جنيه فقط ، وهذا المعدل منخفض جدا بسبب الجهود والمعوقات التى تواجه حركة التنمية الزراعية فى مصر ، والتى تتركز فى السياسات الاقتصادية الخاطئة فى مجال الإدارة الاقتصادية للقطاع الزراعى فى ميادين الإنتاج والتسويق والتوزيع والتوظيف والعمالة والأجور ، والتى أضعفت من فعالية الجهود التى بذلتها الدولة لتنمية القطاع الزراعى ، والعمل على رفع الأداء الاقتصادى له . وهى نقطة سوف نعود إليها مرة أخرى عند تناولنا لمحاولات تنمية الصادرات الزراعية المصرية (٣١) .

٢٠٨. الأداء الاقتصادى للقطاع الصناعى وأثره على تنمية الصادرات الصناعية المصرية :

بلغ عدد شركات القطاع العام فى مصر عام ١٩٨٥/٨٤ ٣٨٨ شركة ، من بينها ١١٧ شركة تابعة لوزارة الصناعة المصرية ، ولقد تضاعف حجم رؤوس الأموال المستثمرة فى القطاع العام خمس مرات تقريبا خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥/٨٤ حتى وصلت إلى ١٥,٢ مليار جنيه . ولقد بلغت مساهمة القطاع العام فى إجمالى الاستثمار الصناعى عام ١٩٨٥/٨٤ ما يعادل ٧٨ ٪ من جملة الاستثمارات الموظفة فى قطاع الصناعة ، وهو

(٣١) فى تفصيلات هذه الموالى راجع :

— معهد التخطيط القومى ، « سياسات وإمكانيات تنشيط الصادرات من السلع الزراعية » ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٥ .

مؤشر يؤكد أن القطاع العام لازال هو القطاع الرائد للتنمية الاقتصادية في مصر، وعليه أيضا يتوقف نجاح الجهود الرامية لدفع عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر. إذ لا يمكن في ظل هذا الدور الطليعي للقطاع العام أن يطلب من القطاع الخاص بمفرده التصدى لمشكلات البطالة أو قيادة حركة تنمية الصادرات المصرية في الوقت الذي لازال القطاع العام هو المهيمن على كافة النواحي الاقتصادية في الدولة (٣٢).

وللحكم على الأداء الاقتصادي للقطاع العام الصناعي، فإنه يمكن الارتكان إلى المعايير التالية (٣٣) :

- حققت ٧٦ شركة من بين ١١٧ شركة تابعة لوزارة الصناعة عجزا في العمليات الجارية (خسارة) عام ١٩٨٤/٨٤ مقابل ٢٣ شركة فقط كانت تحقق خسارة عام ١٩٧٥.

ويعكس هذا التطور المتنامي في عدد الشركات الخاسرة التابعة لوزارة الصناعة تعاضل مقدار الفاقد السنوي من الإنتاج بسبب سوء كفاءة بعض شركات القطاع العام بالمقارنة بإنتاجية الشركات ذات الأداء الأفضل Best Practice Firms ، حيث بلغت قيمة هذا الفاقد السنوي ٥٠٠ مليون جنيه لشركات وزارة الصناعة وحدها. وغنى عن البيان فإن هذا الرقم يشكل إهدارا للموارد الاقتصادية المحدودة، ويرهن كاهل الموازنة العامة للدولة (٣٤).

(٣٢) حسين محمود صالح، «تخطيط ومتابعة التجارة الخارجية في ج. م. ع: الأساليب الحالية وإمكانات التطوير»، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٢.

(٣٣) مركز معلومات القطاع العام.

(٣٤) راجع الدراسات التالية التي تصدر لتقييم الأداء الاقتصادي للقطاع العام الصناعي :

- هبة أحمد حسنة، «تصورات عن القطاع العام الصناعي في سنوات الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١»، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر للاقتصاديين المصريين خلال الفترة ٧ - ٩ نوفمبر ١٩٨٦، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والنشر، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٦.
- «دراسة عن مشاكل التمويل والسيولة في شركات القطاع العام»، وحدة الدراسات الاقتصادية، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، القاهرة، أغسطس ١٩٨٠.
- بول كلارك، «دراسة عن بيع أسهم شركات القطاع العام»، وحدة الدراسات الاقتصادية، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، القاهرة، مارس ١٩٧٩.
- وزارة الصناعة والثروة المعدنية، ملخص الدراسة المشتركة بين وزارة الصناعة والبنك الدولي عن استراتيجية التجارة والمزايا النسبية في الصناعة المصرية، القاهرة، ١٤ يناير ١٩٨٣.
- تقرير إنجازات نتائج أعمال شركات وزارة الصناعة عن الأعوام من ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٤/٨٤، القاهرة، سنوات مختلفة.

● رغم تمتع القطاع العام الصناعى بالعديد من المزايا والإعفاءات من الرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاجه ، فلقد سجلت قيمة الإعانات التى حصلت عليها شركات القطاع العام الصناعى انجها متناميا بدأ بما قيمته ٢ مليون جنيه عام ١٩٧٥ ليصل إلى ٣٢٨ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ . ويعكس هذا الاتجاه بطبيعة الحال ضعفا فى القدرة التنافسية للقطاع العام الصناعى ، وانخفاضاً فى مستويات جودة إنتاجه ، وهى ظواهر غير صحيحة لا تتفق مع منطق القاعدة الخاصة بالاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة حتى يمكن الوصول بنفقات الإنتاج إلى أدنى مستوى لها ، وبالجودة إلى أعلى مستوياتها .

● من المؤشرات التى تبعث على القلق تلك المؤشرات الخاصة بتطور الصادرات الصناعية المصرية ، حيث تظهر هذه المؤشرات ليس فقط إنخفاضاً فى نسبة قيمة الصادرات الصناعية إلى إجمالى الإنتاج الصناعى والتى بلغت ٧٪ عام ١٩٨٥/٨٤ ، بل أيضاً تناقصاً فى الحجم الحقيقى للصادرات التى بلغت ما يوازى ٤٨٦ مليون دولار عام ١٩٨٥/٨٤ مقابل ٥٧٤ مليون دولار عام ١٩٧٥ حسب بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء . فإذا قارنا هذا الاتجاه بمتطلبات النموذج الأمثل للاقتصاد القومى الذى أعد فى إطار دراسة البنك الدولى عن استراتيجية التجارة وتخطيط الاستثمارات فى يناير ١٩٨٣ ، والذي يحتم على الاقتصاد المصرى أن يصل بمستوى صادراته الصناعية إلى ما يوازى ٤٠٪ من إجمالى الإنتاج الصناعى المصرى عام ٢٠٠٠ ، لا تضح لنا مقدار وصعوبة التغيرات الهيكلية المطلوب إحداثها فى الاقتصاد المصرى للارتفاع بمستوى أدائه الاقتصادى ليقدم الإنتاج المناسب الذى يفى بمتطلبات الجودة التنافسية فى الأسواق العالمية . وتشير هذه المؤشرات فى الوقت نفسه إلى أهمية التركيز على تغيير مناهج إدارة الاقتصاد المصرى فى مجالات الإنتاج والتوزيع والتسويق والتوظيف والأجور وغيرها .

● إذا استخدمنا معيار فائض القيمة المضافة كنسبة من رأس المال المستثمر كمؤشر للعائد المالى بشركات القطاع العام الصناعى حيث يشير هذا المعيار إلى مقدار الربحية المحققة ، فإنه يتضح لنا تراجع هذه النسبة من ٩,٥٪ عام ١٩٧٥ إلى ٥,٦٪ خلال الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٤/٨٣ ، ثم إلى تحسن ملحوظ عام ١٩٨٥/٨٤ حيث بلغت هذه النسبة ٨,٤٪ . ويرجع هذا التحسن إلى السماح لبعض شركات القطاع العام

الصناعى برفع سعر بيع منتجاتها في هذا العام ، وفي مقدمتها : منتجات الأسمنت ، الكوك ، حديد التسليح ، وبعض السلع الاستهلاكية غير الضرورية . ولقد ترتب على انخفاض العائد المالى لشركات القطاع العام الصناعى قصور الموارد المالية لهذه الشركات عن تغطية احتياجاتها من التمويل والسيولة ، بل وعدم كفاية هذه الموارد في أحيان كثيرة لتغطية مبدأ الإهلاك الحقيقى ، وكل هذه الظواهر تنعكس بطبيعة الحال في ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض مستوى الجودة والانتاجية ، وبالتالي عدم الملاءمة التصديرية للأسواق الخارجية .

- حدوث تدهور حاد في مستوى الإنتاجية ، مما يدل على زيادة معدل نمو الأجور عن معدل نمو الإنتاج خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٥) ، هذا على الرغم من المربوط الحاد في معدل زيادة التوظيف حتى وصل إلى الصفر في الفترة (١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٥/٨٤) . ويجد هذا التدهور الحاد تفسيراً له في انتشار البطالة المقنعة داخل القطاع العام الصناعى كنتيجة منطقية لالتزام الدولة بتشغيل فائض الخريجين من المؤهلات العليا والمتوسطة ، ثم تشغيل المسرحين من القوات المسلحة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فاحتفظ القطاع العام الصناعى بالعمالة الزائدة غير المبررة اقتصادياً ، وهى بنود تنعكس بطبيعة الحال في ارتفاع تكاليف الإنتاج ، وانخفاض مستوى الإنتاجية .
- انعكست مظاهر الضعف السابقة داخل القطاع العام الصناعى في وجود تفاوت كبير بين معدل العائد الاقتصادى ومعدل العائد المالى بين القطاعات الصناعية المختلفة . لقد حققت القطاعات ذات الميزة النسبية عائداً اقتصادياً مقبولاً ، هذا بينما لم تحقق القطاعات التى تعاني من تخلف نسبى أى أرباح ، بل حقق الكثير منها خسائر . ويدلنا الجدول رقم (١٠) على مظاهر التفاوت بين معدلات العائد الاقتصادى والعائد المالى طبقاً لنتائج الدراسة المشتركة بين وزارة الصناعة والبنك الدولى في يناير ١٩٨٣ . وتدلنا بيانات هذا الجدول على النتائج التالية :

- حققت قطاعات الزيوت الغذائية والطف ومعدات النقل والآلات المعدنية والكهربائية معدلات عائد اقتصادى مرتفعة نظراً للتغيرات الهيكلية في طرائق الإنتاج واستغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة . ويرجع ارتفاع معدلات الأداء

جدول رقم (١٠)

مقارنة معدل العائد الإقتصادى بالعائد المالى فى شركات القطاع العام الصناعى

القطاع	معدل العائد الاقتصادى	معدل العائد المالى	قطاع	معدل العائد الاقتصادى	معدل العائد المالى
المنسوجات القطنية	١٣,٦	٥,٩	الكوك	١٣,٦	٥,٩
المنسوجات الصوفية	٥,٢	١١,٣	الجلود والداغة	١١,٣	٥,٢
منتجات الجوت	(٢٠,٨-)	١٢,١	الحديد والصلب	١٢,١	(٢٠,٨-)
السجاد	٣,٠	١٣,٨	أشكال ومكونات	١٣,٨	٣,٠
الصابون والزيت	١٤,٤	(٦,٦-)	من الصلب	(٦,٦-)	١٤,٤
السكر	٣٤,٢	٧,١	الألومنيوم	٧,١	٣٤,٢
الحضروات المصنعة	١٢,٢	٢,٢	المعادن غير الحديدية	٢,٢	١٢,٢
الزيت والعلور	٧٨,١	١٧,٦	أثواب الصلب	١٧,٦	٧٨,١
النشا والخميرة	١٠٦,٤	(١٨,٦-)	المنسوجات الحديدية	(١٨,٦-)	١٠٦,٤
الألياف الصناعية	(٩,٥-)	١,٩	السيارات	١,٩	(٩,٥-)
الزيت غير الغذائية	(١١,١-)	٣,٨	عربات السكك الحديدية	٣,٨	(١١,١-)
الآلات الكهربائية	٥٢,٦	٢٤,٤	الدراجات	٢٤,٤	٥٢,٦
السلع الكهربائية	٢٠,٠	١٥,٨	الخزف	١٥,٨	٢٠,٠
غير المصنعة	(٣,٦-)	٢٠,٥	الصينى والزجاج	٢٠,٥	(٣,٦-)
المنتجات الإلكترونية					
الاستهلاك					

المصدر : وزارة الصناعة والثروة المعدنية ، ملخص نتائج الدراسة المشتركة بين وزارة الصناعة والبنك الدولى للإستثمار والتصدير عن إستراتيجية التجارة والمزايا النسبية فى الصناعة المصرية ، القاهرة ، ١٤ يناير ١٩٨٣ .

الاقتصادى داخل هذه القطاعات المذكورة إلى زيادة معدلات استغلال الطاقة المتاحة .

●● يعتبر قطاع المنسوجات القطنية هو القطاع الوحيد من بين قطاعات الميزة النسبية المرتفعة ، والتي لا تدخل ضمن القطاعات ذات الأداء الاقتصادى المرتفع رغم مسؤليته عن ٢٠ ٪ من الإنتاج الصناعى المصرى . ويرجع ذلك إلى السياسات الخاطئة فى مجال التسعير والتوظيف والأجور والإنتاج ، مما أدى إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع الحيوى .

●● تسير كل من الربحية المالية والربحية الاقتصادية فى اتجاهين متضادين فى معظم القطاعات الصناعية : ففى قطاع النسيج يلاحظ أن الأخذ بالربحية المالية كمعيار للتوسع يشير إلى أن المنتجات الصوفية ومنتجات الجوت والسجاد هى قطاعات التوسع الممكنة ، بينما يؤدى الأخذ بمعيار الربحية الاقتصادية إلى اعتبار صناعة المنسوجات القطنية هى قطاع التوسع الممكن .

وفى قطاع الزيوت والصابون نجد أن معدل الربحية الاقتصادية مرتفع حيث يصل إلى ١٤,٤ ٪ فى الوقت الذى تكون فيه الربحية المالية سالبة . وعلى العكس من ذلك نجد أنه فى قطاع الزيوت الغير غذائية والالكترونيات والألومنيوم قيمة موجبة للربحية المالية ، وقيمة سالبة للربحية الاقتصادية . وتؤكد هذه الاختلافات بين الربحية الاقتصادية والربحية المالية أهمية توافر الشروط التالية :

- التحرك نحو تحقيق مرونة الأسعار ، وتوحيد هيكل الحوافز بقدر الإمكان .
- العمل على توفير تخطيط استثمارى أو تصديرى بأحد الأسعار الاقتصادية لتقييم التطوير الذى طرأ على الصناعة المصرية ومستوى الإنتاج باستخدام الأسلوبين التاليين : إجمالى إنتاجية عوامل الإنتاج ، ومقاييس تحليل الكفاءة الاقتصادية والقدرة التنافسية وهيكل الربحية .

و يعتبر توافر هذه الشروط من الأهمية بكان ؛ لأنه بدونها سوف يكون من الصعب تحقيق القدرة اللازمة من اللامركزية والاستقلال فى قرارات الإنتاج والتصدير الصناعى

وصولا إلى الأهداف الاقتصادية القومية . وسوف نعود إلى هذه النقاط مرة أخرى عند دراسة محاور تنمية الصادرات الصناعية المصرية .

خلاصة التحليل المتقدم أن هذه المعايير والمؤشرات تظهر تدهور الأداء الاقتصادى للقطاع العام الصناعى عاما بعد الآخر نتيجة للأساليب الخاطئة المتبعة فى إدارة الاقتصاد القومى فى مجالات الرقابة السعرية لمنتجات القطاع العام ، وتوظيف الخريجين والمسرحين من القوات المسلحة الذين لا يحتاجهم القطاع العام نزولا على عدد من الاعتبارات الاجتماعية التى تضمنتها فلسفة الحكم فى مصر منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن ، وسياسات الأجور التى لا تربط بين مستويات الأجور والإنتاجية . و يرجع ذلك — على نحو ما قدمنا — إلى الأخذ بفلسفة اقتصاديات السوق الحر ، ولكن دون الأخذ بمناهج وأساليب الإدارة الاقتصادية القومية التى تنسجم مع هذه الفلسفة ، فولدت لدينا اقتصادا قوميا يتسم بالخصائص التالية :

١ — تحرير تجارة الاستيراد مع ترك قطاع التصدير يخضع للمفاهيم والظروف الموروثة من عهد التخطيط القومى الشامل . معنى ذلك أن الأوضاع الاقتصادية التى انتشرت فى النصف الثانى من السبعينات وحتى الآن تزكى اقتصاديات التسرب بتشجيعها لتجارة الاستيراد ، وتجاهل اقتصاديات الحقن بعدم تشجيعها لتجارة التصدير . فالنوع الأول ساهم فى خلق القنوات المشروعة وغير المشروعة لتبديد موارد الصرف الأجنبى التى توافرت للاقتصاد المصرى إبان فترة الرواج الاقتصادى التى عاشتها مصر منذ عام ١٩٧٤ نتيجة لتدفقات تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، والرواج السياحى ، وزيادة حصيلة النقد الأجنبى من الصادرات البترولية ورسوم المرور فى قناة السويس . أما النوع الثانى فلقد ترتب على عدم تشجيع اقتصاديات الحقن حرمان الدولة من جانب هام من موارد الصرف الأجنبى كان يمكن استخدامه فى تغطية الحد الأدنى من واردات سلع التنمية والمواد الغذائية الضرورية اللازمة لنفع عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الاقتصاد المصرى .

٢ — قطاع عام صناعى يهدر الموارد الاقتصادية المحدودة المتاحة لديه لعدم اتباعه القاعدة الاقتصادية المعروفة والتى تنصرف إلى « ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد

الاقتصادية» ، وهذا لا يتحقق إلا إذا كان أسلوب إدارة الاقتصاد القومى من الكفاءة بحيث يعبر عن صحيح الفلسفة الاقتصادية السائدة ، وفى الوقت نفسه يضمن كفاءة توزيع الموارد المحدودة على الحاجات المتعددة ، وهذا هو جوهر المشكلة الاقتصادية التى يتصدى لها علم الاقتصاد .



١٠٩٠ مقدمة

تتضمن خنطتنا لدراسة محاورة تنمية الصادرات المصرية خلال الفترة المتبقية من القرن العشرين التأكيد أولاً على أهمية الالتزام بمبدأ الميزة أو النفقة المقارنة وضرورة الربط بينه وبين الأداء الحسن للاقتصاد المصري في مجالات الإنتاج والتوزيع والأسعار والتوظيف والأجور. وتشكل هذه النقطة الإطار الفكرى الذى استلهم وجوده من التحليل الذى قدمته هذه الدراسة لواقع الصادرات المصرية خلال الفترة (١٩٦٠ / ٥٩ - ١٩٨٥ / ٨٤) ، وعلاقته بالكفاءة للاقتصادية لكل من القطاع الزراعى والقطاع الصناعى خلال هذه الفترة (البند ٢٠٩) .

ثم تنتقل هذه الدراسة بعد ذلك لتحديد إمكانات تنمية الصادرات الزراعية المصرية من سلع الميزة النسبية أو التفوق النسبى فى ضوء إمكانات الاقتصاد المصرى المتاحة ، ومناخه المعتدل المنتمى إلى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ، وروح الأمل التى يبعثها ويجددها دائماً نهر النيل العظيم . فع النيل العظيم لا ينقصنا إلا الإرادة والصمود ، مع الأخذ بمناهج التحليل العلمى السليم لكى تتحول هذه الإرادة إلى جهد علمى وعملى منظم . وقد يكون من المناسب فى هذا المجال الاهتمام بالتجربة الإسرائيلية فى تنمية الصادرات الزراعية ، والمتمثلة فى إنشاء الحكومة الإسرائيلية لشركة AGRESKO لتنظيم وتخطيط الزراعة فى إسرائيل ، وجعلها شركة ذات اتجاه تصديرى ، وتأخذ فى الوقت نفسه

شكل الملكية المشتركة بين وزارة الزراعة ومجلس الفاكة ومجلس الخضروات والزهور
(البند ٣٠٩) .

أما البند (٤٠٩) فيتصدى لدراسة وتحليل محاور تنمية الصادرات الصناعية المصرية في ضوء تحديد القطاعات الصناعية ذات التفوق النسبي ، والتي يمكن اختيارها بالتالى عللا للإصلاحات الهيكلية المقترحة لدفع الكفاءة الاقتصادية لهذه القطاعات ، وهذا يتأتى من خلال إحداث التحولات الهيكلية المطلوبة في مناهج الإدارة الاقتصادية القومية للقطاع الصناعى المصرى . وتستعين هذه الدراسة في تحليلها لمحاور تنمية الصادرات الصناعية المصرية حتى عام ٢٠٠٠ بكل من نتائج الدراسة المشتركة بين وزارة الصناعة والثروة المعدنية في مصر والبنك الدولى للانشاء والتعمير عن «استراتيجية التجارة والمزايا النسبية في الصناعة المصرية في يناير ١٩٨٣» ، والتجارب المستفادة في مجال تنمية الصادرات الصناعية لدول آسيا : (كوريا الجنوبية ، تاوان ، هونج كونج ، ماليزيا) ، والتجربة التركية التى سجلت نجاحا كبيرا في فترة زمنية قصيرة .

وفي البند (٦٠٩) يتم تحليل النموذج الأمثل لتنظيم وإدارة قطاع التصدير المصرى بالشكل الذى يمكنه من دفع عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المصرية ، بحيث لاتصبح إجراءات وخطوات العمليات التصديرية عقبة كئودا في سبيل تنفيذ مكونات استراتيجية تنمية الصادرات المصرية التى تبررها قواعد المنطق والتحليل الاقتصادى . وهنا لا يفوتنا الاهتداء مرة أخرى بتجارب الدول التى سبقتنا في مجال تنمية الصادرات .

وقبل الدخول تفصيلا في دراسة وتحليل محاور تنمية الصادرات المصرية ، فإنه يجب التأكيد مرة أخرى على أهمية دراسة تجارب الدول النامية التى سبقتنا في مجال تنمية الصادرات لكى تكون جهودنا على هذا الطريق مستنيرة بشمار نجاح غيرنا بدلا من الاستمرار في استخدام أسلوب التجربة والخطأ تفاديا لتبديد مواردها الاقتصادية التى هى بطبيعتها محدودة (٣٥) . فلو تحدثنا عن تجربة كوريا الجنوبية لوجدناها تجربة جديرة

(٣٥) في سبيل الحصول على مزيد من التضييلات حول تجارب الدول النامية التى لخصت تجربة تنمية الصادرات بنجاح كبير، راجع كلامنا من:

— هبة أحمد حندوسة ، « تجربة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية » ، تقرير أعدته الباحثة للجهاز المركزى للتحبة العامة والإحصاء ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

بالدراسة والاهتمام ، حيث بلغت قيمة صادراتها عام ١٩٥٢ نحو ٥٠ مليون دولار تضاعفت لتصل إلى ما يزيد عن ٣٥ مليارا من الدولارات عام ١٩٨٤ ، أى : تضاعفت بنحو ٤٠٠ ضعف خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٨٤ ، هذا فى الوقت الذى لاتزيد فيه قيمة صادرات مصر على ٣ مليارات دولار فقط . كذلك فإن صادرات هونج كونج قد تجاوزت قيمتها عشرة مليارات من الدولارات عام ١٩٨٥ ، منها ٥ مليارات دولار صادرات من الملابس الجاهزة رغم أنها دولة غير منتجة للقطن ، هذا فى الوقت الذى تبلغ فيه قيمة صادرات مصر من الملابس الجاهزة عشرة ملايين دولار وهى دولة منتجة ومصدرة للقطن .

أما تركيا فلقد بدأت منذ عام ١٩٨٠ برنامجا للإصلاح الاقتصادى يركز على تنمية الصادرات أساسا عن طريق إعطاء حوافز للمصدرين فى شكل إعانات أو تخفيض لأسعار الفائدة على الائتمان الممنوح للتصدير ، أو إعفاء جمركى لمستلزمات الإنتاج ، بالإضافة إلى تبسيط واختصار الإجراءات والسماح للمصدرين بالاحتفاظ بنسبة ٢٠٪ من حصيلة صادراتهم ، قد دفعت هذه السياسة الجديدة فى تركيا الكثير من الأتراك لتحويل أنشطتهم إلى مجال التجارة الخارجية وبخاصة التصدير ، مما أدى إلى زيادة الصادرات التركية وفتح أسواق جديدة أمامها . فقد ارتفعت قيمة الصادرات التركية من ٢٩١٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ٥٧٢٨ مليون دولار عام ١٩٨٣ ، ثم اقتربت من ٧ مليار دولار عام ١٩٨٥ . ولقد نتجت معظم هذه الزيادة فى الصادرات التركية من

== محمد رشيد مسمد وآخرون ، « نماذج مختلفة من حوافز التصدير » ، بحث يقدم إلى المؤتمر القومى للتصدير الذى افتتحه السيد رئيس الجمهورية فى ٧/٧/١٩٨٥ ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٥ .

- J.P. Donges, « **A Comparative Survey of Industrialization in Fifteen Semi-Industrial Countries** », OP. Cit- PP. 626-657.
- SAMY AFIFY HATEM, **The Possibilities of Economic Cooperation and Integration between The European Community and The Arab league**, Verlag V.Florentz, Munchen 1981, PP. 56-70.
- J.B. Kravis, « **External Demand and Supply Factors in LDC Export Performance** », in: Banca Nazionale del Lavoro, Quarterly Review, 93 (1970), PP. 157-179.
- H.B Lary, **Imports of Manufactures from less Developed Countries**, National Bureau of Economic Research, Studies in International Economic Relations, 4(1968), New york, 1968.
- G.K. Helkeiner, « **Manufactured Exports from less Developed Countries and Multinational Firms** », in: The Economic Journal, 83 (1973), PP.21-47.

المنتجات الصناعية نظراً لأن القطاع الصناعى هو القطاع المستفيد من حوافز التصدير السابق الإشارة إليها .

٢٠٩ . مبدأ الميزة النسبية والاقتصاد المصرى :

أوضح التحليل المتقدم أهمية وجود فائض إنتاج معد ومجهز للتصدير حتى يمكن للجهود الرامية لتنمية الصادرات المصرية أن تكفل بالنجاح ، وتحقق أهدافها القومية فى تنمية الحصيللة الذاتية من الصرف الأجنبى لتنطية الحد الأدنى من واردات سلع التنمية ، وكلها مقدمات أساسية لنجاح برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى اتخذتها الدولة لتحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادى .

ولعل أول سؤال يطرح نفسه فى سياق هذا التحليل يتعلق بالمبدأ الذى يجب مراعاته حتى يمكن فى ضوءه صياغة عا ورتنمية الصادرات المصرية . وهنا تبرز إلى الوجود الوصفة أو النصيحة الكلاسيكية المشهورة والقائمة على مبدأ أو قانون « الميزة أو النفقة النسبة أو المقارنة Principle of Comparative Costs » . وينصرف مضمون هذه الوصفة الكلاسيكية إلى ضرورة توجيه البرامج والخطط الاقتصادية نحو التخصص فى إنتاج وتصدير تلك السلع التى تتمتع فيها الدول بميزة نسبية نتيجة لإنتاجها بنفقات نسبية أقل ، على أن تستورد تلك السلع التى تعاني فى إنتاجها من تخلف نسبي نتيجة لإنتاجها بنفقات نسبية مرتفعة . من هنا يجب طبقاً للمنطق الكلاسيكى أن تتجه جهود التنمية الاقتصادية فى الدول النامية إلى خلق جهاز إنتاجى يزود الاقتصاد القومى بهيكل للصادرات يتكون من : سلع الميزة أو التفوق النسبى ، وهيكل للواردات يتكون من : سلع التخلف النسبى ومستلزمات الإنتاج اللازمة لإنتاج سلع التفوق النسبى .

ومضمون هذه الوصفة الكلاسيكية فى حالة الاقتصاد المصرى يتلخص فى تحديد القطاعات الإنتاجية ذات التفوق النسبى والنفقات النسبية الأقل ، وتلك القطاعات الإنتاجية ذات التخلف النسبى والنفقات النسبية الأعلى . ففى الحالة الأولى يتمتع الاقتصاد المصرى بميزة نسبية وقدرة تنافسية على غزو الأسواق الخارجية ،

بينما تنبئ في الحالة الثانية من وجود تخلف نسبي وضعف في القدرة التنافسية ، والقدرة على اختراق الدائرة التسويقية الدولية لغزو الأسواق الخارجية . وفي ضوء هذا التحديد لقطاعات الضغوط النسبية وقطاعات التخلف النسبي يمكننا القول : هنا يمكن أن تنمو الصادرات المصرية ، وهناك لا يمكن لها أن تنمو .

غير أنه يجب في بادئ الأمر الإشارة إلى أن هناك من الكتاب والكتابات ما يربط بين النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية والنظم الاستعماري للتخصص وتقسيم العمل الدولي الموروث من القرن التاسع عشر ، والذي كان من نتاجه تخصص الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الأولية ، واستيراد المنتجات الصناعية من الدول الصناعية المتقدمة . **فهؤلاء الكتاب وتلك الكتابات** يرون : أن هذه النظرية قد أضفت طابع الشرعية الاقتصادية على مناهج الاستعمار الاقتصادي الحديث ، وجعلت من الدول المتخلفة اقتصاديا مسرحا لنهب ثرواتها ومواردها الطبيعية . ودون الدخول في تفاصيل هذه النظرية وعلاقتها بالنظم الحالي للتخصص وتقسيم العمل الدولي ، فإن هذه الدراسة تدور الإشارة إلى ملاحظة بالغة الأهمية مضمونها أن قانون أو مبدأ التفقات النسبية السابق الإشارة إليه يوجه النصح الاقتصادي القائم على التخصص في الإنتاج والتصدير وفقا لقاعدة الميزة المقارنة مع افتراض الأداء الحسن للاقتصاد القومي محل الدراسة ، واتباع السياسات الاقتصادية المحايدة التي تتيح للقطاع الخاص الحرية الكاملة في توجيه النشاط الاقتصادي ضمانا لسلامة وكفاءة الاقتصاد القومي وتوفير المناخ الملائم لحسن إدارته الاقتصادية .

وغنى عن البيان فإن هذا الفرض الكلاسيكي يجيد صحته وسلامته في الدول الصناعية المتقدمة القائمة في تنظيمها الاقتصادي على فلسفة اقتصاديات السوق ، وهي تلك الدول التي وصلت إلى مرحلة من النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي ما يضمن لها الكفاءة الاقتصادية للاستخدامات المختلفة للموارد الاقتصادية المحدودة ، وهو فرض لا يجيد مكانا طبيعيا له في الدول النامية — ومن بينها الاقتصاد المصري — التي مازالت تخطو المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية وتفتقر إلى الاستقرار الاجتماعي .

وإذا اعتبرنا الفرض الخاص بالأداء الحسن للاقتصاد القومي شرطا أساسيا لنجاح برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام ، فلا بد وأن يكون أكثر

ضرورة في تلك البرامج والخطط القائمة على استراتيجيات التوجه التصديري للخارج لما لحسن الأداء الاقتصادي من أهمية في ضغط نفقات الإنتاج إلى أدنى حد ممكن ، وبالتالي ارتفاع القدرة التنافسية لمنتجات الاقتصاد القومي الرابغة في اختراق الدائرة التسويقية الدولية لمخاطبة المستهلكين الأجانب بأذواقهم الاستهلاكية المرتفعة .

وفي مجال التأكيد على أهمية أسلوب إدارة الاقتصاد القومي وعلاقته بالجوانب التنظيمية والمؤسسية للقطاعات التي يتكون منها ، وبالشكل الذي يضمن حسن الأداء الاقتصادي وتنمية القدرات التصديرية المصرية ، فإنه يجب التنويه إلى تلك المحاذير التي قدمها الاقتصادي المعروف ميردال G. Myrdal بخصوص نشوء واتساع ظاهرة الدولة المشه Soft State في الدول النامية^(٣٦) . وينصرف مضمون هذه الظاهرة إلى نشوء سلطات شرعية في الدولة ولكنها غير قادرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنسجم وتتفق مع المصلحة العليا للدولة ، وتتفخم نفوذ السلطات غير الرسمية والقادرة على توجيه دفعة الأمور بالبلاد بالشكل الذي يخدم مصالحها حتى ولو تعارضت مع المصلحة العليا للدولة . وينعكس هذا التعارض في التحليل الأخير في تعدد وتباين المؤسسات والهيئات المتشابهة الاختصاصات في بعض الأحيان ، والمتعارضة الاختصاصات الإدارية والإشرافية على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الغالب من الأحيان الأخرى . فعلى سبيل المثال - لا الحصر - قد تنشأ أكثر من هيئة أو مؤسسة للإشراف على قطاع التصدير ليس اقتناعاً من الدولة بأهميتها لتنمية هذا القطاع الحيوى بالنسبة لنجاح برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وإنما لإرضاء بعض الأشخاص أو التجمعات السياسية أو النقابية ، أو رغبة في خلق مجالات جديدة على مستوى الإدارة العليا لترقية الموظفين الذين أصبحوا يشكلون في بعض الدول نجماً هاماً له قله السياسي نتيجة لكثرتهم بسبب اتباع الدولة لسياسة الالتزام الاجتماعي بتشغيل خريجي المؤهلات العليا أو المتوسطة أو بتعيين مجموعة من المواطنين الذين شاركوا في عمل وطني أو بطولية عسكرية أو يلعبون دوراً سياسياً معيناً في الدولة . ويطلق البعض على هذه الظاهرة بوجه عام على أنها إحدى جوانب « الرشوة الاجتماعية » في الدول النامية باعتبارها إحدى المسكنات التي تستخدمها السلطات

(٣٦) G. Myrdal, The Challenge of World Poverty, London, 1967 P. 211.

القائمة لتهدئة إحدى طوائف المجتمع ، أو لكسب تأييد تلك التجمعات التي تشكل ضغطا سياسيا عاما في الدولة .

وفي ظل هذا الوضع تحاول الهيئات والمؤسسات المتشابهة الأغراض أو المتعارضة الاختصاصات اقتناص السلطات من بعضها الآخر، ولكن نتيجة الصراع الإداري يتوقف في هذه الحالة على قوة شخصية رئيس الهيئة أو المؤسسة الداخلة في هذا الصراع ، أو قوة التجمع السياسي أو الاجتماعي الذي ينتمي إليه ، أو مدى قربه أو تقربه من الوزير المختص . فهذه الظواهر تحسم هذه العلاقات الإدارية غير الطبيعية نتيجة الصراع طبقا لتفوق الجوانب السابق شرحها لصالح أحد الأطراف .

غير أن هذا الوضع الإداري الذي يعكس القوى الاجتماعية والسياسية والعسكرية سرعان ما يلبث أن يتحول لصالح طرف أو تجمع آخر عقب التغييرات الوزارية التي تحدث في هذه الدول بصفة مستمرة ، وخلال فترات زمنية قصيرة نظرا لأن الوزراء ورؤساء الحكومات لا يختارون عادة لائتمائهم السياسي الحزبي والأيدولوجي وبالتالي تبنيهم لبرامج سياسية واقتصادية ذات طابع إصلاحى ، وإذا اعتبرون في التحليل الأخير مجموعة من التكنوقراطيين الذين يشتهرون بالسمة الأكاديمية أو خبرتهم العملية . وفي هذه الحالة الأخيرة نجد الصدام الفكري أمرا حتميا بين القيادة السياسية الحاكمة ومجموعة الوزراء التكنوقراطيين ، وهو ما ينمكس في التحليل الأخير في كثرة التعديلات الوزارية ، وبالتالي عدم استقرار السياسات الاقتصادية والمفاهيم الاجتماعية التي تتحرك في إطارها هذه السياسات .

وتصبح النتيجة الحتمية لهذه الصراعات الإدارية والتعديلات الوزارية السريعة والمتتالية هي خلق حالة من عدم الاستقرار الإداري بين الهيئات والمؤسسات الفعول لها إدارة الاقتصاد القومى ، والاستمرار في تغيير اللوائح والنظم الإدارية المعمول بها ، وتضخم الجهاز الإداري بحيث يصبح يوما ماعقة كؤودا في سبيل خطط إصلاح الإدارة الاقتصادية للدولة . وتؤدى هذه الاختلالات الإدارية والاقتصادية في نهاية المطاف إلى عرقلة الجهود الرامية إلى تنمية الاقتصاد القومى ، وتحقيق الأهداف القومية لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية قصيرة وطويلة المدى . ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى ما يتعرض له الاقتصاد القومى محل الدراسة من هبوط مستوى أدائه

الاقتصادى ، وتغبط الأجهزة المسئولة عن إدارته ، وضعف كفاءة سياسات إدارة الاقتصاد القومى الموجهة للنهوض به ، وبالتالي عدم توجيه الموارد الاقتصادية المحدودة المتاحة له نحو أفضل الاستخدامات الممكنة ، الأمر الذى يشكل نوعا من ضياع الموارد الاقتصادية القومية .

وإذا طبقنا التحليل المتقدم لسياسات الإدارة الاقتصادية القومية وعلاقتها بالإطار التنظيمى والمؤسسى للاقتصاد القومى بالدول النامية اتضح لنا على الفور أن القطاعات المطلوب تحديدها فى إطار مبدأ الميزة أو التفوق النسبى لكى تكون قاعدة التحليل الاقتصادى لمحاوَر تنمية الصادرات المصرية إلى الأسواق الخارجية (قطاعات الميزة النسبية أو التفوق النسبى) لا يمكن أن يتم بشكل منفصل عن المفاهيم المتصلة بالأداء الاقتصادى المصرى فى مجموعه . وتؤكد هذه النتيجة فى ضوء الدراسات التى أجراها مجموعة من الاقتصاديين والفنيين تحت إشراف وزارة الصناعة والثروة المعدنية المصرية ، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ، والتى نشرت فى ١٤ يناير ١٩٨٣ . فلقد استهدفت هذه الدراسات تحليل استراتيجىة التجارة والمزايا النسبية فى الصناعة المصرية وانتهت إلى عدد من النتائج الهامة :

- أهمية بلوغ الصادرات الصناعية المصرية لحوالى ٤٠ ٪ من إجمالى الإنتاج الصناعى المصرى عام ٢٠٠٠ لنجاح الجهود الرامية لدفع عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر .
- التركيز فى تنمية الصادرات المصرية على قطاعات الميزة النسبية أو التفوق النسبى للاقتصاد المصرى .
- إحداث عدد من التعديلات الهيكلية التى تنصب على السياسات الاقتصادية والتنظيمية فى مجالات الإدارة الاقتصادية القومية ، لرفع الكفاءة الاقتصادية للمشروعات الإنتاجية والمخترعة العاملة فى قطاع الصناعة المصرية .

وبما لا شك فيه أن وضع هذه النتائج الثلاثة فى إطار من التحليل المتكامل يوصى بضرورة إعادة النظر فى السياسات الحالية المكونة للإدارة الاقتصادية القومية ، وبصفة خاصة فى مجالات الإنتاج والتسويق والتوظيف والأجور . ويتطلب ذلك بطبيعة الحال مراجعة الدعم المنوح لستلزمات الإنتاج لشركات القطاع العام الصناعى مع إطلاق

حرية هذه الشركات في تحديد أسعار بيع منتجاتها حتى يتسنى لها تغطية نفقات إنتاجها مع تحقيق معدلات ربحية تسهل عليها القيام بعمليات الإحلال والتجديد والتوسع الاستثمارى . وغنى عن البيان فإن تطبيق هذه السياسة المقترحة يتطلب أن يكون التنفيذ فى بداية الأمر فى عدد من القطاعات الصناعية المختارة لتنمية الصادرات خلال فترة زمنية لتحقيق خطة الإصلاح الاقتصادى المقترحة على مراحل ، وهى نقطة سوف نعود إليها عند مناقشة محاور تنمية الصادرات الصناعية المصرية .

وقد يعترض البعض على هذا المسلك الفكرى لإصلاح الاقتصاد المصرى استنادا إلى الارتفاعات المتوقعة فى أسعار منتجات القطاع العام الصناعى ، وبالتالي مجافاة البعد الاجتماعى للسياسات الاقتصادية الذى تبلور مع ثورة يوليو ١٩٥٢ ، والذى يتمثل فى حماية الطبقات محدودة الدخل . غير أن الرد على هذه المقولة أمر بسيط للغاية نظرا لأن الاستمرار فى دعم القطاع العام الصناعى المصرى الذى اشتهر بتبديد الموارد الاقتصادية لسوء إدارته وهبوط مستوى أدائه من شأنه تحميل الموازنة العامة عبئا ماليا متزايدا من عام إلى عام ، ولم تجد الدولة خلاصا من ذلك سوى اللجوء إلى مصادر التمويل التضخمى ، فضلا عن حرمان الاقتصاد القومى من موارد كان يمكن توجيهها للاستثمار .

وتعبر هذه الظواهر عن استمرار زيادة المعروض من النقود دون أن يناظرها زيادة حقيقية فى الإنتاج ، وبالتالي الاستمرار فى ارتفاع الأسعار . يضاف إلى ذلك أن هذا النوع من دعم شركات القطاع العام الخاسرة لابد وأن ينظر إليه على أنه نوع من « الرشوة الاجتماعية » الممولة من خلال مصادر التمويل التضخمى لكسب الرضاء الوقتى للجمهير ، وتشكل فى الوقت ذاته إهدار للموارد الاقتصادية التى كان من الممكن استخدامها فى رفع مستويات الدخل لعامة الشعب المصرى .

فى ضوء التحليل المتقدم فإن هذه الدراسة تتبنى وجهة النظر الداعية إلى ضرورة مواجهة مشكلة تدهور الكفاءة الاقتصادية للقطاع العام الصناعى من خلال إحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة مع الاعتراف بما فى ذلك من قسوة اجتماعية تمس جماهير الشعب العريضة فى الأجل القصير . ولكنه يشترط لمسيرة الإصلاح الاقتصادى المقترحة مراعاة الشروط التالية :

□ تطبيق التغييرات الهيكلية في الإدارة الاقتصادية القومية للقطاع العام الصناعى على مراحل زمنية حتى لا يتعرض الاقتصاد القومى لصدمة التغييرات العكسية التى تؤدى به .

□ اختيار قطاعات التفوق النسبى في بادئ الأمر لى تكون مسرحا لتطبيق التغييرات الهيكلية المطلوبة باعتبارها أكثر قطاعات الاقتصاد القومى قدرة على تحمل هذه التغييرات ، وبالتالي إمكان تنمية الصادرات منها أما القطاعات الأخرى التى تعاني من تخلف نسبى فتعطى فترة زمنية انتقالية يتحدد طولها في ضوء النتائج التى تسفر عنها تجربة الإصلاح الهيكلى لقطاعات التفوق النسبى . فإذا كانت النتائج إيجابية كما ينتظر منها ، فإن خطة الإصلاح الاقتصادى يتوافر لديها من حجج الإقناع الكافى مائولها لأن تتمتع برضاء الجماهير التى تقبلت كل مظاهر التغيير في الفترات السابقة ، ولكنها لم تجد العائد الاقتصادى المعقول لفترات صبرها الطويلة .

ونحاول في البندين التاليين : ٣٠٩ ، ٤٠٩ تحديد محاور تنمية كل من الصادرات الزراعية والصادرات الصناعية والتي تشكل في الوقت ذاته نقطة الانطلاق نحو إحداث التحسين المطلوب في الأداء الاقتصادى المصرى ، وبالتالي دفع جهود تنمية الصادرات إلى أقصى مستوى لها . ويتطلب هذا الأسلوب التحليلى بطبيعة الحال تحديد القطاعات الزراعية والصناعية المتمتعة بتفوق نسبى ، والتي يتركز حولها الإصلاح الاقتصادى لرفع كفاءتها الاقتصادية وارتقائها إلى مستويات الجودة العالمية لتنمية الصادرات المصرية منها ، ثم ننقل بعد ذلك إلى تحديد الكيفية التى يمكن بها تبسيط الإجراءات التصديرية مستخدمين في ذلك أسلوب تحليل المسارات الحرجة Critical Path Analysis لتحديد الحلقات التصديرية الهامة والتي يمكن تبسيطها ، وتلك الحلقات التصديرية غير الهامة والتي يمكن اختصار خطواتها أو إزالتها من وجه تدفق الصادرات المصرية (٢٠٩) .

٣٠٩ محاور تنمية الصادرات الزراعية :

اتفح لنا فيما سبق أن الدراسات التطبيقية قد أثبتت تمتع الاقتصاد المصرى بحكم موقعه الجغرافى ومناخه المعتدل المنتمى إلى حوض البحر الأبيض المتوسط بميزة نسبية في إنتاج عدد من المحاصيل الزراعية . فهناك عدد من محاصيل التصدير غير التقليدية

من الفاكهة والخضروات (طماطم — برتقال — خضروات طازجة) أو من محاصيل التصدير غير التقليدية من الفاكهة والخضروات (طماطم — برتقال — خضروات طازجة) أو من محاصيل التصدير التقليدية (البصل — الثوم — الفول السوداني) تتمتع بميزة نسبية أمكن التعبير عنها بارتفاع صافى الربحية الاجتماعية ، أى : تتميز بارتفاع القيمة المضافة لإنتاج الفدان الواحد من هذه المحاصيل . يلى هذه المجموعة من حيث ترتيبها بالنسبة لصافى الربحية الاجتماعية كل من محاصيل التصدير التقليدية ، وفى مقدمتها القطن والأرز ، يليها محاصيل الإحلال مثل القمح والذرة والسكر .

وبالرغم من ذلك ، وكما يتضح لنا من الجداول أرقام (١) ، (٢) بالملاحق الإحصائى بهذه الدراسة ، بأن المحاصيل التقليدية ظلت تلعب الدور البارز والحام فى تكوين الصادرات الزراعية المصرية . فالملاحظ أن القطن الحام بدأ يفقد ميزته النسبية تدريجيا نظرا لتراكم المخزون العالمى من الأقطان طويلة التيلة نتيجة لتوصل الولايات المتحدة الأمريكية والهند لإنتاج هذه الأقطان و بنفس المواصفات داخل أراضيها بنفقات نسبية أقل من ناحية ، وللمنافسة الشديدة التى تلقاها الأقطان الحام بوجه عام من الألياف الصناعية من ناحية أخرى ، وبالتالى من المنتظر أن يتعرض القطن المصرى ابتداء من عام ١٩٨٧/٨٦ لضغوط عالمية تفقده مكان الصدارة التى يحتلها بين بنود الصادرات الزراعية المصرية ، هذا فى الوقت الذى تتعرض فيه الزراعة المصرية لضغوط عالمية من الدول المانحة لمعونات الدقيق والقمح ، وصغر الحيازة الزراعية أو الفلاحية ، وتنظيم الأسعار التسويقية ، وازدياد هجرة العمالة الزراعية من الريف إلى الحضر أو إلى الأقطار العربية المجاورة . ولقد عرضت هذه التطورات مجتمعة المركز التنافسى لمحاصيل التصدير التقليدية مثل القطن والأرز لخرج شديد لم يعد فى الإمكان الاستمرار فى الحفاظ على هذا النمط الحالى للدورة الزراعية المصرية ، خاصة وأن قوانين الإصلاح الزراعى المصرية قد أدت إلى تفتيت الملكية الزراعية فى مصر ، وخلقت علاقة تعاقدية بين المالك والمستأجر جعلت المستأجر فى الموقف القوى والمالك فى الموقف الضعيف ، وهو نظام تنفرد به الزراعة المصرية بين دول العالم المختلفة .

وتذهب دعوتنا إلى تحليل الدورة الزراعية فى مصر إلى ضرورة تخفيض المساحات المخصصة لزراعة القطن لصالح محاصيل التصدير غير التقليدية وهى المحاصيل البستانية

مثل الطماطم والموالح والخضر الطازجة لوجود طلب عالمي عليها داخل الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة ودول الخليج العربي . ولا يحتاج على ذلك بالقول أن هناك دولا أخرى أعضاء في الجماعة الأوروبية ودول حوض البحر الأبيض المتوسط الأخرى تتمتع بمزايا نسبية في إنتاج هذه المحاصيل نظرا لأن مصر لها حصص سنوية من هذه المحاصيل بمقتضى اتفاقية التعاون الاقتصادى بين مصر ودول الجماعة الأوروبية . بل ولقد ترتب على عدم دقة تقدير المساحات المنزرعة في مصر ، وكذلك الإنتاج والاستهلاك ، وبالتالي الفائض المتاح للتصدير إلى عدم الوفاء في الغالب من الأحيان بالالتزامات التصديرية التى تتم في إطار اتفاق التعاون الاقتصادى بين مصر والجماعة الأوروبية . وتؤدى هذه الحالة الأخيرة إلى سوء السمعة التجارية في الأسواق العالمية ، وانخفاض العائد التصديرى نتيجة لدفع غرامات التأخير بالصرف الأجنبى .

غير أنه نظرا لصعوبة تعديل العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر في الوقت الراهن ، فإنه قد يكون من الضروري تركيز الجهود نحو استصلاح مزيد من الأراضى الصحراوية القابلة للزراعة ، وتخصيصها لزراعة المحاصيل البستانية التى تتمتع فيها مصر بتفوق نسبي مثل الموالح والزهور والخضر الطازجة السابق الإشارة إليها . فهذه العلاقة المتماقدية بين المالك والمستأجر تشكل عقبة كبرى في وجه زيادة مساحات الأراضى الزراعية القائمة ، خاصة وأن عقد الإيجار في مصر يورث ، وهو ما يعنى تفتتا مستمرا للحيازة الزراعية ، وبالتالي صعوبة التوفيق بين كافة الأطراف للتوصل إلى معادلة مرضية للجميع وتحقق في الوقت نفسه مصلحة المجتمع المصرى . وفي إطار هذا التفكير فإن هذه الدراسة تقدم المقترحات التالية لزيادة الرقعة الزراعية المخصصة لمحاصيل التصدير غير التقليدية :

١ - استصدار التشريعات اللازمة لإجبار جمعيات استصلاح الأراضى والأفراد الذين قاموا بوضع يدهم على مساحات شاسعة من الأراضى الصحراوية للزراعة على طريق مصر/الإسماعيلية الصحراوى ، وطريق مصر/السويس الصحراوى ، والصحراء الغربية وغيرها منذ أكثر من عشر سنوات بحجة استصلاحها وزراعتها . غير أن الحادث فلا هو استيلاء هذه الجمعيات وهؤلاء الأفراد على تلك المساحات التى كانت مملوكة ملكية عامة للدولة بقصد الاحتفاظ بها لفترات طويلة حتى تكتمل المجتمعات الجديدة التى تقام بمجوارها في إطار سياسة الدولة لغزو الصحراء

وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة . ومع مرور الوقت تزداد قيمة هذه الأراضي وبالتالي المضاربة عليها . وقد يكون في إعطاء هذه الجماعات حداً أقصى ثلاث سنوات يتم خلالها اتخاذ الخطوات الجادة على طريق استصلاح وزراعة أراضي وضع اليد والإلا سوف يتم الاستيلاء عليها وعرضها على من يستطيع زراعتها . ولعل تجربة مجتمع العاشر من رمضان في مجال حجز أراضي الإسكان خير مثال على ذلك . فلقد فطنت الدولة مؤخرًا إلى نية حاجزي أراضي الإسكان وعدم رغبتهم في البناء بهدف المضاربة عليها مستقبلاً ، وحينما حددت الدولة لهم فترة زمنية لبدء إجراءات التراخيص والبناء شهدت المدينة حركة انتعاش كبرى في مجال إسكان القطاع الخاص ، كما أن من لم يستطع البدء في إجراءات البناء قام بتسليم الأرض المخصصة له إلى جهاز تنمية مدينة العاشر من رمضان ، أو الابتكار في خلق طرق غير قانونية لبيع هذه الأراضي ، ولكن المهم أن المدينة شهدت انتعاشاً في قطاع البناء .

٢ — الاهتمام بزراعة الزهور باعتبارها سلعة تنمو بشكل مزدهر في مناخ حوض البحر الأبيض المتوسط ، مع وجود طلب عالمي متنامٍ عليها في دول أوروبا الغربية . ولما كانت زراعة الزهور تتطلب تخصيص مساحات منزوعة بجوار المطارات حتى يسهل نقلها يومية من مناطق الإنتاج إلى أسواق الاستهلاك ، فإن هذه الدراسة تقترح أهمية تخصيص المساحات التي تقيم فيها قوات الأمن المركزي على مساحة طويلة لا تقل عن خمسة عشر كيلومتراً بجوار مطار القاهرة الدولي على طريق مصر / الاسماعيلية الصحراوي لزراعة الزهور . فهذه المساحة قريبة من المرافق الأساسية التي تحتاجها زراعة الزهور ، كما أنها لا تحتاج إلى تكاليف كبيرة في زراعتها ، هذا في الوقت الذي يمكن أن تضيف إلى القاهرة الكبرى نسبا عظيمة يخفف من تلوث البيئة الذي تعاني منه بعد أن أثبتت الدراسات أن القاهرة الكبرى أكثر عواصم العالم تلوثاً في البيئة . يضاف إلى ذلك أن زراعة الزهور في المنطقة التي تقطعها قوات الأمن المركزي سوف تجلب عدداً آخر من المزايا في مقدمتها جعل هذه المساحة منطقة جذب سياحي تستقبل السائح القادم من الخارج فور خروجه من مطار القاهرة الدولي بدلاً من مساحات صحراوية جرداء لا يوجد بها سوى خيام الأمن المركزي ، كذلك فإن هذه المنطقة يمكن لها أن

تشكل قطبا مستحدثا للنمو الزراعى ، يضيف إلى المساحات المجاورة لها بعدا آخر
يمثل في ممارسة آثار الاستقطاب المعروفة في اقتصاديات التوطن .

وتمتقد هذه الدراسة أن قرار استصلاح وزراعة المنطقة التى تقطنها قوات
الأمن المركزى تظهر مدى وعى الحكومة بالمشكلة التصديرية فى مصر ، وقدرتها
على الارتفاع بالحلول التى تتخذها لمعالجة القضايا الاقتصادية إلى مستوى
التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى . وما تقترحه هذه الدراسة ليس بدعة ،
وإنما تفعله دول أخرى بل وأكثر منه ، وفى مقدمتها هولندا التى تقوم سنويا بردم
مساحات جديدة من البحر لزيادة المساحات المخصصة لزراعة الزهور باستخدام
الصوبات لتغطية الطلب عليها داخل دول أوروبا الغربية الأخرى . ولكننا نحمد
الله فإننا لسنا بحاجة إلى ردم مساحات من البحر حيث أن المساحات الشاسعة
موجودة لدينا ، وأن الأمر يحتاج فقط إلى استغلال هذه المساحات بمزيد من الجهد
المتواضع ، والإيمان بالله وقضايا الوطن وليس فى تخصيصها لقوات تنسم بالأمية
وتحمل السياط لضرب الشعب أثناء ثورة غضبه ثم تستهلك قوت غيره حيث
إنها قوات لاتتمثل ولاتنتج ، فتضيف إلى مشكلات الاقتصاد المصرى عبئا
جديدا . ولعل هذا الاقتراح يتفق مع اتجاه الدولة الحالى إلى خفض عدد قوات
الأمن المركزى بعد الأحداث المدمرة التى تسببت فيها فى مارس ١٩٨٦ .

٣- إنشاء جهاز على مستوى عال لتسويق الحاصلات التصديرية الزراعية على النحو
الذى اتبعته التجربة الإسرائيلية فى تسويق منتجاتها الزراعية . فلقد أنشأت
الحكومة الإسرائيلية شركة AGRESKO لتنظيم وتخطيط الزراعة فى إسرائيل
وجعلها موجهة للتصدير ، وهذه الشركة ملكية مشتركة بين وزارة الزراعة ومجلس
الفاكهة ومجلس الخضروات والزهور . ولقد قامت هذه الشركة بإنشاء مكاتب لها
فى أسواق التصدير الرئيسية موزعة فى باريس ولندن وفرانكفورت وزورخ
وكوبنهاجن وميلانو وفينا ونيويورك . بالإضافة إلى ذلك فإن لهذه الشركة ما يعرف
باسم المراكز الأوروبية أحدهما فى فرانكفورت للزهور والآخر فى باريس للفاكهة
والخضروات . وهذه المراكز تنسق توزيع السلع المصدرة للسوق الأوروبى ، وهى

على علم مستمر بالكميات التى بيعت والأسعار التى تم الحصول عليها ، وتنبؤات الاستيراد المنافسة . وهذه المعلومات تنقل إلى تل أبيب حيث يتم تحليلها بالكمبيوتر ، وبالتالي تمكن الشركة من عمل خطط التصدير للأسبوع أو الشهر القادم ، وتسلم المراكز هذه المعلومات وقائمة يومية بالمنتجات والكميات التى شحنت على كل طائرة .

٤- من المعروف أن الحاصلات غير التقليدية من الحضر والفاكهة تعتبر من السلع القابلة للتلف مما يزيد من نسبة الفقد والتى قد تصل إلى حوالى ٤٠ ٪ من حجم الإنتاج فى بعض الأصناف مثل الطماطم نتيجة للتفاعلات الكيميائية والإصابة بالفطريات أو تدهور فسيولوجى نتيجة لنقص المياه الناشئ عن تلف بعض الأنسجة . وهنا تلعب عمليات الفرز والتدريج دورا هاما باعتبارها أحد المراحل التسويقية التى من شأنها أن تضيق منفعة شكلية للسلعة . من هنا فإن قيام المنتجين بتسليم منتجاتهم للتصدير بدون إجراء عمليات الفرز الأولى أو عدم إعطائها الكفاءة الكافية يؤدى إلى انتشار الإصابات الحشرية والفطرية من الثمار المصابة إلى السليمة ، وبالتالي تزداد نسبة الثمار غير الصالحة للتصدير . ويجب أن تتم عمليات الفرز والتدريج فى محطات آلية تتوافر فيها الدقة والكفاءة إلى حد كبير .

هذه بعض المقترحات التى تقدمها هذه الدراسة وتعتبرها محاور لتنمية الصادرات الزراعية فى إطار خطة مستهدفة لتنمية الصادرات بوجه عام . أما الجوانب التنظيمية والإدارية لعملية تصدير المنتجات الزراعية فتم تأجيل مناقشتها للبند ٦٠٩ حيث يتم اقتراح تبسيط إجراءات ونظم التصدير بوجه عام .

٥٤٠٩ محاور تنمية الصادرات الصناعية :

اتضح لنا من التحليل المتقدم أن سياسة الإحلال محل الواردات فى الاقتصاد المصرى قد انتهت إلى رفع الحد الأدنى من الواردات ، ولكنها لم تنجح فى رفع الحد الأقصى للصادرات إلى المستوى الذى يكفى لمواجهة الحد الأول ، فهذه السياسة لم تأخذ فى الحسبان أهمية اعتبارات التصدير عند إقامة صناعات الإحلال محل الواردات سواء من

حيث اختيار الصناعات ، أو من حيث توطنها داخل الدولة ، أو من حيث المستويات التكنولوجية المستخدمة فيها ، وذلك على الوجه التالي (٣٧) :

□ فن حيث اختيار الصناعات ، فلقد تم بطريقة عفوية غير متسقة دون أية تفرقة بين ما هو ضروري ، وما هو كمالى . إذ يكفي أن تكون السلعة مستوردة ، وأنه يمكن إنتاجها محليا ودون النظر إلى الظروف التى تحيط بالإنتاج ، وهل حجم السوق محليا يسمح بقيام مثل هذه الصناعة على أساس الحجم الأمثل أم لا ، ودون حساب دقيق لتكلفة إنشاء هذه الصناعات . وإذا كان اختيار الصناعات يتم وفقاً لهذه الطريقة ، فإنه ليس من المنتظر أن ترتقى إلى مستوى المنافسة فى الأسواق العالمية ، والتى تقضى أن تؤخذ فى المقام الأول مستويات تكاليف الإنتاج ، وكانت النتيجة هى احتياج هذه السلع إلى دعم متواصل حتى تقوى على المنافسة فى الأسواق العالمية .

ولقد أثبتت بعض الدراسات التى أجريت فى الستينات والسبعينات بشأن بعض المصادرات الصناعية التى تمنع دعماً أن العائد من الصرف الأجنبى لا يكاد يكفى ماتتكلفه بعض السلع من مستلزمات الإنتاج المستوردة ، فلقد أدى أهمية الحصول على الصرف الأجنبى إلى تصدير بعض المنسوجات الخفيفة بأسعار تقل عن نفقة الإنتاج ، وتقل حتى عن أسعار الغزل (٣٨) . فلقد ثبت من احتساب سعر تصدير المتر من بعض

(٣٧) راجع فى هذا الخصوص الدراسات التالية :

- سامى عفيفى حاتم ، « تنمية الصادرات الصناعية للدول النامية مع دراسة خاصة بالإقتصاد المصرى » ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٣ .
- وجيدى محمد حسنين ، دور التصدير فى التنمية الاقتصادية مع دراسة خاصة بحالة الإقتصاد المصرى ، رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة الإسكندرية ، ١٩٧٣ .
- نشاط التصدير والإغناء الإقتصادى بالبلدان النامية مع دراسة خاصة بحالة الإقتصاد المصرى ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٧٣ .
- منى سيد الطحاوى ، « أنماط التنمية فى البلاد النامية وأثرها على ميزان المدفوعات مع تطبيق خاص بتجربة جمهورية مصر العربية » ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٢ .
- عمرو عي الدين ، « التوافر الإقتصادى واحتياجات الحرب فى الواقع المصرى » ، مصر الماصرة ، أبريل ١٩٦٨ .
- فؤاد مرسى ، « التخطيط الزاهن للتصدير » ، مصر الماصرة ، يناير ١٩٦٩ .

(٣٨) من بين هذه الدراسات ما يلى :

- سامى عفيفى حاتم ، « تنمية الصادرات الصناعية للدول النامية مع دراسة خاصة بالإقتصاد المصرى » ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٨٣ .
- عبد الرزاق حسن ، « إعانة الغزل والنسيج وأثرها فى تشجيع صناعة الغزل والنسيج فى ج . م . ع . » ، حمادة معهد الدراسات المصرفية عام ١٩٦٤ .

الأقشة الشعبية للأسواق الخارجية أنه يقل عن سعر تصدير القطن الخام المحلي الذي استعمل في إنتاجه فيما لو صدر بمحلاته الأولية دون تصنيع . كذلك فقد تم إعانة بعض السلع الهندسية ، وحساب العائد الصافي من الصرف الأجنبي المكتسب منها ، وجد أن فرق السعر الذي دفع على الجنيه بالنسبة لها في الخارج قد بلغ ٧٠ ٪ . فإذا كان دعم الصادرات الصناعية يستهدف تخفيض أسعار الصادرات الصناعية إلى مستوى الأسعار العالمية ، فإن هذا قد يزيد من حجم الصادرات بمعدل أكبر من معدل زيادة قيمتها .

□ أما من حيث توطن الصناعات داخل الأقاليم المكونة للاقتصاد المصري فإنه من الملاحظ توطن معظم المشروعات في مناطق معينة متأثراً في ذلك بمصدر المواد الأولية المستخدمة في هذه الصناعات ، ولم يصاحب هذه الظاهرة تخطيط سليم لتوفير نقل منتجات هذه الصناعات إلى موانئ التصدير المصرية ، مع عدم إجراء تحليل سليم لتكاليف النقل المؤثرة في توطن هذه الصناعات . فن الملاحظ وجود ظاهرة التوطن الصناعي في إقليم القاهرة الكبرى ، واستمرار التركيز نحو هذا الإقليم . وكان من نتيجة ذلك حدوث استقطاب للصناعة المصرية حول الأسواق الاستهلاكية الكبرى وبعدها عن موانئ التصدير . وبما عقد من هذه المشكلة هو عدم وجود تخطيط سليم لمشكلة النقل في مصر ، فالخطة الموضوعة لقطاع نقل البضائع لم يراع فيها التوزيع الكفء للاستثمارات المتاحة على أساس أولويات القطاعات المختلفة ، ومن بينها قطاع التصدير . لذلك كان من المناسب توجيه جانب هام من الاستثمارات لمرفق النقل البحري نظراً لأهميته الماسة في نقل منتجات التصدير (٣٩) .

□ أما من حيث مستوى الأساليب التكنولوجية المستخدمة في قطاع الصناعة ، فن الملاحظ أن الاقتصاد المصري قد تخلف عن استخدام أحدث هذه الأساليب بالرغم من أهميتها الكبرى في قطاع صناعات التصدير . فقد أدت الحماية المفروضة على الصناعة المصرية ضد المنافسة الأجنبية إلى إغفال أهمية تطوير الفنون الإنتاجية

□ — فؤاد مرسى « التخطيط الراهن للتصدير » ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٣٠ .
— وزارة الصناعة والثروة المعدنية ، « ملخص الدراسة المشتركة بين وزارة الصناعة المصرية والبنك الدولي عن استراتيجية التجارة وتنمية الصادرات الصناعية » ، يناير ١٩٨٣ .

(٣٩) — محمد الدين عشاوى ، « تنظيم نقل البضائع في جمهورية مصر العربية » ، مصر المعاصرة ، يناير ، ١٩٧٢ ، ص : ١٧٧ .

المستخدمة مع عدم خلق الحافز على تطوئرها وتحديثها لكى تتلاءم مع متطلبات المنافسة فى الأسواق العالمية . فعلى الرغم من قدم صناعة الغزل والنسيج فى مصر ، فإن الآلات المستخدمة فيها تعتبر قديمة بالمقارنة بتلك المستخدمة فى الدول الصناعية المتقدمة . فلقد اعتمدت هذه الصناعة على استيراد الآلات القديمة من الخارج ، وهى آلات مستعملة حيث يمكن لها أن تستوعب أعدادا كبيرة من الأيدى العاملة تمشياً مع سياسة الأيدى العاملة الكثيفة فى قطاع الصناعة . ولقد أدى هذا الوضع إلى عدم إمكان الاستفادة بالكامل من الزايا التى تتمتع بها هذه الصناعة سواء ما تعلق منها بجودة القطن الخام أو عامل الموقع الجغرافى .

وكانت المحصلة النهائية لهذه الاعتبارات الثلاثة مجتمعة **هو إقامة صناعة وطنية** تعيش فى مناخ اقتصادى لا يخشى المنافسة الأجنبية لتمتعها بالحماية الجمركية وغير الجمركية ، وبالتالي إضعاف الحافز على تحسين الكفاءة الإنتاجية داخل الصناعات القائمة نظراً لاطمئنان هذه الصناعة على إمكان تسويق إنتاجها داخلياً مع الحصول فى بادئ الأمر على قدر معقول من الأرباح ، وبذلك تصبح مستويات الكفاءة الإنتاجية للصناعة المصرية متخلفة عن تلك المستويات المناظرة لها فى الأسواق العالمية . فإذا أخذنا فى الاعتبار تحول هيكل مرونة الطلب الداخلية تدريجياً مع ارتفاع مستويات الدخل تجاه السلع الاستهلاكية المعمرة ، فإن معنى ذلك أن السلع الاستهلاكية غير المعمرة تواجه حالياً بمرونة دخلية منخفضة . وبناء عليه تواجه الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية غير المعمرة بعدم كفاية الطلب الداخلى عليها ، الأمر الذى يسفر عن وجود طاقات إنتاجية عاطلة فى هذه الصناعات يصعب تصريفها داخلياً .

من هنا لم يكن غريباً — على نحو ما قدمنا — أن تحقق ٧٦ شركة من بين ١١٧ شركة تابعة لوزارة الصناعة عجزاً فى عملياتها الجارية ، وتلقى فى الوقت نفسه دعماً من الموازنة العامة للدولة ، والتى هى بدورها تعاني من عجز ينعكس فى إحداث موجات تضخمية متزايدة ، وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان انتاج سياسات لتنمية الصادرات الصناعية المصرية فى كل من الأجل القصير والأجل الطويل . وتتمثل سياسات تنمية الصادرات الصناعية المصرية فى الأجل القصير بانتاج عدد من السياسات تتعلق

بعضها بالجوانب السعريّة للصادرات وملاءمتها مع الأسعار العالمية ، بينما يتعلق البعض الآخر بمحاولة رفع كفاءة الصناعات القائمة لرفع قدرتها التصديرية ، بينما يتعلق البعض الثالث بالتوزيع الجغرافى حسب الأسواق العالمية . أما سياسات تنمية الصادرات الصناعية المصرية فى الأجل الطويل فتتعلق بأهمية إحداث تغيير جوهريّ فى هيكل الإنتاج من حيث تركيبه القطاعى ومعدلات نمو قطاعاته المختلفة ، وينعكس ذلك بطبيعة الحال على هيكل التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً .^(١٠)

ففى إطار سياسات تنمية الصادرات المصرية فى الأجل القصير فإنه من اللازم العمل على استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة فى صناعات التفوق النسبى ، وتوجيهها إلى الأسواق التصديرية التى ترتبط معها مصر باتفاقات تفضيل جمركى . فطبقاً للنتائج المستخلصة من نموذج النمو الأمثل للاقتصاد المصرى الذى اعد فى إطار نتائج الدراسة المشتركة بين وزارة الصناعة المصرية والبنك الدولى عن « استراتيجية التجارة وتنمية الصادرات الصناعية فى يناير ١٩٨٣ » يتمتع الاقتصاد المصرى بمزايا نسبية فى القطاعات التالية :

١ - قطاع المنسوجات ، ويشتمل على الأنواع التالية :

- غزل القطن ذو الرتب العالية والمتوسطة .
- الملابس القطنية ذات الجودة العالية .
- أقمشة التريكو القطنية .
- الملابس الجاهزة القطنية .

٢ - قطاع المنتجات الغذائية ، ويشتمل على الأنواع التالية :

- الروائح ومكسبات الطعام .
- زيوت الطعام .
- الصابون والمنظفات .

(١٠) أحمد إبراهيم ، « بعض جوانب البنيان الصناعى فى مصر » ، مجلة مصر المعاصرة ، أبريل ١٩٦٤ ، ص : ٥٠ .

- العلف الحيواني .
- المشروبات الغازية .
- منتجات الألبان .
- السكر .
- المربيات والفواكه المحفوظة .

٣- الجلود والدباغة .

٤- المنتجات المعدنية ، وتشتمل على الأنواع التالية :

- عربات السكك الحديدية .
- الأجهزة الكهربائية الصناعية .
- السلع المعمرة غير الكهربائية .

فهذه القطاعات الصناعية تعتبر ذات كفاءة عالية على أساس الأسعار العالمية ، وتصلح بالتالى لكى تكون مجالا خصباً لإحداث التوسع المطلوب فى الصادرات الصناعية المصرية فى الأجل القصير ، وذلك من خلال الطاقات الإنتاجية العاطلة بهذه القطاعات . غير أن تشغيل هذه الطاقات والارتقاء بها إلى المستوى المطلوب فى الأسواق العالمية يقتضى السير فى الاتجاهات التالية :

□ تحسين مستويات الإنتاج ونوعيته ومستوى جودته إلى المستوى الذى يتناسب مع أذواق المستهلكين فى الأسواق الدولية . ويعتبر هذا المطلب ليس بالأمر الهين ، لأنه يتطلب إعادة النظر فى الإدارة الاقتصادية لقطاعات التصوق النسبى المشار إليها من خلال إجراء مراجعة لكل من سياسات دعم مستلزمات الإنتاج ، وسياسة الرقابة السعرية خلال فترات زمنية محددة .

□ يعتبر قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة هو القطاع الأولى بالرعاية والاهتمام من بين قطاعات التفوق النسبى نظراً لأنه مشغول بمفرده عن ٢٠ ٪ من إجمالى الإنتاج الصناعى المصرى ، كما تمثل صادرات المنسوجات نسبة هامة من إجمالى قيمة الصادرات الصناعية المصرية فى الوقت الراهن .

وتتترح هذه الدراسة اتباع الخطوات التالية في مجال رفع الأداء الاقتصادي لقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة :

- الإبقاء على الإعفاءات الجمركية الممنوحة لقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة ، مع الاستمرار في دعم مستلزمات إنتاجه لفترة خمس سنوات أخرى حتى يتمكن من إحداث التطور الهيكلي المطلوب من خلال القيام بعمليات الإحلال والتجديد وتطبيق الفنون الإنتاجية الحديثة .
- إطلاق حرية هذا القطاع في تحديد أسعار منتجاته بالشكل الذي يمكنه من تحقيق معدلات أفضل للربحية ، وبما يتناسب مع مستويات الأسعار العالمية في هذا المجال . وقد يكون حل هذا الموضوع عن طريق تمكين شركات النسيج والملابس الجاهزة التابعة للقطاع العام من العمل بأحكام القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ في شأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، وإعطائها بالتالي مزية من الحرية في تحديد سياسات الاستثمار والإنتاج والأسعار والعمالة والأجور الخاصة بها ، وتكوين شركات الاستثمار المشتركة مع شركات أجنبية لها من الخبرة التكنولوجية والتسويقية التي تأخذ بيد هذه الشركات في مجال غزو الأسواق الخارجية على النحو الذي انتهجته التجربة الكورية والتايلاندية .
- تركيز الاستثمارات على شركات المنسوجات والملابس الجاهزة التي أنشئت في كثير من المدن والمراكز لأسباب تتعلق بالحمولات الانتخابية ، ولم يتم استكمالها حتى الآن مما أضاع على الاقتصاد القومي قدراً هاماً من الموارد الاقتصادية التي تم إنفاقها على إقامة مشروعات منذ أكثر من عشر سنوات ولم تستكمل بعد . فاستكمال بناء وتشغيل هذه الوحدات الإنتاجية من شأنه استيعاب العمالة الزائدة في شركات النسيج القائمة فعلاً ، ويرتفع بالطاقة الإنتاجية لهذا القطاع قدماً إلى الأمام .
- الاهتمام بحل مشاكل القطاع الخاص في قطاع النسيج والملابس الجاهزة ، والعمل على اختصار خطوات رد رسوم الاستهلاك ونظام الدروباك في مجال القطاع التصديري بحيث لا يستغرق أكثر من أسبوع كحد أقصى بدلاً من استغراق فترة زمنية قد تتجاوز ثلاث سنوات كما هو الحادث في الوقت الراهن .

وقد يكون البدء بقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة أمراً حيوياً خاصة وأن لمصر حصة في كل من السوق الأوروبية المشتركة وباقي دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لا تتلزم بالوفاء بها في كثير من الأحيان ، ويتم توقيع غرامات التأخير المترتبة على الإخلال بهذه الالتزامات التعاقدية . كذلك فلم يتم استغلال الأسواق العربية الاستغلال الأمثل مما أتاح الفرصة لدول جنوب شرق آسيا (تايوان - كوريا الجنوبية - هونج كونج) لغزو هذه الأسواق ، بل وغزو السوق المصرية ذاتها من خلال عمليات التهريب عبر المنطقة الحرة ببورسعيد .

أما سياسات تنمية الصادرات الصناعية طويلة الأجل فتتصرف على نحو ما قدمنا في إحداه تغير جوهري في هيكل الإنتاج من حيث تركيبة القطاعي ومعدلات نمو قطاعاته المختلفة بحيث يمكن لإجمالي قيمة الصادرات الصناعية من احتلال نسبة ٤٠ ٪ من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي المصري عام ٢٠٠٠ على النحو الذي استهدفته الدراسة المشتركة بين وزارة الصناعة المصرية والبنك الدولي حول « استراتيجية التجارة وتنمية الصادرات الصناعية في يناير ١٩٨٣ » . ويتوقف نجاح هذه السياسات على مدى إيجابية النتائج المستخلصة من انتاج سياسات تنمية الصادرات الصناعية المصرية في الأجل القصير والقائمة على رفع كفاءة قطاعات التفوق النسبي التي تم تحديدها في إطار النموذج الأمثل للاقتصاد المصري . فسياسات الأجل القصير تستهدف في التحليل الأخير تهيئة المناخ الاقتصادي لإحداث التحولات الهيكلية في القطاعات الصناعية المختلفة التي تتطلبها سياسات تنمية الصادرات الصناعية في الأجل الطويل .

وهنا يرى البعض أهمية انتاج استراتيجية للتصنيع تبدأ في الأساس بتعميق فروع الإنتاج الصناعي التي بدء فيها بالفعل سواء من حيث الصناعات الإنتاجية والاستهلاكية ، ويستند هذا الرأي على توافر رصيد الخبرة ومستوى الكفاءة الإنتاجية في هذه الصناعات عن تلك الصناعات الجديدة^(٤١) . بعبارة أخرى فإن نمط التنمية الصناعية وفقاً لهذا الرأي يميل إلى تطوير الصناعات القائمة قبل البدء في إقامة الصناعات الجديدة حتى يمكن استغلالها من مزايا الإنتاج الكبير . وفي هذا الخصوص يظهر عدد من القطاعات الصناعية والتي ينتظر أن تكون مجالاً طيباً لتنمية الصادرات الصناعية

(٤١) أحمد أبو اساعيل ، المرجع السابق مباشرة ، ص : ٥٠ .

المصرية في المستقبل وفقا لنتائج النموذج الأمثل للاقتصاد المصرى حتى عام ٢٠٠٠ . هذه القطاعات يمكن بيانها على الوجه التالى :

١ — قطاع المنسوجات ، ويشتمل على الأنواع التالية :

- الغزل المخروط (قطن وخيوط صناعية) .
- المنسوجات المخلوطة (قطن وخيوط صناعية) .

٢ — قطاع المنتجات الغذائية ، ويشتمل على الأنواع التالية :

- الفواكه والخضر المحفوظة .
- البسكويت والحلويات .
- أدوات التجميل .

٣ — منتجات الورق ، ويشتمل على الأنواع التالية :

- مواد تعبئة .
- مطبوعات .

٤ — قطاع الأسمدة الأزوتية :

٥ — قطاع المنتجات المعدنية ، ويشتمل على الأنواع التالية :

- أشكال من المعادن .
- الأسلاك والكابلات .
- منتجات الألومنيوم .
- أجزاء السيارات .

وفي حقيقة الأمر فإن هذا الرأى يتضمن نقطة بالغة الأهمية افتقرت إليها تجربة التنمية الاقتصادية المصرية في الستينات والسبعينات تدور حول أهمية رفع الكفاية الإنتاجية للصناعة المصرية . إلا أنه من ناحية أخرى يجب عدم الاقتصار على هذا النطاق مع عدم ترك أمر إقامة الصناعات الجديدة جانبا ، ذلك أنه طالما كان الطابع

الاستهلاكى هو النمط الغالب على الصناعة المصرية ، فإن تعميق الفروع القائمة سوف
يؤدى إلى تدعيم سياسة الإحلال محل الواردات الإستهلاكية . وغنى عن البيان فإن السلع
الاستهلاكية تواجه الآن صعوبات عديدة فى الأسواق العالمية ، و يتطلب هذا الوضع أن
تولى استراتيجىة التنمية الاقتصادية خلال الفترة القادمة أهمية كبرى للصناعات
الإنتاجية الجديدة .

وهنا يرى فريق آخر من الكتاب أهمية التفرقة بين الصناعات الأساسية والوسيلة
مثل الحديد والصلب والأسمنت ، وبين صناعات الآلات (٤٢) . وفيما يتعلق بصناعات
الآلات فإن هؤلاء الكتاب يفرقون بين مصانع الآلات التى تستخدم مباشرة فى إنتاج
السلع الاستهلاكية ، ومصانع الآلات التى تستخدم فى إنتاج آلات تخدم تصنيع المعدات
الإنتاجية بصفة عامة . ويوصى هذا الرأى بالتوسع فى إنتاج المعدات الإنتاجية التى تلزم
لإنتاج السلع الاستهلاكية لتخفيف العبء على ميزان المدفوعات بالتقليل من حاجة
قطاع السلع الاستهلاكية إلى الواردات الإنتاجية .

وعلى الرغم من أهمية تنمية الصناعات الإنتاجية فإن ما يذهب إليه هؤلاء
الاقتصاديون من تصنيع المعدات والآلات البسيطة للصناعات الاستهلاكية مثل معدات
طحن الغلال وصناعة الجلود ، وكذا صناعة الآلات والمعدات اللازمة لصناعة غزل
ونسيج القطن يعد عمل نظر . فإذا كانت حجة هذا الرأى هو ضعف القدرة على الاستيراد
وجود فائض من الأيدي العاملة غير الماهرة ، إلا أننا لا يمكن أن نتجاهل التطورات
التكنولوجية الحديثة فى الدول الصناعية المتقدمة ، فكيف يمكن لصناعة الغزل والنسيج
المصرية أن تقوى على المنافسة فى الأسواق العالمية على طريق الآلات والمعدات
البسيطة ، وفى الوقت الذى تتدفق فيه التطورات التكنولوجية على هذه الصناعة فى الدول
الصناعية المتقدمة مما أدى إلى تحويلها من حالة السكون إلى حالة الحركة . بل إن بعض
الدراصات ترى أنه أمام هذه التطورات التى تشهدها صناعة الغزل والنسيج فى الدول
الصناعية المتقدمة فإنه ينتظر لهذه الصناعة التى أطلقت من قبل الثورة الصناعية فى العالم

(٤٢) فوزى رياض فهمى ، « تخطيطنا الصناعى فى ضوء مواردها ومركزنا الدولى » ، محاضرة معهد الدراسات
المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ١٩ - ٢٥ .

أن تفجر مرة أخرى ثورة الآلات الأتوماتيكية والحاسبات الالكترونية وتحليلات وأبحاث السوق والإدارة الحكيمة. (٤٣)

بل إن هذا الرأى يستهدف إشباع حاجات السوق المحلية أولاً من هذه الآلات والمعدات الإنتاجية البسيطة في المرحلة الراهنة ، ثم التصدير ثانياً إلى أسواق الدول النامية في فترة قادمة . أى : أن هذه الاستراتيجية تستهدف تدعيم سياسة الإحلال محل الواردات الاستهلاكية في الوقت الحالى ، ثم الانتقال إلى مرحلة التصدير بعد ذلك . ولما كان كثير من الدول النامية قد بدأت منذ فترة طويلة في إقامة الصناعات الاستهلاكية ، فإنه يخشى أمام ذلك ألا تجد هذه الصناعات المنتجة للآلات والمعدات البسيطة سوقاً لها في المستقبل في الدول النامية ، الأمر الذى يمرضها لوجود طاقات إنتاجية عاطلة .

لذلك فإن الرأى الذى ينادى بتنمية الصناعات الإنتاجية البسيطة في الأجل الطويل كمحور لتنمية الصادرات الصناعية لا يلقى في نظر هذه الدراسة تأييداً حتى لاتقع الصناعة المصرية في نفس الأخطاء التى وقعت فيها من قبل ، كما أن الأخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة يعتبر أمراً ضرورياً لتلمية اعتبارات المنافسة العالمية .

وفي مواجهة هذين الرأين يذهب فريق ثالث من الكتاب إلى أهمية تركيز الخطة الخمسية المقبلة (٨٧/١٩٨٨ - ٩١/١٩٩٢) على قيام الدولة بالاستثمار في قطاع البنية الأساسية مع ترك القطاع الخاص يتولى الشطر الأعظم من الاستثمارات المدرجة في الخطة المقبلة . فهذه الخطة تستهدف استثمار حوالى ٤٣,٦ ملياراً من الجنيئات المصرية لاتستطيع الدولة القيام إلا بحوالى ٢٠ ملياراً من الجنيئات ، بينما يأمل المخطط المصرى قيام القطاع الخاص باستثمار الباقي من استثمارات الخطة المقبلة . وحتى يتسنى للدولة بلوغ هذا الهدف فلا بد من إحداث تحولات جذرية في كل من البيئة الاستثمارية

(٤٣) مركز التنمية الصناعية للدول النامية ، التواشى التكنولوجية والاقتصادية لإقامة صناعات نسجية في الدول الصناعية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ولقد صدرت هذه الدراسة من قبل باللغة الإنجليزية عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عام ١٩٦٧ ، وقام مركز التنمية الصناعية للدول العربية بترجمتها عام ١٩٧٢ .

(٤٤) أكد هذا المعنى الأستاذ الدكتور سلطان أبوعلى في محاضرته التى ألقاها بقر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والشرع يوم ١٩٨٧/٢/١١ بعنوان « مرنكرات أساسية للخطة الخمسية المقبلة » . كما أكد هذا المعنى بيان حكومية الدكتور عاطف صفق رئيس الوزراء أمام مجلس الشعب في ١٩٨٦/١٢/٢٩ .

والبيئة التصديرية بالشكل الذى يقضى على كل المعوقات التى تقف حجر عثرة أمام الجهود الاستثمارية والتصديرية للقطاع الخاص . وغنى عن البيان فإن هذا رأى يعود بنا مرة أخرى إلى ما سبقت الإشارة إليه من أهمية تطوير مكونات الإدارة الاقتصادية القومية فى مصر بالشكل الذى يعيد النظر فى سياسات الإنتاج والتوزيع والتسعير والتوظيف والأجور ، وهو اتجاه يأخذ فى الاعتبار تعميق المفاهيم الاقتصادية المرتبطة باقتصاد السوق بحيث تنسجم السياسات الاقتصادية المتبعة مع الفلسفة الاقتصادية التى أخذت بها الدولة مع مولد سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ .

من التحليل المتقدم لهذه الاتجاهات الثلاثة يمكن استخلاص أركان استراتيجية التنمية الصناعية والتصديرية الواجبة الاتباع فى الأجل الطويل فى مصر فى النقاط التالية :

- ترشيد أسلوب إدارة الاقتصاد القومى بالشكل الذى يعمل على رفع أداء الاقتصاد المصرى ، وتحقيق فى الوقت ذاته الانسجام بين الفلسفة الاقتصادية القائمة على اقتصاديات السوق الحرة والسياسات الاقتصادية التى توجه الاقتصاد القومى للسير فى هذا الطريق ، وهى متطلبات لدفع القطاع الخاص للدور المنتظر منه فى الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ .
 - تطوير الكفاية الإنتاجية للقطاع الصناعى ، وتحديث الأساليب التكنولوجية المستخدمة فى الإنتاج الصناعى المصرى .
 - الربط بين الإنتاج من أجل السوق الداخلى والإنتاج من أجل السوق الخارجى لتغليب اعتبارات الجودة التى تناسب أذواق المستهلكين فى الأسواق العالمية .
- بعبارة أخرى ضرورة اتباع استراتيجية للتنمية الاقتصادية ذات توجه تصديرى قائم على غزو الأسواق الخارجية .

٥٠٩ استحداث نظام متكامل لحوافز التصدير :

لعل من الأمور الواجب التأكيد عليها فى مجال تنمية الصادرات المصرية هو ضرورة استحداث نظام متكامل لحوافز التصدير ، وبصفة خاصة فى المرحلة الأولى لرسم

خطط استراتيجية تنمية الصادرات المصرية . وفي سبيل استخلاص العناصر المقترحة لهذا النظام فإن هذه الدراسة ترى من المناسب تتبع تجارب الدول النامية في التنمية الاقتصادية عن طريق تنمية صادراتها كما هو الحادث في تركيا مع مطلع الثمانينات ، ودول شرق آسيا مع مطلع الستينات ، وتجربة سريلانكا في أواخر السبعينات ، وكلها تجارب تؤكد أهمية حوافز التصدير في دفع عجلات تنمية الصادرات فهذه التجارب تنصح جميعها بأهمية اتخاذ عدد من الأساليب والإجراءات الإيجابية التي اتبعتها هذه الدول النامية لرفع أداء القطاع التصديري للاقتصاد المصري .
وفيما يلي محاولة لوضع حوافز للصادرات المصرية :

□ توحيد التشريع التصديري في مصر من خلال إصدار « قانون تنمية الصادرات المصرية » على النحو الذي بدأت به تجربة سريلانكا عام ١٩٧٩ . وفي هذا الخصوص فإنه من المناسب إنشاء المجلس الأعلى لتنمية الصادرات المصرية تحت رئاسة السيد رئيس الجمهورية — في المرحلة الأولى على الأقل — بهدف وضع السياسات القومية لتنمية الصادرات ، ومنح الحوافز اللازمة لتشجيع المصدرين ، ومتابعة تنفيذ الخطط التصديرية بصفة دورية لاتخاذ القرارات المناسبة للقضاء على أى معوقات تعترض التنفيذ بلوغاً للأهداف المخططة . وتأتى أهمية هذه الملاحظة في ضوء ما هو مشاهد من التعارض القائم بين الوزارات المعنية بقضية التصدير مما يتطلب الأمر وجود سلطة تنفيذية عليا تحسم هذه الصراعات والخلافات الإدارية نحو الهدف الذى اختارته الدولة شعاراً لها في المرحلة المقبلة لتنمية مواردها الذاتية من حصة الصرف الأجنبى عن طريق تنمية الصادرات .

٢ - تحرير تجارة المدخلات والمخرجات للقطاعات التصديرية من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية دفعاَ لهذه القطاعات على التوسع معدلات سريعة ومنظمة . وهنا تحتل سياسة المناطق الحرة وتطبيق نظام السماح المؤقت ونظام الدروباك أهمية خاصة في تأمين توفير المدخلات اللازمة للصناعات التصديرية . ويتطلب الأمر بطبيعة الحال إعادة النظر في المعوقات الحالية التى أضفت من فاعلية نظام المناطق الحرة في مصر ، وأدت إلى انخفاض معدلات الكفاءة التى يعمل بها كل من نظام الدروباك ونظام السماح المؤقت بالمقارنة بتجربة دول شرق آسيا في تنمية الصادرات . فلقد تمكنت هذه الدول من تحقيق الوضع الحياضى

لصادراتها من خلال تحرير تجارة المدخلات المستخدمة في قطاع التصدير، ومنح الحوافز للمخرجات لهذا القطاع. ولقد تحقق ذلك الوضع الحيادي للصادرات من خلال الاستفادة من المؤسسات الأجنبية العاملة في التصدير، ووضع قيود محددة على الواردات لحماية الصناعة المحلية الوليدة، والاستفادة من المؤسسات العامة والخاصة التي لديها القدرة والكفاءة على دراسة الطلب في السوق المحلي والأسواق الخارجية، وإعطاء أهمية لتحقيق النجاح فيها بنفس درجة الاهتمام بدلاً من الفصل بينها. يضاف إلى ذلك وضع نظام ضريبي يكفل إلغاء الضرائب على الصادرات وكافة الأنشطة التصديرية بهدف زيادة الإنتاج الموجه للتصدير. فهذه النقاط تشير إلى أهمية المعالجة الحيادية لقطاع التصدير باعتباره قطاعاً متميزاً يتوقف على اعتبارات السوق العالمية وظروفها وهي اعتبارات وظروف يصعب التحكم فيها، وتتطلب ضرورة التكيف معها.

٣- منح المصدرين مكافآت Premiums تتراوح نسبتها تبعاً لدرجة العمليات التحويلية التي أجريت على السلعة، مع إلغاؤه تدريجياً خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات حتى لا يعتمد المصدرون عليها. ولقد اعتمدت التجربة التركية على هذا العنصر اعتماداً كبيراً حيث منحت المصدرين مكافآت تتراوح بين ٥% - ٢٠% تبعاً لدرجة التصنيع لتسهيل اختراقهم للدائرة التسويقية الدولية. أما في كوريا الجنوبية فلقد تم إعطاء حوافز للمصدرين من خلال قنوات أخرى تتمثل في منح تخفيض مقداره ٥٠% من الضرائب المباشرة عام ١٩٦١ لكل الدخول التي يتم الحصول عليها من التصدير، واستمر هذا الحافز حتى عام ١٩٧٣ حيث أوقف العمل به. ولقد تم إعفاء المصدرين أيضاً من دفع الضرائب غير المباشرة على مدخلات الإنتاج المحلية والأجنبية بهدف تقليل معوقات تسويق الصادرات، وإعطاء أفضلية للمبيعات التصديرية عن المبيعات المحلية.

٤- توفير التمويل اللازم لتنمية الصادرات المصرية من خلال بنك تنمية الصادرات المصرية الذي أنشئ في الأصل كبنك متخصص لتوفير القروض اللازمة للأنشطة التصديرية المختلفة. غير أن الملاحظ حتى الآن أن هذا البنك لم يقدم أى ميزات تفوق تلك التي تقدمها البنوك التجارية المصرية. وفي هذا الخصوص فإن المشرع المصري لم يمكن البنك من القيام بمهامه المخولة له على النحو الذي نشاهده في

تجارب الدول الأخرى . ففى إطار التجربة التركية لتنمية الصادرات يلاحظ أن البنوك التجارية تعطى قروضا لتمويل الصادرات بأسعار فائدة أقل من المستوى السائد بنسبة ٧ ٪ ، و يقوم البنك المركزى بتغطية هذا الفارق فى معدل الفائدة للبنوك المقرضة من موارده . كما يقوم البنك المركزى لسير يلاتكا بتقديم تمويل كاف للبنوك التجارية و بنك التنمية ومؤسسة التمويل السير يلاتكية لتمكينها من تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل ذات مزايا تفضيلية للمشروعات التصديرية الموافق عليها من قبل مجلس تنمية الصادرات . كذلك يقوم مجلس تنمية الصادرات السير يلاتكية بتقديم مساعدات مالية للشركات التصديرية فى المجالات الخاصة بإعداد دراسات الجدوى للمشروعات التصديرية ، وإعداد البحوث اللازمة لتطوير المنتجات التصديرية ، وبحوث السوق الخارجية ، وأعمال التدريب على الأساليب الفنية الحديثة للإنتاج والتسويق ، وتكوين شركات تجارية وشركات تصديرية ومشروعات مشتركة .

أما فى كور يا الجنوبية فإن الحكومة تقدم القروض القصيرة ومتوسطة الأجل كحافز للمصدرين الذين يمكن لهم اقتراض العملات الأجنبية لتمويل احتياجاتهم من الأصول الإنتاجية ورأس المال الجارى بنسب تفضيلية كبيرة . وفى عام ١٩٦٥ عندما تم تعديل نسب الفائدة بزادتها إلى نسبة ٢٦ ٪ للإقراض المهلئ ، ثم تقديم قروض تفضيلية إلى المصدرين بنسبة فائدة قدرها ١٨ ٪ ، وكانت قروض الدولار يتم تقديمها بفائدة ١٢ ٪ للمصدرين .

٥ — إدخال نظام التأمين على الصادرات المصرية كحافز إضافى للمصدرين المصريين لتجنيبهم الأخطار التى قد يتعرضون لها أثناء قيامهم بالأنشطة التصديرية المختلفة . فلا زالت شركات التأمين المصرية تأبئ الدخول فى هذا المجال لعدم وجود الوعى التصديرى الكافى لكافة الأجهزة المرتبطة بالأنشطة التصديرية من ناحية ، ولارتفاع معدلات الأخطار فى القطاع التصديرى من ناحية أخرى . ويتم معالجة هذه القضية فى إطار التجربة السير يلاتكية من خلال قيام « مؤسسة التأمين للتسهيلات الائتمانية » بتقديم الضمانات اللازمة للبنوك ضد عدم وفاء المصدرين بالتزاماتهم بهدف تمكين هذه البنوك التجارية من تقديم التسهيلات

الائتمانية اللازمة للمصدرين . كذلك أدخلت التجربة الكورية نظام التأمين على الصادرات على نطاق واسع ، واستخدمته في بعض الحالات كحافز للمصدرين كما هو الحادث في نظام « مسموحات الفاقد » . ففى ظل هذا النظام الأخير يتم السماح باسترداد قيمة التأمين على السلع الوسيطة التى لم يتم استخدامها ، وتعتبر بالتالى في حكم الخسائر والتلف . فهذه السلع التى لم يتم استخدامها في الصناعات التصديرية يصرح ببيعها ، وإذا لم يتم بيعها فإنه يتم استرداد قيمة التأمين عليها مع السماح لشركات التأمين ببيع هذه السلع التى من شأنها تشجيع منتج آخرين لحصولهم على مستزمات إنتاج رخيصة نسبيا .

٦- تشجيع إنشاء الكيانات الكبرى في مجال شركات التصدير حتى تتوافرها الإمكانيات على المنافسة في الأسواق الخارجية والاستفادة من اقتصاديات الحجم المعروفة في مثل هذه الأنشطة . فإذا ما قرنا على سبيل المثال تنمية الصادرات الزراعية المصرية ، فإنه يكون من المناسب التطلع إلى التجربة الإسرائيلية في مجال تنمية الصادرات الزراعية والدور الرائد الذى تلعبه شركة AGRESCO في هذا المجال ، فإننا قد نجد من الملائم - على سبيل المثال - دمج شركة الوادى لتصدير المحاصيل الزراعية مع شركة الصالحية التى تشرف على مشروع الصالحية ، فالشركة الأولى لها إلى حتما خبرة تسويقية ، والثانية لها خبرة في مجال الميكنة الزراعية واستصلاح الأراضي التى يمكن تخصيصها لمشروعات زراعية ذات توجه تصديرى . وفي هذه الحالة يمكن لمجلس تنمية الصادرات المصرية المقترح إنشاؤه الإشراف على الشركة الجديدة ، وتقديم الدعم لها ومنحها حوافز التصدير السابق الإشارة إليها . وبالقيااس يمكن تعميم التجربة على قطاع الصناعات التصديرية . كذلك فلقد استهدفت التجربة التركية تقديم الدعم لشركات التصدير الكبرى كمحور رئيسى لسياسة تنمية الصادرات الصناعية التركية إلى الأسواق الخارجية .

٧- اتباع سياسة سعر صرف واقعية تعكس القيمة الحقيقية للعملة الوطنية وعلاقتها بالعملة الأجنبية القابلة للتداول عالميا ، وذلك حفاظا على المركز التنافسى للصادرات المصرية في الأسواق العالمية . فلقد بدأت الدولة الأخذ بهذا الاتجاه تدريجيا حيث عملت القرارات الاقتصادية الصادرة في أغسطس ١٩٨٦ على إلغاء

نظام تعدد أسعار الصرف الأجنبي ، والأخذ بنظام ازدواجية سعر الصرف تمهيدا لشوحيده حينما تتمكن الدولة من توفير احتياجات الصرف الأجنبي التي تمكن البنك المركزي من السيطرة على سوق النقد الأجنبي حالة اضطرابه بسبب عمليات المضاربة التي تنشأ عادة في حالات تقويم العملة . ثم جاءت قرارات ١٠ مايو لعام ١٩٨٧ الخاصة بإنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي خطوة أخرى على هذا الطريق .

وتدلنا تجارب الدول النامية التي سبقتنا في هذا المجال إلى أهمية واقعية أسعار الصرف كأحد حوافز تنشيط الصادرات بشرط اتباعها في إطار نظام متكامل لحوافز التصدير . ففي إطار التجربة السيريلانكية أقرت الحكومة مبدأ انتاج سياسة سعر صرف مرنة تساعد منتجي الصادرات غير التقليدية على تقديم أسعار تنافسية لمنتجاتهم في الأسواق العالمية مع تخفيف قيود الرقابة على الصرف الأجنبي لرجال الأعمال للترويج لمنتجاتهم في الأسواق الخارجية . بل إن اتباع معدل مرن للصرف الأجنبي تشكل العمود الفقري لتجربة تنمية الصادرات في دول شرق آسيا . فلقد اتبعت هذه الدول معدلاً حقيقياً للصرف الأجنبي في قطاع التصدير بنض النظر عن نظام الصرف المتبع في الدولة . وحتى يمكن لهذا النظام تحقيق معدلات النجاح المرجوة منه فقد سعت حكومات دول شرق آسيا على تنمية الأسواق المالية والنقدية باعتبارها المحدد الرئيسي لنظام الصرف الأجنبي المتبع . فتجارب التنظيمات المالية والنقدية ومستويات نضجها هي التي تؤمن الحد الأدنى لنجاح نظام سعر الصرف الحر أو المرن . ولقد حقق هذا النظام نجاحاً كبيراً في مجال انتاج أسعار صرف مرنة في قطاع التصدير بحيث يدعم المركز التنافسي للمنتجات الكورية في الأسواق العالمية .

٨ — خلق التنظيمات التصديرية التي تربط بين استيراد سلع معينة يوجد عليها طلب داخلي كبير وتحقيق أهداف تصديرية معينة . ولقد تم استخدام هذا النظام تحت مسميات مختلفة في الخمسينات والستينات تحت مسميات حساب حق التصدير ، أو حلهاب حق الاستيراد ، وهي نظم ترتبط كثيراً بطبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد القومي . بعبارة أخرى فهذه التنظيمات التصديرية ترتبط بوجود أزمات اقتصادية معينة ، وتستهدف الدولة من اتباعها لهذه التنظيمات إيجاد قدر من التيسيرات النقدية لتغطية احتياجات السوق المحلية من سلع معينة يوجد عليها

طلب داخلي كبير، ولا تستطيع السلطات الاقتصادية الوفاء بالنقد الأجنبي اللازم لاستيرادها .

و يتردد في الوقت الحاضر أهمية الأخذ بهذه التنظيمات التصديرية على لسان المسؤولين عن قطاع التصدير تحت مسمى « نظام الصفقات المتكافئة » والذي يستهدف ربط التصدير بالاستيراد بحيث يمكن استخدام حصيلة الصادرات في تغطية الواردات من سلع محظور استيرادها خطراً وقتياً أو دائماً . وتبنى هذه الدعوة على ماحقته هذا النظام من نجاح كبير في دول شرق آسيا ، وبالذات كوريا الجنوبية ، خلال الستينات حيث كانت هذه الدول تسمح باستيراد سلع معينة ذات شعبية كبيرة من خلال نظام ربط التصدير بالاستيراد ، واستطاع المصدرون في ظل هذا النظام تحقيق أرباح إضافية من هذا النشاط التصديري . كذلك فلقد انتهجت التجربة الكورية نظاماً معيناً يستهدف ربط التسجيل كمستورد بشرط الأداء التصديري ، حيث أخذت قيمة الصادرات المطلوبة للحصول على سجل مستورد تتجه للازدياد التدريجي . ففي عام ١٩٥٨ كان الشرط عشرة آلاف دولار أمريكي ، ثم أصبح في عام ١٩٥٩ مائة ألف دولار أمريكي ، ثم ارتفع عام ١٩٧٠ إلى ثلاثمائة ألف دولار أمريكي .

٩ - اقرار نظام الاعفاءات الضريبية لمشروعات انتاج الصادرات الجديدة بهدف تخفيف الأعباء المالية على المشروع في المراحل الأولى لإنتاجه . وقد يكون في تطبيق المزايا والإعفاءات الضريبية التي يتضمنها القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة على الصناعات التصديرية الجديدة حافزاً مشجعاً للتوسع في هذا القطاع الهام .

٩٠٩ . تبسيط إجراءات التصدير :

لا يمكن لقطاع التصدير أن يسهم بفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية في مصر إلا إذا ساندته أوضاع تنظيمية ملائمة توجه إجراءاته ، وتراقب تنفيذ برامجها على وجه يضمن الالتزام بأهداف الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولن نحوض تفصيلاً في إجراءات التصدير المصرية ، وإنما نود أن نشير فقط إلى العقبات المنبثقة عنها تمهيداً لتقديم عدد من المقترحات بهدف تبسيطها ضماناً لدفع القوى المختلفة لتنمية الصادرات المصرية .. وفيما يلي نقدم عرضاً مختصراً لهذه العقبات :

● تعدد سلطات الرقابة على الصادرات المصرية ووجود ازدواج في اختصاصات كل منها ، فضلاً عن روتينية إجراءات التصدير بصورة تعقد من حركتها ، وتعوق نموها . ففى واقع الأمر توجد تسعة أجهزة رقابية يدخل ضمن اختصاصها مراقبة السلع المصدرة وهى :

- مصلحة الحجر الزراعى .
- وزارة الصحة .
- الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .
- وتعتبر هذه الحالات الثلاثة أجهزة رقابية فى حالة السلع الزراعية والغذائية .
- صندوق دعم القزل وهو الجهاز الرقابى فى حالة تصدير الملابس الجاهزة .
- الرقابة الدوائية فى حالة تصدير الأدوية .
- الرقابة الصناعية فى حالة تصدير سلع صناعية باستثناء القزل والنسيج .
- الرقابة على المطبوعات .
- الهيئة العامة للكتاب .
- الأزهر الشريف .

وتغطى هذه الحالات الثلاثة الأخيرة أجهزة الرقابة على تصدير الكتب والمصاحف . حقيقة أن إجراءات الرقابة تعد من الأمور الضرورية حتى يمكن ملاحقة التطورات التكنولوجية العالمية ، كذلك فإن الرقابة على الجودة تعتبر لازمة للتأكد من مطابقة صفقات التصدير للمواصفات المتعاقد عليها مع الأسواق العالمية حتى لا يساء إلى سمعة المنتجات المصرية فى الخارج ، إلا أن تعدد هذه الأجهزة الرقابية من شأنه إعاقة حركة تنمية الصادرات المصرية بحيث تصبح هذه الأجهزة فى التحليل الأخير عبئاً على حركة النهوض بالإنتاج التصديرى . (٤٥)

(٤٥) محمد عساف ، « سياسة الرقابة على السلع المصدرة » ، شركة النصر للتصدير والاستيراد ، النشرة الاقتصادية ، العدد ١٩ ، يوليو ١٩٧٠ .

● **خضوع الحركة التصديرية لسلسلة طويلة من الخطوات التصديرية تفرضها كل من أجهزة الرقابة على الصادرات، والإدارة العامة للنقد، ومصلحة الجمارك، والرقابة الصناعية، وإدارة الحجر الصحي.** ويعتبر هذا التعدد والتعقيد في الإجراءات التصديرية أمراً طبيعياً ومنطقياً لتعدد الأجهزة الرقابية، ولظاهرة التداخل بين اختصاصات بعض الأجهزة مع بعضها الآخر، مع عدم وضوح مسئولية كل من هذه الأجهزة. ومن صور تعدد إجراءات عملية التصدير الواحدة بتعدد الأجهزة ما هو ملاحظ من تكرار عملية الفحص للسلعة أو الصفقة الواحدة حيث يقوم فنيون من ذوى التخصص الصناعى تابعين لأكثر من جهة بفحص الصفقة الواحدة من أصناف المنتجات الصناعية، ليثبت البعض من توافر المواصفات المقررة فيما يتعلق بالنوع والرتبة ومستوى الجودة، ويتأكد البعض الآخر من خلو السلعة المصدرة من بعض الأخطاء الفنية.

واختصاراً يمكن القول أن المصدر المصرى يتعرض في الوقت الحاضر لأربع مجموعات مطولة من الإجراءات هي: (٤٦)

- ١- إجراءات الحصول على شهادة الإجراءات الجمركية.
- ٢- إجراءات مصرفية تتمثل في الحصول على استمارة التصدير، واعتمادها من البنك وما يرتبط بها من إجراءات تفصيلية.
- ٣- إجراءات الرقابة النوعية ومراحلها المختلفة حيث يوجد في مصر - كما أشرنا من قبل - تسعة أجهزة رقابية.
- ٤- إجراءات التصدير بالجمارك والتي تبدأ من التقدم بطلب التصدير حتى تسليم أوراق الشحن عند باب المنفذ الجمركى.

وفى دراسة مبدئية قام بها مركز تنمية الصادرات المصرية عن تكاليف الإجراءات التصديرية (التكاليف المباشرة) وجد أن تكلفة الإجراءات للطن المصدر من الخضروات والفاكهة في ميناء القاهرة الجوى يبلغ ١١,٦ ٪ إلى ٢٧,٨ ٪ من سعر

(٤٦) غاروق شقوير وآخرون، «صعوبة إجراءات التصدير ومقترحات تبسيطها»، بحث مقدم للمؤتمر الفعوى للتصدير، لجنة بحوث السياسات والتشريعات، وهو المؤتمر الذى نظمه مركز تنمية الصادرات المصرية في يوليو ١٩٨٥، القاهرة ص ص: ٧-٨.

الطن فوب خلال فترة الستة شهور من يوليو إلى ديسمبر ١٩٨٤ . وفي دراسة أخرى للمجالس القومية المتخصصة اتضح أن هذه التكلفة تتراوح بين ٢٨% إلى ٣٨% من قيمة الصادرات فوب عام ١٩٨٥ . وكل هذه الأرقام تشكل ظواهر تؤدي إلى عدم ترغيب المصدر إلى الدخول في ميدان المنافسة الدولية من ناحية ، وتقوده جانب هام من الميزة التنافسية التي تتمتع بها سلع التصدير من ناحية أخرى .

● يتعرض المصدر المصري لمجموعة ثالثة من العقبات الإدارية عند استرداد ضريبة الاستهلاك على السلع المصدرة ، واسترداد الرسوم الجمركية وفقاً لنظام الدورباك . فطبقاً لنص المادة السابعة من القانون رقم ١٣٣ لعام ١٩٨١ فإنه لا يجوز فرض ضريبة على السلع المصدرة للخارج ، والتي في ضوءه حددت مصلحة الضريبة على الاستهلاك أسلوب رد رسم الاستهلاك المحلي على الصادرات في عدد أربعة عشر خطوة ، أدت إلى استمرار المطالبات بردها في حالات كثيرة لفترة زمنية تجاوزت ثلاث سنوات . كذلك فإنه طبقاً للفصل السابع من القانون رقم ٦٦ لعام ١٩٦٣ يجوز للمصدر استرداد الرسوم الجمركية وفقاً لنظام الدورباك وذلك بالنسبة للسلع التي تستخدم كمستلزمات إنتاج في سلع التصدير . وطبقاً لهذا النظام يتم دفع الرسوم الجمركية على هذه السلع مع الحق في استردادها عند ثبوت استخدامها في سلع تصديرية بعد إتمام إجراءات التصدير . وعليه فإن مصدر الملابس الجاهزة — على سبيل المثال — يتعرض لإجراءات إدارية مرهقة في مجال استرداد رسم الاستهلاك ، ومجال استرداد الرسوم الجمركية التي تم فرضها على مستلزمات إنتاجه .

وباستخدام أسلوب المسارات الحرجة Critical Path Analysis في نطاق الإجراءات التصديرية المتبعة في مصر ، وعقارة الإجراءات المتبعة في تجربة تنمية الصادرات التركية مع مطلع عام ١٩٨٠ يمكن ملاحظة أن معظم الإجراءات المتبعة في نظام التصدير المصري غير هامة ، ويمكن اختصارها لعدد بسيط مع استخدام نظام الميكنة وإدخال نظام الحاسب الآلى لسرعة إنجازها أسوة بما هو متبع في كثير من الدول النامية التي حققت نجاحاً في مجال تنمية الصادرات . وفي هذا الخصوص يمكن اختصار الإجراءات التصديرية المصرية لتصبح على الوجه التالي :

١- إلغاء كافة الموافقات والإجراءات المرتبطة بالصادرات الصناعية طالما أنها ليست من شروط المستورد الأجنبي ، أو غير لازمة لقواعد التعامل في الأسواق العالمية

على غرار ما هو متبع في كثير من دول العالم . من هنا نجد أن المواقفات التي يتطلبها تصدير المنتجات الصناعية المصرية ، والتي تصدر من الرقابة الصناعية أو صندوق دعم الغزل أو غيرها من الهيئات الرقابية الأخرى تعتبر غير ضرورية وغير لازمة لإتمام عمليات تصدير المنتجات الصناعية ، بل إن وجودها يشكل في الوقت الراهن عقبة في طريق دفع الجهود الرامية لتنمية الصادرات الصناعية المصرية .


٢- الاكتفاء بالكشف على ٠.٠١ درات الزراعية بواسطة الحجر الزراعى على عينة قبل عمليات التعبئة والتغليف ، ثم يترك للمصدر بعد ذلك الحرية في تعبئة السلع المراد تصديرها للخارج . من هنا فإنه لا حاجة لهيئة الرقابة على الصادرات والواردات وموافقة وزارة الصحة على تصدير : سجات الزراعية .

٣- إلغاء كافة إجراءات الجمارك عند عمليات الشحن في الميناء مع قيام أجهزة الخدمات بتقديم التسهيلات الكاملة لعمليات الشحن والمرور بالسلع لأقرب المنافذ لسرعة التصدير .

٤- تحديد حد أقصى أسبوع لاسترداد رسم الاستهلاك المخلى والرسوم الجمركية المفروضة على مستلزمات الإنتاج الداخلة في السلع التصديرية وفقاً لنظام الدروبك الذى أقره القانون المصرى . وفى الدول الصناعية المتقدمة يمكن استرداد هذه الرسوم في نفس يوم خروج السلع المصدرة في ميناء الشحن الجوى أو البرى أو البحرى .

٥- إلغاء احتكار القطاع العام لعمليات الشحن أو التفريغ داخل الموانئ المصرية ، والسماح للقطاع الخاص بدخول هذا الميدان لخلق روح المنافسة بين القطاعين وصولاً إلى مستويات أفضل للأداء . ويرجع ذلك إلى ما ترتب على احتكار القطاع العام لهذا النشاط لفترة زمنية طويلة من ارتفاع تكاليف الشحن والتفريغ بمعدلات كبيرة تعكس في التحليل الأخير سوء إدارة هذه الشركات .

٦- غير أنه يجب ألا تغيب عن البال أن الأخذ بهذه المقترحات يتطلب في حالات معينة تعديل التشريعات القائمة في مجالات الاستيراد والتصدير والنقل ، وهذه مهمة قانون تنمية الصادرات المصرية التي اقترحنا إصداره في البند ٠٤٠٩ من هذه الدراسة كشرط لازم لنجاح تجربة تنمية الصادرات المصرية .



الباب الرابع

استراتيجية إنشاء المجتمعات الجديدة في مصر

١٠١٠ : نشأة وتطوير سياسة المجتمعات الجديدة في مصر :

يرجع بعض الكتاب تاريخ نشأة المجتمعات العمرانية الجديدة في مصر إلى عام ١٨٦٩ حيث تم حفر قناة السويس وإنشاء كل من مدن الإسماعيلية والسويس وبورسعيد كمدن مستقلة بذاتها ، وكل من بورتوفيق وبورفؤاد كمدن تابعة . ويتحصل الهدف النهائي من إنشاء مجموع تلك المدن في خدمة مرفق قناة السويس ، وليس في علاج الاختلالات المكانية التي يعاني منها الاقتصاد المصري . ومن بين الجهود المتواضعة أيضا على طريق إقامة المجتمعات الجديدة تلك المتمثلة في استصلاح بعض الأراضي القابلة للزراعة بعد إنشاء السد العالي وما صاحبه من إنشاء بعض المجتمعات الجديدة في الأراضي المستصلحة والتي من بينها كل من : مدينة النوبارية ، والوادي الجديد ، ومليرية التحرير. (١)

(*) المادة العلمية التي يحتويها كل من الفصل العاشر والحادي عشر هي محتويات دراسة منشورة قدمت للمؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر للاقتصاديين المصريين في نوفمبر ١٩٨٦ تحت عنوان « المجتمعات العمرانية الجديدة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية مصر العربية » ، وهو المؤتمر الذي نظمته الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع .

(١) المجالس الترقية المتخصصة ، المجلس القوي للخدمات ، سياسة المجتمعات العمرانية الجديدة الحضرية والريفية ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص : ١٢ .

غير أنه من الملاحظ أن تلك الجهود السابقة كانت متواضعة ولم تتم في إطار تصور متكامل للمجتمعات العمرانية الجديدة حتى قيام حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، وتعاظم المسألة الاقتصادية المصرية. وتتضح هذه النتيجة على وجه خاص إذا ما استعرضنا تجربة التخطيط المصرية منذ بداية برنامج التصنيع للفترة (١٩٥٧ - ١٩٦٠) وحتى اندلاع حرب أكتوبر عام ١٩٧٣. فالأصل في سياسة التخطيط الشامل التي اتبعتها الدولة خلال تلك الفترة هو العمل على دفع عجلات التنمية الاقتصادية في مصر بخطوات وثابة إلى الأمام مع تقليل الفوارق بين المحافظات. غير أن الواقع المصرى قد أظهر عكس ما استهدفه المخطط المصرى عند صياغته لهذه الخطط الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. فلقد زادت العمليات التخطيطية المتتالية من حدة الفوارق بين المحافظات. وتتضح هذه النتيجة من ملاحظة التوزيع المكاني للاستثمارات وماتمكسه من اختلال هيكلى للاقتصاد المصرى من منظور مكاني. فلقد اتسم توزيع الاستثمارات بعدم التوازن مع التركيز في عدد محدود من المحافظات رغبة في تحقيق أعلى عائد. ولقد ترتب على ذلك حرمان عدد من المحافظات الأخرى مما تحتاجه من موارد بشرية ومالية تمهوا مما زاد من تخلفها الإقليمى. (٢)

وتتضح الصورة السابقة بشكل أكبر إذا ما لاحظنا أن كلا من محافظات القاهرة، والاسكندرية وأسوان قد استأثرت بمقدار ٨٠٪ من إجمالي الاستثمارات في برنامج التصنيع ١٩٥٧ - ١٩٦٠.

كذلك استأثرت المحافظات الحضرية الأربعة : (القاهرة ، الاسكندرية ، الجيزة ، أسوان) خلال الخطة الخمسية الأولى بنسبة مرتفعة من الاستثمارات بلغت ٣٧,١ ٪ من إجمالي استثمارات الخطة. هذه المحافظات الأربع والتي يبلغ نسبة سكانها ٢٠,٤ ٪ من إجمالي عدد السكان عام ١٩٦٠ حصلت على ٥٦,٧ ٪ من إجمالي الاستثمارات في الصناعة، ٣٢,٦٣ ٪ من الاستثمارات في المرافق العامة، ٥٠,٧ ٪ من الاستثمارات والخدمات. (٣)

(٢) علا سليمان خليل يوسف الحكيم ، ألقاب النمو كاستراتيجية للتنمية الإقليمية في مصر، رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص ٨٩ - ٩٩.

(٣) M. Fag- El- Nour, «Regional Development Planning and Investment Allocation in the U.A.R.», Paper Presented to the Polish- Egyptian Seminar, Warsaw, 8-17 June 1971.

ويعتمد الاختلال الهيكلى فى توزيع استثمارات الخطة الخمسية الأولى إلى زيادة حدة الفوارق فى تخصيص الاستثمارات للمحافظات . فحافظة القاهرة خصها أكبر قدر من الاستثمارات حيث بلغت ٢٠% من إجمالى الاستثمارات فى الوقت الذى بلغت فيه نسبة سكانها حوالى ١٢,٩% من إجمالى السكان خلال نفس الفترة، وتلتها كل من: محافظة أسوان، ومحافظة الاسكندرية حيث بلغت ١٢,٦%، ٩,٨% من إجمالى الاستثمارات على التوالى، فى الوقت الذى بلغت نسبة سكانها ١,٥%، ٥,٩% من إجمالى السكان على التوالى . بينما لم تحصل محافظتى دمياط والإسماعيلية سوى على ٠,٧%، ٠,٦% من إجمالى الاستثمارات بالرغم من إمكانات النمو الكامنة فيها وبالرغم من حاجة هذه المناطق إلى استثمارات ضخمة لاستغلال الثروات وتنميتها بما يفيد التنمية الاقتصادية ككل .

وقد استأثرت محافظة القاهرة بمقدار ٢٤,٨% من الاستثمارات فى الصناعة، ٣٣,٢% من استثمارات النقل، ٣٦% من استثمارات الإسكان، ٤٧,٨٢% من استثمارات المرافق العامة، ٣٦,٩% من استثمارات الخدمات .

ولم يتغير الوضع السابق فى توزيع الاستثمارات فى الخطط التالية للخطة الخمسية الأولى والتي كانت عبارة عن خطط سنوية تحكمها اعتبارات سياسية حيث توقف التخطيط بالمفهوم العام له وتقلص دوره بعد حرب ١٩٦٧ . وكان توزيع الاستثمارات يتم بدون تخطيط أو بتخطيط محدود ومتصل بمشروعات محددة مثل مشروع السد العالى .^(٤) وظلت محافظة القاهرة والاسكندرية تستأثران بمقدار ثلث الاستثمارات السنوية تقريباً حتى منتصف السبعينات فى الوقت الذى لم تحصل فيه كل من: محافظة الوادى الجديد، ومحافظة الفيوم على سوى ٣١,٠%، ٣٢,٠% من إجمالى الاستثمارات على التوالى خلال نفس الفترة .

ولقد كان منطقياً أن يترتب على هذا الاختلال الهيكلى المكانى فى توزيع الاستثمارات حدوث عدد من الظواهر غير الصحية التى أصبحت تشكل قيدا كبيرا على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الوقت الحالى فى مصر، والتي تشكل فى الوقت ذاته أحد الدوافع الرئيسية وراء انتاج الدولة لسياسة غزو الصحراء وإقامة المجتمعات العمرانية الجديدة . من هنا نشأت ظاهرة الهجرة المستمرة وغير المنظمة من الريف

(٤) علا سليمان خليل يوسف الحكيم ، أقطاب النمو كاستراتيجية للتنمية الإقليمية فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص : ٩٢ .

المصري (أو من المحافظات الأقل تقدماً) إلى المدن الكبرى (أو المحافظات المتقدمة) وبخاصة القاهرة، والإسكندرية، ومدن القناة، مما أدى إلى تركيز السكان بها وجذب الأنشطة وتكدسها. من هنا كان تسلط كل من القاهرة والإسكندرية على باقى أجزاء الحيز المأهول بالسكان أمراً طبيعياً، ونتيجة منطقية لطبيعة العمليات التخطيطية وتركز الاستثمارات فى هذه المحافظات. وفى الوقت نفسه فإن المدن المصرية المكونة للهيكल الحضري فى مصر لم تصل إلى مرحلة من التقدم والتنمية يسمح لها باستيعاب الأعداد المتزايدة من السكان وهو ما يطلق عليها ظاهرة «التحضر الزائد»^(٥)

ولقد ترتب على ذلك استقطاب هذه المدن الكبرى (القاهرة والإسكندرية) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مما ترتب عليه عديد من الآثار الضارة داخل هذه المدن أو المحافظات، وفى المناطق المحيطة بها القابلة للاستقطاب. لهذا زادت اللاوفورات الاقتصادية وزادت احتياجات السكان من ناحية، وانخفضت الكفاءة الاقتصادية للأنشطة والخدمات من ناحية أخرى. وبالرغم من تكدس الأنشطة فى هذه المدن فهى لا تكفى مطالب الأعداد المتزايدة من السكان نتيجة لعدم كفاية وكفاءة الخدمات بالمقارنة بعدد واحتياجات السكان. يضاف إلى ذلك افتقاد المناطق القابلة للاستقطاب فى الريف المصرى لأكثر العناصر ديناميكية ونشاطاً عن طريق هجرة الشباب والفنيين ورأس المال مما أفقدها عوامل نموها، وأدى فى الوقت ذاته إلى تقدم المدن أو المناطق التى تستقطب التنمية واستمرار تخلف الريف.

وأمام هذا الاختلال الهيكلى للاقتصاد المصرى من منظور مكائى رأته السلطات الاقتصادية ضرورة مواجهة مشاكل التركيز السكاني وتركز الاستثمارات فى مدن القاهرة والجيزة والإسكندرية. لهذا نجد أنه فى السنوات التى أعقبت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ظهر عزم الحكومة المصرية على إعطاء دفعة كبرى لسياسة إقامة أقطاب جديدة للنمو فى

(٥) يقصد بظاهرة «التحضر الزائد» تلك المرحلة من التنمية التى يصل فيها الهيكل الحضري للمدن باستيعاب الأعداد المتزايدة من السكان. ولقد لفتت هذه الظاهرة نظر الدارسين لأول مرة فى مؤتمر مشترك بين الأمم المتحدة واليونيسكو عقد فى بانجوك عام ١٩٥٦. وقد أجمع علماء الديمغرافيا أن مصر منذ الخمسينات بدأت تفوق معظم الدول النامية فى درجة تحضرها المبكر فيش ٢٠٪ من سكان مصر فى مدن يبلغ تعدادها ١٠٠ ألف نسمة فأكثر، فى الوقت الذى لم تزد فيه النسبة عن ١٣٪ فقط من مجموع سكان العالم ممن كانوا يعيشون فى مدن من نفس الحجم. راجع فى هذا الخصوص:

— علا سليمان خليل يوسف الحكيم، أقطاب النمو كاستراتيجية للتنمية الإقليمية فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص: ٧٧.

الصحراء المصرية من خلال ، إقامة مجتمعات حضارية جديدة تكون نواة لإحداث التحول المطلوبة في الكثافة السكانية في الوادي والدلتا من خلال جذب الأنشطة الاقتصادية بعيداً عن المدن الرئيسية القائمة . وتركزت هذه السياسة في بادئ الأمر في الجهود الرامية إلى إعادة تعمير مادميرت الأربعة حروب التالية من مدن إقليم قناة السويس حتى يتسنى إعادة توطين أبناء هذا الإقليم بعد سبع سنوات من التهجير .

وفي حقيقة الأمر فإن إقليم قناة السويس يشكل منطقة ممكنة لتحقيق النمو السريع من خلال تكلفة مقبولة وبدون التمرد على الأراضي الزراعية . (٦) و يرجع ذلك إلى أن الإقليم ذو مزايا توطئية عالية ، وهي أمور جعلت من هذا الإقليم مدخلا مناسباً لبدا تنفيذ سياسة جادة نحو إقامة مجتمعات عمرانية جديدة والخروج من الشريط الضيق حول وادي النيل العظيم المكتظ بالسكان .

ومن هنا يمكن القول بأن مفهوم التعمير قد شهد في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ اتساعاً في نطاقه ليستوعب قضايا التنمية وابتداء في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والمتمثلة في ضرورة إنشاء مجتمعات ومدن جديدة في قلب الصحراء لتساعد على التخفيف من مشاكل المدن القائمة ، ودفع عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما تضيفه من طاقات إنتاجية جديدة للاقتصاد القومي باستغلال عناصر نمو جديدة . وكان لزاماً أن يتم ذلك في إطار التزام سياسي و يشكل في الوقت نفسه استراتيجية طويلة الأجل واضحة المعالم والأهداف لمقابلة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعدها المكاني . (٧)

وإجمالاً يمكن القول أن أولى الخطوات الجادة لوضع سياسة المجتمعات والمدن الجديدة في مصر موضع التنفيذ هو القرار الجمهوري رقم ٢٤٩ لعام ١٩٧٧ بشأن إنشاء مدينة

(٦) S.A. Maksoud, «Human Settlement: A Basic Issue in Regional Development Strategy of Suez Canal Area», Paper presented to the Polish- Egyptian Seminar, 5-12, November 1979, Warsaw, 1979, P. 10.

(٧) سيد محمد عبد القصور ، « سياسة المجتمعات والمدن الجديدة في مصر ومحاولة للتقييم من منظور مكاني » ، بحث مقدم لدعوة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن الجديدة خلال الفترة ٧-١٠ أبريل ١٩٨٦ والتي نظمتها كل من المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ١٤-١٦ .

العاشر من رمضان من خلال تخصيص الأراضي الواقعة بين الكيلومتر ٤٨ والكيلومتر ٦٨ من القاهرة على طريق القاهرة - الإسماعيلية الصحراوي . ثم جاءت استراتيجية التنمية الإقليمية (١٩٧٨ - ١٩٨٢) بمعدة أهداف إنشاء مناطق الجذب في الصحراء على الوجه التالي: (٨)

- زيادة الدخل القومي والإقليمي باعتبار أن هذه المدن تمثل في حقيقتها مجتمعات إنتاجية تضيف إلى الدخل القومي والإقليمي علاوة على ما تؤديه من زيادة القاعدة الاقتصادية للدولة .
- تخفيف الضغط السكاني على المدن الكبرى نتيجة لخلق مناطق جذب جديدة .
- توفير فرص عمل للسكان هي أساس نمو هذه المدن .

وفي إطار الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ تم صياغة الأهداف الرئيسية للتمير وإنشاء المجتمعات الجديدة في المدى الطويل في النقاط التالية (٩) :

- ١ - كسر حدة الكثافة السكانية العالية وتخفيف العبء على المناطق والمدن الحالية بالخروج إلى صحراء مصر وسواحلها حيث توجد مصادر للثروات الطبيعية تصلح لإقامة قاعدة اقتصادية لمجتمعات عمرانية جديدة .
- ٢ - إنشاء مجتمعات عمرانية تمتص جزءا من التكدس السكاني في المدن المختلفة بإقامة مناطق سكنية متكاملة الخدمات والمرافق بامتداد المدن الكبرى ، وفي المناطق غير الصالحة للزراعة في إطار تخطيط عمراني مبني على أسس علمية سليمة .
- ٣ - إحداث تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي والعمراني المصري مع التركيز على معالجة الاختناقات التي فرضتها سنوات الركود الاقتصادي .

(٨) وزارة التخطيط ، استراتيجية التنمية والتخطيط الإقليمي ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

(٩) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، الجزء الثاني ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص : ٣٣٢

- ٤- زيادة معدلات التنمية وإصلاح المرافق .
- ٥- الاستفادة من الموارد الكامنة في صحراء مصر وسواحلها ؛ وذلك للتخفيف عن المناطق المكتظة بالسكان وتعديل الخريطة السكانية لجمهورية مصر العربية .
- ٦- العمل على أن يمتد العمران إلى خارج الرقعة المأهولة حالياً ، أى : خارج المدن والقرى لاستيعاب الجزء الأكبر من الزيادة السكانية المتوقعة خلال السنوات الباقية من القرن العشرين ، وامتصاص تحركات الهجرة الداخلية وتغيير مساراتها إلى المدن والمجتمعات الجديدة حتى لا تسبب ضغطاً على المراكز والمدن الحضرية الحالية .
- ٧- إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة في إطار تخطيط إقليمي عمراني منبثق من تخطيط قومي عام .
- ٨- العمل على توطین الصناعات في مناطق محددة للاستفادة من الوفورات الاقتصادية للمشروعات الصناعية .
- ٩- خلق حافز لتدفق رؤوس الأموال في المناطق الجديدة وذلك بتهيئة الظروف المناسبة للمشروعات في مجال الإنتاج الصناعي وفي مجال الخدمات .

ثم جاء المشرع المصري بالقانون رقم ٥٩ لعام ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة ليضع الإطار التشريعي لسياسة المجتمعات العمرانية الجديدة ، ويحدد الجهة الإدارية المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسة ، ويقدم المزيد من الإعفاءات التي تجذب المشروعات الصناعية الخاصة الوطنية والأجنبية للقيام بدور أكثر فاعلية عن ذي قبل في دعم الجهود الرامية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وإخراج الاقتصاد المصري من حالة الركود التي يمر بها . (١٠) و يقدم البند التالي مباشرة تحليلاً لسياسة

(١٠) كذلك تم إنشاء مجتمعات جديدة في مناطق أخرى لاستغلال بعض الخامات والموارد الطبيعية المتاحة في صحراء مصر ، ومنها المجتمع الجديد بمتج حمادى ومشروع الألومنيوم ، المجتمع الجديد بالواحات البحرية لاستخدام خام الحديد ، المجتمع الجديد بأبو طرطور لاستغلال خام الفوسفات ، وكذلك المدن البترولية الصغيرة على ساحل خليج السويس في سيناء ، والمجتمع الزراعى - الصناعى بصحراء الصالحية ، ومدينة الحمراوين لاستغلال فوسفات البحر الأحمر .
راجع في هذا الخصوص : سيد محمد عبدالمقصود ، سياسة المجتمعات والمدن الجديدة في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٧ .

المجتمعات العمرانية الجديدة في إطار القانون رقم ٥٩ لعام ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة .

٢٠١٠ : تحليل سياسة المجتمعات الجديدة في إطار القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ :
اتخذت المشرع المصري خطوة جادة على طريق تبني سياسة إنشاء المجتمعات والمدن الجديدة ، وجعل البيئة الاستثمارية المصرية أكثر ملائمة للاستثمار ، وذلك بإصداره لقانون المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لعام ١٩٧٩ . فلقد أعطى هذا القانون دفعة كبرى لهذه السياسة الهادفة إلى غزو الصحراء وإقامة مجتمعات حضارية جديدة تكون بمثابة أقطاب ومحركات للنمو الاقتصادي والاجتماعي في مصر ، يراعى في تخطيطها الاستفادة من مزايا التوطن الصناعي داخل الإقليم الاقتصادي الواحد ، وفي إطار وضع تخطيط شامل للمجتمع الجديد بحيث تكون هناك مناطق صناعية ، وأخرى سكنية محددة على خريطة موقع كل مدينة جديدة ، ويتولى الجهاز الإداري المسؤول عن هذا المجتمع الجديد مهمة توفير البنية الأساسية للمشروعات الصناعية والمجتمعات السكنية الجديدة ، وتطبيق ومتابعة الأحكام التي ضمنها المشرع المصري للقانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة . وفيما يلي عرضاً مختصراً للخطوط والملامح العريضة لفلسفة قانون المجتمعات العمرانية الجديدة :

٢٠١٠ : النمط الإداري للمجتمعات العمرانية الجديدة :

تنص المادة (٢٧) من قانون المجتمعات العمرانية الجديدة على الآتي :
« تنشأ هيئة تسمى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة تكون لها شخصية اعتبارية مستقلة ، تسرى في شأنها أحكام قانون الهيئات العامة فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون وتحدد تبعية ومقر الهيئة بقرار من رئيس الجمهورية ، ويكون للهيئة الحق في إنشاء أجهزة تنمية للمجتمعات العمرانية الجديدة لمباشرة الاختصاصات التي تحددها لها الهيئة طبقاً لما هو وارد في القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ » . كذلك حددت نفس المادة اختصاصات هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في النقاط التالية :

- رسم سياسة وإعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية لإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة ، والتنسيق بينها وبين خطط وبرامج الإنشاء والخدمات .

- إجراء الدراسات الخاصة باختيار أنسب المواقع للمجتمعات العمرانية الجديدة .
 - تنظيم وتنسيق وتبادل المشورة مع الوزارات والهيئات والجهات التي تعمل في نشاطات التعمير وما يتصل به من مجالات دراسة وتنفيذ المرافق الإقليمية ومنشآت الخدمات لمشروعات المجتمعات العمرانية الجديدة .
 - إجراء التخطيط العام والتخطيط التفصيلي للمواقع التي يقع عليها الاختيار وفقاً لأحكام هذا القانون .
 - عقد القروض أو الحصول على منح وذلك وفقاً للقواعد المقررة قانوناً ، بالإضافة إلى ما يختص للهيئة من اعتمادات بما يضمن كفاية التمويل للمشروعات .
 - للهيئة الحق في تقسيم المجتمع العمراني إلى مدن وقرى ومناطق وأحياء تضع لكل منها الإشتراطات والمواصفات والنماذج البنائية الخاصة بها .
- وفي واقع الأمر فإن النمط الإداري والمهيكل التنظيمي للمجتمعات العمرانية الجديدة يتشكل على أساس ثلاثة مستويات :

□ **المستوى الأول** ويتكون من مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة و يصدر به قرار من رئيس الجمهورية . ويحتوى تشكيل مجلس الإدارة بجانب رئيس المجلس أعضاء من القيادات الرئيسية بالهيئة وممثلين للقطاعات والوزارات والجهات المعنية بنشاط الهيئة ، وعدد من أهل الخبرة ، و يصدر قرار تشكيل المجلس من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الجهة التي تتبعها الهيئة . ويتولى مجلس الإدارة رسم السياسات والأهداف الاستراتيجية للهيئة دون الدخول في التفاصيل ، كما يقوم بوظيفة التنسيق بين الهيئة والجهات المعنية من أجل تمكين الهيئة من القيام بالمهام المنوطة بها .

□ **أما المستوى الثانى** فيتكون من الجهاز الإداري للهيئة الذى يتولى تسير أمور الهيئة والإشراف على الأنشطة المختلفة بها ، وكذلك متابعة تنفيذ العمل بالمجتمعات العمرانية الجديدة للتحقق من حسن سير الأداء والعمل على إزالة المعوقات وتوفير مستلزمات استمرار العمل بدون توقف بما يضمن الانتهاء من الأعمال في مواعيدها المحددة والإسراع بتنمية المجتمع العمراني الجديد.

□ ويتكون المستوى الثالث من الجهاز الإدارى لتنمية المدن الجديدة والتى يطلق عليها أجهزة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة لمباشرة الاختصاصات التى تحددها الهيئة لهذه الأجهزة على الوجه المبين فى القانون . وفى هذا السبيل قامت الهيئة بإقرار البناء التنظيمى لأجهزة المدن الجديدة التى تعد كمجتمعات عمرانية جديدة خاضعة للهيئة ولقانونها ولوائحها .

٠٢٠٢٠١٠ : أنواع المجتمعات الجديدة :

تم تخطيط وإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة بجمهورية مصر العربية فى إطار سياسة قصيرة ومتوسطة الأجل ، وأخرى طويلة الأجل . وتستهدف سياسة المجتمعات الجديدة قصيرة ومتوسطة الأجل إقامة عدد من المدن التابعة Satellite Cities القرية من مراكز المدن الكبرى للاستفادة من وفورات التجمع ، وبخاصة الهياكل الأساسية المتوفرة فيها والخدمات والعمالة مما يساعدها على جذب السكان والأنشطة وخلق فرص العمل . أما سياسة المجتمعات الجديدة طويلة الأجل فتسعى إلى إقامة مدن مستقلة Self- Contained Cities ذات قاعدة اقتصادية مستقلة بذاتها . وفيما يلى عرض مختصر لهاتين المجموعتين من المجتمعات والمدن الجديدة :

٠١٠٢٠٢٠١٠ : المجتمعات الجديدة التابعة :

تعتبر سياسة إنشاء المجتمعات والمدن الجديدة التابعة أفضل السياسات قصيرة الأجل الواجبة الاتباع لتخفيف الضغط عن المدن الكبرى ، وذلك لتوفر إمكانيات النمو لهذه المدن التابعة ولقررها من مراكز المدن الكبرى ، وبالتالي فهى ليست فى حاجة إلى نقل بعض الوظائف الحكومية إليها . فضلاً عن ذلك فإن تكاليف النمو فى هذه المدن تعتبر معقولة بالمقارنة بسياسة إنشاء المجتمعات والمدن المستقلة .

من هنا يمكن القول أن الهدف الأساسى من إقامة المدن التابعة يتحصل فى السعى إلى كسر حدة الكثافة السكانية العالية بالمدين الكبرى ، وبخاصة مدينتا القاهرة الكبرى ، والاسكندرية . وفى مقدمة هذه المدن التابعة تقع كل من : مدينة ١٥ مايو للعاملين بجلوان ، ومدينة الأمل .

وتعتبر مدينة ١٥ مايو مدينة سكنية فى المقام الأول وذلك بموجب القرار الجمهورى الخاص بإنشائها رقم ١١٩ لعام ١٩٧٨ بشأن تخصيص الأراضى اللازمة لإنشاء مدينة

١٥ مايو بمساحة قدرها ٢٧,١٤ كيلومتر مربع . وتنقسم المدينة إلى ثلاث مراحل متساوية بحيث تبلغ المرحلة الأولى حوالى ١١٨٦٠ وحدة سكنية تستوعب كثافة سكانية قدرها ٦٥٠٠٠ نسمة مقسمة على ١٢ مجاورة بحيث تحتوى كل مجاورة على حى تجارى خاص بها ، وتوزع هذه الوحدات بين إسكان اقتصادى ٩٦٦٤ وحدة وإسكان متوسط متميز ٢٣٣٩ وحدة ، وإسكان فاخر ٨٢٧ وحدة .

أما مدينة الأمل فتقع على بعد ٤٠ كيلومتر من طريق القطامية الموصل بين المعادى والعين السخنة ، وتبلغ مساحتها ثلاثة آلاف فدان لاستيعاب ربع مليون نسمة . ولقد صدر بشأنها القرار الجمهورى رقم ٥٠٥ لعام ١٩٧٩ .

أما مدينة العبور فتقع على بعد ٣٠ كيلومتر من القاهرة على طريق بلبيس الصحراوى ، وتبلغ مساحتها أيضا ثلاثة آلاف فدان لاستيعاب ٣٥٠ ألف نسمة ، وصدر بشأنها القرار الجمهورى رقم ١٢٩٠ لعام ١٩٨٢ .

٠٢٠٢٠٢٠١٠ : المجتمعات الجديدة المستقلة :

تستهدف سياسة إقامة المجتمعات والمدن الجديدة المستقلة إنشاء أقطاب للنمو الاقتصادى لها من الكيانات الاقتصادية المستقلة ما يؤهلها لتجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة حول نقطة معينة للإفادة من وفورات التجمع ومن الوفورات الخارجية . ولذلك تسعى الدول الآخذة بهذه السياسة إلى تركيز الاستثمارات فى عدد محدود من المناطق الصحراوية التى تتميز بقدرة على النمو مما يؤدى إلى ظهور أقطاب نمو خلال عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وعندما تتحقق التنمية فى مناطق أقطاب النمو يولد ذلك آثارا متعددة على المناطق الأخرى . (١١)

ذلك أنه من المتفق عليه فى إطار نظرية أقطاب النمو أن وجود تنمية فى مناطق متقدمة يؤدى فى التحليل الأخير إلى تنمية المناطق المتخلفة من خلال آثار الانتشار التى تشكل بدورها سلسلة من التفاعلات تمارسها المنطقة المتقدمة من خلال العلاقات التجارية بينها وبين المناطق المتخلفة ، واعتمادها عليها فى الحصول على مستلزمات

M. Penouil, «Growth Poles in Underdeveloped Regions and Countries», in: A Kuklinski and Petrella (Eds.), *Growth Poles and Regional Policies*, Mouton- Paris, 1972, PP. 129-132.

الإنتاج ، وفي تسويق منتجاتها ، وفي استيعاب البطالة المقنعة مما يرفع من الإنتاجية الحديدية للعمل ، بحيث يتقبل النمو في النهاية إلى هذه المناطق . (١٢)

ومن بين الآثار التي تترتب على إقامة المجتمعات والمدن الجديدة المستقلة حدوث هجرة للعمالة من المناطق المتخلفة إلى المناطق المتقدمة لتزود هذه المناطق الأخيرة بالفنيين من العمال والشباب . ويرجع ذلك إلى ارتفاع مستويات الأجور في المجتمعات والمدن الجديدة عنها في المجتمعات والمدن القائمة . وهذه الهجرة إلى المجتمعات والمدن الجديدة تؤدي إلى إحداث خلخلة في الكثافة السكانية نتيجة لخلق فرص جديدة للعمل .

وفي طليعة المجتمعات والمدن الجديدة المستقلة في جمهورية مصر العربية تقف مدينة العاشر من رمضان بأكورة المجتمعات والمدن الجديدة ، والتي صدر بإنشائها القرار الجمهوري رقم ٢٤٩ لعام ١٩٧٧ . ويعتبر قرار إنشاء هذه المدينة أمراً سابقاً على قانون المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لعام ١٩٧٩ . ويعتبر قرار إنشاء هذه المدينة أمراً سابقاً على ثانون المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لعام ١٩٧٩ ، ويتضمن الإطار العام لتخطيط هذه المدينة تقسيم الكتلة العمرانية والبالغ مساحتها حوالي ٥٦ كيلومتراً مربعاً إلى أربع مراحل تقدر لها أن تستوعب عام ٢٠٠٠ حوالي نصف مليون نسمة .

وتقع مدينة السادات وسط الطريق بين القاهرة والاسكندرية وتم إنشاؤها بموجب القرار الجمهوري رقم ١٢٣ لعام ١٩٧٨ كأحد المراكز الحضرية الصناعية الهامة في مصر . وتهدف خطة تنمية الإقليم الذي سيرتكز على هذه المدينة إلى تخفيف شدة تركيز السكان والأنشطة من القاهرة الكبرى ، وإعطاء بديل جاد لامتصاص جزء من الزيادة السكانية في المناطق الزراعية المكتظة خصوصاً بدلتا النيل . ويهدف التخطيط العام لمدينة السادات إلى استيعاب نصف مليون نسمة عام ٢٠٠٠ ، وخلق فرص عمل تصل إلى ١٥٠ ألف عامل في نفس السنة . (١٣)

ومن بين المجتمعات والمدن المستقلة مدينة ٦ أكتوبر التي تم إنشاؤها بموجب القرار الجمهوري رقم ٥٠٤ لعام ١٩٧٩ ، وتقع على مسافة ٣٠ كيلومتراً من القاهرة على

(١٢) علا سليمان خليل يوسف الحكيم ، أقطاب النمو كاستراتيجية للتنمية الإقليمية في مصر، مرجع سبق ذكره ص ٢١-٢٣ .

(١٣) المصدر : جهاز تنمية السادات ، طبقاً للجدول المرفق بالمخطط .

هضبة مرتفعة ١٩٠ مترا فوق سطح البحر، وتطل على الأهرامات التي تبعد عن موقع المدينة حوالى ١٧ كيلومترا. ومن المقرر أن يبلغ عدد سكانها نصف مليون نسمة عام ٢٠٠٠.

ومن بين المجتمعات والمدن الجديدة المستقلة أيضا كل من مدينة العامرية الجديدة التي تم إنشاؤها وفقاً للقرار الجمهورى رقم ٥٠٦ لعام ١٩٧٩ على بعد ٥٥ كيلومترا في اتجاه جنوب غرب الإسكندرية، ثم مدينة بدر التي تم ميلادها بمقتضى قرار مجلس الوزراء رقم ٣٣٥ لعام ١٩٨٢ بحيث تقع في المسافة من الكيلو ٤١ من القاهرة وبطول ١٣,٥ كيلومترا على عین طريق القاهرة — السويس الصحراوى. ثم جاء قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٣٧ لعام ١٩٨٢ بإنشاء مدينة الصالحية الجديدة على الأراضى المملوكة للدولة والواقعة بالجزء الشرقى من محافظة الشرقية وغربى حدود محافظة الإسماعيلية وغرب الطريق المرصوف بين القصاصين — مركز أبو حماد.

٠٣٠٤٠١٠ : إنشاء عاصمة إدارية جديدة :

تعتبر قضية إنشاء عاصمة إدارية جديدة من الموضوعات التي يحتدم النقاش والحوار السياسى والأكاديمى حولها، وتشكل في الوقت نفسه أحد الدوافع الأساسية وراء تبنى سياسة إنشاء المجتمعات والمدن الجديدة في جمهورية مصر العربية، خاصة بعد الحالة المتدهورة التي وصلت إليها مدينة القاهرة الكبرى، وأصبحت مشاكل الازدحام واختناقات المرور، وأزمات الإسكان والضوضاء هي العلامات والسمات المميزة للعاصمة المصرية.

وحتى يمكن استجلاء حقيقة الحاجة إلى عاصمة إدارية جديدة للاقتصاد المصرى فإنه من المناسب أن نلقى الضوء على طبيعة الوظائف التي تتصدى لها قضية إقامة العواصم الإدارية الجديدة في العالم. وفي هذا الخصوص يقتضى الأمر التفرقة بين نوعين من العواصم الإدارية الجديدة : يتعلق النوع الأول بتلك العواصم الإدارية التي يكون الهدف منها تحقيق الوظيفة السياسية والوظيفة الاقتصادية للعاصمة. وترتبط الوظيفة السياسية للعاصمة الإدارية بكونها مركزا للحكومة والوزارات والهيئات العامة والمصالح الحكومية بصورها المختلفة، والسفارات وهيئات التمثيل الدبلوماسى والتوصل

والتجارى . وتعلق الوظيفة الاقتصادية للعاصمة الإدارية بتركز القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها القطاع المصرفى وقطاع التأمين .

أما النوع الثانى من العوام الإدارية الجديدة فيتعلق باقتصاد العاصمة الجديدة على الوظيفة الاقتصادية دون الوظيفة السياسية ، وتصبح بهذا المعنى مركزاً للنشاط الاقتصادى فى الدولة تتجمع فيها القطاعات الاقتصادية القائمة وفي مقدمتها القطاع المصرفى وقطاع التأمين وكافة اللجان الاقتصادية الرسمية والجمعيات الاقتصادية والمؤتمرات والندوات التى تعقد لمناقشة جانب من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية . والعاصمة الإدارية الجديدة بهذا المعنى تتصدى لرسم السياسات الاقتصادية والمالية للدولة ، وتساعد على انتظام دوران دولاى الحياة الاقتصادية ، وتعمل على تدفق المعاملات الاقتصادية فى سهولة ويسر .

ولعل المتبع للمناقشات التى دارت حول إنشاء مدينة السادات ليستخلص حقيقة مؤداها رغبة الحكومة فى جعل هذه المدينة عاصمة إدارية جديدة تنقل إليها مبانى الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة حتى ولو تم ذلك على مراحل متعددة . فالمدينة تقع على بعد ٩٥ كيلومترا شمال غرب القاهرة على الطريق الصحراوى مصر - الاسكندرية . ولقد ساعد على اختيار الموقع توفر المياه الجوفية اللازمة لها بالكم والنوعية المطلوبة ، وكذلك إمكانية تغذيتها بالقوى الكهربائية اللازمة والكافية لإقامة المركز الصناعى الذى يستوعب عدد من الصناعات المتكاملة اقتصاديا . يضاف إلى ذلك تواجد المدينة على طرق إقليمية تصلها بالقاهرة والإسكندرية ووسط الدلتا ، مع صلاحية التربة فى الموقع للتأسيس إقتصاديا .

ومن الأمور التى ساعدت أيضا فى ترشيح مدينة السادات لكى تكون عاصمة إدارية جديدة جذابة أنه يتم توجيه المدينة بحيث تستفيد من الرياح الغالبة والمستحبة على مدار العام من الاتجاه الغربى ، وأن يضمن التصميم الحضرى لها الوقاية من حرارة الشمس وعواصف الرياح المحملة بالأتربة والتى تهب عليها من الجنوب والجنوب الغربى .

لهذا فلقد روعى فى تخطيط المدينة أن تستوعب مليون نسمة كحد أقصى ، منها نصف مليون خلال الخمسة والعشرين عاما الأولى . ولقد اختير الموقع بحيث تكون له مميزات البعد عن القاهرة بالقدر الذى لا يسمح بأن يكون امتدادا طبيعيا للقاهرة . وفى نفس

الوقت يوفر بجانب استقلالية المدينة بكيانها وخدماتها ومراقبتها الاستفادة من تواجد القاهرة والاسكندرية والدلتا فيما حولها .

وكخطوة أولى أعلنت وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة واستصلاح الأراضي عن عزمها على البدء في الانتقال تدريجيا إلى مبنى مجمع الوزارات بمدينة السادات . ومن المخطط أن تنتقل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة قبل بداية عام ١٩٨٧ لى تكون نواة لمرکز الحكومة في هذه العاصمة الجديدة من ناحية ، ولتتولى بنفسها الإشراف وتهيئة المناخ لانتقال باقى الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة باعتبارها الهيئة المسؤلة عن إقامة وتنمية المجتمعات والمدن الجديدة من ناحية أخرى . (١٤) كذلك فقد تقرر البدء في إنشاء فرع لجامعة المنوفية بمدينة السادات تحتوى على ١٧ كلية جامعية لى تكون نواة للجامعة المقرر إقامتها بهذه المدينة .

وترى هذه الدراسة أن الظروف والملابسات التى تحيط بإنشاء مدينة السادات كعاصمة إدارية جديدة تظهر تردد الحكومة فى اختيار هذا الموقع ، بل وفى إقامة عاصمة إدارية جديدة على الإطلاق . وتؤسس هذه الدراسة وجهة نظرها على العوامل التالية :

● لقد بلغ إجمالى الإنفاق على مدينة السادات خلال الفترة أغسطس ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٦/٦/٣٠ ما يعادل ١٣٠ مليون جنيه تم إنفاقها على قطاعات البنية الأساسية من مرافق وإسكان وخلافه . و يعتبر هذا المبلغ ضئيلا نسبيا لإقامة عاصمة إدارية جديدة ، خاصة إذا ما قورن حجم الإنفاق على مدينة السادات بمقدار حجم الإنفاق على غيرها من المدن والمجتمعات الجديدة الأخرى . وتعكس هذه الأرقام عدم جدية الحكومة فى اختيار وإقامة عاصمة إدارية جديدة بمدينة السادات ، بل وفى إقامة عاصمة جديدة على الإطلاق . و يعكس ذلك عدم دراسة هذا الموقع الجديد دراسة متأنية ومستفيضة كالذى يحدث فى غيرها من المشروعات .

● صعوبة وعدم جدية إتخاذ القرارات ذات الطابع المصيرى ، وهى ظاهرة تصاحب الحكومات فى كثير من الدول النامية التى تعاني من سيطرة الدولة المشه — على نحو

(١٤) لم يتم حتى صدور هذا الكتاب انتقال هيئة المجتمعات الجديدة الى مبنى مجمع الوزارات بمدينة السادات .

ما قدمنا في الباب الأول والثاني والثالث — وهي دولة المؤسسات والهيئات المتعارضة الاختصاصات والتدخلات في أحيان كثيرة بحيث تجعل من الصعوبة بمكان إتخاذ القرار المناسب لعلاج المشكلات الاقتصادية والإدارية التي تعاني منها الدولة. (١٥) وتعتقد هذه الدراسة أن ظاهرة الدولة المشقة تشكل عقبة كئودا في مواجهة العديد من المشاكل الاقتصادية والإدارية التي تواجه الاقتصاد المصري في مرحلته الراهنة، وبالتالي فإنه ليس من المتوقع أن ترتفع الجهود الحالية إلى المستوى الذي يمكن من إتخاذ قرار إقامة عاصمة إدارية جديدة للدولة تؤدي الوظائف السياسية والاقتصادية السابق بيانها.

١٠٢٠٤٠ : تشجيع الاستثمار بالمجتمعات الجديدة :

قرر القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة عددا من المزايا والإعفاءات لتشجيع الاستثمارات على التدفق إلى المدن والمجتمعات الجديدة وبالشكل الذي يهيئ المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات الخاصة الوطنية والعربية والأجنبية للاستثمار في داخل هذه المجتمعات. ولقد تضمنت المواد من ١٧ — ٢٦ (الفصل الخامس من الباب الأول) من القانون المشار إليه عددا من التيسيرات والإعفاءات الضريبية والجمركية تفوق — على نحو ما قدمنا — تلك التي منحها قانون الاستثمار الأول ٤٣ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧. فالمادة ٢٤ تحدد إعفاء المشروعات المقامة بالمجتمعات الجديدة من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها لمدة عشر سنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لبدء الإنتاج، أو مزاولة النشاط حسب الأحوال. كما تعفي في المشروعات طبقا لنص المادة ١٩ من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم على الواردات اللازمة من آلات ومعدات وتجهيزات رأسمالية لازمة لإقامتها بالمجتمعات العمرانية الجديدة. (١٦) كذلك تعفي المشروعات من الضرائب والرسوم على فوائد القروض والتسهيلات الائتمانية المعقودة بالعملة الأجنبية

(١٥) جذرم هذه الظاهرة الاقتصادي المشهور ميخال G. Myrdal في مؤلفه: **G. Myrdal, The Challenge of World Poverty**, London, 1967, P. 211.

(١٦) تم تعديل هذا النص بمقتضى القرارات الاقتصادية الصادرة في أغسطس ١٩٨٩ بحيث تفرض ماقبته ٥٪ كرسوم جمركية على واردات المشروعات الصناعية والتجارية بالمدن الجديدة من آلات ومعدات وتجهيزات رأسمالية، أما المشروعات القائمة خارج المدن الجديدة ففرض عليها رسوما جمركية تصل إلى ١٠٪..

(مادة ١٩) ، كما يعفى عائد المال المستثمر في المشروعات الموافق عليها من ضريبة إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها لمدة عشر سنوات (مادة ٢٤) ، كما يعفى المستثمر بالمدن الجديدة من الضريبة العامة على الإيراد لنفس المدة (مادة ٢٥) ، كما يجوز للأجانب بالمدن الجديدة تحويل حصة لا تتجاوز ٥٠ ٪ من مرتباتهم ومكافآتهم التي يحصلون عليها في جمهورية مصر العربية بالنقد الأجنبي إلى الخارج (مادة ٢١) .

يضاف إلى ما تقدم قيام هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وأجهزة تنمية المدن التابعة لها بالقيام بأعمال البنية الأساسية من مياه وصرف صحي وطرق وكبارى وكهرباء وإسكان ؛ لكي تمهد الطريق للمشروعات الصناعية والتجارية من العمل بصورة منتظمة على أن يراعى في تصميم وتنفيذ عمليات البنية الأساسية تفادى الأخطاء والمشاكل التي تتعرض لها المدن القائمة . كذلك تتولى الهيئة وأجهزة تنمية المدن التابعة لها إصدار تراخيص البناء ومنح رخص مزاولة النشاط داخل المدن بالشكل الذي يجنب هذه المشروعات الدخول في دوامة « الحلقة المفرغة للتعقيدات الإدارية » والتي يعاني منها النشاط الإقتصادي في مصر .



دور المجتمعات الجديدة فى التنمية الاقتصادية
والاجتماعية المصرية

١٠١١ مقدمة :

لعمل أولى الاعتبارات الواجب مراعاتها عند محاولة استطلاع الدور الذى تلعبه أو يمكن أن تلعبه المجتمعات العمرانية الجديدة فى الجهود الرامية لدفع عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٠) ، تلك الحقيقة التى تنصرف إلى أن التخطيط الاقتصادى السليم يستلزم قيام خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أبعاد ثلاثة هى : (١٧)

- ١ - الموارد المتاحة للمجتمع والمستخدمه فى تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- ٢ - البعد الزمنى للعملية التخطيطية .
- ٣ - البعد المكانى للعملية التخطيطية .

ولعمل المتبع لبرامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى كثير من دول العالم النامى - ومن بينها مصر - ليلاحظ على الفور أن أغلبها لم يحقق النتائج المستهدفة . ويرجع البعض هذا الإخفاق إلى إغفال العملية التخطيطية للبعد المكانى لتوطن

(١٧) سيد محمد عبد المقصود ، الإطار النظرى العام للتخطيط الإقليمى ، مذكرة داخلية رقم ٧٠١ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص : ١٤ .

الأنشطة الاقتصادية . ولقد ترتب على إغفال هذا البعد المكاني في صياغة وتنفيذ الخطط الاقتصادية للدول النامية إلى حدوث تفاوت في المستويات الاقتصادية للأقاليم التي تتكون منها الدولة . فبعض هذه الأقاليم يستأثر بقائية الاستثمارات المدرجة في الخطة ، ويتمتع بالتالي بمستوى عال من الخدمات والتحضر ، بينما يعاني البعض الآخر من تخلف اقتصادي نظراً لضآلة الاستثمارات المخصصة ، وبالتالي تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي ، وافتقارها إلى الخدمات المختلفة . هذا التفاوت في مستويات التقدم والنمو بين الأقاليم الاقتصادية المختلفة انعكس في ظهور مشكلة الفوارق الإقليمية والمشاكل الناجمة عن التحضر في بعض المدن .

واتفاقاً مع ما تقدم فإنه ينظر إلى سياسة إنشاء المجتمعات والمدن الجديدة على أنها إحدى ركائز التنمية الاقتصادية في بعدها المكاني . فالمجتمعات والمدن الجديدة ليست غاية التنمية الاقتصادية الإقليمية ، بل هي وسيلة لتحقيق معدلات نمو عالية للأقاليم الاقتصادية التي تتكون منها الدولة في ضوء اعتبارات التنمية المتوازنة للأقاليم المختلفة . وترتيباً على ذلك يمكن صياغة أهداف إقامة المجتمعات والمدن الجديدة على الوجه التالي : (١٨)

- تقليل حدة الفوارق الإقليمية داخل الدولة الواحدة من خلال خلق أقطاب جديدة للنمو تمارس من آثار الانتشار على مناطق الاستقطاب المجاورة لما يؤهلها لأن تنمو بمعدلات عالية ومنظمة ، وهو ما يؤهلها إلى الانتقال على طريق التقدم والرخاء الاقتصادي .
- الحد والتخفيف من مشاكل التحضر الزائد في المدن الكبرى والمتمثلة في العديد من الاختناقات بأوجه الحياة في تلك المدن .
- زيادة الحيز المأهول من المسطح الكلي للدولة ، وإعادة توزيع السكان وإحداث خلخلة في الكثافة السكانية بالدولة .

(١٨) رابع في هذا الخصوص كلامي :

«رئاسة الجمهورية ، المجلس القومي للتنمية الإقليمية ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص : ١١٩ .

D.F. Darwent, «Growth Poles and Growth Centers in Regional Planning: A Review», in: John Friedman and William Alonso (Eds.), **Regional Policy Readings, Theory and Application**, The M.I.T Press, New York, 1975, p. 540.

- خلق فرص عمل جديدة لمواطني الدولة ، وهو ما يساعد في القضاء على البطالة بصورها المختلفة سواء أكانت إجبارية أم مقنعة .

واتفاقاً مع هذه الأهداف فإنه يمكن استخلاص أربعة أدوار رئيسية للمجتمعات العمرانية الجديدة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر هي : زيادة مساحة الحيز المأهول من المسطح المصري ، استيعاب الزيادة السكانية وتخفيف الضغط عن مدن القاهرة والجيزة والإسكندرية ، خلق فرص عمل جديدة لحالات البطالة المقنعة في محافظات الوجه البحري ، استيعاب العمالة العائدة الدول العربية المنتجة للبترول بعد أحداث البترول في السنوات الثلاث الماضية ، تحسين المناخ الاستثماري المصري . ونستعرض فيما يلي هذه الأدوار الأربعة للمجتمعات العمرانية الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر :

٢٠١١ : زيادة الحيز المأهول من المسطح المصري :

في إطار التخطيط العام للمجتمعات والمدن الجديدة في مصر يمكن القول أن من أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة والمتنطرة من تنفيذ هذه السياسة — طبقاً لتقديرات وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة — هو إضافة حوالي ٣٠% إلى الحيز المأهول من المسطح المصري عند اكتمال هذه المجتمعات والمدن المستقلة والتابعة. (١٩) وكما هو معروف إن المساحة المأهولة حالياً من المسطح المصري لا تتجاوز ٤% ، لذا فإنه من المنتظر عند اكتمال المجتمعات والمدن الجديدة أن يبلغ إجمالي المسطح المأهول حوالي ٣٤% من إجمالي المسطح المصري الأمر الذي يمكن الاقتصاد المصري من دخول القرن الواحد والعشرين ببطاقة استيعابية لحوالى مائة مليون مصري يعيشون بمعايير أفضل من المعايير التي يعيش بها خمسون مليوناً مصرياً في حيز مأهول لا يتجاوز ٤% من إجمالي المسطح المصري. (٢٠)

إلا أنه طبقاً لتقديرات وزارة التخطيط فإن المساحة المضافة خلال الفترة (١٩٧٦ — ٢٠٠٠) لن تتجاوز ٦,١٦٣ ألف كيلومتر مربع ، وبالتالي يصبح مجموع

(١٩) وزارة التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، خريطة مصر السكانية ، المؤتمر القومي للسكان ، القاهرة ١٩٨٣ ص : ٩ .

(٢٠) سيد محمد عبد القدوس ، سياسة المجتمعات والمدن الجديدة في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٣ .

المسطح المعمور عام ٢٠٠٠ حوالى ٢٠٢,١ ألف كيلومتر مربع ، أى : بنسبة ٢, ٢٠ ٪ من إجمالى المسطح المصرى ، وهى نسبة تقل كثيراً عن تقديرات وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة التى بلغت ٣٤ ٪ من إجمالى المسطح المصرى . ويرجع الخلاف بين هذين التقديرين من وجهة نظر هذه الدراسة إلا أن تقديرات وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة قد بنيت على أساس الاحتياجات القومية لتنفيذ خطط المجتمعات والمدن الجديدة خلال الفترة (١٩٧٦ — ٢٠٠٠) ، فى حين بنيت تقديرات وزارة التخطيط على أساس الموارد المالية الممكن تخصيصها خلال نفس الفترة . ولعل ماتم تنفيذ من خطط المجتمعات والمدن الجديدة خلال الفترة (١٩٧٦ — ١٩٨٦) يجعل هذه الدراسة تميل إلى الأخذ بتقديرات وزارة التخطيط نظراً لتعثر المراحل الأولى من التخطيط العام لكل من : مدينة العاشر من رمضان ، ومدينة ٦ أكتوبر ، ومدينة السادات ، ومدينة العامرية الجديدة ، ومدينة الصالحية الجديدة . فلاحظ أن هناك تفاوتاً واضحاً بين المستهدف والمحقق من خطط هذه المدن منذ إنشائها لقصور شديد فى الموارد المالية التى تم تخصيصها خلال الخمس سنوات الماضية ، وتلك المتوقع تخصيصها من ميزانية الدولة بسبب القصور الواضح فى موارد الدولة من الصرف الأجنبى نتيجة لانخفاض مواردها من صادرات البترول والسياحة وقناة السويس ونحويلات المصريين العاملين بالخارج على نحو ماقلنا فى الباب الثالث من هذا الكتاب .

غير أنه على الرغم من هذا التفاوت الواضح فى تقديرات كل من وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة ووزارة التخطيط حول الإضافة المتوقعة إلى الحيز المأهول ونسبته إلى إجمالى المسطح المصرى ، فإن هذه الدراسة تعتقد أن هذا يشكل تحولا جذريا فى فكر وفلسفة الدولة نحو تنمية البلاد اقتصاديا واجتماعيا من خلال إعطاء البعد المكانى دوراً بارزاً فى صياغة وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة المتبقية من القرن العشرين . ذلك أنه من المنتظر مع تزايد المساحة المأهولة حدوث تناقص فى الكثافة السكانية التى بلغت فى المناطق المسكونة من الدلتا حوالى ١٢٣٠ شخصا لكل كيلومتر مربع ، وهو معدل يعتبر من أعلى معدلات الكثافة السكانية فى العالم . لهذا فإن توسيع الحيز المأهول من شأنه المعاونة على تخفيض الكثافة السكانية ، ويقلل بالتالى من حالات الاختناقات فى المرور ، والمشاكل النابعة عن الضوضاء

وتلوث البيئة وكلها أمور يقتضى الحال التغلب عليها كمقدمات أساسية لإحداث التقدم الاقتصادى والاجتماعى للشعب المصرى .

١٩٠٣ : المساهمة فى استيعاب الزيادة السكانية :

لعل من أهم الأدوار التى يمكن أن تؤديها المجتمعات والمدن العمرانية الجديدة فى دفع عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الاقتصاد المصرى هو المساهمة فى استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٠) ، وإعادة توزيع السكان بين الريف والحضر ، وتخفيف العبء عن محافظات الضغط السكانى مثل القاهرة ، والجيزة ، والإسكندرية .

وفى هذا الخصوص يمكن القول أن إقامة المجتمعات والمدن الجديدة سوف تساهم فى المقام الأول فى استيعاب قدر من الزيادة السكانية خلال الفترة موضوع الدراسة دون أن يمتد أثرها الكبير إلى مسألة خلخلة الكثافة السكانية وإعادة توزيعها بشكل يخفف الضغط على المحافظات الكبرى^(٢١) . فقد تحدث هذه الحالة الأخيرة فى الخمس والعشرين سنة الأولى من القرن الواحد والعشرين .

وتتضح النتيجة السابقة من مقارنة درجة مساهمة المجتمعات والمدن الجديدة فى استيعاب الزيادة السكانية فى الاقتصاد المصرى من خلال المقارنة بين الزيادة المتوقعة فى عدد السكان خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٠) ومقدار الطاقة الاستيعابية المخططة من السكان لهذه المجتمعات والمدن الجديدة خلال نفس الفترة . وتتحصل نقطة البدء فى هذا الخصوص فى الإشارة إلى أن عدد السكان بلغ عام ١٩٨٠ حوالى ٤١,٧ مليون نسمة ، وهى السنة التى شهدت البدء فى مدن ٦ أكتوبر، والسادات ، والعامرية الجديدة وغيرها من المدن الجديدة ومن المنتظر أن يصل حجم السكان فى مصر - طبقاً لأكثر التقديرات تفاؤلاً - ٦٢,٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ ، وبالتالي فإن الزيادة المتوقعة خلال هذه الفترة سوف تصل إلى ٢١ مليون نسمة .^(٢٢)

(٢١) وزارة التخطيط ، استراتيجية التنمية والتخطيط الإقليمى ، الحلقة الخمسة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ، المجلد التاسع ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

(٢٢) تشير التقديرات التى وضعتها وزارة التخطيط هى أكثرها تفاؤلاً بالنسبة لحجم السكان المتوقع بلوغه عام ٢٠٠٠ . قارن فى هذا الخصوص :

— وزارة التخطيط ، معالم على الطريق إلى سنة ٢٠٠٠ ، القاهرة .

وبالقاء الضوء على بيانات الجدول رقم (٨) يتضح لنا على الفور مقدار ما يمكن أن تستوعبه المجتمعات العمرانية الجديدة من الزيادة السكانية المتوقعة عام ٢٠٠٠ بشرط اكتمال هذه المجتمعات طبقاً للخطة الموضوعة لتنفيذها خلال الفترة ١٩٨٠ — ٢٠٠٠ .

وفي إطار البيانات فإننا نجد أنه في أحسن الظروف تبلغ الطاقة الاستيعابية المخططة للمجتمعات والمدن الجديدة حوالي ٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ . ومقارنة هذا الرقم الأخير بالزيادة السكانية المتوقعة عام ٢٠٠٠ ومقدارها ٢١ مليون نسمة ليوضح لنا على الفور ضآلة مقدار ما يمكن أن تستوعبه المجتمعات والمدن الجديدة من الزيادة السكانية المتوقعة . معنى ذلك أن هناك حوالي ١٩ مليون نسمة يتوقع زيادتهم ولكن ليس لهم أماكن ، وبالتالي فإنهم سيتكدسون على نفس المساحة المأهولة حالياً ومقدارها ٤ ٪ من المسطح الكلى ، ويساهمون بالتالى في زيادة الكثافة السكانية لكل كيلومتر مربع ، ويشاركون بالتالى في إحداث الضغط السكانى على القاهرة الكبرى والإسكندرية ، وما ينتج عن ذلك من مشاكل اختناقات المرور والفضاء وتلوث البيئة والضغط على المرافق بكافة أنواعها .

وفي حقيقة الأمر — وطبقاً لما تراه هذه الدراسة — فإن المجتمعات والمدن الجديدة لن تستطيع حتى استيعاب حجم السكان المخطط عام ٢٠٠٠ لعدم امكانية اكتمال تنفيذ خطط هذه المجتمعات والمدن خلال الفترة المتبقية من هذا القرن . فطبقاً لدراسات تقييم تجربة مدينة العاشر من رمضان يتضح لنا أن حجم السكان في هذه المدينة لم يتعدى ٤ ٪ من حجم السكان المخطط له في عام ١٩٨٢ . كذلك انخفضت معدلات الإضافة إلى السكان في هذه المدينة من ٧٥ ٪ في عام ١٩٨١ إلى ٢٨ ٪ في المتوسط في عام ١٩٨٢ . (٢٣) و يرجع ذلك أساساً إلى الاختلال الكبير بين أرقام التنفيذ والأرقام المخططة في هذه المدينة ، بل وفي غيرها من المدن . ويمكن إرجاع هذا الاختلال إلى طموح الخطة الخاصة بتلك المدن مع قصور الموارد المالية المخصصة لإنشائها ، في الوقت الذى تتعاظم فيه تكاليف إنشاء المجتمعات والمدن الجديدة . فعلى سبيل المثال قدرت

(٢٣) من بين هذه الدراسات التى قامت بتقييم تجربة مدينة العاشر من رمضان كل من :

— هبة أحمد نصار ، « الأفعجار السكاني وسياسات التنمية والتحصير » ، بحث مقدم للندوة التى عقدت في القاهرة خلال الفترة ٧ — ١٠ أبريل ١٩٨٦ تحت إشراف المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .

— طلعت النمر دشا إبراهيم ، الجوانب الاقتصادية في تخطيط المجتمعات الجديدة ، بحث مقدم لتبل درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، ١٩٨٣ ، ص : ٨٥ .

إحدى الدراسات التكاليف اللازمة لمدن السادات ، والعاشر من رمضان ، ١٥ مايو ، ٦ أكتوبر بنحو ٥ مليار جنيه مصرى ، وهو رقم يمثل نسبة تتراوح بين ٢٢٪ - ٣٠٪ من إجمالى الاستثمار اللازم للبنية الأساسية فى داخل حضر الجمهورية عموماً . (٢٤)

يضاف إلى ذلك أن مشروعات إنشاء المجتمعات والمدن الجديدة مشروعات ضخمة تحتاج إلى تكاليف رأسمالية مرتفعة ، كما أن مدة إنشائها « فترة التفريغ » طويلة نسبياً ، أى : أنها لا تحقق عوائد على استثماراتها أو تسترد ما أنفق عليها إلا بعد مدة طويلة . ويضاعف من حدة المشكلة أن العائد من بيع أراضى المشروعات الصناعية وأراضى الإسكان فى تلك المدن منخفض للغاية . ففى حين بلغ نصيب الفرد فى مدينة العاشر من رمضان فى البنية الأساسية ٨٠٠ جنيه ، وفى الخدمات الأخرى ٧٥٠ جنيهاً ، إلا أن العائد الإجمالى من مبيعات الأرض بالنسبة للفرد تبلغ ٣٥ جنيهاً ، و يترتب على ذلك أن نسبة ما يسترد من رأس المال المستثمر فى البنية الأساسية والخدمات صغیر للغاية .

يتضح لنا من التحليل المقدم أن مقدار ما تستوعبه المجتمعات والمدن الجديدة من الزيادة السكانية خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٠) صغير للغاية ، بل ويقل كثيراً عن المعدل المستهدف طبقاً لخطط إنشاء تلك المدن . ولا يفهم من ذلك أنه يجب التخلّى عن سياسة التعمير والمجتمعات الجديدة ، بل يجب التأكيد على أهميتها والعمل على دعمها وتخصيص المزيد من الموارد المالية اللازمة لإقامة قطاعات البنية الأساسية بها . كل ما هنالك أنه يجب عدم انتظار نتائج فورية سريعة من وراء إقامة وإنشاء تلك المدن فى سنواتها الأولى لطول « فترة التفريغ » التى تستغرقها ، ثم تتحول بعدها إلى مراكز جذب سكانى وأقطاب للنمو تغذى المناطق المحيطة بآثار الانتشار ، فتغذى الأنشطة الاقتصادية والتجارية بهذه المناطق المختلفة .

١٩٠٤ : خلق فرص عمل جديدة :

من المعروف أن الاقتصاد المصرى يعانى من مشكلة البطالة البنائية والبطالة المقنعة منذ زمن بعيد شأنه فى ذلك شأن معظم الدول النامية . وأمام ذلك نجد انخفاضاً ملحوظاً

(٢٤) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومى للخدمات ، سياسة المجتمعات العمرانية الجديدة الحضرية والريفية ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص : ١٢ .

في مستويات الأجور داخل الاقتصاد المصرى مقارنة بمثيلاتها في الدول الصناعية المتقدمة أو الدول المنتجة والمصدرة للبتروول . ولقد كان ذلك دافعا لهجرة نسبة لا بأس بها إلى الدول العربية المنتجة للبتروول في النصف الثانى من السبعينات بعد أحداث البتروول وماتمخضت عنه من حدوث زيادات متتالية في الثروات القومية لهذه الدول ، وكان دافعا لها لتنفيذ خطط طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذى انعكس في زيادة الطلب على العمالة الأجنبية ، ومن بينها العمالة المصرية .

غير أنه من مطلع الثمانينات انعكست الصورة ، وشهدت أسعار البتروول العالمية انتكاسة كبرى ، وبالتالي تم ترشيد وضغط الاتفاق على مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربى . وكان من نتيجة ذلك توفير قدر هام ومتزايد سنويا من العمالة المصرية التى بدأت العودة إلى الوطن بشكل منتظم ومتزايد منذ عام ١٩٨٣ . وغنى عن البيان فإنه لا بد من البحث عن حلول بديلة وسريعة لاستيعاب فائض العمالة في السوق المصرية ، وتوجيه هذه الطاقة لخدمة الاقتصاد القومى .

ومن بين الحلول البديلة لاستيعاب فائض العمالة في سوق العمل المصرى هو ما توفره المجتمعات والمدن الجديدة من فرص عمل متزايدة ومنظمة ، وعمدلات للأجور تشجيع هذه العمالة على الانتقال إليها . وفى هذا الصدد فإن العمالة الجديدة المخططة بالمجتمعات والمدن الجديدة من المنتظر أن تصل إلى حوالى ٧٥٠ ألف فرصة عمل في قطاعات النشاط الاقتصادى المختلفة (جدول رقم ٨) . ويشترط للبلوغ إلى هذا العدد من فرص العمالة الجديدة أن تستكمل هذه المجتمعات وفقاً للخطة الموضوعة لها .

وهنا تود هذه الدراسة مرة أخرى إلى التنويه بوجود اختلاف كبير بين أرقام التنفيذ والأرقام المخططة الخاصة بفرص العمل بالمجتمعات والمدن الجديدة ففى مدينة العاشر من رمضان لم تحقق العمالة الفعلية إلا حوالى ٤٨ ٪ من إجمالى العمالة المخططة في نهاية المرحلة الأولى عام ١٩٨٢ ، حيث كان يجب أن تصل العمالة الفعلية إلى حوالى ٥٠ ٪ من إجمالى العمالة المخططة في ذلك العام والذى يمثل نصف المدة المحددة لانتهاء المرحلة الأولى . كذلك بلغت نسبة العمالة الصناعية الفعلية ١٥ ٪ في عام ١٩٨٢ من إجمالى العمالة الصناعية المخططة حتى نهاية المرحلة الأولى . ، في حين كان يجب أن تصل هذه النسبة إلى ٥٠ ٪ من إجمالى العمالة الصناعية المخططة . من هنا يمكن القول أن هدف

خلق فرص عمل جديدة بمقدار ٧٥٠ ألف فرصة عمل في عام ٢٠٠٠ يعتبر أمراً بعيد المنال ، خاصة وأن نسبة العمالة الفعلية إلى العمالة المخططة في مدن السادات ، و٦ أكتوبر، والعامرية الجديدة والصالحية الجديدة لازالت منخفضة للغاية رغم مضي أكثر من خمس سنوات على البدء في تنفيذ خطط إنشائها .

٥٠١١ تحسين المناخ الاستثمارى المصرى :

لعل من أهم الأدوار التى تؤدىها المجتمعات والمدن الجديدة فى تنمية الاقتصاد المصرى هو تحسين المناخ الاستثمارى بالشكل الذى يساعد على تدفق رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية . فلقد قدم القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ من المزايا والإعفاءات الجمركية والضريبية ما يمكن هذه المشروعات من الصمود والمنافسة فى مراحلها الأولى ، و يعوضها عن النفقات الاستثمارية الإضافية التى تتحملها نتيجة الدخول فى نطاق الاستثمار بالمجتمعات والمدن الجديدة . بل إن المشرع المصرى أجاز خلال عام ١٩٨٦ للمشروعات الصناعية القائمة بالمدن والمجتمعات الجديدة الجمع بين المزايا التى يمنحها القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ وقانون المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لعام ١٩٧٩ . ويعتبر ذلك مؤشراً وحافزاً قوياً على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية للدخول فى نطاق المجتمعات والمدن الجديدة .

ولقد كان لهذا التشجيع من جانب المشرع المصرى آثار حميدة على تدفق الاستثمارات الخاصة إلى مدينة العاشر من رمضان باعتبارها باكورة المجتمعات الجديدة ، وهى المدينة التى يمكن أن نلمس فيها أثر هذا التحسن فى المناخ الاستثمارى على حركة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية إليها . ومن دراسات ميدانية قام بها الباحث أمكن له تقدير حجم الاستثمارات المنفذة حتى ١٩٨٦/٦/٣٠ بمدينة العاشر من رمضان بما يقترب من ١,٢ مليار جنيه . فإذا لاحظنا أن المشروعات الصناعية بدأت الدخول إلى المدينة عام ١٩٧٩ لأمكننا استنتاج تعاضل حجم رؤوس الأموال الخاصة الممكن استثمارها بالمناطق الصناعية لهذه المدينة ، خاصة وأنه قد تمت الموافقة على ٦٥٠ مشروعا صناعيا بالمدينة حتى ١٩٨٦/٦/٣٠ ولم يبدأ منها الإنتاج سوى ١٦٩ مشروعا حتى الآن ، والباقى فى مرحلة التجهيز وتحت التنفيذ . ومن بين المشروعات الصناعية التى لم تبدأ الإنتاج بعد مجمع الشريف الصناعى الذى تبلغ حجم الاستثمارات

المقدرة فيه بفردته ما يناهز ٢ مليار جنيه حالة اكتماله . يضاف إلى ذلك أن المرحلة الثانية من المدينة قد أوشك الإعلان عنها لطرح حوالى مليون متر مربع من أراضى المشروعات الصناعية للراغبين فى الاستثمار داخل مجتمع العاشر من رمضان . كل هذه مؤشرات تؤكد أن حجم رؤوس الأموال المنتظر استثمارها بمدينة العاشر من رمضان سوف تتضاعف حتى عام ٢٠٠٠ . وتنطبق نفس النتيجة على المدن الصناعية الأخرى مثل مدينة ٦ أكتوبر، ومدينة السادات ، ومدينة العامرية الجديدة ، ومدينة الصالحية الجديدة وغيرها من المدن الصناعية المستقلة . وسوف يتصدى الفصل الثانى عشر لتقييم تجربة مدينة العاشر من رمضان كنموذج لاحتوى مكونات استراتيجية إنشاء المجتمعات الجديدة لفقر الصحراء .



تحليل تجربة المجتمع الجديد (*) بمدينة العاشر من رمضان

١٠١٢ : المعالم الأساسية لتخطيط مدينة العاشر من رمضان :

ذكرنا حالاً أن مجتمع العاشر من رمضان محاولة جريئة وخطوة غير تقليدية للتغلب على المشاكل القائمة . من هنا كان لزاماً على المخطط المصري مراعاة الاعتبارات العالمية والمتعارف عليها بصدد تخطيط وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة تمكن من تفادي الأخطاء والمشاكل التي تتعرض لها المدن القائمة مع السماح بنمو وتوسع هذا المجتمع العمراني الجديد مستقبلاً . فلقد روعي في تخطيط المدينة الجديدة أن تحقق لقاطنيها نوعاً من الاستقلالية في مجال توفير الخدمات والمرافق التي يحتوى عليها المجتمع الجديد حتى لا تكون تابعة للمجتمعات القائمة . فالأصل أن العاشر من رمضان تشكل وحدة عمرانية مستقلة من حيث توفير كافة سبل الراحة ومقومات الحياة الأساسية ، وهو الأمر الذي استهدفه المخطط في جذب العديد من الأنشطة الصناعية الحديثة نحو التوطن بذلك المجتمع الوليد .

من هنا نجد أن الإطار العام لخطة إقامة وتنفيذ مجتمع العاشر من رمضان تتضمن قاعدة هامة مؤداها تقسيم الكتلة العمرانية للمدينة والبالغ مساحتها حوالي ٥٦

• يمثل هذا الفصل دراسة المنشورة بعنوان « دراسة تحليلية لتجربة المجتمع الجديد بمدينة العاشر من رمضان مع مقترحات لتطويرها خلال الفترة المتبقية من القرن العشرين » ، بحث مقدم لمؤتمر التنمية الحلية في مصر : مشكلات الحاضر وتطلعات المستقبل والذي نظمت كلية التجارة بجامعة المنصورة خلال الفترة ١٥ - ١٧ ديسمبر ١٩٨٦ بمبنى جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٦ .

كيلومترا مربعا إلى أربعة مراحل يقدر لها أن تستوعب عام ٢٠٠٠ حوالى نصف مليون نسمة . وفى هذا الصدد تضمن التخطيط العام للمدينة توزيع المساحة الكلية لمجتمع العاشر من رمضان فيما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة بما يضمن حسن التنسيق والتجانس بين تلك الأنشطة والاستخدامات بالشكل الذى يضمن تحقيق الهدف الأساسى من وراء تخطيط ذلك المجتمع الوليد ألا — وهو كما ذكرنا من قبل إقامة مجتمع حضارى جديد تتوافر له كل مقومات الحياة والاستمرار، ويتفادى فى الوقت نفسه الاختناقات والأزمات الموجودة بالمدن القائمة . هذه الأنشطة والاستخدامات هى :

- الإسكان .
- الصناعة .
- الأنشطة التجارية .
- الأنشطة الإدارية .
- النشاط الدينى .
- الأنشطة الصحية .
- الأنشطة التعليمية .
- الأنشطة الثقافية .
- الأشجار والمساحات الخضراء .
- الشوارع والطرق .

والجدول التالى رقم (١١) يوضح النسبة التى تم بها توزيع الكتلة العمرانية للمدينة فيما بين تلك الأنشطة والاستخدامات .

و يلاحظ على توزيع الكتلة العمرانية بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة التى يوضحها الجدول السابق النقاط التالية :

- ١ — روعى فى التخطيط العام أن تشتمل على مختلف الأنشطة والأغراض التى يعتبر توافرها ضرورياً لقيام ونمو المجتمع الصناعى الجديد ، وبما يضمن تلافى الاختناقات والأزمات على المدى البعيد .

جدول رقم (١١)

رقم	النشاط	النسبة المئوية من الكتلة العمرانية
١	الإسكان بمختلف أنواعه .	٣٧ , ٩٥
٢	المشروعات الصناعية .	١٩ , ٧٢
٣	الأنشطة التجارية .	١ , ٠٢
٤	الأنشطة الإدارية .	٠ , ٣٧
٥	النشاط الدينى .	٠ , ٦٥
٦	الأنشطة الصحية .	٠ , ٤٨
٧	الأنشطة التعليمية .	٤ , ٧١
٨	الأنشطة الثقافية .	٠ , ٢٢
٩	مسطحات خضراء وأشجار .	٨ , ٩٦
١٠	الشوارع والطرق .	٢٥ , ٩٢

المصدر:

جهاز تنمية مدينة العاشر من رمضان .

٢ — يعطى التخطيط العام للمدينة الاهتمام الأكبر بالعناصر التالية حسب الترتيب :

- الإسكان ٣٧,٩٥ %
- الطرق والشوارع ٢٥,٩٢ %
- المشروعات الصناعية ١٩,٧٢ %

من هنا يتضح أن المخطط المصرى استهدف من وراء تخطيط مجتمع العاشر من رمضان إعطاء الأولوية لمشكلة الإسكان حيث احتلت النصيب الأكبر من نسبة الأراضى المخصصة للأغراض والأنشطة المختلفة حيث بلغت حوالى ٣٧,٩٥ % من إجمالى الكتلة العمرانية ، ثم يليها فى الأهمية الطرق والشوارع بنسبة ٢٥,٩٢ % ، ويرجع ذلك إلى ما هو متعارف عليه من أن توافر البنية الأساسية تشكل شرطاً سابقاً على التنمية . فتوافر الطرق والشوارع الملازمة والتي يتم تخطيطها من الآن لكى يتسنى لها أن تستوعب حركة المرور فى تلك المدن لسنوات طويلة مستقبلا يعد أمراً هاماً فطنت إليه أجهزة تخطيط

المجتمعات الجديدة في مصر، وهو الأمر الذي يبنى على اعتبارات وقواعد التخطيط العام للمدن الجديدة في العصر الحديث من حيث ضرورة توافر الطرق والشوارع المناسبة ذات الاتجاهات المتعددة لتحقيق انسياب حركة المرور في المجتمع الصناعي السكاني دون معوقات على المدى البعيد .

أما فيما يتعلق بنسبة الـ ١٩,٧٢ ٪ المخصصة للمشروعات الصناعية فتمتد هي الأخرى من الوجهة التخطيطية كافية إلى حد كبير لاستيعاب حجم هائل من المشروعات الصناعية . غير أن قيام مشروعات على تلك المساحة من الكتلة العمرانية لمجتمع العاشر من رمضان يستدعي توافر مساكن تشكل نسبة ٣٧,٩٥ ٪ ، وطرق نسبتها ٢٥,٩٢ ٪ من الكتلة العمرانية لمجتمع العاشر من رمضان .

وكانت المحاولة الأولى لقياس مدى استجابة الرأي العام لدى المواطنين لفكرة إقامة مجتمع العاشر من رمضان هي المحاولة التي قام بها جهاز تنمية مدينة العاشر من رمضان لجذب المواطنين على الاستثمار في قطاع الاسكان والصناعة مع بدء تنفيذ هذه المدينة عام ١٩٧٧ .

فلقد قام الجهاز بتخصيص مليون متر مربع من أراضي المدينة المخصصة للإسكان والمشروعات الصناعية لتوزعها على الراغبين في شراء تلك الأراضي من الأهالي والجمعيات والمشروعات الصناعية . وفي ٥ يونيو سنة ١٩٧٧ قام جهاز تنمية المدينة بدعوة المواطنين للمشاركة في إنجاح فكرة المجتمع الوليد بأن أعلن في الصحف القومية عن استغلال الأراضي السابقة بالشروط الآتية :

١ - بالنسبة للأراضي المخصصة للإسكان كانت الشروط والمزايا طبقاً للوجه التالي :^(١)

(١) اشترط الإعلان أن يكون تقديم طلبات الحجز بالنسبة لأراضي الإسكان والمشروعات الصناعية ابتداء من ١٩٧٧/٦/٥ إلى إدارة أمناء الاستثمار بالبنك الأهلي المصري . ولقد حقق الحجز النتائج المرجوة منها ، وأظهرت مدى رغبة المواطنين للاستجابة لتلك الفكرة الوليدة . ويتأريخ ١٩٧٧/٧/١ تم الإعلان عن حجز قطع الأراضي المتميزة بمنطقة وسط المدينة اعتباراً من ١٩٧٧/٧/١٦ بالشروط الآتية :

— سطح القطعة في حدود ٦٠٠ متر مربع ، وللمشتري الحق في شراء قطعة أرض واحدة فقط .

□ الشروط :

- تم تحديد سعر بيع المتر الواحد بخمسين قرشاً مع تفاوتها حسب موقع الأرض .
- تم تحديد مسطح الوحدة في المنطقة السكنية بحوالي ٦٠٠ م^٢ وللمشتري الحق في شراء قطعة واحدة .

□ المزايا :

- تحملت الدولة بقيمة تكاليف المرافق الرئيسية بالكامل .
 - تحملت الدولة بنصف تكاليف المرافق الداخلية على أساس التكلفة الفعلية مع تحمل المشتري النصف الباقي ومحد أقصى جنيه ونصف للمتر .
- ٢- أما بالنسبة للمناطق الصناعية والمخصصة للمشروعات الصناعية فلقد كانت الشروط والمزايا طبقاً للترتيب التالي :

□ الشروط :

- تم تحديد سعر بيع المتر بمجنيه ونصف .
- حدد المسطح في المناطق الصناعية في حدود ألف متر مربع ومضاعفاتها طبقاً لرسمات واحتياجات المشروع المعتمدة والمقدمة مع طلب الحصول على الأرض اللازمة لإقامة المشروع .

□ المزايا :

- تحملت الدولة بقيمة تكاليف المرافق الرئيسية بالكامل .
- تحمل المشروع الصناعي بتكاليف المرافق الداخلية على أساس التكلفة الفعلية بمحد أقصى ثلاثة جنيهات للمتر المربع .

■ - سعر المتر المربع خمسة جنيهات أو سبعة دولارات أمريكية .

- تشتمل تلك القطع على المرافق الداخلية .

- تتحمل الدولة قيمة المرافق الرئيسية .

وفعلًا تم خلال هذا الاعلان تقديم العديد من الطلبات شملت ١١٠٢١ حاجزاً من أعضاء جمعيات الاسكان تشل
٦٩ جمعية .

٢٠١٢ : قطاعات تخطيط مدينة العاشر من رمضان :

قسم العمل في مجتمع العاشر من رمضان إلى أربع مراحل حيث بدأ العمل في المرحلة الأولى في أوائل عام ١٩٧٨ حيث روعي في تنظيم المرحلة اشتغالها على الأنشطة والمجالات المختلفة التي يجب أن يتضمنها المجتمع العمراني الجديد بالطريقة التي تمكنه من تحقيق الأهداف المرجوة من إقامة المجتمعات الحضرية الجديدة ، وإخراجها بالصورة اللائقة والمنسظرة وفي هذا الصدد نعرض للمجالات والأنشطة الرئيسية التي اختارها المخطط المصري للعمل في المرحلة الأولى من تخطيط المدينة :

١٠٢٠٠١٢ : قطاع الإسكان :

تضمن تخطيط المرحلة الأولى لمجتمع العاشر من رمضان في مجال الإسكان احتوائها على ٣٤ مجاورة مقسمة إلى أربعة أحياء سكنية من مختلف أنواع الإسكان من حيث كونه إسكانا حكوميا وإسكان أهالي ، وإسكان جمعيات . وقد كان مخططا لهذه المرحلة أن تستوعب حوالي ١٠٠ ألف نسمة إذا تم اكتمالها عام ١٩٨٤ . (٢) ونلاحظ أن التخطيط العام لهذه المرحلة قد قسم كل حي سكني من الأحياء الأربع إلى ٨ — ٩ مجاورات سكنية يصل سطح المجاورة الواحدة إلى ٢٠٠ ألف متر مسطح . وتستوعب كل مجاورة حوالي ٥٠٠٠ نسمة . وقد روعي عند تخطيط المنطقة السكنية في المدينة الاعتبارات الحديثة في البناء من حيث عدم ارتفاع المباني عن أربعة طوابق ، وعدم تلاصق المباني ، الأمر الذي يعمل على انخفاض درجة التلوث وتوفير عوامل التهوية ، مع اشتغال تلك المناطق على مسطحات خضراء وأماكن للتسويق والخدمات المختلفة .

٢٠٢٠١٢ : قطاع المشروعات الصناعية :

خطط لمدينة العاشر من رمضان منذ البداية أن تكون مجتمعاً صناعياً مستقلاً بمحتضن المشروعات الصناعية التي يتم جذبها إلى المدينة من خلال توفير المناخ الملائم لجذب المزيد

(٢) أظهر الواقع العملي عدم تحقق هذا الحجم السكاني عام ١٩٨٤ حيث لم تستوعب المدينة في هذا العام أكثر من ثلاثة آلاف نسمة ، مما يظهر عدم انجذاب التخطيط المصري مع كثير من جوانب الحياة العملية .

من الاستثمارات . وفي هذا الصدد تم تقسيم الأراضي الصناعية إلى عدد من المناطق الصناعية طبقاً لنوع الصناعة من حيث كونها صناعات ثقيلة أو صناعات متوسطة أو خفيفة . وفي هذا الصدد فإن المرحلة الأولى للمدينة تشتمل على ٩,٢ مليون متر مربع خصصت للمناطق الصناعية العشر التي تم تخطيطها في تلك المرحلة على النحو التالي :

- مناطق الصناعات الخفيفة .
- مناطق الصناعات المتوسطة .
- مناطق الصناعات الثقيلة .

و يوضح الجدول التالي رقم (١٢) المناطق الصناعية بالمرحلة الأولى :

جدول رقم (١٢) : المناطق الصناعية بالمرحلة الأولى :
طبقاً لتخطيط المرحلة الأولى .

م	اسم المنطقة الصناعية	المسطح الكلي بالمتر المربع
١	A1	٢٩٢٨٩١٢
٢	A1	١٥٢٧٥٨٩
٣	A2	١٣٩٣٢١٢
٤	A 3	١٦٧٦٢٥٦
٥	B1	٩٨٣٣٠٨
٦	B2	٨٠١٤٦٢
٧	C1	٩٢٣٦٣
٨	C3	٥٦٥٦٢
٩	C2-C4	١١٦٩٩٣
	إجمالي المساحة	٩١٠٥٠٧٢

وقد تم تغطية حوالى مليون متر مربع فى الصناعات الخفيفة والمتوسطة خلال عام ١٩٧٨ وتم الإعلان عن فتح باب الحجز للمشروعات الصناعية (الصناعات الثقيلة) لمساحات تتراوح بين ٦٠٠٠ متر مربع ، ٤٠٠ ألف متر مربع ، وأعطيت الأولوية للمشروعات الاستثمارية عند تخصيص الأرضى لإقامة مثل هذه المشروعات . ولقد تم حجز حوالى ٩٥ ٪ من هذه الأرضى حتى أغسطس ١٩٨٦ .

٠٣٠٢٠١٢ : قطاع الأنشطة والخدمات الأخرى :

لم يقتصر تخطيط المدينة على قطاع الإسكان والصناعة ، وإنما امتد أيضا إلى قطاع الخدمات المساعدة واللازمة لقيام ونجاح المشروعات الصناعية والمتطلبات العمرانية للمناطق السكنية . وفى هذا الصدد تضمن تخطيط المدينة عددا من الخطط والبرامج المحددة فى مجالات مشروعات البنية الأساسية والتى منها على وجه الخصوص :

- ١- فى مجال مشروعات المياه تم التخطيط لتنفيذ عدد من المشروعات فى مجال توفير المياه اللازمة لكل من مياه الشرب واحتياجات المشروعات الصناعية والزراعية بالمدينة . وتم وضع برنامج لتنفيذ تلك المشروعات يتضمن وضع حلول مؤقتة لتوفير المياه والرى طويلة المدى تتضمن توفير المياه المطلوبة للتوسعات المستقبلية بالمدينة .
- ٢- وفى مجال الصرف الصحى تم تخطيط شبكة الصرف الصحى بالمدينة بحيث تستوعب التوسعات المستقبلية بذلك المجتمع الحضارى الجديد ، ومراعاة عدم الوقوع فى الأخطاء التى وقعت فيها المدن القائمة مع اتباع أحدث النظم والمواصفات فى مجال الصرف الصحى .
- ٣- أما قطاع النقل والمواصلات فقد روعى فى تخطيطها النمو المستقبلى للمدينة وتزايد حجم السكان ونمو الصناعات بها . لهذا تم تخطيط الطرق الرئيسية والفرعية بما يفى بياجات المناطق التى تحتوها المدينة سواء السكنية أو الصناعية مع ربط المدينة بشبكة من الطرق الداخلية والخارجية مع المدن الأخرى لتيسير حصول المدينة على احتياجاتها ، وسهولة عملية الاتصال والمواصلات . يضاف إلى ذلك تخطيط قطاعات النقل والمواصلات الأخرى مثل الكبارى والتليفونات وغيرها .
- ٤- أما قطاع الكهرباء فلقد روعى فى تخطيط هذا القطاع احتياجات المجتمع الصناعى المتنامية للطاقة كمصدر رئيسى للتشغيل فى تلك المشروعات . ولذلك فإن توافر الطاقة

المطلوبة وانتظام توليدها يعد أمراً هاماً في نجاح خطط الاستثمار في هذا المجتمع الوليد وفي هذا الصدد روعى تخطيط قطاع الكهرباء بالمدينة القيام بالاستثمار في هذا المجال على خطط منتظمة تتزامن مع غو الاحتياجات الفعلية لقطاعي الإسكان والصناعة بمجتمع العاشر من رمضان وبشكل يفي بحاجة المجتمع من الطاقة في ضوء التخطيط العام والشامل لذلك المجتمع العمراني الوليد .

٥- ومن القطاعات الأخرى في تنمية مجتمع العاشر من رمضان قطاع الزراعة من خلال توفير المساحات الخضراء والأشجار التي تضيف الطابع الجمالي على المجتمع الحضاري الجديد ، وتزيد من الرغبة في الإقامة به . وبذا يصبح قطاع الزراعة أحد عوامل الجذب إلى مجتمع العاشر من رمضان ، خاصة في ضوء المشاكل والاختناقات ودرجة التلوث البيئي التي تتعرض لها المدن القائمة في الوقت الراهن . وقد روعى في تخطيط المدينة - كما رأينا من قبل - تخصيص نسبة ٨١% من إجمالي الكتلة العمرانية لمجتمع العاشر من رمضان لقيام مشروعات تنحل أماكن التنزه والحدائق والأشجار والمسطحات الخضراء ، وخلافه كما روعى أن يسير تخطيط قطاع الزراعة جنباً إلى جنب مع درجة النمو في كل من المجتمع السكاني والمجتمع الصناعي الأمر الذي يعطى المدينة طابعاً مميزاً من حيث ارتفاع درجة نقاء الهواء وانخفاض درجات التلوث البيئي خاصة إذا علمنا أن المدينة تحتوي على مجموعة من المناطق الصناعية وهو ما يزيد من الحاجة إلى الاهتمام بالمناطق والمسطحات الخضراء .

غير أن تخطيط المدينة لم يقتصر فقط على الأنشطة السابق بيانها ، وإنما اشتمل أيضاً على عدد من المشروعات والأنشطة المساعدة والمعاونة مثل توافر الأسواق وأماكن التسويق وقرها من كل تجمع سكاني مستقل «المجاورات» ، ووجود أسواق مركزية مخططة على النظم والمواصفات العالية ، وكذلك روعى توافر الأماكن اللازمة لإقامة الوحدات الإدارية بحيث تكون مركزاً للنشاط الإداري والتجاري بالمدينة مستقبلاً ، وهو الأمر الذي يعمل على إحداث النمو المنتظم والمستمر لمجتمع العاشر من رمضان . وبصفة عامة يمكن أن نعرض للعناصر الرئيسية التي يشتمل عليها تخطيط المرحلة الأولى لمجتمع العاشر من رمضان في مجال الخدمات على ثلاثة مستويات على النحو التالي :

مستوى المجاورة السكنية :

- حضانة .
- مدرسة ابتدائية .
- مسجد .

مستوى مركز الحي :

- مركز طبي .
- مبنى شرطة .
- ٢ مدرسة ثانوى « بنين و بنات » .
- مبنى للشركات .
- مركز تجارى .
- مجموعة محلات تجارية و وحدات إدارية تفى بأغراض « عيادات — مكاتب استشارية هندسية — محاسبية » .
- سينما .
- مركز ثقافى .
- جامع .

مستوى مركز المدينة :

- سنترال المدينة .
- مركز ثقافى .
- مركز شرطة رئيسى .
- مستشفى عام .
- فندق .
- معهد إسلامى .

- الجامع الكبير.
- مركز بحوث مرضى السكر.
- محطة أتوبيس نهاية .
- دنيا الطفل .
- مكتبة عامة .
- سينما سيارات .

٢٠١٢ : البيئة الاستثمارية لمجتمع العاشر من رمضان :

تتكون المدخلات الرئيسية للبيئة الاستثمارية لمجتمع العاشر من رمضان - باعتباره نظاماً مفتوحاً تنشأ بينه وبين غيره من المجتمعات القائمة - من علاقات تفاعل وتأثير متبادل بين مجموعة القوانين والقرارات والتنظيمات والهيئات التي تحدد سلوك عمل المشروعات الاستثمارية القائمة والجديدة داخل الدول بصفة عامة ، والمجتمعات الجديدة بصفة خاصة . يضاف إلى جانب هذا الإطار التشريعي والإداري مدى حرص الدولة وسعيها الحثيث على توفير مستلزمات الإنتاج اللازمة لاستمرار دوران العملية الإنتاجية ، ورغبتها المستمرة في تفادي أزمات عنق الزجاجة التي تعرقل تقدم عجلات الإنتاج بخطوات منتظمة ، والتسهيلات والإعفاءات الجمركية والضريبية التي تقدمها على مستلزمات الإنتاج اللازمة للمشروعات الإنتاجية بمدينة العاشر من رمضان . ذلك أن من شأن اضطراب وتذبذب الإطار التشريعي والإداري الذي تعمل في رحابه المشروعات الإنتاجية ، وعدم انتظام ورود مستلزمات الإنتاج في مواعيدها المحددة من شأنه أن يهدد تجربة المجتمعات الجديدة من جنورها .

وانطلاقاً من هذا المفهوم يمكن تقريب مكونات البيئة الاستثمارية لمجتمع العاشر من رمضان في النقاط التالية :

٢٠١٢ : تشريعات وقوانين الاستثمار :

لعله من المناسب ونحن بصدد دراسة وتحليل البيئة الاستثمارية بمجتمع العاشر من رمضان أن نلفت نظر القارئ إلى أن طبيعة عمل المشروعات الاستثمارية في قطاعات الصناعة والسياحة والإسكان والبنية الأساسية تخضع للعديد من القوانين التالية :

□ القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لعام ١٩٧٧ في شأن نظام استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة في مصر، وتمثل الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الجهة الإدارية المسؤلة عن تنفيذ أحكام هذا القانون، ومتابعة تنفيذ المشروعات التى تأسست بمقتضى أحكامه .

□ القانون رقم ٥٩ لعام ١٩٧٩ في شأن الاستثمار بالمجتمعات العمرانية الجديدة ، وتمثل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة الجهة الإدارية المسؤلة عن تنفيذ أحكامه ، ومتابعة تنفيذ المشروعات التى تأسست في رحابه ، وتمتعت بما قدمه من إعفاءات ومزايا ضريبية وجمركية .

□ قانون إنشاء المشروعات الصناعية رقم ٢١ لعام ١٩٥٨ ، والذي تشرف على تنفيذ أحكامه الهيئة العامة للتصنيع . ولقد أعطى القانون رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ في شأن تكوين الشركات لقانون إنشاء المشروعات الصناعية دفعة كبرى من حيث أسلوب العمل وطريقة التطبيق وبساطة الإجراءات . لهذا يمكن القول بوجود تكامل بين هذين التشريعين من حيث الغرض والأهداف المنشودة والتي تتلخص في دفع عجلات التنمية الصناعية من خلال إطلاق قدرات القطاع الخاص وإلغاء الأغلال المفروضة عليه .

□ القانون رقم ١ لعام ١٩٧٣ في شأن الاستثمار السياحى ، وتشرف وزارة السياحة وهيئة التنشيط السياحى على تنفيذ ومتابعة أحكام هذا القانون .

هذه التشريعات والقوانين مجتمعة تشكل الإطار التنظيمى للبيئة الاستثمارية السائدة في جمهورية مصر العربية ، والذي يشكل المناخ الاستثمارى السائد بمجتمع العاشر من رمضان جزءا منه . وبمقتضى هذه التشريعات والقوانين تتوفر للمشروعات العاملة بمدينة العاشر من رمضان العديد من الضمانات القانونية ، وتجننى عددا من المزايا والإعفاءات التى يمكن تخصيصها فيما يلى (٣) :

(٣) لمزيد من التفاصيل راجع الباب الأول من هذا الكتاب ، كما يمكن الرجوع أيضا لكتاب المؤلف بعنوان : — سامى عفيفى حاتم ، التأمين الدولى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، الباب الثالث .

١ - اعتبار المشروعات والشركات المنتفعة بأحكام القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ ، والقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ ، والقانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ مشروعات وشركات قطاع خاص أياً كانت الطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة فيها ، ولا تسرى عليها التشريعات والوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام أو العاملين فيه .

٢ - لا يجوز تأميم أو مصادرة المشروعات والشركات المنتفعة بأحكام هذه القوانين ، ولا يجوز الحجز على أموال هذه المشروعات أو تجديدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها من غير طريق القضاء .

٣ - يقرر القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ للمشروعات الصناعية والتجارية المقامة بالمجتمعات العمرانية الجديدة عدداً من المزايا والإعفاءات الضريبية لجذب الاستثمارات الخاصة الوطنية والعربية والأجنبية للعمل بداخلها . ولقد تضمنت المواد ١٧ - ٢٦ « الفصل الخامس من الباب الأول » من القانون المشار إليه عدداً من التيسيرات والإعفاءات الضريبية والجمركية تفوق تلك التي منحها قانون الاستثمار ٤٣ لعام ١٩٧٩ والمعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ للمشروعات العاملة خارج نطاق المدن الجديدة . فالمادة ٢٤ تحدد إعفاء المشروعات المقامة بالمجتمعات الجديدة من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط حسب الأحوال . كما تعفى المشروعات من الضرائب والرسوم على فوائد القروض والتسهيلات الائتمانية المعقودة بالعملة الأجنبية (مادة ١٩) ، كما يعفى عائد المال المستثمر في المشروعات الموافق عليها من ضريبة إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها لمدة عشر سنوات (مادة ٣٤) ، كما يعفى المستثمر بالمدن الجديدة من الضريبة العامة على الإيراد لنفس المدة «مادة ٢٥» ، كما يجوز للأجانب من العاملين بالمدن الجديدة تحويل حصة لا تتجاوز ٥٠ ٪ من مرتباتهم ومكافآتهم التي يحصلون عليها في جمهورية مصر العربية بالنقد الأجنبي إلى الخارج (مادة ٢١) .

٤ - يجوز للمشروعات المنتفعة بأحكام القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ والمنشأة داخل المجتمعات الجديدة الجمع بين المزايا والإعفاءات التي يقرها ،

وتلك المزايا والإعفاءات التي يتضمنها القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ ، وفي مقدمتها حق الإعفاء الضريبي . معنى ذلك أن المشروع المقام داخل المجتمعات الجديدة طبقاً للقانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ يتمتع بإعفاء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لمدة خمس سنوات طبقاً لهذا القانون ، وعشرة سنوات أخرى يقرها القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ .

٥ - فيما يتعلق بالإعفاءات من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم على الواردات اللازمة من آلات ومعدات وتجهيزات رأسمالية لازمة لإقامة المشروعات بالمجتمعات الجديدة والتي تقرها المادة ١٩ من القانون ٥٩ فلقد جرى العمل بنص هذه المادة حتى أغسطس ١٩٨٦ حيث كانت تتمتع هذه الواردات بإعفاء تام من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم . غير أن صدور القرارات الاقتصادية في أغسطس ١٩٨٦ قد جعل هذا الإعفاء جزئياً في حدود ٥ % كرسوم جمركية على هذه الواردات للمشروعات الواقعة داخل نطاق المجتمعات الجديدة ، في حين بلغت هذه الرسوم مقدار ١٠ % على هذه الواردات للمشروعات الواقعة خارج نطاق المجتمعات الجديدة لتبقى مشروعات المجتمعات الجديدة متمتعة بميزة نسبية على تلك المشروعات الواقعة خارج نطاق هذه المجتمعات .^(٤)

١٢٠٣٠١٢ : الإجراءات الإدارية للحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لمشروعات مجتمع العاشر من رمضان .

لعله من المناسب في هذا الخصوص التفرقة في مجال استعراض إجراءات تخصيص الأراضي والحصول على الموافقات والتراخيص أن نفرق بين فترتين زمنيتين : تتعلق الفترة الزمنية الأولى بالمرحلة الممتدة منذ إنشاء مدينة العاشر من رمضان عام ١٩٧٧ وحتى يناير ١٩٨٦ ، في حين تتعلق الفترة الزمنية الثانية بالمرحلة الممتدة من يناير ١٩٨٦ وحتى الآن .

في خلال الفترة ١٩٧٧ - يناير ١٩٨٦ جرى العمل على أن تتولى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة إجراءات تخصيص أراضي المشروعات الصناعية مباشرة

(٤) راجع في هذه النقطة قرار وزير المالية رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية .

من خلال أجهزة تنمية المدن كما كان في المرحلة الأولى لإنشاء المدن ، أو من خلال اللجنة المركزية للتخصيص التي شكلت بمقتضى قرار رئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٣٣ لعام ١٩٨٣ . فلقد كان في مقدور المشروعات الصناعية الحاصلة على موافقة الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة بمقتضى أحكام القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ ، أو الحاصلة على موافقة الهيئة العامة للصنـيع بمقتضى أحكام قانون إنشاء المشروعات الصناعية رقم ٢١ لعام ١٩٥٨

والقانون ١٥٩ لعام ١٩٧٩ أن تتقدم مباشرة في السنوات الأولى لإنشاء مدينة العاشر من رمضان وحتى عام ١٩٨٣ إلى جهاز تنمية المدينة مباشرة بطلب تخصيص المساحات المطلوبة من الأراضى اللازمة لإقامة المشروع الصناعى على أن تقوم لجنة التخصيص المختصة باستدعاء صاحب المشروع أو من يمثله للحضور إلى مقر الجهاز لمناقشته حول احتياجاته من الأراضى اللازمة لإقامة المشروع الصناعى ، ثم يتم بعد ذلك إجراءات تسديد ثمن الأرض واستلامها والحصول على تراخيص المباني وغيرها من الإجراءات من نفس مقر الجهاز بعد تقديم المستندات ، والرسومات المطلوبة في هذا الشأن .

غير أنه مع نمو المدينة من ناحية ، وإنشاء مدن أخرى جديدة من ناحية أخرى رأت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة أهمية التنسيق بين المدن المختلفة من حيث الطلبات المقدمة لإقامة المشروعات الصناعية بالمدن الجديدة . من هنا صدر قرار رئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٣٣ لعام ١٩٨٣ بإنشاء «اللجنة المركزية للتخصيص» والمختصة بتخصيص الأراضى للمشروعات الصناعية والإسكانية ومباني الخدمات والوحدات السكنية بكافة أجهزة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة وتنص المادة الثانية من القرار ٣٣ لعام ١٩٨٣ بأن اختصاصات هذه اللجنة هو اختيار أفضل الطلبات بقصد إقامة المشروعات الصناعية والسياحية ، مع تخصيص الأراضى والمباني للوحدات السكنية للمستثمرين والمتنفعين . ويشمل هذا الاختصاص أيضا دراة وتحديد سعر المتر المربع من الأراضى بالمدن الجديدة ، وتحديد القيمة البيعية للوحدات السكنية ، وكذا القيمة الإيجارية لمباني الخدمات والأراضى الزراعية بهذه المدن ، ودراسة وتحديد نسب التميز لقطع الأراضى في مناطق الاستعمالات المختلفة ، ومتابعة التعاقد مع المستثمرين والمتنفعين وتسليم المساحات والوحدات طبقا لما تمت

الموافقة عليه ، ومتابعة تنفيذ المشروعات الصناعية والسياحية والخدمية للتأكد من التزامها بالشروط التخطيطية والبنائية والبرامج الزمنية المتفق عليها ، واتخاذ القرارات المناسبة في هذا الشأن . وتنص المادة الثامنة من القرار على أن قرارات هذه اللجنة نهائية ، ولها قوة التنفيذ بأجهزة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة .

ونظراً لكثرة شكاوى المشروعات الاستثمارية من تعدد الأجهزة الإدارية التي يتعاملون معها مما يتطلب وقتاً وجهداً كبيراً حتى الوصول إلى الموافقات الأساسية للترخيص بإقامة المشروع وتخصيص الأراضي اللازمة له ، فقد قامت الحكومة في شهر يناير ١٩٨٦ بإعادة النظر في الأسلوب المتبع حيث أقرت نظاماً جديداً للتعامل مع المستثمرين ورجال الأعمال استهدف في التحليل الأخير تبسيط الإجراءات وتوحيد الجهة التي يتعاملون معها . ولقد بدأ هذا النظام بإنشاء « مكتب الاستثمار الصناعي للمصريين بالمدن الجديدة » بقر الهيئة العامة للتصنيع على أن يضم ممثلين للوزارات المعنية في هذا الشأن وفي مقدمتها وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة واستصلاح الأراضي ووزارة الصناعة ووزارة الكهرباء والطاقة وغيرها . ولقد مارس هذا المكتب بالفعل نشاطه اعتباراً من ١٢ يناير ١٩٨٦ حيث لا يحتاج المستثمر إلا ملء النموذج المعد لذلك ، وعلى المكتب أن ينهى باقى الإجراءات مع الوزارات المعنية خلال أسبوع من تاريخ تقديم الطلب مادام المشروع يدخل ضمن نطاق القائمة التي أعدتها وزارة الصناعة للمشروعات الصناعية المسموح بإقامتها (قارن هذه القائمة بالملحق) . ومن بين الاختصاصات التي يشملها هذا المكتب تخصيص الأراضي اللازمة لإقامة المشروع الصناعي بالمدن الجديدة ، والحصول على موافقة الهيئة العامة للتصنيع ووزارة الكهرباء والطاقة التي يحتاجها المشروع في دورة حياة تشغيله ، والوزارات الأخرى التي قد يتطلب الأمر الحصول على موافقتها مثل وزارة التكوين والتجارة الداخلية .

ولقد ارتأت الحكومة تعميم هذه التجربة على بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل مجالات استصلاح الأراضي والمشروعات السياحية حيث تم بالفعل إقامة « مكتب الاستثمار الخاص باستصلاح الأراضي » ، « ومكتب الاستثمار السياحي » حيث بدأ هذا الأخير بالفعل نشاطه اعتباراً من ١٥/٩/١٩٨٦ . والقصد من وراء هذه المكاتب هو تبسيط إجراءات التعامل وتوحيد الجهة الإدارية التي يتعامل معها المستثمرون في القطاعات الاستثمارية المختلفة بهدف حفز رجال الأعمال على الدخول إلى ميادين

الإنتاج المختلفة ، والقضاء على حالة الخوف والتردد التي أصابتهم في الفترة الماضية بسبب طول الإجراءات الإدارية وتعقيداتها المختلفة .

أما بآقى الموافقات والتراخيص مثل رخص البناء الصناعى ورخص التشغيل فلقد أعد قطاع المشروعات بجهاز تنمية مدينة العاشر من رمضان نماذج أساسية للطلبات والمستندات الواجب إرفاقها للحصول على هذه التراخيص حتى يسهل على المشروعات الصناعية إعدادها وفق اشتراطات البناء والأمن الصناعى التى يعدها الجهاز ويتم توزيعها إجباريا على أصحاب المشروعات الصناعية بمقابل رمزى حتى يتم إنشاء هذه المشروعات وفق التخطيط العام لمدينة العاشر من رمضان ، وما تتطلبه اشتراطات الأمن الصناعى وإطفاء الحريق مجتمع صناعى كبير حتى لا يتعرض هذا الإنجاز الضخم يوماً ما للمخاطر المتعارف عليها بالمجتمعات الصناعية الكبرى .

وفىما يتعلق بتخصيص الوحدات السكنية لأصحاب المشروعات الصناعية والعاملين بها فتتولى لجنة التخصيص بالجهاز توزيع هذه الوحدات وفقاً لأولويات معينة فى مقدمتها مدى تقدم العمل بالمشروع من ناحية التنفيذ ، وحجم العمالة بالمشروع وفقاً للمسجل منها بالتأمينات الاجتماعية ومكتب العمل بالمدينة ، وطبقاً للمتاح منها وقت التخصيص إلى أن يتم بناء المراحل المتبقية من المدينة بمجهود القطاع الخاص الحاجز لأراضى الإسكان جنباً إلى جنب مع جهاز تنمية المدينة .

١٩٩٠ : تقييم تجربة مدينة العاشر من رمضان :

لعل أولى الملاحظات الواجب تسجيلها ونحن بصدد تقييم تجربة المجتمع الجديد بمدينة العاشر من رمضان تتعلق بالآثار الحميدة للقانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ حيث قدم من المزايا والاعفاءات الجمركية والضريبية ما يمكن المشروعات الاستثمارية العاملة بالمدينة من الصمود والمنافسة فى مراحل تشغيلها الأولى ، و يعوضها فى الوقت نفسه عن النفقات الاستثمارية الإضافية التى تتحملها هذه المشروعات نتيجة الدخول فى نطاق الاستثمار بالمجتمعات والمدن الجديدة . ومن دراسات ميدانية قام بها الكاتب أمكن من تقدير حجم الاستثمارات المنفقة حتى ٣٠/٦/١٩٨٦ بمدينة العاشر من رمضان بمقدار ١,٢ مليار جنيه مصرى . فإذا تلاحظ لنا أن المشروعات الاستثمارية الجديدة قد دخلت إلى

نطاق الاستثمار بالمدينة عام ١٩٧٩ لأمكننا استنتاج تعاضل حجم رؤوس الأموال الخاصة الممكن استثمارها بالمناطق الصناعية الجديدة بالمدينة خاصة وأنه تمت الموافقة على ٦٥٠ مشروعاً صناعياً بالمدينة حتى ١٩٨٦/٦/٣٠ ، ولم يبدأ منها الإنتاج سوى ١٦٩ مشروعاً حتى الآن ، والباقي في مرحلة التجهيز والتنفيذ . ومن بين المشروعات الصناعية التي لم تبدأ الإنتاج بعد مجمع الشريف الصناعي بالمنطقة الصناعية (A3) الذي تبلغ حجم الاستثمارات المقدرة فيه بمفرده بما يناهز ٢ مليار جنيه مصرى في حالة اكتماله . يضاف إلى ذلك أن أراضي المشروعات الصناعية بالمرحلة الأولى لإنشاء المدينة قد نفذت في فترة زمنية لم تتجاوز السبع سنوات ، وأن المرحلة الثانية منها قد أوشكت على الإعلان عنها لطرح حوالي عشرة مليون متر مربع من أراضي المشروعات الصناعية للراغبين في الاستثمار داخل مجتمع العاشر من رمضان . كل هذه مؤشرات تؤكد أنه من المنتظر أن تضاعف رؤوس الأموال المنتظر استثمارها عدة مرات حتى عام ٢٠٠٠ .

وتؤكد لنا النتيجة السابقة أهمية الحاجة إلى دفع الجهود المبذولة على طريق تنمية مجتمع العاشر من رمضان لتحقيق الآمال المرجوة منه ، خاصة إذا ما علمنا أن تكلفة إنشاء المدن الجديدة مرتفعة نسبياً نظراً لطول «فترة التفريغ» التي يتطلبها رأس المال الاجتماعي قبل أن يعطى العائد المتوقع منه . وتدفعنا هذه النتيجة إلى محاولة إبراز المشكلات والمعوقات التي تعترض سبيل المجتمع الجديد بمدينة العاشر من رمضان ، والتي يمكن عرضها على الوجه التالي :

١ - الأصل أن مجتمع العاشر من رمضان يعتبر مجتمعاً مستقلاً عن المجتمعات القائمة فعلاً بمحافظات القاهرة والإسكندرية والإسماعيلية . ولقد كان ذلك واضحاً أمام الإدارة المسؤولة عن مجتمع العاشر من رمضان خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٧٩) حيث كانت الأمور تسير نحو توفير الاستقلالية اللازمة لهذا المجتمع الجديد بحيث يكفى ذاتياً ، وتتوفر له أجهزة الخدمات اللازمة لتتميته في مجالات الصحة والتعليم والتكوين والشؤون الاجتماعية والمواصلات وغيرها . وكان الهدف الرئيسى من وراء ذلك بطبيعة الحال هو ترغيب المواطنين على الإقامة في المدينة من ناحية وعدم تبعية مدينة العاشر من رمضان للمجتمعات القائمة بأجهزتها الإدارية المتخلفة من ناحية أخرى .

غير أن الصورة قد تغيرت حينما أرسل وزير التعمير والمجتمعات الجديدة خطاباً في نهاية عام ١٩٨١ إلى أعضاء مجلس الوزراء يبلغهم فيها أن الحياة الطبيعية بمجتمع العاشر من رمضان بدأت تأخذ مجراها الطبيعي ، وأنه يأمل في معاونة وزارات الخدمات المختلفة في تنمية هذا المجتمع الجديد ، وبالشكل الذي يوفر كياناً مستقلاً له . كذلك تضمن هذا الخطاب تعهداً من السيد وزير التعمير والمجتمعات الجديدة بتوفير المسكن المناسب لهؤلاء العاملين الجدد ، ومساواتهم بزملائهم من العاملين بهيئة المجتمعات الجديدة من حيث الحوافز والمكافآت التي يحصلون عليها . وبالفعل أرسلت الوزارات المعنية موظفيها الراغبين في العمل بالمجتمع الجديد بمدينة العاشر من رمضان ، وفتح مكاتب أو إنشاء إدارات تابعة لهذه الوزارات . والذي حدث هو أن الوزارات كانت تتحمل مرتبات موظفيها على أن تتولى هيئة المجتمعات الجديدة منحهم الحوافز والمكافآت التي يتقاضاها العاملون بجهاز تنمية مدينة العاشر من رمضان . وكان من جراء ذلك تقاسم السلطة الإشرافية على أجهزة الخدمات العاملة بمدينة العاشر من رمضان بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز تنمية مدينة العاشر من رمضان التابع لها من ناحية ، والوزارات المعنية من ناحية أخرى . ولقد ترتب على هذا التقاسم في السلطة الإشرافية نزاعات وخلافات حول الاختصاص الإداري على هذه الأجهزة الأمر الذي أعاق العمل بأجهزة الخدمات ، وانعكس ذلك بطبيعة الحال على كفاءة أجهزة الخدمات بالمدينة .

واستمر هذا النزاع حتى صدور القرار رقم ٧ لعام ١٩٨٥ الصادر من نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة للشؤون الاقتصادية والمالية والإدارية بإلغاء الحوافز والمكافآت الممنوحة للعاملين بأجهزة الخدمات بالمدينة ، وإلحاقها للإشراف الإداري للوزارات المعنية . ثم ما كان من هذه الوزارات إلا أن ألحقت أجهزة الخدمات العاملة بالمدينة للإشراف الإداري محافظة الشرقية ، وانعدمت سلطة جهاز تنمية المدينة باعتباره الجهاز المسئول عن إدارة شؤون المجتمع الجديد بمدينة العاشر من رمضان في الإشراف على هذه الأجهزة . بل إن الوزارات قد خفضت مستوى إدارات الخدمات بالمدينة من مستوى الإدارة العامة بما يحمله ذلك من قدر أكبر من الاستقلالية حيث تتساوى في الاختصاصات مع نظيرتها بمحافظة الشرقية ، إلى مستوى الإدارة التابعة للإدارة العامة القائمة بهذه المحافظات .

ومن هنا تضاعفت سلطات الإدارات الإشرافية على أجهزة الخدمات بمدينة العاشر من رمضان ، وأصبحت في مستوى إدارات المراكز والقرى التى تتكون منها محافظة الشرقية ، واتى تعانى من تخلف فى كفاءة أجهزة الحكم المحلى التابعة لها .

وترى هذه الدراسة أن هذا التطور الذى أصاب مجتمع العاشر من رمضان يعتبر أمراً مناقضاً لنص المادة ١٣ من القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ فى شأن المجتمعات العمرانية الجديدة ، والتى تمنح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والأجهزة التابعة لها سلطة المحليات ، كما أن لرئيس مجلس إدارة الهيئة نفس السلطات الممنوحة للمحافظين . وتؤكد هذه النقطة قصور وعدم دراية أجهزة المجتمعات الجديدة بأساليب ونظم الحكم المحلى ، الأمر الذى جعلها لا تدرك أبعاد القرارات الإدارية التى تصدرها فى كثير من الأحيان وما تسفر عنه من آثار سلبية على تطور ونمو هذه المجتمعات الجديدة تؤدى فى التحليل الأخير إلى فقدانها كياناتها المستقلة ، وتحويلها إلى كيانات تابعة . وخطورة هذه الظاهرة لا تخفى على أحد نظراً للقصور الشديد فى كفاءة أجهزة الحكم المحلى بالمحافظات ، وعدم قدرتها بطبيعة الحال على إدارة هذه المجتمعات الجديدة ، وبالتالي الخوف من أن تلقى نفس المصير الذى تعانى منه المحافظات والمراكز الحضرية القائمة من نقص فى الخدمات وقصور فى قطاعات البنية الأساسية الأخرى المختلفة ، وكلها نتائج معاكسة للتخطيط العام لمجتمع ومدينة العاشر من رمضان والسابق تفصيلاً من قبل .

٢ - انخفاض معدل إشغال الوحدات السكنية بالمدينة فى الوقت الذى تعيش فيه نسبة كبيرة من العاملين بها خارج المدينة . ويرجع ذلك فى واقع الأمر إلى أن تخصيص هذه الوحدات خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٤) لم يأخذ فى الاعتبار بصفة جدية حاجة الأفراد المخصص لهم هذه الوحدات ، ومدى صلتهم بالمدينة . فلقد بدأت القصة حينما أعلن فى الصحف القومية عام ١٩٨٠ عن استعداد جهاز تنمية مدينة العاشر من رمضان لتخصيص وحدات سكنية للأفراد الذين تقدموا لحجز أراضى الإسكان ولم يسلمهم الحظ فى المرحلة الأولى ، وكان من نتيجة ذلك تخصيص ما يقرب من ٦٠٠ وحدة سكنية فى الجاورات الأربع الأولى التى تم بناؤها فى هذا التاريخ لأفراد لا صلة لهم بالمدينة ، وإنما حصلوا عليها لأغراض المضاربة وتحقيق الربح من تملكهم لوححدات سكنية بأسعار تعاونية . كذلك تم إعطاء الأولوية للعاملين ببيئة المجتمعات الجديدة وجهاز تنمية مدينة العاشر من رمضان فى تملك الوحدات السكنية دون

إلزامهم بالإقامة في هذه المجتمعات ، بل وتوفير وسائل المواصلات المختلفة لنقلهم إلى أماكن سكنهم بالقاهرة والإسماعيلية والشرقية . يضاف إلى ذلك تخصيص ١٠ ٪ من الوحدات السكنية المنفذة بمجتمع العاشر من رمضان لأفراد القوات المسلحة ، وهي نوعية من الحاصلين على وحدات سكنية لا علاقة لها بمجتمع العاشر من رمضان والذي هو في الأصل مجتمع صناعي يوفر فرص العمل والسكن للراغبين في الإقامة فيه ، وفي نفس الوقت يحتاجهم هذا المجتمع الجديد .

وكان من نتيجة ذلك أن ظهر عدد من الظواهر غير الصحية بمجتمع العاشر من رمضان في مقدمتها بيع الوحدات السكنية التعاونية بطرق غير قانونية . فالأصل في تملك هذه الوحدات هو عدم بيعها إلا بعد سداد قيمتها بالكامل ومضى ما لا يقل عن عشر سنوات . وهنا يتم اتباع عدد من الطرق الملتوية وغير القانونية في بيعها من خلال عمل توكيل خاص للمشتري غير قابل للإلغاء يميز له التصرف في الوحدة السكنية مع التنازل عن العقد المكتوب والمحرر من الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان ، أو جهاز تنمية مدينة العاشر من رمضان . بل ومن بين هذه الظواهر غير الصحية القيام بتأجير الوحدات السكنية التعاونية بأسعار مرتفعة بلغت ما لا يقل عن مائة وخمسين جنيها للشقة نموذج (٢) ، ٢٠٠ — ٣٠٠ للشقة نموذج (٤) ، ٤٠٠ — ٥٠٠ للشقة نموذج (٣) ، وما لا يقل عن ٥٠٠ جنيه للفيلا نموذج (٥) . ويستأجر هذه الوحدات بطبيعة الحال المشروعات للعاملين بها . وهنا يتم إسكان عدد كبير من العمال في شقة واحدة لا يقل في المعتاد عن ١٠ — ١٥ فردا ، الأمر الذي يؤدي إلى مضايقات للقاطنين بنفس المبنى ، أو لشاغلي الوحدات السكنية بالعمارات المجاورة . وغنى عن البيان أن هذه الظواهر غير الصحية تؤدي إلى عدم ترغيب المواطنين للإقامة في مجتمع العاشر من رمضان .

٣ — عدم وجود شبكة مواصلات منتظمة تربط المدينة بالمدين والمحافظات المجاورة لها . فالأمر كان يقتصر على مشروع مواصلات المدينة بإمكاناته المحدودة ، وخطوطه غير المنتظمة والذي قدمه جهاز تنمية مدينة العاشر من رمضان حتى نهاية عام ١٩٨٦ كمساهمة مؤقتة لربط المدينة بالقاهرة ، وخطوط شركة أتوبيسات شرق الدلتا التي تعمل فقط وعلى فترات متباعدة حتى الساعة الخامسة مساء تم مدتها حتى الساعة الثامنة مساء مع مطلع عام ١٩٨٧ . ولقد ترتب على عدم انتظام خطوط المواصلات

العامة ظهور عدد من النتائج الضارة في مقدمتها اضطراب المشروعات الصناعية والخدمية بالمدينة إلى تيسر أتوبيسات لنقل العاملين بها ، الأمر الذى ضاعف من التفككات الإضافية التى تتحملها هذه المشروعات ، وأفقدها بالتالى جانباً من الميزات التى منحها القانون رقم ٥٩ لعام ١٩٧٩ فى شأن المجتمعات العمرانية الجديدة . ومن بين هذه الآثار غير الحميدة أيضاً الهجرة المضادة لعدد من الأسر التى كانت تعمل من قبل بالمدينة وذهبت للبحث عن فرص عمل أخرى بمحافظات القاهرة والإسماعيلية والشرقية ، مع عدم ترغيب الأسر الجديدة للعمل والإقامة بالمدينة . بل من بين هذه الآثار الضارة أيضاً قيام عدد من سائقي التاكسى بتقاضى أجور مرتفعة لنقل العاملين بالمدينة يومياً داخل وخارج المدينة مما يؤدى إلى فقدان جانب من الميزة النسبية التى كانوا يحصلون عليها من ارتفاع الأجور بالمدينة من ناحية ، وضغطهم على أصحاب المشروعات الصناعية لتقاضى بدل انتقال ، وهو ما ينعكس فى ارتفاع تكاليف الاستثمار والإنتاج بمدينة العاشر من رمضان .

٤- غياب الوسائل الترفيهية ووسائل قضاء أوقات الفراغ بالمدينة رغم وجودها أصلاً فى التخطيط العام للمدينة ، الأمر الذى جعل من حياة الأسر المقيمة بالمدينة أمراً شاقاً ، واضطرار الكثير منهم للسفر إلى القاهرة أو الإسماعيلية لقضاء أوقات الفراغ وبالتالى عدم الارتباط اجتماعياً بالمدينة .

٥- سوء تشطيب الوحدات السكنية المقامة والتى نفذتها شركات المقاولات التابعة للقطاع العام وضعف الرقابة الفعلية عليها من جانب جهاز تنمية المدينة ، هذا فى الوقت الذى تترأخى فيه معدلات إقبال المواطنين الحاجزين لأراضى الإسكان عن بناء الوحدات السكنية لعدم وجود طلب فعلى على الوحدات السكنية من ناحية ، ولقيام الكثير من هؤلاء الحاجزين لأراضى الإسكان بشرائها ليس لأعمال البناء ، وإنما لأغراض المضاربة على الأراضى . ولقد انعكس ذلك بطبيعة الحال فى انخفاض معدل بناء الوحدات السكنية الجديدة ، وضعف مشاركة القطاع الخاص فى الإسكان بالمدينة .

جامع القول - إذن - أن هناك عدداً من المشاكل والمواقف التى صاحبت تجربة إقامة المجتمع الجديد بمدينة العاشر من رمضان والتى ظهرت نتائجها غير الحميدة فى

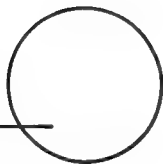
وجود اختلاف كبير بين الأهداف المخططة والأرقام المنفذة ، وهى أمور يمكن الاستدلال عليها من البيانات والأرقام التالية :

□ لم يتعد حجم السكان الفعلى بالمدينة مقدار ٤ % من حجم السكان المخطط له عام ١٩٨٢ . كذلك انخفضت معدلات الإضافة إلى السكان فى هذه المدينة من ٧٥ % فى عام ١٩٨١ إلى ٢٨ % فى المتوسط فى عام ١٩٨٢ . بل إن عدد السكان لم يتجاوز عام ١٩٨٦ ١٥ ألف نسمة ، فى حين كان حجم السكان المخطط فى هذا العام يتجاوز ٢٠٠ ألف نسمة ، وهو اختلاف كبير بين الأرقام الفعلية والأرقام المخططة .

وجود اختلاف كبير بين الأرقام الفعلية والأرقام المخططة الخاصة بفرص العمل بالمجتمعات والمدن الجديدة بمدينة العاشر من رمضان . فلم تحقق العمالة الفعلية إلا حوالى ٨,٤ % من إجمالى العمالة المخططة عام ١٩٨٢ ، حيث كان يجب أن تصل العمالة الفعلية إلى حوالى ٥٠ % من إجمالى العمالة المخططة فى ذلك العام والذى يمثل نصف المدة المحددة لانتهاى المرحلة الأولى . كذلك بلغت نسبة العمالة الصناعية الفعلية ١٥,٥ % فى عام ١٩٨٢ من إجمالى العمالة الصناعية المخططة حتى نهاية المرحلة الأولى ، فى حين كان يجب أن تصل هذه النسبة إلى ٥٠ % من إجمالى العمالة الصناعية المخططة . من هنا يمكن القول أن هدف خلق فرص عمل جديدة بمقدار ١٥٠ ألف عام ٢٠٠٠ يعتبر أمراً بعيد المنال .



نتائج وتوصيات الجزء الثاني



أولا : النتائج :

استمرضنا في البابين الثالث والرابع وعلى مدى ستة فصول كاملة « استراتيجيات
العلموج الاقتصادى المصرى حتى عام ٢٠٠٠ » والتي اخترنا منها اثنين فقط
هما :

- استراتيجية تنمية الصادرات المصرية .
- استراتيجية إنشاء المجتمعات الجديدة .

ويرجع اختيار هاتين الاستراتيجيتين والاقتصاد عليهما لقناعات يؤمن بها
الكاتب ، وتمثل بصفة أساسية في أن كليهما يتطلب تغيير المفاهيم والأساليب الإدارية
والاقتصادية التى تنتهجها الدولة فى الوقت الراهن وبشكل يتطلب القضاء على ظاهرة
« بيروقراطية الجهاز الإدارى المصرى » ، ويؤمن للقطاع الخاص طريقه نحو المشاركة
الفعالة فى دفع عجلات التنمية الاقتصادية فى إطار العدالة الاجتماعية التى نجحت ثورة
يوليو عام ١٩٥٢ فى إرسائها .

فاستراتيجية تنمية الصادرات المصرية تتطلب إحداث تغيير شامل فى نمط التنمية
الاقتصادية الذى انتهجته الدولة فى العقود الثلاثة الماضية من القرن العشرين والقائم على
انتهاج سياسة « الإحلال محل الواردات » ، كما يتطلب أيضا تغيير أسلوب « إدارة

التنمية الاقتصادية ، وهو ما ينعكس بالتالى فى كافة قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى . فتنمية الصادرات ماهى إلا « عملية متصلة ومتكاملة الخطوات » ، وليس مجرد مجموعة من الإجراءات والحوافز ، فالأمر يتطلب إحداث تغيير هيكلى فى الاقتصاد القومى .

وفى ظل التغيير الهيكلى الذى تتطلبه استراتيجية تنمية الصادرات تظهر أهمية وضرورة انتاج « استراتيجية إنشاء المجتمعات الجديدة » من خلال استحداث أقطاب جديدة للنمو الاقتصادى تدفع من خلالها عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بخطوات وثابة إلى الأمام . ويتوقف نجاح الاستراتيجية الأولى فى الأجل الطويل على مدى التقدم الذى يحدث فى مجال إنشاء المجتمعات الجديدة ، وهو مجال يظهر دون شك قدرة كل من القطاع العام والقطاع الخاص على التعاون فيما بينها فى ظل شروط تنافسية متكافئة لخضوعها جميعا لإطار موحد من التشريعات الاستثمارية ، وسيادة بيئة استثمارية واحدة لمشروعات كل من القطاعين التى يتم إقامتها بالمجتمعات الجديدة . وفى ظل هذه المفاهيم التى أرسيناها فى الجزء الثانى من هذا الكتاب يمكن التوصل إلى النتائج التالية للتحليل المرتبط « باستراتيجيات الطموح الاقتصادى المصرى » :

١ - تشكل قضية « الدولة المشقة » فى مصر العقبة الرئيسية التى تقف حجر عثرة أمام الجهود الرامية لتنمية الاقتصاد المصرى حيث تشكل حاجزا ضخما بين مستويات صنع القرار الاقتصادى والمستويات الإدارية القائمة على تنفيذه . ويرجع ذلك - على نحو ما قدمنا - إلى تشريعات وقوانين العمل المصرية المنقولة من تجارب الدول الاشتراكية فى فترة ما بين الحربين وما بعدها ، وفى مقدمتها تشريعات وقوانين العمل اليسوغوسلافية دون متابعة للتطورات والتعديلات التى طرأت على هذه التشريعات والقوانين فى العقود الأربعة الماضية من القرن العشرين . يضاف إلى ذلك طبيعة العلاقة التعاقدية بين مالكى الأراضى الزراعية ومستأجرها ، ومالكى العقارات السكنية ومستأجرها حيث تحول بمقتضاها المستأجر إلى المستفيد الأول الذى يقف فى مركز القوى ، والمالك الذى يقف فى المركز الضعيف بعد أن حرم من مزايا ومنافع ملكيته للأرض الزراعية والعقارات السكنية . وكانت النتيجة الطبيعية لهذه التشريعات والقوانين أن تدهورت الإنتاجية الزراعية لتفتيت الحياة الزراعية ، واحتدت مشكلة الإسكان لمزوف القطاع الخاص عن دخول مجال الاستثمارات

السكنية في الستينات وحتى منتصف السبعينات ، في الوقت الذي تزايدت فيه الأعداد السكانية في الاقتصاد المصري ، مما ترتب عليه حدوث اختلال بين العرض والطلب على الوحدات السكنية .

وكان التراث الذي تمخض عن هذه التشريعات والقوانين المنظمة للعمل ، وللعلاقة بين المالك والمستأجر هو في وجود قطاع عام يعمل بأساليب البيروقراطية الحكومية ، وإحساس العامل المصري بأنه يعمل في « تكية القطاع العام »^(١) لإحساسه بالحماية التي وفرتها له تشريعات وقوانين العمل المصرية . ثم فقدان انتهاء مالكي الأراضي الزراعية والعقارات السكنية لممتلكاتهم ، وهو الانهيار الذي يتواجد في الغرائز السلوكية للإنسان والتي تدفعه دائما إلى السعي الدائب والمستمر لحماية ممتلكاته ، هذا في الوقت الذي انتقلت فيه حياة الأرض الزراعية للمستأجر انتقالا أبديا حيث يتم توارثها بين أفراد العائلة الواحدة . وفي اعتقاد هذه الدراسة أن هذه القوانين والتشريعات قد صدرت في فترة الخمسينات - وهي فترة انتقالية أعقبت انهيار عهد الإقطاع المصري - حيث كان المشرع المصري آنذاك يشعر بالحقد والمرارة من مظاهر الإقطاع المصري ، فجاءت هذه التشريعات والقوانين معبرة عن حالة المشرع المصري النفسية ، وهي حالة لاتعكس بالضرورة سلامة هذه التشريعات والقوانين ، أو اعتبارها معبرة عن فلسفة سادت خلال عقدي الخمسينات والستينات ، وهي حالة ملأتها صور الحقد والفرع التي تواجدت في الاقتصاد المصري إبان عهد الإقطاع .

٢- أظهرت تشريعات وقوانين الانفتاح الاقتصادي المصري ابتداء من عام ١٩٧٤ بدورها تناقضا واضحا بين « الفلسفة الاقتصادية » التي صاغ معالمها المشرع المصري في انتاج فلسفة « اقتصاديات السوق » وإطلاق حرية القطاع الخاص للمساهمة في خطط التنمية الاقتصادية المصرية ، وبين السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة ممثلة في قوانين الاستثمار المختلفة ، ونظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، وإطلاق حرية القطاع الخاص في دخول مجالات الاستيراد والتصدير .

(١) راجع في هذا أيضا المحاضرة التي ألقاها الأستاذ الدكتور سلطان أبوعلى يوم ١٩٨٧/٢/١١ تحت عنوان « مبركات أساسية للخطة الخمسية المقبلة » بقر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتوزيع .

ويأتى هذا التناقض بدوره كرد فعل للحالة النفسية التى صاحبت ظهور الأزمة الاقتصادية المصرية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، والافتتاح بأن تشريعات وقوانين الانفتاح الاقتصادى سوف تساهم فى مواجهة هذه الأزمة بعد أن تأكد للدولة أن تراث الستينات وعهد القطاع العام لا يمكن لها مواجهة المشكلات الاقتصادية المتركمة . فصاحبت المشرع المصرى العجلة فى إصداره للقوانين والتشريعات : فشجع القطاع الخاص على الاستيراد ، بينما ترك قطاع التصدير تحكه فلسفة وتشريعات الستينات ، أى : أنه دفع عجلات التواقتصادى لاقتصاديات التسرب « الاستيراد » ، بينما ترك اقتصاديات الحظن « التصدير » تتردى فى وجود مناخ السياسات الاقتصادية التى تم توارثها من الستينات من القرن العشرين .

٣- يشن قطاع التصدير المصرى - شأنه فى ذلك شأن قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى - من حالة من البيروقراطية وطول الإجراءات والتعقيدات الروتينية ، وانعدام أو اختفاء الحوافز التى يشرف على تنفيذها جهاز إدارى بيروقراطى ماتت فيه روح المبادرات الفردية ، بحيث تشكل فى وقتنا الحاضر أكثر العقبات أمام الجهود الرامية لصياغة استراتيجية قصيرة الأجل لتنمية الصادرات . لهذا ليس غريبا أن تشكل تكلفة الإجراءات التصديرية حوالى ٢٧٪ - ٣٧٪ من جملة تكلفة السلع المصدرة إلى الأسواق الخارجية ، وهى نسبة كفيفة بخلق كل مظاهر الإحباط لدى راغبي التصدير إلى الأسواق الخارجية . وإذا تأمل صانع القرار الاقتصادى فى مصر تجارب الدول الأخرى التى سبقتنا فى مجال تنمية الصادرات اتضح له على الفور كيف ساهمت الحكومات المصرية المتعاقبة فى عهد الانفتاح الاقتصادى وقبله فى حرمان الاقتصاد المصرى من تصدير الكثير من سلع التفوق النسبى ووبالتالى ضياع جانب هام من موارد الصرف الأجنبى التى كانت تقنيه عن الالتجاء والإفراط فى الاقتراض الخارجى الذى أدخل الاقتصاد المصرى فى دوامة « الحلقة الدائرية للديون الخارجية » ، و« الحلقة الدائرية التضخمية » .

٤- يظهر التطبيق العملى للقانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ أن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لم تستفد من كثير من الصلاحيات والسلطات التى خولها لها المشرع المصرى فى سبيل إقامة المجتمعات الجديدة ، وفى مقدمتها ، نصت عليه المادة (١٣) من القانون

المذكور. فبمقتضى هذه المادة تمنح الهيئة والأجهزة التابعة لها من الصلاحيات والسلطات الممنوحة للمحليات ، وهونص لم تستفد منه الهيئة كثيرا حيث اعتمدت في سبيل تنمية المجتمعات الجديدة على الوزارات والمصالح الحكومية الأخرى ، وهو ما أفقدها كثيرا من الاختصاصات والصلاحيات اللازمة لإقامة المجتمعات الجديدة ، وما يخشى معه من زحف الروتين والبيروقراطية تدريجيا إلى هذه المجتمعات والمدن الجديدة ، الأمر الذى يفقدها في المستقبل القريب كثيرا من حيويتها وديناميكيته التى استهدفها المشرع بإصداره للقانون رقم ٥٩ لعام ١٩٧٩ . فعلى مدينة العاشر من رمضان نجد أن كافة الخدمات والأنشطة دخلت في تبعيتها لمحافظة الشرقية بمجهازها الإدارى العتيق الذى لم يمكنها نفسها من حل كثير من المشاكل التى تعترض المدن والقرى التابعة للمحافظة ، وتنتج مدينة ٦ أكتوبر من حيث توفير الخدمات والأنشطة محافظة الجيزة وماتعانيه هى من نقص فى الخدمات ومشاكل التركيز السكانى بها . بل ما هو أغرب من ذلك أن مدينة السادات العاصمة الإدارية المقترحة لمصر تتبع من حيث توفير الخدمات لمحافظة المنوفية وماتعانيه هى من مشاكل نقص المرافق وخدمات الصحة والتعليم وتخلف الجهاز الإدارى بها .

ويبدو لهذه الدراسة أن التجربة المصرية لم تستفد كثيرا من أسباب فشل التجربة الفرنسية في عقد السبعينات في مجال إقامة المجتمعات والمدن الجديدة ، في عقد السبعينات حيث يرجع هذا الفشل خلال هذا العقد لأسباب إدارية تتعلق بطبيعة عمل الهيئة المنوطة بالإشراف على المجتمعات والمدن الجديدة الفرنسية . فلقد اعتمدت هذه الهيئة على القطاع الخاص في تنفيذ هذه المجتمعات والمدن واستعانت بالخبرات والإشراف على توفير الخدمات والبنية الأساسية للمدن القائمة المجاورة لها ، وهذا هو نفس النمط المصرى في إقامة وإنشاء المجتمعات الجديدة . ولا شك أن كلا النموذجين يختلف عن النموذج الإنجليزى حيث تولت الدولة زمام المبادرة ، وقامت هى بتمويل وبناء البنية الأساسية ، واختارت لها نموذجا مستقلا في مجال توفير الخدمات كالصحة والتعليم وغيرها من المرافق والخدمات .

لهذا توصى الدراسة بأهمية اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة للحد من زحف البيروقراطيات المحلية القائمة على المجتمعات الجديدة وهى في أول مراحل نموها ، حتى يظل الوليد سليما من الناحية الصحية ، و يستطيع أن ينمو بعيدا عن القيود والأغلال التى

كبلت الاقتصاد المصرى ، وأدت إلى نشوء التكلس السكانى فى محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية ، مع تحف شديد وظاهر لباقى محافظات الجمهورية . فلابد من تحليل خطط الخدمات والمرافق لكى تكون هذه المجتمعات والمدن الجديدة مكتفية ذاتيا ومستقلة بذاتها ، مع تطوير الأجهزة الإدارية المشرفة عليها بما يضمن لها سرعة اتخاذ القرار وكفاءته .

٥- يؤخذ على القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ - شأنه فى ذلك شأن القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ - أنه قد أحال فى الحالات التى لم يرد فيها نص إلى فروع القانون العام ، وهو ما يعنى عجلة المشرع فى إصداره لقانون المجتمعات العمرانية الجديدة ، وعدم التأنى فى دراسة هذا القانون ، وعدم الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والنامية التى سبقتنا فى هذا المجال . ذلك أنه لا بد من إيجاد قانون متكامل ينظم المجتمعات العمرانية الجديدة بحيث يبنى عن الحاجة إلى فروع القانون العام الأخرى ، حتى لا تمتد أوجه القصور التى يعانى منها قانون الحكم المحلى وتحمله الشديد إلى المجتمعات العمرانية الجديدة ، وهى نقطة تحذر هذه الدراسة من مغبة الوقوع فى أخطائها .

٦- من الملاحظ عدم جدية الحكومة فى اختيارها مدينة السادات كعاصمة إدارية نظرا لضآلة حجم الإنفاق على هذه المدينة منذ إنشائها وحتى الآن ، وإلى عدم الجراءة الإدارية فى نقل الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة إلى المدينة . لهذا توصى الدراسة بضرورة وضع تصور متكامل لمدينة السادات لكى تؤدى وظيفتها الاقتصادية والسياسية ، ووضع خطة تنفيذية على مراحل لنقل الحكومة إلى هذه المدينة ، وإنشاء مركز مالى وتجارى يمكن من خلاله توجيه السياسات الاقتصادية والمالية فى الدولة بعيداً عن اختناقات القاهرة الكبرى .

ثانيا : التوصيات :

وفى إطار التحليل الذى عرضناه فى الجزء الثانى من هذا الكتاب ، وفى ضوء النتائج التى توصلنا إليها فى ضوء هذا التحليل ، تود هذه الدراسة تقديم عدد من التوصيات التى تستهدف فى التحليل الأخير دفع « استراتيجيات الطموح الاقتصادى المصرى » بخطى وثابة إلى الأمام . وفيما يلى جانب من هذه التوصيات :

٦ توصى هذه الدراسة أولاً وقبل كل شئ بضرورة إحداث هزة في الجهاز الإدارى المصرى بالشكل الذى يجعله قادراً على استيعاب قضايا الإصلاح الاقتصادى والإدارى . ولعل إعادة النظر فى تشريعات وقوانين العمل المصرية يعد أولى الخطوات البناءة على هذا الطريق بحيث تلتفى الحماية المطلقة للعاملين فى الدولة ، والإقرار الواضح والصريح لمبدأ الثواب والعقاب ، وإلغاء مبدأ الترقية بالأقدمية المطلقة بالنسبة للمستويات الإدارية العليا بحيث يمكن للقيادات الإدارية العليا أن تضم لصفوفها أفضل الكفاءات ، وتتمكن من تطبيق مبدأ العقاب والثواب بالشكل الذى يدفع بالإنتاج ومعدلاته إلى المستويات المنتظرة منها .

• خلق التكافؤ بين القطاع العام والقطاع الخاص فى مجالات الإنتاج والتوزيع والتوظيف والأجور ، بحيث تعمل وحدات هذين القطاعين بنفس الشروط السعوية والتنافسية ، تشجيعاً للإنتاج والارتقاء بمستويات الجودة . ويتحقق ذلك بتغيير مفاهيم « الإدارة الاقتصادية القومية » من خلال الفصل بين الملكية والإدارة ، وإعطاء القطاع العام الفرصة لتحديد أسعار منتجاته بالشكل الذى يمكنه من تحقيق هامش للربح حتى يتسنى لوحده مختلفه إجراءات عمليات الإحلال والتجديد التى يتطلبها الإنتاج المتنامى .

• تطوير قطاع التصدير من خلال خلق نظام متكامل لحوافز التصدير ، وتبسيط إجراءاته المختلفة . ولعل تجارب الدول النامية التى سبقتنا فى هذا المجال تعد مؤشراً هاماً لخلق النظام المقترح لحوافز التصدير ، وتحديد الخطوات الإدارية الهامة التى يتطلبها إتمام الخطوات الإدارية لتشجيعها وتقويتها والعمل على وضوحها ، وتحديد تلك الخطوات التصديرية غير الهامة لإلغائها لكى تفسح المجال أمام الحركة الديناميكية للتصدير لأن تناسب دون معوقات (راجع فى هذا الخصوص الملحق السابع الخاص بتجارب الدول النامية الأخرى فى مجال التصدير) .

• ضرورة النظر إلى استراتيجية تنمية الصادرات فى أجلها الطويل على أنها جزء لا يتجزأ من قضية تطوير هيكل الإنتاج القومى وفقاً لمبدأ أو قاعدة الميزة النسبية أو المقارنة . وفى ضوء ذلك يجب الأخذ فى الاعتبار أهمية تحديد صناعات أو خطوط تصديرية كاملة

يخصص إنتاجها للأسواق الخارجية وفقا لاعتبارات الجودة التي تتطلبها طبيعة المنافسة في الأسواق الدولية .

● لابد من فهم وتطبيق المادة (١٣) من القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة بالشكل الذى يمكن من إقامة جهاز إدارى كفء يتحمل تبعات ومسؤوليات تنمية المجتمع الجديد بمدينة العاشر من رمضان . ويتطلب تنفيذ هذه التوصية دراسة تجربة المجتمعات الجديدة الناجحة في المملكة المتحدة ، وأخذ الخبر الكافى من أسلوب تنفيذ المجتمعات الجديدة في فرنسا نظرا لفشل هذه التجربة الأخيرة في عقد السبعينات ، الأمر الذى دفع بالسلطات الفرنسية إلى إعادة النظر في هذه التجربة ، والاستفادة من مقومات نجاح التجربة الإنجليزية ، وتعديل استراتيجية المجتمعات الجديدة الفرنسية مع مطلع الثمانينات . كذلك يتصرف مضمون هذه التوصية إلى ضرورة تبعية أجهزة الخدمات المختلفة في مجالات الصحة والتعليم والمواصلات والقوانين والتجارة الداخلية للجهاز الإدارى الجديد المقترح إقامته إعمالا لنص المادة (١٣) من القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة .

● ترسيخ ماهيم العائد الاجتماعى لدى أجهزة الخدمات بالمدينة ، وبصفة خاصة جهاز النقل العام الذى يتطلب الأمر إقامته فورا ، وبالشكل الذى يمكنه من ربط المدينة بباقى المحافظات والمدن المجاورة للمساهمة في إحداث انتعاش سكانى بالمدينة ، ولتوفير انتظام وصول العمالة إلى مواقع العمل بالمشروعات الصناعية في مواعيدها المحددة حيث تعمل هذه المشروعات بنظام وريديات التشغيل . وترجع أهمية هذه التوصية إلى ما تذهب إليه شركة أتوبيسات شرق الدلتا من ربط عدد الخطوط ومواعيدها بمقدار العائد المتحقق من تسيير هذه الخطوط ، وبعد ذلك في واقع الأمر قصورا واضحا في فهم البعد الاجتماعى لتنمية هذه المجتمعات . فالأصل أنه في حالة تسيير خطوط جديدة للمواصلات فإن الأمر يتطلب حساب العائد الاجتماعى ، وليس العائد الاقتصادى المباشر الذى تجنيه الشركة المهيمنة على تسيير خطوط المواصلات .

بل أغرب من ذلك أنه حينما تم عرض هذه المشكلة على هيئة النقل العام بالقاهرة فوافقت على تسيير خطوط من القاهرة إلى مدينة العاشر من رمضان بشرط التزام جهاز تنمية المدينة بضمان عائد لا يقل عن مبلغ ٧٥ جنيها للمرة الواحدة يوميا ، بمعنى أنه إذا لم يتحقق هذا العائد يوميا للسيارة الواحدة ، يتحمل جهاز تنمية المدينة الفرق بين العائد

المتحقق والقيمة المتحقق عليها . وتظهر هذه الحقائق عدم وعى الأجهزة المختلفة بالدولة بقضية المجتمعات الجديدة ودورها المنتظر في تنمية الاقتصاد القومى .

- تمديد نسبة لا تقل عن ٨٠٪ من الوحدات السكنية التى تبنيها الدولة بالمجتمعات الجديدة لكى توزع على الشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم الثلاثين سنة . فالشباب فى هذه المرحلة من العمر يكونون أكثر استعدادا ورغبة فى الإقامة بالمجتمعات الجديدة نظرا لحاجتهم إلى وحدات سكنية وفرص عمل من ناحية ، وعدم زواجهم أو على الأقل عدم إنجابهم لأطفال كبار السن من ناحية أخرى . وعليه فإنه يسهل تطويعهم للإقامة فى هذه المجتمعات أكثر من غيرهم من الذين تجاوزوا سن الثلاثين ، وتزايدت ارتباطاتهم العائلية .

غير أن الأخذ بهذه التوصية يستلزم تعديل نظام التمليك التعاونى ، وإدخال نظام إيجار الوحدات السكنية حتى يتسنى للشباب الحصول على هذه الوحدات بالشكل الذى يتناسب مع قدراتهم المالية . ومن الواضح أن الأخذ بهذا النظام الجديد من شأنه أن يزيد من تكاليف إنشاء المجتمعات والمدن الجديدة ، ولكنه يعتبر فى نفس الوقت الضمان الكافى لحسن استغلال الاستثمارات المنفقة فى هذه المجتمعات .

- ونحو تحسين البيئة الاستثمارية فى الاقتصاد المصرى بوجه عام والمجتمعات الجديدة بوجه خاص ، فإن هذه الدراسة تؤكد على ماسبق أن توصلت إليه فى الجزء الأول من هذا الكتاب حول ضرورة مراجعة قوانين الاستثمار المختلفة العاملة فى مصر وهى القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ فى شأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، والقانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ فى شأن المجتمعات العمرانية الجديدة ، والقانون ١٥٩ فى شأن تكوين الشركات ، والقانون رقم ١ فى شأن الاستثمار السياحى ، وقوانين الصناعة واستصلاح الأراضى . ويرجع الهدف الأساسى من وراء هذه المراجعة إلى الرغبة فى توحيد هذه القوانين فى « قانون موحد للاستثمار القومى » فى مصر ، ويغنى فى الوقت نفسه عن الإحالة إلى فروع القانون الأخرى . ويتطلب توحيد هذه القوانين أيضا توحيد الجهات المختصة بالإشراف على تنفيذها فى هيئة واحدة يمكن أن نطلق عليها « الهيئة العامة للاستثمار القومى » تتولى الإشراف على كافة العمليات المتعلقة بالاستثمارات الوطنية والأجنبية فى جميع مراحلها منذ الحصول على التراخيص والموافقات الخاصة بها ، إلى مراحل التنفيذ

والإنتاج والتسويق . وتؤكد هذه التوصية التكامل بين النتائج والتوصيات التي انتهت إليها دراسات الجزء الأول ، ونتائج توصيات الدراسات التي قدمها الجزء الثاني من هذا الكتاب ، الأمر الذي يؤكد العلاقة الوثيقة بين التحليل الاقتصادي الذي قدمناه لتشخيص الواقع الاقتصادي المصري ، وذلك التحليل الخاص باستراتيجيات الطموح الاقتصادي المصري .





قائمة المشروعات الصناعية بالمدن الجديدة للمصريين في إطار التنظيم الاستثماري
المعمول به اعتباراً من ١٢ يناير ١٩٨٦ .

أولاً : قطاع الصناعات الغذائية :

- ١ — صناعة الألبان (جبن أبيض — جبن جاف — زبادى — مثلجات —) آيس كرم) ... الخ .
- ٢ — استخلاص الزيوت من البذور وتكريرها وتعبئتها فيما عدا بذرة القطن .
- ٣ — إنتاج الأعلاف من خامات غير تقليدية .
- ٤ — إنتاج المنظفات الصناعية وبخاصة قليلة الرغوة التى تصلح للغسالات الأتوماتيكية .
- ٥ — إنتاج الأغذية والمشروبات الغازية الخاصة المحددة الطاقة والتي تصلح لمرضى السكر بشرط الحصول على موافقة وزارة الصحة متضمنة فى الموافقة .
- ٦ — صناعة الأغذية المحفوظة بأنواعها وتشمل :
 - أ — حفظ وتعبئة خضروات وفواكه بالتعليب والتجميد بشرط الحصول على التامات الزراعية من الأراضى المستصلحة .
 - ب — إنتاج صلصة الطماطم ومشتقاتها بشرط الحصول على الطماطم اللازمة من أراضى الاستصلاح الجديدة .
 - ج — العصائر والمربات .

- د- التعبئة الطازجة للخضر والمفاكهة .
- هـ- إنتاج أغذية الأطفال .
- و- أغذية نصف مجمدة .
- ٧- تصنيع وتجهيز وإعداد وتعبئة اللحوم .
- ٨- مخازن التبريد ومصانع الثلج .
- ٩- صناعة الحلوى الطحينية والطحينة .
- ١٠- مستحضرات التجميل .
- ١١- صناعة الحلوى الجافة والشيكلاته .
- ١٢- العجائن ومستحضراتها .
- ١٣- الحلوى من عجين والبسكويت .
- ١٤- الأعجينة الغذائية (المكرونه) .
- ١٥- علف الدواجن بشرط أخذ موافقة وزارة الزراعة قبل موافقة الهيئة .
ويشترط أولا : الحصول على موافقة وزارة التموين على صرف حصص دقيق قبل الحصول على موافقة الهيئة .

ثانيا : قطاع صناعات الغزل والنسيج :

- ١- صناعة غزل الخيوط والدوبار والحبال من الألياف النباتية والحيوانية والصناعية .
- ٢- صناعة منتجات شغل السنارة بأنواعها سواء من الألياف الطبيعية أو الصناعية .
- ٣- صناعة اللباد والسجاد والكليم والأبسطة اليدوية والميكانيكية .
- ٤- صناعة خيوط الحياكة وخیوط التطريز .
- ٥- صناعة حل شرائق دودة القز .
- ٦- صناعة تمطين الكتان والكتيل وصناعة الكرمة .
- ٧- صناعة الملابس والمصنوعات الأخرى من الأقمشة .

٨- صناعة لوازم الملابس الجاهزة .

ثالثا : قطاع الصناعات الكيماوية :

● قطاع الأسمدة :

- ١- إنتاج أسمدة آزوتية وأهمها سماد نترات النشادر وسماد النشادر.
- ٢- إنتاج أسمدة مركبة ومخلوطة مثل سماد نتروفسفات وسماد داي أمونيوم فوسفات .
- ٣- أسمدة ورقية .
- ٤- أسمدة عضوية من المخلفات .
- ٥- أسمدة بوتاسية .

● قطاع البلاستيك :

- ١- إنتاج أجزاء السيارات البلاستيك مثل (كرسى ، تابلو ، إكصدام ، عجلة القيادة ... الخ) .
- ٢- إنتاج مستلزمات صناعة الغزل والنسيج من البلاستيك (قطع غيار ماكينات ، أقماع ... الخ) .
- ٣- إنتاج الخيوط البلاستيك بأنواعها المختلفة لإنتاج خيط الصيد ، الحبال بأحجامها المختلفة .
- ٤- إنتاج جميع منتجات البلاستيك المختلفة للاستخدامات المنزلية والصناعية والزراعية .

● قطاع الورق والكرتون :

- ١- إنتاج ورق اللف الممتاز بطاقة إنتاجية قدرها ١٠٠ ألف طن سنويا ، ٨٠ % مصاص القصب ، ٢٠ % لب خشب مستورد .
- ٢- إنتاج ورق السجائر بطاقة إنتاجية قدرها ٧٠٠٠ طن سنويا ، ٨٠ % لب مصاص محلى ، ٢٠ % لب خشب مستورد .
- ٣- إنتاج فلتر السجائر .

● قطاع الصناعات التحويلية :

- ١ — إنتاج العبوات المرننة ورق مغطى ومعالج .
- ٢ — إنتاج كافة أنواع العبوات المتطورة اللازمة للتعبئة والتغليف .
بالنسبة للورق :
- ١ — ورق التيشور (تمويل)
- ٢ — ورق الحائط .
- ٣ — علب الكرتون العادية و دبل كس .
- ٤ — خامات الأخشاب الصناعية .
- ٥ — الطباعة بأنواعها .

مجالات صناعة مواد البناء والحراريات :

- ١ — الطوب الطفلى والرملى والأسمنتى والبلوكات الجبسية .
- ٢ — البلاط الأسمنتى والموزايكو :
- ٣ — الأسمنت .
- ٤ — المواسير الفخارية .
- ٥ — كيماويات البناء والدهانات العازلة للرطوبة .
- ٦ — التحف الفنية الخزفية الزجاجية .
- ٨ — زجاج السيارات والأثاث (باستخدام الزجاج المسطح المنجى من الصنع القائم الجارى تنفيذه فى العاشر من رمضان) .
- ٩ — الزجاج الحرارى والمتبادل .
- ١٠ — تانكات المياه الغير جلاس .
- ١١ — الألياف الزجاجية (المستخدمة فى أغراض العزل الحرارى والتسليح) .
- ١٢ — الكريستال والأوبالين (نجف وأدوات مائدة كريستال)

١٣ - أدوات المائدة الزجاجية .

● منتجات كاوتشوك :

أ - خراطيم سائل الفرامل لصناعة السيارات .

ب - سيور الكاتينة للسيارات .

ج - جوتس و ابرونز (قطع غيار صناعة الغزل والنسيج) .

● الكيماويات :

١ - مادة صوديوم ترائى بولى فوسفات .

٢ - سيليكات الصوديوم .

٣ - سلفات الصوديوم .

٤ - بور بورات الصوديوم .

● المبيدات :

١ - إنتاج المواد الفعالة اللازمة لتشكيل المبيدات .

٢ - إنتاج المبيدات المنزلية .

رابعاً : قطاع الصناعات الهندسية : مشروعات هندسية يمكن الموافقة عليها :

١ - الأثاث المعدنية .

٢ - الموبيليات الخشبية .

٣ - الستائر المعدنية .

٤ - إكسسوارات الستائر المعدنية .

٥ - الأبواب والشبابيك الخشبية .

٦ - الأبواب والشبابيك الألومنيوم .

- ٧- إكسوارات الأبواب والشبابيك الألومنيوم .
- ٨- مسامير الإبرة والبرمة الخشابي والصاج وسلك الرباط المحمر .
- ٩- الحواط العازلة .
- ١٠- الحنفيات والخلاطات المتطورة (بدون جلدة) .
- ١١- الصاج المخرج والقطاعات من الصاج .
- ١٢- السلك المنسوج .
- ١٣- السلك الشائك وسلك الأسوار .
- ١٤- السلك الممدد .
- ١٥- الشدادات المعدنية باستخدام المواسير من الإنتاج المحلي الجارى .

• مشروعات هندسية يفضل إقامتها بترخيص من إحدى الشركات العالمية المتخصصة :

- ١- قطع غيار السيارات واللوارى والأتوبيسات والميكرو باسات تشمل :
 - طلمبات ، زيت ، مياه .
 - القابض الإحتكاكى بملحقاته .
 - تيل الفرامل ، تيل الدبرياج .
 - أجهزة الفرامل - التروس وجلب التحميل وطارات الدينامو والكرنك وخلافه .
 - أجهزة التوجيه والقيادة .
 - صمامات عادم ، حر .
 - عمود الكردان .
 - الأكسات الأمامية والخلفية .
 - أجزاء بلاستيك ومطاط وحليات .
 - البوجهيات - الأبلاطين - الكوندنسر .
 - أجهزة كهربائية (دينامو - مارسين - موزع كهرباء - ملف اشتعال - قاطع الفيار - أجهزة الإشارة ...) .

- مبيّنات القياس والعدادات (حرارة — وقود — زيت — سرعات — شخ ..) .
- إيايات السيارات (ورقية — حلزونية) .
- الإكصندامات .
- طارات عجل السيارات .
- الجوانات بجميع أنواعها .
- روادخ الإرتجاج .
- باقى الصناعات المغذية لوسائل النقل (ركوب — لوارى — أتوبيسات) .
- ٢ — الصناعات المغذية لمقطورات الجر السريع (الأكسات — السوست — الجنوط — ميزان تعليق) .
- ٣ — مخازن التبريد وغرف التبريد .
- ٤ — ثلاجات العرض .
- ٥ — الصناعات المغذية للثلاجات .
- ٦ — غسالات نصف أتوماتيك (يفضل بدون تسخين كهربائى) .
- ٧ — غسالات الأطباق (يفضل بدون تسخين كهربائى) .
- ٨ — الساعات بجميع أنواعها .
- ٩ — ماكينات الطوب الأسمتى .
- ١٠ — الخلاطات الخرسانية ومعدات الخلط .
- ١١ — ماكينات الطباعة والأوفست والحروف .
- ١٢ — ماكينات القص للورق والصاج .
- ١٣ — الثنايات والمكابس بجميع أنواعها .
- ١٤ — معدات وآلات الميكنة الزراعية .
- ١٥ — أجهزة الرى الحديثة (فيها عدا مواسير البلاستيك والفونية) .
- ١٦ — ظلمبات الأعماق الفاطسة — ظلمبات المجارى .

خامساً : قطاع الصناعة الكهربائية والإلكترونية :

أولاً : مشروعات تتطلب التعاون مع شركة عالمية متخصصة والوصول إلى نسب تصنيع محلي مقبولة :

- ١ — أجهزة كهربائية منزلية (خلاط — سيشار — مكنسة — مكوى) .
 - ٢ — مكونات لوحات توزيع كهربائية .
 - ٣ — ترانس بلاست للمبات الفلورسنت والصوديوم والزرنيق .
 - ٤ — ستاتر للمبات الفلورسنت .
 - ٥ — مكثفات تحسين القدرة .
 - ٦ — منظمات التيار الكهربائي (ستابلزر) .
 - ٧ — وحدات تكييف هواء مركزي ووحدات تبريد .
 - ٨ — أجهزة إلكترونية متنوعة .
 - ٩ — وحدات كمبيوتر بأنواعه .
 - ١٠ — أجهزة قياس واختبار متنوعة .
 - ١١ — أجهزة إنذار السرقة .
 - ١٢ — أجهزة المراقبة .
 - ١٣ — شرائط تسجيل صوتية (كاميت) .
 - ١٤ — شرائط تسجيل مرئية (فيديو) .
 - ١٥ — مكونات إلكترونية (مقومات — ملفات — محولات — مكثفات .. الخ) .
- ثانياً : مشروعات تتطلب الوصول إلى نسب تصنيع محلي مقبولة :

- ١ — جميع الوحدات التي تعمل بالطاقة الشمسية وبخاصة سخانات مياه شمسية .
- ٢ — لوحات توزيع كهربائية ضغط منخفض .
- ٣ — كشافات كهربائية للمبات الفلورسنت والعادة .

٤- كشافات كهربائية للمبات الصوديوم والزنابق .

٥- ايريال تليفزيون .

٦- أدوات كهربائية (مفتاح - فيشة - بريرة) .

سادساً : قطاع الصناعات المعدنية :

١- المشروعات المتكاملة لإنتاج حديد التسليح (أفران الصهر ووحدات صب ودرفلة) .

٢- المشروعات النصف المتكاملة (وحدات درفلة أو صهر فقط) .

٣- مشروعات إنتاج شبك حديد التسليح .

٤- إنتاج الصلب المخصوص باستخدام تكنولوجيا متطورة .

٥- المواسير غير الملحومة .

٦- الدرافيل الزهر والصلب .

٧- الهياكل والمشكلات المعدنية المصنعة من المواسير الصلب المنتجة عمليا .

٨- تجهيز الخرقة .

● قوائم السلع الصناعية التى لا يرخص بإقامة منشآت صناعية لإنتاجها خلال

عام ١٩٨٦/٨٥

المشروعات الغذائية :

١- المسلى الصناعى والزيت النباتية من بذرة القطن .

٢- الصابون بنوعيه (صابون غسيل - صابون تواليت) .

٣- الدخان والمسل .

٤- إقامة عصارات لإنتاج العسل الأسود .

مشروعات الغزل والنسيج :

١- صناعة حلج الأقطان وكبسها .

- ٢- نسيج الخيوط الناتجة من صناعة الغزل بما فيها نسيج الخيوط الصناعية والحرير الصناعي .
- ٣- تبييض وصباغة وتجهيز الشعيرات والألياف والخيوط والمنسوجات ومنتجات شغل السنارة (التريكو) .

مشروعات كيمياوية :

- ١- الكرتون المضلع .
- ٢- صواني البيض .
- ٣- الورق المعامل والمعالج .
- ٤- المواسير البلاستيك فيما عدا الري بالرش والتنقيط .
- ٥- الجبس .
- ٦- الأمبولات .
- ٧- العبوات الزجاجية .
- ٨- المواسير الأسمتية سابقة التجهيز .
- ٩- الأدوات الصحية وخردواتها .
- ١٠- البلاط السيراميك والقيشاني .
- ١١- المواسير الفيبرجلاس .
- ١٢- الأرضيات الفينيل .
- ١٣- المدايغ .

• المشروعات الهندسية :

- عدادات المياه البلاستيكية .
- آلات الورش (الحارط ، المثاقيب ، القاشط ، أحجرة الجملخ) خارج مقاسات الإنتاج المحلي الحالي .

- مراحل بخارية (نظام الهدارات ، مواسير حسب بطاقة من ٥, إلى ١٢ طن بخار/ ساعة) ، غلايات مياه ساخنة .
- الرادياتيرات .
- محركات الديزل قدرات مختلفة .
- البساتم — الشميرات — الشنابر .

● الكابلات الكهربائية ضغط منخفض ومتوسط :

- المعزولة بالبلاستيك .
- المعزولة بالبولى إيثيلين المتشابك .
- المعزولة بالورق المشبع بالزيت .

● الأبراج الكهربائية :

- الإنشاءات المعدنية بمختلف أنواعها .
- الثلاثيات المنزلية الكهربائية والغسالات العادية والأوتوماتيك .
- موقد الطهى بالبوتاجاز والغاز الطبيعى والسخانات .

● مشروعات محظورة إقامتها لوجود إنتاج محلى منها ومشروعات جديدة :

- الجرارات الزراعية قدرة ٤٥ — ٦٥ حصان .
- عربات السكك الحديدية بضاعة وركاب .

● المشروعات الكهربائية :

- ١ — أجهزة تكييف هواء طراز الشباك وسبليت .
- ٢ — سخانات مياه كهربائية .
- ٣ — دفايات كهربائية .

- ٤ — مواقف كهربائية .
- ٥ — أجهزة تليفزيون .
- ٦ — البطاريات السائلة .
- ٧ — البطاريات الجافة .
- ٨ — المراوح الكهربائية .
- ٩ — دوائر مطبوعة .
- ١٠ — وحدات توليد الكهرباء (قدرات أكثر من ٧٥٠ ك . ف . أ) .
- ١١ — المحركات الكهربائية (أكثر من ٤٠ حصان) .
- ١٢ — محولات كهربائية كبيرة جهد عالي ومتوسط .
- ١٣ — سخانات وغلايات بخارية تعمل بالكهرباء .
- ١٤ — صناعة اللبمبات الكهربائية العادية .

● المشروعات المعدنية :

- أ — المواسير من النوعيات التالية :
 - ١ — الصلب الملحوم طولياً .
 - ٢ — الصلب الملحوم حلزونياً .
 - ٣ — الزهر بأنواعه .
- ب — درفلة الزنك .
- ج — درفلة الألومنيوم .



توصيات المؤتمر الاقتصادى العام الذى دعى إليه السيد رئيس الجمهورية خلال الفترة ١٣ - ١٥ يناير ١٩٨٢ (*) .

تناول هذا المؤتمر قضايا الاستثمار والسكان والزراعة والصناعة والإسكان والقطاع العام والعلاقات الاقتصادية الخارجية والاستهلاك والإنفاق والدعم . وفيما يلى أقدم موجزاً لما انتهت إليه مناقشات هذا المؤتمر :

- ١ - اهتم المؤتمر بموضوع تخفيض معدلات الزيادة السكانية بتنظيم الأسرة والتنمية الريفية وإنشاء مراكز تجمعات سكانية جديدة والعمل على توسيع رقعة الأرض المأهولة .
- ٢ - ضرورة إعادة توزيع العمالة المتاحة لإزالة الاختناقات الشديدة فى بعض القطاعات والفائض الكبير غير المستفاد منه فى قطاعات أخرى ، وذلك بتأهيل وتدريب قوة العمل وتشغيلها لكي تتحول الزيادة السكانية من عبء على كاهل الاقتصاد إلى مصدر للقوة والنماء .
- ٣ - ضرورة توفير الاستثمارات الكافية لإتاحة فرص عمل حقيقية للأعداد المتزايدة سنوياً من السكان وتخصيص حصيلة ما يصدر من البترول لهذا الغرض ، والاستعانة بالتدريب التحويلي لتوفير العمالة المطلوبة وتسهيل مشاركة شركات المقاولات الأجنبية لمواجهة القصور فى قطاع التشييد الذى يقع عليه عبء تنفيذ نصف الحجم الكلى للاستثمارات ، والإسراع فى فحص المشروعات تحت التنفيذ لاستكمالها أو الإيقاف عليها إذا كانت غير ذات أهمية .

* المصدر: البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ١٩٨٢/٨١ ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٢ .

٤- دعا المؤتمر إلى التكثيف الزراعى والميكنة الزراعية وادخال السلالات الجديدة من المحاصيل ، كما دعا إلى التوسع الأفقى فى مجال التوسيع الزراعى .

٥- تكون الأولوية لإنتاج السلع الوسيطة اللازمة للإنتاج الزراعى والتشييد والإنشاءات ، ولقطاع الصناعة والبتروى والقطاعات الأخرى ، يلها إنتاج الاحتياجات الشعبية الأساسية ثم رفع درجة التصنيع المحلى للسلع المستوردة بما يخلق عمالة منتجة وقيمة مضافة وتنفيذ برنامج لإحلال الواردات ، ثم البدء فى وضع الأسس التكنولوجية التنظيمية لصناعات فى قطاعات مختارة للتصدير على نطاق واسع فى السنوات التالية .

٦- لقى موضوع تطوير القطاع العام اهتماما باعتباره ركيزة الإنتاج الصناعى فى مصر بما يؤدى إلى رفع مستوى الكفاءة وإصلاح الهياكل التمويلية ومنح الإدارة العليا السلطات والصلاحيات التى تمكنها من التخطيط والإدارة والتجديد ، وتحديد العمالة وتحريك الأسعار وتغطية تكاليف الإنتاج ، وذلك تحت إشراف عدد محدود من المؤسسات التى تنوب عن الحكومة فى مباشرة سلطات وحقوق الملكية دون تدخل فى الإدارة الداخلية للشركات . وأوصى المؤتمر بتشجيع القطاع الخاص المصرى والأجنبى والمشارك وإعادة توجيهه من النشاط التجارى والمضاربة العقارية والسلع الكالائية إلى المشروعات التى تكفل توفير الاحتياجات الضرورية للشعب ، ورفع المستوى التكنولوجى ، وتشجيع التصدير السلمى واجتذاب الأموال العربية والأجنبية .

٧- ضرورة العمل فى المدى المتوسط والبعيد على الإقلال من الاعتماد على القروض الخارجية تدريجياً مع توجيه هذه القروض كلية للاستثمار المنتج . ويستلزم ذلك تنمية الصادرات وترشيد الواردات وتعبئة مواردها من النقد الأجنبى .

٨- تشجيع التصدير فى الأجل القصير بتحسين جودة المنتجات المصدرة للاحتفاظ بالقدرة التنافسية ، وفتح أسواق جديدة عربية وأفريقية والاتجاه فى المدى الطويل إلى التوسع فى تصدير المنتجات التى تتمتع فيها البلاد بميزة نسبية .

٩- الحد من الواردات عن طريق زيادة الرسوم الجمركية وضرائب الاستهلاك بالنسبة للسلع الكالائية والترفيهية واتباع سياسة إحلال الواردات بالنسبة للسلع الضرورية

شريطة أن يكون الإنتاج المحلي منها قادراً تدريجياً على الاستغناء عن الحماية الجمركية .

١٠ — وبالنسبة لتعبئة موارد النقد الأجنبي أقترح أن يتم التعامل في العملات الأجنبية شراء وبيعاً في الجهاز المصرفي على أساس أسعار صرف مرنة تعكس حالة العرض والطلب بما يكفل تشجيع المصيرين في الخارج على تحويل مدخراتهم عن طريق المصارف ، وبالتالي زيادة قدرتها على تمويل كافة عمليات الاستيراد الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى اختفاء النظام المعروف بالاستيراد بدون تحويل عملة .

١١ — ترشيد الإنفاق الحكومي وترشيد الدعم و وصوله لمستحقيه وتنمية إيرادات الدولة خاصة عن طريق تحسين تحصيل الضرائب وتحريك أسعار الوقود والطاقة الكهربائية بما لا يؤثر على الطبقات الفقيرة ، والعمل على خفض العجز تدريجياً في الموازنة العامة للدولة وتشجيع الإدخار الفردي وزيادة إنتاج السلع الاستهلاكية الضرورية ، وتدعيم دور القطاعين الخاص والتعاوني ، والاستمرار في سياسة الانفتاح الاقتصادي ، والاستفادة من الطاقات العاطلة ورسم السياسات والبرامج للتنمية المتوازنة على المدى المتوسط والطويل بما يؤدي إلى عدالة توزيع الدخل ورعاية الطبقات ذات الدخل المنخفضة .



تطور سياسة سعر الصرف خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٨٧. (*)

لقد ارتبط الجنيه المصرى بقاعدة الصرف بالسترليني الذهبى حتى عام ١٩٣٦ وذلك نتيجة لارتباط مصر الاقتصادى والمالى ببريطانيا . وكان الجنيه المصرى يتبع تقلبات الجنيه الاسترليني فقط .

- فى عام ١٩٤٥ : انضمت مصر إلى صندوق النقد الدولى وأبلغته أن الجنيه المصرى يحتوى على ٣,٦٧ جراماً ذهباً مما يجعل قيمة الجنيه = ١٣٣,٤ دولار أمريكى .
- فى عام ١٩٤٧ : خرجت مصر من منطقة الاسترليني ولكنها سارت على قاعدة استرلينية بحيث يكون الغطاء النقدى المصرى مقوم بالسترليني وظل يربط بين سعر صرف الاسترليني والجنيه المصرى سعر رسمى خاص .
- فى عام ١٩٤٨ : اتخذت مصر خطوة جديدة لتأكيد الانفصال عن الاسترليني وهى ضمان أوراق البنكنوت بأذن مصرية .
- فى عام ١٩٤٩ : بالرغم من خروج مصر من منطقة الاسترليني فقد اضطرت الحكومة إلى تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى بنفس النسبة التى انخفض بها الاسترليني وهى ٣٠,٥ ٪ ، وأصبح سعر الجنيه المصرى = ٢,٨٧١ دولاراً أمريكياً .
- فى عام ١٩٥١ : هبطت الصادرات المصرية من القطن وأدى ذلك إلى تدهور سعر صرف الجنيه المصرى وإلى وجود ثلاثة أسعار صرف للجنيه المصرى :
 - سعر صرف رسمى .

● المصدر : بنك مصر، النشرة الاقتصادية، القاهرة، المبد الأول، ١٩٨٤ .

- سعر صرف التصدير.
 - سعر صرف لاستحقاق الاستيراد.
- وكان الخياران أقل من سعر الصرف الرسمي ، وقد لجأت الدولة لنظام الاستيراد بدون تحويل عملة باعتبار أن الاستيراد كان محكوما بتوافر العملة الأجنبية المتوفرة .
- في عام ١٩٦١ : أعيد توحيد نظام سعر الصرف بفرض علاوة موحدة قدرها ٢٠% على كافة المتحصلات والمدفوعات من الخارج باستثناء رسوم المرور بالقناة .
 - في عام ١٩٦٢ : تم العمل بسعر صرف موحد بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي حيث حدد السعر الرسمي للجنه المصري بـ ٢,٣ دولار أمريكي ، وقد أدى هذا التخفيض لنتائج محدودة نظراً لضعف مرونة الصادرات والواردات .
 - عام ١٩٦٦ : عندما انتهت الخطة الخمسية الأولى وظهر عجز خارجي أصر صندوق النقد الدولي على تخفيض قيمة الجنيه المصري والوصول لأسعار واقعية ولم تستجب مصر .
 - عام ١٩٦٧ : توسعت مصر في الاستيراد بدون تحويل عملة و بدأت في اتباع سعر صرف تشجيعي تمثل في علاوة صرف للسعر الرسمي تحدد بقرار وزارى .
 - منذ عام ١٩٦٩ : طبق نظام الأسعار التشجيعية الذى يقضى بفرض رسوم على المدفوعات أو منح علاوة متحصلات تتراوح ما بين ٥٠% — ٥٥% تم رفعها ٥ سنوات .
 - عام ١٩٧٢ : تقرر الأخذ بنظام ثابت لأسعار الصرف التشجيعية يقوم على تحديد أسعار صرف ثابتة للعملات الأجنبية تتضمن علاوة تتجاوز الـ ٣٦% مع تطبيق هذه الأسعار على أغراض الحصيله التى ترى الدولة تشجيع ورودها ، وفى مقدمتها المدخرات كما يتم تطبيق هذه الأسعار على بعض الاستخدامات .
 - أول سبتمبر ١٩٧٣ : طبقت مصر نظام السوق الموازية وصدر فى هذا الشأن قرار وزير المالية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، ثم عدل بقرار وزير المالية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ الخاص بتطويع السوق الموازية . و يعتبر هذا النظام خطوة نحو تقييم واقعى لأسعار الصرف وهدف إلى تشجيع المواطنين العاملين بالخارج لتحويل مدخراتهم للمساهمة في تنمية موارد البلاد من النقد الأجنبي ، وقد جرى العمل على إضافة ٥٠% من سعر صرف الشراء الرسمى لتحديد سعر الشراء التشجيعى ، وعلاوة ٥٥% من سعر الشراء الرسمى لتحديد سعر البيع التشجيعى .

- ١٩ فبراير ١٩٧٦ : تم تعديل العلاوة لتصبح ٦٥% من سعر الشراء الرسمي للوصول إلى سعر الشراء التشجيعى ، ٧٠% من سعر الشراء الرسمي لتحديد سعر البيع التشجيعى .
- اعتباراً من ٢٠ مايو ١٩٧٦ : ارتفعت العلاوة لتصبح ٧٤% من سعر الشراء الرسمي لتحديد سعر الشراء التشجيعى ، ٧٩% من سعر الشراء الرسمي لتحديد سعر البيع التشجيعى .
- من ٣٠ نوفمبر ١٩٧٦ : تحددت أسعار شراء العملات الأجنبية على أساس سعر شراء الدولار تحويلات بواقع ٧٠ قرش مع إضافة عمولة ٢% من سعر الشراء التشجيعى لتحديد سعر البيع .
- اعتباراً من ٣ يناير ١٩٧٨ : تقرر تعديل الفرق بين سعرى الشراء والبيع التشجيعى ليصبح ١% فقط عن سعر الشراء التشجيعى .
- أول يناير ١٩٧٩ : تم توحيد الأسعار الرسمية والتشجيعية للعملات الأجنبية بحيث يتم تطبيق الأسعار التشجيعية على جميع العمليات والحسابات باستثناء تلك المتعلقة باتفاقيات الدفع الثنائية التى ترتبط بها مصر مع الدول غير الأعضاء فى صندوق النقد الدولى ، وكذا العمليات المتعلقة بتصفية أرصدة اتفاقيات الدفع الثنائية مع دول أعضاء فى الصندوق والتى ينتهى العمل بها قبل يناير ١٩٧٩ ، وقد حدد سعر صرف الدولار الأمريكى (٧٠ قرشاً) وحددت أسعار صرف العملات الأجنبية من واقع علاقتها بالدولار ووفقاً للأساس الذى احتسب عليه سعر صرف الدولار .
- فى يوليو ١٩٨١ : قامت الحكومة بإعادة النظر فى سعر التحويل للدولار فأصبح ٨٤ قرشاً ، وبذلك تم تخفيض رسمى لسعر الجنيه المصرى بنسبة ٢٠% بالقياس إلى السعر الرسمى المعلن عام ١٩٧٩ .
- اجراءات مارس ١٩٨٤ : حيث هدفت إلى عاربة المركز المتزايد لتجار العملة فى سوق الصرف الأجنبى ، وتقليص حجم التعامل فى السوق السوداء للصرف الأجنبى فى مصر .
- قرارات ٥ يناير ١٩٨٥ والخاصة بسياسة التعميم الجزئى للجنيه المصرى ومحاولة تكوين سوق حرة للنقد الأجنبى تكون نواة للسوق التجارية للنقد الأجنبى متى توافرت الموارد اللازمة لإنشاء هذه السوق ، والغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة .

- قرارات أبريل ١٩٨٥ : والعودة إلى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة .
- قرارات أغسطس ١٩٨٦ : والتي استهدفت إلى القضاء على نظام تعدد أسعار الصرف وإقرار نظام ازدواجية سعر الصرف ، أو نظام سعر الصرف الثنائي .
- قرارات ١٠ مايو ١٩٨٧ : والتي استهدفت إنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي لكي يتحدد سعر الصرف بعوامل العرض والطلب .



ملخص الدراسة المشتركة بين وزارة الصناعة والثروة
المعدنية والبنك الدولي عن استراتيجية التجارة وتنمية
الصادرات المصرية في يناير ١٩٨٣ .

١ - قطاع المنسوجات القطنية (له ميزة نسبية) :

ويتضمن هذا القطاع الغزل - المنسوجات الشعبية - المنسوجات غير الشعبية
الملابس الجاهزة . إنتاج غزل القطن من أكفا الأنشطة حيث بلغت نسبة تكلفة الموارد
المحلية ٧٨٨ ٪ .

□ إنتاج المنسوجات الشعبية ، لم تكن هناك حالة واحدة بلغت فيها نسبة تكلفة الموارد المحلية
أقل من الواحد الصحيح - هذا بالإضافة إلى أن القيمة المضافة بالأسعار العالمية في
غالبية الشركات موضوع البحث سالبة . وهذا معناه أن تكلفة الفرصة البديلة
للمدخلات وعلى الأخص الأقطان الطويلة التيلة تجاوز القيمة الاقتصادية للمنتجات .
وفي هذه الحالة يكون من الأفضل للاقتصاد المصرى أن يصدر القطن حسب الإيرادات
الحدية للصادرات وأن يستورد المنسوجات بالسعر العالمى بدلاً من الاستمرار في
الإنتاج باستخدام المصانع والتكنولوجيا الحالية - هذا بالإضافة إلى زيادة متوسط
تكلفة العمال بما يفوق مثيلتها في قطاعى الغزل والمنسوجات غير الشعبية . وعليه يمكن
القول بأن استخدام الأقطان المحلية في إنتاج المنسوجات الشعبية يعتبر إهداراً للموارد
بدرجة كبيرة .

□ إنتاج المنسوجات غير الشعبية ، وجدت بالدراسة أن حوالى ٣٨ ٪ من الشركات موضوع
الدراسة تكون فيها نسبة تكلفة الموارد المحلية أقل من الواحد الصحيح .

□ إنتاج الملابس الجاهزة ، هناك إمكانيات كبيرة لأن ينجح هذا القطاع في إنتاج بدائل الواردات وربما في دخول أسواق الصادرات على الأقل بالنسبة لبعض أنواع الملابس الجاهزة .

وخلاصة القول يكون من الأفضل أن تتقاضى الشركات المنتجة الأسعار العالمية على منتجاتها دون أن تتلقى أى دعم على مستلزمات الإنتاج ودون أن تخضع للأسعار الجبرية . كما أنه يجب التركيز على تعديل تشكيلة الإنتاج وتجديد وإحلال المصانع في كثير من الشركات وتخفيض العمالة الزائدة وتحسين الكفاءات الإدارية ، هذا هدف الاحتفاظ بالقدرة التنافسية لهذه الصناعة في الأسواق العالمية .

٢ - قطاع المنسوجات غير القطنية :

ويضم المنسوجات الصوفية ومنتجات الجوت والسجاد ، وتجاوزت تكلفة الموارد المحلية DRC الواحد الصحيح^(١) ، ولهذا لا يوجد لهذا القطاع ميزة نسبية حالياً . ويعتبر معدل الحماية الفعلية مرتفعاً بالنسبة للجوت والسجاد نتيجة لدعم المدخلات .

السلعة	معدل الحماية الفعلية	العائد الإقتصادي (منخفض)	العائد المالي
جوت	٦٩٠ , ١	٢٠ , ٨	أزيد من ١٠ %
سجاد	١٧٥ , ٤	٣ , ٠	
منسوجات صوفية	٤٢ , ٨	٥ , ٢	

وبالنسبة للمنسوجات الصوفية والسجاد فقد تستطيع المشروعات المصنعة جيداً أن تحقق معدلات عائد مقبول وأن تكون الأساس لإنتاج بدائل الواردات ولكن ليس من المحتمل أن تتمكن من الإنتاج للتصدير في المستقبل القريب .

٣ - قطاع زيت الطعام والصابون والمنظفات :

تعتبر هذه الصناعة ذات كفاءة على أساس الأسعار العالمية ، و يتوقف إمكان التوسع

في هذه الصناعة بحيث يتحول من الإنتاج لإحلال الواردات إلى الإنتاج للتصدير على السياسة الزراعية ، كما يتوقف التوسع في إنتاج زيوت الطعام المكررة على توافر البنزور التي تستخرج منها الزيت .

□ نسبة DRG لمعظم الشركات أقل من واحد صحيح ، بينما تجاوز الواحد الصحيح في إحدى الشركات التي تركز جانباً كبيراً من إنتاجها في إنتاج علف الحيوانات وهو ما يعطى قيمة مضافة سالبة على أساس الأسعار العالمية .

□ يبلغ معدل الحماية الفعلية ٩٤٪ ويمكن أن ينخفض إلى ٦٪ في حالة أن تتقاضى الشركات الأسعار العالمية على منتجاتها ، وأن يلغى الدعم المقدم لمدخلات الإنتاج . في نفس الوقت إذا ظلت الرقابة على الأسعار مع عدم إلغاء الدعم على مدخلات الإنتاج فسوف يستمر هذا المعدل السالب حيث أن التسعيرة الجبرية لا تعوض الدعم على المستلزمات .

٤ - المشروبات والسجائر:

تجاوزت نسبة تكلفة الموارد المحلية الواحد الصحيح في قطاع السجائر وهذا يشير إلى عدم التمتع بقدرة تنافسية على أساس الأسعار العالمية ، هذا بالإضافة إلى أن معدل الحماية الفعلية لصناعة السجائر سالب .

ونتيجة لفرض ضرائب تجارية على مدخلات الإنتاج على قطاعي المشروبات والسجائر أصبح معدل الحماية الفعلي سالباً ، وإن كان يعوضه الدعم الضمني الذي يقدم للمنتجين بصورة جزئية بالنسبة لقطاع السجائر ، وبصورة كاملة بالنسبة لقطاع المشروبات الغازية متمثلاً في شراء السكر بالسعر المدعم وهو ما يقل كثيراً عن السعر العالمي . ومن هنا يمكن القول بأن العائد الخاص بهذه الصناعة يفوق العائد الاجتماعي على الرغم من التسعير الجبري لبعض المنتجات .

٥ - المنتجات الغذائية المصنعة :

- تشمل صناعة تعبئة الخضر والخلاصات العطرية ، كما تشمل صناعة تكرير السكر ، صناعة النشا والجلوكوز والخميرة والبسكويت والحلويات ومنتجات الألبان . وتعتبر صناعة المنتجات الغذائية المصنعة من أكفأ صناعات القطاع العام الذي يستحوذ على ٨٠٪ من إنتاج هذه الصناعة ، وتتراوح نسبة تكاليف الموارد المحلية بين

٣، ٦، ، وتغاوت الكفاءة الاقتصادية للمنتجات حيث نجد الخضر المصنعة ومنتجات التجميل والشيكلات والحلويات تحقق ربحية اجتماعية هامشية ، بينما نجد أن صناعة النشا تعتبر صناعة غير ذات كفاءة .

● نسبة تكاليف الموارد المحلية للسكر المكرر منخفضة جداً حيث بلغت ٣٨٩ ، (١٩٨١/٨٠) ، ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى التقدير المنخفض لسعر الطن لقصب السكر وهو الدخل الأساسي لإنتاج السكر، ولما كان قصب السكر من السلع التي لا تصدر ولا تستورد لذا تم تقدير سعر الطن على أساس التكلفة الحدية الاجتماعية . وتشير هذه النسبة إلى تكامل كل من عملية زراعة القصب وصناعة السكر من الأنشطة التي تحقق لمصر ميزة نسبية كبيرة كما يحقق التوسع في المساحة المزروعة قصباً مزايا اقتصادية . ونود الإشارة إلى أن جود سياسة التسعير الجبري للسكر المحلي دفع بالشركة المنتجة إلى إنتاج منتجات مرتبطة بصناعة السكر كالكحول وبعض الكيماويات الصناعية والعطور . وتشير الدلائل إلى أن هذه المنتجات ذات كفاءة اقتصادية طالما يتم إنتاجها في إطار صناعة السكر .

- بالنسبة لصناعة حفظ الخضر والحلويات والشيكلات فنجد أن نسبة تكاليف الموارد المحلية أدت إلى أن صناعة حفظ الخضر من الأنشطة ذات الكفاءة الاقتصادية الهامشية .
 - معدل الحماية الفعلية ٥٦ % إلى ٨٨ % في هذا القطاع حيث لا تستطيع الشركات أن تشتري المدخلات بأسعار تقل عن الأسعار العالمية حتى يمكنها أن تعرض أثر التسعير الجبري لمنتجاتهم ، والذي يجعل سعري المنتج أقل من الأسعار العالمية وفي ظل أسعار السوق السائدة تكون القيمة المضافة أقل بكثير منها بالأسعار العالمية .
 - تعتبر الحماية الفعلية لقطاعات الحلويات والشيكلات والملح موجبة لدرجة كبيرة وتجاوز الربحية الخاصة الربحية الاجتماعية بمقدار كبير .
- ٦ - الورق ومنتجاته :

- نشطت الاستثمارات الخاصة نتيجة زيادة الحماية المفروضة على صناعة منتجات الورق .
- تشير نسبة تكلفة الواردات المحلية في عام ٨٠/٨١ لقطاع الورق ومنتجاته إلى عدم كفاءة استخدام الموارد المحلية المنتجة بدرجة كبيرة حيث تتراوح النسبة ١،٧ ، ٢،٨ ، ومع هذا

هناك بعض الشركات ذات كفاءة عالية حيث تراوحت تكلفة الموارد المحلية بين ٥،٥ ، ٧ ، وهذا يعكس اختلاف العوائد الاقتصادية التي يحصل عليها كل نشاط داخل هذا القطاع .

□ صناعة الورق ولبه لا تتمتع بقدرة تنافسية في الوقت الحالي . . فهذه الصناعة كثيفة استخدام رأس المال وتخضع لاقتصاديات الحجم الكبير، بينما يبدو أن حجم الاستثمارات الفعلية في هذه الصناعة لا يكفي لاستغلال الطاقة بما يحقق وفورات الحجم الكبير، ومن ناحية أخرى فإنه بسبب عدم وجود غابات في مصر فإن مصر مضطرة إلى استخدام المخلفات الزراعية وبخاصة قش الأرز ومصاصة القصب القصب كمواد خام محلية وهذه المخلفات تغطي لباً قصير الألياف مما يحد من التوسع في الانتاج الذي يستخدم المدخلات المحلية وعليه لا تتمتع صناعة الورق ولبه بقدرة تنافسية حسب الأسعار العالمية .

٧- الأسمدة :

□ الفوسفاتية : بدأت صناعة الأسمدة الفوسفاتية في نهاية الثلاثينات وفي الخمسينات . كانت هذه الصناعة تعتبر ذات كفاءة نسبية بدائل الواردات استمرت مصر في التصدير من عام ١٩٦٥ حتى منتصف السبعينات حيث بدأ الطلب والتكاليف في التزايد مما أدى إلى تحول مصر إلى مستوردة للأسمدة الفوسفاتية .

□ الآزوتية : بدأت صناعة الأسمدة الآزوتية في الخمسينات وأصبحت ج.م.ع مصدرة لليوريا الآن .

ومن الملاحظ أن هناك تفاوت كبير بين الأسعار العالمية وأسعار السوق لكل من المدخلات والمخرجات . فأسعار بيع المصنع للأسمدة لم ترتفع مع ارتفاع الأسعار العالمية للواردات المنافسة .

تتراوح نسبة تكلفة الموارد المحلية بين ٦، ٢، ٨ ، للأسمدة الآزوتية وتتمتع هذه الصناعة بدرجة عالية من الكفاءة الاقتصادية كبديل للواردات فقط حيث أن الفرق بين السعر سيف والسعر فوب كبير، فعلى سبيل المثال يقل السعر فوب لسامد اليوريا بنسبة ٢٠٪ عن السعر سيف، ولهذا تكون هذه الصناعة ذات كفاءة لإنتاج بدائل الواردات .

٨- الصناعات الكيماوية الأساسية :

□ يضم هذا القطاع كل من صناعة الألياف الصناعية والزيوت غير الغذائية والكوك

والجلود والدباغة . ونشاط هذا القطاع أساساً لإنتاج بدائل الواردات . القيمة المضافة بالأسعار العالمية (لقطاعات الألياف والزيوت والكوك) سالبة حيث أن تكلفة مستلزمات الإنتاج بالأسعار الاقتصادية تفوق قيمة الإنتاج بالأسعار الاقتصادية ، كما أن نسبة تكلفة الموارد المحلية تتجاوز رقم (٢) .

□ صناعة الجلود والدباغة صناعات كثيفة تعتمد على المستلزمات المتوافرة محلياً ، ومعدل الحماية الفعلية لهذه الصناعة سالباً مما يشير إلى أن معدل العائد الاقتصادي يفوق معدل العائد الخاص ، كما تتمتع هذه الصناعة بقدرة تنافسية مما يشجع على التوسع في هذه الصناعة .

٩ - المعادن الأساسية :

يتألف هذا القطاع من مجموعتين كبيرتين :

أولها : لإنتاج الحديد والصلب ،

والثاني : لإنتاج الألمنيوم ، هذا بالإضافة إلى بعض مصانع القطاع العام التي تقوم بصناعة النحاس الأحمر والنحاس الأصفر والرصاص ، وتساهم هذه الصناعة بحوالي ٦٪ من إجمالي القيمة المضافة للصناعة المصرية .

● قطاع الحديد والصلب :

انخفضت نسبة تكلفة الموارد المحلية من ١١,٣ عام ١٩٦٥/٦٤ إلى ١,٩ عام ١٩٨٠ ، وهذا يعنى أن التوسع والتطوير الذى طرأ على الإنتاج أدى إلى تحسين كفاءة هذه الصناعة وإلى خفض تكلفة الموارد التى يتحملها الاقتصاد القومى ، وإن كان من الضروري حدوث زيادة كبيرة فى الأسعار الاقتصادية للإنتاج حتى يصبح هذا القطاع قادراً على المنافسة بالأسعار العالمية .

● قطاع الألمنيوم :

يستخدم الألمنيوم المستورد لإنتاج الألمنيوم للاستهلاك المحلى والتصدير ، وهى صناعة كثيفة استخدام الطاقة وتعانى من تدهور مركزها التنافسى خلال الفترة من ١٩٧٧ حتى ١٩٨١/٨٠ . ويرجع ذلك إلى زيادة التكلفة الاقتصادية الحديد للكهرباء ، ولذلك فإن المزيد من التوسع فى إنتاج الألمنيوم ليس له مبرر وإن كان من الممكن تحقيق عوائد اقتصادية مقبولة إذا تم إقامة استثمارات إضافية مصممة خصيصاً لخفض الطاقة المستخدمة فى المصنع الحالى الذى يستخدم الطاقة الكهرومائية المولدة

نسبة تكلفة الموارد المحلية في صناعة قطع وأشكال الألومنيوم تعتبر مقبولة ، وهذا يشير إلى أن هذه الصناعة يمكن أن تنتج بدائل للواردات بمستوى عال من الكفاءة .

تعتبر معدلات الحماية الفعلية لقطاع المعادن الأساسية مرتفعة نسبياً وإن كان معدل الحماية الفعلية لصناعة الحديد والصلب هو أقل هذه المعدلات ، وهذا يتفق مع مستوى الأداء المرتفع نسبياً لهذه الصناعة بالمقارنة بباقي الصناعات في هذا القطاع . و يعتبر الفرق بين الأسعار المحلية للمدخلات والأسعار العالمية لها (نتيجة انخفاض الأسعار المحلية للوقود والغاز الطبيعي) هو العامل الأساسي وراء ارتفاع معدلات الحماية الفعلية . ومن الملاحظ أن معدل العائد الاقتصادي في معظم أنشطة هذا القطاع يكون سالباً ، بينما تزيد معدلات العائد المالي عن ١٠ ٪ في معظم هذه الأنشطة ، وهذا يؤكد الحقيقة القائلة بأن الأسعار المحلية النسبية ليست مؤشراً حقيقياً لمستوى الإنتاجية والكفاءة سواء داخل قطاع المعادن الأساسية أو بين هذا القطاع والقطاعات الأخرى .

١٠ - معدات النقل :

يشتمل صناعة سيارات الركوب ، وسيارات النقل وعربات السكة الحديد والجرارات الزراعية والدراجات والموتوسيكلات وأجزاء السيارات .

وتشير نسبة تكلفة الموارد المحلية إلى أن هذا القطاع ككل يحقق قيمة مضافة سالبة حسب الأسعار العالمية عام ١٩٨١/٨٠ ، وهناك أيضاً تفاوت كبير بين نسب تكلفة الموارد المحلية حيث تتراوح بين ٥ ، - ١ ، ٢ . معدل الحماية الفعلية لكل من صناعة عربات السكة الحديدية ، وأجزاء السيارات سالباً ، وذلك ناتج من أن التعريفة الجمركية على المدخلات والدعم المباشر وغير المباشر الذي تحصل عليه هذه الأنشطة لا يعوض تماماً الضرائب المفروضة على المستلزمات ، كما أن معدل الحماية الفعلية لصناعة الدراجات والموتوسيكلات مرتفع جداً حيث بلغ ٨١ ، ٩ ، ومع هذا فإن العائد المالي منخفض جداً (١ ، ٥) .

١١ - المعدات الكهربائية :

بعض السلع الكهربائية الصناعية مثل الموتورات الكهربائية والكابلات والبطاريات والسلع الاستهلاكية المعمرة ، وتعتبر نسبة تكلفة الموارد المحلية مقبولة حيث تتراوح بين ٦ ، ٠ ، ٨ ، . ولكن نتيجة التسعير الجبى لمنتجات هذه الصناعة وعدم

كفاية الدعم على المدخلات لتعويض هذا التسعير الجبرى أصبح معدل الحماية الفعلية سالياً. ولهذا فإنه على الرغم من أن متوسط العائد المالى بأسعار السوق يعتبر مقبولاً جداً (٢٤%)، إلا أن معدل العائد الاجتماعى مرتفع جداً حيث بلغ ضعف العائد بأسعار السوق تقريباً (٥٢،٦) .

وتعتبر المنتجات الاستهلاكية المعمرة ذات كفاءة اقتصادية . أيضاً نسبة تكلفة الموارد المحلية لكل من الثلاجات والفسالات وأجهزة تكييف الهواء أقل من الواحد الصحيح وتتراوح بين ٠,٨، ٠,٦

ومعدل الحماية الفعلية سالب نتيجة التسعير الجبرى للمنتجات ، ونتيجة عدم الدعم المقدم من المدخلات لتعويض هذا التسعير الجبرى . وتجدر الإشارة إلى أن هذه المنتجات تستمد مركزها التنافسى من قدرتها على استخدام العمالة الماهرة الوفيرة .

بالنسبة لصناعة الأجهزة الالكترونية الاستهلاكية فهى على درجة عالية من عدم الكفاءة ، فنسبة تكلفة الموارد المحلية يتجاوز ٣,٧، كما أن القيمة المضافة والأسعار العالمية تكون سالبة ، وتتمتع هذه الصناعة بدرجة عالية من الحماية الإسمية والفعلية ، ويزيد العائد المالى عن ٢٠% فى هذه الصناعة بينما يكون معدل العائد الاقتصادى سالياً .

١٢ - الخزف والصينى والزجاج :

تتركز فى إنتاج بدائل الواردات ، هذا على الرغم من تصدير كميات محدودة إلى الدول العربية عام ١٩٨٠ .

القيمة المضافة لصناعة الخزف حسب الأسعار العالمية سالبة ، كما أن نسبة تكلفة الموارد المحلية لكل من صناعة الصينى والزجاج مرتفعة جداً (٢٠,٧, ١٥,٦) ، كما أن معدل الحماية الفعلية مرتفع جداً بالنسبة لصناعة الصينى والزجاج حيث بلغ ٢٤١٥,٢ ، بينما معدل الحماية الفعلية للخزف سالبة نتيجة أن القيمة المضافة والأسعار العالمية تكون سالبة . ويرجع العامل الأساسى وراء ارتفاع معدل الحماية الفعلية إلى نظام التسعير الجبرى للطاقة الذى يجعل أسعارها دون الأسعار العالمية بقدر كبير ، ويعتبر كل من صناعة الخزف والزجاج من الصناعات كثيفة استخدام الطاقة .

توجد بعض القضايا الاقتصادية بالقطاع الصناعي أهمها :

- **ترشيد الأسعار:** يجب أن تضيق الفجوة بين الربحية الاقتصادية والربحية المالية بأن تقوم الحكومة برفع أسعار بعض السلع التي تعتمد أسعارها الاقتصادية أعلى بكثير من الأسعار المحلية ، وبذلك تزيد موارد الحكومة و يقل الاختلال في هيكل الأسعار .
- خلق قدر متساو من الحوافز والفرص للأنشطة التصديرية على تباين هويتها سواء كانت بالقطاع العام أو الخاص .
- يجب أن تحقق مصر زيادة كبيرة في مستوى كفاءة الأنشطة الخاصة بإنتاج بدائل الواردات ، وأنشطة التصدير خلال العشرين سنة القادمة إذا ما أردنا المحافظة على مستوى الدخل الفردي من التدهور في مواجهة الانخفاض في الموارد الخارجية من العملات الأجنبية .

إن القطاع الصناعي يتطلب تحقيق معدل نمو سريع في الصادرات الصناعية وبذل جهد للتعرف على الأنشطة ذات الكفاءة العالية في مجال التصدير أولئك التي تصلح لإنتاج بدائل الواردات .

وأمكن تقسيم الأنشطة الصناعية إلى المجموعات الآتية :
أولاً : الأنشطة التي تعتبر مجالاً للتوسع في الصادرات في الوقت الحالي :

قطاع المنسوجات :

- غزل القطن ذو الرتب العالية والمتوسطة .
- الملابس القطنية ذات الجودة العالية .
- أقمشة التريكو القطنية .
- الملابس الجاهزة القطنية .

٢ - قطاع المنتجات الغذائية :

- الروائح ومكسبات الطعم .

□ زيوت الطعام .

الصابون والمنظفات .

العلف الحيواني .

المشروبات الغازية .

منتجات الألبان .

السكر .

المربات والفواكه المحفوظة .

٣ - الجلود واللباغية :

٤ - المنتجات المعدنية :

□ عربات السكك الحديدية .

□ الأجهزة الكهربائية الصناعية .

□ السلع المعمرة غير الكهربائية .

ثانيا : الأنشطة التي يمكن أن تكون مجالا طيبا للمصادر مستقبلا :

١ - قطاع المنسوجات :

● الغزل المحلول (قطن وخيوط صناعية) .

● المنسوجات المحلوطة (قطن وخيوط صناعية) .

٢ - المنتجات الغذائية :

● الفواكه والخضار المحفوظة .

● البسكويت والحلويات .

● أدوات التجميل .

٣ - منتجات الورق :

● مواد تعبئة .

- مطبوعات .

٤ - الأسمدة الآزوتية :

٥ - المنتجات المعدنية :

- أشكال من المعادن .
- الأسلاك والكابلات .
- منتجات الألومنيوم .
- أجزاء السيارات .

ثالثاً : الأنشطة التي لا ينتظر أن تكون ذات كفاءة في مجال الصادرات :

١ - قطاع المنسوجات :

- القزل السميك .
- المنسوجات السمكة .

٢ - قطاع المنتجات الغذائية :

- المشروبات .
- النشا .
- منتجات الطباقي .

٣ - المنتجات الكيماوية :

- الورق ولبه .
- الأسمدة الفوسفاتية .
- الكيماويات الصناعية الأساسية .
- الألياف الصناعية .

- الزيوت غير الغذائية .

٤ - المنتجات المعدنية :

- السيارات .
- الحديد والصلب .
- المسبوكات المعدنية .
- الألومنيوم .
- أنابيب الصلب .

٥ - الالكترونيات الاستهلاكية :

٦ - الخزف والصيني والزجاج :



الإجراءات والخطوات التصديرية في مصر (*)

ويمكن تجميع الإجراءات في المنافذ الجمركية إلى ثلاثة أنواع :

- إجراءات مصرفية : تتمثل في الحصول على استمارة التصدير.
- إجراءات رقابة نوعية : في المرور بمراحل الرقابة النوعية .
- إجراءات جمركية : وهي تبدأ من أول التقدم بطلب التصدير حتى تسليم أوراق الشحن عند باب المنفذ الجمركي .

ويمكن وضع التوصيف المختصر التالي لهذه الإجراءات :
أ — شهادة الإجراءات الجمركية :

- يقوم المصدر بشراء شهادة الإجراءات من خزانة الجمارك بمدينة نصر أو مطار القاهرة قيمتها ٥٠ قرشاً .
- يتقدم المصدر بطلب إلى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات أو الرقابة الصناعية حسب نوع السلعة إذا كانت زراعية أو صناعية (تمغة ٢٠ قرشاً) ويحفظ الطلب بالجهة المقدم إليها .
- يستوفى المصدر البيانات الخاصة به وبالسلع التي سيصدرها (الكمية ، القيمة ، السعر) في شهادة الإجراءات الجمركية وتقدم إلى هيئة الرقابة أو الرقابة الصناعية التي تؤثر عليها بنفس البيانات التي سجلها المصدر بالشهادة ٥٠ قرشاً إكرامية .

(١) هذا الملحق الخاص بإجراء وخطوات التصدير مصدره :

— فاروق شقير وآخرين ، « صيغة إجراءات التصدير ومقررات تبسيطها » ، بحث مقدم للمؤتمر القومي للتصدير ، لجنة بحوث السياسات والتشريعات ، وهو المؤتمر الذي نظمه مركز تنمية الصادرات المصرية في يوليو ١٩٨٥ .

وهذه الإجراءات تستغرق يوم عمل كامل و يوقع عليها ٢ موظفين ومصاريف حوالى ١١٥ قرشاً .

● يتوجه المصدر فى اليوم التالى إلى الجمرك بمدينة نصر إذا كان التصدير لا يتم عن طريق مطار القاهرة أو إلى مطار القاهرة إذا كان التصدير يتم عن طريق المطار ويتم الاتى بالجمرك :

● تأخذ شهادة الإجراءات رقم جمركى .

● لا مانع من الـ مدير مع تحديد الكميات والأبعاد والقيمة وهى نفس البيانات التى سجلها المصدر وكررتها الرقابة فى تأشيرتها .

● تحصل ٢ ٪ من الحصيلة لحساب مصلحة الضرائب .

● تعرض على وزارة الزراعة والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات (فى حالة السلع الزراعية) والرقابة الصناعية (سلع صناعية) .

تستغرق هذه الإجراءات يوماً كاملاً و يقوم بالإجراءات والتوقيع ٣ موظفين وتتكلف مصاريف ٥٠ قرشاً إكرامية .

● يقوم المصدر بشراء استمارة تـ . ص من البنك من أصل + ٤ صور، وفى حالة تصدير الأقطان أصل + ٥ صور وصلاحيّة هذه الاستمارة شهرين من تاريخ اعتمادها .

● يتولى المصدر كتابة الفاتورة من أصل + ٣ صور، ٣ صور، وكذلك استمارة تـ . ص وصورها على الآلة الكاتبة (بمكتب المصدر) .

● يقوم المصدر بتسليم المستندات المطلوبة حسب نظام التصدير (ضد مستندات أو اعتماد مستندى) إلى البنك ليقوم بمراجعتها .

تستغرق هذه الإجراءات يوماً كاملاً متضمنة حوالى ٢ - ٣ ساعات عمل بمكتب المصدر، و يتكلف المصدر ١٧٠ قرشاً تمغات منها ١٥٠ قرشاً لاستمارة تـ . ص و ٢٠ قرشاً للفاتورة وصورها .

● يتم بالبنك الإجراءات التالية :

● الحصول على صحة توقيع المصدر على استمارة تـ . ص (قد يقتضى ذلك توجه المصدر إلى بنك آخر غير البنك الذى تقدم إليه المستندات)

- مراجعة استمارة ت . ص والمستندات المرفقة .
- اعتمادها من مراقبة النقد بالبنك .
- يعطى لاستمارة ت . ص رقم مسلسل في سجل استمارات ت . ص بالبنك ثم تحتم بخاتم البنك .

تستغرق هذه الإجراءات يوماً كاملاً و يوقع عليه ٥ - ٦ موظفين بالبنك وتتكلف بين ٥ - ٢ جنيه .

وعلى ذلك فإن ما يلزم لاستخراج شهادت . ص هو أربعة أيام وتكلف المصدر حوالى خمسة جنيهات . وأى تعديل في البيانات يستلزم اتخاذ الإجراءات من جديد مما يؤثر على تنفيذ العملية التصديرية ، وقد يتسبب في إلغائها بالإضافة إلى إضاعة وقت المصدر وزيادة المصاريف .

يتضح مما سبق ومن البيانات الواردة بشهادة الإجراءات الجمركية أن الغرض منها الآتى :

- تحديد الكمية المصدرة والسعر وإجمالي القيمة ونوع العملية والجهة المصدرة إليها .
- مطابقة أسعار التصدير للأسعار المحددة بمعرفة لجان البت أو الجهات الأخرى المختصة (إذا لم توجد لجان بت يتم مراجعتها مع الأسعار المعلنة من شعبة المصدرين) .
- أن تكون السلعة مسموح بتصديرها دون قيود أو ضمن الحصص المسموح بتصديرها :
- خصم ٢ % من الحصيلة الواردة لحساب مصلحة الضرائب .
- التمهيد للكشف على السلع المصدرة لتحديد مطابقتها للمواصفات التصديرية بمعرفة الجهات المختصة حسب نوع السلعة إذا كانت زراعية أو صناعية .

أما بالنسبة للاستمارة ت . ص فإنها تستهدف الآتى :

- ١ - قيد الاستمارة في سجلات البنك لمتابعة ورود الحصيلة وإخطار النيابة المالية في حالة عدم الورد .
- ٢ - مراجعة البنك للمستندات الخاصة بالتصدير (بسبب أن البيع يتم عن طريق فتح اعتمادات مستندية أو ضد المستندات) .

٣ — تتضمن الاستثمار في النهاية بعض البيانات الموجودة في شهادة الاجراءات الجمركية .

ب — اجراءات الرقابة النوعية :

هناك تسعة أجهزة رقابية يدخل ضمن اختصاصها مراقبة السلع المصدرة وهذه الأجهزة هي :

- الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات في حالة السلع الزراعية والغذائية .
- مصلحة الحجر الزراعي .
- وزارة الصحة .
- صندوق دعم الغزل في حالة الملابس الجاهزة .
- الرقابة الدوائية في حالة تصدير أدوية .
- الرقابة الصناعية في حالة تصدير سلع صناعية باستثناء الغزل والنسيج .
- الرقابة على المطبوعات .
- الهيئة العامة للكتاب في حالة تصدير الكتب والمصاحف .
- الأزهر الشريف .

وباستطلاع رأى التمثيل التجاري بالنسبة لبعض الدول التي لها تجارب ناجحة في التصدير أفاد :

إنه بالنسبة لتركيا فيتم الكشف على السلع بواسطة الحجر الزراعي على عينة قبل عمليات التعبئة والتغليف بواسطة الزراعيين ، ثم يترك للمصدر بعد ذلك الحرية في تعبئة السلع المراد تصديرها للخارج ، ولا يشترط الحجر الزراعي مواصفات معينة من السلع المصدرة إلا الصلاحية للاستهلاك الأدمي . ولا توجد هيئة للرقابة على الصادرات في تركيا ، بل تتولى وزارة الزراعة إجراءات الفحص قبل الشحن . أما بالنسبة للبرازيل يتولى فرع كاسكس (إدارة التجارة الخارجية) التي تتبع بنك دو برازيل التنسيق والإشراف على تنفيذ إجراءات وأساليب التصدير قبل الشحن مثل المراجعة والتأكد من صحة البيانات الواردة بنموذج ترخيص التصدير ومطابقتها لبيانات فاتورة التعاقد

ومراجعة الأسعار وفقاً لاتجاهات الأسعار العالمية للسلع الغذائية ، كما تقوم بعمليات الفحص الفني والتأكد من صلاحيتها للتصدير.

هذا ويضاف في مصر إلى هيئات الرقابة النوعية المراجعة النهائية التي تم في الجمارك بعد انتهاء المصدر من مراحل الإجراءات المختلفة .

ونظراً لتنوع كل نوع من أنواع الرقابة وارتباطها بتنظيمات مختلفة داخل القطاع الذي يطبقها فإنها متباينة وغير محددة .

وسوف تؤخذ حالة السلع الزراعية كمثال لتتبع الإجراءات داخل جهاز هيئة الرقابة على الصادرات والواردات حيث تبدأ إجراءات الرقابة فيما يسمى « إجراءات طلب الفحص والتظلم » وتتكون من :

١ - يقدم المصدر بإعداد رسالته ووصفها بطريقة سليمة بحيث يسهل العد وسحب العينة وسهولة التختيم .

وهنا يتولى المصدر طلب فحص الرسائل « مدفوع » إلى الفرع المختص في مواعيد العمل الرسمية ولا يجوز إرسال هذه الطلبات بالبريد . ومع ذلك بناء على طلب المصدر يجوز قبول الطلبات في غير مواعيد العمل الرسمية نظير أداء الرسوم الإضافية (نصف جنيه للساعة من الساعة ٢ ظهراً إلى ٨ صباحاً من اليوم التالي) ، وتضاف أيام الجمع والعطلات الرسمية بحيث لا تزيد الرسوم عن جنيهين .

كما يجوز للمصدر طلب فحص الرسائل في المكان الذي أعدت فيه (مناطق الإنتاج) سواء في داخل الدائرة الجمركية أو خارج الدائرة الجمركية (وفي هذه الحالة يلتزم المصدر بأن يدفع ما يعادل نفقات الانتقال للعاملين إلى مكان إعداد الرسائل والعودة وأن يتحمل ما يعادل بدل السفر والأجور الإضافية نظير قيامهم بالعمل في غير مواعيد العمل الرسمية) .

وفي حالة الانتقال إلى مكان إعداد الرسائل ، وتبين عدم إعدادها يعتبر الطلب كأن لم يكن و يلتزم المصدر بتقديم طلب جديد برسوم جديدة .

٢ - يقوم الفرع بفحص ٤ % من محتويات كل رسالة وله زيادة النسبة إلى الحد الذي يراه لازماً للتحقق من مطابقة الرسالة للمواصفات المقررة ولا يجوز الرفض قبل مراجعة ٨ % .

- ٣- إذا اتضح أن الرسالة مطابقة يصدر الفرع شهادة الإذن بالتصدير نظير مبلغ ١ جنيه .
وإذا وجدت غير مطابقة يصدر إخطار رفض يسلم للمصدر خلال مدة ٢٤ ساعة
موضحاً به أسباب الرفض وله أن يتظلم خلال ٢٤ ساعة . وهنا تقوم لجنة أخرى
بفحص الرسالة نظير رسم يرد في حالة قبول التظلم وإعطاؤه إذن التصدير، وإلى أن
يتم الفصل في التظلم يتم التحفظ على الرسالة حتى لا يحدث بها أى تغيير .
- ٤- في حالة قبول الرسالة وحصول المصدر على إذن التصدير يتوجه إلى الحجر الزراعى
لإتمام عملية الفحص و يأخذ تأشيرة على نفس الإذن بالتصدير نظير ٧, ٥٠٠ جنيه
رسم في غير مواعيد العمل الرسمية .
- ٥- يذهب المصدر إلى شركة الشحن - لحجز الفراغ وإعداد بوليصة الشحن ، و يأخذ أمر
دخول بوابة لإدخال بضاعته إلى الدائرة الجمركية .
- ٦- يذهب إلى الرقابة على الصادرات للحصول على شهادة المنشأ إذا كان يريد ذلك نظير
رسم - ١ جنيه . ثم يتوجه إلى الجمارك ويحصل على موافقة السعر .
- ٧- يتوجه بعد ذلك إلى الكشاف الجمركى للتأكد من البضاعة ومطابقة التأشيرات على
أوراقه ثم يعتمد كل ذلك من مأمور الجمرک ، ويحصل على إذن الإفراج .

جـ- إجراءات التصدير بالجمارك :

أولاً : المستندات المطلوبة :

- الإقرار الجمركى عن البضائع المطلوب تصديرها .
- الفواتير وبيان العبوة .
- الاستمارة المصرفية ت . ص .
- إذن الشحن .
- موافقات الجهات التى تشرف على عمليات التصدير حسب الأصناف .
- ما يفيد قيد المصدر فى سجل المصدرين .
- تراخيص التصدير بالنسبة للسلع التى تتطلب ذلك .

ثانيا : خطوات إجراءات التصدير داخل الجمرك : تنقسم خطوات إجراءات التصدير داخل الجمرك إلى ثلاث مراحل :

● **المرحلة الأولى :**

- المراجعة المستندية بمعرفة المثلث للتأكد من سلامة الأسعار ما لم تكن الموافقة على الأسعار قد تمت على مستوى الجهات المختصة .
- قيد الاستمارة (ت . ص) بدفتر ٥٠ ك . م بعد مراجعتها والتأكد من استمرار صلاحيتها .
- تسليد الدفتر الوسيط برقم القيد في دفتر ٤٦ ورقم القيد في سجل ٥٠ ك . م ورسم الإستمارة .
- حساب العوائد المستحقة بعد مراجعة استيفاء الخطوات السابقة .
- تحصيل العوائد وإثبات عملية التحصيل على الشهادات وإذن الإفراج .

المرحلة الثانية :

- يتقدم المصدر إلى قسم الحركة عند إعداد البضائع للتصدير بشرط وجود الباكسة في الميناء للسماح بدخول البضائع .
- ويجوز السماح بدخول البضائع المصدرة إلى الميناء في حالات التصدير في كونتينرات أو إذا كانت البواخر وشبكة الوصول مع أخذ تعهد على المصدر بتقديم إذن الشحن فور وصول الباكسة . وفي هذه الحالة يجب إخطار جرك التصدير بميعاد الشحن .
- يصرح مدير الحركة بدخول البضائع إلى الدائرة الجمركية .
- يتم دخول البضائع بموجب بطاقات (كارتات) تحمل اسم المصدر وعدد الطرود ورقم شهادة الإجراءات من أصل وأربع صور : يسلم الأصل في الباب - وصورة لملاحظ الرصيف - وصورة إلى مندوب التوكيل الملاحي - يقع التوكيل الملاحي على الصورة التالية التي تسلم إلى المصدر كدليل على دخول البضاعة إلى الدائرة الجمركية وتسليمها على ظهر الباكسة .

- تتم المعاينة للبضائع المصدرة أولاً بأول عند دخول البضائع بمعرفة مأمور التعرفة للتأكد من مطابقتها للمطلوب لتصديره .
- تخصم كارتات الدخول على إذن الإفراج الموجود في باب الدخول وبكل كمية يتم إدخالها .
- المرحلة الثالثة :
- عند انتهاء عملية التصدير يقوم صاحب الشأن بتقديم بلاغ نهائي يفيد انتهاء إدخال الرسالة إلى الدائرة الجمركية لاسيما في حالات عدم التصدير بالكامل .
- تسدد الشهادة بمبلغ ٢٠٠ مليم (تمغة سايرة) .
- يقوم قسم الإجراءات بمطابقة الكميات التي أدخلت من الباب والكميات التي تم شحنها .
- يقوم قسم الإجراءات بتسديد سجل ٥٠ ك . م بما تم تصديره فعلا وإثبات ذلك على الاستمارات . ص وإرسال الأصل للبنوك التي أصدرتها .
- تسدد الشهادة في مايفستو الصادر وتراجع الاختلاف أن وجدت مع ذوى الشأن والتوكيلات الملاحية .

ثالثا : تيسيرات في التصدير:

- يجوز تجزئة الشهادة قبل التصدير بتعديل الكمية بموجب شهادة جزئية ، وتبقى الشهادة الأصلية صالحة للتصدير عن الجزء الباقي .
- السلع القابلة للتلف يجوز تصديرها بموجب تمهيدات بتقديم الاستمارة . ص .
- الكتب والمطبوعات يمكن تصديرها بدون استمارة مصرفية اكتفاء بتقديم موافقة وزارة الثقافة متضمنة التمهيد باسترداد قيمتها عن طريق البنك المختص .
- البضائع المصدرة بمعرفة المؤسسات والهيئات العامة وشركات القطاع العام يسمح بمعاينتها في أماكن تصنيعها أو تعبئتها تحت إشراف لجان جركية تندب لهذا الغرض . وفي هذه الحالة تنتقل إلى الدائرة الجمركية بعد حزمها بالسلك والرقاص الجمركي بحيث يتم تصدير البضائع مباشرة فور دخولها الدائرة الجمركية .

كما أوضح التمثيل التجارى الآتى بالنسبة لإجراءات الشحن بالجمارك فى كل من تركيا والبرازيل .

فى تركيا لاتوجد إجراءات للجمارك عند عمليات الشحن فى الميناء أو بالطرق البرية ، وتقوم أجهزة الخدمات بالتسهيل الكامل لعمليات الشحن والمرور بالسلع لأقرب المنافذ لسرعة التصدير (سيارات النقل بنظام التريب تيك) .

أما فى البرازيل ف يتم التأكد من مطابقة السلع المصدرة من حيث الكم والنوع للبيانات الواردة بترخيص التصدير وتستعين بالجمارك فى هذا الصدد بخبراء من وزارات مختلفة وفقا لطبيعة السلع المصدرة .

و يتم التأكد من توافر الموافقات الخاصة بتصدير بعض السلع ذات الطبيعة الخاصة ، وتحصل الرسوم المقررة على تصدير سلع معينة .

ويجوز التصدير عن طريق الجمارك مباشرة وذلك فى حالات محددة مثل العينات ومواد الدعاية فى حدود ٣٠٠٠ دولار أمريكى ، والسلع البرازيلية المعاد تصديرها فيما عدا السلع الزراعية وقطع الغيار والمكونات اللازمة للإصلاح والهيانة والسلع المصدرة بغرض الاشتراك فى المعارض والأسواق الدولية فى حدود ٣٠٠٠ دولار أمريكى .

و يصبح بالتصدير عن طريق الجمارك مباشرة دون استخراج تراخيص تصدير بشرط تقديم الفاتورة الأصلية أو مجرد بيان بالسلع المصدرة وذلك فى الحالات الآتية : الطرود البريدية فى حدود ١٠٠٠ دولار أمريكى والعينات فى حدود ٣٠٠٠ دولار أمريكى .



تجارب بعض الدول النامية الناجحة في تنمية صادراتها (*)

١٩٠٩ التجربة الكورية :

في منتصف هذا القرن كان اقتصاد كوريا الجنوبية يتسم بالسمات التالية :

- ١- اعتماد الاقتصاد على سلعة واحدة تصديرية هي الأرز.
- ٢- ندرة الموارد وضيق المساحة الزراعية بالمقارنة بحجم السكان.
- ٣- انخفاض مستوى الدخل القومي ونصيب الفرد منه .
- ٤- الهجرة المستمرة من القرى إلى المدن في ظل كثافة سكانية مرتفعة .
- ٥- ارتفاع نصيب التجارة الخارجية بالنسبة للنتائج القومي .
- ٦- زيادة حجم القروض الخارجية التي حصلت عليها كوريا خلال حقبة الستينات .
- ٧- ضخامة الأعباء العسكرية وانعكاس ذلك على تخصيص جانب كبير من الموارد المادية والبشرية للنشاط العسكري .

الخطوات التي اتخذتها كوريا الجنوبية لدعم الصادرات :

- منذ عام ١٩٦٥ سمحت الحكومة الكورية للمستوردين باستيراد السلع الرأسمالية والوسيلة دون قيود مع إعفائها من الرسوم الجمركية .

(٥) مصدر هذا الملحق هو : هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية ، إطار عام مفتوح لتنمية الصادرات المصرية في المرحلة المقبلة ، القاهرة ١٩٨٧ ص ٢٤-٣٣ .

- تخفيض الضرائب المباشرة بنسبة ٥٠٪ على الدخول الناشئة عن التصدير.
- الربط بين التصدير والاستيراد عن طريق :
- السماح لبعض المصدرين باستيراد بعض السلع الشعبية التي لم يكن مسموحاً باستيرادها ، وذلك بفرض منحهم ميزة تحقيق أرباح إضافية تمكنهم من تعويض خسائرهم الناشئة عن دخول الأسواق الجديدة .
- وضع قيد للتسجيل في سجل المستوردين يتعين بمقتضاه أن يحقق طالب القيد صادرات قيمتها ١٠٠٠٠ دولار كحد أدنى رفعت عام ١٩٥٩ إلى ١٠٠٠٠٠ دولار ثم رفعت عام ١٩٧٠ إلى ٣٠٠٠٠٠ دولار.
- قدمت الحكومة الكورية الائتمان المتوسط وقصير الأجل بفائدة مدعمة كحافز للمصدرين وذلك عن طريق دعم أسعار الفائدة من هذه القروض وذلك بمنحهم أسعاراً فائدة تفضيلية تبلغ ١٨٪ (السعر السائد ٢٦٪) ١٢٪ على القروض بالدولار.
- السماح لمؤسسة التجار الكوريين بتحصيل ١٪ من إجمالي قيمة الواردات (سيف) لتقويل جهود ترويج الصادرات الكورية في الأسواق العالمية .
- تكليف السفارات الكورية في جميع أنحاء العالم مسؤولية الترويج لمنتجات السلع الكورية في جميع الدول .
- قامت الحكومة الكورية بإنشاء مكتب حكومي بوزارة التجارة لمتابعة الأداء اليومي لكبار المصدرين والتغلب على المشاكل التي تعترض نشاطهم .
- أنشأت الحكومة الكورية هيئة تنمية التجارة KORTA عام ١٩٦٤ لتنمية الصادرات الكورية وإعداد البحوث التسويقية . وفي عام ١٩٨٤ بلغت ميزانية تلك الهيئة ١٠ مليون دولار.

وتقوم هذه الهيئة بالآتي :

- ١- الإشراف على ٢٠٠ مكتب في العديد من دول العالم .
- ٢- تخفيض الاشتراك في الأسواق الدولية .
- ٣- تقديم كافة المعلومات التصديرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

وحققت تجربة كوريا الجنوبية نجاحاً لفت الأنظار خلال العشرين سنة الماضية ، فقد تضاعف إجمالي الناتج القومي ٢٧ مرة ، ووصل الإنتاج الإجمالي GNP للفرد منذ عام ١٩٨٢ ما يعادل ١٦٣٢ دولار ، وكان أحد أسباب هذا النجاح هو خلق صناعة أساسية موجهة للتصدير وضعت أسسها في الخطة الخمسية الأولى التي بدأت عام ١٩٦٢ وحققته معدلات قياسية حيث بلغ معدل الفوق الصادرات حوالي ٤٠ % ، وزادت صادرات بعض المنشآت الصناعية بمعدلات وصلت إلى ٩٠ % من إنتاجها .

وبالرغم من تواضع إمكانيات الدولة في المواد الخام الصناعية فقد حقق قطاع الصناعة معدل نمو سنوي بلغ ١٦,٣ % في المتوسط الذي اعتمد على الواردات من المواد الخام والمنتجات نصف المصنعة . فقد أشارت الأرقام إلى ارتفاع قيمة الصادرات من ٥٤,٨ مليون دولار عام ١٩٦٢ إلى ٣١,٣ بليون دولار عام ١٩٨٢ ، ٢٣,٨ بليون دولار عام ١٩٨٣ وما يزيد عن ٢٠٠ ضعف في الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٨٣ .

وقد تم التركيز في البداية على سياسة إحلال الواردات في بعض الصناعات كالأسمنت وتكرير البترول والأسمدة ، ثم اتجهت إلى زيادة الصادرات من المواد الأولية ، ثم تغير هيكل الصادرات بسرعة واحتلت سلع الصناعات الخفيفة والثقيلة النسبة العظمى في هيكل الصادرات وذلك على النحو التالي :

السنة	١٩٦٣	١٩٨١	١٩٨٣
المنتجات الأولية	٧٣ %	٩,١ %	١٥,٥
منتجات الصناعات الخفيفة	٢٧ %	٤٧,٦ %	٣٩,٥ %
منتجات الصناعات الثقيلة	—	٤٣,٣ %	٥٥ %

كما تغير النمط الجغرافي للمصادر : فبينما كانت صادرات جمهورية كوريا الجنوبية توجه إلى ٢٣ دولة فقط في أوائل الستينات ، بلغ عدد الدول التي تم التصدير إليها عام ١٩٨٠ إلى ٢٧١ دولة احتلت اليابان والولايات المتحدة ٦٥ % من إجمالي الصادرات الكورية ، ثم انخفضت إلى ٤٣ % عام ١٩٨١ .

وقد ارتبطت خطط التنمية التي نفذتها كوريا باستراتيجية تنمية الصادرات على النحو التالي :

١ - خطة التنمية الاقتصادية الأولى ١٩٦٢ - ١٩٦٦

لم تعتبر الصادرات المحرك للتوسع الاقتصادي وقد اتبعت الحكومة سياسة إحلال الوارد في بعض الصناعات الرئيسية وركزت تنمية صناعة المنسوجات وصناعة الأخشاب والأحذية وإنشاء الطرق والسكك الحديدية والكهرباء وفي خلال هذه الفترة ارتفع الناتج القومي إلى ٥٨ ٪ ، ووصلت نسبة الصادرات في الناتج القومي ٦,٨ ٪ مقارنا ٢,٤ ٪ في عام ١٩٨١ .

٢ - خطة التنمية الاقتصادية الثانية ١٩٦٧ - ١٩٧١

اعتمدت هذه الخطة على الاقتصاد الموجه للتصدير Export Oriented Economy بالتركيز على تنمية الصناعات الموجهة للتصدير والتي حققت نمواً للصادرات بلغ معدله السنوي ٣٧ ٪ والناتج القومي بمعدل نمو متوسط ١٦,٥ ٪ ، وكان نصيب الصادرات من الناتج القومي ١٢,٤ ٪ .

٣ - خطة التنمية الاقتصادية الثالثة ١٩٧٢ - ١٩٧٦

أصبحت الصادرات المحرك للتنمية الاقتصادية للدولة حيث بلغت الصادرات ٢٨,٥ ٪ من الناتج القومي . وفي نهاية الخطة انجهدت الجهود إلى تنويع الهيكل الصناعي من خلال تنمية شاملة للصناعات الكيماوية والثقيلة .

٤ - خطة التنمية الاقتصادية الرابعة ١٩٧٧ - ١٩٨١

أصبحت الصادرات العمود الفقري للتنمية الاقتصادية بكوريا الجنوبية ، وبلغت ٣٢,٩ ٪ من الناتج الإجمالي القومي .

٥ - خطة التنمية الاقتصادية الخامسة ١٩٨٢ - ١٩٨٦

وقد هلفت إلى ترسيخ المكاسب التي حققتها في مجال الصادرات فوضعت في اعتبارها مقاومة التضخم والعمل على استقرار مستويات الأسعار المحلية وتحسين الهياكل الصناعية لزيادة الإنتاجية ، وانجهدت إلى توسيع تجارة كوريا الخارجية مع التركيز على

الصناعات التى تستوعب مزيداً من التكنولوجيا والتقدم العلمى ، وكثفت العمل فى مجال الآلات وبناء السفن والالكترونيات .

الأسباب الرئيسية لنجاح سياسة التصدير لكوريا الجنوبية :

- الاختيار المناسب وفى التوقيت الملائم لاستراتيجية الصناعات التصديرية .
- مجموعة الحوافز التى طبقها والتى تناولت السلعة من بداية الإنتاج حتى إعدادها للتصدير .

٢٠٦ التجربة التركية

اقتضى العمل بالبرنامج الاصلاحى الذى انتهجه تركيا مع بداية عام ١٩٨٠ التخلي عن سياسة إحلال الواردات والأخذ بسياسة جديدة تستهدف زيادة وتنمية الصادرات التركية فى الأسواق الخارجية . ولتشجيع العمل بهذه السياسة الجديدة ، اتخذت العديد من الإجراءات والأساليب لتوفير الحوافز الكافية للمصدرين بما يساعد على تواجدهم فى أسواق الدول الأجنبية وزيادة قدرتهم التنافسية فيها .

ومنذ ذلك التاريخ والمحاولات مستمرة من جانب المسؤولين الأتراك فى استنباط أنواع جديدة من الحوافز وإدخال التعديلات والتغييرات الضرورية على الحوافز القائمة لزيادة فاعليتها فى تحقيق الغرض المنشود وهو تنمية الصادرات التركية ، وقد تعددت نتيجة لذلك صور الحوافز الممنوحة للمصدرين الأتراك ، وعززت بسياسات نقدية تضافرت جميعها فى توفير المنتجات التركية فى الأسواق الخارجية بأسعار رخيصة فى مواجهة السلع الأخرى الشبيهة الواردة إلى هذه الأسواق من مصادر أخرى .

ومن واقع تتبع مجموعة السياسات والأساليب المتبعة لتنمية الصادرات التركية بداية من العمل بالبرنامج الإصلاحي عام ١٩٨٠ وانتهاء بالسياسات والإجراءات الجديدة المشمولة فى نظام التصدير لعام ١٩٨٥ ، أمكن حصرها فى نوعين :

النوع الأول خاص بالحوافز الممنوحة للمصدرين .

النوع الثانى خاص بالسياسات والإجراءات الأخرى المساعدة فى هذا المجال .

أولاً : الحوافز الممنوحة للمصدرين :

١ — لعل أهم هذه الحوافز جميعاً هو الحافز المعروف باسم نسبة الاسترداد الضريبى

TAX REBATE عند التصدير وهو عبارة عن مكافأة تصديرية منحها بنسبة من قيمة

الصادرات فوب . وهذه النسب تتفاوت تبعاً لدرجة تصنيع السلعة ، ولهذا فهي تتراوح ما بين ٥ - ٢٠ ٪ عنبة بدء العمل بهذا النظام ، واقتصرت على الصادرات الصناعية فقط . ونظراً لعبء تكلفة العمل بهذا النظام على الميزانية رأّت الحكومة في عام ١٩٨٤ إجراء مراجعة شاملة لها ، وقررت تخفيض نسبة المكافأة على التصدير تدريجياً حيث تم إجراء تخفيضين : الأول في شهر أبريل ، والثاني في شهر سبتمبر ١٩٨٤ حيث بلغ إجمالي هذين التخفيضين ٤٥ ٪ من النسبة المقررة لكل بند ، بمعنى أن السلعة المصدرة التي كان يسترد عليها نسبة ٢٠ ٪ من القيمة فوب أصبحت هذه النسبة ٥٥ ٪ فقط من نسبة الـ ٢٠ ٪ السابقة ، أي : صارت نسبة الاسترداد الضريبي عليها ١١ ٪ بدلاً من ٢٠ ٪ من القيمة فوب . وبالرغم من ذلك فقد ساعدت بلاشك هذه المكافأة الممنوحة عند التصدير على زيادة قدرة المصدرين الأتراك على التنافس في الأسواق الخارجية ، وعلى تثبيت أقدامهم في هذه الأسواق حيث يراعى المصدرون أخذ هذه المكافأة في الاعتبار عند حساب أسعار تصدير المنتجات التركية إلى الخارج . ولا شك أن عجز الميزانية العامة والرغبة في ضغط الإنفاق الحكومي هو الدافع الأساسي نحو تخفيض نسبة مكافأة التصدير حيث بلغ إجمالي ماتم سداذه للمصدرين استحقاقاً لهذه المكافأة ٢٧٣ ، ٤ بليون ليرة تركية (الدولار = ٤٥٠ ليرة تركية) عن الفترة يناير / أكتوبر ١٩٨٤ بزيادة نسبتها ٨٣ ، ٥ ٪ مقارنة بذات الفترة المماثلة من عام ١٩٨٣ والتي بلغت فيها جملة المستحق للمصدرين كمكافأة تصدير ١٥٠ بليون ليرة تركية . والجدير بالذكر أن قطاع المنسوجات قد اختص وحده بإجمالي قدره ١١٠ ، ٦ بليون ليرة تركية من إجمالي المستحق كمكافأة للصادرات خلال الفترة المشار إليها من عام ١٩٨٤ وهو ما يمثل نسبة ٤٠ ، ٥ ٪ تقريباً منها .

٢- ولا يقتصر مجال العمل بنسبة استرداد الضريبة **TAX REBATE** عند هذا الحد حيث اقتضت سياسة الحكومة تشجيع اندماج المصدرين الصغار في شركات كبرى للتجارة الخارجية **INCORPORATED FOREIGN TRADE COMPANIES** ، بمعنى إتعام نشاطهم التصديري من خلال هذه الشركات ، اقتضت هذه السياسة منح نسبة أخرى من القيمة فوب كمكافأة تصدير (١٠ ٪) بشرط تجاوز إجمالي صادرات أى شركة من هذه الشركات ٣٠ مليون دولار سنوياً ، ومن الطبيعي ، أن يستفيد صغار المصدرين بنسبة من هذه

النسبة الإضافية علاوة على مكافآتهم الأصلية في حالة ممارسة نشاطهم التصديري عن طريق هذه الشركات الكبرى ، وتستهدف الحكومة من ذلك تشجيع إقامة مثل هذه الشركات على التنافس في الخارج وإجراء الدراسات التسويقية الضرورية ، فضلاً عن إمكانياتها في إنشاء فروع لها في الدول الأخرى . و يشترط لمثل هذا النوع من الشركات لاكتساب هذه الصفة الأيقل رأس مالها المدفوع عن ٥٠٠ مليون ليرة تركية أو الشركات التي تتعهد برفع رأس مالها المدفوع إلى هذا المعدل خلال اثني عشر شهراً من تاريخ شهادة تحفيز الصادرات **EXPORT INCENTIVE CERTIFICATE** والتي قامت بتصدير مالا يقل عن ٣٠ مليون دولار سلع قبل تاريخ التقدم إلى إدارة تنفيذ وتطبيق العمل بالخوافز **INCENTIVE IMPLEMENTATION DEPARTMENT** التابعة لهيئة الدولة للتخطيط للحصول على هذه الصفة ، ويشترط أيضاً أن تشمل صادراتها على مالا يقل عن نسبة ٧٥٪ من المنتجات الصناعية والمعدنية مع التعهد بزيادة صادراتها بحوالي ١٠٪ سنوياً للاحتفاظ بهذه الصفة .

٣ - ومن بين الخوافز الأخرى التي توفرها الإجراءات للشركات الكبرى في التصدير مايلي :

- الحق في استخدام مالا يزيد عن ٥٠٪ من متحصلاتها التصديرية كمخصصات نقد أجنبي لها أو لحلفائها من الشركات الصناعية بغرض توفير المواد الخام والسلع الوسيطة ومواد التغليف والتعبئة اللازمة لإنتاج سلع أو خدمات للتصدير ، وكذلك سداد مصروفات الشحن ، والعمولات والنفقات الخاصة اللازمة لممثليها ومكاتبها الخارجية .

- فرصة هذه الشركات في الحصول على قروض تمويل صادرات بنسبة ٩٠٪ من إجمالي القيمة المخصصة للتصدير ، في حين لا تتجاوز هذه النسبة ٧٠٪ بالنسبة لصغار المصدرين ، ولينع إساءة استخدام قروض الصادرات ، ثم مع مطلع عام ١٩٨٤ تخفيض المدة المسموح بها لاستخدام القرض من اثني عشر شهراً إلى ثلاثة أو ستة شهور تبعاً لطبيعة السلعة المصدرة . وقد ساعد ذلك على الاستفادة من القروض الممنوحة في زيادة الصادرات ، ولحماية الدولة من غطاطة التزوير بقروض

الصادرات ، ألزمت الإجراءات الجديدة لعام ١٩٨٥ شركات التصدير وحتى تاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٨٥ بزيادة رأس مالها المدفوع إلى ٥٠٠ مليون ليرة تركية كحد أدنى .

- دعوة هذه الشركات لتمثيل تركيا في المعارض الخارجية وكذلك ضم ممثلها إلى الوفود التجارية الرسمية .
- مساعدة هذه الشركات على إنشاء فروع خارجية في الدول الأخرى .
- قصر حق الاستيراد من الدول الاشتراكية على هذه الشركات وبخاصة تلك التي تتجاوز صادراتها ٥٠ مليون دولار سنوياً .
- ومن الحوافز الهامة الممنوحة للمصدرين قيام الحكومة بدعم قروض الصادرات ، وقد أنشئ لهذا الغرض وفي إطار البنك المركزي التركي صندوق باسم صندوق إعادة دفع فارق سعر الفائدة INTEREST DIFFERENTIAL REBATE FUND تمثلت وظيفته في دعم قروض الصادرات والقروض الأخرى المتخصصة عن طريق دفع فارق سعر الفائدة على هذه القروض الممنوحة من جانب البنك ، وقد تراوح هذا الفارق ما بين ٧ - ٩ ٪ . وقد استحدثت الإجراءات الجديدة لعام ١٩٨٥ نظاماً جديداً بديلاً لهذا النظام له ذات الوظيفة ولكن بطريقة مختلفة عرف باسم صندوق دعم استخدام الموارد RESOURCES UTILISATION SUPPORT FUND تنحصر وظيفته في دعم المتحصلات الصافية من النقد الأجنبي بما في ذلك متحصلات التصدير ، بمعنى آخر لا يقوم البنك المركزي التركي بإجراء أية مدفوعات دعم حتى تنفيذ الالتزامات التصديرية ، وفي هذه الحالة فإنه من الواضح أن المخاطرة ستتحملها أساساً البنوك التي ستمنح قروضاً للمصدرين بمعدلات منخفضة الفائدة ، وما قد يترتب على ذلك من خسارة لهذه البنوك في حالة فشل المصدرين في الوفاء بالتزاماتهم التصديرية .

ثانياً : السياسات والإجراءات الأخرى لتنمية الصادرات :

وبخلاف سياسات توفير الحوافز للمصدرين وإنشاء إدارة خاصة باسم إدارة تنفيذ الحوافز كما سبقت الإشارة ، هناك سياسات أخرى بعضها نقدي والآخر إجرائي تنتهجها الحكومة على صعيد تنمية الصادرات التركية في أسواق الدول الأجنبية وعلى سبيل الحصر تقريباً ما يلي :

- الإعفاء من ضريبة الإنتاج على السلع التي يتم تصديرها ، أوتلك التي تدخل في إنتاج سلعة يتم تصديرها ، ومع إحلال القيمة المضافة التي بدأ العمل بها اعتباراً من يناير ١٩٨٥ تقرر إعفاء السلع عند التصدير منها .
- إعفاء ضريبي كامل للمعاملات والأنشطة المتعلقة بالتصدير .
- إعفاء جمركي لمستلزمات إنتاج السلع المخصصة للتصدير ، وكذلك مواد التعبئة والتغليف .
- إجراء تخفيض مستمر يكاد يكون يومياً في سعر صرف الليرة التركية ، وقد بلغت نسبة التخفيض بالنسبة للدولار ٤٣ ، ١ % عام ١٩٨٣ وتجاوزت ٥٠ % عام ١٩٨٤ . ولاشك أن هذا التخفيض الرسمي والمستمر في قيمة العملة المحلية له أثره في زيادة الصادرات التركية .
- توسيع نطاق السلع المسموح بتصديرها مع تخفيض البنود المحظورة التي يتطلب تصديرها إذناً خاصاً ، وعدم قصر سلع بذاتها على المصدرين من القطاع العام ، بمعنى حق القطاع الخاص في تصدير كل شيء تقريباً .
- تبسيط واختصار الإجراءات والمستندات المطلوبة في عملية التصدير مع الإكتفاء بالبيانات المقدمة من المصدرين مع توقيع عقوبة في حالة ثبات تزوير أو عدم صحة هذه البيانات .

ثالثاً : أثر هذه السياسات في تنمية الصادرات التركية :

مما تقدم ومن واقع سياسة الحكومة التركية في تنمية الصادرات وما تستخدمه من إجراءات وأساليب في هذا المجال ، فقد أدت هذه السياسة إلى تنمية الصادرات وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات التركية ، والدليل على ذلك أنه بداية من العمل بهذه السياسة عام ١٩٨٠ زادت الصادرات التركية زيادة مضاعفة من ٢٩١٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ٤٧٠٣ مليون دولار عام ١٩٨١ ، إلى ٥٧٤٦ مليون دولار عام ١٩٨٢ ، وإن كانت لم تحقق أية زيادة عام ١٩٨٣ بسبب الظروف المناخية غير المواتية والتي أثرت بدرجة كبيرة على صادرات القطاع الزراعي والحيواني . وقد بلغ إجمالي قيمة صادرات تركيا خلال ذلك العام ٥٧٢٨ مليون دولار بالرغم من انخفاض صادرات قطاع الزراعة من ٢١٤٣ ، ٣ مليون دولار إلى ١٨٨٠ ، ٦ مليون دولار ، هذا وتشير مؤشرات عام

١٩٨٤ إلى نمو الصادرات التركية حيث بلغ إجمالى ما تم تصديره خلال الفترة يناير/نوفمبر ٦٣٦٤ مليون دولار بزيادة نسبتها ٢٥,٩% مقارنة بذات الفترة المماثلة من عام ١٩٨٣ . وما يسترعى الانتباه أن الزيادة في الصادرات التركية تأتي أساسا من الزيادة في صادرات القطاع الصناعى وهو القطاع الذى تتمتع صادراته من البنود المختلفة بمكافأة التصدير المعروفة باسم الاسترداد الضريبي **TAX REBATE** التى سبقت الإشارة إليها ضمن الحوافز الممنوحة للمصدرين ، ولا تتمتع بذلك صادرات القطاعات الأخرى (القطاع الزراعى والحيوانى وكذلك قطاع التعدين والمناجم) ، ولهذا فقد سجلت صادرات القطاع الصناعى زيادة من ١٠٤٧,٢ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ٢٢٩٠,٣ مليون دولار عام ١٩٨١ وواصلت النمو إلى ٤٣٢٩,٤ مليون دولار عام ١٩٨٢ وإلى ٣٦٥٨,٣ مليون دولار عام ١٩٨٣ وبلغت ٤٥٦٢ مليون دولار خلال الفترة يناير/نوفمبر من عام ١٩٨٤ بزيادة نسبتها ٤١,٥% مقارنة بذات الفترة المماثلة من عام ١٩٨٣ . وتشير أرقام الصادرات التركية منذ بدء العمل بسياسات وأساليب تنمية الصادرات إلى نجاح تركيا في هذا المجال ، وقد يكون للأخذ بهذه السياسات أو بعضها أثره الفعال في تنمية الصادرات المصرية مع الأخذ في الاعتبار أهمية إنشاء إدارة خاصة بإصدار ومتابعة الحوافز والإجراءات الضرورية واللازمة كتلك القائمة في تركيا والمعروفة باسم إدارة تنفيذ الحوافز INCENTIVE IMPLEMENTATION DEPARTMENT بالإضافة إلى ما تقدم من سياسات وأساليب متبعة في تركيا لتنمية الصادرات .



المدن الجديدة الخاضعة لإشراف هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

يوجد عدد آخر من المدن الجديدة بجانب مدينة العاشر من رمضان تخضع لإشراف هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في إطار القانون رقم ٥٩ لعام ١٩٧٩ .

١ : مدينة السادات :

- تقع مدينة السادات على بعد حوالى ٩٥ كم على الطريق الصحراوى مصر/إسكندرية .
- تعتبر المدينة طبقا للتخطيط المعتمد قاعدة اقتصادية لجذب العمالة اللازمة للخدمات الإقليمية والقومية المناسبة ، وسوف تستوعب المدينة بعد اكتمال نموها فى خمسة وعشرين عاما ٥٠٠ ألف نسمة ، وتبثى فرص عمالة تصل إلى ١٦٥ ألف نسمة .
- وهى مدينة صناعية بالدرجة الأولى إذ أن المحور الصناعى بها يبلغ مساحته حوالى ١٨ مليون متر مربع فى مراحلها الثلاث .
- والمدينة كذلك مدينة إدارية يجرى بها حاليا إنشاء مبنى وزارات ستقل إليه فى البداية وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة .
- والمدينة تعليمية إذ يجرى دراسة إنشاء جامعة السادات بها تبدأ بخمس كليات كما يجرى إنشاء معاهد دينية إسلامية تم فلا إنشاء معهد لدراسة الصحراء يتبع الجامعة الأمريكية فضلا عن توسعات جامعة المنوفية .

٢ - مدينة ١٥ مايو:

- تقع المدينة جنوب شرق الكبريتاج بحلوان بحوالى ٤ كم على مسافة ٣٥ كم من مدينة القاهرة ، وهى أحد المدن التابعة للقاهرة .
- الهدف من إنشائها توفير المسكن اللائم لعمال مصانع حلوان ، وكافة الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية .
- يتم إنشاء ٣٦ ألف مسكن على ثلاث مراحل وذلك مما يساهم في تخفيف الكثافة السكانية بمدينة القاهرة حيث أن مدينة حلوان قد تحولت إلى أكبر تجمع صناعى فى الشرق الأوسط .
- تستوعب المدينة ٨٠ ألف نسمة يمكن زيادتها إلى ٢٠٠ ألف نسمة عام ٢٠٠٠ .
- بدأت الحياة فى المدينة حيث تم شغل جزء من المرحلة الأولى .

٣ - مدينة ٦ أكتوبر:

- تقع المدينة على شبكة الطرق الإقليمية الموصلة إلى القاهرة والإسكندرية والفيوم والواحات على مسافة ٣٢ كم من القاهرة وتطل على الأهرامات التى تبعد عنها بمسافة ١٧ كم ، وهى إحدى المدن التابعة لمدينة القاهرة الكبرى .
- المتوقع أن يصل عدد سكانها إلى ٣٥٠ ألف نسمة فى سنة ٢٠٠٠ .
- تساهم المدينة فى حل مشكلة الإسكان بمدينتى القاهرة والجيزة ، وتخفيف الضغط السكاني والزحف العمرانى على الأراضى الزراعية بالجيزة .
- تركز القاعدة الاقتصادية للمدينة على قطاعات السياحة والخدمات والصناعات الغير ملوثة للبيئة .
- تشكل مركز جذب اقتصادى للصناعات التى لا يتيسر لها المساحات اللازمة ، والتى تحتاج إلى مواقع مناسبة .
- مركز جذب سياحى وتعتبر أول منطقة سياحية متكاملة بقرب منطقة الأهرامات .

٤ - مدينة العامرية الجديدة :

- تقع مدينة العامرية الجديدة على مسافة ٤٥ كم من مدينة الاسكندرية التى تعتبر من أهم الموانى فى حوض البحر الأبيض المتوسط .

- الهدف من إنشائها أن تكون مدينة سكنية صناعية .
- تستوعب المدينة حسب المخطط ٤٠٠ ألف نسمة سنة ٢٠٠٠ وتوفر ١٥٠ ألف فرصة عمل .
- تستوعب المدينة ١٥٠ ألف نسمة خلال عشر سنوات .

٥ - مدينة الصالحية الجديدة :

تقع غرب طريق القصاصين / الصالحية وهي مدينة خدمات للمناطق المستصلحة بمنطقة الصالحية ، وتشمل خدمات مركزية لسكان القرى والأعمال المكثلة والمربطة بأعمال الاستصلاح من صناعة وتجارة وخدمات بأنواعها .

٦ - مدينة وميناء دمياط الجديدة :

تقع في مواجهة مدينة دمياط الحالية ٨,٥ كيلو متر غرب فرع النيل عند رأس البر ، توفر المدينة الأنشطة الخاصة بالميناء الذى يتكون من عدد ٢٧ رصيفا بسعة إجمالية ١٦,٥ مليون طن من البضائع ، وتبلغ أول مرحلة عدد ستة أرصفة بسعة ٥,٢ مليون طن . وتقع مدينة دمياط الجديدة على الضفة الغربية من الميناء وتستوعب ٤٠٠ ألف نسمة وتوفر ١٥٠ ألف فرصة عمل ، وتعتبر المدينة امتداد مستقبلى للمدينة الحالية بحيث تضم كافة الأنشطة الخاصة بالميناء .

٧ - مدن تحت الدراسة والتخطيط :

□ مدينة العبور :

تقع المدينة في منطقة بين القاهرة والإسماعيلية بالقرب من بليس وتبعد ٣٠ كيلو مترا عن مدينة القاهرة بمساحة قدرها ٣٠٠٠ فدان وتستوعب ٣٥٠ ألف نسمة ، وتعتبر الصناعة القاعدة الأساسية للاقتصادية للمدينة .

□ مدينة بدر :

تقع في المنطقة الصحراوية على طريق القاهرة/السويس الصحراوى بين الكيلو ٤٦ ، والكيلو ٥٠ بمساحة قدرها ١٦ كيلو مترا مربعا لتستوعب ٢٥٠ ألف نسمة .

□ مدينة الأمل :

تقع على طريق القطامية الموصل بين المعادى والعين السخنة ، وتبعد ٤٠ كيلومتراً
عن مدينة القاهرة ، وتستوعب المدينة ٢٥٠ ألف نسمة .



قرارات السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي الصادرة في ١٠ مايو ١٩٨٧ .

وافقت الدولة أخيراً على قيام السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي ليصبح التعامل في الصرف الأجنبي خاضعاً لقوى العرض والطلب ، وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٤٧ وقت أن صدر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لتنظيم الرقابة على عمليات النقد الأجنبي . ويأتى هذا التنظيم الجديد كخطوة أولى على طريق إعادة تنظيم سوق الصرف في مصر خلال ثمانية عشر شهراً تبدأ من ١٠ مايو ١٩٨٧ . وتتلخص المرحلة الأولى لتنظيم سوق الصرف المصرى في اصدار قرارات ثلاث بشأن انشاء سوق مصرفية حرة للنقد الأجنبي وتحديد المتحصلات والمدفوعات التى تنتقل من مجمع البنوك المعتمد إلى السوق المصرفية الحرة الجديد ، وكذلك تنظيم فتح الاعتمادات للمستوردين من القطاع الخاص من خلال السوق الجديدة .

وفيما يلي نص قرارات وزير الاقتصاد :

١٠٧ . قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٧ بانشاء سوق مصرفية حرة للنقد الأجنبي :

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي المعدل ، وعلى القرار الوزارى رقم ٢١٦ لسنة ١٩٧٦ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون

رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، وعلى القرار الوزاري رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٨٦ بشأن الموارد والاستخدامات التي يطبق عليها أسعار صرف مجمع النقد الأجنبي لدى البنوك المعتمدة.

قـرر

مادة ١ :

تنشأ سوق مصرفية حرة للنقد الأجنبي .

مادة ٢ :

يسمح للبنوك العاملة في مصر والمرخص لها بالتعامل بالجنيه المصري و بالنقد الأجنبي (البنوك المعتمدة) بشراء النقد الأجنبي و بيعه لحسابها وتحت مسؤوليتها وذلك في نطاق السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي .

مادة ٣ :

تدار السوق بواسطة لجنة تسمى « لجنة إدارة السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي » وتشكل من ممثلين عن البنوك المشار إليها في المادة السابقة لا يزيد عددهم عن ثمانية و يصدر بتحديد هؤلاء الممثلين واختيار رئيس اللجنة وتحديد مكان اجتماعها وتشكيل أمانتها الفنية قرار من محافظ البنك المركزي المصري أو من ينيبه ، وعلى أن يحضر اجتماعات هذه اللجنة مندوب من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ومندوب من البنك المركزي المصري كمراقبين .

مادة ٤ :

يتم اعلان أسعار الشراء والبيع اليومية للنقد الأجنبي بواسطة « لجنة إدارة السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي » وذلك على أساس واقعي وفي ضوء المؤشرات المتعلقة بحجم الطلب على النقد الأجنبي وحجم العرض من العملات الأجنبية في إطار السوق المصرفية الحرة . وتقوم اللجنة باعلان السعر للدولار الأمريكى شراء و بيعا ، كما تقوم بتحديد أسعار باقى العملات لعلاقتها بالدولار الأمريكى في سوق لندن على أساس أسعار إقفال نفس اليوم . و يكون انعقاد اللجنة يوميا بعد اقفال التعامل اليومي و يتم

التعامل بالأسعار التى تعلنها اللجنة بقائمة تصدر برقم مسلسل وذلك فور إعلان هذه القائمة .

مادة ٥ :

تسرى أسعار الصرف المشار إليها بالمادة السابقة على المتحصلات والمدفوعات التى تتم فقط فى نطاق السوق وذلك وفقاً للقرارات التى يصدرها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

مادة ٦ :

يكون تحديد سعر البيع باضافة ١ ٪ إلى سعر الشراء الذى تقررته لجنة إدارة السوق فى تاريخ التنفيذ ، ويؤول نصف هذا الفرق (١٢ ٪) إلى حساب الأرباح الناتجة عن عمليات النقد الخارجية . أما النصف الآخر فيؤول إلى البنك الذى بالعملية .

ويجوز للبنوك المعتمدة التعامل فيما بينها ببيع وشراء النقد ، لأجنى بأسعار الصرف المقررة للتعامل فى نطاق السوق ، على أساس اضافة ٤ / ٪ فى المائة إلى سعر الشراء السائد يوم تنفيذ العملية ومع ذلك يجوز لمخافف البنك المركزى تخفيض النسب الموضحة فى الفقرتين السابقتين .

مادة ٧ :

تلتزم البنوك المعتمدة بالتعامل بالسعر الذى تعلنه السوق يومياً بالنسبة إلى المتحصلات والمدفوعات فى نطاق السوق وفقاً للمادتين (٤) ، (٥) بهذا القرار .

مادة ٨ :

يحدد البنك المركزى المصرى رصيد التشغيل اللازم لكل بنك ، وتلتزم البنوك المعتمدة ببيع الفائض عن رصيد التشغيل إلى الحساب الذى يحدده البنك المركزى المصرى لهذا الغرض وذلك فى نهاية الفترة التى يحددها مخافف البنك المركزى المصرى ، ويتم استخدام رصيد هذا الحساب وفق ما يتم الاتفاق عليه بين وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والبنك المركزى المصرى .

مادة ٩ :

تقوم البنوك المعتمدة باجراء عملية مبادلة عملة مع البنك المركزى المصرى مقابل جنهات مصرية طبقاً للقواعد التى يصدرها البنك المركزى المصرى فى هذا الشأن .

مادة ١٠ :

يصدر البنك المركزى المصرى النظام الاحصائى اللازم لمتابعة تنفيذ أحكام هذا القرار.

مادة ١١ :

تعتبر أحكام هذا القرار ضمن أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، و يلغى كل حكم يكون مخالفاً لأحكامه .

مادة ١٢ :

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، و يعمل به من تاريخ نشره .

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

« د . يسرى على مصطفى »

٢٠٧ قرار وزارى رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٧

بتحديد المتحصلات والمدفوعات التى تنقل من مجمع البنوك المعتمدة إلى السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى ، وعلى القرار رقم ٢١٦ لسنة ١٩٧٦ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، وعلى القرار الوزارى رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٨٦ بشأن الموارد والاستخدامات التى يطبق عليها أسعار صرف مجمع النقد الأجنبى لدى البنوك المعتمدة ، وعلى القرار الوزارى رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٧ بإنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى .

قرار

مادة ١ :

تنتقل من مجمع البنوك المعتمدة إلى السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي المتحصلات الآتية :

- (١) مدخرات المصريين في الخارج .
- (٢) إيرادات النشاط السياحي والفنادق وما في حكمها .
- (٣) مشتريات البنوك من كافة أنواع حسابات النقد الأجنبي .
- (٤) مشتريات البنوك من أوراق النقد الأجنبي ووسائل الدفع الأخرى .
- (٥) حصيلة صادرات القطاع الخاص المسموح بتجنيبها .
- (٦) النسبة الواجب التنازل عنها للبنوك المعتمدة من حصيلة صادرات القطاع الخاص من السلع المبينة في المرفق رقم (١) .

مادة ٢ :

تنتقل من مجمع البنوك المعتمدة إلى السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي المدفوعات المنظورة وغير المنظورة المحددة بالمرفق رقم (٣) وذلك في إطار الحصص المدرجة في موازنة النقد الأجنبي .

مادة ٣ :

تسرى أسعار صرف السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي على المدفوعات المنظورة وغير المنظورة لكل من القطاع الخاص والقطاع التعاوني والتي يتم تنفيذها من خلال هذه السوق ، ومع مراعاة النظم الاستيرادية والقواعد النقدية السارية .

مادة ٤ :

يجوز لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية إضافة متحصلات ومدفوعات أخرى إلى المتحصلات والمدفوعات المحددة بالمرفقات أرقام : (١) ، (٢) ، (٣) .

مادة ٥ :

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
« د . يسرى على مصطفى »

٠٣٠٧ مرفقات القرار رقم ٢٢٣

٠١٠٣٠٧ مرفق رقم (١)

المتحصلات من صادرات القطاع الخاص التي يتم التنازل عن نسبة من قيمتها
للبنوك المعتمدة وتعامل بأسعار السوق المصرفية الحرة للتقد الأجني .

١ - ماعز وأغنام حية .

٢ - عسل أسود .

٢٠٣٠٧ مرفق رقم (٢)

متحصلات القطاع العام التي تعامل بأسعار السوق المصرفية الحرة للتقد الأجني .

١ - الصادرات زراعية .

٢ - نباتات طبية وعطرية .

٣ - زهور .

د - ماعز وأغنام حية .

٤ - تقاوى وشتلات .

٥ - عيدان قصب .

٦ - عسل نحل وشمع عسل .

٧ - طرود نحل .

٨ - عسل أسود .

٩- حيول حية .

ب-صادرات صناعية :

١- صادرات قطاع الصناعات الهندسية .

٢- صادرات قطاع الصناعات المعدنية .

٣- صادرات قطاع الأدوية والمستلزمات الطبية .

٤- صادرات قطاع الانتاج الحربي .

المدفوعات التى تنقل من مجمع البنوك المعتمدة إلى السوق المصرفية الحرة

للتقد الأجنبى .

أولا : الاستيراد السلمى الاستهلاكى والوسيط .

(١) سلع تموينية :

— لحوم مجمدة .

— أبقار حية .

— دواجن مجمدة .

— أسماك مجمدة .

— علس .

— سمسم .

(٢) قطاع الدواء

— أدوية جاهزة .

— ألبان أطفال .

فيما عدا ما يتم تمويله عن طريق مجمع النقد الأجنبى لدى البنك المركزى المصرى .

— مستلزمات وأدوات طبية .

(٣) كتب ودوريات .

(٤) قطاع الزراعة .

— بذور وتقاوى وشتلات .

- قطع غيار .
- مستلزمات انتاج .
- كيماويات وأدوية بيطرية .

باقى احتياجات القطاع الزراعى فيما عدا :

- ١ — تقاوى البطاطس .
 - ب — جوت وزكائب وأجولة وقاش هيشيان .
 - ج — مكونات أعلاف وأدوية ومستحضرات بيطرية وقطع غيار للشركة العامة للدواجن .
 - د — الأسمدة بأنواعها .
- ال ٥٣ — المبيدات الحشرية التى يتم تمويلها حالياً فى مجمع البنك المركزى المصرى .

(٥) قطاع استصلاح الأراضى

تقاوى / قطع غيار / مستلزمات إنتاج أخرى .

(٦) قطاع الرى :

قطع غيار / خامات / مستلزمات إنتاج أخرى .

(٧) قطاع الصناعة :

خامات / مستلزمات إنتاج / قطع غيار لشركات القطاع العام التابعة لكل من :

- ١ — هيئة القطاع العام للصناعات الهندسية .
- ب — هيئة القطاع العام للصناعات المعدنية .

(٨) قطاع الإنتاج الحربى :

خامات / مستلزمات إنتاج / قطع غيار أخرى .

(٩) قطاع الكهرباء :

خامات / مستلزمات إنتاج / قطع غيار أخرى

(١٠) قطاع المواصلات :

قطع غيار / خامات / مستلزمات إنتاج أخرى .

(١١) الشركة التابعة لهيئة قناة السويس :

خامات / مستلزمات إنتاج / قطع غيار أخرى .

(١٢) قطاع النقل البحرى :

قطع غيار / مستلزمات أخرى .

(١٣) قطاع السياحة :

سلع متنوعة لازمة للنشاط السياحى :

(١٤) قطاع الطيران المدنى :

خامات / مستلزمات / قطع غيار أخرى .

للجهات التابعة للقطاع فيما عدا احتياجات مؤسسة مصر للطيران من الوقود والزيوت والقوى المحركة وقطع الغيار والتي تمول من حصيلة إيرادات مكاتب المؤسسة بالخارج .

(١٥) قطاع الاسكان والتعمير :

حديد تسليح / أخشاب / أسمنت / زجاج / خامات ومستلزمات وقطع غيار لشركات مواد البناء والحراريات والمقاولات والاسكان / سلع أخرى لازمة للقطاع .

(١٦) قطاع التجارة :

عبوات ومواد تعبئة / مستلزمات وقطع غيار / سلع هندسية ومعدنية / أخشاب لصناعة الأثاث / سلع كيماوية / سلع كهربائية / سلع أخرى تستورد عن طريق شركات التجارة الخارجية وشركات التجارة الداخلية وذلك للبيع بالسوق التجارية المحلية .

(١٧) قطاع المؤسسات الصحفية :

ورق صحف / ورق مجلات / مستلزمات إنتاج وقطع غيار .

ثانيا : المدفوعات غير المنظورة

١ — بدلات السفر .

٢ — مصاريف العلاج والإقامة .

٣ — أفلام سينمائية .

٤ — التأمين فيما عدا التأمين المتعلق بشحن البضائع استيرادا وتصديرا .

٥- معاشات (لغير المقيمين) .

٦- مصروفات بنكية وعمولات .

٧- إيرادات محولة لغير المقيمين .

حصيلة كوبونات أسهم وسندات وإيرادات عقارية والسندات المستهلكة وأرباح وفوائد عن استثمارات أجنبية لمشروعات منشأة قبل العمل بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

٨- المبالغ المسموح بتحويلها للمهاجرين والمغادرين نهائيا .

٩- مدفوعات تجارة مثل :

(مصاريف على الصادرات / إتاوات / أتعاب تركيب وخبرة فنية / إيجار آلات حاسبة / مصاريف إعلان ودعاية / مرتبات خبراء أجانب خاصة بمشروعات قائمة / أتعاب تفتيش / براءات اختراع / غرامات وضرائب مستحقة .. الخ .

٠٤٠٧ قرار وزارى رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٧

بتعديل بعض أحكام قرار وزير الاقتصاد والتجارة

الخارجية رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٦ .

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون البنوك والائتمان وعلى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ ببعض الأحكام الخاصة بالاستيراد والتصدير والنقد ، وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل باصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ولائحته التنفيذية .

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز

المصرفى .

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي وتعديلاته .
وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٢ فى شأن سجل المستوردين ولائحته التنفيذية .
وعلى قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن القرار الموحد للاتحة التنفيذية
لقانون الاستيراد والتصدير .
وعلى القرار الوزارى رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٨٥ بشأن تعديل قرار وزير التجارة رقم
١٠٣٦ لسنة ١٩٨٥ .
وعلى القرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن تشكيل لجان فنية لتوزيع السلع المستوردة .
وعلى القرار الوزارى رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٦ بشأن تعديل بعض أحكام قرار وزير
التجارة رقم ١٠٣٦ بشأن القرار الموحد للاتحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير .

قـرر

مادة ١ :

لا يلتزم مستوردو والقطاع الخاص بقصد التصنيع أو الإجماع من مواردهم الخاصة
بالنقد الأجنبي ، بإيداع تأمين نقدى بالعملات الحرة بالبنك المركزى المصرى .

مادة ٢ :

يستبدل بنص البند من المادة (١) من القرار الوزارى رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٦ المشار
إليه النص الآتى :

« يلتزم المستورد من القطاع الخاص فى حالة تمويل الاعتماد من الموارد الخاصة
بالنقد الأجنبي أن يسدد عند تقديم طلب فتح الاعتماد إلى البنك الذى يقوم بتنفيذ
العملية ٣٥ ٪ على الأقل من قيمة الاعتماد بالنقد الأجنبي و يتم تسديد الباقي بالكامل
بالنقد الأجنبي فى تاريخ فتح الاعتماد ، ومع ذلك فإنه يجوز للبنوك أن تنظر فى تمويل
هذا الجزء الأخير فى حدود حجم الائتمان الذى يقرره البنك للعميل وفى حدود ما هو
مصرح به للبنك من سقف ائتمانية ووفقا للأولويات التى يقررها البنك المركزى
المصرى بالاتفاق مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

وبالنسبة للاعتمادات التى تفتح على قوة تسهيلات موردين يلتزم العميل من القطاع
الخاص بأن يسدد من موارده الخاصة للبنك بالنقد الأجنبي ٣٥ ٪ على الأقل من قيمة

الاعتماد عند تقديم طلب فتح الاعتماد ، وتسدد باقى قيمته بالنقد الأجنبى وفقا لشروط تسهيلات الموردين ودون الاخلال بعلاقة البنك بعميله .
وتلتزم جميع البنوك العاملة فى مصر بالقواعد السابقة .

مادة ٣ :

يستبدل بنص المادة (٦) من القرار الوزارى رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه النص الآتى :
« لا يجوز شحن البضاعة قبل فتح الاعتماد »

مادة ٤ :

يلغى نص المادة (٢) من القرار الوزارى رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه .

مادة ٥ :

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية و يعمل به من تاريخ نشره .

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
« د . يسرى على مصطفى »

الملحق التاسع
الجداول الاحصائية

جدول رقم (١)
تطور قيمة الصادرات السلعية في جمهورية مصر العربية
للسنوات (١٩٦٠/٥٩ — ١٩٨٥/٨٤)

(بالمليون جنيه)

السنوات	السلع الزراعية	السلع المنجمية	السلع الصناعية	اجالى صادرات
٦٠/٥٩	١٤٧,٦	٦,٤	٣٥,٩	١٨٩,٩
٦١/٦٠	١٤٢,٦	٨,١	٣٨,٣	١٨٩,٠
٦٢/٦١	١١١,٩	٩,٨	٣٩,٣	١٥١,٠
٦٣/٦٢	١٣٧,٩	١٦,٣	٤٣,٦	١٩٧,٨
٦٤/٦٣	١٦١,٦	١٧,٩	٥٨,٨	٢٣٨,٣
٦٥/٦٤	١٨٥,١	١٣,٤	٦٦,٧	٢٦٥,٢
٦٦/٦٥	١٧٩,٦	٧,٨	٧١,١	٢٥٨,٥
٦٧/٦٦	١١٧٢,٢	٧,٨	٨١,٣	٢٦١,٣
٦٨/٦٧	١٦٢,١	٥,٧	٧٨,٧	٢٤٦,٥
٦٩/٦٨	١٤٩,٧	٦,٠	١٠٣,٦	٣٠٤,٣
٧٠/٦٩	٢٢٢,٧	٨,٣	٩٧,١	٣٢٨,١
٧١/٧٠	٢١٤,٧	١٥,٢	١٠٩,٤	٣٣٩,٣
٧٢/٧١	٢١٤,٧	١٥,٢	١٠٩,٤	٣٣٩,٣
٧٢/٧١	٢٠٩,٤	١٨,٤	١٢١,٣	٣٤٩,١
١٩٧٣	٢٦٣,٨	٣٧,٨	١٤٢,٦	٤٤٤,٢
١٩٧٤	٣٥٨,١	٢٥,٩	٢٠٩,٣	٥٩٣,٣
١٩٧٥	٢٧٠,٧	٢٥,٥	٢٥١,٦	٥٤٧,٨
١٩٧٦	٢٥٦,٦	١١٢,٧	٢٢٦,٢	٥٩٥,٥
١٩٧٧	٢٨٤,٥	١٢١,٠	٢٦٠,٨	٦٦٦,٣
١٩٧٨	٢٢٠,٠	١٤٢,٣	٣١٧,٥	٦٧٩,٨
١٩٧٩	٣٧٥,١	٣٩٧,٩	٥١٤,٨	١٢٨٧,٨
١٩٨٠	٣٢٨,٦	١٢٣٤,٦	٤٦٩,٠	٢١٣٢,٢
٨٢/٨١	٤٥٥,٠	١٠٠٠,٠	٥٣٣,٠	١٩٨٨,٠
٨٣/٨٢	٤٢٩,٠	١١٧٩,٠	٥٩٥,٠	٢٢٠٣,٠
٨٤/٨٣	٥٢٨,٠	٩٧٤,٠	٦٨٨,٠	٢١٩٠,٠
٨٥/٨٤	٤٣٦,٠	١٥٥٦,٠	٧٠٠,٠	٢٦٩٢,٠

المصدر : تقارير متابعة الخطة لسنوات مختلفة ، حسين صالح ، « تخطيط ومتابعة التجارة الخارجية في ج.م.ع. » ، مذكرة خارجية رقم ١٤٢١ ، معهد التخطيط القومى القاهرة ، يوليو ١٩٨٦ ، ص ١١٩ .

جدول رقم (٢)

تطور هيكل الصادرات السلعية المصرية
للسنوات (١٩٨٥ / ٨٤ - ٦٠ / ٥٩)

السنوات	السلع الزراعية	السلع النجمية	السلع الصناعية	إجمالي الصادرات
٦٠/٥٩	٧٨	٣	١٩	١٠٠
٦١/٦٠	٧٥	٤	٢١	١٠٠
٦٢/٦١	٦٧	٦	٢٧	١٠٠
٦٣/٦٢	٧٠	٨	٢٢	١٠٠
٦٤/٦٣	٦٨	٨	٢٢	١٠٠
٦٥/٦٤	٦٩	٣	٢٧	١٠٠
٦٦/٦٥	٦٦	٣	٣٠	١٠٠
٦٧/٦٦	٦٦	٣	٣٠	١٠٠
٦٨/٦٧	٦٦	٢	٣٤	١٠٠
٦٩/٦٨	٦٤	٢	٣٤	١٠٠
٧٠/٦٩	٦٨	٢	٢٩	١٠٠
٧١/٧٠	٦٣	٥	٣٢	١٠٠
٧٢/٧١	٦٠	٥	٣٥	١٠٠
١٩٧٣	٥٩	٩	٣٢	١٠٠
١٩٧٤	٦٠	٥	٣٥	١٠٠
١٩٧٥	٤٩	٥	٤٦	١٠٠
١٩٧٦	٤٣	١٩	٣٨	١٠٠
١٩٧٧	٤٣	١٩	٣٨	١٠٠
١٩٧٨	٣٢	٢١	٤٧	١٠٠
١٨٧٩	٢٩	٣١	٤٠	١٠٠
١٩٨٠	٢٠	٥٨	٢٢	١٠٠
٨٢/٨١	٢٣	٥٠	٢٧	١٠٠
٨٣/٨٢	١٩	٥٤	٢٧	١٠٠
٨٤/٨٣	٢٤	٤٤	٣٢	١٠٠
٨٥/٨٤	١٦	٥٨	٢٦	١٠٠

المصدر: تقارير متابعة الخطة لنوات مختلفة، حسين صالح، «تخطيط ومتابعة التجارة الخارجية في ج.م.ع»،
مذكرة خارجية رقم ١٤٢١، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يوليو ١٩٨٦، ص ١١٩.

جدول رقم (٣)

تطور قيمة الواردات السلمية في جمهورية مصر العربية
للسنوات (٥٩ / ٦٠ - ٨٤ / ١٩٨٥) .

(القيمة بالمليون جنيه)

السنوات	السلع الاستهلاكية	السلع الوسيطة	السلع الاستثمارية	اجمالى الواردات
٦٠ / ٥٩	٥٨, ١	١١٤, ٤	٥٣, ٤	٢٢٥, ٩
٦١ / ٦٠	٤٤, ٥	١١٨, ٠	٦٢, ٢	٢٢٤, ٧
٦٢ / ٦١	٧٤, ١	١٢٥, ٧	٧١, ٢	٢٧١, ٣
٦٣ / ٦٢	١٠٠, ٥	١٥٨, ٨	٨٥, ٠	٣٤٤, ٣
٦٤ / ٦٣	١٢٢, ٩	١٨٩, ١	١٠٦, ٧	٤١٨, ٧
٦٥ / ٦٤	١١٣, ٤	١٩٣, ٣	٩٤, ١	٤٠٠, ٨
٦٦ / ٦٥	١١٦, ١	٢٢٥, ١	١٢٢, ٣	٤٦٣, ٥
٦٧ / ٦٦	١٢٥, ٩	١٦٥, ١	٨٥, ٥	٣٧٦, ٥
٦٨ / ٦٧	١٢٢, ٤	١٤٥, ١	٧٨, ٠	٣٤٥, ٥
٦٩ / ٦٨	٦٩, ٥	١٣٢, ٨	٥٩, ٢	٢٦١, ٥
٧٠ / ٦٩	٦٨, ٠	١٩١, ٤	٦٥, ٤	٣٢٤, ٨
٧١ / ٧٠	٧٣, ٩	١٩٢, ٥	٧٥, ٦	٣٤٢, ٠
٧٢ / ٧١	١٢٧, ١	٢٢٩, ٢	٨٨, ٨	٤٤٥, ١
١٩٧٣	٢١٥, ٤	٢٢٩, ١	٩٧, ٥	٥٤٣, ٠
١٩٧٤	٥٠٦, ٧	٤٤٦, ٣	١٦٩, ٩	١١٢٢, ٩
١٩٧٥	٥٨١, ٨	٧٧٢, ٢	٣٠٧, ١	١٦٦١, ١
١٩٧٦	٤٩٣, ١	٧٦٤, ١	٤٠٥, ٥	١٦٦٢, ٧
١٩٧٧	٥٣٠, ٣	٩١٢, ٧	٥٩١, ٦	٢٠٣٤, ٦
١٩٧٨	٨٦٤, ٣	١١١٦, ٨	٨٧٣, ١	٢٨٥٤, ١
١٩٧٩	٨٥٦, ٨	١١٠٢, ٦	٩٤٧, ١	٢٩٠٦, ٥
١٩٨٠	٨٧٤, ٩	١١٧٤, ٠	٩٩٨, ٢	٣٠٤٧, ٢
٨٢ / ٨١	٢٢٥٧, ٠	٢٢٢٧, ٠	١٧٤٥, ٠	٦٢٢٩, ٠
٨٣ / ٨٢	٢٤١١, ٠	٢٦٦٦, ٠	٢١٩٧, ٠	٧٢٧٤, ٠
٨٤ / ٨٣	٢١٠٢, ٠	٢٨١٤, ٠	٢٢٣٨, ٠	٧١٥٤, ٠
٨٥ / ٨٤	٢١٣٧, ٠	٢٨٩٤, ٠	٢٢٠٤, ٠	٧٢٣٥, ٠

المصدر:

وزارة التخطيط، تقارير متابعة الخطة عن سنوات مختلفة، حسين صالح، «تخطيط ومتابعة
التجارة الخارجية»، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٣.

جدول رقم (٤)

تطور هيكل الواردات المصري
للسنوات (٥٩ / ٦٠ - ٨٤ / ١٩٨٥)

السنوات	السلع الاستهلاكية	السلع الوسيطة	السلع الاستثمارية	إجمالي الواردات
٦٠ / ٥٩	٢٦	٥٠	٢٤	١٠٠
٦١ / ٦٠	٢٠	٥٣	٢٧	١٠٠
٦٢ / ٦١	٢٨	٤٦	٢٦	١٠٠
٦٣ / ٦٢	٢٩	٤٦	٢٥	١٠٠
٦٤ / ٦٣	٢٩	٢٥	٢٦	١٠٠
٦٥ / ٦٤	٢٨	٤٨	٢٤	١٠٠
٦٦ / ٦٥	٢٥	٤٨	٢٧	١٠٠
٦٧ / ٦٦	٣٣	٤٤	٢٣	١٠٠
٦٨ / ٦٧	٣٥	٤٢	٢٣	١٠٠
٦٩ / ٦٨	٢٦	٥١	٢٣	١٠٠
٧٠ / ٦٩	٢١	٥٩	٢٠	١٠٠
٧١ / ٧٠	٢٢	٥٦	٢٢	١٠٠
٧٢ / ٧١	٢٩	٥١	٢٠	١٠٠
١٩٧٣	٤٠	٤٢	١٨	١٠٠
١٩٧٤	٤٥	٤٠	١٥	١٠٠
١٩٧٥	٣٥	٤٦	١٩	١٠٠
١٩٧٦	٣٠	٤٦	٢٤	١٠٠
١٩٧٧	٢٦	٤٥	٢٩	١٠٠
١٩٧٨	٣٠	٣٩	٣١	١٠٠
١٩٧٩	٢٩	٣٨	٣٣	١٠٠
١٩٨٠	٢٩	٣٨	٣٣	١٠٠
٨٢ / ٨١	٣٦	٣٦	٢٨	١٠٠
٨٣ / ٨٢	٣٣	٣٧	٣٠	١٠٠
٨٤ / ٨٣	٣٠	٣٩	٣١	١٠٠
٨٥ / ٨٤	٣٠	٤٠	٣٠	١٠٠

المصدر: حسب من الجدول رقم (٥) .

جدول رقم (٥)
الخصائص الأساسية للهيكل المكاني الجغرافى للسكان
في التعدادات الأربعة

١٩٧٦	١٩٦٦	١٩٦٠	١٩٤٧	البيان / التعداد
٤	٤	٥	٦	المدن الكبرى عواصم المحافظات المحضر بالكامل
٢١,٤	٢١,٨	٢١,٥	١٨	نسبة سكانها % من جملة سكان الدولة
٧٩	٦٨	٦١	٥١	عدد المدن بالوجه البحرى
٢٢	١٨	١٥,١	١٢,١	نسبة سكان المدن بالوجه البحرى والقبلى
٢٤٠٠	٢٣٦٩	٢٣٦١	٢٢٤٨	عدد القرى بالوجه البحرى
١٦٦٦	١٦٦٤	١٦٨٢	١٧٠٩	عدد القرى بالوجه القبلى
٥٥,—	٥٩,—	٦٢,٣	٦٩,—	نسبة سكان الريف %
٢٣	٢٦	٢٥	٢٥	عدد أقسام ومراكز الحدود والصحراء
٠,٧	١,٢	١,١	٠,٩	نسبة سكان الصحراء %

المصدر:

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، ١٩٨٤
القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١١ .

التوزيع النسبي للسكان حسب المحافظات خلال السنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٥ .
مقدرة بالنسب المئوية

[illegible]

تابع جدول رقم (٦)

الخصائص	١٩٦٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الشرقية	٧, ١٥	٧, ١٣	٧, ١١	٧, ١٢	٧, ١١	٧, ١١	٧, ١١	٧, ١٦	٧, ١١	٧, ١٠
شمال سيناء	٠, ٠٣	٠, ٤٢	٠, ٤١	٠, ٤٠	٠, ٤٠	٠, ٣٩	٠, ٣١	٠, ٣٢	٠, ٣٣	٠, ٣٤
جنوب سيناء							٠, ٠٥	٠, ٠٥	٠, ٠٥	٠, ٠٥
مطروح	٠, ٣٠	٠, ٣٢	٠, ٣٢	٠, ٣٢	٠, ٣٣	٠, ٣٤	٠, ٣٣	٠, ٣٥	٠, ٣٦	٠, ٣٧
بنى سويف	٣, ٠٣	٣, ٠٢	٣, ٠٢	٣, ٠٣	٣, ٠٣	٣, ٠٣	٣, ٠٤	٣, ٠٤	٣, ٠٥	٣, ٠٥
الفيوم	٣, ١٧	٣, ١١	٣, ١١	٣, ١٣	٣, ١٤	٣, ١٦	٣, ١٦	٣, ١٩	٣, ١٩	٣, ٢٠
المنيا	٥, ٦١	٥, ٥٩	٥, ٥٩	٥, ٦٣	٥, ٦٦	٥, ٦٨	٥, ٧٠	٥, ٧٠	٥, ٧٤	٥, ٧٧
أسيوط	٤, ٦٣	٤, ٦١	٤, ٦١	٤, ٦٢	٤, ٦٦	٤, ٦٤	٤, ٦٥	٤, ٦٥	٤, ٦٦	٤, ٦٧
الواحات الجديدة	٠, ٢٣	٠, ٢٣	٠, ٢٣	٠, ٢٣	٠, ٢٤	٠, ٢٤		٠, ٢٤	٠, ٢٤	٠, ٢٤
سوهاج	٥, ٢٦	٥, ٢٣	٥, ٢٣	٥, ٢٤	٥, ٢٤	٥, ٢٤	٥, ٢٥	٥, ٢٤	٥, ٢٥	٥, ٢٦
قا	٤, ٦٧	٤, ٦٤	٤, ٦٤	٤, ٦٦	٤, ٦٤	٤, ٦٣	٤, ٦٣	٤, ٦٧	٤, ٦٣	٤, ٦٢
أسوان	١, ٦٦	١, ٦٨	١, ٦٦	١, ٦٧	١, ٦٨	١, ٦٨	١, ٦٨	١, ٦٨	١, ٦٧	١, ٦٧
البحر الأحمر	٠, ١٥	٠, ١٥	٠, ١٥	٠, ١٥	٠, ١٥	٠, ١٥	٠, ١٥	٠, ١٥	٠, ١٥	٠, ١٥
إجمالي مصر	١٠٠, —	١٠٠, —	١٠٠, —	١٠٠, —	١٠٠, —	١٠٠, —	١٠٠, —	١٠٠, —	١٠٠, —	١٠٠, —

المصدر:

سيدة عبد المنصور، الهيكل المكاني للسكان والاستثمار في مصر ١٩٧٥ — ١٩٨٤
 سلسلة جغرافية رقم (٤٢)، معهد التخطيط القومي، مارس ١٩٨٦، ص: ٠٠٩.

جدول رقم (٧)

موقع وطبيعة المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة في جمهورية مصر العربية

المدن الجديدة	الموقع بالنسبة للمراكز الحضرية الكبرى	القاعدة الاقتصادية للمجتمع الجديد	درجة الاستقلال الاقتصادى والإكتفاء الذاتى
العاشرون رمضان ٩ أكتوبر	٥٨ كم من القاهرة ٣٠ كم من القاهرة	صناعية تنوع النشاط الاقتصادى صناعى وسياحى وتربىي وقضائى	مستقلة مستقلة
السادات	٩٥ كم من القاهرة (بن القاهرة والإسكندرية)	صناعية	مستقلة
العامة	٥٠ كم من الإسكندرية	صناعية	مستقلة
١٥ مايو	٣٥ كم من القاهرة	ليس لها	تابعة
البحر	٣٠ كم من القاهرة		تابعة
الصالحية (*)	على طريق القاهرة - الاسماعيلية	تخدم مشروع الصالحية	

(*) وهذا بخلاف مجمع الألومنيوم بنجع حمادى والحمرأين ومدينة الصفا بجوار أسوط وكذلك مدينة دميياط الجديدة ومدينة لخدمة مشروع فوسفات أبوطرطير ومدينتى الأمل ويدر ومدينة لخدمة مشروع منخفض القطارة ومدينة بنى سويف والمينا الجديدة ومدن أخرى مازالت أيضاً تحت التخطيط .
القاهرة ، ١٩٨٤ .

جدول رقم (٨)

السكان والعمالة المخططة

في المجتمعات العمرانية الجديدة في عام ٢٠٠٠

المدينة	عدد السكان المتوقع بالآلاف	الكثافة شخص / فدان	العمالة المتوقعة استيعابها	
			العدد بالآلاف	% من السكان
العاشر من رمضان	٥٠٠	٣٧	١١٥	٣٠
السادات	٥٠٠	٤٤	١٦٥	٣٣
٦ أكتوبر	٥٠٠	٣٥	١٠٥	٣٠
العامة الجديدة	٥١٠	؟	؟	؟
العبور	٣٥٠	؟	٢	؟
الأمل	٢٥٠	؟	؟	؟

المصدر: هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

جدول رقم (٩)
إجمالي الاتفاقي على مدينة السادات خلال الفترة أغسطس ١٩٨٠ - ١٩٨٦/٦/٣٠
المبلغ بالآلاف جنيه

اسم القطاع	ما قبل الخطة الخمسية	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	الجملة
المرافق (ماء)	٣٣٤٨	١١٠٠	١٥٣٢	١٨٧٥	١٢٠٦	٩٠٦١
المرافق (صرف صحي)	٢٥٣١	١٥٥٨	١٥٧٦	٢٣١٦	٢٠٣٦	١٠٠٣٠
الكهرباء	١٣٧٦٥	٧٢٦٤	٢٢١٤	٣٧٨١	٤١٠٥	٣١١٢٩
النقل والمواصلات	٣٨٠٤	٢٣٠٦	٤٥٨٨	٥٢١٦	٢٦٦٤	١٨٥٧٨
مقهي الخدمات	٧١٨٨	٤٠٦٨	٤٠٠٢	٥٧٦٨	٧٣٩٠	٢٨٨١٦
الزراعة	١٢٢٣	٢٠٥	٦٧٧	٥٧٤	٢١٦٥	٤٨٤٤
الإسكان	٣٤٠٨	٦٣٧٣	٦٣٩٤	٥٧٩٨	٥٥٧٥	٢٧٥٤٨
الإجمالي العام	٣٥٢٧٧	٢٢٨٧٤	٢١٢٨٣	٢٥٢٢٨	٢٥١٤٤	١٣٠٠٠٦

جدول رقم (١٠)

موقع وطبيعة المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة في جمهورية مصر العربية

المدن الجديدة	الموقع بالنسبة للمراكز الحضرية الكبرى	القاعدة الاقتصادية للمجتمع الجديد	درجة الاستقلال الاقتصادي والاكتفاء الذاتي
لعاشر من رمضان ٦ أكتوبر	٥٨ كم من القاهرة ٣٠ كم من القاهرة	صناعية تنوع النشاط الاقتصادي صناعى ومياعى وترفيهى وثقافى	مستقلة مستقلة
السادات العامرية ١٥ مايو العمر الصالحية (٥)	٩٥ كم من القاهرة (بين القاهرة والاسكندرية) ٥٠ كم من الاسكندرية ٣٥ كم من القاهرة ٣٠ كم من القاهرة على طريق القاهرة - الإسماعيلية	صناعية صناعية ليس لها تخدم مشروع الصالحية.	مستقلة مستقلة تابعة تابعة

(٥) وهذا بخلاف مجمع الألومنيوم بنجع حامى والحراوين ومدينة الصفا بجوار أسوط وكذلك مدينة دماط الجديدة ومدينة لخدمة مشروع فوسفات أبوطرطور ومدينتى الأمل وبدر ومدينة لخدمة مشروع منخفض القطارة ومدينة بنى سويف والمنيا الجديدة ومدن أخرى مازالت أيضاً تحت التخطيط .

المصدر : رئاسة الجمهورية / المجالس القومية المتخصصة ، سياسة المجتمعات العمرانية الحضرية والريفية ، القاهرة ،

١٩٨٤ .

جدول رقم (١١)

التكاليف الحالية والمتوقعة للمدن الجديدة خلال الفترة ١٩٧٧ - ٢٠٠٠ (بالمليون جنيه)

التكاليف الكلية سنة ٢٠٠٠	التكاليف المتوقعة ١٩٨٥	التكاليف (سنوات مالية ١٩٨١)	المدينة
١٥٠٠	١٩١	٨٥	مدينة ١٠ رمضان
١٥٠٠	٤٥٠	٤٥ , ٨	مدينة السادات
١٠٥٠	٣٠٠	—	مدينة ٦ أكتوبر (الجيزة)
٦٠٠	١٨٠	١٢٠	مدينة ١٥ مايو (حلوان)
٤٦٥٠	١١٣١	٢٥٠ , ٨	إجمالى المدن الجديدة المرتبطة بالقاهرة
١٢٠٠	٣٥٠	٢٣	إجمالى مدينة الأميرية الجديدة
٥٨٥٠٠	١٤٨١	٢٢٣ , ٨	الإجمالى العام

المصدر: ١٩٨١ New Urban Communities Authority, August

جدول رقم (١٢)
معدل استرداد التكاليف المتوقع للمدن الجديدة

إجمالي القاطنين أو المميز (بالمليون جنيه)	متوسط نصيب الفرد من قائلي رأس المال (أو المميز)	متوسط نصيب الفرد من المائدة			متوسط نصيب الفرد من الإجمالي على الهياكل الأساسية والإسكان الإجمالي والتسهيلات	المدينة
		اجالي	وحدات	الأرض		
(١٢٩٠)	(٢٥٨١)	٢٨٧	١٢٥٢	٣٥	٣٨٦٨	مدينة القاهرة
(١٣٣)	(١٢٦٥)	١١٢٥	٩٠٣	٢٢٧	٣٣٩٠	من رمضان
١٠٦٩	٣٠٥٤	٥٨٥٩	١٧٢٥	٤١٣٤	١٣٣٣	مدينة السادات
(٢٧٧)	(١٨٤٧)	١٤٠٨	—	٣٢٥٥	١٢٢٩	مدينة أكتوبر
					٢٠٢٦	مدينة ١٥ مايو

National Urban policy study, working paper on urban development standards and costs (Cairo, October 10, 1980), Table 2 p.105.

المصدر:

جدول رقم (١٣)

الكثافة السكانية طبقاً لسنوات التعداد على مستوى المحافظات (نسة/ كم^٢)

المحافظة	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
القاهرة	٧٩٥٧	١١٧٠٤	١٥٦٣٤	١٩٥٩٤	٢٣٧٣٧
الاسكندرية	٩٤٠٧	١٢٩١٠	٥٢٣٧	٦٢٢١	٧٣٧٢
بورسعيد	١٥٣٩	٥٧٠٧	٦١٧	٧١٢	٣٦٤٢
السويس	١٠٦٢	٥٣١٩	٦٦٢	٨٦٠	٦٣٢
دمياط	٥٥	٢٤٨٢٩	٥٦٤٨	٧٢٢	٩٤٦
الدقهلية	٢٣٦	٥٣٨	٥٨٢	٦٥٨	٧٨٩
الشرقية	٧٥٣٥	٢٧٢	٣٨٧	٤٥٢	٦٢٩
القليوبية	٥٥	٧٣٥	١٠٤٧	١٢٨٣	١٦٧٩
كفر الشيخ	٢٨٠	٥٥	٢٧٩	٣٢١	٤٠٩
الغربية	٤٦٣	٣٣١	٨٦٠	٩٤٩	١١٨١
المنوفية	٢٢٢	٧٣٤	٨٩٠	٩٦٩	١١١٧
البحيرة	٧٢٨	٢٦٩	٣٦٧	٤٣١	٥٣٧
الإسماعيلية	٦٥٠	٥٥	٣٤٣	٤١٦	٢٤٦
الجيزة	٦٧٥	٧٩٦	١٢٢٨	١٥٢٦	٢٢٨٤
بنى سويف	٣٤٣	٥٧٢	٦٥٥	٧١١	٨٤٠
الفيوم	٥١٤	٣٧٧	٤٦٨	٥١٩	٦٢٥
المنيا	٤٦٧	٥٢٠	٦٨٦	٧٤٩	٩٠٩
أسيوط	٥٩٣	٦٧٤	٨٥٦	٩١٢	١٠٩٣
سوهاج	٧٢٦	٨٣٣	١٠٢٥	١٠٩٤	١٢٤٤
قنا	٥٦٩	٦٠٧	٧٤٦	٨١٢	٩٢٤
أسوان	٣٦٥	٣٣١	٤٣٧	٥٩١	٩١٢
جملية			٧٣٣		٦٩٥

(٥) يرجع هذا الانخفاض ق الكثافة إلى تمثيل حدود المحافظة .

(٥٥) كانت كفر الشيخ قبل عام ١٩٦٠ جزءاً من محافظة الغربية ، وكما كانت الإسماعيلية جزءاً من محافظة

بورسعيد .

المصدر: السكان والتنمية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص : ١٣٧ .

جدول رقم (١٤)

توقعات السكان وانحسب النسبي من الزيادة في سكان الحضر وفي الاستثمارات

المنطقة	السكان	الأهداف السكانية	معدل النمو السنوي المخطط (%)	الانحسب النسبي الزيادة السكان	إجمالي الاستثمارات	الانحسب النسبي الاستثمارات المخطط	متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات
السوريين	١٩٠٢٠٠	٩٨٨١٥٠	٧,١	٣,٧	٣١٩٩	٤,٧	٣٧٦٤
الإسمايلية	١٤٧٠٠٠	٥٩٠٠٠٠	٥,٧	١,٥	١٧٣٩,٧	١,٧	٣٤٧٣
بور سعيد	١٦٣٩٠٠	٧٥٠٠٠٠	٤,٥	٩,٥	١٨٩٦,١	١,٨	٢٩١٧
فسا	٩٣٨٠٠	١٦٨٠٠٠	٢,٨٩	١,٥	٤١٧,٨	٧	٢٦٧٣
نخج حادي	١٩٨٠٠	٢٦٤٠٠٠	*	٧	٥٧٣,٤	٩	٧٥٤٨
أسيرط	٢١٣٩٠٠	٤٣٨٠٠٠	١١,٤	٢,١	١٩١٤,٤	٣	٣١٩١
أسوان	١٤٤٤٠٠	٧٠٠٠٠٠	*	٢,١	١٠٠٦,٨	١,٥	٢٢٣٧
مطروح	٥١٠٠٠	٩٠٠٠٠	٦,٨	١,٢	١٦٠٥٠	١,٤٩	٢٧٥
الوادي الجديد	٣٤٤٠٠	١٠٠٠٠٠	٢,٣	١١	١٥٠٧٢٠	٥٠	٢٧٧
البحر الأحمر	٥٤٤٠٠	١١٠٠٠٠	٤,٥	١٨	١٩٤٣٠٠	٦٧	٤٠٥
سبها	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢,٨	١٤	٢٠٠٥٩٠	١,١	٥١١

* اعتبرت معدلات نمو السكان في نخج حادي وأسوان على الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٦ وتم تقصيرها نتيجة لبقاء جميع الأوبنيموم والسد العالي (و بلا حط أن معدل النمو السنوي في أسوان انخفض إلى ٢,١ % سنويا بعد بناء السد العالي).

قائمة المراجع

Bibliography

أولاً : المراجع العربية

(١) الكتب العربية :

- إبراهيم شحاتة ، المشروعات الاقتصادية الدولية المشتركة ، مطبوعات جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- _____ ، الضمان الدولي للاستثمارات العربية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- _____ ، معاملة الاستثمارات الأجنبية في مصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- إبراهيم محمد يوسف الفار ، دور التمويل الخارجي في تنمية اقتصاديات البلاد النامية مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- أحمد كامل الطوبجي ، النقل البحري في مصر ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٥٩ .
- أحمد رشيد ، الإدارة العامة في الدول النامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

- _____ ، إدارة التنمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٥٢ .
- أحمد الفندور ، الاندماج الاقتصادى العربى ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، موقف الانفتاح الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية حتى ١٩٨٢/١٢/٣١ ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٣ .
- _____ ، السكان والتنمية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- المجالس القومية المتخصصة ، التخطيط للتنمية الإقليمية ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- _____ ، سياسة المجتمعات العمرانية الجديدة الحضرية والزيفية ، القاهرة ١٩٨٤ .
- الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، المؤتمر القومى للسكان ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- العشرى حسين درويش ، مشكلات التنمية الاقتصادية : دراسات فى الاقتصاد التطبيقي ، مكتبة عين شمس ، القاهرة .
- أنور إسماعيل الهوارى ، القروض الخارجية والتنمية الاقتصادية ، رسالة دكتوراة منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .
- جلال يحيى ، محمد نصر فهمى ، الموانى ومشكلاتها فى العلاقات الدولية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- جودة عبد الخالق ، مدخل إلى الاقتصاد الدولى ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- _____ ، (محرر) ، قضايا أساسية — الإنفتاح : الجذور والحصاد والمستقبل ، المركز العربى للبحوث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- جورج كرم ، التبعية الاقتصادية : مآزق الاستعانة فى العالم الثالث فى المنظار التاريخى ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- حمدي زهران ، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية مع دراسة تطبيقية للجُمهورية العربية المتحدة ، رسالة دكتوراة منشورة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

- ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- خليل حسن خليل ، دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية الاقتصاديات المتخلفة ، رسالة دكتوراة منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٩ .
- رأفت فخرى ، دليل المستثمرين للمشروعات المشتركة في شركات استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- ، مشكلة التضخم في مصر : أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى في المرحلة القادمة ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- ، بحث في ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ، الديون والتنمية : القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ، التضخم المستورد : دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- ، حوار حول الديون والاستقلال مع دراسة عن الوضع الراهن المديونية مصر ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- سامى عفيفى حاتم ، نظرية التجارة الخارجية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ، الاقتصاد المصرى في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ، العلاقات النقدية الدولية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

- ، التأمين الدولي ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- ، دراسات في الاقتصاد الدولي ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
- ، دريد صبرى السكرى ، مدينة العاشر من رمضان باكورة المجتمعات الجديدة ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
- عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ — ١٩٧٩ ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- عبد الرحمن فريد ، المناطق الحرة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- عبد المنعم عوض الله ، مقدمة في دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- على الجريشلى ، التاريخ الاقتصادى للثورة (١٩٥٢ — ١٩٦٦) ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٧٤ .
- ، خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر (١٩٥٢ — ١٩٧٧) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- على لطفى ، التنمية الاقتصادية : دراسة تحليلية ، المطبعة الكمالية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- عبد النبى حسن يوسف ، اقتصاديات النفود والبنوك ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- عبد الواحد محمد الفار ، أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- فؤاد مصطفى محمود ، التصدير والاستيراد علميا وعمليا ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

— محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، معهد الدراسات والبحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

— ، _____ ، مقدمة فى النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

— ، _____ ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثانى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

(٢) المقالات والبحوث والدوريات العربية :

— إبراهيم شحاتة ، « المؤسسة العربية لضمان الاستثمار » ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٥٣ ، يوليو ١٩٧٣ ، ص ص ٥ — ٣٥ .

— ، _____ ، الإطار القانونى لتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة والرقابة عليها ، « المجلة المصرية للقانون الدولى » ، المجلد ٢٤ ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

— ، _____ ، « المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة » ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥ ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

— ، _____ ، « الحدود السياسية للتمويل الخارجى » ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٣٤ ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

— إبراهيم حسن العيسوى ، « مدى واقعية الآمال المفقودة على تدفق الاستثمارات ومساهمتها فى التنمية فى مصر » ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى الأول للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ٥ — ٧ مارس ١٩٨٦ .

— إبراهيم مكى ، « نظام النقل بأوعية الشحن (الحاويات) » ، دار القبس ، الكويت ، ١٩٧٥ .

— أحمد أبواسماعيل ، « بعض جوانب البنىة الصناعية فى مصر » ، مجلة مصر المعاصرة ، أبريل ١٩٦٤ .

- أحمد القشيري ، « التأميم في الدول النامية » ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠ ، أكتوبر ١٩٦٧ .
- _____ ، « الشنائية الجديدة في قانون التجارة الدولية » ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، يناير ١٩٧٠ .
- أحمد سعيد دويدار ، « الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على البلاد النامية مع إشارة خاصة لمصر » ، بحث مقدم للمؤتمر السنوى التاسع للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، نوفمبر ١٩٨٣ .
- _____ ، « أزمة دين مصر الخارجى في ضوء المتغيرات الخارجية » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، نوفمبر ١٩٨٦ .
- السيد على عبد المولى ، « تقييم أهم النتائج الاقتصادية للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ » ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٧٦ ، ١٩٨٥ .
- السيد عبد العزيز دحية ، « إمكانيات وشروط تحقيق التنمية الذاتية في الدول النامية مع إشارة خاصة للوضع في جمهورية مصر العربية » ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٢٦٩ ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٠ .
- الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، « نحو اتفاقية لضمان الاستثمار العربية » ، الكويت ، ١٩٦٧ .
- ألفونس عزيز ، « تطور التجارة الخارجية ولاقها بالتنمية في ج . م . ع . » ، مذكرة داخلية رقم ٢٠٢ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٧١ .
- _____ ، « التصدير قضية مصيرية » ، بحث مقدم للمؤتمر القومى للتصدير ، مركز تنمية الصادرات المصرية ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٥ .
- المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية ، شعبة الإنتاج الصناعى ، « بعض معوقات التنمية الصناعية في مصر » ، مجلة غرفة الإسكندرية التجارية ، العدد ٤٠٨ ، مايو — يونيو ١٩٨٠ .

- المذكرة الإيضاحية لمشروع الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأمهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ ، ملحق مضبطة الجلسة التاسعة والثمانين ، ١١ أغسطس ١٩٨١ ، مجلس الشعب المصرى ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- بنك مصر ، « أثر المشروعات المنشأة وفقاً لقانون الاستثمار على الاقتصاد القومى » ، النشرة الاقتصادية لبنك مصر ، العدد الأول ، ١٩٨١ .
- ، ————— ، « دور سياسات سعر الصرف فى إدارة ميزان المدفوعات فى مصر » ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، ١٩٨٤ .
- ، ————— ، « تأملات فى الاقتصاد المصرى » ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، ١٩٨٥ .
- بنك التنمية الصناعية ، « دراسة عن الفوائض البترولية للدول العربية الأعضاء فى الأوبك بن حاصر محفوف باخطاطر ومحاولة مستقبلية لوضع استراتيجية لاستثمارها » ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٢ .
- جلال أحمد أمين ، « بعض قضايا الانفتاح الاقتصادى فى مصر » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ، ١٩٧٨ .
- جودة عبد الخالق ، « مخط التنمية والاعتماد المتزايد على الخارج : دراسة التجربة المصرية (١٩٦٠ - ١٩٧٤) » ، بحث مقدم للمؤتمر السنوى الأول للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ، ١٩٧٦ .
- ، ————— ، « أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحويلات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى (١٩٧١ - ١٩٧٧) » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، مارس ١٩٧٨ .
- ، ————— ، « امكانات نمو الاقتصاد المصرى فى الثمانينات فى ضوء تجربة السبعينات » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين

المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، مايو ١٩٨٢ .

— حسن عباس زكى ، «نحو استراتيجية شاملة لاستثمار رؤوس الأموال العربية» ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٧٢ ، أبريل ١٩٧٨ .

— حسين محمد صالح ، «أثر التسويق التعاونى على صادرات بعض المحاصيل الزراعية فى جمهورية مصر العربية» ، أبحاث مقدم للمؤتمر القومى للتصدير ، مركز تنمية الصادرات المصرية ، القاهرة ، يوليو ، ١٩٨٥ .

— ، ————— ، «إمكانات تنمية الصادرات الزراعية» ، ورقة بحثية رقم ٢٢٩ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، يناير ١٩٨٥ .

— ، ————— ، «تخطيط ومتابعة التجارة الخارجية فى ج.م.ع. : الأساليب الحالية وإمكانات التطوير» . مذكرة خارجية رقم ١٤٢١ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٦ .

— ، ————— ، بركات الفرا ، «الفاقد من الإنتاج الزراعى فى مرحلتى البيع بالجملة والتجزئة» ، ورقة بحثية رقم ٢٦ ، معهد التخطيط القومى ، يونيو ١٩٨٤ .

— ، ————— ، سعد علام «دراسة تحليلية لأسعار بعض المحاصيل الزراعية» ، مذكرة خارجية رقم ١٠٨٤ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

— رمزى سلامة ، «الاقتصاد المصرى بعد ٧ سنوات انفتاح» ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثانى بكلية التجارة جامعة المنصورة ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

— رمزى زكى ، «تقييم الأداء لبرنامج التثبيت الاقتصادى الذى عقدته مصر مع صندوق النقد الدولى (١٩٧٧ - ١٩٨١) ، حصاد التجربة واحتمالات المستقبل» ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، مايو ١٩٨٢ .

— ، ————— ، «أزمة الديون العالمية والامبريالية الجديدة : الآليات الجديدة لإعادة احتواء العالم الثالث» ، مجلة السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٨٦ .

- ، _____ ، «الدول الخارجية وتعميق التبعية : ملاحظات حول خبرة مصر بين الدائنية والمديونية» ، مجلة قضايا فكرية ، العدد الثاني ، يناير ١٩٨٦ .
- سامى عفيفى حاتم ، تنمية الصادرات الصناعية للدول النامية مع دراسة خاصة بالاقتصاد المصرى » ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ديسمبر ، ١٩٧٣ .
- ، _____ ، «المذاهب التكنولوجية في الاقتصاد الدولى المعاصر» ، بحث مقبول للنشر بمجلة مصر المعاصرة ، يناير ١٩٨٦ .
- ، _____ ، «مركز الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمى والأخطار السياسية التى تعرض لها فى الدول النامية» ، مجلة النفط والتعاون العربى ، العدد ٤٣ ، ١٩٨٦ .
- ، _____ ، «دراسة تحليلية للمناخ الاستثمارى للاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٣٧ - ١٩٨٦) مع استراتيجية مقترحة للتحسين فى الفترة المقبلة» ، بحث مقدم للندوة القومية الأولى فى «إدارة الأعمال الدولية والشركات المتعددة الجنسية فى مصر» ، لجنة العلوم الإدارية بالمجلس الأعلى للثقافة ، مايو ١٩٨٦ .
- ، _____ ، «تأمينات النقل الدولى» ، سلسلة الدراسات الاقتصادية والإدارية رقم (٨) ، مجلة تنمية الرفادين ، مركز البحوث الإدارية والاقتصادية بجامعة الموصل ، العراق ، يوليو ١٩٨٦ .
- ، _____ ، «المجتمعات العمرانية الجديدة ودورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى جمهورية مصر العربية» ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٦ .
- ، _____ ، «دراسة تحليلية لتجربة المجتمع الجديد بمدينة العاشر من رمضان مع استراتيجية مقترحة للتحسين فى الفترة المتبقية من القرن العشرين» ، بحث مقدم لمؤتمر التنمية المحلية : مشكلات الحاضر وتطلعات المستقبل ، كلية التجارة بجامعة المنصورة ، ديسمبر ١٩٨٦ .

- ، « نحو استراتيجية لتنمية الصادرات المصرية حتى عام ٢٠٠٠ » ، بحث مقبول للنشر بمجلة مصر المعاصرة ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
- سعد الدين عشاوى ، « تنظيم نقل البضائع في جمهورية مصر العربية » ، مجلة مصر المعاصرة ، القاهرة ، يناير ١٩٨٧ .
- سلوى سليمان ، « المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى الأول للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ١٩٨٦ .
- سيد محمد عبد المقصود ، « الإطار النظرى العام للتخطيط الإقليمى » ، مذكرة داخلية رقم ٧٠١ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ، « سياسة المجتمعات والمدن الجديدة في مصر ومحاولة للتقييم من منظور مكاني » ، بحث مقدم لندوة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن الجديدة خلال الفترة ٧- ١٠ أبريل ١٩٨٦ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- ، « الهيكل المكانى للسكان والاستثمار في مصر: ١٩٧٥ - ١٩٨٥ / ٨٤ » مع إشارة خاصة لتوطن وتمركز الاستثمار الصناعى » ، سلسلة أوراق بحثية رقم ٤٢ ، معهد التخطيط القومى ، مارس ١٩٨٦ .
- سيد أحمد البواب ، « قضية الاقتصاد القومى الكبرى ، قضية الإنتاج في ظل الانفتاح الاقتصادى : المشاكل والحلول » ، مذكرة خارجية رقم ١٣٧١ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٣ .
- سمير موريس فهمى ، « الآثار الاقتصادية للمناطق الحرة في جمهورية مصر العربية » ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- صبرى أحمد أبو زيد ، « الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على مشكلتى التضخم والديون الخارجية في مصر » مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٩٩ ، يناير ١٩٨٥ .

- صقر أحمد صقر، عشرون عاما من التخطيط القومى فى مصر (١٩٥٧ - ١٩٧٧)، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٧١، القاهرة، ١٩٧٨.
- عبد الهادى النجار، «الشركة دولية النشاط فى العلاقات الاقتصادية الدولية مع الإشارة إلى الاقتصاد المصرى»، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٨٢، القاهرة، أكتوبر ١٩٨٠.
- عبد الرازق حسن، «إعانة الغزل والنسيج وأثرها فى تشجيع صناعة الغزل والنسيج فى ج.م.ع.» محاضرة معهد الدراسات المصرفية عام ١٩٦٤.
- عماد الشربيني، «موقف المشرع المصرى من المشروعات متعددة القوميات»، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٨٠، القاهرة، أبريل ١٩٨٠.
- علا سليمان خليل يوسف الحكيم، «أقطاب النمو كاستراتيجية للتنمية الإقليمية فى مصر»، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ١٩٨٥.
- عمرو محي الدين، «النمو الاقتصادى واحتياجات الحرب فى الواقع المصرى»، مجلة مصر المعاصرة، أبريل ١٩٦٨.
- فاروق شقوير وآخرين، «صعوبة إجراءات التصدير ومقترحات لتبسيطها»، بحث مقدم للمؤتمر القومى للتصدير، مركز تنمية الصادرات المصرية، القاهرة، ١٩٨٥.
- فاروق حلمى منصور، رشاد أحمد مخلوف، «الانفتاح الاقتصادى بين الإنتاج والاستهلاك»، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثانى بكلية التجارة بجامعة المنصورة، أبريل ١٩٨٢.
- فائقة الرفاعى، «محاضرات فى الاقتصاديات الدولية وتخطيط التجارة الخارجية» الجزء الأول، مذكرة داخلية رقم ٩٤، معهد التخطيط القومى، مايو ١٩٧٠.
- فهمى كامل جرجس، «دراسة للقانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ والخاص باستثمار المال العربى والأجنبى والمعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧»، بحث مقدم لمؤتمر تنمية الإنتاج فى ظل اقتصاد السلم، الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، نوفمبر ١٩٨٠.

- فوزى رياض فهمى ، « تخطيطنا الصناعى فى ضوء مواردنا ومركزنا الدولى »
محاضرة معهد الدراسات المصرفية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- فؤاد مرسى ، « التخطيط الراهن للتصدير » ، مجلة مصر المعاصرة ، يناير ١٩٦٩ .
- مجدى صبحى ، « الأبعاد الخارجية لمشكلة الديون الخارجية — آثار السياسات النقدية والتجارية » ، مجلة السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٨٦ .
- محمد إبراهيم طه السقا ، الهجرة الخارجية المؤقتة للعمالة وآثارها على ميزان المدفوعات فى جمهورية مصر العربية » ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- محمد الزهار ، « الانفتاح الاقتصادى وأثره على سعر صرف الجنيه المصرى » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثانى بكلية التجارة بجامعة المنصورة ، ١٩٨٢ .
- محمد أنور السادات ، « ورقة أكتوبر » ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، أبريل ١٩٧٤ .
- محمد عبد البديع ، « سياسة تشجيع الصادرات ونمو الاقتصاد المصرى » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٦ .
- محمد عبد الوهاب الساكت ، « عنصر القسر فى المعونات الخارجية » ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٩٩ ، يناير ١٩٨٥ .
- محمد رضا سليمان ، « دور الإعفاءات والمزايا الضريبية الواردة بقوانين الاستثمار لجذب الفوائض المالية العربية » ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٨٤ ، أبريل ١٩٨١ .
- محمد زكى شافى ، « مفهوم التخلف الاقتصادى فى الفكر الإقتصادى المعاصر »
مجلة مصر المعاصرة ، يونية ١٩٦٢ .
- ، _____ ، « مؤتمر جنيف للتجارة والتنمية » ، مجلة السياسة الدولية
العدد (١) ، يوليو ١٩٥٦ .

- هبة أحمد حندوسة ، « تصورات عن القطاع العام الصناعي في سنوات الخطة الخمسية (١٩٨٨/٨٧ — ١٩٩٢/٩١) » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٦ .
- ، ————— ، بول كلارك ، دراسة عن بيع أسهم شركات القطاع العام » ، وحدة الدراسات الاقتصادية ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، القاهرة ، مارس ١٩٧٩ .
- هبة أحمد نصار ، « الانفجار السكاني وسياسات التنمية والتحضر » ، بحث مقدم لندوة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن الجديدة خلال الفترة ٧ — ١٠ أبريل ١٩٨٦ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع هيئة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- هشام خالد ، « نحو نظرية عامة لضمان الاستثمارات الأجنبية : دراسة مقارنة » ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ١٩٧٩ ، يناير ، ١٩٨٠ .
- هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية ، « إطار عام مقترح لتنمية الصادرات المصرية في المرحلة المقبلة » ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- هارون أحمد عثمان ، « نقل التجارة الدولية لجمهورية مصر العربية بالسفن النظامية : المشاكل والحلول » ، رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، ١٩٨١ .
- وزارة الصناعة والثروة المعدنية ، « ملخص الدراسة المشتركة بين وزارة الصناعة والبنك الدولى عن استراتيجية التجارة والمزايا النسبية في الصناعة المصرية » ، القاهرة ، ١٤ يناير ١٩٨٣ .
- « تقرير انجازات نتائج أعمال شركات وزارة الصناعة عن الأعوام من ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٥/٨٤ » ، القاهرة ، سنوات غتلفة .
- وهبى غبريال ، « البعد السياسى للشركات متعددة الجنسية » ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤٤ ، أبريل ١٩٧٦ .

— ويصا صالح، «تسوية منازعات الاستثمار بين مواطنى الدولة ومواطنى الدول الأخرى»، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٧٩، يناير، ١٩٨٠.



ثانيا : المراجع الأجنبية

(١) الكتب الأجنبية :

- R. Z. Aliber, **A Theory of Direct Foreign Investment**, in: **The International Corporation: A Symposium**, Ed. by C.P Kindleberger, The M.I.T Press, New York, 1970.
- Thomas W. Allen, **Screening and Monitoring Projects Involving INC Participation**, High level Workshop on Negotiations with Transnational Corporations, Cairo, 13-15 May, 1980.
- R.G. Barnet, R.E. Muller, G Reach, **The Power of The Multinational Corporations**, Simon and Schuster Rockefeller Center/ N.Y, 1974.
- R. Banerji, **Exports of Manufactures from India: An Appraisal of The Emerging Pattern**, Kieler Studien 130(1975), Tübingen, 1975.
- Jorn Biel, **Multinationale Unternehmen: Probleme und Kontrolle auf internationaler, regionaler, nationaler Ebene**, Veralg V. Florentz, München, 1979.
- Alan C. Brennglass, **The Overseas Private Investment Corporation: A Study in Political Risk**, Preager Special Studies, New York, 1983.
- C.R. Chittle, **Industrialization and Manufactured Export Expansion in a Worker- Managed Economy: The yugoslav Experience**, Kieler Studien 145 (1977) Tübingen, 1977.

- J.B. Donges, **A Comparative Survey of Industrialization in Fifteen Semi- Industrial Countries**, Weltwirtschaftliches Archiv , 112 (1976), Tübingen, PP. 657.
- John H. Dunning, «**The Distinctive Nature of the Multinational Enterprise**», in: John H. Dunning, (Ed), **Economic Analysis and The Multinational Enterprise**, George Allen Unwin Ltd, London, 1980.
- A.A. Fatourous, **Government Guarantees to Foreign Investors**, Columoia University press, New york London, 1962.
- I.R. Feltham, W.R. Rauenbusch, **Canada and the Multinational Enterprise in: H.R. Hahlo. J.G. Smith, W. Werlight (Eds), Nationalism and the Multinational Enterprise, Legal Economic and Managerial Aspects**, Fourth Edition, Leiden and Dobbs Ferry/ N.Y, 1977,.
- J. Friedman and W. Alonso, **Regional Policy Readings: Theory and Applications**, The M.I.T, Press, New york, 1975.
- W. Friedmann and R.C. Bugh, **Legl Aspects of Foreign Investment**, London, 1959.
- C.D. Foster, **The Transport Problems**, London, 1980.
- Samy Afify Hatem, **The Possibilities of Economic Cooperation and Integration Between The European Comunity and the Arab League**, Velag V. Florentz, München, 1981.
- B. Hansen, **Economic Development in Egypt.**, The Rand Corporation, 1969.
- J.M. Healely, **The Economics of Aid**, Library of Modern Economics, London, 1971.
- Z. Kronfol, **Protection of Foreign Investment: Thesis of Doctorate**, Washington University, 1470, Leyden, 1972.
- A. Kuklinski and Pirella (Eds.), **Growth Poles and Regional Policies**, Mouton- Paris, 1472.
- G. Myrdal, **The Challenge of World Poverty**, London, 1972.
- , ——— , **An International Economy**, Harber & Brothers, London- New york, 1956.
- L. Muller- Ohlsen, **Importsubstitution und Exportdiversifizierung im Industrialisierungsprozess: Mexikos Strategien, Ergebnisse, Perspektiven**, Kleier Studien, 129(1974), Tübingen, 1974.

- **A. Maizels, Exports and Growth of Developing Countries**, Cambridge University Press, London.
- **H. B. Lary, Imports of Manufactures From less Developed Countries**, National Bureau of Economic Research, Studies in International Economic Relations, 4 (1968), New York, 1968.
- **S.B. Linder, An Essay in Trade and Transformation**, Almquist and Wicksell, Stockholm, 1967.
- **F. Riggs, Frontiers of Development Administration**, Duk University Press, 1972.
- **P.C. Slubbs, W.J. Tyson and M.O. Daluri, Transport Economics**, London, 1980
- **C. Payer, The Debt Trap: The International Monetary Fund and the Third World**, Monthly Review Press, New York-London, 1974
- **R.W.T. Pomfret, Trade Policies and Industrialization in a Small Country: The Case of Israel**, Kieler Studien; 141(1976), Tübingen, 1976.
- **B. Stecher, Erfolgsbedingungen der Importsubstitution und der Exportdiversifizierung im Industrialisierungsprozess: Die Erfahrungen Von Chile, Mexiko und Südkorea**, Kieler Studien, 136 (1976), Tübingen, 1976.
- **B. R. E. Tindall, Multinational Enterprises, Legal and Management Structures and Interrelationship With Ownership, Control, Antitrust, Labor, Taxation and Disclosure**, Dobbs Ferry N.Y., 1975,.
- **W. Tyler, Manufactured Export Expansion and Industrialization in Brazil**, Kieler Studien, 134 (1976) Tübingen, 1976.
- **J.P. Wogart, Industrialization in Colombia: Policies, Patterns, and Perspectives**, Kieler Studien 153 (1978) Tübingen, 1978

(٢) الدوريات والبحوث والمقالات الأجنبية :

- **B. Balassa, «Exports and Economic Growth»**, in: Journal of Development Economics, June 1978, PP. 187-189.
- **—, «Exports, Policy Choices and Economic Growth in Developing Countries after The Oil Shock»**, in: Journal of Development Economics, May-June 1985, PP. 23-35.

- J.H.V. Brunn, «**Zur Problematik des Multinationalen Unternehmens**», in: *Wirtschaft Und Wettbewerb*, 19. Jg., Basel, 1969.
- E.V. Clifton, «**International Capital Movement and Capital Accumulation in less Developed Countries: Optimal Foreign Borrowing Policies**», Ph. D., University Microfilms International, University of Indiana, 1980.
- G. Corea, «**The Debt Problem of Developing Countries**», in: *Journal of Development Planning*, Vol. 19, 1976.
- M. Fag- El- Nour, «**Regional Development Planning and Investment Allocation in the U.A.R.**» Paper Presented to the Polish- Egyptian Seminar, Warsaw, 8-17 June, 1971.
- H. Chenery & Strout, «**Foreign Assistance and Economic Development**» in: *American Economic Review*, September, 1966.
- A. Fleming, «**Private Capital Flows to Developing Countries**», Staff Working Papers, No. 484, World Bank, Washington D.C., 1981.
- G. Feded, R.E. Just, «**Debt Crisis in and Increasingly Pessimistic International Market: The Case of Egyptian Credit (1862-1976)**», in: *Economic Journal*, Vol. 94, June 1984.
- General Assembly Resolution 525 (Vi) of 12 January 1952, 1803 (Cxvii) of 14 December 1962 and 2692 (xxv) of 11 December 1970.
- R. Gilpin, «**U.S. and The Multinational Corporation: The Political Economy of Foreign Direct Investment**», Basic Books, Inc. Publishers, New York, 1975.
- W. Harms, «**Rechtsprobleme Inter- und Multinationaler Unternehmen**», in: *Der Betriebsberater*, 2-4 (1969) 14, Heidelberg.
- World Bank, **Multinational Investment Insurance, A Staff Report**, Washington, D.C., 1962.
- , ———, **The Articles of Agreement of The International Investment Insurance Agency, (Revised Draft)**, Washington, D.C., March, 1983.
- C.K. Helleiner, «**Manufactured Exports from less Developed Countries and Multinational Firms**», in: *The Economic Journal*, 83 (1973), PP.21-47.

- J.B. Kravis, «**External Demand and Supply Factors in LDC Export Performance**», in: Banca Nazionale del Lavoro, Quarterly Review, 93(1970), PP. 157-179.
- S.A. Maksoud, «**Human Settlement: A Basic Issue in Regional Development Strategy of Suez Canal Area**», Paper Presented to the Polish- Egyptian, Seminar, 5-12 November, 1979, Warsaw 1979.
- General Authority For Investment and Free Zones: (The Arab Republic of Egypt), **Legal Guide to Investment in Egypt**, General Egyptian Book Organization, Cairo, 1977.
- M. Michaely, «**Exports and Growth**» in: Journal of Development Economics, March 1977, PP. 49-53.
- W. Tyler, «**Growth and Export Expansion in Developing Countries**», in: Journal of Development Economics, August 1981, PP. 121-130.
- G. F. Papanek, «**Aid, Foreign Private Investment, Savings and Growth in LDCs**», in: Journal of Political Economy, Vol. 81., 1973.
- M. Ram, «**Exports, External Capital Inflows and Economic Growth in Developing Countries With Special Reference To South Asian Countries**», in: Indian Economic Journal, Vol.27,1980.
- C. Michael Aho, «**The Use of Export Protections in Allocating Foreign Aid Among and Domestic Resources within Developing Countries**», in: Journal of Development Studies, Val. 10, 1974.
- G. Prosi und. J. Biel, «**Unternehmen, Multinationale Volkswirtschaftliche Probleme**», in: Handwörterbuch der Wirtschaftswissenschaft, Stuttgart, New York, 1978.
- G. Regazzi, «**Theories of The Determinants of Direct Foreign Investment**», IMF Staff Papers, Washington, D.C. Vol.XX, No. 2, July 1973.
- National Urban Policy Study, «**Working Paper on Urban Development Standards and Costs**, Cairo, October 10, 1980.
- Z. Nasr, **The Kuwait Fund Scheme for the Guarantee of International Arab Investments**, Kuwait Fund for Arab Economic Development, Kuwait, May 1972.

- Organization For Economic Co- Operation and Development (OECD), **Investing in Developing Countries, Fifth Revised Edition**, Paris, 1983.
- J.W. Salacus T. Pornall, «**Foreign Investment and Economic Openness In Egypt: Legal Problems and Legislative Adjustments of the First Three years**» in: The International Lawyer, 1978.
- Eugen H. Sieber, «**Die Multinationale Unternehmung, der Unternehmenstyp der Zukunft?**» in: Zeitschrift Für betriebswirtschaftliche Forschung, Köln und Opladen, 22(1970)7.
- I. Shihata, «**Arab Investment Guarantee Corporation: Regional Investment Project**», in: Journal of World Trade Law, 6(1972).
- United Nations, **Department of Economic and Social Affairs, Multinational Corporations In World Development**, Sig: ST/ECA/190, Sales No .E.73.11. A-11, New york 1973.
- U.N. **Report of the Round Table on Export Credit as a Means of Promoting Exports From Developing Countries**, E/4661, st /ECA/116, New york, 24-28 March. 1969.
- U.S. Department of Commerce, Bureau of International Commerce, **The Multinational Corporations, Studies on U.S Foreign Investment, Vol.1, March 1972 Vol. 2, April 1973.**
- **World Bank, Arab Republic of Egypt: Current Economic Situation and Growth Prospects**, Report No. 4498- E G T, October 5, 1983, P. 42.
- World Bank, **World Debt Tables, External Debt of Developing Countries**, 1984/ 1985 Edition, Washington D.C. 1985.
- Editors of Monthly Review, **Two Faces of Third World Debt, A Fragil Financial Enviroment and Debt Enslavement**, Vol.35, No 8, January 1984.
- B.O. Wilson, **A Profile of the Multinational Corporate Investor, Special Investment Negotiation Seminar**, Georg Town University, Law Center, Washington, D.C., October 1981.

● كتب وأبحاث أخرى للمؤلف

أولا : باللغة العربية :

■ الكتب :

- ١ — نظرية التجارة الخارجية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- ٢ — الاقتصاد المصرى فى إطار العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ٣ — العلاقات النقدية الدولية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ٤ — التأمين الدولى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- ٥ — دراسات فى الاقتصاد الدولى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

□ البحوث :

- ١ — « تنمية الصادرات الصناعية للدول النامية مع دراسة خاصة بالاقتصاد المصرى » ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٣ .

- ٢- « المذاهب التكنولوجية في الاقتصاد الدولى المعاصر » ، بحث مقبول للنشر بمجلة مصر المعاصرة ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ٣- « برامج ضمانات الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة فى العالم مع دراسة تطبيقيه خاصة بالاقتصاد المصرى » ، بحث مقبول للنشر بمجلة مصر المعاصرة ، القاهرة ، يناير ١٩٨٦ .
- ٤- « تأميمات النقل الدولى » ، مجلة تنمية الراقدين — سلسلة الدراسات الاقتصادية والإدارية رقم (٨) ، يوليو ١٩٨٦ ، جامعة الموصل ، العراق .
- ٥- « دراسة تحليلية للمناخ الاستثمارى للاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٣٧-١٩٨٦ مع استراتيجيه مقترحة للتحسين فى الفترة المقبلة » ، بحث منشور مقدم للندوة القومية الأولى فى « إدارة الأعمال الدولية والشركات متعددة الجنسية فى مصر » ، والتي نظمها المجلس الأعلى للثقافة فى مايو ١٩٨٦ ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- ٦- « مركز الشركات متعددة الجنسية فى الاقتصاد العالمى والأخطار السياسية التى تتعرض لها فى الدول النامية » ، بحث منشور بمجلة النفط والتعاون العربى ، العدد رقم ٤٣ ، الكويت ، أكتوبر ١٩٨٦ .
- ٧- « تقييم دور سياسات الصرف الأجنبى فى مواجهة المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩١٦-١٩٨٦ » ، مذكرة خارجية رقم (١٤٢٩) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٦ .
- ٨- « المجتمعات العمرانية الجديدة ودورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى جمهورية مصر العربية » بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٦ .
- ٩- « دراسة تحليلية لتجربة المجتمع الجديد بمدينة العاشر من رمضان مع مقترحات لتطويرها خلال الفترة المتبقية من القرن العشرين » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الرابع بكلية التجارة جامعة المنصورة بعنوان « التنمية المحلية : مشكلات الحاضر وتطلعات المستقبل » ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٦ .

ثانيا : باللغة الأجنبية :

□ الكتب

The Possibilities of Economic Cooperation and Integration Between The European Community and The Arab League, Verlag V. Florentz, München, 1981.

ولقد حاز هذا الكتاب على جائزة السوق الأوروبية المشتركة - **EC- Commi-ssion** (الجماعة الاقتصادية الأوروبية) لعام ١٩٨١ ، كما حاز أيضاً على جائزة مماثلة قدمتها مؤسسة كونراد أديناور الألمانية الغربية - **Konrad- Adenauer- Stiftung** في بون بألمانيا الغربية .

□ البحوث :

«**Europäisch- Arabischer Dialog**», Diskussionsbeiträge aus dem Institut für Wirtschaftspolitik der Universität Kiel, Nr. 12 (1978), Kiel, 1978.

ولقد أعدت هذه الدراسة بتكليف من السوق الأوروبية المشتركة **EC- Commission** في بروكسل بلجيكا .

«**The Consequences of EEC- South Enlargement on The Agriculture of The Arab Mashrek- Countries**», Paper Presnted To The Workshop On the Consequences of EEC- South Enlargement On The Mediterranean Agriculture Countries and Alternative Solutions, 18-25 October 1983, Tunis, 1983.

وهو المؤتمر الذى قامت بإعداده وتنظيمه مؤسسة فريدرش ايبيرت - **Friedrich- Ebert Stiftung** الألمانية الغربية بالتعاون مع كلية الحقوق والاقتصاد بالجامعة التونسية .

- نبذة عن المؤلف :
- من مواليد عام ١٩٤٧ بقرية الصنافين القبلية ، مركز منيا القمح ، محافظة الشرقية .
- حاصل على بكالوريوس الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٣ بتقدير ممتاز .
- دبلوم الاقتصاد الدولي (المعادل للماجستير) ، جامعة كيل ، ألمانيا الغربية بتقدير جيد جدا .
- عضو هيئة التدريس بقسم التجارة الخارجية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان .
- سبق له أن عمل خبيراً ومستشاراً في المجالات التالية :
- ١ - خبير بمركز التنمية الصناعية للدول العربية بالقاهرة ، عام ١٩٧٤ .
- ٢ - خبير بالسوق الأوروبية المشتركة (الجماعة الاقتصادية الأوروبية) في بروكسل أعوام ١٩٧٦ ، ١٩٨٠ .
- ٣ - خبير زائر بشركة فولكس فاغن بألمانيا الغربية في أعوام ١٩٨٠ ، ١٩٨١ .
- ٤ - رشحته وزارة التعاون الاقتصادي الاتحادية بألمانيا الغربية لمدة عام لدراسة المؤسسات المسؤولة عن تقديم المعونات الاقتصادية والفنية لدول العالم الثالث .
- ٥ - يقدم الكاتب الاستشارات الاقتصادية لعدد من المشروعات الصناعية بمدينة العاشر من رمضان .
- عضواً بالجمعيات العلمية التالية :
- ١ - عضو الجمعية العلمية للسوق الأوروبية المشتركة في بروكسل ببلجيكا و بون بألمانيا الغربية وساهم في كثير من المؤتمرات العلمية الدولية التي عقدتها .
- ٢ - عضو لجنة شعوب دول العالم الثالث بالاتحاد العالمي للجامعات ومقرها بون بألمانيا الغربية .
- ٣ - عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع .

رقم الإيداع / ٨٢١٢٨ / ٨٧

طبع بالمطبعة الفنية ت : ٩٢٩/٨٣٢

لهذه الكتب

تصلي هذا الكتاب بالدراسة والتحليل
لواقع الاقتصاد المصري من خلال طرحه
للأسس العامة الاقتصادية التي تشكل في
التحليل الأخير ظموحه نحو المخرج من
أزمات الاقتصاد المعانيه سنة ١٩٦٦
وحي الأمل

فمن هنا كان طبعاً أن يستعرض المؤلف في
 الجزء الأول من هذا الكتاب الحوادث المختلفة
 لكل من المنازع الاستعماري المصري وسياقات
 الظروف المحيطة خلال حقون عمارة الدولة
 فيها هذه المصائب بصرانياً وثباتاً واضحاً في
 الفكر والنظم. لذلك كان هذا الجزء بمثابة
 الواقع الذي انطبق منه المؤلف في محاولة
 لتأصيل طبيعة المشكلات التي تعاني منها
 الاقتصاد المصري.

وفي إطار هذا الواقع جاء الجزء الثاني من تصور المؤلف لإكتياف قطاع الخدمات الاقتصادية الرامية إلى عروضة النمو على مدى نصف قرن من الزمان هذا شكلت الدراسات المتعلقة بمضامينها تنحية الصادرات وإنشاء المؤسسات الصناعية الجديدة وعزو الصناعات النسيجية إلى المصانع المحلية للتعويض عن الاقتصاد المصري في عهد الخديوي الخروج من أزماته الاقتصادية الرامية خلال الفترة المنقضية من القرن العشرين



اليولف - فريد - سطور

من أساليب التربية
المتكاملة
التي طوّرت عام ١٩٨٧
جاءت على الجسم و
الانفصاف من حيث
القاهرة
جاءت على الجسم
والمعوية من حيث
على سائبا الطرية
الاربية في موضع
خلال الفترة من ١٩٨٠
إلى ١٩٨٥
عقب سنة التأسيس
قسم التجارة الخارجية
بمكة المكرمة والوزارة
الإعصا بختة حوان
يراول التوفيق الإصص
الاستشارية للصنعة
الإصصية بالجمعة
الجمعة



الدار المصرية اللبنانية طاعة - بيروت - توزيع

١٦ - بخ عبد حامی روس - بشمار ٧٥٦٧١٣ - برقا : دارسازوك ص ١٠٢٢ - القاهرة : منش ٣٧١١

AL-DAR AL-MASRIYAH AL-LUBNANIYAH: PRINTING PUBLISHING DISTRIBUTION

16 ABD EL KHALEK SARWAT SI, P O BOX 2022, CAIRO, EGYPT. PHONE 756743 CABLE DARSHADO